

رسالة المسلم في حقبة العولمة

نخبة من الباحثين والكتاب



إعداد

مركز البحوث والدراسات



رسالة المسلم في حقبة العولمة

نخبة من الباحثين والكتاب



إعداد

مركز البحوث والدراسات

الطبـــعة الأولـــى

رمضان ١٤٢٤هـــ - تشرين الأول (أكتوبر) / تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٣م

رسالة المسلم في حقبة العولمة

ـ نخبة من الكتاب والباحثين.

الدوحـة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠٠٣م

٧٦٠ ص ، ٢٤ سم

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية : ٥٢٦ / ٢٠٠٣

الرقم الدولي (ردمك) : ٣-٧١-٤٨-٩٩٩٢١

مركز البحوث والدراسات

هاتف : ٤٤٤٧٣٠٠ - فاكس: ٤٤٤٧٠٢٢

ص.ب: ٨٩٣ - الدوحة

موقعنا على الإنترنت : www.Islam.gov.qa

البريد الإلكتروني: E. Mail: M_Dirasat@Islam.gov.qa

بسم الله الرحمن الرحيم



(سورة البقرة الآية : ٢٥١)



حضرة صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

أمير دولة قطر

تقديم

سعادة وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

أحمد بن عبد الله الجزي

الحمـــد لله الـــذي جعل التنوع في الخلق سر الحياة، وإغناء مسيرتها، وسنة المدافعـــة سبيل نموها، واستقامة وجهتها، وتأصيل قيم الخير فيها، وتحريرها من الظلم والإكراه، فقال تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴾ (الحج:٤٠)، ﴿ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ ۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ... ﴾ (الرعد:١٧).

وجعل البشرية أفراد أسرة، ينحدرون من أصل واحد، وأقام العلاقة في بناء الحياة والعمران والحضارة الإنســـانية، على التعاون والتكامل، لا على الصراع والتبـــاحر، فقـــال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ ﴾ (الحجرات:١٣).

والصلاة والسلام على الرحمة المهداة، الذي انتهت إلى رسالته الخاتمة أصول الرسالات السماوية جميعاً، وتمثلت في نبوته كمالات الأنبياء، فكمل به الدين، وكان رحمة للعالمين: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ (الأنبياء:١٠٧).

وبعد:

فهذا الإصدار الثالث في مشروعنا الثقافي الكبير، والممتد بمشيئة الله: «**رسالة المسلم في حقبة العولمة**»، يأتي في الوقت المناسب، على مستوى الذات و(الآخر)، بعد أن سبقه مشروعان مقدوران في السياق نفسه: «**الدور الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد**» الذي صدر بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي التاسع في دولة قطر (نوفمبر، ٢٠٠٠م)، و«**البعد الرسالي لدول مجلس التعاون الخليجي (بلاد الجزيرة العربية)**»، الذي ترافق صدوره مع انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في الدوحة (نوفمبر، ٢٠٠٢م)، والذين تمت ترجمتهما إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية، لتوسيع دائرة الإفادة، وتحقيق الانتشار، والانطلاق إلى أفق العالمية، في محاولة للارتقاء بالرؤية الثقافية الإسلامية، إلى المستوى المأمول، في حقبة «العولمة»، واغتنام الفرص التي أتاحتها، وخاصة على مستوى الإعلام، والاتصال، لإبلاغ رسالة الإسلام العالمية، إلى العالم جميعه، وتعريفه بقيم هذا الدين، التي تشكل له سفينة النجاة، والعلاج لأزماته ومعاناته.

ولعل من أهم ما تميزت به مشروعاتنا الثقافية تلك، أنها جاءت ثمرة لرؤية مشتركة، ساهم فيها مجموعة من الباحثين والدارسين، من مواقع جغرافية،

ومـــدارس فكرية، وتخصصات معرفية، متنوعة، فكانت بذلك منتدى للحوار، وواحـــة للإخاء، وميداناً للشورى، ووسيلة للتفاكر، والمثاقفة، والإقرار بالتنوع والاختلاف، وبناء المشترك الإنساني، الأمر الذي يشكل فقهاً للحاضر، وبصيرة للمســتقبل، وإغـــناء للرؤية، وتمريناً للذهن، وتفكيكاً لقيود التعصب والتقليد، ومحاولة للارتقاء بالخطاب الإسلامي إلى مستوى الإسلام والعصر معاً.

ويمكـــن أن يعتـــبر هذا المشروع: «**رسالة المسلم في حقبة العولمة**»، الذي نقدمه، إحدى اللبنات المهمة، في البناء المعرفي والثقافي، الذي يضطلع به مركز البحوث والدراسات في الوزارة، وعلى الأخص في هذا الوقت بالذات، ذلك أن «العولمة» بتجلياتها المتعددة، على المستويات كافة، بخيرها وشرها، أصبحت تمثل نازلة عامة وحقبة متميزة، لها خصائصها، وسماتها، وممارساتها، وأن أمر الدخول فيها والتعامل معها لم يعد يشكل خياراً، وأنه لا مندوحة للمسلم من استيعابها، ورصـــد تجلـــياتها المخـــتلفة، في المجـــال الـــثقافي، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والإعلامي، وإبصار أهدافها وأدواتها، ودوافعها الظاهرة والخفية، وتحديـــد المجـــالات والفرص المتاحة، واستلهام قيم الإسلام في الكتاب والسنة، ومخـــزونه الـــتراثي، في محاولة للإفادة من عطائها، واستخدام أدواتها ومجالاتها، وتوظـــيفها لإبـــلاغ رسالته، في الحق، والعدل، والخيـــر، والرحمة، والأخوة، والوصول بها إلى الناس جميعاً.

ونســـتطيع القول: إن التفكير بأبعاد رسالة المسلم، وبيان دوره في هذه الحقبة من التاريخ الإنساني، وتقديم دليل نضيج للتعامل معها، يعتبر من الأولويات، بل من

الفروض الكفائية، وقد يكون ذلك بالنسبة للمثقفين، والقادرين، على الاضطلاع بالموضوع، من الفروض العينية، إذا اعتبر ذلك فرضاً كفائياً بالنسبة لعموم الأمة.

وقد يكون من أخطر الإشكاليات الثقافية المعاصرة، بالنسبة للمسلم: غياب دليل التعامل مع نوازل العصر، من خلال القيم الإسلامية، بمعنى أن ينظر للنازلة ويتعامل معها، ويقومها، من خلال قيمه الخالدة في الكتاب والسنة، وأن ينظر لقيمه ويستلهمها، وينزلها على الواقع، من خلال النوازل الواقعة، والمتوقعة في الحياة؛ ذلك أن الاستمرار في رفع درجة الإحساس بالمشكلة، والحماس الكبير في وصفها، ونقدها، وبيان مخاطرها، دون الاجتهاد في وضع أوعية شرعية لحركة المسلم، وتقديم دليل علمي عملي للتعامل معها، سوف يؤذن بكوارث، وانفجارات عشوائية، وضحايا وخسائر فادحة، قد لا تزيد الأمة إلا خبالاً.

إن الانسحاب من الساحة، والعجز عنه التقاط الفرص التاريخية، والتدليل عملياً على أن قيم الإسلام خالدة، وقادرة على التعامل مع كل الظروف، والأزمات، يمثل حالة من البؤس الثقافي لمسلم اليوم، والعطالة الحضارية، والمحاصرة لخلود الرسالة الإسلامية.

كما أن اقتحام الساحة ودخول المعركة دون التوفر على أدواتها وأسلحتها وإيجاد الخطة والدليل، لكيفية التعامل معها، سوءٌ للتقدير، وهدرٌ للطاقات، وتبديدٌ للإمكانات، ومساهمة بالهزيمة، الحالة التي لم يعد ينفع معها الكلام عن عظمة الإسلام، الذي لم يجعل منا عظماء، قادرين على تمثل قيم الإسلام العظيمة، وتنزيلها على واقع الناس من خلال الإمكانات المتاحة، والظروف المحيطة.

ونستطيع أن نقول: بأن قيم الإسلام الإنسانية الخالدة، قادرة على التعامل مع حقبة «العولمة»، وتعديل مسارها، ومعالجة أزماتها، والتقاط فرصها، إذا كنا في مستوى إسلامنا وعصرنا، وأن المحصلة النهائية «للعولمة» التي اخترقت الحدود والسدود وطوت المسافات، سوف تكون في صالح المسلم للوصول إلى تبليغ رسالته ما بلغ الليل والنهار، مصداقاً لحديث رسول الله ﷺ: « **لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَلا يَتْرُكُ اللَّهُ بَيْتَ مَدَرٍ وَلا وَبَرٍ إلا أَدْخَلَهُ اللَّهُ هَذَا الدِّينَ...** » (أخرجه الإمام أحمد).

ولعل ما نقدمه في مشروعنا الثقافي حول: «**رسالة المسلم في حقبة العولمة**» يشكل دليل عمل وتعامل مع هذه الحقبة، يقدم للمسلم بصائر على الطريق، وبشائر للمستقبل، وبذلك نحقق بعض مدلول قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ (الأنبياء:١٠٧).

ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أتقدم لحضرة **صاحب السمو أمير البلاد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، حفظه الله**، بوافر الإجلال والتقدير على رعايته وتشجيعه ودعمه غير المحدود للمشروعات الثقافية، كما أتقدم بالشكر إلى الإخوة الباحثين والكتاب، الذين ساهموا معنا في إنجاز هذا العمل العظيم، وإلى الإخوة الذين قاموا بإنجاز هذا العمل، في مركز البحوث والدراسات، رغم الإمكانات المتواضعة، سائلاً الله أن يلهمنا العزيمة على الرشد.

والحمد لله من قبل ومن بعد.

« رسالة المسلم في حقبة العولمة»

المحاور الرئيسة

المحور الأول: دلالة المصطلح والتجليات التاريخية في المجالات المختلفة « الثقافي، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الإعلامي، ... ».

المحور الثاني: العولمة وسنن المدافعة الحضارية وبناء المشترك الإنساني.

المحور الثالث: كيفية التعامل مع حقبة العولمة، من خلال القيم الإسلامية، واغتنام الفرص المتاحة، تنمية، وعطاءً، وبلاغاً، وتحقيقاً للوقاية الثقافية.

المحور الرابع: العولمة بين الحوار والمواجهة ومحاولات الهيمنة والاغتصاب الحضاري.

المحور الخامس: المسلم والعولمة: رؤية مستقبلية (بصائر وبشائر).

هذا الكتاب

الغايـــة مـــن هـــذا المشـــروع الثقافي، هو المساهمة، ما أمكن، بالارتقاء بالوعي الإسلامي، واســـترداد الفاعلية، وتبصير المسلم برسالته الإنسانية، المهمة التي لا بد أن يضطلع بـــها في كل الظروف والمتغيـــرات، لإلحاق الرحمة بالعالمين، انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾ (الأنبياء:١٠٧)، وما يتطلب ذلك من الوعي بالذات أولاً، وما تمتلك من قيم خالدة، قادرة على العطاء، والتعامل مع نوازل العصر، ومتغيراته، وما ترتكز إليه من مخزون تراثي، وشخصية حضارية تاريخية، حملت قـــيم الحق، والعدل، والخير للإنسانية جمعاء، وشاركت فيها جميع الأجناس، والألوان، والثقافات، فجاءت نسيجاً إنسانياً عالمياً، و لم تكن حكراً على أحد، فبرئت بذلك من أدواء الهيمنة والجمود والتعصب والانغلاق.

كمـــا يتطلـــب ذلـــك الوعيَ (بالآخر)، بعقائده، وتاريخه، وحاضره، ومكوناته الثقافـــية، حـــتى يشـــكل ذلك بصيرة، ودليلاً، لكيفية التعامل معه، من خلال معايير واضـــحة، تشكل أساساً للحوار، والتعاون، وبناء المشترك الإنساني، بعيداً عن الإكراه والتسلط والاستبداد، والإقصاء السياسي، والاغتصاب الثقافي.

وتشـــتد الحاجـــة لهذا الوعي بالذات و(الآخر)، أكثر فأكثر، في هذه الحقبة، من تاريخ الإنسانية، التي اصطلحنا على تسميتها بـــ «حقبة العولمة»، بكل ما ترافق معها مـــن إزالة الحدود والسدود، وماترتب عليها، من محاولات الهيمنة والمغالبة الحضارية، والثقافـــية، والسياســـية، والاقتصادية، وإخضاع العالم لثقافة الأقوى، أو لثقافة القوة، وإذابة الخصوصيات والتنوع الثقافي.

وعـــلى الجملـــة، فإن «العولمة»، التي دخلت تحت شعار: تحرير التجارة، وفتح الأســـواق، ورفـــع الحماية الجمركية عن السلع، ترافقت مع اجتياح سياسي، وثقافي، واجتماعي، واقتصادي.

ويـأتي هـذا الكتاب حرصاً منا على الارتقاء بالوعي - كما أسلفنا - وتبصير المسـلم، بأبعـاد هـذه الحقبة، والاجتهاد في تقديم ما يمكن أن يسمى: «دليل عمل وتعـامل» مع هذه المرحلة، ومحاولة تحقيق الوقاية الحضارية، إضافة إلى التفكير بكيفية الـتقاط فـرص «العولمـة» والإفادة من أدواتها، وآلياتها، ومجالاتها المتاحة، وحتى من أزماتهـا، لطرح قيم الإسلام، وتحقيق كسب أكبر، وذلك من خلال الوصول بالرسالة الإسـلامية، وإبلاغهـا إلى العالم، وامتلاك القدرة على تجاوز السلبيات، التي تحملها «العولمة»، وتوظيف إيجابياتها.

وحيث إن البعد الثقافي، هو الأخطر دائماً، وأنه المناخ، والرحم، الذي تنشأ وتنمو «العولمـة» مـن خلالـه، كان لا بد من إدامة التفكير والاجتهاد في استنهاض هم الباحثين، والمفكرين، والنخب الفكرية، التي من المفترض أن تمثل عقل الأمة، للمساهمة في تقديم رؤية، أو دليل عمل، وتعامل، لكيفية التعاطي مع حقبة «العولمة».

ولا نـزعم، أو ندعـي، أننا بلغنا في هذا المشروع الثقافي، ما نريد ونأمل، ولكن حسـبنا أننا فتحنا ملف الموضوع، واستدعيناه إلى ساحة الهمِّ الإسلامي، وقدمنا بعض الملامح، والمعالم، التي يمكن أن تشكل خميرة الإنجاز وسبيل استرداد الفاعلية والنهوض، وتمثل إحدى اللبنات في البناء المأمول، كما تشكل نوافذ للإطلالة منها، والامتداد بها.

ولقد حاولنا، كما هو الحال في مشروعاتنا الثقافية السابقة، أن تأتي المساهمات، من مواقـع ثقافية وجغرافية، ومدارس فكرية ومذهبية متنوعة، إضافة إلى مساهمات من غير المسلمين أيضاً، أو من الذين يعيشون ضمن منظومة الثقافات الغربية، ومؤسساتها.

وحرصاً على تقديم فكرة واضحة عن الموضوع المطروح، وضعنا له عدة محاور، علها تحدد الإطار المطلوب للمساهمات، وتأتي البحوث قاصدة إلى حد ما، وملتزمة بالمحـاور المطروحة، ومستصحبة الإطار الموضوع، لكن الإشكالية التي لا نزال نعاني مـنها، أو يعاني منها بعض المثقفين المسلمين، من الذين قد يحسبون على النخبة، أن الكثير منا ما يزال يعاني من بعض الإصابات، التي تتمركز في عدم الالتزام بالموضوع،

والانضباط بمحاوره، واستصحاب إطاره، والتوهم أن ما عنده، أو ما يشغله، أو يهتم بــه، يمكــن أن يكون صالحاً لكل زمان، وكل ومكان، ويمكن أن يندرج تحت أي عنوان، ويستجيب لكل موضوع، مهما كان عنوانه، ومحوره، وإطاره، وهذا يوقع في حــرج شــديد، من جانب، ويدلل على الحالة الثقافية البائسة لبعض من نسميهم «نخبة» من جانب آخر.

فــالذي قد يستدعى أو يتقدم لمعالجة مشكلة، وتقديم الحلول والرؤى، يمكن من حيث لا يدري أن يكون جزءاً من المشكلة.

ولا شــك أن مــن المعوقات، والإشكاليات، التي واجهتنا، وتواجهنا في معظم مشــروعاتنا الثقافــية، هي تلك الاعتذارات، غير المتوقعة، التي تشكل لنا الكثير من الإحــباط، عــلى طريق الإنجاز، لأنها تشكل فجوات في العمل، خاصة عندما تُسبق بوعود والتزامات بالمساهمة.

إضــافة إلى أن بعــض الاعــتذارات لم تخل من طرافة، وذلك أنه بعد أن يتم إنجاز المساهمة، وفقاً للفكرة والمحاور التي طرحناها لتكون إطاراً للمشروع، يفضّل بعض الإخوة، من الأكاديميين، إرسالها إلى مجلات محكّمة، ليفيد منها للترقية في عمله الوظيفي.

ولكــن في نهاية المطاف، لا يسعنا، إلا أن نحترم أصحاب هذه الاعتذارات، على الــرغم ممــا يترتب عليها، لأن الاعتذار عن المساهمة، أفضل بكثير من المساهمات التي تفتقر إلى الموضوعية، والانضباط بمحاور الموضوع وإطاره.

إضافة إلى أنه في كثير من الحالات يكاد يكون الاعتذار عن عدم المشاركة أفضل مــن الإقدام على المشاركة بموضوعات نشرت سابقاً، أو أرسلت لأكثر من جهة في الوقت نفسه، والاكتفاء بتغيير العنوان، أو حتى الإبقاء عليه، دون الإشارة إلى ذلك.

كما نود أن نعــتذر لبعض الأخوة، الذين تجاوزت مساهماتــهم القــدر المقبول مما اضطرننا لمعاودة الكتابة إليهم والتنســيق معهم على بعض الحذف، الذي نعتقد أنه لا يؤثر على الأفكار الرئيســة للمســاهمة؛ وغالباً ما يقع الحذف في إطار التعريفات مما يمكن استدراكها في مقالات أخرى.

ومع ذلك نقول: لعل هذه الهزات الفكرية والثقافية التي تجتاحنا، تكون قادرة على تحريك الرواكد، بحيث تمثل تحريضاً ثقافياً، وحضارياً، وتشعرنا بالتحدي، وتدفعنا إلى إعـادة النظر بواقعنا الثقافي، واكتشاف مواطن الخلل، والتخلص من إشكالية الرجل الملحمة، الـذي ما يزال يملأ مخيلتنا، الذي يدعي المعرفة بكل شيء، ويدعى للكتابة ورئاسـة كـل شـيء، للوصول إلى نوع من تقسيم العمل، والتخصص المعرفي حتى يتكامل العمل، ويعظم الإنجاز، ويعاد بناء شبكة العلاقات الاجتماعية بشكل سليم.

نعـاود القـول: بأن ما أقدمنا عليه يعتبر ملفاً مفتوحاً بطبيعته، لا يمكن أن يُعالج بكـتاب أو كتب، وحسبنا – كما أسلفنا- استدعاء الموضوع لساحة التفكير والنظر والاجـتهاد، إلى جانـب الإطلاع على الحالة الثقافية، أو الواقع الثقافي لعالم المسلمين ونخبهم على حد سواء، وهذا بحد ذاته يمثل جزءاً كبيراً من الاستواء على طريق الحل، ودليلاً هادياً من أدلة العمل الثقافي، إن شاء الله.

ونحـب أن نؤكـد أن الآراء والاجتهادات الواردة، لا تمثل بالضرورة وجهة نظر الوزارة، بل يمكن القول: إن بعضها قد لا يمثلها، بل هو محل نظر.

ولا يسـعنا في هـذه المناسبة إلا أن نتقدم بالشكر والتقدير والدعاء لسعادة الأخ الفاضـل **وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية السيد أحمد بن عبد الله غراب المري،** الـذي استجاب لفكرة هذا المشروع، وقد عودنا على عدم المبالاة بالصعاب، ومحاولة تجاوز كل المعوقات، ليأتي العمل بالمستوى المأمول.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للإخوة الكتاب والباحثين، الذين أسهموا معنا في إنجاز هـذا العمـل .. وإلى الإخوة موظفي مركز البحوث والدراسات، الذين شاركوا في إعداد الكتاب، على الرغم من الظروف الصعبة، والإمكانات البشرية المتواضعة.

والله نسـأل أن ينفع به، وأن يكون خطوة سديدة على الطريق الطويل، وإضاءة متميزة وبصيرة نافذة، على هذه الحقبة الخطيرة من مسيرة البشرية، تعين المسلم المعاصر على الاضطلاع برسالته.. إنه نعم المسؤول.

العالم الإسلامي والعَوْلَمة

الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري (*)

الاجتهاد في البحث العلمي، شرطٌ من شروط ردّ التحدّي الحضاري، فالعلم، هو الذي يصنع الحضارة، ويصوغ مستقبل البشرية. ولن تزدهر الحضارة الإسلامية في الحاضر والمستقبل، إلاّ بالإبداع والاجتهاد في البحث العلمي الذي يخدم التنمية، ويساهم بفعالية في تجديد الحياة.

مدخل:

أصبح من مظاهر الفكر الإسلامي التي تبلورت وسادت، منذ فجر اليقظة والانبعاث في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، وإلى اليوم، الجنوحُ إلى الرفض المطلق للفكر الغربي، والإعراض عن الأخذ به والاستفادة منه والتكيّف معه، وتوجّس المفكرين والمصلحين وأهل العلم وذوي الرأي خيفةً من المذاهب والمدارس الفكرية والاتجاهات والتيارات الثقافية ومن النظم الاقتصادية والمناهج السياسية، واتخاذ مواقف إزاء كلّ ما يرد من الغرب من أفكار ونظريات، تتسم في

(*) المدير العام.. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو).

الغالب بالشك والريبة فيها، وعدم الاكتراث بها، والتقليل من قيمتها، وأحياناً تبلغ هذه المواقف حدّاً من الغلوّ يصل إلى إشهار الحرب ضد الفكر الغربي في جميع مناحيه، جملةً وتفصيلاً.

ولقد نتج عن هذه المواقف، التي تكاد تكون ظاهرة عامة يصطبغ بها الفكر الإسلامي، أن أصبح مصطلح «الأفكار المستوردة»، أو «المذاهب المستوردة»، يستبطن معاداةً لهذه الأفكار على علاتها، ومجافاةً لتلك المذاهب برمتها، ويدلّ على الرفض المطلق، أو في أحسن الأحوال، التردّد المشوب بالشك، أو اللامبالاة التي تؤدّي إلى تجاهل الفكر الغربي، على تعدّد مدارسه وتنوّع اتجاهاته، مما يترتَّب عليه ضياع العديد من الفرص التي يمكن أن تتاح للاستفادة من جوانبه الإيجابية، والانتفاع بها، والتعامل معها على نحو من الأنحاء، ومن موقع التميّز والاعتزاز بالهوية، والتشبث بالخصوصيات الثقافية والحضارية.

ولقد سَالَ حِبْرٌ كثيرٌ، طيلة القرن العشرين، في تصنيف الكتب وكتابة الدراسات والبحوث التي تقف من «الأفكار المستوردة» و«المذاهب المستوردة» موقف الردّ والتصدّي والمواجهة الجادّة والقطيعة والخصومة، وذلك من خلال رؤية قاصرة ضيقة الأفق ينقصها البعدُ الإنساني العالمي، وبفكر عاجز عن إدراك الحقائق في أصولها، وفهم التطورات التي طرأت على الفكر الإنساني من أساسها، مما تَوَلَّدَ عنه تيّارٌ كان له، ولا يزال، التأثير القويّ في الاتجاهات التي سارت فيها مدارس الفكر الإسلامي، على اختلاف مشاربها وتباين منابعها.

وينطبق هذا الموقف الفكري على العديد من الأفكار والنظريات والدعوات التي ظهرت في هذا العصر، وخصوصاً في العقد الأخير من القرن العشرين، ومنها «العولمة» التي فرضت نفسها باعتبارها نظاماً أراد القائمون عليه أن يكتسب الصفة الدولية بقوة الهيمنة التي يفرضونها على العالم.

العَوْلَمة مفهوم متحرك:

لقـد اهتم الفكر العالمي اهتماماً بالغاً بدراسة «العَوْلَمة»، تعريفاً وتقديماً لمعانيها ودلالاتهـا، وتحليلاً وتفسيراً لمضامينها ومفاهيمها، بحيث يمكن القول: إن ما نشر عن «العَوْلَمـة» خـلال العشـر سنوات الأخيرة، يفوق ما كتب عن المذاهب والنظم والأيديولوجيات والقوالب الفكرية التي عرفتها الإنسانية في العقود الخمسة الماضية.

«فالعولمـة» من وجهة نظر قانونية واقتصادية معاصرة، تزيد من الاعتماد المتبادل بـين سـكان العـالم بصورة تؤدي إلى تداخل المصالح الاقتصادية وتشابكها، وتمتدّ بـتأثيرها إلى بـاقي مجالات الحياة، فلا تقف عند الاقتصاد فحسب، وإنما تتعدّاه إلى الثقافة والتربية والتعليم والإعلام والاتصال والعلوم والتكنولوجيا.

ويذهـب دعـاة «العولمة» إلى أنها تُتيح فرصاً كثيرة لملايين البشر في شتى أنحاء العـالم، عـلى أسـاس أنـها تسمح بتزايد معدّلات التجارة وتبادل التكنولوجيا الجديدة وتوثيق الارتباط بين الشعوب عبر «الإنترنيت».. «فالعولمة» من هذا المنظور لا تعـرف حواجـز أو قـيوداً، وتجـتاح كل الحدود الجغرافية والوطنية، وأحياناً الأخلاقـية. وينـبغي أن نعي جيّداً مدلول هذا التعريف «للعولمة»، ونفهم مضامينه بعمق، بغض النظر عن موقفنا المبدئي والأخلاقي والوطني منه.

ولقـد تعدّدت الشروح، وتنوّعت التفسيرات، التي حاول بها مفكرو العصر، من المشتغلين بالفكر السياسي في اتجاهاته الثقافية والاجتماعيه، فهم «العولمة» وتفسيرها، ومع ذلك فإنّ أجمع شرح «للعولمة» وأعمق تفسير لدلالاتها ومضامينها، لا يخرج عن اعتـبار «العولمة» - في دلالتها اللغوية أولاً - هي جعل الشيء عالمياً، بما يعني ذلك مـن جعل العالم كلّه وكأنه في منظومة واحدة متكاملة. وهذا هو المعنى الذي حدّده المفكرون باللغات الأوروبية «للعولمة GLOBALIZATION» في الإنجليزية والألمانية،

وعــبروا عن ذلك بالفرنسية بمصطلح «MONDIALISATION»، ووضعت كلمة «العولمة» في اللغة العربية مقابلاً حديثاً للدلالة على هذا المفهوم الجديد.

ومهمــا تعــدّدت السياقات التي ترد فيها «العولمة»، فإن المفهوم الذي يعبّر عنه الجميع، في جميع اللغات، هو الاتجاه نحو السيطرة على العالم، وجعله في نسق واحد. ومن هنا جاء قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة بإجازة استعمال «العولمة» بمعنى جعل الشيء عالمياً [١].

لقد رجعت إلى المعجم العالمي الشهير (ويبسترز WEBSTER'S)، فوجدت فيه أن «العولمة GLOBALIZATION» هي إكسابُ الشيء طابعَ العالمية، وبخاصة جعل نطــاق الشــيء، أو تطبيقه، عالمياً[٢]. ولكني ألفيتُ أن هذا المعنى شديد البراءة بالغُ الحــيدة، لا ينســـجم في عمقه مع دلالة اللفظ ومفهــوم المصطلح، كما يُشاع ويتردد في العالم اليوم. ولذلك فإن المفهومَ السياسيَّ والثقافيَّ والاقتصاديَّ «للعولمة»، لا يــتحدّد بــالقدر اللازم، إلا إذا نظرنا إليه من خــلال رؤية عامــة تدخــل في نطاقهــا جميعُ المتغيّرات السياسية والثقافية والاقتصادية التي يعيشها العالم منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين[٣].

فهل «العولمة» خطر؟ وهل «العولمة» شرٌّ كلُّها؟ وهل يوجد مجالٌ للاختيار أمام تيار «العولمة» الجارف المدعم بالنفوذ السياسي الضاغط والهيمنة الاقتصادية القاهرة؟

لقد اعتنى المفكرون، من شتى المشارب، سواء من العالم الإسلامي، أو من مختلف أنحــاء العالم، بالتأصيل والتقعيد والتنظير «للعولمة». وحسبنا أن نقول: إن «العولمة»

---

(١) محمود فهمي حجازي، مجلة (الهلال)، عدد مارس ٢٠٠١م، القاهرة، ص ٨٧.

(٢) WEBSTER'S NEW COLLEGIATE DICTIONARY, 1991, P 521 .

(٣) عبد العزيز بن عثمان التويجري، الحوار من أجل التعايش، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٦١.

نظـــام عـــالميّ آخذ في الغزو والاكتساح، وهو بهذا الاعتبار حقيقةٌ من حقائق هذه المرحلة من التاريخ.

ولعــلَّ أبرز ملامح «العولمة» هي ما يتبدَّى لنا من خلال التطورات المدهشة التي تعـــرفها مجالات الاتصال والتواصل عبر الأقمار الصناعية والحاسوب و«الإنترنيت»، وذلك على النحو التالي:

- عمق التأثير في الثقافات، وفي السلوك الاجتماعي، وفي أنماط المعيشة.

- اتســـاع دائـــرة الخيارات الاقتصادية، من خلال حركة الاستثمارات الدولية والأسواق المفتوحة، وتضييق دائرة الخيارات السياسية من حيث تضاؤل القدرة على الاكتفاء الذاتي اقتصادياً، ومن حيث تزايد معطيات التداخل الاستقلالي سياسياً.

- نمـــوُّ ما أصبح يُعرف باسم القطيع الإلكتروني (ELECTRONIC HERD) مـــن مؤسســـات متعددة الجنسيات، وحتى من أفراد يبحثون عن الربح ويؤثّرون في قرارات الدول وفي مصائر شعوبها.

- تســـخير أدوات «العولمـــة» بكيفية تمكّن منتجي هذه الأدوات من الطغيان على المستهلكين والمتلقين، بحيث تؤثر في تهميش لغاتهم الخاصة وفي إضعاف هوياتهم الوطنية.

وبذلـــك يكون «للعـــولمة» قـــدرات اســـتثنائية للتغلغـــل، وبالتالي للتأثيـــر. ومن الشهادات التي تؤكد هيمنة «العولمة» على مقـــدرات الحكومات والشـــعوب، مـــا جاء في كلمة للرئيـــس الفرنســـي «جاك شيراك»، ألقاها بمناسبة اليوم الوطني الفرنســـي (١٤ يولـــيو ٢٠٠٠م)، حيث قال: «إن «العولمة» بحاجة إلى ضبط، لأنها تنـــتج شـــروخاً اجتماعية كبيـــرة، وهي وإن كانت عاملَ تقدُّمٍ، فهي تثيـــر أيضاً مخاطـــر جدّيـــة ينبغي التفكير فيها جـــيداً، ومن هذه المخاطر ثلاثة: أولها أنها تزيد

ظاهـــرة الإقصـــــاء الاجتماعي؛ وثانيها أنها تنمي الجريمة العالمية؛ وثالثها أنها تهدد أنظمتنا الاقتصادية»[1].

والواقـــع أن «العولمة» جزءٌ من نظام عالمي تخضـــع له الشعـــوب والحكومات، ولا يملـــك أحدٌ منها أن يقف بمنأى عنه. ولذلك فإن العامل النفسي هو الذي يجعلنا نتردد، ونرتاب، ونرتعب أيضاً، ونقف مشدوهين مبهورين لا نريم. فإذا عالجنا الآثار النفســـية المترتبة على الموقف الذي نتخذه إزاء ما يعجُّ به عالمنا اليوم، بمنتهى الحكمة، وبقـــدرٍ كبيرٍ من الرشد الحضاري والوعي الإنساني، أمكننا أن نواجه الواقع كما هو في حقيقته وبطبيعته، لا كما نتوقعه، أو نتوهمه.

إن الصـــدق مع النفس، هو الخطوة الأولى نحو امتلاك أدوات التحكّم في الآثار المدمـــرة «للعولمـــة» بكل انعكاساتها وتأثيراتها، خصوصاً الجانب الثقافي منها. ومن الصـــدق مع النفس، أن نعترف ونقرّ بأننا، كأمة إسلامية، وفي هذه المرحلة التاريخية، لا نمـــتلك القدرات الكافية لكسر موجات «العولمة»، وللتحكّم في اتجاهات الرياح الـــتي تهبُّ بها. ولا ينبغي أن يفتَّ هذا الموقفُ الصادقُ في عضدنا، أو أن يُقعدنا عن القـــيام بما يتعيّن علينا القيام به، من عملٍ دؤوب للتخفيف من وطأة آثار «العولمة»، ولـــردّ هجماتـــها، وللتقليل من الخســـائر الناجمة عن هـــذا الغزو، ما أمكننا ذلك، ومـــا اســـتطعنا أن نســـلك مـــن سبيل إلى القيام بما يستوجبه الموقفُ، لا بالمواجهة والتصدّي، وإنما بالفهم والاستيعاب والتكيّف والاندماج.

ولذلـــك، فإننا ندعو إلى أن نلتمس «للعولمة» جوانبَ إيجابية، ونعمل ما وسعنا العمـــل، لتوظيف إيجابيات «العَوْلَمة» فيما ينفعنا في حياتنا العامة، وبذلك تتحقّق لنا الاستفادة على أوسع نطاق من «العَوْلَمة».

---

(١) محمـــد الســـماك، من محاضرة له عن مستقبل الصحافة العربية في ظل العولمة، منشورة في مجلة (الحوادث)، عدد ٢٣١٠، ٢٠٠١/٣/٩م، لندن ، ص ٦٣.

إن هــذا الموقــف الإيجــابيّ إزاء «العولمة» يتطلب منا أن ننخرط في المعترك الثقافي العالمي، وأن ندفع بمجتمعاتنا في اتجاه التفاعل المتحرّك مع المتغيّرات المتسارعة، حتى نفهم مــا يجــري حولنا، ونستوعب التحوّلات الكبرى التي تعيشها الإنسانية في هذا العصر، ولئلا نبقى قاعدينَ نندب حظوظنا، وعاجزينَ تتفرّج على العالم يتطور ويتقدم.

إن الهــزيمة النفسية أمام «العولمة» تأتي من اعتبار ظاهرة «العَوْلَمة» حتميةً. وهذا أمــرٌ مــبالغٌ فيه، وهو لا يعبّر عن حقيقة هذه الظاهرة، لأن اعتبار ظاهرة «العولمة» حتمــيةً، قــد لا يكون في الحقيقة أكثر من اعتراف المرء بأنه لم يعد لديه طاقة باقية لــلمقاومة، أي أنه قد نفد جهده، وأصبح مستعداً للتسليم. فإذا كان هذا هو اختيار بعضــهم، فهــو ليس مُلزماً لغيرهم، ومن الظلم على أي حال، أن يوصف بالحتمية اختــيارٌ لا يعكس إلا نفاد الطاقة أو استعجال المكافأة. وهو موقفٌ ظالم، لأنه يحمّل عدة أجيال قادمة عبءَ فشل جيلٍ بعينه، فاعتبار ظاهرة ما حتميةً، يتوقف أيضاً على المدى الزمني الذي يأخذه المرء في اعتباره[1].

إن حقــائق الأشــياء تؤكد أن «العَوْلَمة» لا تمثّل خطراً كاسحاً ومدمراً، إلا على الشــعوب والأمــم التي تفتقر إلى ثوابت سياسية مستقرة وإلى قواعد اجتماعية وثقافية راسخة، أما تلك التي تمتلك رصيداً ثقافياً وحضارياً غنياً وتستقر فيها أوضاعُها العامة، فإنها قادرة على الاحتفاظ بخصوصياتها، والنجاة من مخاطر «العولمة»، وتجاوز سلبياتها.

ومــن الأســاليب التي يستخدمها مهندسو «العولمة» ومروّجوها، تنميةُ الشعور بالهزيمة والاستعداد للاستسلام أمام ما يريدون فرضه على الشعوب والحكومات، من خــلال إضــعاف الإحساس بالذاتية، وبالتميّز، وبالاعتزاز بكل ما يمتُّ إلى التراث الحضاري والرصيد الثقافي بصلة.

---

(١) جلال أحمد أمين، العَوْلَمة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٤٢.

ومـــن هـــنا نجـــد أن الرفض العالمي «للعولمة» يَتَنَامى باطّراد، ولكن على مستوى الجماعـــات الرافضة التي تحنّ إلى عصر الفكر الشمولي، أو من ينصاع مع الشعارات التي تـــرفعها، وإن كـــان هذا الرفض لا يملك أن يؤثر في صدّ هجمات «العولمة» على أمم الأرض وشـــعوبها، على الأقل في المدى المنظور، لأننا نعتقد جازمين، أن كل نظام ظالم للإنسان، أو عقيدة قاهرة للفطرة، أو منهج يفرض الهيمنة على الإرادة الإنسانية ويتحكّم في أشـــواق النفس البشرية الروحية وتطلعاتها الثقافية وطموحها الحضاري، هو إلى انهيار وزوال، لأنه يصادم سنة اللّه في خلقه، ويَتَنَافَى مع فطرة اللّه التي فطر الناس عليها.

وأمـــام عنفوان «العَوْلَمة» وضغوطها القوية، لا ينبغي أن نستسلم ونذعن لإرادة الأقويـــاء المـــتحكمين في أَزِمَّة الأمور في ظل النظام العالمي الجديد. ولا يتعارض هذا الموقف المطلوب منا اتخاذُه، مع ما ذكرناه آنفاً.

إن الخطـــأ المنهجي الذي يقع فيه طائفة من المفكرين من العالم الإسلامي الذين بحـــثوا ظاهـــــرة «العولـــة»، يكمن أساساً في أنـــهم بدلاً من أن يرسموا الخريطة الجديـــدة التي يتعيّن على المجتمعات الإســـلامية فهمها والعمل في حدودها، ويُضيئوا أمـــام أصـــحاب القرار والنخب المثقفـــة والمفـــكرة، المصابيح لتسلّط على الحقائق كمـــا هـــي، لا كمـــا نتوهمها أو نتخيلها، راحوا يُسهبون إسهاباً مفرطاً، في تعداد مســـاوئ «العولـــة» وأضـــرارها والمخاطر التي تتسبَّب فيها، فكانوا بصنيعهم هذا، يقومون بشقٍّ من الواجب، ولا ينهضون بمسؤوليتهم كاملة.

إن أحـــداً مـــنا لا يجـــادل في أن ثمة شواهد كثيرة تشير إلى أن قوى «العولمة» المعاصـــرة ليســـت ســـوى امتداد عضوي وأيديولوجي لقوى الاستغلال والسيطرة والاحـــتواء وتعمل على تكريس التبعية من جانب الدول الأقل نمواً لتلك الأكثر نمواً، وإن كانـــت آلـــيات تكـــريس التبعية قد اختلفت في ظل «العولمة»، من الاستعمار

التقليدي، إلى اللجوء لسياسة الضغط الاقتصادي[1]. فهذه حقيقة لا سبيل إلى إنكارها. ولكن هل تقف مسؤوليتنا عند هذا الحد، وهو الجهر بهذه الحقيقة، أم أن المسؤولية تمتدُّ وتتشعب وتَتَوَاصَلُ؟.

إن المنهج في بحث ظاهرة «العولمة»، هو إلى الوصف التحليلي والنقد السياسي من منطلق أيديولوجي، أقرب منه إلى المعالجة العلمية المستنيرة المبرأة من كل هوى سياسيٍّ أو أيديولوجيّ. ولذلك كان من السلبيات التي وقع فيها معظم من عالج قضية «العولمة» من خلال هذا المنهج، العزوفُ عن الموضوعية المجردة تحت تأثير الفكر الشمولي الذي كان يسود في عهود القُطْبَين الأكبرين، في زمن الحرب الباردة.

واقع العالم الإسلامي والعَوْلَمة:

لقد تحاشيت أن أقول: إن العالم الإسلامي في مواجهة «العَوْلَمة»، لأني رأيت في ذلك مجافاةً لواقع الحال، ومخالفةً لطبيعة الأشياء، على اعتبار أن «العَوْلَمة» مفروضٌ أمرُها على العالم أجمع، بحيث لا تمتلك دولة من دوله أن ترفضها، أو تتردد في التعامل معها والاندماج فيها.

وعلى مستوى العالم الإسلامي، الذي لا يدخل في مكنته رفضُ الواقع العالمي، فإن الأمر المطلوب للتكيف مع «العَوْلَمة»، هو تنسيق الموقف الإسلامي في إطار العمل الإسلامي المشترك، لامتلاك شروط التكيّف مع المتغيّرات الدولية.

ولابد قبل التطرّق إلى بحث السبل الممهدة والوسائل الكفيلة بتأسيس موقف إسلامي موحد تجاه نظام «العولمة»، من أن نعرض لتحليل واقع العالم الإسلامي

(١) رجب البنا، البحث عن المستقبل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٢٣٤؛ مصطفى عمر التير، آراء حول المحافظة على الهوية الثقافية العربية في ظل العولمة، مجلة (شؤون عربية)، العدد ١٠٥، بيروت ، مارس ٢٠٠١م، ص ٤٨.

وظـــروفه الحالـــية وأوضاعه العامة، خصوصاً ما يتعلق منها بما نصطلح عليه بالبناء الحضاري القائم على أسس التربية والعلوم والثقافة.

إنَّ الـــرؤى إلى واقـــع العـــالم الإسلامي تتعدَّد حسب الزاوية التي ينظر منها إلى الأوضـــاع العامة. وربما كان المنهج المقارن في الحكم على الظواهر الاجتماعية وتطوير الأمـــم والشعوب سياسياً وحضارياً، هو الأقوم للوقوف على درجة التقدّم ومستوى التغـــيير لأمة من الأمم. والمقارنة بين أوضاع العالم الإسلامي في مطلع القرن العشرين وبـــين أوضـــاعه في بدايـــة القرن الحادي والعشرين، تفضي بنا إلى نتيجة بالغة الأهمية مفادهـــا أن تقدمـــاً ملموساً قد تحقّق، وأن الصورة قد تغيّرت إلى ما هو أحسن، وأن واقـــع العـــالم الإسلامي اليوم، على الرغم من مظاهر التمزّق والتشتّت والاختلاف في الموقـــف والرؤية والرأي، وعلى الرغم أيضاً من التدنّي في مستويات التنمية والانخفاض في معـــدلات النتاج الوطني في معظم البلدان الإسلامية، على الرغم من ذلك كلّه، فإن حاضر العالم الإسلامي لا يكاد يُقارَن بماضيه من وجوهٍ عدّة يطول مجال الخوض فيها.

ويوجـــد العالم الإسلامي في قلب الصراع العالمي المحتدم، مما يجعله مستهدفاً من الـــنواحي كافة، ومعرضاً لمخاطر من جميع الأطراف التي تتصارع في الساحة الدولية. ولقـــد ترتّـــب على هذا كلّه، تَفاقُم التحدّيات التي تواجهها دول العالم الإسلامي، بصـــورة تؤثّـــر بشكل عميق في الحياة العامة، وتنعكس آثارها السلبية على العملية التنموية برمتها.

ويمكـــن أن نحصر أهمَّ **هـــذه التحدّيات التي تطبع واقع العالـــم الإسلامي**، فـــيما يـــلي، وقد رأيت أن أبدأ بالثقافة لأنها حجر الزاوية في البناء الحضاري للأمم والشـــعوب، ولأنهـــا القـــاعدة الصلبة التي ننطلق منها للتعامل مع تحدّيات «العولمة» لتحقيق مصالحنا:

– **تحدّيات ثقافية**، على مستوى التنظير، والتخطيط، والعمل الثقافي والفكري والأدبي والفـني في حقولـه المتعدّدة، وعلى مستوى المواجهة المتكافئة مع التيارات الثقافية العاتية الوافدة من الغرب والشرق معاً، والموجات الإعلامية والمعلوماتية الكاسحة.

– **تحدّيـات اقتصادية**، على مستوى الاختيارات، والإصلاحات، والتطبيقات، والتكـيّف مع الأنظمة الاقتصادية الحديثة، والاندماج في تيار «العولمة» واقتصاديات السـوق، والتعامل مع المنافسة الدولية في هذه المجالات جميعاً، والمضيّ قدماً في عملية الإصلاح الاقتصادي الشامل، بفكر جديد، وبرؤية متفتحة.

– **تحدّيـات اجتماعـية**، عـلى مستوى محاربة الثالوث الخطير، الفقر والجهل والمرض، ومقاومة اليأس الذي يدفع بالشباب إلى الانهيار، وعلى مستوى المواءمة بين الـنظم وأنمـاط السلوك الحديثة، وبين المحافظة على الثوابت والخصوصيات الثقافية والحضارية التي يقوم عليها النظام الاجتماعي.

– **تحدّيـات سياسـية**، عـلى مستوى نُظُم الحكم والإدارة ومدى استجابتها لـتطلعات الشعوب الإسلامية، والتزامها بالقيم الثابتة للحضارة العربية الإسلامية في هذا المجال، وفي المقدمة منها الشورى، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية في الإجراءات والممارسـات السياسية؛ وعلى مستوى العلاقة بين المواطنين والإدارة؛ وعلى مستوى تدبير الشأن العام، بصورة إجمالية.

– **تحدّيـات تنموية**، على مستوى الجهود المبذولة للقضاء على معوّقات التنمية، وعـلى مسـتوى بناء القواعد الثابتة للنهضة التنموية في جميع الميادين، تحقيقاً للتنمية المسـتدامة التي تنطلق من تنمية الحاضر والحرص على مدّ منافع التنمية وفوائدها إلى الأجيال القادمة.

إنّ الاستغراق في تحليل أبعاد هذه التحدّيات، والبحث عن السبل المؤدية إلى التعامل معها، يطول ويتسع مجاله. ولذلك فإن الرؤية الواقعية إلى طبيعة هذا العصر، تجلي لنا الحقيقةَ التالية، وهي: أن بناء القاعدة العلمية في المجتمعات الحديثة، هي مفتاح التعامل مع تحدّيات العصر، مهما تفاقمت خطورتها؛ لأن بناء الإنسان هو الأصل في بناء الحضارة، ولأن المجتمع القوي القادر على الدفاع عن حقوقه ومصالحه، هو الذي تقوم فيه نهضةٌ تربوية علمية وثقافية شاملة.

من هذه الزاوية، رأيت أن أعرض لأكبر تحدٍّ يواجه العالم الإسلامي في القرن الحادي والعشرين في ظلّ «العَوْلَمة»، وهو التحدّي العلمي، ولكن بعد أن أتناول في تركيز شديد، التحدّيَ التعليميَّ على سبيل التمهيد، لأنه مكمنُ الخطر والمصدر الذي يأتي منه التهديد للخصوصيات الثقافية.

إنّ التعليم القويّ الجيّد والهادف، يشكّل المنطلقَ الأساسَ لمواجهة هذه التحدّيات جميعاً. ولكن في هذا المجال أيضاً تعاني دول العالم الإسلامي تحدّيات كبرى لابد من مواجهتها والتغلّب عليها، وأهمّ هذه التحدّيات ثلاثة:

أولاً: التقدم الهائل في مجالات الاتصال والمعلومات والتكنولوجيا الرقمية، وقصور الإمكانات المادية والفنية والأكاديمية لدى الدول الإسلامية عن ملاحقة هذا التقدم، والتكيّف معه.

ثانياً: مواءمة مخرجات التعليم مع حاجات سوق العمل المتنامية.

ثالثاً: حرية التعليم التي تنحصر في الدور الذي يُناط بالدولة، دون أن تتاح الفرص للقطاع الخاص وللمؤسسات والمنظمات والجمعيات الأهلية لممارسة الحق في التفكير والاجتهاد لتطوير التربية والتعليم، مما يعطل الطاقات، ويثبط الهمم، ويزرع اليأس من الإصلاح في النفوس، ومما يَتَعارَضُ كلياً مع روح الحضارة العربية

الإسلامية والتراث العربي الإسلامي في هذا المجال، حيث كانت تقوم حلقات العلم الحرة في المساجد والجوامع تناقش فيها بحرية مختلف الأفكار والمذاهب الإسلامية، وتستنبط الحلول للمشكلات والمعضلات التي تواجه المجتمع.

ومهما يكن الحال، فإن هذه التحدّيات ليست مما لا سبيل إلى التغلّب عليه، وتحويله من تحدّيات سلبية إلى تحدّيات إيجابية، تحفز إلى العمل وتشجع عليه، وتستنهض الهمم وتقوي العزائم. وللوصول إلى هذا المستوى من التفكير والتدبير والممارسة، لابد من انتهاج الأسلوب العلمي في التخطيط والتنفيذ، في إطار تعاون وتكامل وتنسيق وتضامن إسلامي حقيقي، لأن الأعباء أضخم من أن تنهض بها دولة واحدة من دول العالم الإسلامي.

إنّ مواقف الدول تعبّر عادة عن اختياراتها، وتترجم سياساتها، وكلّ موقف تتخذه دولة من الدول هو تعبيرٌ سياسيٌّ عن السيادة الوطنية. ولذلك فإنّ توحيد المواقف إزاء مسألة ما، لتصبح موقفاً واحداً موحداً، بالمعنى المباشر، وبالمدلول القانوني، أمرٌ يقتضي إجراء دستورياً تتخذه الدول في إطار ممارستها للسيادة.

وفي هذه الحالة، فإنه يتعذّر الوصول إلى هذا المستوى من توحيد المواقف، نظراً إلى طبيعة النظام الإسلامي الإقليمي المتمثّل في ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي.

من هذا المنظور، فإن الأقرب إلى الإمكان ومما يدخل في المستطاع، هو (تنسيق المواقف) الذي يعني تعبئة الجهود وتضافرها، وحشد القوى وتعزيزها، والسعي بكل الوسائل الممكنة لتعميق التضامن الإسلامي، ولتوسيع نطاق التعاون في كل شأن من الشؤون العامة التي تتصل بحياة الشعوب الإسلامية، دونما استثناء، وذلك تفعيلاً لأهداف منظمة المؤتمر الإسلامي، وتوظيفاً للإمكانات التي يوفّرها العمل الإسلامي المشترك، للتعاون والتكامل وللتنسيق على جميع المستويات.

العَوْلَمة الثقافية: مخاطرها ووسائل التعايش معها:

إذا كـــان العالم الإسلامي يوجد تحت تأثير ظاهرة «العولمة» الثقافية، بالنظر إلى أوضـــاعه الاقتصـــادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والعلمية والإعلامية، التي هي دون مـــا نطمح إليه، فكيف يتسنى له أن يواجه مخاطر هذه «العولمة» ويقاوم تأثيراتها ويتغلب على ضغوطها؟

إن المقوّمات الثقافية والقيم الحضارية التي تشكّل رصيدنا التاريخي، لن تُغني ولن تـــنفع بالقدر المطلوب والمؤثر والفاعل في مواجهة «العولمة» الثقافية، مادامت أوضاع العـــالم الإســـلامي على ما هي عليه، في المستوى الذي لا يستجيب لطموح الأمة. ولا يحسُن بنا أن نستنكف من ذكر هذه الحقيقة، لأن في إخفائها والتستّر عليها، من الخطـــر على حاضر العالم الإسلامي ومستقبله، ما يزيد من تفاقم الأزمة المركبة التي تعيشـــها معظم البلدان الإسلامية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.

فالشعوب الضعيفة اقتصادياً والمتخلفة تنموياً، لا تملك أن تقاوم الضغوط الثقافية أو تصـــمد أمام الإغراءات القوية لتحافظ على نصاعة هوياتها وطهارة خصوصياتها. ولذلـــك كـــان خـــط الدفاع الأول على جبهة مقاومة آثار «العولمة» الثقافية، هو الـــنهوض بالمجتمعات الإسلامية من النواحي كافة، انطلاقاً من الدعم القوي للتنمية الاقتصـــادية والاجتماعـــية، في موازاة مع العمل من أجل تقوية الاستقرار وترسيخ قواعـــده عـــلى جميع المستويات، وذلك من خلال القيام بالإصلاحات الضرورية في المجـــالات ذات الصلة الوثيقة بحياة المواطنين، بحيث ينتقل العالم الإسلامي من مرحلة الضعف والتخلف، إلى مرحلة القوة والتقدم، في إطار القيم الإسلامية وبروح الأخوة والسماحة والتعاون على البر والتقوى طبقاً للتوجيه القرآني الرشيد.

وكما أن ظاهرة «العولمة» الثقافية تتركّب من منظومة متكاملة من النظم السياسية والاقتصادية والإعلامية والتكنولوجية، فكذلك هي المواجهةُ المطلوبة لآثار هذه «العولمة»، لابد وأن تكون قائمةً على أسس قوية، ومستندة إلى مبادئ سليمة. ومن هنا تأتي الأهمية القصوى للعمل الإسلامي المشترك، على شتى الأصعدة، وفي جميع القنوات، من أجل تعزيز التضامن الإسلامي حتى يكون القاعدة المتينة للتعاون بين المجموعة الإسلامية في كلّ الميادين، وفي سبيل تطوير التنمية الشاملة في العالم الإسلامي، للرفع من مستوى الحياة بمحاربة الظلم والفقر والجهل والمرض، وبإشاعة الوعي الاجتماعي والثقافي الراقي، من خلال الاستثمار العلمي للموارد الاقتصادية والطبيعية والبشرية التي تتوافر لدى الشعوب الإسلامية، والتوظيف المخطط والمدروس للإمكانات والقدرات، والاستغلال الجيّد للفرص المتاحة وللآفاق المفتوحة أمام العالم الإسلامي لتحقيق نقلة حضارية حقيقية.

إنَّ تقوية الكيان الإسلامي اقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً وثقافياً وتربوياً، هي الوسيلة الأجدى والأنفع والأكثر تأثيراً للتغلُّب على الآثار السلبية «للعولمة» الثقافية، وللاستفادة أيضاً، من آثارها الإيجابية في الوقت نفسه، من خلال التكيّف المنضبط مع المناخ الثقافي والإعلامي الذي تشكله تيارات «العولمة» الثقافية، والتعامل الواعي مع مستجداتها ومتغيراتها وتأثيراتها. وبدون هذه الوسيلة، سنضيع في مهبّ رياح «العولمة»، وتكتسحنا تيّاراتها العاصفة الجارفة[1].

ومما لاشك فيه أن الإجراءات المطلوب اتخاذها في المدى القريب، أو تفعيل ما اتخذ منها حتى الآن، هي التي تشكّل الموقف الإسلامي (المتناسق) تجاه «العولمة»، بالمفهوم الذي ألمحنا إليه آنفاً، وهو المفهوم الذي يقوم على التنسيق في السياسات، والتكامل بين الاختيارات، والتعاون في التطبيقات.

(١) عبد العزيز بن عثمان التويجري، تأملات في قضايا معاصرة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٢٣ – ١٤.

إنَّ العالم الإسلامي في وضع متأزم على مختلف الأصعدة، وبصورة خاصة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وعلى صعيد إدارة الشأن العام ومعالجة الأزمات التي تعترض مسيرة التنمية في بلدانه. وليس من العقل ولا من الرشد السياسي، أن نتجاهل هذه الحقائق، وأن نصدر في تحركاتنا وتصرفاتنا وقراراتنا جميعاً، عن منطلقات وهمية لا تمتُّ بصلة إلى واقع الحال.

وتلك هي رسالة منظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمات العاملة في إطارها، وفي المقدمة منها، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) التي نهضت بمسؤولياتها، فوضعت استراتيجيات متكاملة تشكّل إطاراً للعمل الإسلامي المشترك في مجال اختصاصاتها، وهي التربية والعلوم والثقافة[1]، وهو الأمر الذي يُعدُّ بكل المقاييس، إنجازاً حضارياً غير مسبوق، وفّر للعالم الإسلامي وسائل فعالة لتنسيق المواقف ولتكامل السياسات وللتعاون في تنفيذها، على النحو الذي يحقق المصالح العليا للأمة الإسلامية، ويُكسبها القوّةَ والقدرةَ للتعامل مع نظام «العولمة».

ومن أجل أن نفهم البُعد الفلسفي «للعَوْلَمة» فكرةً ومنهجاً ونظاماً، لابد لنا من أن نتوقف قليلاً عند الفكرة المحورية التي تروج في عصرنا، وأقصد بها فكرة (صراع الحضارات)، التي إنْ استوعبناها بعمق، ووقفنا على مصادرها ومضامينها، وفهمنا أبعادها، تيسَّر لنا أن نستوعب «العَوْلَمة» في أبعادها جميعاً، وأمكن لنا الاستفادة منها على النحو الذي تتحقّق به مصالحنا الحيوية.

---

(١) وضعت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة حتى الآن الاستراتيجيات التالية: استراتيجية تطوير التربية في البلاد الإسلامية (اعتمدها المؤتمر العام الثالث للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة المنعقد في عمّان عام ١٩٨٨ م)، والاستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي (اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي السادس المنعقد في داكار عام ١٩٩١ م)، واستراتيجية تطوير العلوم والتكنولوجيا في البلدان الإسلامية (اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي الثامن المنعقد في طهران عام ١٩٩٧ م)، واستراتيجية العمل الثقافي الإسلامي في الغرب (اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي التاسع المنعقد في الدوحة عام ٢٠٠٠ م)، واستراتيجية الاستفادة من العقول المهاجرة في الغرب (اعتمدها المؤتمر الإسلامي التاسع والعشرون لوزراء الخارجية المنعقد في الخرطوم عام ٢٠٠٢ م)، واستراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية (اعتمدها المؤتمر الإسلامي الثلاثون لوزراء الخارجية المنعقد في ماليزيا عام ٢٠٠٣ م) .

صراع الحضارات.. هل هو حتميةٌ؟

يطـــرح عـــدد مـــن المفكـــرين الغربيين، خاصة الأمريكيين منهم، فكرة صراع الحضارات أو صدامها باعتبارها حتميةً، وهم هنا يقعون فيما وقعت فيه نظرية الحتمية التاريخية، التي تهافتت وأصبحت من مخلفات التاريخ الفكري للبشرية في القرنين التاسع عشـــر والعشرين. ويأتي «صامويل هنتنغتون» في مقدمة هؤلاء المفكرين، حيث أصدر في عـــام ١٩٩٦ م كـــتابه الشـــهير «صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي»، و«فرانسيس فوكوياما» الذي أصدر كتابه الشهير أيضاً «نهاية التاريخ».

والقول بحتمية صراع الحضارات أو صدامها، يُجَافي سنة التاريخ، ويتعارض مع طبـــيعة الحضارة، فالحضـــارة لا طابع عرقي لها، وهي لا ترتبط بجنس من الأجناس، ولا تنتمي إلى شعب من الشعوب، على الرغم من أن الحضارة قد تنسب إلى أمة من الأمـــم، أو إلى منطقة جغرافية من مناطق العالم على سبيل التعريف ليس إلاَّ، بخلاف الـــثقافة التي هي رمزٌ للهوية، وعنوانٌ على الذاتية، وتعبيرٌ عن الخصوصيات التي تتميز بها أمة من الأمم، أو يتفرّدُ بها شعبٌ من الشعوب.

والحضـــارة هـــي وعـــاءٌ لثقافات متنوعة تعدّدت أصولها ومشاربها ومصادرها، فامتزجـــت وتلاقحت، فشكّلت خصائص الحضارة التي تعبّر عن الروح الإنسانية في إشـــراقاتها وتجلـــياتها، وتعكـــس المبادئ العامة التي هي القاسم المشترك بين الروافد والمصادر والمشارب جميعاً.

ولكـــلّ حضـــارة مـــبادئ عامةٌ تقوم عليها، تنبع من عقيدة دينية، أو من فلسفة وضـــعية، حـــتى وإن تعدّدت العقائد والفلســـفات، فإنَّ الخصائص المميزة للحضارة تُســـتمدّ مـــن أقوى العقائد رسوخاً، وأشدّها تمكّناً في القلوب والعقول، ومن أكثرها تـــأثيراً في الحياة العامـــة، بحيث تصطبغ الحضارة بصبغة هـــذه العقيدة، وتنسب إليها، فتكون النسبة حيحةً، لصحة المبادئ التي تستند إليها، ومثال ذلك الحضارةُ الإسلامية.

والحضـــارات الكبرى التي عرفها تاريخ البشرية تَتَفَاوَتُ فيما بينها في موقفها من الماديـــة والروحية، فمنها ما يغلب عليه الجانب المادي، ومنها ما يغلب عليه الجانب الـــروحي، ومنها ما يسوده التوازنُ بينهما. فهي إذن، سلسلة متعاقبة من الحضارات التي تخلي كلٌّ واحدة منها المجالَ لما سوف يتلوها من حضارة أخرى، مما جعل كثيراً مـــن الباحثين في مجال دراسة الحضارات يذهبون إلى القول بوجود التماثُل والتطابُق بين الكثير من هذه الحضارات[1]. والتماثل والتطابق لا يدعان مجالاً للصراع.

ولذلـــك، فإن الحضارات لا تتصارع، وإنما تَتَدَافَعُ وتَتَلاقَحُ ويكمل بعضها بعضاً، وتَتَعَاقَبُ وتَتَواصَلُ، لأنها خلاصة الفكر البشري والإبداع الإنساني وحركة التاريخ التي هي، في المفهوم الإسلامي، سنة الله في الكون. فالصراع بين الحضارات، ليس وارداً، لأن دورات الـــتاريخ تطَّـــرِدُ وفـــق المشيئة الإلهية، ولأن التاريخ هو من صنائع الله، والإنسان الذي يؤثر في مسار التاريخ ويصوغه ويُبدع فيه، هو من أكرم خلق الله.

والـــتدافع الحضـــاري مفهومٌ قرآنيٌّ، وهو جامعٌ للمعاني والدلالات التي تؤكد بطـــلان نظرية صراع الحضارات من الأساس، يقول الله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾ (الـــبقرة:٢٥١)، ويقول عزَّ من قـــائل: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴾ (الحـــج:٤٠). ويأمر الله عباده بالدفع بالتي هي أحسن في جميع الأحوال، في قوله تعالى: ﴿ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴾ (فصـــلت:٣٤)، ويقول عز وجلّ: ﴿ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ٱلسَّيِّئَةَ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ ﴾ (المؤمنون:٩٦).

---

(١) عـــبد العزيـــز بـــن عثمان التويجري، خصائص الحضارة الإسلامية وآفاق المستقبل، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة- إيسيسكو، الرباط، ٢٠٠٢م.

ودفـــع اللّه الناس بعضهم ببعض يُلغي الصراع ويبطل زعمه، لأن هذا (الدفع) هو الــــذي يمنع فساد الأرض ويحول دونه. وينبغي أن نتنبَّه في هذا السياق إلى الفرق الدقيق بـــين (فســـاد الأرض) و (الفســـاد في الأرض)، فالمعنى الأول الوارد في الآية القرآنية الواحـــدة والخمسين بعد المائتين من سورة البقرة، ينصرف إلى فساد الأرض باختلال الـــنظام الـــذي وضـــعه الخالق سبحانه لحياة البشر فوقها، الذي إذا اختل واضطرب، فســـدت الأرض. وهذا مظهرٌ من مظاهر الصراع، وهو الوضع الذي ينتج عن احتدام الصـــراع بـــين الحضـــارات والثقافات. أما المعنى الثاني وهو (الفساد في الأرض) فهو ينصرف إلى الفساد الذي ينتج عن أفعال البشر، وهو من طبائع الأشياء.

والحـــياة الإنســـانية قائمة على أساس ﴿ دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ ﴾، فهذا هو القانون الأزلي للبشر فوق الأرض، وهو سنة الله، ولن تجد لسنة اللّه تبديلاً. وبذلك تتهاوى مزاعم الصراع، وتسقط افتراضاته، وتتهافت حتمياته.

وعـــلى هـــذا الأساس، فإن مصير الحضارات لم يكن عبر التاريخ كلّه، صراعاً وصـــداماً، ولكـــنه، من حيث الجوهر والعمق تدافعاً، وكان دائماً وبصورة مطّردة، يسير في الاتجاه الصاعد إلى ازدهار الحياة بتراكم العطاء الحضاري في مختلف مجالاته، وإلى الـــرقيّ بالإنسان الذي استخلفه الله في الأرض لعمارتها، بينما الصراع يتّجه نحو الإفساد في الأرض.

ونخلص من هذا إلى أن صراع الحضارات ليس حتميةً من حتميات التاريخ على غـــرار فكـــرة صراع الطبقات التي ادعتها النظرية الماركسية، وكما يدعي المنظّرون المعاصرون الذين يرسمون معالم سياسة الهيمنة والغطرسة والقوة لقهر إرادات شعوب العـــالم. وقياســـاً على ذلك فإن «العَوْلَمة» ليست قدراً مقدوراً، وما هي بحقيقة من حقائق التاريخ الثابتة.

التفاعل الحضاري هو البديل للصراع

لقــد كــان لحيوية الحضارة الإسلامية وقوتها الذاتية الدافعة لها إلى التطور والتقدم والإبــداع، الأثــرُ القــويُّ في نقــل روح المدنية إلى العالم الغربي، بقوة دفع التفاعل الحضــاري، وهو الأمر الذي يعترف به ويشهد له معظم الكتاب والمؤرخين والمفكرين الأوروبــيين الذيــن بــرئوا من الهوى والغرض، وكتبوا بإنصافٍ عن خاصية التفاعل الحضاري في الحضارة الإسلامية. وهذا «كرستوفر دوسن»، يذهب في كتابه «تكوين أوروبــا»، إلى أن الحضــارة الإســلامية احتفظت بمركز الصدارة منذ أوائل العصور الوسطى فصاعداً، لا في الشرق فحسب، بل كذلك في غرب أوروبا، إذ نمت الحضارة الغربــية في ظلال الحضارة الإسلامية التي هي أكثر منها رقيّاً وقتذاك، وكانت الحضارة الإســلامية العربــية - لا البيزنطــية - هي التي ساعدت العالم المسيحي في العصور الوسطى على استرداد نصيبه من التراث اليوناني العلمي والفلسفي[1] .

ولعلَّــنا لا نغــالي إذا أكدنــا هنا أن الإسلام، وهو دعوة اللّٰه إلى الناس كافة، ورسالته - سبحانه - إلى العالمين، هو الدين الذي يدعو إلى التفاعل الحضاري دعوة صــريحة قوية، ويحثّ عليه حثّاً، على اعتبار أن الحوار الذي نادى به الإسلام، هو في طبيعته وجوهره ورسالته، تفاعلٌ حضاريٌّ.

كما لا نحتاج أن نقول: إن قاعدة التسامح التي يقوم عليها الإسلام، فتحت أمام الأمــة الإسلامية السبيل إلى الاحتكاك الواسع بالأمم والشعوب، وشجعت الحضارة الإســلامية على التفاعل مع الثقافات والحضارات جميعاً. ونعنــي بالتســامح الديني

(١) كريســتوفر دوســن، تكوين أوروبا، ترجمة ومراجعة سعيد عبد الفتاح عاشور، ومحمد مصطفى زيادة، مشروع الألف كتاب: ٦٤٢، القاهرة ١٩٦٧، ص٢٠٣-٢٠٢ .

- تحديداً - أن تكون لكل طائفة في المجتمع الإسلامي الحرية في تأدية شعائر دينها، وأن يكون الجميع أمام قوانين الدولة الإسلامية سواء. وإذا نظرنا إلى الإسلام من حيث مبادئه وتعاليمه الأصلية، نجد أنه هو أرقى الأديان في تحقيق مبدأ التسامح، الذي هو القاعدة الأولى للتفاعل الحضاري[1].

إن التفاعل الحضاري يستند في مفهوم الفكر الإسلامي، إلى مبدأ التدافع الحضاري، لا الصراع الحضاري، وهو المبدأ القرآني المحض، الذي نجد له أصلاً في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾ (البقرة: ٢٥١)، ونقف على معنى آخر له في قوله تعالى: ﴿ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴾ (فصلت: ٣٤).

فالتفاعل إذاً، في المنظور الإسلامي، هو عملية تدافع لا تنازع، وتحاور لا تناحر. والتفاعل حياة، والتصارع فناء. والتفاعل الحضاري عندنا، حوارٌ دائم ومطّرد، ينشد الخير والحق والعدل والتسامح للإنسانية قاطبة، ولايسعى في الأرض بفساد[2].

والتفاعل الحضاري يقي الإنسانيةَ من «السقوط الحضاري» الذي تنتج عنه «أزمة الحضارة». وهذا هو مأزق الإنسان في العقد الأخير من القرن العشرين وإلى اليوم، ويعتقد كبار فلاسفة التاريخ جميعهم في القرن الماضي، من «ازوالد شبنغلر» في كتابه «انحطاط الحضارة»، إلى «أرنولد توينبي» في كتابه «دراسة للتاريخ»، إلى «بكريم يوروكين» في كتابه «الديناميات الاجتماعية والثقافية وأزمة العصر»، أن حضارة الغرب العلمانية الإنسانية السائدة رغم ثرائها المادي وجبروتها العسكري تعاني من آلام مبرّحة، إذ فقدت القوى التي أدّت إلى سيطرة هذه الحضارة قدرتها

(١) أحمد أمين، يوم الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٥٢، ص ١٨٠-١٨١.

(٢) عبد العزيز بن عثمان التويجري، الحوار من أجل التعايش، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٢٣ - ٢٢.

علـى الاسـتقطاب، وهـا هي قوى التفكك والاضمحلال تتجاوز قوى التعاضد والتماسـك، والمراسي التي ثبّتت السفينة آخذةً في التداعي، والقيم التي جمعت الناس معاً تعاني من الاضطراب، ولم تعد العلل مقصورة على قطاع واحد أو عدد قليل من القطاعات، بل أصبح نهر الحياة برمته ملوّثاً[1].

وبالـتدافع الحضاري يُنَقّى نهرُ الحياة والحضارة من التلوّث، الذي يفرزه الصراع والصـدام وهيمـنة الفكـر المادي العلماني اللاّديني على الأفكار والأقوال والأفعال والممارسـات وأنماط السلوك ونظم الفكر وأساليب الحياة. ولذلك نقول: إن التدافع الحضاري هو البديل للصراع.

ولا مـندوحة من أن نأتي على تبيان المفهوم الإسلامي لصراع الحضارات، حتى تتبيَّن لنا الخطوط العريضة للموضوع الذي نحن بصدده، وهو البحث عن مخارج آمنة للاستفادة من «العَوْلَمة» المفروضة على العالم الإسلامي.

صراع الحضارات في المفهوم الإسلامي:

تقـوم العـلاقـات الإنسـانية في الـرؤية الإسـلامية، على أساس **التعارف والـتعاون عـلى البـر والتقوى**، من منطلق وحـدة الجنس البشـري ووحدة الأصل المنبثق عن المشيئة الإلهية. يقول الله تعالى في محكم تنـزيله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾ (الحجـرات:١٣). والـتعارف في المصطلح القرآني يتعدّى المعنى اللغوي المباشر، إلى معـاني أعمـق مفهومـاً وأوسـع دلالة. فلقد خلق الله الناس وجعلهم شعوباً شتى

(١) خورشـيد أحمد، الإنسان ومستقبل الحضارة من منظور إسلامي، ضمن (الإنسان ومستقبل الحضارة: وجهة نظر إسلامية) مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، ١٩٩٤م ، ص٦١٥.

وقبائل متفرقة يسعون في الأرض من أجل غاية سامية قدرها الخالق سبحانه، هي التعارفُ فيما بينهم، الذي يرتقي إلى مستوى أعلى هو (تبادل المعرفة) أو (تبادل المعارف) بكل ما في المعنيين من دلالات لغوية ومعرفية وإنسانية عميقة. فكلما اتسعت مساحة المعرفة المتبادلة بين الشعوب والأمم، على مختلف المستويات، ضاقت مساحة الخلاف، وانزوى الاختلاف، وتَرَاجَعَ، وفقد القدرة على التأثير السلبي الذي يُلحق أفدح الأضرار بالمجتمعات الإنسانية.

أما **التقوى** التي هي القاعدة الثانية للعلاقات الإنسانية، والتي كُلف الإنسان بها وبالدعوة إليها وبالتعاون عليها، فهي كما يقول الشيخ محمود شلتوت، يرحمه الله: «أما تقوى الله تعالى، فهي ترفع في معناها العام إلى اتقاء الإنسان كل ما يضره في نفسه وفي جنسه، وما يحول بينه وبين المقاصد الشريفة والكمال الممكن في الدنيا والآخرة. والتقوى ليست خاصة بنوع من الطاعات، ولا بشيء من المظاهر، وإنما هي كما قلنا، اتقاء الإنسان كل ما يضره في نفسه وفي جنسه، وما يحول بينه وبين الكمال الممكن. ومن ثمرات التقوى حصول الفرقان – ما يفرق به المرء بين الخير والشر، والضارّ والنافع في هذه الحياة – فالعلم الصحيح، والقوّة، والعمل النافع، والخلق الكريم، وما إلى ذلك من آثار التقوى.. والتقوى هي الشجرة، والفرقان هو الثمرة»[1].

فهذا المفهوم العميق والشامل للتقوى الذي يجمع أطراف الخير ومكارم البر ووجوه الإحسان وفضائل الأعمال، هو الذي يؤكد أهمية التعاون الإنساني على البر والتقوى. يقول تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ

---

(١) الشيخ محمود شلتوت، تفسير القرآن الكريم، دار القلم، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٥٧١.

﴿وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ (المـــائدة:٢)، فالتعارف يؤدي إلى التعاون على البر والتقوى، وهما جماع الخير والمنافع للإنسانية في كل الأزمنة والأمكنة، بهما تتحقق سعادة الإنسان في الدنيا والآخـــرة.. أما الإثم والعدوان، فهما جماع الشرور والأضرار والتشوّهات التي تلحق بالفطـــرة الســـويّة، وتُفضي إلى الحروب والنـــزاعات، وتؤجّج نيران الصراع المدمّر للحضارة الإنسانية.

و«الـــتدافع الحضاري» في المفهوم الإسلامي، هوسنة الله في الكون، لا «الصراع الحضـــاري أو الصـــدام الحضاري». وليس يعني ذلك أن الحياة تسير وفق خط بياني صـــاعد ومطّـــرد تـــتحقق فيه المصالح والمنافع للناس كافة في جميع الأحوال وتترقى ذواتهـــم، وأن الخـــير والشـــر لا يتصادمان، وإنما القصد من ذلك أن التدافع يُبطل الصـــراع، وأن الخير يغلب على الشـــر، وأن الحضـــارات تَتواصَلُ وتَتَلاقَحُ وتَتَدافَعُ ولا تَتَصَـــارَعُ، وأن ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ (الصف:٨)، ونورُ الله في هذا السياق القرآني، هو المشيئة الإلهية، والإيمان بالله، ونصرة المؤمنين، وهو الخير والعـــدل والفضـــيلة ومكـــارم الأخلاق والسلام في النفس وفي الأرض، وتلك هي مقوّمـــات الحضارة التي تخدم الإنسان، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (يوســـف:٢١)، وأمـــرُ الله في هذا السياق القرآني أيضاً، هو مشيئته تعالى الغالبة، وهو الحق والعدل اللذان هما قاعدتا الحضارة التي يسعد الإنسان في كنفها ويُبدع ويعمّر الأرض ويصلح ولا يفسد.

وفي المفهـــوم الإسلامي، فإن الصراع حالةٌ عارضةٌ، وهو شذوذٌ عن القاعدة، ولـــيس طبـــيعةً من طبائع الحضارات، لأنه يَتَنافَى والفطرة الإنسانية، وهو نقيضُ الـــتفاعل الحضـــاري الذي قامت الحضارة الإسلامية على أساسه، وهو إلى ذلك

كلّه، البديلُ الموضوعيُّ للفوضى التي تسود الأوساط الفكرية والسياسية في العالم اليوم، من جرّاء شيوع مفاهيم مغلوطة ورؤى مشوّشة وتحليلات مغرضة تدفع بحركة الفكر العالمي وبالسياسة الدولية على وجه العموم، نحو مناطق مجهولةٍ محفوفةٍ بالمخاطر، التي تتهدَّد الإنسانية في حاضرها وفي مستقبلها.

إن الترويج لفكرة صراع الحضارات أو صدامها، يخدم أغراض فئة من البشر تسعى إلى إحكام سيطرتها على مقاليد الأمور في العالم أجمع، وهي أغراض ليست بريئة، وليست لها صلة بالأهداف الإنسانية النبيلة التي تنبع من المبادئ والقيم الحضارية البانية للإنسان وللعمران وللحضارة.

وبهذا الفهم الواعي والمستوعب لجوانب المشهد الثقافي والحضاري العالمي في امتداده، نصل إلى نتيجة بالغة الأهمية، مفادها أن تقوية الذات ثقافياً، بالمعنى الشامل والعميق للثقافة، هي إحدى الوسائل المجدية والمؤثّرة في اكتساب المناعة ضد سلبيات «العَوْلَمة»، واتقاء مخاطرها، والاندماج فيها في أمانٍ للاستفادة منها.

الرؤية إلى المستقبل:

إن المستقبل هو جماع حكمة الماضي وخبرته وتجربة الحاضر وخلاصته، وإن المستقبل ينطلق من العمل التأسيسي الذي يغيّر، ويطوّر، ويجدّد، ويبني الحاضر، ويصوغ المستقبل.

وعلى هذا الأساس، فإن الرؤية المستقبلية، لابد وأن تنطلق من فهم الواقع، وتحليله، وتفكيك عناصره، للوقوف على العوامل التي تتسبَّب في تركيب العناصر التي تتحكّم في اتجاهاته ومساراته وأحواله.

الواقع الذي تعيشه بلدان العالم الإسلامي يوفّر الفرص المواتية أمام تغلغل التأثيرات السلبية «للعولمة» بكل مظاهرها؛ لأن مقوّمات المناعة ضد سلبيات «العولمة» ليست بالدرجة الكافية التي تقي الجسمَ الإسلاميَّ من الآفات المهلكة، التي تتسبَّب فيها هذه الظاهرة العالمية المكتسحة للمواقع والمحطّمة للحواجز.

وإذا أخذنا بمنطق العلم ذاته، فإن التحديَّ الحضاريَّ لا يُواجَه إلا بتحدٍّ حضاريٍّ مكافئ له، ومتوازٍ معه. فهل نحن في المقام الذي يهيّئ لنا أن نردّ التحديَّ الحضاريَّ الذي يواجهنا اليوم، بتحدٍّ مماثل له؟ هل نحن في الوضع الذي يسمح لنا بامتلاك شروط النهوض الحضاري لمدّ إشعاع الحضارة الإسلامية في عالم اليوم وفي المستقبل؟

إن طرح هذين السؤالين، وأسئلة كثيرة تتفرع عنهما، سيعود بنا إلى سبعين سنة قد خلت من قبل، عندما كان رواد النهضة العربية الإسلامية وطلائع حركة اليقظة والانبعاث، يردّدون مثل هذا السؤال المحيّر للألباب المثير للشجون: «لماذا تأخر المسلمون وتقدَّم غيرُهم؟» وكان من الأصوب أن يُصاغ السؤال، الذي أصبح شعاراً لمرحلةٍ خلت، بترتيبٍ مخالف، وبصيغةٍ معدَّلة، بحيث يسبق (التقدّمُ) (التأخرَ).

ثلاثة شروط لتغيير الواقع وصياغة المستقبل:

إننا في معرض تناولنا لشروط تغيير الواقع في العالم الإسلامي بالمنهج الإسلامي الرشيد والانطلاق منه لصياغة ملامح المستقبل، ولاستئناف الحضارة الإسلامية لدورة تاريخية جديدة، لن نسمح لأنفسنا بأن تستغرقنا مثل هذه الأسئلة التي لم تعرف أجوبة مقنعة شافية للغليل. ونكتفي بالقول في هذا السياق.. إن

شروط هذه المواجهة، إنما هي شروط النهضة، بمدلولاتها العميقة، وبمفاهيمها الشاملة، لصياغة المستقبل المأمول للحضارة الإسلامية. ونلخصها في شروط ثلاثة نراها أشدّ إلحاحاً، وأعمق تأثيراً، ونحسب أنها الوسيلة الأجدى والأنفع لتجديد الحضارة الإسلامية، حاضراً ومستقبلاً:

الشرط الأول: تحديث المناهج التعليمية وتطوير النظم التربوية:

إن التفوّق في العلم، إنما ينشأ من الارتقاء في التربية والتقدم في التعليم. والعلم يبدأ من تطويع مَلَكَة الفهم والاستيعاب والتعقل والتبصّر، وصقلها صقلاً يفجّر طاقاتها. والتربية تسبق التعليمَ في مرحلة، ثم يتوازيان فيما يستقبله الإنسان من مراحل التحصيل والتكوين والتأهيل. ولن يؤدي التعليم وظيفته كاملة، وعلى النحو الذي يؤثّر إيجابياً وعميقاً في المجتمع، إذا لم يكن مقروناً بالتربية التي ليست هي دائماً، وفي جميع الأحوال، التربيةَ الدينية، أو التربية الأخلاقية، أو التربية الوطنية، فحسب، وإنما هي إلى ذلك كلّه، التربيةُ العقلية، والتربية النفسية، والتربية العلمية، إذا صحَّ التعبير، وهو صحيحٌ فيما نرى من الوجوه كافة. وهذا الضربُ من التربية الشاملة البانية الهادفة، هو الذي يهيّئ لنا الأجيالَ المؤهَّلةَ للإسهام في العملية التي نسمّيها تجديد البناء الحضاري للأمة الإسلامية.

ولسنا في حاجةٍ إلى القول: إن المناهج التعليمية والنظم التربوية في معظم أقطارنا، في شديد الحاجة إلى التجديد والتحديث والتطوير، حتى يكون التعليم منتجاً، ومُجدياً، وفاعلاً، ومؤثّراً في حياة المجتمع من جميع النواحي. وليس من شك في أن القيام بهذه العملية على النطاق الأوسع، هو شرطُ ضرورةٍ، بل هو فرضُ عينٍ على الجميع؛ ذلك أنه على الرغم من مضيِّ عقود من

السنين على انتظام التعليم في البلدان العربية الإسلامية وَفْقاً للنظم الحديثة، فإن التعليم عندنا لم يساير في الغالب الأعم، التطورَ الذي عرفته هذه النظم، و لم ينفذ إلى العمق، وإنما ظل، في معظم الأحيان، سطحياً، ومقلداً لمراحل سابقة تجَاوَزَهَا العصر[1].

إن التعليم هو العنصر الأشدّ حيويةً والعامل الأقوى في تقدم الأمم وتطور الشعوب وارتقاء الدول وامتلاكها لأسباب القوة. وإن حقائق العصر، لتؤكد لنا بما لا يدع مجالاً للشك، أن قوة الحضارة الغربية، إنما جاءت من التركيز على التعليم، ومن الابتعاد به عن معترك الصراع السياسي أو التنافس بين الأطراف المتطلعة نحو تحقيق المصالح الآنية.

ولذلك فإن التعليم القويّ البنَّاء الهادف، هو شرطٌ لازمٌ من شروط المواجهة الحضارية، مع تحديات الحاضر والمستقبل، وازدهار الحضارة الإسلامية في الحاضر والمستقبل.

الشرط الثاني: دعم البحث العلمي في جميع حقول المعرفة:

ويقتضي هذا الدعم في المقام الأول، إيلاء أكبر الاهتمام بالعلوم البحتة، وتخصيص نِسَبٍ أعلى في موازنات الحكومات للإنفاق على البحوث والدراسات العلمية، وتوفير الأجواء الملائمة للباحثين والدارسين في الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث، حتى تتاح لهم الفرص للانقطاع الكامل للحياة العلمية، في مناخٍ ثقافيٍّ يشجع على حرية البحث والتأمل والدرس، ويزدهر فيه الإبداع والابتكار.

---

(١) عبد العزيز بن عثمان التويجري، الأمة الإسلامية في مواجهة التحدّي الحضاري، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرباط، ١٩٩٨م.

وتُثار هنا مسألةٌ في غاية الأهمية، وهي أن رعاية البحث العلمي ودعمه وتشجيعه لا يمكن أن تبقى دائماً من اختصاص الحكومات التي يُثْقَلُ كاهلُها بالإنفاق على التعليم في مختلف مراحله، وهو إنفاقٌ مكلف كما نعلم، وإنما لابد من أن تنزل مؤسسات القطاع الخاص إلى ساحة المعترك العلمي، لتساهم في النهوض بمسؤوليات الإنفاق على البحث العلمي، سواء في ميادينه التقليدية، كالجامعات والمعاهد ومراكز البحوث والدراسات، أو في المؤسسات الاقتصادية والصناعية والطبية والزراعية والتجارية ذاتها.

وبذلك تحدث حالةٌ من التوازن في المجتمع؛ فلا تبقى الحكومات وحدها ملزمة بالإنفاق على البحث العلمي، ولكن تدخل مؤسسات القطاع الخاص شريكاً لها في ذلك. بل إن المطلوب هو أن تتعدَّى مساهمة القطاع الخاص في هذا الإنفاق النسبةَ التي تلتزم بها الحكومات.

ونذكر في هذا الصدد أن القسط الأكبر من تكاليف البحث العلمي في الغرب، تتكفَّل به مؤسسات القطاع الخاص. بل إن الاتجاه الآن يسير نحو أن تتولى المؤسسات الصناعية الكبرى التعليمَ الجامعي برمته. ونحن نعلم أن معظم الجامعات في الغرب تابعة للقطاع الخاص، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وأن في بعض الدول الأوروبية تنفق البلديات أو الكنائس على الجامعات، ولا تتبع الجامعات الجهات الحكومية، إلا فيما يخصّ وضع المناهج والمقررات والنُّظُم.

وهذا النظام هو الذي كان متبعاً ومعمولاً به في حضارتنا الإسلامية على مرّ العصور، حين كان الوقف الإسلامي يقوم برسالته في رعاية المؤسسات التعليمية، وغيرها من مؤسسات المجتمعات الإسلامية[1].

---

(١) المصدر السابق.

إن الاجتهاد في البحث العلمي والإبداع والتفوّق فيه، شرطٌ مؤكدٌ من شروط ردّ التحدّي الحضاري، فالعلم، كما أسلفنا القول، هو الذي يصنع الحضارة، وهو الذي يصوغ مستقبل البشرية. ولن تزدهر الحضارة الإسلامية في الحاضر والمستقبل، إلاّ بالتفوّق والإبداع والاجتهاد في البحث العلمي الذي يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويساهم بفعالية وتأثيرٍ قويّ، في تجديد الحياة العامة.

الشرط الثالث: تجديد أساليب الحياة العامة:

يندرج تحت هذا الشرط الإصلاحُ السياسيُّ والاقتصاديُّ في ناحيتَيْه النظرية والتنفيذية؛ إذ لا يمكن أن تتطور مناهج التربية والتعليم، ويقع الاهتمام بالبحث العلمي، ويُدعم، ويُشجَّع، وتُعطى له الأهمية القصوى في سلم الأولويات، إذا ظلت الأوضاع العامة في معظم البلدان العربية الإسلامية، على هذا المستوى من الضعف وعدم الاستقرار، والتراوح بين التجارب السياسية والاقتصادية التي ثبت فشلُها وتأكّد تهافتها، فلابد من إصلاحات عميقة تُعيد الاعتبار للإرادة الإنسانية الحرة، وتشيع أجواء الثقة، وتحيي الآمال، وتطفئ من نيران السخط والقلق، وتبدّد غيوم الخوف والفزع، وتقضي على التردّد والإحجام عن المشاركة في الشؤون العامة للمجتمع ؛ ذلك أن العلم لا يزدهر إلاّ في بيئة حُرّة، يمارس فيها وظائفه، ويؤدي إلى اكتساب القوة وامتلاك القدرة على التفوّق والعلوّ في الأرض بالحق والعدل.

وثمة مسألة على جانب كبير من الأهمية، وهي أن تجديد أساليب الحياة العامة، على جميع المستويات، لا يمكن أن يتم إلاّ بإرادة الشعوب الإسلامية

ممثلة في حكومات دول العالـــم الإســـلامي، ولا يُقبل بأي حال من الأحوال، أن يُفـــرض عـــلى الأمة الإســـلامية التغييــرُ والتجديدُ والتحـــديثُ من الخارج، من طـــرف قوى دولية تســـعى بكل ما أوتيت من إمكانات وقـــدرات ونفوذٍ طاغٍ، للهيمـــنة على العالـــم الإسلامي، وللسيطرة على العالم بأسره. فهذا وهمٌ وأضغاث أحلام استعمارية ولّى عهدها.

لـــيس في مكنتـــنا أن نواجـــه التحديَّ الحضاري، ونصوغ مستقبل الحضارة الإســـلامية، في ظـــل أوضاع تتخبط في مشاكل لا نهاية لها، تغرق فيها المجتمعات العربـــية الإســـــلامية، إلا القلـــيل منها. فردُّ التحـــدي إذن، هو قوةٌ حضاريةٌ، والقـــوةُ لا تنشـــأ مـــن ضعف وفقر وعوز وحرمان. ومن أجل هذا كان تجديدُ أســـاليب ممارستنا لحياتنا الخاصة والعامة، شرطاً من شروط مواجهة التحديات التي تواجهنا اليوم، والتي تنتظرنا غداً[1].

إن بـــناء المســـتقبل الحضـــاري للعالم الإسلامي، لابد وأن يقوم على قواعد راســـخة، أقواها هي قاعدةُ تجديد أساليب الحياة العامة في المجالات والمرافق كافة. وحياة المسلميـــن اليوم، هي في أشـــدّ الحاجة إلى التجديد الشامل، العميق، الذي لا يغـــادر شأناً من شؤون الفرد والمجتمع، ولا يترك أمراً من أمور الحياة، إلا وأتى علـــيها لإصـــلاحها، ذلـــك الإصلاح الجدّي الذي يبدأ من جذور المشاكل وفقاً لمنهجية علمية، وفي إطار من الحكمة وحسن التدبير.

إنَّ هـــناك تـــرابطاً وتلازماً بين الشروط الثلاثة الآنفة الذكر، لا يمكن أن نخلّ بـــأحد منها، إذا أردنا أن ندخل معترك الحياة المعاصرة بقدرات أكبر وبإمكانات

(١) المصدر السابق.

أوفــر، فمواجهةُ التحدي، والتدافع معه، يتطلبان معايشة هذا التحدي، والدخولَ معه في جدل واقعيّ عملي.

فمنشــأ الضعف العام، الذي يعــتري الكيانَ العربيَّ الإسلاميَّ والذي يحول دون ازدهــار الحضــارة الإســلامية واستئناف دورتــها، يعود، في أبرز وجوهــه، إلى أنــنا في مجتمعاتنا العربية الإســلامية نعيش مجــتمعَيْن متغايرين، ونحيا حياة منفصــلة بــين أنمــاط مــتغايرة في الفكــر والســلوك والنشاط الاجــتماعي والعلاقــات الاجتماعــية والأبنية التنظيمية والمؤسسات، وهذا يقيم شرخاً رأسياً في المجتمع، يفصم أبنيته وقواه، ويضع كلٌّ أولئك في تضادٍّ وتعارض بعضهم مع بعض[1].

ومــا ينــبغي أن يكــون علــيه الوضعُ في البلاد العربية الإســلامية، هو تعديل مــيزان الأمور كلّها، وتصحيح المقاييس، واعتماد المنهج العلمي أداةً ووسيلةً لعلاج الأدواء السياســية والاجتماعــية والمشــكلات الاقتصــادية، وتقويم الأوضاع كلّها وترشيدها. فلن نقدر على مواجهة التحديات الضخمة التي تحيط بنا اليوم، وإزالة آثار الحــرب العدوانــية التي تشنها القوى العظمى المهيمنة على مقاليد السياســة الدولية، والــتي ســتحاصــرنا في القريــب، ونحن على هذه الحالة من التردد في اتخاذ القرار المناســب في الوقــت المناســب، والتمزق في الانتماءات الفكرية والثقافية والمذهبية والسياســية، والضــعف أمام التصدّي للمعوّقات والمثبّطات والعراقيل، والتقاعس عن المــبادرة إلى اتخاذ ما يجب شرعاً ومصلحةً وضرورةً، اتخاذُه من إجراءات فاعلة ومؤثّرة للتغيير والتجديد، ولإعادة البناء الحضاري الإسلامي على أسس قوية.

---

(١) طارق البشري، في المسألة الإسلامية المعاصرة: ماهية المعاصرة، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ١٣-١٢.

هل تمنع «العولمة»
ازدهار الحضارة الإسلامية في المستقبل؟

إن من الحقــائق الثابتة في هذه المرحلة من التاريخ، أن العالم الإسلامي مستهدفٌ في ديــنه وثقافــته وحضــارته، وفي أمنه وســيادته وســلامة أراضيه، وفي موارده ومقدراتــه، وفي اســـتقرار مجــتمعاته، وفي تطلعاتــها إلى النموّ والتقــدم والتطوّر الإيجــابي الــهادف. ولا يذهبنَّ أحدٌ إلى القول: بأنه لا يصح اعتماد «نظرية المؤامرة» في تفسير التاريخ المعاصر وتحليل أحداثه ووقائعه، لأننا نقول بكل الثقة والاطمئنان: إنّ القــرائن القاطعــة والشـــواهد الناطقة تؤكد جميعها صــحةَ ما نذهب إليه في هذا الســياق، مــن أن ثمــة تآمراً يتشكّل ضد العالم الإسلامي، وأنّ المتآمرين على العالم الإســلامي تحــرّكهم عصبية دينية وعنصرية، تقوم على تفسيرات وتأويلات مضلّلة ومقــولات تاريخية باطلة، تَتَداخَلُ في نسجها خيوطٌ من الدجل والجهل هي أوْهى من خيوط العنكبوت.

وإذا كــنا نــنطلق من هذا التصوّر، ونفهم الأمور على هذا النحو، فليس يعني ذلك، بأي حال، أننا نرفع الراية البيضاء أمام الغزو التآمري الزاحف علينا، المكتسح لأوطاننا، ونســتسلم أمام جبــروته وطغيانه، بدعــوى أنه ليس في الإمكان أبدع ممــا كان، وإنما نقول بضرورة التحرّك المتزن الرشيد، وعلى جميع المستويات، ضمن خطــط عمــل مدروسة ومُحكمة، وفي إطار العمل الإسلامي المشترك، عبر قنواته الرسمــية والشــعبية، لضــخ دماءٍ جديدةٍ في شرايين المجتمعات الإسلامية في مختلف نواحــيها وجوانبها ومظاهرها، ولصياغة مستقبلٍ يليق بالأمة الإسلامية تقدماً ورقيّاً وازدهاراً، وقوةً ومناعةً واقتداراً.

إنَّ الحضارة الإسلامية ليست حضارة صراع وصدام ومواجهة، إنما هي حضارة بناء ونماء وإخاء، ولذلك فنحن لا ندعو إلى الدخول في صراع مع القوى الدولية المهيمنة، ولكننا نؤمن بالحوار المسؤول المتوازن المتكافئ، وبالتعايش في ظلّ مبادئ القانون الدولي، وبتبادل المصالح المشتركة والعمل على الحفاظ عليها وتنميتها، والعمل مع كلّ القوى المحبّة للسلام والعدل في العالم لمواجهة دعاة الهيمنة والتسلط الذين تحركهم النوازع العنصرية وتغريهم الأطماع المادية، ونؤكد على ضرورة التعامل مع الواقع القائم بالحكمة وحسن التصرف، والتركيز على إصلاح الذات، وتغيير الواقع بالمنهج الإسلامي الصحيح، بعيداً عن الغلوّ والتطرّف والتشدّد، ومن دون إفراط أو تفريط،، وتجديد البناء الحضاري للوصول إلى تقوية عناصر الحياة والحيوية والنماء في أوصال الحضارة الإسلامية. فهذه هي السبيل إلى ازدهار الحضارة الإسلامية في الحاضر والمستقبل في ظلّ «العولمة».

إن الحضارة الإسلامية هي نتاجُ الإبداع العقلي والعلمي والأدبي والفني للأمة الإسلامية، وهي بذلك ثمرة الجهود التي تبذلها شعوب العالم الإسلامي في حقول البناء والنماء والرقيّ والرخاء. وليست الحضارة الإسلامية في حاضرها ومستقبلها، إلاّ صورة للحياة في المجتمعات الإسلامية عموماً؛ فبقدر ما تتطوّر هذه الحياة في جميع مجالاتها، وتَتجدَّد وتتغيّر في الاتجاه الصحيح، ويزكو العلم، وينمو الاقتصاد، ويرتقي المجتمع على هدى قويم، تزدهر الحضارة الإسلامية وتمدّ إشعاعها بحيث تخدم الإنسانية، وتُعلي حصون قيم الحق والعدل والمساواة والإخاء الإنساني، إنها حضارة تمتلك شروط الإندماج في «العَوْلَمة» والنظام العالمي، الذي هو في واقع الأمر، نظامٌ غربيٌّ أُريد له أن يفرض على العالم.

المنهج القويم للاستفادة من «العَوْلَمة»

لقد أصبحت «العَوْلَمة» ظاهرة كونية، شئنا أم أبينا، والمسألة هنا تخرج عن نطاق إرادة الدول والشعوب، مما يستوجب التعامل مع هذه الظاهرة في مختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والمعلوماتية، بحصافة عقل ورجاحة فكر وسداد رأي وشمول رؤية. ذلك أن الرفض هنا لا يُجدي فتيلاً، وهو ليس إلاَّ تفويتاً للفرص، وضياعاً للوقت، وتعريض المصالح للخطر والحقوق للضياع. وليس هذا الصنيع من فعل العقلاء، ولا هو منهج الحكماء.

ولذلك فإنَّ الانخراط في العصر والتكيّف مع المرحلة التاريخية والاندماج في سياق التطوّر الذي تعيش الإنسانية اليوم في خضمّ متغيّراته المتوالية ومستجداته المتعاقبة، أصبح ذلك كلُّه ضرورة من الضرورات القصوى التي قد تُبيح كثيراً من المحظورات التي لابد أن نتنبَّه إلى أن بعضها لا أساس صحيح لها من ديننا.

إن الدارس المتعمق للظواهر السياسية والاقتصادية التي يموج بها العالم في سياق «العَوْلَمة»، يصل إلى اقتناع بأن خيراً كثيراً للأمم والشعوب يكمن في هذه التطوّرات والمتغيّرات التي يعرفها العالم، وبأن مستقبل البشرية سيكون، بمشيئة الله، أفضل من حاضرها، وبأن هذه الأزمات والتوتّرات التي تسود المجتمع الدولي وتصل في أحايين كثيرة، إلى درجة تهديد الأمن والسلم في مناطق شتى من العالم، إن هي إلاَّ غيوم عابرة سرعان ما ستنقشع.

وليس في هذا إطلاقٌ للكلام على عواهنه، أو رجمٌ بالغيب، ولكنه استنتاج يخرج به الدارس المتعمق والمتأمل في الوضع الدولي الحالي في ضوء الفهم الموضوعي

لمضامين «العَوْلَمة» وللمتغيّرات الدولية التي تسير رويداً في اتجاه العودة بالسياسة الدولية إلى الطريق السوية، وتؤكد الالتزام بقواعد القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان والاحتكام في الممارسات السياسية، على الصعيدين الدولي والإقليمي، إلى قوة القانون بدلاً من قانون القوّة، والدعوة إلى الحوار بين الحضارات والثقافات، والسعي إلى إشاعة قيم التعايش السلمي والتضامن الإنساني والاحترام المتبادل. وهذه جميعاً قيمٌ إنسانيةٌ بالغة النبل والسموّ، ستمهد السبيل أمام البشرية إلى بناء مستقبل مزدهر فوق هذا الكوكب.

إن تجديد الحياة في العالم الإسلامي يتطلب القيام بإصلاحات عميقة وشاملة، في المقدمة منها:

- **الإصلاح السياسي** على قواعد ثابتة، وبإرادة وطنية، وبالمنهج الإسلامي الذي يقوم على الإصلاح لفائدة المصلحة العامة، وبالأساليب التي لا تَتَنافَى مع مقاصد الشرع الحنيف.

- يعزّز هذا الإصلاح السياسي، **إصلاحٌ اقتصاديٌّ** عميق وشامل، يصحح الأوضاع، ويخدم أهداف التنمية المستديمة.

- **إصلاحٌ ثقافيٌّ** يستند إلى تغيير شامل في مناهج التربية والتعليم، ويستهدف تجديدَ المنهج الفكري الذي يوجّه الرأي العام وتَسْديدَه وترشيدَه، وبذلك تتقوّى الذات، ويكتسب الكيان المناعة ضد سلبيات «العَوْلَمة»، وتتمهد أمامنا السبل للاستفادة من إيجابيات «العَوْلَمة» والتعايش مع المتغيّرات التي يحفل بها عصرنا.

العولمة
تداعياتها.. وطرق التعامل معها

الشيخ كمال الدين جعيط[*]

«العولمة» وإن كانت ترتكز على البعد الاقتصادي، إلا أنها تجاوزه لتطال جوانب الحياة الثقافية والاجتماعية، وبذلك يمكنها أن تهدد هوية الشعوب بتفتيت خصوصياتها.. ومواجهة تلك التحديات، سوف تكون أمراً متاحاً إذا عمدت الإرادات السياسية إلى فك القيود، وإتاحة متنفس من الحرية والديمقراطية، كشرط لتوليد الطاقات والإمكانيات.

١- مدخل:

أسس الفكر الخلدوني، منذ القرن الخامس عشر للميلاد، لنظرية التطور العمراني، المبنية على المعاينة الدقيقة لسنن الحياة البشرية، ترقياً وانحداراً، قوة وانحلالاً، واستنتج من خلال الملاحظة المستفيضة لأحوال الشعوب، سواء في طور البداوة أو التحضر، أن لها، كما للأفراد، أعماراً وآجالاً إليها تنتهي وتضمحل، بعد أن تكون قد مرت بمراحل الفتوة والقوة. وهي حقيقة جوهرية شاخصة، كشف عنها القرآن الكريم،

(*) مفتي الجمهورية التونسية.. (تونس).

لتنبيه المسلمين إلى لزوم التعاطي الإيجابي مع السنن الإلهية في الكون، وفائدة الاعتبار بشواهد الأمم السابقة وتقلب أحوالها، قال الله تبارك وتعالى: ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ (الأعراف:٣٤)، وفي تفسير الشيخ ابن عاشور أن المقصود في بيان ما يعتري الأمم من الأحوال المتقلبة، هو الاستشهاد بأحداث التاريخ في قياس الحاضر على الماضي، فيكون الوعيد خبراً معضوداً بالدليل والحجة[1]، كما في قول الله تبارك وتعال: ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾ (آل عمران:١٣٧).

إن القانون الطبيعي في التدافع، الذي به بقاء النوع الإنساني، قد أشارت إليه الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾ (البقرة:٢٥١)،إذ جعل الله القوة الشاهية لحفظ النوع، وجعل القوة الغاضبة لحمايته والدفاع عنه. وذهب الفخر الرازي في التفسير الكبير إلى أن المقصود من الدفع هو دفع الهرج والمرج وإثارة الفتن المفضية إلى الهلاك، وزاد في موضع منه أن الإنسان الواحد لا يمكنه أن يعيش وحده، ولا تتم مصلحة الإنسان إلا عند اجتماع جمع في موضع واحد[2]، ومن نتيجة ذلك ظهور العصبيات والقوميات والتحالفات، وكانت تأخذ في القديم شكل تكتلات عرقية أو دينية أو عسكرية، وهي اليوم تجمعات اقتصادية وسياسية وعسكرية، تعكس حالة تاريخية راهنة، ينفرد فيها النظام الليبرالي الرأسمالي بالنموذج الأوحد، القائم على قاعدة التنافس اللامحدود، والصراع الشرس، من أجل السيطرة على الأسواق. و لم يصمد المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي (سابقاً) في مدافعة النموذج الغربي الزاحف، بعد عقود من الحرب الباردة، والهارت الاشتراكية، وتبخرت أحلام الشيوعيين في إقامة جنة الأرض الموعودة.

---

(١) التحرير والتنوير (ط. الدار التونسية للنشر) ٢/٥٠٠.

(٢) التفسير الكبير (ط. المطبعة البهية المصرية، ١٩٣٨م) ٥/٢٠٤.

ومـــن نتيجة انهيار القطبية الثنائية، وانقضاء زمن الحرب الباردة، تفرد الولايات المـــتحدة الأمريكـــية بالساحة العالمية، كقوة عظمى تملي سياساتها الجديدة، وتطوي تحـــت جناحها، بواسطة الآلة الرهيبة التي تمتلكها، والمسماة «بالعولمة»، كل شعوب العالم قسراً واختياراً.

و«العولمـــة»، كمـــا يفسرها بعض المفكرين، ظاهرها عملية التقارب والتواصل والاتصـــال والانفتاح بكل مستوياته وجوانبه على مستوى العالم، والاعتماد المتبادل بـــين الشـــعوب، والـــذي يشكل خصائص الحياة المعاصرة بين البشر في تفاعلاتهم ومعـــاملاتهم، وكـــأن لا حدود ولا فواصل ولا مسافات(١). ويرى كثير من خبراء الاقتصاد في العالم أن «العولمة» تقوم على أساس إزالة الحواجز والحدود أمام حركة الـــتجارة لإتاحة حرية تنقل السلع ورأس المال. ويرى غيرهم أنها وإن كانت ترتكز عـــلى مفهـــوم اقتصـــادي وتجاري، إلا أنها تتجاوزه لتطال جوانب الحياة الثقافية والاجتماعـــية المتضـــمنة لأنماط من السلوك وطرائق من المذاهب الفكرية والمواقف النفســـية، يمكـــنها أن تهدد هوية الشعوب بتفتيت خصوصياتها والقضاء عليها. وإذا كان الأمر على ما وصف، فإنه يخشى من هذا التيار الجارف، ما قد يحمله في جوفه، من مخاطر تنبئ بالشر الوبيل، وتنذر بعصر جديد من الاستعمار، تنـــزاح به الحدود الجغرافية والسياسية والثقافية والاقتصادية.

إن المســـلمين اليوم يقعون من هـــذا التغير الهائل المتواصل في العالم، موقعاً نائياً عن كل فعل أو تأثير أو مشـــاركة. وقد يأخذهم الإعصار إذا هبت رياحه العاتية، مـــا لم يتنبهوا إلى حتمية التكتل وجمع الآصرة، من أجل مواجهة التحديات ومدافعة الآثـــار الســـلبية «للعولمة». ولن يكون ذلك متاحاً ما لم تنهض الشعوب الإسلامية

(١) انظر كتاب الطوفان، لخالد غازي، ص١٠.

لتحديث بناها الثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، وتجاوز تناقضاها (وما أكثرها إن عدت)، بإحياء ما هو جامع مشترك موحد، وإلغاء ما يمكن إلغاؤه من الفوارق التي اصطنعها الاستعمار بغرض التشتيت والتوهين. ويلزمها حسن توظيف الإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها، بشرياً وطبيعياً وثقافياً، ووضع الاستراتيجيات الملائمة لمواجهة التحديات وكسب رهاناها. وسيكون ذلك متاحاً، إذا عمدت الإرادات السياسية إلى فك القيود وإزالة العقبات، وإتاحة متنفس هائل من الحرية والديمقراطية، كشرط لتوليد الطاقات والإمكانيات لكسب أسباب القوة القادرة على المدافعة والمنافسة، قال الله تبارك وتعالى: ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ (الأنفال:٤٦).

٢- التكتلات الإقليمية:

لظاهرة التكتلات محتوى تاريخي، هو بمثابة الجوهر الأصلي، المعبر عن تلك المحاولات الدائمة لفرض الهيمنة والنفوذ على الآخرين، أو في احتكار مطلق القوة والسيطرة، أو من خلال نزاع مستمر ودائم بين أطراف القوة ومناطق النفوذ على امتلاك الأرض وتوزيع الثروة. فالاتجاه نحو التكتل والتجمع هو ظاهرة بشرية قديمة، تمظهرت في عديد الصور والأشكال، وفق مبررات عرقية أو دينية أو نفعية اقتصادية.

- التكتلات قديماً:

وأخذت في صيغها المعروفة نظم الحياة القديمة وملابساها الملازمة لها في الزمان والمكان. وتشكلت في تجمعات بدائية عشائرية يجمعها رابط الانتماء الأسري وضوابطه، من أجل إشباع الحاجات بوسائل الصيد والمرعى والزراعة، على قرب من مناطق المياه. وتطورت بعدها إلى أشكال أكثر توسعاً حسب تطور أنساق الحياة ونمو الحاجات، مما يستدعي تعزيز الشوكة، بإقامة تحالفات قادرة على منع الاعتداء وضمان الاستقرار

لها. وقد تهيأ لها أن تتضحم، في مراحل تاريخية متقدمة، بسبب شيوع التحالفات القبلية وامــتلاك أسباب القوة بشرياً وعسكرياً، لتفسح المجال لقيام الإمبراطوريات، ويحفظ لنا الــتاريخ آثــار كــثير منها، ودلنا القرآن الكريم على قصص بعضها، ودعانا إلى النظر والاعتــبار، وكشــف المؤرخون عن أسرارها وأخبارها، واشتهرت منها إمبراطوريات عرفت بعتوها وامتداد نفوذها واتساع مساحاتها، وتعاظم حضاراتها، كتلك التي ظهرت فيما بين النهرين وفي وادي النيل وفي فارس وروما وبيزنطة.

وتــوالى ظهــور هذه الممالك العظيمة، واشتد الصراع بينها، واستمر إلى ما بعد ظهور الإسلام، بقيام الدولة الأموية المترامية الأطراف، والدولة العباسية التي استطاعت أن تمتد من بعض الأقاليم الصينية شرقاً إلى أطراف قصية في إفريقيا، مع ما كان لدولة الأندلس في نفس الفترة تقريباً من حضور قوي في الجزء الغربي من القارة الأوروبية.

ولما سقطت الأندلس سنة ١٤٩٢م، انحصر مجال الصراع بين ممالك أوروبية في إسبانيا والبرتغال وإنجلترا والنمسا وهولندا وفرنسا، واستطاعت الإمبراطورية العثمانية وقتــئذ أن تقوم في مواجهتها، وتحمي كثيراً من الأمصار الإسلامية من الوقوع تحت سيطرة العدو. حتى إذا ما كان القرنان الثامن والتاسع عشر، احتدم النــزاع وانحصر بــين إنجلــترا (التي لا تغيب الشمس عنها) وفرنسا الثورة، وتم تقسيم العالم بينهما. ودان لهمــا الأمــر إلى أواخر القرن التاسع عشر، لما برزت قوة جديدة هي ألمانيا، نازعتهما مناطق النفوذ.

- التكتلات الحديثة:

لمــا انتصــرت جــبهة الحلفــاء بنهاية الحرب العالمية الثانية، تشكلت خارطة جغراسياسية جديدة، وانقسم العالم إلى جبهتين شرقية وغربية. الأولى بزعامة الاتحاد الســوفيتي ومجموعة دول أوروبا الشرقية الدائرة في فلكه الإيديولوجي والعسكري.

والثانـــية بقـــيادة الولايات المتحدة الأمريكية في تحالف ليبرالي وعسكري مع دول أوروبـــا الغربية، ونشأت بينهما كتلة عدم الانحياز، إلا أنها كانت عرضة للاختراق والـــتجاذب بـــين القطبين. وسادت في هذه الحقبة شعارات العدالة الاشتراكية في مواجهـــة الرخاء الليبرالي، وتحول الصراع، ضمن الحرب الباردة، من جوف الأرض إلى تخـــوم الفضـــاء بوسائل التكنولوجيا المتطورة التي يمتلكها المعسكران. وبالانهيار السريع والتفكك المفاجئ للكتلة الاشتراكية، دان الأمر للقوة الأمريكية لتتفرد بإملاء سياســـاتها ورسم معالم نظام عالمي جديد يخدم مصالحها ومصالح حلفائها الغربيين. وهـــو تطـــور خطير، وغير مسبوق، يعلن عن ظهور مرحلة غريبة من انتفاء القطبية الثنائية لفائدة القوة الواحدة، وعلى حساب تعميق التبعية لبقية شعوب العالم.

وينقسم العالم اليوم، في ضوء المشهد الجديد، إلى ثلاث مناطق اقتصادية كبرى، هـــي دول السوق الأوروبية المشتركة، ومنطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية الـــتي تضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، ومجموعة اليابان والصـــين ودول جـــنوب شرق آسيا. وتتركز في هذه المناطق ثروة تقدر بحوالي ٢٠ تريلـــيون دولار، أي أكثر من ٨٠ بالمائة من إجمالي الناتج القومي العالمي، وتستأثر بحوالي ٨٥ بالمائة من إجمالي التجارة العالمية[1].

إنهـــا الصورة الحديثة للعالم، في تشكله نحو التكتل والاندماج والتماثل، وتغييب الخصوصيات، وإذابة الحدود والفواصل، وتوحيد الثقافات وتنميطها، بفضل الوسائل المخـــترقة، وهـــي وســـائل الاتصال عبر الأقمار الصناعية والشبكات الإلكترونية و«الإنترنت»... فهل تصمد مثل هده التكتلات أمام هذا التيار الجارف «للعولمة»؟ وكـــيف السبيل إلى حماية الخصوصيات والاستثناءات أمام إغراءات الصورة والرمز والمضمون في صياغة «معولمة»؟

(١) مجلة عالم الفكر، العدد الثاني (أكتوبر – ديسمبر ١٩٩٩م) ص٧٠.

٣- بداية ظهور النظام العالمي الجديد وخصائصه:

أ- المعطيات التاريخية:

إن الحديث عن البدايات، أمر يصعب تحديده بشكل نهائي وحاسم، في نظر العلوم الإنسانية، لتشابك الظواهر والأحداث بفعل التأثيرات المعقدة والمتبادلة بينها، عبر مراحل التاريخ الإنساني الطويل، إلى حد يعسر معه الجزم بأي حقيقة ما، على أنها نهائية وتامة.

والأمر لا يختلف، عند تناول الأسباب الخفية والظاهرة، ورصد الإفرازات المختلفة التي انتهت إلى إتاحة نظام عالمي جديد، وذيوع مفاهيم جديدة تفيد «عولمة» الإنتاج والرأسمال وقوى الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي عولمة علاقات الإنتاج ونشرها في كل مكان مناسب للاستثمار، خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله[١]. فالبعض يظن، اعتماداً على الأسباب القريبة، أن النظام العالمي الجديد جاء نتيجة تفاعلات الأحداث التي شهدتها العقود الماضية، ومنها الثورة العلمية الهائلة في قطاع شبكات الاتصال عبر الأقمار الصناعية ومن خلال الإنترنت. ويرى آخرون أنه ثمرة الأحداث التي أدت إلى انهيار حائط برلين، في رمزيته إلى تفكك المعسكر الشرقي وسقوط المنظومة الاشتراكية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالنفوذ العالمي.

وهذه معطيات لا يمكن بأية حال تجاهلها إو إنكارها، وإنما هي جملة من التوجهات ظهرت معالمها في السبعينيات من القرن المنصرم، وتسارعت وتائرها في الثمانينيات، وتجلت ملامحها الرئيسة مع مفتتح التسعينيات، معلنة عن حقبة جديدة من التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة القطب الواحد، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.

---

(١)انظر كتاب: ما هي العولمة؟ لصادق جلال العظم (ورق بحث،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٩م).

إلا أن إرهاصات النشأة هي أبعد في المدى الزمني، وأقدم مرحلة في التاريخ، من تلك التي كنا بصدد استعراضها.. وقد وقع، من خلال دراسات مستفيضة[1]، تعقب البعد الزمني التاريخي الذي أوصلنا إلى الوضع الراهن، وقسم إلى مراحل خمسة، أجملها كما يلي:

المرحلة الأولى: مفتتحها أوائل القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر. وصفت بالمرحلة الجنينية لظهور المجتمعات القومية، كبديل عن أشكال التجمعات القبلية والعشائرية، وضعف القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى، وانزاحت الأفكار القديمة، بفعل ظهور مفاهيم جديدة عن العالم وعن الإنسان، واكتشاف الجغرافيا الحديثة للعالم.

المرحلة الثانية: استمرت في أوروبا من منتصف القرن ١٨ إلى حدود السبعينيات منه. وهي مرحلة النشوء بسبب التحول المكثف في فكرة الدولة القومية الموحدة، وظهور تصورات جديدة وأكثر تحديداً عن العلاقات الدولية. وفي هذه المرحلة بدأ الاهتمام يبرز بفكرة القومية والعالمية.

المرحلة الثالثة: تواصلت من ١٨٧٠م إلى العشرينيات من القرن العشرين. وهي مرحلة الانطلاق والتطور للمجتمعات القومية، وانتشار مفاهيم عن الهويات القومية والفردية، وتطبيق فكرة الزمن العالمي. ولعل الأخطر من كل ذلك حدوث الحرب العالمية الأولى، ونشأة منظمة دولية هي عصبة الأمم.

المرحلة الرابعة: استمرت من العشرينيات إلى الستينيات من القرن العشرين، وكانت سمتها البارزة، كثرة الخلافات الفكرية حول عديد المصطلحات والمفاهيم والموضوعات الإنسانية، ومنها «العولمة» التي بدأت تتبلور صورتها آنذاك شيئاً فشيئاً.

---

(١) انظر مثلاً: تخطيط الوضع الكوني (العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي) لرولاند روبرتسون، من ص ١٥ –٣٠ (Sage Publications. London 1990).

وزاد في كثافة الأحداث المتصلة بهذه المرحلة الدقيقة من تاريخ العالم، اندلاع الحرب الكونـــية الثانـــية، والفجيعة الكبرى التي حصلت بسبب استعمال الولايات المتحدة الأمريكـــية للقنبلة الذرية في «هيروشيما» و«ناكازاكي» لأول مرة، كوسيلة لكسب الحـــرب مـــع الـــيابان، ثم بروز منظمة الأمم المتحدة بعدها في أدوار عديدة، ومنها إحلال السلام والأمن، وإنهاء الصراعات والحروب في العالم.

المـــرحلة الخامسة: بدأت في الستينيات من القرن العشرين. وهي مرحلة عرفت تصـــاعد الوعـــي العالمي، وبداية إدماج العالم الثالث (حديث العهد بالاستقلال) في المجـــتمع الـــدولي. ووقعت في أثناء هذه الفترة أحداث جسام، كحدث الهبوط على ســـطح القمـــر، ونهايـــة الحرب الباردة، وانتشار الأسلحة الذرية، وظهور شبكات الإعـــلام الكوني وتكثف الاهتمام بالمجتمع المدني العالمي، وفكرة المواطنة العالمية، في مقابلـــة بقايا الأفكار المتشبثة بالحدود الوطنية. ومن الأحداث الرئيسة، إنشاء منظمة الـــتجارة العالمية عام ١٩٩٥م[1]، بموافقة عدد كبير غير مسبوق من الدول (خلفاً عن اتفاقـــية الجات الموقعة سنة ١٩٤٧م)، بغرض تنظيم التجارة الدولية، في السلع، وفي قطاع الخدمات، وحقوق الملكية الفردية، وقوانين الاستثمار، والقواعد العامة للتجارة الدولية، وإلغاء الحدود الجمركية تيسيراً لحرية تنقل السلع في الأسواق العالمية.

هـــذا مـــلخص الأحداث مرتباً ترتيباً زمنياً. وهو تخطيط مرحلي لا يمكنه، رغم مقاربـــته الشمولية، أن ينفي عديد التفاصيل الأخرى، ولا يسعه أبداً طمس معالمها، خاصـــة تلـــك الـــتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالسياق التاريخي لنشأة النظام العـــالمي الجديـــد، وتشـــكله في مرحلته المتقدمة. ومنها تكون صندوق النقد الدولي

(١) أعلن وزراء مالية واقتصاد ١١٧ دولة في مدينة مراكش المغربية بتاريخ ١٥ أبريل ١٩٩٤م قيام منظمة التجارة العالمية كبديل عن اتفاقية الجات. وقد بدأت هذه المنظمة عملها مع بداية عام ١٩٩٥م.

والبنك الدولي، اللذان شكلا معاً إحدى أهم الدعائم الأساسية للاقتصاد العالمي. وكذلك الشركات العابرة للقوميات في فترة ما بعد ١٩٦٠م، ويعدها بعض المختصين، من أهم الفواعل الاقتصادية والأدوات الأساسية للتغيير العالمي، من حيث إنها لا تدين بالولاء في (الظاهر على الأقل) لأي دولة قومية، وتستقر حيثما تقتضي مصلحتها في السوق. وبسبب ذلك بات الاقتصاد العالمي خاضعاً لهيمنتها وسلطانها القوي. وهناك تحليل رائج، مفاده أن انهيار أسعار الصرف شبه الثابتة لنظام «بريتون وودز»[١] خلال سنتي ١٩٧١م-١٩٧٣م، أدى إلى توسيع هام في استثمار الأسهم والإقراض المصرفي على الصعيد العالمي إثر تدويل أسواق رأس المال وخصوصاً أسواق النقد، مما زاد في تثبيت العلائق الاقتصادية العالمية[٢].

هذه المعطيات، في جملتها، يسود الاعتقاد في الدوائر المتعددة، أنها على صلة بالأوضاع العالمية الجديدة. وقد آثرنا في تعقبها، الوقوف على أهم الملابسات التي كان لها فعل المحرك التاريخي، والتي أفرزت، في نظرنا، قيام النظام العالمي الجديد.

ب- خصائص النظام العالمي الجديد:

هذه الخصائص يمكن رصدها من خلال أشكال من التجليات، تمس مختلف مستويات الأنشطة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاتصالية (التقنية)، وهي لا تخلو من التعقيدات الراجعة إلى تشابك المعطيات تشابكاً لا يمكن معه تخليص كل الخيوط. ونحن نسوق هذه الملاحظة للتنبيه على نسبية القراءات والتعليلات مهما بلغت من الإحاطة والتركيز.

---

(١) انهيار نظام بريتون وودز كان بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٧١م وقف تحويل الدولار إلى ذهب.

(٢) العولمة، الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، تأليف بول هيرست وجراهام طمبسون، ترجمة الدكتور فالح عبد الجبار (مجلة عالم المعرفة، العدد ٢٧٣، الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويتي).

- **الخصائص الاقتصادية:**

وتبدو خاصة في نمو وتعمق الاعتماد المتبادل بين الدول، مما أدى إلى تكثيف حركة الصادرات والواردات في الأسواق العالمية بنسق غير مسبوق. وكذلك في انهيار إجراءات الحماية والحدود الجمركية، بفعل اتفاقيات منظمة التجارة الدولية، لفائدة نظام حرية السوق كأساس للتنمية في مختلف بلاد العالم. وتحول البحث عن الأسواق الخارجية إلى حلبة من المنافسات الشديدة، بين الدول الصناعية المتقدمة، وظهرت بتأثيرها التكتلات الاقتصادية في أوروبا وأمريكا وآسيا[1]. وتعاظم نشاط الشركات العالمية[2] باقتحامها لأغلب مناطق الاستثمار في العالم، بما في ذلك روسيا والصين، وتكشف دور صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في توجيه اقتصاديات الدول، وخاصة الدول النامية، وإلزامها بجملة من الإجراءات «الإصلاحية»، كشروط معلنة للحصول على التمويلات والاستثمارات الخارجية اللازمة لأغراض التنمية.

ومن الدعائم الاقتصادية للنظام العالمي الجديد، تنامي اندماج أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وما ترتب عليه من اندفاع واسع النطاق لتحرير التجارة وأسواق المال، وزيادة إنتاج الشركات، وبروز استراتيجيات جديدة للتوزيع بفعل التكنولوجيات الجديدة التي بفضلها يتيسر القضاء تدريجياً على الحواجز التي تحول دون سيولة التجارة الدولية في السلع والخدمات وحركة رأس المال.

وأهم نتيجة يمكن استخلاصها، هو أن قيام النظام العالمي الجديد، بمختلف مؤسساته المستحدثة، هو بمثابة انتصار لنظام اقتصاد السوق، ولتيار تحرير التجارة. وهو نتيجة «لعولمة» النظام الرأسمالي وامتداده إلى معظم أنحاء المعمورة.

---

(١) الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، واتفاقية التعاون الاقتصادي لمنظمة دول آسيا والمحيط الهادي (أباك).

(٢) تسميتها المشهورة: الشركات المتعدية الجنسيات (T N Cs). ومن أبرز خصائصها: ضخامة نشاطها وتنوعه، واتساع انتشارها الجغرافي، وتعبئتها الكفاءات من مختلف الجنسيات.

إلا أنها تثار، في هذا الخصوص، عديد المشكلات حول تأثير النظام العالمي الجديد في فكـرة السـيادة الوطنـية، وأي دور جديـد للدولة القومية في ظل «العولمة» الاقتصـادية؟ بالإضافة إلى تساؤلات محورية حول مدى صلاحية نظام حرية السوق لـيكون نموذجـاً أحادياً تبني عليه الدول سياساتها التنموية؟ وحول المخاطر المحدقة بـدول العـالم الثالث، لضعف قدراتها على مواجهة المنافسات الشديدة التي يتيحها النظام العالم الجديد؟

- الخصائص السياسية:

لقد تغيرت عديد المفاهيم السياسية، بفعل التطورات والتحولات العالمية الراهنة، وخاصـة تلـك التي تتصل بمفهوم الدولة والسيادة. وبسبب التأثيرات الهائلة للتدفق الإعلامـي والمعلومـاتي المكـثف في السنوات الأخيرة، والتوظيف التكنولوجي في عملـيات التـبادل التجاري والمعاملات المالية، بدأت قدرات الدول القومية تتقلص تدريجـياً في مجـال ممارسة سيادتها، وتناقصت تبعاً لذلك حواجز الحدود والجغرافيا، وأصـبح القرار السياسي رهين قدرة الدولة على توفير المعلومات، مع امتلاك القدرة عـلى تحديـثها وتدقيقها وتحليلها واستقراء دلالاتها واستخدامها بكفاءة. وهذه من العوامل التي أدت إلى حدوث موجة كبيرة من التحول الديمقراطي في العالم، وانتشار قيم حقوق الإنسان، وسقوط عديد الأنظمة الشمولية الاستبدادية . بل إن ما يسمى بالانفـتاح السياسي، وتحسين سجل حقوق الإنسان، دخلت في قائمة الشروط التي تتبـناها مؤسسـات الـتمويل العالمية عند تقديمها للقروض والمساعدات. وشهدت السـاحة العالمـية في السـنوات الأخيرة تقدماً مطرداً لنشاطات المنظمات والهيئات الدولـية غير الحكومية، أو ما يطلق عليه المجتمع المدني، في وضعيات حقوق الإنسان والبيـئة والسلام، وغيرها من المواضيع ذات الطابع الإنساني. وأصبحت تمارس نوعاً من الرقابة اللصيقة على دور الدولة من حيث امتثالها للشروط والمعاهدات والمواثيق.

إن قيم الديمقراطية تكتسب في ظل الأوضاع الجديدة، طابعاً عالمياً باعتبارها قيماً إنسانية عامة لا تخضع، في نظر الموالين «للعولمة»، إلى الخصوصيات المحلية أو الإقليمية الضيقة. وتتمثل في الحرية والعدالة والمشاركة والمساواة والتسامح السياسي والفكري، والقبول بالتعددية، والتداول السلمي للسلطة بالاحتكام إلى الإرادة العامة، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وينظر إليها أنها الأسلوب الوحيد والأمثل لممارسة السلطة وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع. ولذلك لا بد أن تكون هي نمط حياة المجتمعات بمختلف مكوناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بدءاً بالأسرة والمدرسة وانتهاء إلى الأحزاب والمنظمات. وقد ذهب «فوكوياما» إلى أن الديمقراطية، التي لا يسعها أن تكون إلا ليبرالية، ستشكل لا محالة نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية، وستكون هي الصورة النهائية لنظام الحكم البشري، أي الصورة الأخيرة إلى نهاية التاريخ[1].

إن النظام الدولي القديم قد ولى، مفسحاً المجال لمرحلة تاريخية جديدة وشديدة الخطورة، يتمدد فيها دور الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أخطبوطي، ليلتف على أغلب مناطق العالم، مما حدا بالكثير إلى وصف «العولمة» بأنها «أمركة» حقيقية للعالم، وفق المصالح والتوجهات التي تحددها الولايات المتحدة الأمريكية.

- الخصائص الثقافية:

تتزاحم التساؤلات وسط المخاوف الجمة، مما يمكن أن يجره الوضع العالمي الجديد من ثقافة جديدة، ذات منحى شمولي، بكل ما قد يعنيه هذا التوصيف من تنميط الأذواق والمشاعر وأشكال التعبير عنها، والمتاجرة بالممتلكات الإبداعية،

(1) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة حسين أحمد أمين، ط1 (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣م).

وإلغاء الاستثناءات الثقافية، وإزهاق «أرواح» الشعوب، والإطاحة بأخص مكوناتها، واستلاب هوياتها، وطمس معالمها الحضارية. ويكون هذا الاتجاه الكارثي، في نظر معارضيه، المرحل الأخيرة في مشروع الهيمنة الاستعمارية الغربية الثقافية، من أجل إدراك حالة من الكونية تسقط معها الجغرافيا القديمة للعالم.

والمرحلة الحالية حافلة بالجدل حول صراع الحضارات، خصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م التي ملأت الدنيا وشغلت الناس. وفكرة الصدام أطلقها «هنتجتون» في سياق أطروحات حول علاقات التنافر بين فكرة «العولمة» في مقابلة الخصوصيات الثقافية للشعوب. وهو يقول عنها: إن الثقافة والهويات الثقافية، التي هي على المستوى العام هويات حضارية، تشكل أنماط التماسك والتفسخ والصراع، في عالم ما بعد الحرب الباردة[١]. بينما يرى «فوكوياما»، نقيض هذه النظرية، ويبشر بنهاية الصراعات الكبرى في العالم وتولي زمن الحروب الإيديولوجية والفكرية[٢].

ومهما يكن الاختلاف، فإن الشعور بوحدة هذا الكوكب بدأ يصبح حقيقة واقعة لا مجرد خيالات وأمنيات، بواسطة السرعة المذهلة التي تصلنا بها المعلومات من كل فج عميق، مما ولد إحساساً مشتركاً بوحدة المصير الإنساني، إزاء مشكلات غدت متجاوزة لحدود الدول، مثل المخدرات والأوبئة والجرائم المنظمة... وقد كان «غارودي» سبَّاقاً إلى الدعوى إلى حوار الحضارات، لاعتقاده أنه لم يعد من الممكن حل أي مشكلة في حدود أمة واحدة، حسب تعبيره[٣].

ولم يعد خاف، تأثير الإعلام «المعولم» القوي على رؤية الثقافات المختلفة للعالم. ويبرز هذا التأثير جلياً في المظاهر والأشكال الخارجية مثل صنوف الملابس والمشارب

(١) صدام الحضارات لصموئيل هنتنجتون؛ ترجمة طلعت الشايب (القاهرة، ١٩٩٨م) ص ٣٧.
(٢) نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما؛ ترجمة حسين أحمد أمين، ص ٩.
(٣) حوار الحضارات لروجي غارودي، ص١٣١.

والمآكل[1]، بسبب تعميم الثقافة الاستهلاكية، على النمط الغربي، التي لم تصمد أسوار الصين الشامخة في رد ريحها.

إن مجريات الأحداث العالمية، إذا ما تم لها السير على هذه الوتيرة، فإنها ستمهد لا شك لواقع ثقافي مستقبلي جديد، تفرزه «العولمة» بمستحدثات التكنولوجيا المتقدمة لشبكات الإعلام والاتصال، وتكنولوجيا علم الوراثة والاستنساخ . ويعتقد بعض المتشائمين أنه لا مفر من الطوفان الذي سيغمر العالم، وأنه لا حيلة للضعفاء أمام الغول الثقافي الذي سيلتهم تراثهم وحضارتهم.

- ثورة التقنيات في عالم الاتصال:

إن التقدم التكنولوجي المتسارع والمتواصل في قطاعات الإعلام والاتصال، أحدث تحولات ثورية وعميقة في مفهوم الزمان والمكان، تقلصت معه جغرافيا العالم إلى حدود قرية إلكترونية صغيرة. وليس هناك اختلاف كبير حول الدور الخطير للصور والمضامين والرموز المتدفقة عبر منظومات الإعلام[2]، بواسطة الأقمار الصناعية، وشبكات المعلومات العالمية كالإنترنت، في استقطاب الشعوب والتأثير عليها وتوجيه أنماط سلوكها ومواقفها. وهذا من شأنه أن يخلق وعياً عالمياً جديداً لا تؤثر فيه التباينات الجغرافية ولا الألوان السياسية والثقافية. بل يرى المؤيدون بحماس «لعولمة» الإعلام والاتصال، أنها فرصة تاريخية لا محدودة لنشر قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ومقاومة بقايا الاستبداد في العالم. ويخالفهم المعارضون في أن «عولمة» وسائل الاتصال مبرر لنفي التعددية، واعتداء على الأذواق

---

(١) انتشرت نوعيات منها، واكتسبت شهرة عالمية، كملابس الجينز ومشروب الكوكاكولا وسجائر المارلبورو...

(٢) يعتقد في الأوساط المختصة أن الانفجار الذي وقع في ميدان المعلومات كان بفضل اكتشاف نظام الرقمنة، أي تحويل الإرسال إلى إشارات ذات شيفرة في لغة مرقمة. والرقمية تقنية سريعة ومرنة تنقل المعلومات بنسق مذهل وبكميات كبيرة غير محدودة.

والآراء، وتقويض لسلطة الدولة لفائدة الشركات العالمية متعددة الجنسية. إنها صورة الاستبداد في نسختها الجديدة، بتوظيف الإمكانات الهائلة للاتصالات والإعلام للترويج السلعي، لفائدة رؤوس الأموال ومنتجات السوق الحرة. [1]

ومن الطريف أن يتلهى بعضهم برسم صورة الإنسان المقبل، الذي سيكون في أحسن احتمالاتهم، عبارة عن «روبو»، أو آلة موجهة، تتلقى الأوامر من قنوات الاتصال ومراكز البث الإلكتروني، ضمن برامج التنفيذ عن بعد. وهي صورة مخيفة لواقع قد يهدر فيه الإنسان إنسانيته ويفقد فيه روحه الجميلة.

إن مجمل هذه التحولات هي في طريقها إلى إقامة ما يسمى بمجتمع المعلومات، القائم على أساس توظيف الاحتياجات المختلفة عبر نظم الاتصال التكنولوجي، ولا شك أن تسويق هذه الوسائل المتطورة وترويجها، يتيح لشعوب العالم الثالث إمكانات لا بأس بها لتسريع نسق نموها، بما توفره هذه التقنيات من وسائل الانفتاح على العالم المتقدم، بأيسر السبل وأنجعها وأقلها كلفة.

٤- العولمة: مفهومها، مظاهرها، وآثارها:

- مفهومها:

الاستعمال اللغوي: هو مصطلح معرب من اللفظ الأجنبي:«Mondialisation» أو«Glopalisation»[2] وقد بني الاستعمال العربي لكلمة «عولمة» على وزن «فوعل» الذي هو من أبنية الموازين الصرفية[3]. ومن أمثلته في اللغة: كوكبة؛ نورجة؛ لولبة.. ويكثر استعمال المحدثين لهذا الوزن كقولبة وبلورة وحوسبة.

---

(١) قدرت معاملات صناعة الاتصالات لعام ١٩٩٥م بحوالي ألف مليار من الدولارات، ويرتقب أن تتضاعف خلال الخمس سنوات الموالية، لتصل إلى معدل ١٠ في المائة من التجارة العالمية. (انظر مجلة عالم الفكر، العدد٢، أكتوبر/ديسمبر١٩٩٩م) ص ١٦٣.

(٢) يعتقد عديد من المختصين في شؤون العولمة أن أول من أطلق لفظ العولمة معرفياً، الكندي مارشال ماك لوهان، أستاذ الإعلاميات السوسيولوجية في جامعة تورنتو، وهو الذي صاغ في نهاية الستينيات مفهوم "القرية الكونية".

(٣) وما بني على كلام العرب فهو منه.

المفهـــوم الاصطلاحي: وصياغته وفق تعريف دقيق يعد عملية جد شاقة، اعتباراً لكثرة التعريفات الواردة، واختلافها بانحيازات الباحثين إزاء «العولمة» رفضاً وقبولاً. و«العولمـــة»، أيضـــاً، ليست مجرد مفهوم يمكن نحته وتقديمه بصفة جاهزة، أو تثبيت معالمـــه نهائـــياً في أدبيات علوم الاجتماع. والتعليل في ذلك أن «العولمة» هي حالة بصـــدد التكون، وعملية مستمرة بغير انقطاع، وفق مؤشرات كمية وكيفية في شتى القطاعات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاتصالية.

- مظاهراها:

هناك عمليات تكشف عن سير «العولمة»، وأوصاف تبين خصائصها العامة. ومن أهـــم عملـــياتها: انتشار المعلومات وإشاعتها بين جميع الشعوب بواسطة التكنولوجيا الحديـــثة، وإزالـــة الحدود بين الدول بتحرير أنواع المبادلات وفك القيود الجمركية، وزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات بفعل الاندماج.

ومـــن الأوصـــاف العامـــة «للعولمـــة» أن هذه العمليات تغطي أغلب مناطق الكوكـــب، وهـــي تتضمن تعميقاً في مستويات التفاعل والتبادل بين الدول في اتجاه تشكيل مجتمع يكتسب صفة العالمية.

وإذا سلمنا بهذه الأوصاف، جاز لنا أن نحيل المظاهر إلى مستوياتها الثلاثة:

- **في الاقتصاد:** بتعميم النشاط الحر، وتوسيع دائرة التبادل لتشمل كامل مناطق المعمـــورة.. ويلاحـــظ المختصـــون أن مفهوم التركيز الصناعي والاتساع المعلوماتي والتكـــتل الاقتصـــادي، لم يعد رهين الخصوصيات المحلية أو الإقليمية، ولم يعد وقفاً عـــلى السياســـات الوطنـــية أو القومية. بل إن المجال الحيوي الصناعي أصبح، بفعل «العولمـــة»، يخضع لمنطقة التقسيم الدولي للعمل. كما أخضعت المبادلات التجارية بين

الــدول للترتيبات الجديدة التي وضعتها منظمة التجارة العالمية، وتتولى مراقبة سيرها، وحمايتها من أساليب الإغراق المدمرة للأسواق.

– **وفي السياسية:** بتعميم قيم الديمقراطية، والليبرالية السياسية، وحقوق الإنسان، والحــريات الفــردية، لــيقع الاندماج والتشابه بين شعوب الأرض. وكان من أول ضــحايا «العولــة»، الكيانات المؤدلجة والراديكالية (ومنها دول المعسكر الشرقي)، والــتي كانــت تعتبر إلى وقت غير بعيد رموزاً سياسية مقدسة. ومن آثار «العولمة» ســقوط الحواجز والحدود السياسية، وتقلص السيادات الوطنية، وترك المجال لظهور التكتلات الواسعة في مواجهة التحديات الكبرى للعالم الجديد.

– **وفي الــثقافة:** بتوحيد طرق التفكير والسلوك، وفناء الخصوصيات في التماثل، بفعــل تطــور وسائل الاختراق بالوسائط الإلكترونية ووسائل الاتصالات الجديد، وتقــدم العلــوم الفيزيائية والجينية والبيئية والطبيعية والاجتماعية... وتعمل الولايات المــتحدة الأمريكــية، التي تمتلك ٦٥ بالمائة من المادة الإعلامية العالمية، على أن تقدم نموذجــاً كونــياً للحداثة، يحمل القيم الأمريكية نحو كل بقاع العالم. ولا غرابة أن يصــف بعضهم «العولمة» بأنها إمبريالية ثقافية، غايتها تهجين العالم، وتجريده من أهم مكوناتــه الحضــارية، بغرض بسط السيطرة الغربية على شعوب الأرض قاطبة. وإن الخطــر اليوم يداهم جل الموروثات والإيديولوجيات والروحانيات القائمة، في مقابلة ما «تعد» به «العولمة» من تنميط وتعليب ثقافي ذي بعد أحادي وشمولي.

– **آثارها:**

ربمــا يكــون من السابق لأوانه، إقامة بيانات علمية تحليلية، أو جداول تقييمة مدققــة، للنتائج المترتبة عن الوضع العالمي الجديد، الذي هو بصدد التشكل والبروز، تحت التأثير القوي والزاحف «للعولمة». وقد لا يسعنا، كذلك، الإفادة برأي حاسم، في

ضوء المشهد العام للقراءات والتنبؤات والتحليلات المتباينة . إذ بعضها، وهو كثير، لا يخفي تمجيده «للعولمة»، وهو يرى فيها تباشير عصر جديد لخلاص الشعوب من ربقة الاضطهاد، ومرحلة حديثة مفتوحة على آفاق قصية من الحرية والديمقراطية والحياة المدنية المدفوعة إلى ذروة التطور. وسيتيح التقدم التقني، في اعتقادهم، زيادة إنتاج الخيرات في كل مكان من العالم، والقضاء على بؤر الفقر والبؤس أينما وجدت، وتقليص نسب الشرائح المهمشة والعاطلة عن العمل، بفضل الثورات التكنولوجية المتتالية التي تسمح «بعولمة» التقدم، وبفضل التدفق الكثيف لرؤوس الأموال إلى البلاد النامية، واندماجها المتزايد في التجارة العالمية، مما خولها إدراك نسب مرتفعة من النمو الاقتصادي. وفي خلاصة تقديرهم، هو عصر الرفاه المرتقب، بكل المقاييس الاقتصادية والسياسية والثقافية.

وإزاء هذه المواقف المتفائلة، تقف أخرى متوجسة مترددة، بينما تجاهر فئة ثالثة بالرفض الكامل، محذرة من العواقب «المدمرة» «للعولمة»، وما يترقب العالم من ويلات لا فكاك منها، إذا ما تمكن هذا «الغول» من غرس مخالبه وأنيابه . ومن اعتراضاتهم أن «العولمة» لن تفلح في النهاية، إلا في مضاعفة أعداد العمال المطرودين، بسبب ارتفاع الأجور في البلدان الغنية، مما دفع بالشركات الكبرى إلى البحث عن «الجنّات الضريبية» في البلدان النامية، التي توفر قوانين الاستثمار لديها إعفاءات ضريبية مغرية، وأجوراً عمالية زهيدة[1]. وسيتسع خرق الهوة أكثر بين الشمال والجنوب، وستكبر الفروقات بين الأغنياء والفقراء، حتى داخل المجتمعات المصنعة، لأن المنافسة التي ستشتد بفعل «العولمة» لن يقدر عليها إلا الأقوى من الأفراد والجماعات والتكتلات.

---

(١) هناك إحصائيات تبين أن ملياراً ونصف المليار من عمال آسيا موجودون بمنطقة المحيط الهادي، ويتراوح معدل أجر الواحد منهم في اليوم بين دولارين ونصف وأربعة دولارات. بينما يصل معدل الأجر اليومي في أوروبا الغربية مثلاً إلى أكثر من خمسة وتسعين دولاراً (١٣٠ في فرنسا مثلاً، ١٩٨ في ألمانيا). راجع مجلة عالم الفكر، الصادرة عن المجلس الوطني الكويتي للثقافة والفنون والآداب، العدد الثاني، أكتوبر/ ديسمبر ١٩٩٩م، ص٣٠-٣١.

إن «العولمـــة»، كما يتنبأ لها معارضوها، ستأتي عواصفها الهوجاء على ما بنته يد الإنســـان مـــن ملايين السنين الفائتة، وستحيل آلاف الثقافات إلى بقايا آثار ورسوم باهـــتة، من أجل أن يفرض الغرب المهيمن ثقافته، ويبسط سيطرته الحضارية على كل شـــبر من بقاع المعمورة. بل سيكون الإنتاج الثقافي، بمفهومه الواسع، حكراً بأيدي التجار وأصحاب رؤوس الأموال، وسيغدو المبدعون أجراء لدى المتنفذين في شؤون المال والأعمال. بل إن التخمة الإعلامية التي تسببها زحمة وسائل البث والاتصال مع ضـــخامتها، يتوقع لها أن تؤدي إلى الضحالة الفكرية، بسبب غلبه النـــزعة التجارية الاستهلاكية على برامجها ومضامينها.

ومهما تكن التداعيات، فإنه لا مناص عن القيم الإنسانية والأخلاقية، التي ستظل باســـتمرار، أحببنا أم كرهنا، أهم المرتكزات القوية للحضارات البشرية على تعاقبها. وسيخلف غيابها – إذا جاز احتماله– عواقب مرعبة وزلزالاً رهيباً. ولذلك ارتفعت أصـــوات مـــن هنا وهناك، وحتى من داخل المجتمعات الغربية، تدعو إلى ما يسمى: «أنسنة العولمة» أو «عولمة الأنسنة»، أي جعلها أكثر اهتماماً بالإنسان، وأكثر حرصاً عـــلى صـــيانة مقوماته الثقافية والحضارية[1]، بوسائل التحكم والتقنين لآلياتها، درءاً لكـــل المخاطـــر المحتملة، واستثماراً لكل المنافع المرتقبة. وإن الثقافة، التي هي التعبير الأسمـــى عـــن نسيج العلاقات التي تربط بين البشر، يبقى سندها الأساس هو البعد القـــيمي للإنســـان. فإذا تحولت، بتأثير الاندفاع الجشع والهياج المادي الاحتكاري «للعولمة»، إلى مرحلة التسليع، بتسويقها مع بقية المنتجات، فإن خللاً عظيماً سيربك المنظومة البشرية، قد يفضي بها في النهاية إلى حالة من الفوضى القاتلة.

---

(١) راجع كتاب الدكتور المنجي بوسنينة: رؤى ومواقف (من إصدارات الألكسو لسنة ٢٠٠٢) ص ٣٤.

٥- تداعيات العولمة على الأمة الإسلامية، وطرق الوقاية منها:

إن مجريات الأحداث العالمية في الوقت الراهن، لا تنفك تتجه، منذ أكثر من عقد من الزمن، نحو التفاقم، بتأثير الأزمات المتعددة والحادة، سواء في المنطقة العربية (العراق وفلسطين)، أو في بعض مناطق أخرى من البلاد الإسلامية (مثل أفغانستان وباكستان والفلبين وأندونيسيا...) وهاته الجهات تتركز بها أكبر الحشود العسكرية الأميركية والإنجليزية، منذ الحرب العالمية الثانية، بمشاركة بعض دول حلف شمال الأطلسي. واستغلت الصهيونية، أجواء الكراهية والتضليل، لزيادة التنكيل بالشعب الفلسطيني، بإعمال سكين الذبح والقتل في رقاب أبنائه، وتشريدهم بتهديم منازلهم وسلب ممتلكاتهم، مستهينة كدأبها بكل المواثيق والعهود إلاّ من عهد الخيانة والغدر والجريمة.

كما أن المنطقة العربية والإسلامية مستهدفة أيضاً من قبل الدول الصناعية الكبرى، لاحتوائها على أكبر ثروات الطاقة في العالم، خاصة من النفط والغاز اللازمين لتشغيل المصانع ووسائل النقل. وذلك بعد أن تفطن الغرب إلى ما بيد العرب والمسلمين من مقدرات طبيعية هائلة، يمكن استعمالها سلاحاً رهيباً في المواجهات، كما وقع في حرب أكتوبر ١٩٧٣م.

هذه بعض التحديات الكبرى التي يواجهها المسلمون اليوم، وهم مهددون في المقام الأول بجرّاف «العولمة» الذي يتقدم إليهم بكلكله. وسيكونون تحت طائلة السحق، إذا لم يفلحوا في تجميع قواهم وبناء تكتلهم.

- التحديات السياسية:

لا تخفى على الناظر، حالة التشتت المقيتة، التي عليها العرب والمسلمون في هذا العصر. وهي بذر استعماري قديم، مازالت تتعهده القوى المعادية، من أجل أن يستفحل الداء ويتعمق غور الجرح في جسد الأمة. وقد أجهضت، في أثناء مراحل

التاريخ الحديث، كل محاولات الوحدة والتكتل بين بعض الأنظمة العربية خاصة. بل تأججت من وقت إلى آخر صراعات بسبب الخلافات الحدودية التي تسربت منذ عهود الاستعمار المباشر. ومازالت آثار الفرقة تنهش في كيان البلاد العربية والإسلامية، رغم بعض المبادرات التي تلوح من هنا وهناك لرأب الصدع وجمع كيان الأسرة العربية الواحدة من خلال جامعة الدول العربية، وكيان الأسرة الإسلامية من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي. وتبقى فلسطين، أرض النبوات والمقدسات، في قلوب وجوارح كل العرب والمسلمين، وجميعهم يشعر بالضيم إزاء العنت الإسرائيلي المدعوم ظلماً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

إن السيادات الوطنية في البلاد العربية والإسلامية، تواجهها مخاطر الانقراض بتأثير الدوامة القوية «للعولمة»، لعدم امتلاكها لوسائل التحصين الكافية والقدرة على الصمود، ما دامت تقف حيالها منفردة معزولة، في عالم تحتشد فيه الدول، وتتكتل فيه القوى. وهي مفارقة غريبة، إذا ما علمنا مقدار التماثل الحضاري والثقافي والتاريخي والجغرافي الذي يسهل عملية الاندماج داخل الأسرة العربية والإسلامية، إذا توفرت الإرادات السياسية وتوافقت على إتاحة ظروف التكامل والتوحد.

ولا ننكر، رغم ذلك، قيمة بعض التحولات التي شهدتها بعض الأوطان العربية والإسلامية، باستيعابها لحقيقة المرحلة التاريخية ودقتها وخطورتها، مع ما تتطلبه شروط التحديث السياسي من توسيع فسحة المشاركة وإقرار حق الاختلاف، في إطار مستحدث من الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان. ومن التجارب الناجحة، ضمن الديمقراطيات الناشئة، ما وقع في بعض البلاد العربية، من تغيير مهم وشامل في الرؤى والممارسات والتطبيقات، شملت جوانب التشريع لأكثر الأنماط القانونية تقدماً في مجال

الحقـــوق، والتوفق إلى إيجاد صيغة مثلى من تعايش الآراء والأحزاب والمنظمات في جو مـــن السـلم والاستقرار والحوار البناء. وتسنى الاستثمار الإيجابي لهذا المناخ السياسي المتطور، لتحقيق أهداف التنمية وإدراك معدلات اقتصادية قياسية.

إن للمؤسســـات الإقليمية دوراً مركزياً في إشاعة فكرة الوحدة، وإيجاد القنوات والمعابـــر نحـــو التعاون البيني، مع ما تتحمله من أعباء قومية وحضارية تستدعي منها فعالـــية فائقة في تطويق دوائر الخلاف قبل نشوبه، وتنبهاً لمحاولات الدس في الداخل والخارج. ومن وسائل الدس المعروفة، محاولات تفريخ العداوات، بإثارة نعرات عرقية قديمـــة، كالبربرية والقبلية، ونزعات أخرى دينية ولغوية... ولن يعدم العدو حيلة في تلفيق المبررات واختلاق التعلات، كلما وجد إلى ذلك سبيلاً سالكاً.

وقـــد خســـرنا ما خسرناه في الماضي، عندما همنا عن حقائق ديننا وضيعنا أصالة مـــبادئه، وفرطنا في عقده الجامع وعروته الوثقى. وتعددت التجارب على تناقضها، ولم نفـــلح في واحدة منها رغم حرصنا. وقد نبهنا القرآن الكريم، منذ قرون خلت، إلى مـــا يمكـــن أن يحل بنا كما حل بأمم من قبلنا، من الهوان وسوء المآل، قال الله تعالى: ﴿ ۞ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيًّا ﴾ (مـــريم:٥٩). وقـــال رسول الله ﷺ: «**يُوشِكُ الأُمَمُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيْكُمْ كَمَا تَدَاعَى الأَكَلَـــةُ إِلَـــى قَصْعَتِهَا**، فَقَالَ قَائِلٌ: وَمِنْ قِلَّةٍ نَحْنُ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: **بَلْ أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ وَلَكِـــنَّكُمْ غُـــثَاءٌ كَغُـــثَاءِ السَّيْلِ، وَلَيَنْزَعَنَّ اللَّهُ مِنْ صُدُورِ عَدُوِّكُمُ الْمَهَابَةَ مِنْكُمْ وَلَيَقْذِفَنَّ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمُ الْوَهْنَ**، فَقَالَ قَائِلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْوَهْنُ ؟قَالَ: **حُبُّ الدُّنْيَا وَكَرَاهِيَةُ الْمَوْتِ**»[١].

(١) أخرجه أبو داود.

إن العـالم الإسـلامي يـتعرض، في هذه الأيام، إلى أشد محناته. إذ تصمه القوى الكـبرى بأنه موئل للحركات المتطرفة والإرهابية التي تـهدد حضارات العالم المتقدم. ولمـا انكشـفت بعض الخيوط عن تورط بعض أشباه المنتسبين إلى الإسلام وأدعيائه، توجهت أصابع الاتمام، من غير روية ولا وجه إثبات، إلى المسلمين عامة وإلى الإسلام خاصـة. وكان من عواقب إثارة هذه الشبهة الزائفة، أن وصم الإسلام بما ليس فيه من دعـاوى التعصـب والكراهـية والإرهاب. وتعالت أصوات مخزية تدعو إلى محاربة الإسـلام، بـتعلات مصطنعة وقرائن مختلفة، سهل بها إيهام النفوس الضعيفة، وأمكن بسببها ترويج مفاهيم مسمومة، وتغذية مشاعر مملوءة بالحقد والرغبة في الانتقام.

ولفـك هـذا الحصـار الرهيـب، يتوجب على النخبة السياسية في بلادنا العربية والإسلامية أن تتصدى بكل الوسائل الممكنة، في وجه هذه الهجمات المغرضة، باستغلال كـل قنوات الاتصال، وخاصة منها الديبلوماسية، للتعريف بحقيقة الإسلام كدين يدعو إلى السـلام والمحـبة بين البشر كافة. وإذا ما تم هذا الجهد السياسي، فإنه سيعضد دور العلماء ورجال الثقافة في تحاورهم مع (الآخر)، من أجل التقارب ونفي الصدام.

- التحديات الثقافية:

ولا خـلاف في أن أخطـر الإشكاليات المطروحة، والتي تحتكر أنظار المهتمين بالأوضـاع الثقافية في العالم الإسلامي، منذ زمن، هي ما يعبر عنها تارة بالازدواجية الثقافية، وتارة بالثنائية الثقافية، وأخرى بالتعددية الثقافية، من خلال تعايش ثقافتين:

أولاهمـا: أصـيلة تشد الأمة إلى شخصيتها وتراثها وانتمائها الديني والحضاري، والثانـية: وافـدة دخـيلة تصل حبل الأجيال المتعلمة برحم الحضارة الغربية وعلومها وتقنـياتها. وتـزداد هذه الازدواجية تعمقاً وترسخاً، بسبب حالة عامة من التبعية شبه المطلقـة لمركـزية الغرب القوي. بل إن ثقافة أوروبا، الحريصة على استدامة علاقات

الوصل مع مستعمراتها القديمة، بدأت تختل توازناتها بتأثير الوضع العالمي الجديد المكرس للأحادية القطبية، بما يعنيه من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على أغلب مناطق المعمورة، وعلى مجال واسع من الفضاء، بالوسائل التكنولوجية البالغة ذروة التطور.

على أن تعدد اللغات مزية تحسب لفائدة الثقافات القادرة على المحاورة الندية، من أجل الاستفادة من حضارة العصر بعلومه ومعارفه وخبراته الحديثة. ونحن نعلم مقدار استفادة المسلمين، مذ أن تفطنوا إلى أهمية حركة الترجمة للعلوم والآداب الأجنبية. ونعلم كذلك فضل الثقافة الإسلامية على ثقافة عصر النهضة بأوروبا، وتأثيرات المدارس الفكرية الإسلامية في تطوير الفكر الأوروبي، لردح من الزمن.

أما المعادلة الصعبة التي تواجه شعوب العالم اليوم، وخاصة الشعوب الإسلامية، فهي كيفية المحافظة على الخصوصيات التي تميز الهويات، والتشكيلات الثقافية ذات المعالم المتفردة، في عالم بدأت تتهاوى فيه الحدود والحواجز.. وكيف يتصور للثقافة أن تُعَوْلَم، إذا عرفنا أن الثقافة ليست مجرد نظام مسقط، بل هي تعبير عن قدرة مجموعة ما، أو شعب ما، على أن يتكيف، بوسائله الخلاقة، مع البيئة التي يعيش فيها؟

إنه لا مناص للمسلمين، في هذا الجو المشحون بالمخاوف، أن يتسامى لديهم شعور الوحدة على كل شعور آخر، قومي أومحلي. وعليهم أن لا يوهموا أنفسهم لحظة واحدة، أنهم في حمى مما هو آت. على أن الشعور لا يكفي في مثل هذه الظروف العصيبة، ولا يمكنه بحال أن يغني عن التفكير العلمي الصحيح، ولا أن يغفلنا عن واجب الإسراع بوضع استراتيجية عربية وإسلامية موحدة، حتى لا تفوتنا القاطرة هذه المرة كما فاتتنا في المرات السابقة. ولن يجدي الرفض السهل، ولا موقف الفرجة، إلا العمل الجماعي المنسق، باستثمار جهود الخبراء والعلماء، ضمن المؤسسات والهياكل العلمية والثقافية الموجودة، كالمنظمتين العربية والإسلامية

للتربية والثقافة والعلوم، والمجامع الفقهية كمجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي. ومن واجب الدول العربية والإسلامية أن تضاعف عنايتها بهذه المؤسسات، لأنها أدوات يسعها أن تكتسب فعالية أكبر في عمليات التنسيق والتجميع للجهود والمواقف.

إن الثقافة هي من أنجع الأسلحة المستعملة، وهي معدودة من وسائل القوة الرهيبة. وقد جربها الاستعمار قديماً وحديثاً، فدانت له بها رقاب الشعوب. ولم يدرك بعضنا هذه الحقيقة، وذهب في وهمه أن شراء الأسلحة الحربية وتكديسها هو السبيل إلى الخلاص، فإذا هو ساقط في حبائل السماسرة ومصانع السلاح العالمية، لارتباطه بها في تعهد مشترياته بوسائل الصيانة وقطع الغيار.

إننا في ورطة كبيرة لا نرى النجاة منها إلا بإحداث وعي جماعي جديد، يعيد ربط أوصال المسلمين بالإسلام، كدين جامع موحد، قادر على تفتيت التناقضات وصهر المهج والأنفس، إذا رمنا استبدال العزة بالهوان والقوة بالضعف، قال الله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ (الأنفال: ٦٠).

ولسنا ندعي في المقابل، ما يدعيه غيرنا جهلاً وصلفاً، من أنه لا مفر من الصدام بين الحضارات، لأن الشخصية الإسلامية إنما تنبت من أصول ومقومات ثقافية وحضارية ودينية تنفي مشاعر الكراهية والتنابذ بين أفراد المجموعة الإنسانية الواحدة. ولسنا ننكر أيضاً أننا نعيش على تخوم حضارات أخرى، مغايرة لنا في المنطلقات والمرتكزات، ملتقية معنا في أهم الأبعاد الإنسانية، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾(الحجرات:١٣)، وإن وجودنا، ضمن خصوصياته الثقافية والحضارية، لا يمكنه أن يثبت بنفي (الآخر) أو إقصائه، بل إن مصير الإنسانية يظل رهين الإقرار بهذه الحقيقة الكبرى، التي تستدعي إقامة

حـــوار حضاري مفتوح بين الشعوب والأديان والثقافات، بشرط أن تراعى في هذا الحوار مصالح الجميع، من غير فصل وتمييز، وأن يكال فيه بمكيال واحد وعادل.

ولعلـــنا اليوم، إزاء الأحداث الخطيرة التي يشهدها العالم، محتاجون، أكثر من أي وقـــت مضـــى، إلى إحـــياء جـــذوة القيم الإنسانية المشتركة، في الإخاء والتقارب والتحابـــب والـــتعاون، مع ضرورة تعاضد الجهود الدولية لمواجهة الأخطار المحدقة بالإنســـانية جمعاء، ونحن نستحث الدعوة، مجدداً، من أجل مزيد التقدم في اتجاه إقامة ميثاق عالمي يجمع مختلف الأديان السماوية حول قاعدة السلام، بالحوار البناء المجدي، وبتـــبادل الأفكـــار والخبرات المفيدة، قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ (آل عمران:٦٤).

- التحديات الاقتصادية:

إن أهـــم مجـــال يتشـــكل فيه مسار «العولمـــة»، كما حدده صندوق النقد الـــدولي، هـــو مجـــال الإدماج الاقتصـــادي العالمي عن طريق المبادلات التجـــارية والماليـــة، وتحويـــل التكنولوجيا ونشر شبكات الاتصال. إنه، بعبارة أوجز، مشروع اقتصادي عالمي يتجاوز كل الحدود، ويسعى إلى الانفلات من قبضة الدول القومية. وبالمقـــابل، فـــإن مبدأ تســـاوي ســـيادة الدول، الذي يؤكده القانون الدولي، أخذ يـــتآكل باعتـــبار واقـــع العلاقات الجديد الذي أصـــبح يستند إلى عامل القـــوة (الاقتصادية) لا العدد (البشري).

وهـــذه المعطـــيات الخطيرة، تتطلب من دولنا، في محيطها العربي والإســـلامي، ســـرعة المـــبادرة إلى تكتيل الجهود وتنسيقها وتكاملها، واتخاذ مناهج أكثر صرامة وترشيداً في الاختيارات، حتى لا تستنـــزف القوى في غير ما يجب أن توظف له، مع لـــزوم تعبـــئة الموارد البشـــرية والمادية المتوفرة، على أن تقـــوم مؤســـسات رقابة

موحـــدة، بواسطة سلطة حقيقية وفعلية، يناط بها دور التحكيم عند اللزوم في مصالح الشعوب المتضاربة.

إن الأمـــة الإســـلامية تمر بطور دقيق من محاولة النهوض، بعد أن صدمها وعيها بواقعهـــا المرير والمنهزم. وهي تتلمس الخطى إلى الخلاص، باستجماع قواها لأغراض التنمـــية والـــتقدم. وابتدأت التجارب الأولى، بعد الاستقلال، باقتباس بعض المناهج والـــنماذج، شرقيها وغربيها، ولاقت كلها عنتاً في أثناء تطبيقها، و لم يفلح كثير منها في تحقيق أهدافها.

ولعلـــنا قـــد وصـــلنا في هـــذا الطور، إلى مرحلة من النضج، يتيح لنا ثقة أكبر بكفاءاتـــنا الذاتية القادرة على إنتاج التطور، وكسب تحديات «العولمة» القادمة علينا بخطى حثيثة. وإن لنا من الإمكانيات، والثروات، والاستعدادات، والقدرات البشرية الهائلـــة، ما لو انصهرت في جهد جماعي، وعبر تخطيط معمق ومدروس، ومن خلال رؤيـــة صـــائبة في تحديد الوسائل والأهداف، مع حسن تفعيلها وتطبيقها، لتحققت آمالـــنا الـــتي طالما راودتنا في إعلاء مجد أوطاننا وإسعاد شعوبنا. ولكم نحن في أمس الحاجـــة إلى تجـــاوز المخلفات السلبية، بما تعنيه من صراعات جانبية، وفجوات بين المشاعر، وتعارض في تقدير المصالح.

إنـــه لا مفـــر من قيام سوق عربية وإسلامية مشتركة، ولو على سبيل التدريج كمـــرحلة انتقالـــية، عـــلى أن تســـتفيد كل الأقطار المنضمة لهذه السوق بما يطور إمكانياتها ويعزز نجاعتها الاقتصادية. ويمكن تحديد شروط أساسية أولية من شأنها، في نظرنا، إنجاح عملية التجميع والتوحيد، وهي كما يلي:

- توســـيع نشاط السوق وتدعيم نسق نجاعته، بشرط التنازل، بنسب متدرجة ومطردة، عن المصالح المحلية الضيقة لفائدة المصالح الجامعة.

– اكتساب القدرة، في حال اتباع سياسات متوافقة، على تحقيق درجة أعلى من التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي.

– السعي المتكامل إلى التخفيف من حدة التبعية إلى الخارج، وتحقيق استقلالية أفضل للقرار العربي والإسلامي، بما من شأنه أن يدعم الموقف الاقتصادي العربي والإسلامي في مواجهة الآثار السلبية «للعولمة».

– دعم الموقع التفاوضي العربي والإسلامي في الاقتصاد الدولي الراهن، وفي منظمة التجارة العالمية، باتخاذ مواقف موحدة من جملة القضايا المعروضة.

– منح معاملة تفضيلية، داخل السوق العربية والإسلامية، للأقطار المنضمة، لا تسري على الدول غير الأعضاء، من أجل استحثاثها على الانضمام.

هذه المرحلة يجب، في رأينا، أن تمهد لمرحلة اقتصادية أكثر تطوراً، يمكنها أن تؤدي إلى إنشاء بنك مركزي موحد يكون من أهدافه توحيد العملة، على غرار التجربة الأوروبية الناجحة التي آلت إلى إحداث الأورو في مواجهة الدولار المسيطر على البورصات العالمية.

هذا السياق هو الذي نراه معبراً إلى تجاوز حالة الانتظار التي نحن عليها، ومخلصاً من مشاعر التحسب والخوف تجاه ما قد تحدثه «العولمة» من آثار مدمرة لن تزيد هذه الأمة إلا ضعفاً وتخلفاً ومهانة. ولن تكفينا القرارات ولا الشعارات الجوفاء، ولا المبادرات الفارغة من أي جوهر جدي، مؤونة التصدي والمواجهة المفروضة علينا جميعاً.

خاتمة البحث

إن التغيرات الهائلة، والتطورات المتسارعة، التي يشهدها عالمنا اليوم، تفرض على الأمـة الإسـلامية سـياقاً كبيراً من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، ليس لها فيها من خيار إلا تأكيد جدارتها وقدرتها على الفعل والإنجاز ومسابقة الأمم على المواقع الأمامية. هذا قدرها، إذا أرادت إثبات وجودها بـأن يكـون لهـا موقـع جديـر بإمكانياتها العظيمة، في عالم تكبر فيه التكتلات والـتحالفات، يومـاً بعد يوم، ويسود فيه منطق توسع المصالح على حساب الحدود المحلـية الضـيقة اقتصادياً وثقافياً. وإن إدراك غاياتنا في الوحدة والقوة، وتجاوز حالة التشـتت الراهنة، لا يكون إلا بتجديد أوضاعنا، وتحديث أبنيتنا الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، في مواجهة تيار «العولمة» القادم علينا، أردنا أم أبينا.

وإن بمسـتطاعنا، موضـوعياً، أن نستجمع قوانا ونلم شتاتنا، بأن ننتصر إلى ما هو مشترك بيننا، جامع لا مفرق.. إلا أن هذه الوحدة تقتضي مسؤولية دقيقة في استحداث الأطر والهياكل الجامعة في كل المجالات، بما يتيح مزيد تنسيق الجهود وتوحيدها.

ومـن الأسـئلة الملحة علينا اليوم: موقفنا نحن كمسلمين من «العولمة»؟ وكيفية اختـيار مـناهج التصدي الجماعي لخطر الاجتياح الاقتصادي والثقافي والعسكري؟ وكيفية التمسك بالهوية الأصلية والانتماء الديني والحضاري، في ظل تقنيات «العولمة» ووسـائلها الحديثة وشبكات «الإنترنت» والترويج الواسع للخطاب الرأسمالي في هذه المـرحلة العنـيفة من الهيمنة الرأسمالية؟ وهل يسعنا مجرد الرفض للهيمنة والاندماج في الكونـية، للخلاص والنجاة بأنفسنا؟ وماذا سيكون مصيرنا في النظام العالمي الجديد إذا لم نتهيأ جيداً ونستعد كما يلزم لأخذ موقعنا المناسب في الخارطة الجديدة؟

هـذه جملة من التحديات والأطروحات، وقد حاولنا الإجابة عنها، بالاستفادة من زخم الأبحاث المستفيضة التي تهتم بموضوع «العولمة» من مختلف جوانبها وتجلياتها الراهنة والمستقبلية.

كيفية التعامل.. رؤية شرعية

الدكتور الشيخ ناصر العمر(*)

مايـريده الغرب بعولمة الثقافة: أن تطغى الثقافة الغربية على كافة الثقافات، وقد صرح «فوكوياما»: بأن عولمة الثقافة لا تتأتى إلا بسيطرة ثقافة معينة على الثقافات المتعددة.. فليست العولمة الثقافية انتقالاً إلى ثقافة عليا، بل هي اغتصاب ثقافي عدواني على سائر الثقافات.

«العولمـــة» لفـــظ مأخوذ من (عالَم)، وكما أن الناس اختلفوا فيها ما بين مندد ومســـدد، فقد اختلفوا كذلك في تعريفها، ولكن يكاد يتفق الجميع على حد أدنى، وهـــو اصـــطباغ عـــالم الأرض بصبغة واحدة شاملة لجميع من يعيش فيه، وتوحيد أنشـــطتهم الاقتصـــادية والاجتماعـــية والفكـــرية من غير اعتبار لاختلاف الأديان والثقافات، والجنسيات والأعراق(١).

فمهمـــا تعـــدّدت السياقات التي ترد فيها «العولمة»، فإن المفهوم الذي يعبّر عنه الجمـــيع، في اللغات الحيّة كافة، هو الاتجاه نحو السيطرة على العالم وجعله في نسق

(*) داعية وباحث أكاديمي.. (المملكة العربية السعودية).

(١) العولمة والعالم الإسلامي: حقائق وأرقام، لعبد سعيد إسماعيل، وقد عرض لتعاريف مختلفة للعولمة.

واحد. ومن هنا جاء قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة بإجازة استعمال «العولمة» بمعنى جعل الشيء عالمياً.

وكل هذا لا يخرج عن اعتبار «العولمة» – في دلالتها اللغوية أولاً – هي جعل الشيء عالمياً، بما يعني ذلك من جعل العالم كلّه وكأنه في منظومة واحدة متكاملة. وهذا هو المعنى الذي حدّده المفكرون باللغات الأوروبية «للعولمة Globalization» في الإنجليزية والألمانية، وعبروا عن ذلك بالفرنسية بمصطلح «Mondialisation»، ووضعت كلمة «العولمة» في العربية مقابلاً حديثاً للدلالة على هذا المفهوم الجديد[1].

وتظهر مشكلة «العولمة» في هذا التعريف، فطالما أن الأعراق متنوعة، والثقافات متعددة، والأديان مختلفة، والأهواء متباينة، فمن يحكم هذه الصبغة الواحدة؟ من يضع ضوابطها ويحدد قوانينها؟ ثم كيف يلزم تاجر صغير كان يعيش في أرضه آمناً في سربه، عنده قوت يومه، بمزاحمة غيره من العمالقة له في أرضه؟ وإذا كان هذا محتملاً لكون العصفور يرزق مع النسر، وتلك الطير تغدو خماصاً وتروح بطاناً، فبأي مبرر تلغى عادات الناس وأنماطهم الاجتماعية؟ ومن الذي يضع الصبغة الجديدة للوحدة الاجتماعية؟ وكيف ألزم بلايين البشر بغسل أدمغتهم، وتنظيفها من فكرهم الأصيل لآخر دخيل؟

ولهذه الإشكالات وغيرها كان من الطبيعي أن يكون في المجتمعات الإسلامية والعربية شبه إجماع بين أطراف الرأي العام السياسي فيها، ماركسيهم وقوميهم وإسلاميهم يقول بأن «العولمة»، بالموجهات الرئيسة التي تحركها، لا تتضمن أي جديد بل هي شكل من الاستعمار، لا تختلف في أهدافها عن أهداف الموجات الاستعمارية السابقة. فلا يمكن لرأس المال المهيمن، وللشركات العملاقة المتعددة الجنسيات أن تنزع نحو أهداف أخرى غير السيطرة على الأسواق وغزو موارد الكوكب واستغلال العمل المأجور والرخيص أنّى وجد. والفرق بين المشروعين الاستعماريين، القديم والجديد، هو أن المشروع الجديد يحتاج إلى التأقلم مع

---

(١) العولمة والحياة الثقافية في العالم الإسلامي، للدكتور عبدالعزيز بن عثمان التويجري.

الظـــروف العالمية التاريخية المتغيرة، أي صعود هيمنة الولايات المتحدة الأحادية على العـــالم، وتحويـــل حلف شمال الأطلسي إلى التحالف العسكري السياسي الوحيد في العالم، وفي خدمة مجموعة صغيرة من الدول الصناعية.

كمـــا أن الاســـتعمار الجديد يستخدم خطاباً للمشروعية يشدد على قيم نشر الديمقراطـــية واحـــترام حقـــوق الشعوب بدل الخطاب الذي حرك قوى الاستعمار الأســـبق، الـــذي ركـــز بشكل رئيس على قيم تمدين الشعوب الهمجية، أعني كل الشـــعوب غـــير الأوربـــية، وتحضيرها أو إدخالها في الحضارة الفعلية. ولئن كانت للاســـتعمار الأول أشكال تدخله العسكرية، فإن الاستعمار الجديد يعمد إلى أساليب جديـــدة، لا تقـــل فعالـــية عن السابقة على الرغم من أنها اتسمت بقسط أكبر من الغطاءات القانونية، فالتدخل العسكري الانفرادي والمكشوف للدول الاستعمارية قد ترك مكانه[1] حتى الحادي عشر من سبتمر عام ألفين وواحد.

يقـــول «توماس فريدمان» مقرراً أن «العولمة» الحالية نوع من الهيمنة الأمريكية: «خـــلال التسعينات، أصبحت أميركا وبشكل جلي الأكثر قوة –اقتصادياً وعسكرياً وتقنـــياً– مـــن أية دولة أخرى في العالم، إذا لم يكن في تاريخ البشرية. وقد حدث ذلـــك، إلى حـــد كبير، بسبب انهيار الإمبراطورية السوفيتية، وتحول العالم إلى البديل الـــرأسمالي المتمثل في اقتصاد السوق الحر، وما صاحب ذلك من ثورة تقنية الإنترنت في أميركا، كل ذلك أدى إلى هيمنة شديدة لقوة الولايات المتحدة وأفكارها الثقافية والاقتصـــادية المـــتعلقة بكيفـــية تنظيم أمور المجتمع، هيمنة ظهرت بجلاء من خلال «العولمـــة»، إلى درجـــة أن أميركا بدأت بالتأثير على حياة البشر في أنحاء المعمورة، بطـــريقة فاقت حتى تأثير الحكومات على شعوبها، كما قال لي دبلوماسي باكستاني ذات يـــوم.. أجـــل، لقـــد بدأنا بالتأثير على حياة الشعوب –بشكل مباشر أو غير مباشر– وبدرجة تفوق تأثير حكومات تلك الشعوب»[2].

---

(١) رهانات العولمة، وهي مقالة للدكتور برهان غليون.

(٢) عن مقال لتوماس فريدمان بعنوان: "نظرية حول كل شيء".

العولمة والسنن:

كـــان الناس في عصرهم الأول نموذجاً مثالياً «لعولمة» حضارية، وحدة على مستوى البشـــرية جمعاء؛ فكرية ثقافية، سياسية، اقتصادية، وكان ذلك وفقاً لمنهج الله الذي جـــاءت به الرسل، ونزلت به الكتب، ثم جاءت الأذواق والأهواء بعجرها وبجرها، فحاولـــت جبابرة القرون – جيلاً بعد جيل- رفض الكتاب الذي أنزل ليقوم الناس بالقســـط، موظفـــةً الحديد والنار في محاولات شتى لفرض أضرب من «العولمة» بل لفرض نفوسهم ونفوذهم على العالمين: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ﴾ (البقرة:٢١٣) ، ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ (يونس:١٩).

إن إرادة الله الكونـــية اقتضت وجود الخلق، ومشيئته الشرعية اقتضت توحدهم على منهج الحق كما قال سبحانه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَـٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَـٰلِحًا ۖ إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٥١﴾ وَإِنَّ هَـٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾ (المؤمنون:٥١-٥٢)، ولكن خالفت الإرادة الكونية المشيئة الشرعية: ﴿فَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ (المؤمـــنون:٥٣)، «أي يفـــرحون بمـــا هم فيه من الضلال لأنهم يحسبون أنهم مهتدون»[1].

فاقتضت حكمته – سبحانه وتعالى- وجود الخير والشر في هذا الكون: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَـَٔامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ (يونـــس:٩٩)، ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا

(١) تفسير ابن كثير، ٣/٢٤٨.

مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ (هود:١١٨-١١٩)، ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (التغابن:٢)، ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ ﴿٧﴾ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ وَٱلظَّٰلِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ (الشورى:٧-٨).

وكما اقتضت حكمته وجود الخير والشر، جرت سنته بدوام التدافع بينهما، فقد جعـــل الله الأيـــام دولاً: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (البقرة:٢٥١)،﴿..وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ (الحج:٤٠)، ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ (آل عمران:١٤٠).

غـــير أن العاقـــبة للتقوى، فصاحب الحق يجب عليه أن يستعين بالله ويصبر، فإن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين: ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴿١٠٥﴾ إِنَّ فِى هَٰذَا لَبَلَٰغًا لِّقَوْمٍ عَٰبِدِينَ ﴿١٠٦﴾ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ (الأنبياء:١٠٥-١٠٧).

فالـــناس من حيث المآل فريقان، فريق في الجنة وفريق في السعير، وعلى الأعراف فريق ثالث مآله إما إلى جنة أو إلى نار، فالمحصلة فريقان.

أمـــا في الدنيا فصراع أهل الحق مع أهل الباطل مستمر إلى أن يرث الله الأرض ومـــن عليها، وإلى أن يرسل الله ريحاً تقبض أرواح المؤمنين فلا يبقى في أرض الله من يقول: الله الله، وعندها تقوم الساعة على شرار خلق الله.

كمـــا أن أهل الباطل طوائف مختلفة ولكن مآلها واحد، تجمعهم أهواء وأهداف مصـــالحهم الضـــيقة، فيتداعون لحرب من يعارضهم من أهل الحق، كما أخبر ﷺ: «**يُوشِــكُ الأُمَمُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيْكُمْ كَمَا تَدَاعَى الأَكَلَةُ إِلَى قَصْعَتِهَا**»[1]، ولكن هم مع ذلك طرائق قدداً، تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى.

ولـــما كان الناس كذلك، فقد راعت شريعة الإسلام العالمية هذه السنة الكونية، فجـــاءت تشـــريعات الإســـلام معتبرة للفروق بين ما يجب التفريق فيه كالأديان، فأصـــحابها بـــين متـــبع للباطل ومتبع للحق، فهم متباينون، ومن الجور التسوية بين المتباينين، ولا يمكن أن يسمى هذا عدلاً.

وجـــاءت كذلك ملغية للتفرقة فيما تلزم المساواة فيه، كالتفريق بين الناس على أساس الأعراق بينما هم كلهم لآدم وآدم من تراب.

أما النظام العالمي الأمريكي فله حقيقة ودعوى تجاه هذه المسألة:

أمـــا حقيقـــته، فهي فرض للهيمنة الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولـــة الأقـــوى، عـــلى كافة الشعوب والمجتمعات، وهو شكل جديد من أشكال الاســـتعمار، كما سبق، وقد اعترف بنحو هذا بعض الأمريكيين كالكاتب الصحفي (توماس فريدمان).

أمـــا دعواه فهي زعم أن النظام العالمي الجديد قائم على عدم التفريق بين الناس على أي أساس، سواءً أكان ديناً أو عرقاً، رجلاً أو امرأة أو غير ذلك، فلا فرق البتة، ولست هنا في مقام مناقشة تفصيلية لهذه الفكرة.

ولكـــن يكفـــي القـــول: بـــأن العدل هو التسوية بين المتساويين والتفريق بين المخـــتلفين، وإن إلزام المختلفين بفعل واحد أو سلوك طريق بعينه سيكون مجحفاً في حق بعضهم.

---

(١) أخرجه أبو داود.

كمـــا أن اعتـــبار الفروق لامناص منه، والواقع التطبيقي العملي الفعلي اضطر هـــؤلاء لاعتـــبار بعض الفروق، فعلى سبيل المثال، لماذا يمنع غير الأمريكي مثلاً من الترشح لحكم أمريكا؟ أليست المساواة تقتضي جواز ترشح أي إنسان سواء جاء من إحـــدى الولايـــات أو جاء من إحدى القارات؟ كذلك لماذا يمنع من كان دون سن معينة من الترشح؟ ومع ذلك لم نر أحداً خرج يطالب بحقوق الشباب! إذاً فلابد من ضـــوابط ومحـــددات، وهـــذه المحـــددات هو ما يرفض العالم أن تكون أمريكا هي صانعتها، وبخاصة في بلداننا.

وأخـــيراً أشـــير إلى فشل هذا النظام في إلغاء هذه الفوارق حتى بين مصدريه من أبناء الملة الواحدة، فهذه بريطانيا تعيش ردحاً من الزمن أزمة سياسية ثقافية اجتماعية عجـــزت أن توحـــد فـــيها بـــين رؤى الجيش الأيرلندي الكاثوليكي الذي يسعى للانفصـــال، وبـــين الوحدويين البروتستانت، ومازلنا نسمع بين الفينة والأخرى نبأ انفجار عبوة وضعها متطرفون بروتستانت، أو مقتل بروتستانتي برصاص كاثوليكي، أو اشتباكات بين كاثوليك وبروتستانت، كل ذلك في الدولة التي تعد الحليف الأول لراعية «العولمة» الجديدة!

وقل مثل ذلك عن الجيش الأحمر الياباني، وجيش التحرير الكوبي.

وكـــم مـــن مرشـــح غربي فاز في الانتخابات العامة بسبب برنامجه الاقتصادي الإصلاحي!

وبعـــد ذلـــك يريد النظام العالمي الجديد أن يقنعنا بإمكانية إلغاء سنة كونية لن تنتهي إلاّ بنهاية هذه الدنيا.

مجالات العولمة

يتحدث الناس عن مجالات مختلفة «للعولمة»، منها الاقتصادي، ومنها الثقافي، ومنها الإعلامي، ومنها السياسي، ومنها العسكري، وغير ذلك.

وهذه المجالات متداخلة فيما بينها، يصعب فصلها، غير أن الثلاثة الأولى هي مفاتيح أنماط «العولمة» الأخرى وأهم آلاتها، فالاقتصاد والثقافة والإعلام، هي التي تصنع المجتمعات فالسياسات وما يتبعها. فلهذا ولأن تفصيل الحديث عن أنماط «العولمة» المختلفة يحتاج إلى جهد وبسط ربما طال أمده، أكتفي في هذه الدراسة بالإشارة إلى الأنماط أو المجالات الرئيسة «للعولمة».

أولاً: العولمة الاقتصادية

الأسئلة التي سبق طرحها يعاد طرحها مرة أخرى لفهم المشكلة الاقتصادية، فطالما أن الأعراق متنوعة، والثقافات متعددة، والأديان مختلفة، والأهواء متباينة، فمن يحكم هذه الصبغة الواحدة؟ من يضع ضوابطها ويحدد قوانينها؟

ولأن هذا نذر يسير من الأسئلة والإشكالات، فلا عجب أن تشهد (براغ) عنفاً لم تشهد مثله منذ قرون! فقد انقلبت العاصمة التشيكية في سبتمبر من عام ألفين رأساً على عقب، ففي اليوم السادس والعشرين تلقى عشرات الآلاف، بل مئات الآلاف من خلال شبكة الإنترنت رسالة تحدد موعداً للقيام بتحرك في مدينة (براغ) التشيكية، وتطالب الرسالة أولئك الذين تلقوها، بالحضور في الموعد المحدد من أجل المساهمة في التظاهر ضد «العولمة» والرأسمالية العالمية. للاحتجاج على الشركات والمؤسسات الكبرى، التي أصبحت تتحكم بمصائر العالم من خلال تزايد نفوذها

أكـــثر فأكثر، وما يتبع ذلك من آثار مأساوية على العديد من شعوب العالم، وخاصة الفقيرة منها، المستثناة عملياً من دورة المناقصة التجارية.

وقـــد تم اختـــيار الموعد على ضوء انعقاد المؤتمر السنوي لصندوق النقد والبنك الدولـــيين في مدينة (براغ) نفسها، ومما يلفت النظر أن الدعوة وجهت خطاباً خاصاً لمن سبق له التظاهر ضد «العولمة» في (سياتل) و(ملبورن) و(لندن).

ويـــرى بعـــض الغربـــيين: أن «العولمة» الرأسمالية والحركات النقابية والعمالية والاجتماعية المضادة لها سيكون بينهما صراع كبير في القرن الحادي والعشرين، وقد ابتدأ بالفعل هذا الصراع في مطلع القرن الحادي والعشرين في مدينة (سياتل) بأمريكا - معقـــل فكرة «العولمة»- عام (١٩٩٩). فمؤتمر (سياتل) الذي اجتمعت فيه معظم الحـــركات والمـــنظمات المضادة «للعولمة» استطاع أن يكشف مؤتمر التجارة العالمية الذي يضم قادة العالم الرأسمالي[1].

إذاً فمناهضـــة «العولـــة» حـــركة عالمية لا تخضع لأيديولوجية معينة، بمعنى أنها ليســـت محصـــورة في أيديولوجيا كالماركسية مثلاً، وهذا ما كان يحصل للحركات النقابـــية العمالـــية سابقاً، بل هي حركة تتجاوز القوميات والأقطار، وتعمل لصالح العمال والفلاحين والمضطهدين في شتى أنحاء العالم، كما يزعم أنصارها.

وهدف هذا الطيف المتباين هو: محاربة الليبرالية أو الرأسمالية الجديدة بل قل العالمية الجديـــدة، التي تريد أن تلغي (الآخر) وتحكم للأقوى بالسيادة والبقاء، ولذا يرى كثير ممـــن لا تجمعهـــم أيديولوجـــية أن «العولـــة» آفة متوحشة، تحتقر الإنسان والفقراء والمهمشـــين والعاطلين عن العمل، سواء كان ذلك على نطاق الدول الرأسمـــالية ذاتها أو على نطاق دول العالم الثالث، فإنها تؤدي إلى كم من المآسي في نهاية المطاف.

---

(١) العولمة والحركات الاجتماعية والأمميات الجديدة، لبيتر وتر مان.

وهـــذه الحـــركة الجديـــدة المضادة «للعولمة» الرأسمالية ليست أحادية الجانب، وليســـت متفقة بالضرورة على كل شيء، بل كما يقول بعض دعاتها: «إنها ليست حـــزباً نمطياً ببغائياً يقول نفس الشيء عن كل شيء، على الطريقة الشيوعية السابقة، ومـــن يتأمل حالها يجد فيها كل الاتجاهات: من أحزاب الخضر المدافعة عن البيئة، إلى الأحـــزاب الاشـــتراكية، فالحركات السلمية، فالحركات الإنسانية، فحركات تحرر المرأة، وغيرها»[1].

بعضها يتعاون في مابينه، وبعضها يعمل مستقلاً لتحقيق نفس الهدف.

وكمـــا أن الأيديولوجيات المناهضة «للعولمة» مختلفة، فإن الاستراتيجيات التي اعتمدتها الجهـــات المناضـــلة مخـــتلفة، فبعضهم يتبع اســـتراتيجية عنيفة إلى حد ما، كما فعل النقابـــيون الفرنســـيون الذين هجموا على المطاعم الأميركية في بعض مناطق فرنسا، وكان ذلك بقيادة (جوزيه بوفيه) ليصبح بذلك المناضل المعروف في الوقت الحاضر!

ومـــن الطـــريف أن الرجل عندما قدم للمحاكمة في شهر يونيو من عام ألفين بـــتهمة تخريبه لأحد مطاعم (مكدونالدز) تجمع في فرنسا نحواً من ٤٠ ألف شخص للاحتجاج على تقديمه للمحاكمة.

فقد كان هدفه وهدف من معه ظاهراً بالنسبة لهم وهو لفت الأنظار إلى خطورة الأغذية الصناعية، والدفاع عن الأغذية الطبيعية أو الصحية، وهو هدف مشروع في وقـــت لاتـــبالي فـــيه الرأسمالية العالمية بتسميم اللحوم، وتشكيل خطر حقيقي على الصحة العامة.. ومن براهين ذلك عندهم قضية البقرة المجنونة وقضايا أخرى مشابهة، فالرأسمالـــيون مـــن شدة حرصهم على الربح بأسرع وقت ممكن وبأكبر قدر ممكن، لايتورعون عن تقديم اللحوم المطحونة كغذاء للحيوانات بدلاً من العلف النباتي!

---

(١) بيتر وترمان في كتابه: العولمة والحركات الاجتماعية، والأمميات الجديدة.

وقد قال «توماس فريدمان» معلقاً على مظاهرات سياتل، كلمة يصح لمتظاهري (بوفيه) قولها، قال: «لقد كان لمظاهرات سياتل جانبها الأحمق، لكن ما أراد المحتجون الجادون طرحه هناك كان: يا أميركا، إنك الآن تؤثرين على حياتي بشكل يفوق تأثير ما تفعله حكومتي. إنك تؤثرين علي بنفس أسلوب تغلغل ثقافتك في ثقافتي، وبنفس أسلوب تسريع تقنياتك لتغيير جميع مناحي حياتي، وبنفس الأسلوب الذي فرضته إجراءاتك الاقتصادية علي، إنني أريد أن أدلي برأيي في كيفية فرضك لقوتك، لأنها الآن باتت قوة تشكل حياتي».

عوداً على بدء، فما اتبعه (جوزيه بوفيه) استراتيجية، وبعض المناهضين «للعولمة» قد يلجأ إلى استراتيجية أخرى أشد.

ومنهم من يكتفي بمسيرات يحشد لها مئات الآلاف، كتلك التي خرجت في بوليفيا عام ألفين بمناسبة خصخصة شركة المياه.

إن هذا الاعتراض العالمي على مايسمى «بالعولمة» الأمريكية هو الذي حدا «بتوماس فريدمان» للتساؤل: لماذا لم تتهيأ الأمم عسكرياً ضد الولايات المتحدة؟

قال: «يجيب مايكل ماندلباوم، مؤلف كتاب (الأفكار التي غزت العالم) قائلاً: «تطرح واحدة من أبرز مدارس العلاقات الدولية -مدرسة الواقعيين- أنه متى ما برزت قوة مهيمنة، كأميركا، في النظام العالمي، فإن دولاً أخرى ستحشد جهودها بشكل طبيعي ضد هذه القوة. لكن ولأن العالم يدرك بشكل أساسي أن هيمنة أميركا (سلمية)، فان عملية التصدي لها لا تتخذ شكل العمليات الحربية. وبدلاً من ذلك، تصبح مسعى لكبح جماحها، باللجوء إلى قواعد منظمة التجارة العالمية أو الأمم المتحدة، وبقيامها بذلك فإنها تطالب باستخدام حق النقض (الفيتو) في ما يتعلق بكيفية تفعيل قوة أميركا».

وهـــناك أيضا سبب آخر لرد الفعل غير العسكري، وهو أن بروز أميركا كقوة مهولـــة حدث خلال عصر «العولمة»، حيث باتت الاقتصاديات متشابكة للغاية، إلى حـــد أن الصـــين وروســـيا وفرنسا، أو أي تجمع منافس آخر لا يمكنه إلحاق الأذى بالولايات المتحدة بدون إصابة اقتصادياته بضرر ما.

ثم ذكـــر أن الـــناس الوحيدين الذين بإمكانهم إلحاق الضرر العسكري هم من ليست لهم أي مصالح مع النظام الدولي، ومثل بأسامة بن لادن.

وأضيف سبباً آخراً على ما ذكراه، وهو أن أصحاب القرار والنفوذ والأموال في العالم ليس من مصلحتهم حرب «العولمة»، وهؤلاء هم القطاع المؤثر الحقيقي بصورة مباشرة أو غير مباشرة في قرارات الدول.

فـــإذا كانـــت المعارضـــة «للعولمة» حدت بطرح هذا التساؤل، وهذه الآراء في الـــدول الغربـــية، لكون الفارض والمسيطر دولة أخرى، فإن ما يسمى بدول العالم الثالـــث أشـــد معارضة لهذا النظام، والإسلامية والعربية منها على وجه الخصوص، فكـــيف تخضـــع هـــذه الأمـــم لغير الشـــرائع الإلهية أو الأحكام الدينية، ثـــم إن الدراسات الاقتصادية أو التجارية والإحصائية والاجتماعية المبنية على مصلحة مجتمع ما، ليس من العدالة فرضها على المجتمعات الأخرى.

- العلاقة بين الاقتصاد الإسلامي و«العولمة»:

يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي بميزتين متناقضتين، الأولى فيما يتعلق بتشريعاته وأحكامـــه، والثانية فيما يتعلق بالأجهزة التنفيذية وآلياتها.. أما الأولى: فهي مُنَزّلة من لـــدن حكـــيم خـــبير، ولهذا جاءت تشريعاته الاقتصادية -كشأن سائر تشريعات وأحكـــام دين الإسلام- وسطاً بين النظام الاقتصادي الاشتراكي الشرقي المجحف، والنظام الرأسمالي الغربي الجشع.

فالإســـلام يحث على العمل والكسب، وفي الصحيحين: «**إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِــيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ**»[1]، ولكن جعل للكسب ضوابط تحكمـــه وفقـــاً لمصـــالح عامة وحكم عظيمة، فأحل الله البيع وحرم الربا، ونهى عن معاملات كالاحتكار، وأنواعٍ من البيوع المحرمة، وحض على أخرى كعقود الإرفاق الـــتي تجاوز فيها عن أمور راعاها في عقود المعاوضة، ووضع شروطاً تؤثر في الحكم على العقود وتبين الصحيح من الفاسد.

ثم أوجـــب في المـــال المكتســـب حقاً معلوماً للسائل والمحروم، وأيضاً ندب إلى إخراج جزء منه كصدقة، كل ذلك وفق ضوابط ومعايير محكمة دقيقة.

ولم يكـــتف الشـــارع في الـــنظام الإســـلامي بسن القوانين التي تنظم العملية الاقتصـــادية المجردة، بل سن كذلك التشريعات التي تحكم الأخلاقيات والصفات التي ينبغي أن يتحلى بها المتعاملون.

وقـــد بدأت البنوك العالمية في الاستفادة من نظرية البنك الإسلامي، والذي من صـــوره ما يعرف بالبنوك التساهمية، التي تقوم على أنواع من المضاربات وقد يتحمل فيها الزبون كلاً من الربح والخسارة مع الخضوع لمتغيرات السوق في تحديد معدلات الفائدة على رؤوس الأموال والودائع.

أما الميزة الثانية فهي عكس الأولى، وذلك فيما يتعلق بالأجهزة التنفيذية وآلياتها، فهذه تتميز – في العقود الأخيرة– بالعقم والقصور، على الرغم من وجود الموجهات التشريعية التي تحث على إتقان العمل والإعداد وحسن التفكير والسياسة والتدبير.

ومـــا زال هـــذا القصور قائماً والتقصير متواصلاً حتى يومنا هذا على الرغم من إمكانـــية الاســـتفادة مـــن وسائل التقنية العالمية، وربما كان السبب في هذا التأخر

(1) أخرجه البخاري ومسلم.

والقصـــور هو مشاكل الإدارة العامة والخاصة، التي يعاني منها المجتمع المسلم في كافة مؤسساته على اختلاف مستوياتها، اللهم إلاّ القليل النادر.

أمـــا نظـــام «العولمـــة» الحالي فهو قائم على تحكيم النظام الاقتصادي الأمريكي الـــرأسمالي في العالم، وهو النظام الذي تعطبه سلبيات عدة، من أهمها عدم ضبط مسألة تضـــخيم الأرباح، ولو كانت على حساب موت الآخرين جوعاً، فوفقاً لقوانين هذا الـــنظام ليس هناك ما يمنع أن تلقي دولٌ الفائض من إنتاجها في البحر حتى تحافظ على سعر المنتج، بينما يموت آخرون بسبب فقده؛ كما أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد تحكمه نوازع الشركات متعددة الجنسيات العملاقة أو حتى الشركات المحلية منها.

كمـــا أنـــه لا مجـــال فيه لتشريعات سمحة تنظر إلى ميسرة، أو تأخذ صدقة من أغنـــيائهم فتردها إلى فقرائهم، أو تبطل بيع ما لا نفع فيه، أوتمنع ما لم ينضبط جانب الغنم أو الغرم فيه، أو تفسد من المعاملات ما كان فيها جهالة أو غرر، أو تحرم سلعاً لمفسدتها فتمنع من التعامل بها ... إلى غير ذلك.

«وممـــا لا شك فيه أن السنوات العشرين الأخيرة شهدت تحولات ضخمة على الصـــعيد العـــالمي كله نتيجة لهذا النظام، فأصبحت المؤسسات متعددة الجنسية المائة الكبرى في العالم تتحكم بـــ ٢٠% من إجمالي أموال العالم، كما أن ٥١% من أكبر قـــوة اقتصادية تسيطر عليها مؤسسات كبرى بينما لا تسيطر الحكومات سوى على الـــــ٤٩% الباقـــية فقط، ويبدو في الإطار نفسه من المقارنة بأن مبيعات شركات (جـــنرال موتـــورز) و(فورد) مثلاً تفوق الناتج القومي الإجمالي لجميع دول جنوب الصـــحراء في القـــارة الأفريقية.. وتتجاوز ممتلكات شركات (آي.بي.ام) و(بي.بي) و(جـــنرال إلكـــتريك) الإمكانيات الاقتصادية التي تمتلكها معظم البلدان الصغيرة في العالم، كذلك فإن دخل بعض محلات (السوبرماركت) الأمريكية قد يزيد على دخل معظم دول وسط أوروبا وشرقها! بما فيها بولندا، والمجر ورومانيا ... إلخ.

وللوصـــول إلى هذه المراحل دخلت المؤســـسات الضخمة في شـــراكات مريبة من أجل تعزيز نفوذها المالي والاقتصادي، لتكون النتيجـــة بالتالي التـــحكم في كل ما يحتاجه الإنسان العادي حتى في أبسط حاجات حياته اليومية.

وهـــذا يسميه بعضهم بـــ «الاستملاك الصامت»، أو قل بعبارة أدق «الاستعباد الصـــامت» حيـــث أصـــبحت الحكومات مغلولة الأيدي، والناس مقيدين بشروط تفرضها المؤسسات الكبرى، التي تحدد قواعـــد اللعبة حسب مصالحها الذاتية، والتي لا تملك الحكومات سوى تنفيذها، فهذه الحكومات غدت ترى أن من واجبها الأول تهيـــئة الظروف المواتية لازدهار المؤسسات المعنية وتوفير البنى الأساسية التي يحتاجها رجال الأعمال بأرخص التكلفة وحماية نظام التجارة الحرة في العالم.

وهـــذا مـــا سيضطر حكومات الدول النامية في نهاية المطاف للانصياع الكامل لشـــروط (اللوبي) الدولي»[1]، وهو ما أدى إلى ظهور تيارات احتجاجية قوية، كالتي أشرنا إليها سابقاً، لايربطها شيء ولا تجري في إطار حدود جغرافية معينة، فالمنادون بهـــا لا تـــربطهم صـــلات ثقافية أو تاريخية مشتركة، فهم جماعات وجمعيات أهلية متـــنوعة يجمعهـــا هدف واحد محوره استعادة الشعوب لحقها في الاختيار وفي تقرير مصيرها، وكلها يحذر من مغبة المضي في هذا الطريق الوعر الذي سيكون من نتيجته تكرار الكوارث الاقتصادية والاجتماعية في كافة أنحاء العالم.

ومـــن بعـــض ثمار «العولمة» دخول أكثر من ٧٥ دولة القرن الحادي والعشرين وهـــي خاضـــعة، كلـــياً أو جزئياً، لمشيئة البنك الدولي، مستسلمةً لإرادته، منفذةً لسياســـته، وذلـــك تجنباً لإعلان عجزها وإفلاسها. وبموجب ذلك تلتزم هذه الدول

---

(١) مســـتفاد من مقال يتحدث عن كتاب المديرة المساعدة لمركز الأعمال الدولية والإدارة التابع لجامعة كمبردج، وهو بعـــنوان الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، الاستملاك الصامت، وقد نشر في جريدة البيان الإماراتية بتاريخ ١٤٢٣/١/٢٥هـ.

بتوجيه اقتصادياتها نحو عدم النموّ، ونحو تخفيض الإنفاق، ونحو وقف الدعم لبعض المواد الاستهلاكية التي تقدمها لمساعدة شعوبها الفقيرة.

فلا عجب إن أثبتت دراسات الأمم المتحدة أن ١٢ مليون طفل تحت سن الخامسة، يموتون سنوياً نتيجة أمراض قابلة للشفاء. وهذا يعني أن كل يوم يموت ٣٣ ألف طفل لأسباب يمكن تجنبها بما فيها سوء التغذية، وتشمل هذه الدراسة أطفالاً من العالم الإسلامي، من بنغلاديش حتى موريتانيا، فحكوماتها تحت وطئة تضخم ديونها لا تستطيع توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الطبية والوقائية.

ومن ثمار ذلك أيضاً أن ثلث سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر، بينما تمتلك بعض المؤسسات والشركات ما لا تمتلكه دول مجتمعة!

وأخيراً، وهو من الأهمية بمكان، النظام العالمي الاقتصادي نظام لا يخضع لأي تشريع إلهي، فما قضى به الرأسماليون هو التشريع الماضي، سواءً خالف الوحي المنزل أو وافقه، فالدراسات الاقتصادية أو التجارية والإحصائية والاجتماعية، التي تمثل مصالح القطاع المالك هي التي تحكم، وليست النصوص والقوانين الإلهية المقدسة.

ولا شك أن نظام الإسلام هو النظام الجدير بأن يكون النظام العالمي البناء، الذي تعود مصلحته على جميع الشعوب، سواءً أكانوا ضمن القطاع المالك المنتج، أو المستهلك المستخدم، وما يطلب من بني الإسلام ورواده، وخاصة أهل التخصص الاقتصادي والسياسي والإداري هو العمل على إيجاد آليات فعاله وأجهزة ومؤسسات تنفيذية تتبناه، وتبني اقتصاد دولها عليه، ومن ثم تبين محاسنه وتدعو الآخرين إليه، وعندها لن تستطيع الدكتاتوريات الوقوف أمامه إذا أقنعت الأمم به وتحولت الشعوب إليه، ووجدت فيه بديلاً لتلك المؤسسات الضخمة التي تحكمت في كل صغيرة وكبيرة من حياتها وكادت أن تملكها.

ثانياً: «العولمة» الثقافية

الثقافة لفظ عام، ولعل ما يهمنا هو مفهومها عند دعاة تصديرها وعولمتها، أو بتعبير أدق: عند من يملك الآلة المادية لتصديرها وفرضها، فكلمة culture التي تترجم إلى العربية على أنها الثقافة والتهذيب، وقد يعطونها أحياناً معنى الحضارة، هذه الكلمة جذرها cult ومعناها: عبادة ودين، ومن مشتقاتها cultivation ومعناها: تعهد، تهذيب، رعاية.

وعند النظر إلى اصطلاح الثقافة عند الغربيين نجد أن من عرفها لايخرج كثيراً عن معناها اللغوي، ورغم تباينهم في ضبطها بحد جامع مانع، إلاّ أنهم يتفقون على أهمية العقيدة ودور الدين في صنع الثقافة وتوجيه سلوك الإنسان[1].

وما تهدف إليه «العولمة» الثقافية هو إيجاد ثقافة عالمية، تعنى بتوحيد القيم حول المرأة والأسرة، وجميع ما يمكن أن يندرج تحت لفظة (الثقافة)، فهي توحيد للثقافات بغير حدود، وآلة ذلك الإعلام بوسائله المختلفة، والاتصالات بقطاعاتها المتعددة. وهذه «العولمة» مبنية على سرعة انتشار المعلومات، وسهولة حركتها مع إمكانية الوصول إليها بغير رقيب أو حسيب.

ولا يكاد يؤيد «العولمة» الثقافية المطلقة في المجتمعات الإسلامية والعربية إلاّ بعض الحداثيين الذين لايدينون بقضية ولا يعترفون بهوية، فهؤلاء لاتحمل «العولمة» عندهم أي تهديد ثقافي، بل تقدم فرصاً لتجاوز نهائي وحاسم للخصوصيات المريضة، والموروثات الثقافية التي سيطرت على المجتمعات العربية في الحقبة الماضية. وهؤلاء شراذم قليلة في أغلب المجتمعات، وخاصة الإسلامية.

---

(١) نقل الدكتور معن زيادة في كتابه: معالم على طريق تحديث الفكر العربي، ص٣٠ وما بعدها، العديد من تعريفات الغربيين لمصطلح الثقافة.

أمــا بالنســبة للآخــرين، على تعدد مشاربهم القومية والدينية، «فالعولمة» تعني بالضــرورة اختراق البنية الثقافية المحلية، وتفاقم مخاطر الاستلاب والغزو والاستعمار الثقافي، بل مخاطر محو الهوية ونزع الخصوصية الشخصية، التي ما زالت الأمم تضحي بالأرواح في سبيل الحفاظ عليها.

وإذا علمــنا - استناداً إلى إحصاءات الأمم المتحدة- أنه قــد اقــتُلع أكثر من ٧٥ ملــيون إنســان من بيوتهم في الربع الأخير من القرن العشرين بسبب الحروب والصــراعات الدينية والإثنية والقبلية، فإنه لا يمكن أن نعلل ذلك بغير حرص الناس، أيــاً كانت مشاربهم، على الحفاظ على هويتهم وخصوصيتهم، ورفضهم تسلط أي أفكار أو ثقافة دخيلة على المجتمعات.

والــناس إزاء رفــض هــذا النوع من «العولمة» طوائف تتعدد رؤاهم بحسب أفكارهم وهوياتهم، منهم الساذج الذي يرفض «العولمة» الثقافية، لأن ما جاءت عَبره مــن وسائل حديثة ومبتكرات عصرية سوف تقتل الحس الشعري والإبداع القريحي الفطــري! وقــد عبر عن ذلك بعض الأدباء المعاصرين ممن يشار إليهم بالبنان قائلاً: «مــع قدوم القرن الواحد والعشرين، سيحمل الشعر حقائبه، ويسافر إلى جزيرة في عرض البحر، لا توجد فيها تكنولوجــيا متقدمــة، ولا أقمار صناعية، ولا تلفونات موبايل... ولا إنترنت»!

وآخــرون يــرون في قــبولها جملة تغييراً للدين، وقتلاً لكثير من حميد السلوك والأخلاق وطيب الخصال والعادات، ودعوة تبعية ذيلية للغرب.

والــذي يــتأمل واقع الناس اليوم يلحظ أن العالم يشهد تطوراً مطرداً في مجال الاتصــالات والإعــلام وسائر العلوم التجريبية المختلفة، وعلى الرغم من هذا التقدم المذهــل، وعــلى الــرغم من دعاوى «العولمة»، تظل نسبة المالكين لهذه المبتكرات محدودة جداً.

فالإحصائيات تفيد بأن حوالي: «١٥ بالمائة من سكان العالم يوفّرون تقريباً كلّ الابتكارات التكنولوجية الحديثة، و٥٠ بالمائة من سكان العالم قادرون على استيعاب هـذه التكنولوجـيا استهلاكاً أو إنتاجاً، وبقية سكان العالم، ٣٥ بالمائة، يعيشون في حالة انقطاعٍ وعزلةٍ عن هذه التكنولوجيا»[1].

أما براءات الاختراع المسجلة فقد نبهت هيئة اليونسكو في تقريرها العلمي الأخير إلى تـدني نصيب الدول العربية من براءات الاختراع التكنولوجي على مستوى العالم، حيـث بلـغ نصيب أوربا من هذه البراءات ٤٧,٤%، وأمريكا الشمالية ٣٣,٤%، واليابان والدول الصناعية الجديدة ١٦,٦% وبقي حوالي ٢,٦% يتنافس فيها العالم.

ولا يـرى بطبـيعة الحال دعاة «العولمة» أن من واجبهم أو واجب المؤسسات إشاعة المعرفة التي توصلت بها شركة أو مؤسـسة إلى ابتكار ما أو اخـتراع، ولكن غايـة ما هناك أن يستغل نفوذ الإعلام وتطوره المذهل في تصدير الدعاية لاستهلاك تلـك المبـتكرات العلمية، بالإضافة لثقافات أخرى تراها الشعوب المصدرة حريات تفخر بعرضها، وأفكار من واجبها الدعوة إليها، وكثير منها وسائل قصدوا بها تغيير فكر وثقافة (الآخر) وصهره في الفكر الحداثي الغربي.

وقد نسب الفرنسي (جيل كيبيل) الخبير في الشؤون الإسلامية والذي تحدث عن حتمـية دخول العالم الإسلامي في الحداثة، وانصهار المسلمين في الديموقراطية، نسب الفضـل في الـتحول المرتقـب نحو «العولمة» إلى ثورة الاتصالات والمعلوماتية التي ستدخل فضائل الديموقراطية في وعي الأمم الإسلامية.

وإذا تأملـت حال بعض الشعـوب وجدت ذلك جلياً، فأي شعب من شعوب مـا يسمى بالعالم الثالث أثرت فيه الثقافة الغربية المصدرة، فجعلت من شبابه رجالاً يحـاكون (توماس أديسون) في المثابرة والتحصيل، أو يسيرون على خطى (آنشتاين) في البحث والتأصيل؟

(١) عبدالعزيز التويجري، العولمة والحياة الثقافية في العالم الإسلامي.

كـــم عـــدد هؤلاء؟ وما نسبتهم إلى من يترسمون خطى (شوارزنجر) و(جيمس بوند) ويتابعون جديد (هوليود)!!

حـــتى غدا المثقف – للأسف– عند كثير من هؤلاء هو من يعرف أشهر الأفلام وأبطالها، والجاهل الأضحوكة من يخلط بين (بوب مارلي) و (مايكل جاكسون)!

بـــل أصـــبح المثقف في ذهن كثيرين هو الذي يعرف بعض مشاهير الغربيين من ممثلين وفنانين ولاعبين وغيرهم من حثالة المجتمع، والأدوار التي قاموا بها، والبطولات التي حققوها! وعلامة الثقافة عندهم أن يذكر هؤلاء في كتاباته ومقالاته!

وهذا الفهم هو ما يريده الغربيون «بعولمة» الثقافة، فهم يريدون أن تطغى الثقافة الحداثـــية (الغربـــية) عـــلى كافة الثقافات، وقد صرح عدد من أعمدة الفكر الغربي المعاصـــرين مثل «فرنسيس فوكوياما» أن «عولمة الثقافة» لا تتأتى إلاّ بسيطرة ثقافة معينة على الثقافات المتعددة.

فليســـت «العولمة» الثقافية إذاً انتقالاً من ظاهـــرة الثقافة الوطنية والقومية إلى ثقافة عليا جديـــدة تســـمى بالـــثقافة العالمية، بل هي اغتصـــاب ثقـــافي وعدواني رمزي على سائر الثقافات، وبخاصة ثقافتنا العربية والإسلامية.

ووفقـــاً لفرضـــية «فوكوياما» في «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» فإنه يرى أن الحداثة هـــي الـــتي ســـتطغى وتظهـــر في المجتمعات الراديكالية، وأن مصير الراديكاليات إلى زوال



صورة الغلاف الأخير من كتاب فوكوياما وفيها بعض ماقيل فيه من مدح وتأييد

وسقوط بـــما في ذلك الراديكالية الإســـلامية التي لايمكن أن تكون عالمية[1]، وهذا مـــا أيـــده العديـــد من خبرائهم المختصين، وقد سبقت الإشارة إلى كلمة «جيل كيبيل». غير أنهم يرون سقوط جميع الراديكاليات حصل فعلياً بما فيها الشيوعية، غير أن الإســـلام «الـــراديكالي» لا يـــزال يسبب إشكالات، ولكن حربه ومنعه من إقامة تحالفات مع الكونفوشستية الصينية، وقيام النظم العلمانية، كفيل بحل النظام الإسلامي.

هذا ما زعموه، ومع أن حلهم المقترح هو الواقع الماثل فلا تحالف للإسلاميين مع ثقافـــات كونفوشسانية ولا غيرها، كما أن الحرب مستعرة على الإسلام، وكثير من دول المسلمين علمانية، لا يتجاوز حكم الإسلام فيها قانون الأحوال الشخصية، ومع ذلك (مشكلتهم!) لاتزال قائمة، تزداد يوماً بعد يوم.

ومـــع أني لســـت أدري لمـــاذا تعتبر العلمانية حلاً يمكن أن يجيء بالديمقراطية والليـــبرالية والـــثقافة الـــتي يدعون إليها، مع أنها جاءت في الاتحاد السوفيتي - بعد سقوطه- بالشـــيوعية والاشـــتراكية مرة أخرى! وجاءت في بعض الدول بقوميات ما أنزل الله بها من سلطان!

ومـــع أن هذا الرفض للتبعية الغربية أو لمحاولات الاستنساخ لا ينفرد به أصحاب الاتجاهـــات الإســـلامية وحدهـــم، وإنما هو موقف لكافة التيارات الوطنية والقومية المتبايـــنة، الـــلهم إلاّ ممســـوخو الهوية من الحداثيين، وهؤلاء لا يخالفون بقية القوى الوطنية، بل يخالفون العالم أجمع في سبيل موافقة الغرب.

ومع أن واقع الدول الإسلامية بعيد كل البعد عن تمثيل من ينعت بالأصولية الإسلامية! بخلاف بعض الدول الأخرى التي نجد للتيارات الأصولية دوراً فاعلاً فيها، فتنامي دور الأصولية المسيحية في الولايات المتحدة، واليهودية في إسرائيل،

---

(١) ومايـــزال الغربيون يروجون لفرضية فوكوياما ويمجدونها حتى أن كتابه نال جوائز باعتباره كتاب الساعة وروج لـــه العديـــد مـــن مشـــاهير الثقافة الأمريكية على صفحات أشهر الصحف، وعلى العموم مايزال ينشر فكرته هذه ويكتب حولها بين الفينة والأخرى.

والهندوسية في الهند، لايجوز غض الطرف عنه، فإن تأثيرها على القرار السياسي أصبح قوياً في تلك البلدان، كما أن تأثير الاشتراكية كان ولايزال في دول أخرى[1].

مع كل هذا فإن هؤلاء (المفكرون!) يتصورن أن مشكلة المسلمين في النظام الإسلامي الجذري أو (الراديكالي) كما يقولون!

إن هذا التصور الخاطئ يمثل أول الإشكالات التي تكتنف «العولمة».

والإشكال الثاني هو في إصرار الباحثين الغربيين على اعتبار التغريب معياراً وحيداً للحداثة، التي ينبغي أن يتبناها العالم ليصل إلى الرقي والتحضر.

والإشكال الثالث: هو اعتبارهم أن الحداثة هي الثقافة التي يجب أن تفرض على الجميع. وأخيراً الإشكال الكبير وهو عدم اكتشاف هؤلاء لما يعيشونه من وهم ومشاكل كبرى بسبب الشق الآخر من الحداثة. فالحداثة جزءان، جزء يدعو إلى التطور والتقدم في مجالات العلوم التطبيقية وآلاتها، وجزء يدعو إلى التحلل والتفسخ من روابط وقوانيين الأديان ومعتقداتها، وما يريدونه منا هو أن نأخذ الحداثة بجزئها الثاني، ولا أظن أنه يعنيهم كثيراً أخذنا لجزئها الأول ولا أقول أو تركه، فهم لا يدعون إليه ولا يقدمونه، وإنما هو علم (باطن) لايمكن أن يناله إلاّ من (اصطفوه) والأصل أنه محتكر ضمن أروقة المؤسسات الكبرى.

إن مشكلة الثقافة الإسلامية الحقيقية مع الغرب، بل مشكلات الثقافات والحضارات الأخرى مع هؤلاء، هي في رفضهم الاعتراف بشرعية النموذج الحضاري الذي يحاول أن يبني نفسه على نحوٍ مستقل، يرفض تجارب الاستنساخ الغربية، فضلاً عن أن تكون لهم أذن يصغون بها لما يقدمه الآخر (غير الغربي)، أو عقول حاضرة تقيم مايقول!

---

(١) مستفاد من مقال جيد للأستاذ فهمي هويدي، بعنوان: خطأ في التشخيص وفي العلاج، نشر في الشرق الأوسط بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠٠١م.

فخـــيارات دعاة «العولمة» الجديدة محدودة، إما أن تكون تبعاً، وإما تكون غيراً، وإذا كنـــت غيراً فأنت حضارة أخرى تجري عليك نظرية «صراع الحضارات» التي أعـــدت في الكابيتول هول، وروج لها «صمويل هنتنجتون» في كتابه الشهير، وحلم بنتيجتها «فوكوياما» في نهاية التاريخ.

وأما مفكرو أهل الإسلام فهم على ثقة من أنه متى ما أصغت الآذان، وحضرت العقول، وأحضرت الحجج، فإن العالم لن يرضى بغير الإسلام بديلاً، فإن فيه ذكرى ﴿ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٞ﴾ (ق:٣٧).

– العلاقة بين الثقافة الإسلامية والعولمة:

إن الله هـــو رب العالمين، والدين الذي ارتضاه للعالم هو الإسلام: ﴿ وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴾ (آل عمران:٨٥)، وقـــد بعـــث الله محمداً ﷺ رحمة للعالمين، فأدى الرسول الكريم رسالة ربه، فخاطب العـــرب والعجم، بل دعا الثقلين، ثم أخبر من لاينطق عن الهوى بأن دين هذه الأمة ظاهر، وأنه أكثر الأنبياء تبعاً.

فأمة الإسلام مبعوثة لتنقل ركناً ركيناً من أركان الثقافة إلى البشرية بل إلى العالم، فقد قال الله تعالى عن نبيه محمداً ﷺ: ﴿ وَمَا عَلَّمۡنَٰهُ ٱلشِّعۡرَ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُۥٓۚ إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرٞ وَقُرۡءَانٞ مُّبِينٞ ۝٦٩ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيّٗا وَيَحِقَّ ٱلۡقَوۡلُ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ (يس:٦٩-٧٠)، ومما قيل في معناها: «لينذر بهذا القرآن المبين كل حي على وجه الأرض»[1].

وقال سبحانه: ﴿ قُلۡ مَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُتَكَلِّفِينَ ۝٨٦ إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرٞ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾(ص:٨٦-٨٧)، ﴿وَمَا تَسۡـَٔلُهُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍۚ إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرٞ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ (يوسف:١٠٤)، ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾(الأنبياء:١٠٧)، وقال سبحانه:

(١) تفسير ابن كثير، ٣/٥٨١.

﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ (الفرقان:١)، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (سبأ:٢٨).

وفي حديث الصحيحين: «**أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الأَنْبِيَاءِ قَبْلِي...**» قال ﷺ: «**... وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً**»(١).

فاستجاب نبينا ﷺ لأمر ربه وبدأ بدعوة قومه، فاستجابت له قلة وجمع من الضعفاء على استخفاء، أما الأقوياء والكبراء فقد فرحوا بما عندهم من العلم ﴿وَقَالُوا۟ نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾ (سبأ:٣٥)، فجاهروا بصريح العداء، وزعموا أن ما جاء به محمد ﷺ معتقدات (راديكالية) بالية، لها جذور قديمة، لا أساس لها من الصحة ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ (الشعراء:١٣٧)، ﴿وَقَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ (الفرقان:٥).

ولكن سنة الله في الأمم تمضي، فما هي إلاّ سنوات قلائل حتى تغيرت الحال، ومما امتن الله به على عباده المؤمنين: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ فَـَٔاوَىٰكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِۦ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (الأنفال: ٢٦).

وتنفيذاً لأمر الله لم يكتف ﷺ، بدعوة من بدأ بهم من عشيرته الأقربين، فدعا قومه ثم سائر العرب، بل خاطب الأمم والشعوب ممثلة في عظمائها، وكان من ثمرات ذلك إسلام بعضهم كالنجاشي بأرض الحبشة، وإقامة جسور للدعوة بأرض مصر عن طريق الاتصال بمقوقسها، أما كسرى فمزق رسالة محمد ﷺ فمزق الله ملكه، وعظيم الروم آثر اتباع الهوى من بعد ما تبين له الحق.

---

(١) أخرجه البخاري ومسلم.

ولأنــه ﷺ رحمة للعالمين لم يكتف بدعوة البشر بل دعا ﷺ الجن أيضاً فانقسموا ﴿ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُوْلَٰٓئِكَ تَحَرَّوْاْ رَشَدًا ﴾ (الجن:١٤)، ﴿ قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ ۖ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدًا ﴾ (الجـــن:١-٢)، ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓاْ أَنصِتُواْ ۖ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْاْ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ۝ قَالُواْ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ وَمَن لَّا يُجِبْ دَاعِىَ ٱللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُۥ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءُ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ (الأحقاف:٢٩-٣٢).

وقــد تكفــل الله بنشــر دعـــوة الإسلام، فعن ثوبان رضي الله عنه، قال: قال رســـول الله ﷺ: « **إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِيَ الأَرْضَ فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا**»[١]، فهذا وعد بقبول دعوة الإسلام وعالميتها.. وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما: خرج علينا النبي ﷺ يوماً فقال: «**عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَـــمُ فَجَعَـــلَ يَمُـــرُّ النَّبِيُّ مَعَهُ الرَّجُلُ، وَالنَّبِيُّ مَعَهُ الرَّجُلان، وَالنَّبِيُّ مَعَهُ الرَّهْطُ، وَالنَّـــبِيُّ لَـــيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، وَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الأُفُقَ فَرَجَوْتُ أَنْ تَكُونَ أُمَّتِي، فَقِيلَ هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ، ثُمَّ قِيلَ لِي: انْظُرْ. فَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الأُفُقَ، فَقِيلَ لـــي: انْظُرْ هَكَذَا وَهَكَذَا، فَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الأُفُقَ.. فَقِيلَ: هَؤُلاءِ أُمَّتُكَ، وَمَعَ هَؤُلاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ**»[٢].

إن هـــذا الانتشـــار الواسع لأمة جاءت في ختام الأمم، لدليل يبين أن لديها من الخصائص والمميزات ما لا يوجد في سواها.

---

(١) أخرجه مسلم.
(٢) أخرجه البخاري.

كمـــا أن لسيادتها وظهورها في عصرها الأول، عندما قام أهلها بها حق القيام، لدليل على صدق الوعد بظهورها في الآخرين على سائر الملل.

فإذا سرنا على نفس الطريق تحقق الوعد الإلهي بظهور هذه الدعوة وقبولها على نطـــاق واســـع، وإذا تأخرنا تأخر، وبشائر الحاضر بحمد الله حاضرة شاهدة، فعجلة الدعـــوة رغم النكوص والعراقيل والحواجز والسدود لم تتوقف وإن تباطأت، فدعوة الإســـلام – بحمد الله – في اطراد مستمر، والناس يدخلون في دين الله يوماً بعد يوم، رغم ضعف الآلة الإعلامية والمقومات المادية الأخرى.

ومـــتى رجع المسلمون لسابق عهدهم وترسموا خطى سلفهم، ازدادت قوة دعوتهم، وانتشرت ثقافتهم واكتسحت، كما ظهر الصدر الأول وعلا في سنوات قلائل.

ومـــن البشائر أيضاً أنه ليس ثمة مكان -بحمد الله- في أرض الله يخلو من مسلم، وهذا يدل على مواءمة دعوة الإسلام وثقافته لكافة المجتمعات، وعلاجها لظروف أي زمان ومكان، وليس هذا تنظيراً علمياً بل هو واقع عملي.

ولـــيس معنى هذا أن دعوة الإسلام خاضعة للتشكل كالطين أو العجين، يلعب بـــه الصبيان فيصورونه كيف شاءوا، ولكن المراد بيان أن في شريعة الله علاجاً لكافة أوضاع البشر أين كانوا وأيان وجدوا، وأن من تمسك بها فهو موعود بالحياة الطيبة، وكل المطلوب ممن أرادها هو أن ينهل من المعين الصافي الذي نهل منه الصدر الأول، دون أن يحـــاول تغيير مجراه، أو تحسين محتواه، فالذي وضعه عليم خبير، والذي أداه حريص أمين.

فالواجـــب أن نؤدي ما علينا من تبليغ دعوة الله، فنأخذ بالأسباب المادية ونضع الخطط والبرامج الاستراتيجية، والله قد كفل القبول والعالمية.

أمـــا مايرد إلينا من علوم وثقافات وافدة، فإن فيها حقاً وخيراً، وهذا يقبل ممن جـــاء بـــه، كما أن فيها باطلاً وشراً، وهذا يرد على من جاء به، وهو غالب مايرد،

والمطلـــوب أن لا نخضع شريعتنا ونلويها حتى توافق ما وفد، وإنما نُحكِّمها فيما يرد، ونرضى بحكمها، ثم لانجد حرجاً فيما قضت، ونوقن بأنه الخير والحق.

إن في ســـنة نبيـــنا ﷺ وفي عمل الصدر الأول تقرير لهذا المنهج، فقد نقل أهل الســـير لـــنا استفادته ﷺ من ثقافة الفرس يوم حفر الخندق بمشورة سلمان الفارسي رضـــي الله عـــنه، وقـــد لبس ﷺ جبة من صوف رومية، وعرف الإستبرق وأصله أعجمـــي، وأطلقوا على الجمال طويلة العنق ما كان يطلقه العجم فقالوا بختي وبختية، ورمى الصحابة بالمنجنيق وهي فارسية، واستعملوا سيوف الهند، وعرفوا الصولجان، وقـــرأوا المجال – مفرد مجلة – وهي وافدة، وأقر نبينا ﷺ الدركلة، ضرب من لعب الحبشة، حتى جاء في الأثر: « **خدوا يابني أرفدة حتى يعلم اليهود والنصارى أن في ديننا فسحة**» [(١)].

وبالمقـــابل نبذ الصدر الأول ثقافات وعادات وافدة، ومنها اللعب (بالإسبرنج) وهي الفرس التي في الشطرنج، وعرفوا الشطرنج وما فيه من بياذق أوبيادق وكلها فارسية،وجاء في الأثـــر:«مـــن لعب بالنرد شير فكأنما صبغ يده في لحم خنـــزير ودمه»[(٢)]، وعرفوا لعبة السُّدُّر – نوع من القمار– وأنكروها، وعرفوا السمسرة من فارس وتكلموا فيها.

و لمـــا قدم معاذ بن جبل رضي الله عنه من الشام سجد لرسول الله ﷺ، فقال رســـول الله ﷺ: «**مـــا هذا؟**» قال: يا رسول الله قدمت الشام فرأيتهم يسجدون لبطارقتهم وأساقفتهم فأردت أن أفعل ذلك بك.. قال: «**فلا تفعل**»[(٣)].

---

(١) انظـــر زوائـــد الهيثمي، مسند الحارث، ٨٢٦/٢، والصحيحة ٤٤٣/٤ رقم (١٨٢٩)، وقد أعلها أبو حاتم كما في العلـــل لابـــن أبـــي حاتم، ٢٩٧/٢، ولكن جاء بمعناه عند الإمام أحمد، ١١٦/٦: قال رسول الله ﷺ يومئذ: «لِتَعْلَمَ زفـــر أَنْ فِي دِينِنَا فُسْحَةً، إِنِّي أُرْسِلْتُ بِحَنِيفِيَّةٍ سَمْحَةٍ»، قال ابن كثير (التفسير ١٩٩/٢): « أصل الحديث مخرج في الصحيحين والزيادة لها شواهد من طرق عدة».

(٢) حديث بريدة بن الحصيب في صحيح مسلم، ١٧٧٠/٤، ورواه غيره.

(٣) أخـــرجه ابن حبان في صحيحه، ٤٤٧٩/٩؛ والحاكم في مســـتدركه، ١٩٠/٤؛ وأخرج نحـــوه أبو داود في السنن، ٢٤٤/٢، وابـــن ماجـــه، ٥٩٥/١؛ ومســـند أحمد، ٣٨١/٤؛ وأخرجه غيرهم وقد صححـــه الألباني في الإرواء، ٥٥/٧-٥٦؛ وأدب الزفاف ١٧٨ والصحيحة ١٢٠٣، وغيرها.

بل أكثر من ذلك كان عندهم نوع استقراء وتحليل للثقافة الوافدة، فقد تصوروا بعضها، وحكموا عليها –حكماً خاصاً– قبل أن تفد، ومن ذلك ما جاء في البخاري: عن عائشة رضي الله عنها قالت: لَمَّا اشْتَكَى النَّبِيُّ ﷺ ذَكَرَتْ بَعْضُ نِسَائِهِ كَنِيسَةً رَأَيْنَهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ يُقَالُ لَهَا مَارِيَةُ، وَكَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ وَأُمُّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهمَا أَتَتَا أَرْضَ الْحَبَشَةِ، فَذَكَرَتَا مِنْ حُسْنِهَا وَتَصَاوِيرَ فِيهَا، فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: **«أُولَئِكَ إِذَا مَاتَ مِنْهُمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا ثُمَّ صَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَةَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ»**[1].

فينبغي للمسلمين أن يعدوا الدراسات ويقيموا الثقافات من حولهم، حتى يميزوا بين حقها وباطلها وفقاً لضوابط الشرع، فيقبلوا ما فيها من خير، ويحصنوا المجتمعات ضد ما فيها من شر، وأول ذلك يكون بتقرير الثقافة الإسلامية في نفوس ذويها، وترسيخ مفاهيمها وبيان محاسنها قبل دعوة الآخرين إليها.

آثار العولمة الثقافية:

– الآثار العقدية:

١– خلخلة عقيدة المسلمين، والتشكيك فيها: وذلك عبر وسائل وأساليب متعددة، مباشرة وغير مباشرة. وإذا ضاعت العقيدة، وفقد المسلم ركناً ركيناً يجنح إليه إذا تشعبت الأمور، فكيف تكون حاله؟ إن في ما نشهده من نسبة ارتفاع وفيات الانتحار في العالم الغربي، مقارنة بالعالم الإسلامي، جواباً على هذا السؤال.

وقف الكون حائراً أين يمضي ولماذا وكيف لو تشاء يمضي
عبث ضائع وجهد غبين ومصير مقنع ليس يرضي

٢– إضعاف عقيدة الولاء والبراء، والحب والبغض في الله.

---

(١) صحيح البخاري، ١/٤٥٠؛ ومسلم، ١/٣٧٦، ورواه غيرهما.

٣- تقليد النصارى في عقيدتهم: وذلك باكتساب كثير من عاداتهم المحرمة التي تقدح في عقيدة المسلم.

٤- نشـــر الكفر والإلحاد: حيث إن كثيراً من شعوب تلك الدول لا يؤمنون بدين، ولا يعترفون بعقيدة سماوية.

هـــــذه بعض آثار وأخطار «العولمة» الثقافية على عقيدة المسلمين ودينهم، وقد لا تبدو تلك الآثار سريعة، ولكن مع الزمن والتكرار يحدث الأثر.

- الأثر الثقافي العام:

إن البلاد العربية - وللأسف- موغلة في الأمية، والجهل، وارتفاع نسبة الأمية في الــبلاد العربية له تأثير سلبي أثناء التلقي من الثقافة الوافدة، فالكأس إذا كانت خالية أمكن ملؤها بأنواع المائعات.

وإلقاء نظرة سريعة على هذه الأرقام تغني وتوضح المراد:

وفقــاً لإحصـــائيات اليونسكو، يقول مدير مكتب اليونسكو الإقليمي (فكتور بلـــة) في المؤتمـــر الثالـــث لوزراء التربية والتعليم والمعارف في الوطن العربي، الذي استضافـــته الجزائر بمشـــاركة ٢٠ دولة عربـــية، في ١٤٢٣/٢/١٠هـــ الموافـــق: ٢٠٠٢/٤/٢٣م: إن عـــدد الأميين بالوطن العربي يبلغ نحو ٧٠ مليوناً، وإن ما يزيد على ٩٠% من الطلبة العرب لا يمتلكون ثقافة معلوماتية.

وقـــال : إن غالبية الدول العربية تتجاهل تعليم الطفل في المرحـــلة التحضيرية، كما أن ٤٠% من الأطفال ممن تتراوح أعمارهم بين الســـادسة والخامســـة عشرة لم يلتحقوا بمقاعد الدراسة.

وأضـــاف أن أحدث الإحصـــاءات المتوافرة لدى اليونسكو تظهر أن أكثر من ٧٠ مليوناً في الوطن العربي لا يعرفون القراءة ولا الكتابة، وأشار إلى أن ذلك لا يعني الحديث عن الأمية الحاسوبية.

وصـــنف (بلة) التعليم في الوطن العربي بأنه يقع ضمن أدنى المستويات في العالم، واعتبرها نسبة مزعجة تشكل خطراً على التنمية في الدول العربية.

وأفاد تقرير حديث عن إحصائيات منظمة اليونسكو في الدول العربية[١]، أنه من بـــين كل ثلاثة رجال في العالم العربي يوجد واحد أمي، ومن بين كل امرأتين توجد واحدة أمية.

وفي نـــدوة (مـــاذا يـــريد التربويون من الإعلاميين) التي عقدت في الرياض عام ١٤٠٢ هـــ، تحت إشراف مكتب التربية العربي لدول الخليج، جاءت دراسة مهمة أذكر بعضاً منها:

يوجـــد أكثر من ٣٣% من أطفال البلاد العربية، ما بين سن ٦ – ١٤، خارج المدرسة، ويقدر هذا العدد بأكثر من خمسة عشر مليون طفل.

يوجـــد ٧٥% من شباب البلاد العربية، ما بين سن ١٥- ١٧، خارج المدرسة الثانوية بمختلف أنواعها.

يوجـــد حوالي ٩٠% من شباب البلاد العربية، من ١٨- ٢٤، دون تعليم عال، أو جامعي.

يوجد قرابة ٥٠% من أفراد المجتمع العربي فوق سن (١٥) من الأميين[٢].

بـــل إن مما يزيد الوضع صعوبة وتعقيداً، ما يقضيه الطالب بين حجرات الدراسة ومـــا يقضـــيه أمام التلفزيون، فقد ذكر الدكتور حمود البدر أن الأبحاث والدراسات أثبتـــت أن بعض التلاميذ في البلاد العربية عندما يتخرج من الثانوية العامة يكون قد أمضـــى أمام التلفزيون (١٥,٠٠٠) ساعة، بينما لم يقض في حجرات الدراسة أكثر من (١٠,٨٠٠) ساعة على أقصى تقدير[٣].

---

(١) تقرير عام ٢٠٠٢م عن أحوال العرب، وهو موجود في موقع منظمة اليونسكو.
(٢) انظر بحوث: ماذا يريد التربويون من الإعلاميين، ص ٧٥.
(٣) الحاجة إلى تنسيق وتكامل تربوي، ص ١٣.

مع أن هذه الإحصائيات كانت في وقت لا يشاهد التلميذ فيه إلا قناة أو قناتين، فكيف وقد أتيحت لهم مشاهدة عدة قنوات، دون حسيب أو رقيب؟ وكيف بعد دخول الإنترنت، وكيف إذا فتحت الأبواب لوسائل «العولمة» الثقافية الأخرى على مصراعيها؟

لهذا فإن الثقافات الوافدة، قد تشكل خطراً على الهوية العربية والإسلامية، وبخاصة في ظل ضعف التحصينات، والانفتاح على العالم الغربي وخصوصاً إعلامه، وإذا كانت الدول التي لا تعاني من هذه المشاكل قد خافت على ثقافتها من الثقافات الوافدة، ورأت أن هويتها بدأت تزول، فحري بنا أن نعمل على تحصين ثقافتنا، وإلاّ فإن مدّ الثقافات الوافدة سوف يجرف كل خاوٍ لا يقوى على القيام له.

وقد شكت وزيرة الثقافة اليونانية (ملينا يركورى) من أن بلدها قد دهمتها الثقافة الأمريكية[١].

وفي فرنسا صرح وزير الثقافة الفرنسي في السبعينيات أنه خائف من وقوع الشعب الفرنسي ضحية للاستعمار- الثقافي الأمريكي[٢].

وجاء بعده وزير الثقافة الفرنسي (جاك لانق) وشن حملة قاسية على القنوات التلفزيونية التجارية، وقال إنها أصبحت صنابير تتدفق منها المسلسلات الأمريكية، فقد لاحظ أنه في يوم الأحد، وفي الساعة الواحدة ظهراً، تجد خمس قنوات فرنسية تبث مسلسلات أمريكية، مع أن عدد القنوات الفرنسية ست قنوات فقط، أي أكثر من ٨٠% تبث الثقافة الأمريكية[٣].

---

(١) أقمار الفضاء غزو جديد، ص ٥٢.
(٢) أقمار الفضاء غزو جديد، ص ٥٩.
(٣) مجلة اليمامة، عدد (١٠٣٨).

وشـــكا رئيس وزراء كندا (بيار ترودو) من تأثير الثقافة الأمريكية على الشعب الكندي[1].

إذا كانت هذه حال أولئك القوم وشكواهم مع أنهم في وضع سياسي متقارب، ودينهم واحد، ومناهجهم متشابهة، فكيف بنا، وماذا ستكون حالنا مع الثقافة الوافدة؟ يقول الأستاذ عبد الرحمن العبدان، وهو يتحدث عن البث المباشر، وخطورته في الجانب الثقافي: «... البرامج الثقافية الموجهة، والتي يمكن أن نسميها بالغزو الفكري، وهذه سوف تسيء لكثير من مفاهيم الشعوب المستهدفة وقيمها، ولا بد من مراقبتها، وتبصير المتلقين بأهدافها، وتحصينهم من آثارها»[2].

وقد صرح وزير خارجية كندا عام ١٩٧٦ م بأن برامج التلفزيون الأمريكي تدفع كندا نحو الكارثة[3]، فهي تمثل عنده غزواً ثقافياً.

حتى أن بعض الدراسات أثبتت أن هناك بعض الأطفال الكنديين لا يعرفون أنهم كنديون؛ لتأثرهم بالبرامج الأمريكية التي تبث إلى كندا[4].

وفي فرنسا عندما شعر الرئيس الفرنسي «شارل ديغول» بخطورة تأثير الأفلام الأمريكية على الثقافة الفرنسية، قام بعدة إجراءات منها:

١- إلغاء الاعتماد على الدولار كعملة احتياطية.

٢- الانسحاب من الحلف الأطلسي.

٣- إعادة النظر في العلاقات الثقافية، والسياسية مع أمريكا.

وقد أعلن صراحة أن تلك الإجراءات «حماية لفرنسا من الاستعمار الثقافي

---

(١) أقمار الفضاء غزو جديد، ص ٥٢.

(٢) جريدة الرياض، عدد (٨٤٥٠).

(٣) أقمار الفضاء غزو جديد، ص ٥٢.

(٤) أقمار الفضاء غزو جديد، ص ٥٢.

الأمـــريكي»[1]. ومـــا أحســـن ما عبر عنه فهمي هويدي معلقاً على دخول البث التلفزيوني إلى تونس حيث قال:

«خـــرج الاستعمار الفرنسي من شوارع تونس عام ١٩٥٦ م، ولكنه رجع إليها عـــام ١٩٨٩م، لم يرجع إلى الأسواق فقط، ولكنه رجع ليشاركنا السكن في بيوتنا، والخلوة في غرفنا، والمبيت في أسرة نومنا.

رجع ليقضي على الدين، واللغة، والأخلاق، كان يقيم بيننا بالكُره، ولكنه رجع لنســـتقبله بالحـــب، والـــترحاب، كنا ننظر إليه فنمقته، أما الآن فنتلذذ بمشاهدته، والجلـــوس معه، إنه الاستعمار الجديد، لا كاستعمار الأرض، وإنما استعمار القلوب، إن الخطـــر يهـــدد الأجيـــال الحاضرة، والقادمة، يهدد الشباب والشابات والكهول والعفيفات، والآباء، والأمهات.

وقـــال: «إن الفرنسيين غادروا تونس عام ١٩٥٦ م وعادوا إليها عام ١٩٨٩ م ليقـــتحموا كل بيت، وقرروا أن يقضوا داخله ٢٠ ساعة كل يوم، يمارسون تأثيرهم عـــلى اللغة، والأخلاق، والفكر، والوعي، عند الصغار والكبار، والنساء والرجال، والشباب، والفتيات، وإن كان الخطر أكبر يهدد الجيل الجديد كله»[2].

وأخـــتم هـــذه الحقائق بما ذكره أحد الغربيـــين مشـــيراً إلى أســـلوب صناعة الفكر الشرقي.

«كنا نحضر أولاد الأشراف، والأثرياء، والسادة من أفريقيا، وآسيا، ونطوف بهم لبضـــعة أيـــام في أمستردام ولندن، فتتغير مناهجهم، ويلتقطون بعض أنماط العلاقات الاجتماعـــية، فيتعلمون لغتنا، وأسلوب رقصنا، وركوب عرباتنا، ثم نعلمهم أسلوب

(١) أقمار الفضاء غزو جديد، ص ٥٩- ٦٠.
(٢) الأهرام، ١٩٨٩/٦/٢٧ م.

الحـــياة الغربـــية، ثم نضع في أعماق قلوبهم الرغبة في أوروبا، ثم نرسلهم إلى بلادهم، وأي بلاد؟ بلاد كانت أبوابها مغلقة دائماً في وجوهنا، ولم نكن نجد منفذاً إليها، كنا بالنسبة إليهم رجساً ونجساً.

ولكـــن مـــنذ أن صنعنا المفكرين ثم أرسلناهم إلى بلادهم، كنا نصيح في لندن، وأمســـتردام، ونـــنادي بالإخاء البشري وكانوا يرددون ما نقوله، كنا حين نصمت يصـــمتون، لأنـــنا واثقـــون أنهم لا يملكون كلمة واحدة يقولونها غير ما وضعنا في أفواههم»[1].

- العولمة الإعلامية:

إن «العولمة» منظومة متكاملة، يرتبط فيها الجانب السياسيُّ بالجانب الاقتصادي، والجانـــبان معـــاً يتكاملان مع الجانب الاجتماعي والثقافي، ولا يكاد يستقل جانبٌ بذاتـــه، ولكن آلة ذلك كله التي لا تنفصل البتة عن أي شكل من أشكال «العولمة» هـــو الإعلام، بوسائله المتعدد، فمهما رأيت صوراً «لعولمة» ثقافية أو اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، فاقطع بأنها جاءت محمولة عبر آلية إعلامية.

فـــنجاح مروجي ثقافاتهم واقتصادياتهم وسياساتهم بل وحروبهم، كان من أعظم أسبابه نجاحهم في «عولمة» إعلامهم.

وإذا كان حافظ إبراهيم قال منذ عشرات السنين:

لكل زمـــان مضـــى آية   وآية هذا الزمان الصحف

فالـــيوم لم تعـــد الصـــحف هي الوسيلة الإعلامية الوحيدة بل تعددت قنوات ووسائل الاتصال حتى حار الإنسان فيها، واتخذت أشكالاً عدة أبرزها ما يلي:

---

(١) استمع إلى شريط الندوة التي عقدها الحرس الوطني عن البث المباشر على هامش الجنادرية عام ١٤٠٩ هـ.

١- **الإذاعات:** وهي أوسع القنوات الإعلامية انتشاراً للأسباب التالية:

أ- أنه يشترك فيها المتعلم، والعامي، والصغير والكبير، والرجل والمرأة.

ب- قلة تكلفتها المادية، بخلاف كثير من وسائل الإعلام الأخرى، فما على المرء إلا أن يشتري جهاز راديو حسب إمكاناته المادية، حتى لو لم يملك إلا دريهمات معدودة، فسيجد ما يلائمه منها، مما يحوي عدة موجات.

جـ- سهولة الاستعمال، فيستطيع الإنسان أن يستمع إلى الراديو في أي مكان كان ما لم يوجد حاجز طبيعي.

د- طول مدة الإرسال، وكثرة الإذاعات؛ فالإرسال الإذاعي يستمر ساعات طويلة في أغلب الإذاعات، وهناك إذاعات يستمر إرسالها (٢٤) ساعة متصلة.

هـ- عدم وجود رقابة على الإذاعات، ويستطيع المستمع أن ينتقل من إذاعة إلى أخرى دون حسيب، أو رقيب من البشر.

ولهذا فقد لعبت الإذاعات دوراً مهما في حياة الناس، ولا تزال مع التقدم الهائل في الوسائل الإعلامية الأخرى تحتل مكانة بارزة، وتؤثر تأثيراً واضحاً.

ويكفي أن أشير إلى أن هناك عدداً من الإذاعات العالمية استحوذت على أغلب المستمعين، وعلى رأسها ثلاث إذاعات، وهي:

إذاعة لندن؛ صوت أمريكا؛ مونت كارلو.

وقد كشفت الأحداث المختلفة تأثير تلك الإذاعات، وتسابق الناس للاستماع إليها، ومازالت الدول المصدرة للثقافة تطلق إذاعاتها الموجهة للعالم العربي.

٢- **الصحف، والمجلات، والدوريات، والنشرات:**

وقد تربعت الصحافة على عرش التأثير زمناً طويلاً، حتى أصبحت في فترة من الفترات تسمى السلطة الرابعة.

واليوم تبوأت الصحافة مكانة أسمى، وتأثيراً أقوى، حتى أصبح الملوك، والرؤساء يخطبون ود رؤساء التحرير، ويتقربون منهم، ويغدقون عليهم العطايا والهبات، رجاء وخوفاً، بل تعدى الأمر إلى صغار المحررين، والمبتدئين من المراسلين، وأصبح كثير من الناس لا يستطيع أن يستغني عن مطالعة الصحف، والمجلات يومياً، بل الكثير منهم لا يتناول فطوره إلا بعد الاطلاع على صحف اليوم.

٣- التلفزيون والفيديو:

على الرغم مما تقوم به الوسائل الإعلامية الأخرى، فإن تأثيرها -رغم قوته- لا يتعدى ٣٠٪ من قوة تأثير التلفزيون والفيديو، وقد أثبتت الدراسات والبحوث العلمية التي أجريت حول مدى تأثير التلفزيون والفيديو أن تأثيرهما لا تقاربه أي وسيلة أخرى، وستتضح هذه الحقيقة من خلال هذا الكتاب، وذلك للأسباب التالية:

أ- انتشار هذا الجهاز حتى أنه قل أن يخلو منه بيت، أو يسلم من مشاهدته إنسان.

ب- عدد الساعات التي يقضيها المرء عند التلفزيون والفيديو، فقد ذكر الدكتور حمود البدر[1] أن الدراسات والأبحاث أثبتت أن بعض الطلاب عندما يتخرج من المرحلة الثانوية يكون قد أمضى أمام جهاز التلفزيون قرابة (١٥) ألف ساعة، بينما لا يكون أمضى في حجرات الدراسة أكثر من (١٠٨٠٠) ساعة على أقصى تقدير[2] أي في حالة كونه مواظباً على الدراسة محدود الغياب.

ومعدل حضور بعض الطلاب في الجامعة (٦٠٠) ساعة سنوياً، بينما متوسط جلوسه عند التلفزيون (١٠٠٠) ساعة سنوياً.

(١) وكيل جامعة الملك سعود سابقاً، وأمين مجلس الشورى السعودي حالياً.

(٢) الحاجة إلى تنسيق وتكامل إعلامي، ص ١٣.

جـ- طول مدة البث يومياً، واستمراره جميع أيام الأسبوع دون عطلة، أو إجازة.

د- الحالة النفسية للمتلقي، حيث إن المشاهد للتلفزيون، أو الفيديو، يكون في حالة نفسية جيدة، راغباً للمشاهدة، مستعداً للتلقي، متلذذاً بما يرى، بخلاف الطالب في المدرسة، ومهما كانت حالة الطالب من الارتياح لأستاذ من الأساتذة، أو مادة من المواد، فإنها لا تصل إلى حالة مشاهد يرى فيلماً غريزياً، أو حلقة من حلقات المصارعة، أو مبارة من مباريات كرة القدم.

هـ- إن أسلوب عرض البرامج والتمثيليات بلغ الذروة في الإخراج، واستخدام التقنية مع التشويق، والإغراء وحسن العرض، مما يجعل المشاهد أسيراً لها مع قوة التأثير.

و- إن الراديو يدرك بحاسة السمع، والصحافة تدرك بحاسة البصر، أما التلفزيون فتشترك فيه حاستان هما السمع والبصر، مما يجعل تأثيره أكثر. ولقد تطور التلفزيون تطوراً مذهلاً، ووصل إلى تقنية عالية الجودة.

ولقد كان المشاهد أسير قناة واحدة، أو قناتين، وعلى كل الأحوال لا تتعدى القنوات التي تبث من بلده، أو من الدول المجاورة إن كان بثها قوياً، خمس قنوات.

ثم جاء الفيديو، وأتاح للمشاهد فرصة الاستمرار في مشاهدة ما يرغب من أفلام دون أن يكون أسير ما يبث في التلفاز ضمن إطار ضيق.

أما الآن فقد بدأ البث التلفزيوني العالمي، مما يفتح الباب على مصراعيه، ويجعل تأثير التلفزيون فيما مضى محدوداً إذا قورن بالمرحلة المقبلة، والانفتاح المذهل.

٤- الإنترنـــت: «أعلنـــت وزارة الاتصالات اليابانية أن نسبة انتشار الإنترنت في أوساط الأسر اليابانية لم تكن تتعدى ٦% قبل ثلاث سنوات.

وأضـــافت أن عـــدد اليابانيين المتصلين بالإنترنت عبر الخطوط الثابتة والهواتف المحمولـــة ارتفـــع في ديسمبر الماضي إلى ٤٣ مليون شخص مقارنة بـــ ٢٦,٣ مليون قـــبل ستة أشهر»[١] ، وهذا مؤشر يبين مدى سرعة تزايد الإقبال على الإنترنت في العـــالم.. وفي عالمـــنا العربي نجد أنه على الرغم من تأخر دخول الإنترنت فإن نسبة مستخدميها في دولة الإمارات العربية بلغت ٢٨% وقد أصبحت بعض الدول العربية تقـــدم خدمة الإنترنت مجاناً، وكل هذه مؤشرات تدل على أن الإنترنت في السنوات القلـــيلة المقبلة، قد تشهد انتشاراً واسعاً في عالمنا العربي، ربما زاحم التلفاز التقليدي وذلك لعدة أسباب:

أ- لم تعـــد الإنترنـــت تعـــتمد على جهاز حاسب، أو جهاز واحد، بل طرق الوصـــول إلـــيها مـــتعددة، فقد أصبح من الممكن الوصول إليها عبر الهاتف النقال، والكـــابل مودم الذي يرتبط مع تلفزيون الإنترنت، بالإضافة لما يسمى بتلفاز الوب، كمـــا أن هـــناك أجهزة أخرى يستفيد المستخدم منها عبر الإنترنت، ومنها الهواتف التي تتصل بالإنترنت.

ب- وكمـــا أن طرق الوصول إليها متعددة، فإن ما توصله أو تقدمه متعدد، يشمل مـــا يقدمه التلفاز، والإذاعة، والصحافة، وسائر الوسائل الإعلامية الأخرى، وإذا كانت بعـــض الأطباق الفضائية تقدم مئات القنوات، فإن أعداد القنوات والإذاعات والصحف والمجـــلات والوكـــالات وغيرهـــا التي تنشر موادها عبر الإنترنت وتقدم بثاً مباشراً عبر

---

(١) عـن موقع أخبار أوس:http://news.awse.com/09-Feb-2003/Technology/31176_ar.htm. ٩ فبراير ٢٠٠٣.

صفحاتها يفوق الحصر، كما أنها تقدم من الخدمات ما لا تقدمه أجهزة الإعلام التقليدية، كالبريد الإلكتروني، والقوائم البريدية، ومجموعات الأخبار، وغيرها.

ج- تمتلك «الإنترنت» مزية لا تمتلكها وسائل الإعلام التقليدية، وهي التفاعل مع المستخدم، فكما أنك تتلقى، فبإمكانك أن تعطي، فالإعلان التقليدي في الصحف مثلاً قد يعرض منتجاً ثم تنتهي مهمته في إطار محاولة إقناع القارئ بأهمية اقتنائه، ولكن «الإنترنت» لا تكتفي بذلك، بل تقدم للمستخدم نموذج الشراء، وما عليه إلاّ أن يدخل المعلومات ثم بضغط زر يأته المنتج على رجليه! وقد استفاد الغرب وبعض الدول العربية من إمكانية التفاعل هذه، فجعلت الخدمات الحكومية يتم التعامل معها عن طريق «الإنترنت»، وقد وعدت حكومة الإمارات العربية بتوفير معظم الخدمات الحكومية على «الإنترنت» بحلول العام ٢٠٠٥م[1] .

د- تمثل «الإنترنت» وسيلة حرة بغير ضابط، فمهما وجدت قناة أو إذاعة، فإنها تخضع لقوانين الدولة التي توجد بها، ومسؤولوها عرضة للمساءلة عند تجاوز الخطوط الحمراء، التي تخطها مصالح الدول أو أهواؤها! أما الإنترنت، فبوسع كل شخص أن يعرض ما أراد، وإذا كان أحدهم في (الهايدبارك) بوسعه أن يقول ما يشاء، ولكن ليس له أن يبيع مخدرات أو يعرض أسلحة، فإن الإنترنت توفر لكل أحد أن يقول ما أراد ويروج أويبيع ما يشاء!

و«للإنترنت» مزايا أخرى، تنبئ عن توسع انتشارها في المستقبل.

---

(١) جاء هذا على لسان سالم الشاعر، مدير الخدمات الإلكترونية في حكومة دبي، انظر الموسوعة العربية للكمبيوتر والإنترنت بتاريخ ٥ يونيو ٢٠٠٣م، وقد نشر الخبر في الموقع: http://www.c4arab.com/showanews.php?nid=416، وغيره.

٥- وسائل أخرى: وهناك وسائل إعلامية كثيرة كوكالات الأنباء، والأشرطة السمعية، وما أتاحته وسائل الاتصال الحديثة كالهاتف، والفاكس، والبريد الإلكتروني، وغيرها مما يساعد على تبادل المعلومات بسرعة فائقة، حيث أصبح العالم الرحب كقرية صغيرة، من حيث انتشار الأخبار، وسرعة وصول المعلومات، وتأثير الأحداث، والتدخل في شؤون الآخرين بسرعة مذهلة، فانقلاب في روسيا في الشرق تساهم أوربا وأمريكا في إسقاطه خلال يومين، وإشاعة حول بنك من البنوك في الغرب تقضي على بنك آخر في الشرق.

وقيام انقلاب في الشرق يؤدي إلى انهيار سوق الأسهم في الغرب خلال ساعات معدودة، وفشل الانقلاب يعيد الأمور إلى نصابها.

ولهذا الانتشار الواسع للوسائل الإعلامية المختلفة، ولتأثيرها في القطاع الواسع الذي تغطيه، نستطيع أن نقول: إن الإعلام اليوم هو الذي يتولى مقاليد الأمور في العالم، والذي يستطيع أن يسيطر على وسيلة من وسائل الإعلام المؤثرة يكون قد شارك في الحكم عالمياً، ومحلياً حسب تأثير وسيلته، وقوة نفوذها. وعندما أدركت بعض الأقليات هذه الحقيقة سعت لامتلاك الإعلام في بعض الدول الكبرى، فكان لها أبرز الأثر في تكوين آراء المجتمع، وصنع قرارات الدولة.

وإذا تساءلت عن أشكال وأنماط من «العولمة» الاجتماعية في المجتمعات العربية وعن سر وجودها، وجدت أن سببها «عولمة» الإعلام.

إن هيمنة الإعلام الغربي على العالم أمر لايجادل فيه من له سمع أو نظر، أما مظاهر هيمنة الإعلام الغربي داخل وطننا العربي فكثيرة جداً، منها الصحف والمجلات الغربية المتداولة في الأوساط العربية، وبالأخص تلك المعربة الموجهة لقراء الشرق الأوسط، ومنها الإذاعات المختلفة متعددة اللغات، ومنها شبكة «الإنترنت»

العالمـــية.. وإذا تأملـــنا قطاع التلفاز مثلاً بحكمه الأوسع انتشاراً، وجدنا أثر الإعلام الغـــربي وطغـــيانه بيناً، ففي إحصاءات منظمة اليونيسكو عن الوطن العربي نجد أن شبكات التليفزيون العربية تستورد مابين ثلث إجمالي البث، كما في سوريا، ونصف هـــذا الإجمـــالي، كما في تونس والجزائر. أما في لبنان فإن البرامج الأجنبية تزيد على نصـــف إجمالي المواد المبثوثة، إذ تبلغ٥٨,٥%، وتبلغ البرامج الأجنبية في لبنان٦٩% مـــن مجموع البرامج الثقافية، ولاتكتفي بذلك بل وغالب هذه البرامج يبث من غير ترجمة، وثلثا برامج الأطفال تبث بلغة أجنبية من غير ترجمة في معظمها، ولعل القارئ الكـــريم يدرك بأنه لامزية للبرامج الناطقة بالعربية على الناطقة بلغات أجنبية أخرى، فـــلا فـــرق بين (ميكي) ذو اللسان العربي الفصيح، وأصله الأمريكي، بل قد يكون المستنسخ المعرب أكثر قدرة على تصدير «العولمة» الأمريكية من أصله.

وإذا كانت الإحصاءات السابقة تمثل نسبة الغزو الغربي للإعلام الرسمي، فلك أن تتصـــور نســـبة هـــذا الغزو وأثره، على البيت الذي ملئ بالأطباق، وفي العائلة التي أدمنت البث المباشر.

ويذكر الدكتور محمد عبده يماني[1] أن منظمة اليونسكو أجرت دراسة اتضح من خلالها أن ٩٠% من الأخبار التي يتناقلها العالم من إنتاج خمس وكالات عالمية فقط، وهي: (أسوشيتدبرس) و(يونايتدبرس) و(وكالة الصحافة الفرنسية) و(رويتر) و(تاس السوفيتية). والأوليان أمريكيتان، والثالثة فرنسية، والرابعة بريطانية، والخامسة روسية (سوفيتية سابقاً).

ولذلك يقول الدكتور علي النجعي[2] وهو يعدد مخاطر البث المباشر:

---

(١) وزير الإعلام السعودي الأسبق.

(٢) وكيل وزارة الإعلام المساعد لشؤون التلفزيون.

ومـــن وجهة نظري فإن تأثير البث المباشر لا يتوقف على إدخال عادات قبيحة عـــلى المجـــتمعات النامية، بل إن من أخطر ما يحمله هذا التوجه العالمي، هو تفتيت المجـــتمعات، والتقلـــيل من أهمية ودور وسائل الإعلام المحلية، التي تسير في ضوء أطر محـــددة وسياســـات مرسومة، حيث يصبح بإمكان كل مواطن أن يختار الوسيلة التي يرغب في مشاهدتها والبرنامج الذي يختاره[1].

وبطبـــيعة الحال، هذه القدرة على الاخـــتيار تكون عند ســـاكن العالم الثالث، أمـــا القدرة على العرض فعند الغربيين، وهذا هو الواقع الذي لم يعد سراً، ومما يؤكد هذه الحقيقة ما ذكره تقرير لليونسكو حيث جاء فيه: «إننا نعتقد أن ما يعرف باسم الـــتدفق الحـــر للإعلام، هو في حقيقة الأمر تدفق باتجاه واحد، وليس تبادلاً حقيقياً للمعلومات»[2].

وأوضـــحت دراســـة مشتركة بين ندوة تامبير واليونســـكو، أن هناك اتجاهين لا جدال حولهما في مجال تدفق المعلومات:

١- أنه تدفق في اتجاه واحد من الدول الكبرى المصدرة إلى باقي دول العالم.

٢- أن المادة الترفيهية هي السائدة في هذا التدفق[3].

ومن أجل توضيح المراد ببرامج التسلية والترفيه الواردة في هاتين الدراستين لنقرأ ما قاله الأستاذ عبد الرحمن العبدان[4]:«برامج الترفيه والتسلية ومعظمها -إن لم يكن جمـــيعها- لن تكون ملتزمة، وهذه سوف تنقل للشعوب المشاهدة كثيراً من العادات غـــير الحسنة التي تتنافى مع القيم الإسلامية، خاصة وأن هذه البرامج قد تشد الشباب

---

(١) انظر جريدة الرياض (٨٤٥٠).

(٢) أصوات متعددة، ص ٣٠٣.

(٣) انظر كتاب تدفق المعلومات، ص ٧٥- ٧٦.

(٤) وبخاصة أن الأستاذ عبد الرحمن أمين عام المجلس الأعلى للإعلام في المملكة العربية السعودية.

والشـــابات بحيويتها وعصرية إعدادها وجودة عرضها، وتدفعهم للإعجاب بها دون إدراك لخطورتها، وبالتالي التأثر بها، وهذا مكمن الخطورة.

ويواصـــل قائلاً: ولست بحاجة لشرح الآثار السلبية المترتبة على ذلك، وما فيها من الهدم وتدمير السلوك»[1].

بعض الآثار السلبية لعولمة الإعلام:

في تحقيق أجرته جريدة عكاظ مع بعض مدمني مشاهدة الأفلام، اعترف عدد منهم بخطورة هذه الأفلام ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ ﴾ (يوسف:٢٦) وكان مما قالوه:

١- قال شاب: إن هذه الأفلام عديمة الفائدة، والتي تعتبر مضيعة للوقت بالإضافة إلى كونها الطريق إلى اكتساب عادات وأفكار سيئة تؤدي إلى انحراف بعض الشباب، خاصة في مرحلة المراهقة.

٢- واعـــترف آخر بأن بعض هذه الأفلام قد تتسبب في انحراف الشباب الذين ليس لديهم وعي كامل بخطورة ما تحتويه.

٣- وثالـــث يقول: لهذه الأفلام سلبيات، منها ضياع الوقت، واكتساب أفكار قد تكون سيئة[2].

أما المجتمعات الأخرى، فقد عزا الغربيون مثل (ريجيس دوبريه) في كتابه الموسوم بـــــ «الميديولوجـــيا: عـــلم الإعلام العام» عزا هزيمة الشيوعية إلى انتصار ما أسماه (بالفيديولوجـــيا) على (الأيديولوجيا)، أي انتصار الاستهلاك الفوري الذي يروج له التليفزيون المرئي (الفيديو) على حساب الأفكار والقناعات (الأيديولوجيات).

---

(١) جريدة الرياض العدد (٨٤٥٠).

(٢) جريدة عكاظ العدد (٩١٨٦) الملحق.

أثـــر آخر من آثار «العولمة» الإعلامية يتحدث عنها «فيريليو»، فمن وجهة نظر «فيريلـــيو» أن هناك فارقاً جوهـــرياً بين القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين، فـــإذا كانت «جنية الكهرباء»، على حد تعبيره، قد أضاءت المدن إضاءة مباشرة في القـــرن العشــــرين، فإن القرن الواحـــد والعشرين سيشهد «الإضاءة غير المباشرة للعـــالم» بحيـــث يصـــبح في الإمكان، بفضل التكنولوجيات التليفزيونية التي تتطلب مـــنهجاً بصـــرياً شمـــولـــياً جديداً، يقوم بمراقبة كل شـــيء، النظر إلى كل شيء، والانشغال بكل شيء.

فـــإذا كانت بعض كبريات الصحف، خصصت في ديسمبر ١٩٩٧م، صفحتها الأولى للكلـــب الجديد الذي كان قد حصل عليه زعيم دولة عظمى، وتولت صفحة في الداخـــل إكمال الملف، محللة - على حد تعبير بعض محرري لوموند ديبلوماتيك- موقـــع الحـــيوان في تـــاريخ ذلك البيت الرئاسي الأبيض، ومستعيدة قائمة الكلاب الســـابقين الذيـــن حلوا ضيوفاً على ذلك البيت، فما بالك بما يمكن أن ينشر ويقرأ وينظر عبر وسائل الإعلام العالمية المختلفة، وبماذا يمكن أن يشغل الناس![1]

هـــذا نـــذر مما ذكره بعض الغربيـــين، ولاشك أنها آثار سالبة وأخطار فعلية، ولكـــن ليـــت الإعـــلام العالمي اكتفى بـــهذا.. إن كثيراً مما سبقت إشارة إليه من مفاســـد مترتـــبة عـــلى «العولمة» عامـــة والثقافية منها خاصـــة، تتحمل الوسائل الإعـــلامـــية وزرهـــا، ولكـــن بالإضـــافة إلى ما ذكر من آثار سلبية، في «العولمة» الثقافـــية، عـــلى العقيدة خصوصاً وعلى الثقافة عموماً، نضيف أموراً أخرى سلبية «للعولمة» الإعلامية:

---

(١) مســـتفاد في مجمله من مقال بعنوان: الخواء الثقافي وظاهرة انتشار المسوخ، تأملات من عصر العولمة، لتركي الربيعو، وقد نشر في مجلة نزوى العمانية، العدد الثاني والعشرون، وقد أحال النقول إلى مصادرها.

١- مساعدة المخابرات الأجنبية في الوصول لأهدافها:

فقد كشف تقرير للجنة المواصلات الفيدرالية الأمريكية، أن (٦٠) إذاعة بعد الحرب العالمية الثانية كانت مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمخابرات المركزية الأمريكية[1].

وقد ذكر أحد المسؤولين الأمريكيين -وكان يعمل في سفارة بلاده في إحدى الدول العربية- أن السفارة قد سيطرت على القناة التي تبث باللغة الإنجليزية، حتى قال: إن القناة تدار من السفارة بدلاً من إدارة التلفزيون في ذلك البلد.

٢- الاضطرابات:

فقد ذكر تقرير صادر من اليونسكو ما يلي:

إن إدخال وسائل إعلام جديدة وخاصة التلفزيون في المجتمعات التقليدية، أدى إلى زعزعة عادات ترجع إلى مئات السنين، وممارسات حضارية، وغالباً ما يصاحب فوائد الاتصالات الحديثة سلبية يمكن أن تشيع الاضطرابات بدرجة كبيرة في النظم القائمة[2].

٣- الجريمة:

قال الطبيب النفسي «ستيفن بانا» الأستاذ بجامعة كولومبيا: إذا كان السجن هو جامعة الجريمة فإن التلفزيون هو المدرسة الإعدادية للانحراف[3].

وتوضح دراسات العالم الفرنسي «جان خيرو» أن أسباب سوء التكيف بين المنحرفين ترجع إلى مشاهدة أفلام العنف.

وتدل الإحصائيات الأخيرة التي أجريت في أسبانيا أن ٣٩% من الأحداث المنحرفين قد اقتبسوا أفكار العنف من مشاهدة الأفلام والمسلسلات والبرامج العدوانية[4].

---

(١) أقمار الفضاء غزو جديد، ص ٢٥.
(٢) أصوات متعددة، ص ٣٣٨.
(٣) الإعلام والبيت المسلم، ص ١١٣.
(٤) الإعلام والبيت المسلم، ص ١١٥- ١١٨.

وفي دراســـة لســـلبيات الـــتلفزيون العـــربي، جاء أن ٤١% ممن أجري عليهم الاســـتبيان يرون أن التلفزيون يؤدي إلى انتشار الجريمة، و ٤٧% يرون أنه يؤدي إلى النصب والاحتيال[١].

وذكر الدكتور حمود البدر، إنه من خـــلال إحدى الدراسات التي أجريت على (٥٠٠) فيـــلم طويـــل تبين أن موضوع الحب والجريمة والجنس يشكل ٧٢% منها، وتـــبين مـــن دراسة أخرى حول الجريمة والعنف في مائة فيلم وجود (١٦٨) مشهد جريمة أو محاولة قتل. بل إنه وجد في (١٣) فيلماً فقط (٧٣) مشهداً للجريمة[٢].

وقـــد قام الدكتور «تشار» بدراسة مجموعة من الأفلام التي تعرض على الأطفال عالمياً، فوجد أن ٢٧,٤% منها تتناول الجريمة[٣].

إن من أخطر ما يخشى أن يؤثر فيها البث المباشر: أخلاق الأمة، وسلوكها.

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن همو ذهبت أخلاقهم ذهبوا

ومـــن أبـــرز ما خلّفته الأفلام من شرور خلال السنوات الماضية، ما أحدثته من خلل في أخلاق الرجال وأعراض النساء.

ويتخذ هذا الخلل عدة صور، من أبرزها:

١- شيوع الرذيلة وسهولة ارتكابها، حتى أصبحت أمرًا عادياً في بعض المجتمعات.

٢- تفجـــير الغرائـــز والبحث عن سبل غير شرعية لتصريفها، وذلك لما يرد في الأفـــلام من عري فاضح، مع اختيار أجمل النساء للقيام بأدوار معينة في الأفلام، حتى أن بعضهن لا دور لها إلا عرض مفاتنها.

٣- تعويـــد الـــناس على وسائل محرمة هي بريد للفتنة، وسبيل إليها، كالخلوة، والاختلاط، والمغازلة.

---

(١) التلفزيون بين المنافع والأضرار، ص ٦٥.
(٢) الحاجة إلى تنسيق وتكامل تربوي، ص ١٤.
(٣) بصمات على ولدي، طيبة اليحى.

٤- الدعاية لأمور محرمة تؤدي إلى الانحراف، كدعايات شرب الخمر، والمسكرات بجميع أنواعها.

٥- بث الأفلام الدعائية التي ترغب المشاهد في السفر للخارج، مع ما يحدث هناك بعد ذلك.

٦- بعض الأفلام التي تدعو إلى المخدرات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبعضها يدعو إلى أنواع مختلفة من الجريمة، يظهر دعاتها وكأنهم أبطال، فيتأسى بهم الجهال.

ومما يساعد على ذلك شيوع الأمية في عالمنا العربي والإسلامي، وقد سبقت الإشارة إليه.

ولعل التأمل في الأرقام التالية يوضح ما سبق بيانه:

يقول الدكتور «بلومر»: «إن الأفلام التجارية التي تنتشر في العالم تثير الرغبة الجنسية في معظم موضوعاتها، كما أن المراهقات من الفتيات يتعلمن الآداب الجنسية الضارة من الأفلام، وقد ثبت للباحثين أن فنون التقبيل والحب، والمغازلة، والإثارة الجنسية، والتدخين، يتعلمها الشباب من خلال السينما والتلفزيون»[١].

وتبين من خلال دراسة أجرتها هيئات أوروبية متخصصة أن متوسط مدة الإرسال التجاري اليومي ٩ ساعات، يتوزع كما يلي:

من ٧٥% إلى ٨٠% مواد وبرامج تسلية.

من ٥% إلى ١٠% برامج ثقافية ووثائقية.

٥% تخصص للمعلومات.

من ٢% إلى ١٠% برامج موجهة للشباب والرياضة[٢].

(١) بصمات على ولدي، طيبة اليحيى.

(٢) مجلة اليمامة، عدد (١٠٣٨).

وفي دراسة للدكتور محي الدين عبد الحليم عن (الدراما) توصل إلى ما يلي:

٢٣% من الذكور يرون أنها مفيدة[١].

٧٧% يرون أنها تؤدي إلى الانحراف وتدعو إلى الرذيلة، وتتنافى مع عادات المجتمع.

أما الإناث - وهنا الخطورة- فقد رأى قرابة ٤٥% أنها مفيدة[٢].

و ٥٥% يـــرين أنها تؤدي إلى الشر والفساد والانحراف[٣]. ويلحظ الفرق بين النساء والرجال لسرعة تأثرهن في الغالب.

وممـــا تجدر الإشارة إليه - بل الوقوف عنده - مما يشكل خطراً على الأخلاق، وبخاصـــة عـــلى النساء والأطفال، موضوع الدعايات التلفزيونية، مع العلم أن هناك قنوات متخصصة في الدعاية التجارية فقط.

ولندع الأرقام تتحدث:

نوقشت رسالة ماجستير بعنوان: (صورة المرأة في إعلانات التلفزيون) وذلك في إحدى الدول العربية، اعتمد الباحث فيها على ما يلي:

١- تحلـــيل مضـــمون (٣٥٦) إعلاناً تلفزيونياً، بلغ إجمالي تكرارها (٣٤٠٩) خلال ٩٠ يوماً فقط.

٢- مسح شامل لإدارة الإعلانات بالتلفزيون.

٣- مقابلات مع عدد من مديري وكالات الإعلان.

وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج من أهمها:

ا- استخدمت صورة المرأة وصوتها في (٣٠٠) إعلان من (٣٥٦)، كررت قرابة (٣٠٠٠) مرة في (٩٠) يوماً.

---

(١) لا تـــنظر إلـــى من هلك كيف هلك ولكن انظر إلى من نجا كيف نجا. لا تعجبن من هالك كيف هوى بل فاعجبن من سالم كيف نجا.

(٢) لا تنظر إلى من هلك كيف هلك ولكن انظر إلى من نجا كيف نجا.

(٣) التلفزيون، مروان كجك، ص ١٩٧.

٢- ٤٢% من الإعلانات التي ظهرت فيها المرأة لا تخص المرأة.

٣- سن النساء اللاتي خرجن في الدعاية من (١٥- ٣٠) سنة فقط.

٤- ٧٦% من الإعلانات اعتمدت على مواصفات خاصة في المرأة كالجمال والجاذبية، و ٥١% على حركة جسد المرأة، و ١٢,٥ % من هذه الإعلانات استخدمت فيها ألفاظ جنسية.

٥- إن الصورة التي تقدم للمرأة في الإعلان منتقاة وليست عشوائية[١].

وإذا كان هذا الأمر في تلفزيون عربي عليه بعض الرقابة، وأغلب شعب هذا البلد مسلمون، فكيف بإعلانات دول الانحلال و الرذيلة ؟

وقام الدكتور سمير محمد حسين[٢] بإعداد دراسة حول (برامج وإعلانات التلفزيون كما يراها المشاهد والمعلنون) توصل فيها إلى ما يلي:

- ٩٨,٦% من الأطفال يشاهدون الإعلانات بصفة منتظمة.

- ٩٦% من الأطفال يتعرفون على المشروبات المعلن عنها بسهولة[٣].

- ٩٦% قالوا إن هناك إعلانات يحبونها، ولذلك تجدهم يحفظون نص الدعاية، ويقلدون المعلن[٤].

ويقول الدكتور محسن الشيخ: من أخطر البرامج المقدمة من خلال الشاشة الصغيرة هي الإعلانات التجارية، لأنها قصيرة ومسلية، وتحمل رسالتها إلى الأوتار العقلية فتوقظها[٥].

---

(١) مجلة الإصلاح في دبي، العدد (١٣٤)، ذو الحجة عام ١٤٠٩ هـ.

(٢) أستاذ الإعلام بجامعة الإمام، كلية الدعوة والإعلام.

(٣) ونحن نعلم أي مشروبات سيعلن عنها في البث المباشر؟

(٤) التلفزيون، لمروان كجك، ص ١٥٧.

(٥) الحاجة إلى تنسيق وتكامل تربوي، ص ١٠.

أمـــا الأطفال، فقد قام الدكتور «تشار» بدراسة مجموعة من الأفلام التي تعرض على الأطفال عالمياً فوجد أن:

- ٢٩,٦% تتناول موضوعات جنسية.
- ٢٧,٤% تتناول الجريمة.
- ١٥% تدور حول الحب بمعناه الشهواني العصري المكشوف[١].

وأخيراً، هذه بعض الإحصاءات تبين آثار المواد التي تعرض بواسطة الإعلام: [٢]

أظهـــرت إحصائية ضمن رسالة علمية جامعية بعضاً من السلبيات المنعكسة على الأسرة (النساء بشكل أخص) بسبب متابعتها للقنوات الفضائية، وجاء ضمن ذلك:

- ٨٥% يحرصن على مشاهدة القنوات التي تعرض المناظر الإباحية.
- ٥٣% قلّت لديهن تأدية الفرائض الدينية.
- ٣٢% فتر تحصيلهن الدراسي.
- ٤٢% يتطلعن للزواج المبكر ولو كان عرفياً.
- ٢٢% تعرضن للإصابة بأمراض نسائية نتيجة ممارسة عادات خاطئة.

ولايعني ذلك أن كل ما جاء عن طريق نافذة «العولمة» باطل أثره، سيء، ولكن المقصـــود التنبيه إلى السيء وبيان أثره، وأن «العولمة» إذا قبلت مطلقاً فهذا يعني قبول مـــا أشـــير إليه، أما إذا قبلت «العولمة» أن تخضع للموازين، فميزان شريعتنا أولاها، وعـــندها يمكنْ أن يقبلها المسلمون، كما أنها لو خضعت لميزان إحدى الأمم فسوف تقبلها تلك الأمة، وعندها لن تكون «عولمة»!

---

(١) بصـــمات علـــى ولدي، طيبة اليحيى.. وماذا يقول الذين يدعون أنهم لم يروا ما يخدش الأخلاق الأصيلة، لو أنهم يراعون التوقيت لبرامج الأطفال.

(٢) ســـلبيات مشـــاهدة القـــنوات الفضـــائية، نقـــلاً عـــن مفكـــرة الإســـلام الـــيوم http://links.islammemo.cc/arkam/one_news.asp?IDNews=489.

الموقف الشرعي من العولمة

يـــرفض قطـــاع عريض من البشر «العولمة»، كما سلف، ولكن رفضه من قبل المســـلمين أشـــد، وليس ذلك للتصور الذي يحاول أن يرسمه بعض الغربيين، فبعض مثقفيهم نمى إلى علمه أن الله هو الذي يشرع لعباده في نظر المسلمين فقرر متوهماً أنه «لا توجـــد، بالنســـبة إلى المســـلم ســـلطة تشريعية بشرية، اللّه هو الوحيد مصدر القانون»[1]، وردّد قوله هذا (لوي غارديه) فقال: «اللّه هو الشارع بامتياز»[2].

ولاشـــك أن المســـلمين يؤمـــنون بأن التشريع من خصائص الربوبية ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ﴾ (الأعراف:٥٤)، ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ﴾ (الشورى:٢١)، ﴿ وَلَا يُشْرِكُ فِى حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا ﴾ (الكهف:٢٦)، قـــال العلامة الشنقيطي رحمه الله: «ولما كان التشريع وجميع الأحكام، شرعية كانت أم كونية قدرية، من خصائص الربوبية.. كان كل من اتبع تشريعاً غير تشريع الله قد اتخذ ذلك المشرع رباً، وأشركه مع الله»[3].

ولكن ما يغفل عنه هؤلاء هو أن المقصود بهذا كل تشريع يتعبد به الناس، ولهذا قـــال (من الدين)، فكل ما شرعه الله دين لاتجوز مخالفته، وكل تشريع في الدين بغير دلـــيل بـــاطل يـــرد ولايقبل: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»[4]، ولايعـــني هذا: المنع من وضع قوانين تنظم الأمور الدنيوية والحياتية وتحكم الوسائل

(١) زاعمـــه هـــو (بـــرنارد لويس) وهو كما يقول عنه فهمي هويدي: «صاحب الموقع المشهود في معسكر الخصوم الذين يتحدثون عن الأمة باحتقار وازدراء شديدين».

(٢) الحياة الاجتماعية والسياسية في المدينة الإسلامية، مجلة المقاصد، العدد ١٢، ص١٣٧.

(٣) أضواء البيان، ١٦٩/٧.

(٤) حديث عائشة وهو متفق عليه، انظر البخاري ٩٥٩/٢؛ ومسلم ١٣٤٣/٣.

وفقاً للشرع فيما سُكت عن النص عليه، فضلاً عن عد ذلك مصادماً لتشريع الله، كما قالت الكنيسة! ولكن يجب أن تكون تلك القوانين والنظم تحت إطار تلك التشريعات الربانية والموجهات العامة والخاصة، وهذا ما فهمه من أنزل عليهم الوحي، وخاطبهم النبي ﷺ، وكانوا أشد هذه الأمة تمسكاً بما جاء به، ففي تاريخنا نجد أن أول من دون الدواوين، وجعلها على الطريقة الفارسية، لإحصاء الأعطيات وتوزيع المرتبات لأصحابها حسب سابقتهم في الإسلام، وأول من استحدث التأريخ الهجري، وأول من وضع وزارة للمالية (بيتاً للمال)، هو الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فالشارع الحكيم وضع أحكاماً عامة وخاصة في كثير من الأمور الحياتية الدنيوية، وأوكل مهمة سن الآليات التنفيذية والقضايا التنظيمية إلى البشر، بحسب ما يتوفر لهم من وسائل قادتهم إليها مبتكرات عصرهم، ما لم تخالف الشرع، وفي صحيح مسلم عن عائشة وأنس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «**أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ**»[1].

فلم يمنع الإسلام فيما يتعلق بأمور الدنيا وتنظيم المعاش من سن تشريعات ليست من الدين ولكنها تنظم أمر المعاش، شريطة أن تكون خاضعة للتشريعات الإلهية العامة والخاصة لا تناقضها، تقود إلى العمل بها لا تعارضها.

وبناء على هذا، فالإسلام يرفض «العولمة» لكونها غير خاضعة لتشريعاته السمحة، التي جاءت لهداية البشرية وإرشادها للطريق الأقوم، وهذا يعني أن رفض الإسلام «للعولمة» معللاً لاعتقاد المسلمين أن تشريع الخالق العليم أحكم، ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ (الملك:١٤)، وليس هذا الرفض رفضاً مجرداً عن التعليل

(١) صحيح مسلم، ١٨٣٦/٤.

أو تقـديم الـبديل، ولكنه رفض مع تبين الطريق الأرشد، كما أنه ليس رفضاً مطلقاً لكافـة تفاصـيل «العولمة» وآلياتها، ولكن لما خالفت فيه التشريعات الربانية، بحجة تحصيل المصلحة الشخصية أو المحدودة على حساب مصلحة الأمم والمجتمعات.

والحقـيقة الـتي لابـد من الاعتراف بها، أن «للعولمة» قوانينها ونظمها، وهذه القوانين والنظم لابد لها من يحكمها، فمن يكون؟

لسـان حـال دعاة «العولمة» يقول: يحكمها الأقوى وفقاً للمصالح التي يراها، فيجيز ما أراد ويمنع ما أراد، ويقترح السبل والوسائل التنظيمية التي أراد.

وهـذا مـا يرفضه قطاع عريض، وتيارات متباينة من البشر، فليست مصلحة الأقوى أولى، وليست شريعة الغاب دستوراً يُرضى.

أما المسلمون فيقولون: يحكمها الأصلح للبشرية جمعاء، وهذا له شقين، شق نزل من السماء، وأهل الإسلام يؤمنون بأنه الأصلح، فعلى الأقل ليس لغيرهم أن يلزمهم بسواه، ولهم أن يدعو الناس لهداه، وشق آخر لا يعارض ما جاء به الأنبياء، فهو محل نظر وتقييم، ولكلٍ رأيه الذي من حقه أن يبديه، ولكلٍ نظامه الذي يرتئيه.

الفرق بين رفض العولمة والتعامل معها بسياسة الرفض:

إن رفـض «العولـمة»، لايعـني الانزواء في ركن قصي، مع المبالغة في إغماض العينين، فهذا أمر لا يليق بأمة الرسالة، التي ابتعثها الله لتخرج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد.

ومن الملحوظ على هذه الأمة في عصورها المتأخرة، مواقف السلب وعدم الإيجابية، فقـد رضيت أن تكون في صفوف المتفرجين، وعلى هامش الحياة، فإذا ما وقع حدث ما، أو كاد أن يقع، هبت تصرخ وتولول، وتنادي بالويل والثبور وعواقب الأمور.

إن أمـــر هـــذه الأمة أمر عجب، فلم يكن هذا دأبها فيما مضى، وليست هذه سِـــمَتها، ولم يكـــن كذلك سَمْتها، بل كانت هي الأمة الرائدة، الأمة القائدة، فهل عقمت؟ أم ماذا حل بها؟ وما سر تغير حالها وتبدل شأنها؟

تأملت هذا الواقع فأزعجني ما أرى، وأقض مضجعي ما أشاهد، ثم ازددت يقيناً أن ســـر قوة هذه الأمة، ومكمن عزها، ومنبع مجدها، هو في دينها وعقيدتها، ومدى الـــتزامها بمـــبادئها.. ولا يعود هذا إلى أصلها ونسبها ولغتها، كما تصور الواهمون ونادى المضللون.

لـــذا فإنـــنا سنظل عالة على الأمم، كالأيتام على موائد اللئام، والخدم في قصور الأســـياد، ما لم نعد إلى ديننا، ونعرف حقيقة عزنا ومجدنا: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ (المنافقون:٨).

وهـــناك لـــن نقـــف مكتوفي الأيدي أمام مكائد الشرق ومؤامرات الغرب، بل سيهرع الشرق والغرب والشمال والجنوب يخطب ودنا، ويستجدي رضانا، ويتسول مـــا يفيض به كرمنا، مع أننا سنكون أكرم من أن ننتظر السائل حتى يسأل والمحتاج حـــتى يطلب، وسنجود بمهجنا وأرواحنا -فضلاً عن أموالنا- في سبيل نشر عقيدتنا، وترســـيخ مبادئنا، إذا أصر الظالمون إلا على الحيلولة بيننا وبين نشر الخيرية التي منحنا الله إياها.

إن هـــذه الأمـــة لم تعقم، ولن تعقم بإذن الله، والطريق أمامنا مفتوح، والسبيل سالك، والمنهج واضح، فعلينا أن ننبذ الكسل والخمول:

لا تصحب الكسلان فـــي حالاته ... كم صـــالح بفـــساد آخـــر يفسد

عـــدوى البلـــيد إلى الجليد سريعة ... كالجمـــر يوضع في الرماد فيخمد

ولكن علينا أن ندرك أنه لا بد من تحمل الصعاب وبذل المهج والأرواح وإلا:

فمـــن يتهيـــب صـــعود الجبال يعـــش أبـــد الدهـــر بين الحفر

وإذا كانـــت الـــنفوس كـــبارا تعبـــت في مـــرادها الأجســـام

وبذلك يكون يصدق فينا قول الله عز وجل: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (آل عمران: ١١٠).

وحتى يتحقق هذا الأمل الموعود لابد من العمل على محاور ثلاثة:

المحـــور الأول: تطوير النظم الإسلامية وآليات تفعيلها، ثم تطبيقها في المجتمعات الإسلامية، ومن ثم إخراجها للناس، ودعوتهم إليها.

المحـــور الـــثاني: بـــيان مـــا في «العولمـــة» الوافـــدة من مثالب، وبيان الحلول الشرعية، والبرامج الإسلامية التي يمكن أن تحل محلها، مع توضيح الوجه الذي جعلها تفضل غيرها.

المحور الثالث: تحصين المجتمع المسلم من مثالب «العولمة»، وما فيها من أخطاء.

وجمـــاع هـــذا كله، بناء المجتمع المسلم، المؤهل في كافة المجالات، وعلى أكتاف هذا المجتمع تقوم الدول، التي إن قالت سمع لها.

وقـــد شاركت قبل عدة سنوات في ندوة بجامعة أم القرى، حول البث المباشر[1] وبعـــد انتهاء الندوة قام الأستاذ أحمد محمد جمال، الأستاذ بجامعة أم القرى، والكاتب

---

(١) وذلـــك في ١٥/٨/ ١٤١٠ هـــ وقد شارك في الندوة كل من د. عبد القادر طاش و د. أحمد البناني وذلك بدعوة من رئيس اللجنة الثقافية د. عبد العزيز العقلا.

المعروف، رحمه الله، فعلق على الندوة بكلام جيد، أورد فيه عدداً من الحلول الحاسمة لأحد مظاهر «العولمة» وهو: «البث المباشر»[1].

وما ذكره الأستاذ أحمد حول الحلول الحاسمة أتفق معه فيه على وجه الإجمال، ويصلح أن يقال حول مظاهر «العولمة» الأخرى، وإن كنا لا نتوقع حدوث ذلك، في واقعنا الحاضر، ولكن مع العمل الدؤوب في بناء المجتمعات، والجيل الذي يمثل مؤسسات الدولة وقطاعاتها المختلفة، فسنصل إلى نتيجة، كما وصل سلفنا الصالح ونبينا الكريم ﷺ والذي بدأ دعوته فرداً.

على الرغم من الترحيب المصرح به وغير المصرح به «بالعولمة»، وضرورة اللحاق بركبها، من قبل كثير من المسؤولين العرب، مع هذا أقول: لو صدقت النوايا، وسرنا في مشروع البناء، لأمكن تحقيق البرنامج الإسلامي، والنزول به إلى أرض الواقع، بل ودعوة الآخرين إليه، وهذا ممكن عقلاً، جائز وقوعه، ولكنكم قوم تستعجلون.

(١) وكان مما جاء في كلامه: «إن الحل أو المواجهة ليست بأيدي الشعوب المستضعفة، كما لا يمكن ولا يجوز الانتظار حتى نصلح شأننا، ونقوم اعوجاجنا، ولكن الحل أو المواجهة بأيدي ولاة أمور المسلمين – على مد أقطارهم – فهم أصحاب السلطة المادية والسياسية والتنفيذية، وهم القادرون على التجمع والاتفاق على خطة للمواجهة الجماعية.

ولاة أمور المسلمين هم القادرون على المواجهة بالأسلوب الذي يتفقون عليه، سواء أكان....، أم بمقاطعة دبلوماسية واقتصادية وسياسية للدول صاحبة هذه الأقمار المعادية، أو انسحاب جماعي من المنظمات الدولية، أم بأية وسيلة حاسمة يتفقون عليها، ويبادرون بتنفيذه دون إبطاء ولا استثناء»؛ انظر مجلة التضامن الإسلامي، عدد شوال ١٤١٠ هـ، حيث نشر هذا الكلام، وقد اقتصرت على مكان الشاهد..

جدلية تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

الشيخ الدكتور فهد بن عبد الرحمن آل ثاني(*)

إن معظم الإدارات العربية التي يقع على كاهلها صناعة القرار التاريخي، عاجزة عن اتخاذ قرارات مؤثرة، وهي ترفض أن تعطي شعوبها ديمقراطية حقيقية، لكي يتسنى لهذه الشعوب أن تختار من يمثلها في الإدارات العربية، حتى يكون الجميع مشارك في تحمل المسؤولية.

مقدمة:

يندرج الحرص الأمريكي(١) لإجراء تغييرات في الشرق الأوسط، لتطويعه والهيمنة عليه، وهو الجزء الأهم في العالم الإسلامي – فيما نرى- تحت سببين رئيسين:

السبب الأول: الأمن، ذلك أن أمريكا حتى تضمن أن تبقى قوة عالمية، فإنها مضطرة لطرح تساؤل استراتيجي يهدف للتعبئة العامة للقوات الإمبريالية الأمريكية،

(*) باحث أكاديمي.. جامعة قطر (دولة قطر).

(١) جاء التركيز على دور أمريكا لأنها القطب الأول، وهي التي تقود اليوم قطار «العولمة» علىمستوى عالمي، ومن خلالها يمكن إبصار التداعيات المتوقعة، وأخذ العبرة قبل فوات الأوان.. (الناشر).

وهو: من هو العدو؟ ومن المعلوم أنه: لكي تقوم بتجهيز أقوى جيش في العالم، فليس أمامك بد من أن تختار أقوى شخصية طبيعية ومعنوية واعتبارية وتعتبرها العدو. وبعد تحديد العدو، فإن ذلك يعطي الشرعية والمسوغ للقوة العالمية، لكي تجهز أكبر جيش في العالم لمجابهة هذا العدو، الذي يهدد الإنسانية، حسب وجهة نظر هذه القوة العالمية!

فقبل عام ١٩٩٠م، وفي فترة الحرب الباردة، كان أكبر عدو للولايات المتحدة الأمريكية هو الشخصية الاعتبارية المتمثلة بالاتحاد السوفيتي وحلف وارسو؛ والشخصية الطبيعية كانت الشعوب الموالية والتابعة للمعسكر الشرقي؛ والشخصية المعنوية كانت المذهب الشيوعي.. ولكن بعد انهيار المعسكر الشرقي وانتهاء الحرب الباردة (!) أصبح على الاستراتيجية الأمريكية البحث عن عدو جديد، تحقق من خلاله الشرعية التي تمنحها إمكانية المحافظة على تفوقها العسكري في العالم. فمن يحتمل أن تكون أكبر شخصية اعتبارية وطبيعية ومعنوية، بعد انهيار المعسكر الشرقي، تستمد الولايات المتحدة منها الشرعية في المحافظة على تفوقها العسكري على جميع ما تسميه قوى «الشر» في العالم؟!

يؤسفني أن أقول: بأن العدو الذي اختارته أمريكا بعد الحرب الباردة، تتمثل شخصيته الاعتبارية في العالم الإسلامي، وشخصيته الطبيعية في المسلمين، وشخصيته المعنوية في الثقافة الإسلامية.

السبب الثاني: إدراك أمريكا أن السيطرة المطلقة على الشرق الأوسط، بما يمثله من موقع استراتيجي وتاريخي وثقافي، والعالم الإسلامي، تعطيها أبعاداً متعددة لكي تسيطر على جميع القوى العالمية، بطرق مباشرة وغير مباشرة.. من هذه الأبعاد:

أ- **البعد الاقتصادي:** فالشرق الأوسط والعالم الإسلامي يوجد به ما يقارب من ٧٢% من احتياطيات النفط في العالم، و ٣٥% من احتياطيات الغاز الطبيعي،

وعندما تسيطر أمريكا على هذه المصادر فإنها - حسب تقديرها- سوف تضمن إذعان جميع القوى العالمية لها.

ب- **البعد الاستراتيجي المكاني:** الشرق الأوسط والعالم الإسلامي يسيطر على قلب العالم، فمن يسيطر عليه يسيطر على معظم أماكن الحركة وممرات في العالم، سواء كانت القارية أو المائية أو الجوية، ويكفي أن نقول: بأن العالم الإسلامي يسيطر على خطوط العرض الواقعة ما بين ١٧ْ جنوب خط الاستواء إلى ٥٥ْ شمال خط الاستواء، وخطوط الطول الواقعة ما بين ١٨ْ غرب غرينتش وخطوط الطول الواقعة عند ١٤٢ْ شرق غرينتش؟

فالعالم الإسلامي يمثل منطقة مركزية، ومن يسيطر عليه يسيطر سيطرة مطلقة على القوى العالمية، وبشكل خاص في الشمال الأوراسي، وبشكل عام على أوراسيا، وحسب رأينا العلمي هذا ما تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية.

وسوف نركز في هذه الدراسة على ثلاثة محاور، هي:

المحور الأول: تصورات الباحثين العرب، والسيناريو الأمريكي للشرق الأوسط.

المحور الثاني: خلاف الناتو.. لا يمنع حرباً.

المحور الثالث: خلاف الناتو.. وتوزيع الأدوار.

ولقد تحاشينا وضع خاتمة دقيقة وشاملة لهذا الموضوع، وعوضاً عن ذلك جعلنا لكل محور خاتمة مقتضبة. ويعود ذلك لسببين: الأول: جعل الخاتمة مفتوحة نوعاً ما، الأمر الذي يعطي الفرصة لزملائنا المتخصصين والمهتمين بهذا المجال مناقشته في المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة، الثاني: فإننا مهما قلنا حول هذا الموضوع إلا أن هذه الدراسة تبقى دراسة استشرافية، ولا بد لنا من إعطائها قدراً من المرونة والزمن الكافي!

المحور الأول

تصورات الباحثين العرب، والسيناريو الأمريكي للشرق الأوسط

مـــن خلال متابعتنا للتصورات الأمريكية، على مستوى مراكز الأبحاث في أمريكا، وعلى مستوى الإدارات الأمريكية المختلفة، وجدنا أن هناك اجتهادات وتوجهات من مختلف ألوان الطيف السـياسي الأمريكي، سـواءً كانوا صقوراً أو حمـائم أو معـتدلين، لوضع سيناريوهات للإدارة الأمريكية، تمكّن الولايات المـتحدة الأمريكية من المحافظة على أحاديتها القطبية في هذا الكوكب لأقصى حد ممكن من الزمن، بعد انتهاء الحرب الباردة!

لذلـك جـاءت الخطوة الأولى في طريق الولايات المتحدة للمحافظة على هيمنـتها العالمية، هي «عولمة» العالم، اقتصادياً وسياسياً وأمنياً وثقافياً، تحت ظل القـيادة الأمريكية.. وتمثلت آليات «العولمة» التي كانت أمريكا تريد استخدامها في: منظمة التجارة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير!

ولكـن بحلول عام ٢٠٠٠م، أي بعد مرور عقـد كامـل من الزمـن، ثبـت للأمريكان صعـوبة «عولمة» العالـم بالوضع الذي هو عليه، قبل إعادة خلط أوراقه مرة أخرى، أو إعادة تنظيمه.

ومـا يريد أن يفعله الأمريكان – أو ما فعلوه – ليس بجديد، فالأمثلة كثيرة عـلى ذلـك، والمنتصرون أو المنتصر، سواءً كان حلفاً متعدد القطبية، أو قطباً واحـداً، غالـباً ما يعيد تشكيل العالم على طريقته، لكي يسهل عليه أمر إطالة

سيطرته العالمية وإدارة العالم.. ومن الأمثلة على ذلك، على سبيل الذكر لا الحصر: ما فعلته روسيا، وبريطانيا، والنمسا، وفرنسا، في منتصف القرن التاسع عشر، بعد هزيمة الدولة العثمانية في حرب القرم، حيث عملوا على تشكيل العالم بالطريقة التي قدروا أنها تخدم مصالحهم.. وكذلك فعلت ألمانيا بسمارك، في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، فقد كان لديها تصور واضح لفرض سيطرتها على العالم، وتشكيل عالم ذي قطبية أحادية تحت قيادة ألمانيا. والمهم في هذا الأمر أن هذه السيناريوهات السلطوية المرنة والمتكررة كانت هي السبب الرئيس في قيادة العالم نحو الحرب العالمية الأولى.

وبعد الحرب العالمية الأولى استطاع الحلفاء المنتصرون (بريطانيا وفرنسا) من إعادة تشكيل العالم، من خلال التصديق على وعد بلفور المشؤوم، وإعادة تقسيم العالم العربي في اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٩م!

تلك هي نبذة مختصرة عن بعض التغيرات في السياسة الدولية، ضمن حقبة زمنية محددة. وهذا يؤكد ما أشرنا إليه من أن ما تقوم به الولايات المتحدة ليس بجديد.. ويلحظ المتابع الآن أن كل الإدارات العالمية وضعت سيناريوهات متعددة للمواجهة أو التطبيع والتأقلم مع السيناريوهات الأمريكية، بما يتوافق مع مصالحهم! ويؤسفنا أن نقول: بأن الإدارات العربية هي الاستثناء، كما سنوضح لاحقاً.. والموضوع الذي نتطرق له اليوم ليس بجديد، فقد تناولناه في مجموعة من الدراسات والمقالات المنشورة[١].

---

(١) نذكر منها: جيوبوليتيكية الاقتصاد العالمي؛ استراتيجية الهايدروكاربون الإسلامي؛ السيناريو الاستراتيجي لدولة الأمة الحديثة؛ الوزن الاستراتيجي للعالم العربي؛ نحو استراتيجية جديدة للأمة العربية؛ هل نستوعب نظاماً إقليمياً جديداً؟ حوار في السلطة الميتافيزيقية؛ سايكس بيكو ٢٠٠٢م، والجيوبوليتيكا الميتافيزيقية... إلخ.

وتركـــزت هذه الدراسات جميعها حول محـــور واحـــد: ما هو السيناريو، أو الســـيناريوهات، الـــتي تعدهـــا أو تقـــوم عـــلى إعدادها الإدارات العربية والإســـلامية، لكي يكون لها دور في هذا الكوكب، بعد انتهاء الحرب الباردة، وبروز القطبية الأحادية الأمريكية؟

وطـــبعاً لا نســـتطيع أن نغفل الدور الذي قام به في هذا المجال مجموعة من الباحثين العرب، نذكر منهم، على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً: المفكـــر العربي د. تركي الحمد، الذي أوضح في ندوة مهرجان الأيام الـــثقافي (العـــراق/الخلـــيج – السيناريوهات المحتملة) في نوفمبر ٢٠٠٢م، أنه للسيطرة على العراق هناك أربعة سيناريوهات محتملة:

السيناريو الأول: أن تحكم الولايات المتحدة العراق حكماً مباشراً.

السيناريو الثاني: عودة الملكية السابقة لحكم العراق.

السيناريو الثالث: اتحاد هاشمي أردني عراقي، ويستند هذا السيناريو على أنه يســـاعد الأردن في حـــل مشكلته الاقتصادية والديموغرافية، باعتبار أن القرار الأردني يتأثر بالأغلبية الفلسطينية على أرضه، وسوف تؤدي الوحدة مع العراق إلى غـــياب هذه الأغلبية، وبالتالي غياب تأثيرها على القرار الأردني. ولكن هذا الســـيناريو يصطدم بخوف أمريكا من قيام كيان قوي قد يبدأ موالياً لها، ولكنه يمكن أن ينقلب فيكون مصدر قلق لأمريكا لا سيما أمن إسرائيل.

السيناريو الرابع: مملكة أردنية مع وسط العراق.

ويـــرى د. الحمـــد أنه إذا استطاعت أمريكا أن تسيطر على العراق فستبدأ بالضـــغط على إيران وسوريا والسعودية، لأنهم جميعاً مرتبطون بالأسباب الثلاثة للتدخل وهي: النفط، وأمن إسرائيل، واستراتيجية المنطقة.

ثانياً: وفي ندوة عقدت في مركز الخليج للأبحاث، في دولة الإمارات العربية المتحدة، في فبراير ٢٠٠٢م، تصور المشاركون أربعة سيناريوهات محتملة جاءت على النحو التالي:

السيناريو الأول: انقلاب عسكري مبكر، بعد انطلاق الحملة الجوية وأثناء دخول القوات الأمريكية الأراضي العراقية.

السيناريو الثاني: انقلاب عسكري متأخر، عندما تصل القوات الأمريكية إلى بغداد.

السيناريو الثالث: استمرار أمد الصراع لنحو ١٢ شهراً، وفشل أمريكا في إيجاد حكومة قوية في العراق.

السيناريو الرابع: حكومة مفروضة بعد الانتصار الأمريكي.

وفي ندوة نظمتها «الأهرام»، في فبراير ٢٠٠٣م، تحت عنوان: «قمة عربية طارئة في ظروف عالمية ضاغطة»، كان تركيز الباحثين والمفكرين على: ما هي الطريقة الممكنة لمنع، أو تقليص، مخاطر السيناريوهات الأمريكية للمنطقة؟ يقول د. مصطفى الفقي، عن اجتماع القمة العربية الطارئة، الذي دعا إليه الرئيس حسني مبارك: إنه ضروري، ذلك لأنه إذا لم يجتمع العرب الآن فمتى يجتمعون؟ إنه لا يوجد وضع عربي أسوأ مما هو الآن!

وخلاصة القول: إن العلماء العرب والشعوب العربية ومعظم شعوب العالم كانوا متضامنين مع الشعب العراقي، وكانوا يخشون، ومازالوا، أن يصيبه أي مكروه من جراء تنفيذ أي من السيناريوهات الأمريكية للسيطرة على العراق.. وعكس ذلك، نجد أن معظم الحكومات العربية كانت غير مكترثة بما سوف يحدث للعراق وللمنطقة من جراء الطموح الأمريكي الجامح والساعي للهيمنة على العالم.

أمـــا الإدارة الأمريكية، فكانت، قد حسمت الأمر بالنسبة للعراق ومنطقة الشـــرق الأوسط والعالم.. ففي مقابلة نشرتها صحيفة «الشرق الأوسط» (العدد ٨٨٥٣) مع «ريشارد بيرل» المستشار في وزارة الدفاع الأمريكية، سابقاً، قال: إذا لم نســـتطع استصـــدار قرار من مجلس الأمن يدعم توجهنا لضرب العراق، فسنمضـــي لضـــرب العراق غير عابئين لا بمجلس الأمن ولا بأي تنظيم دولي آخـــر.. والـــذي نفهمـــه من قصد «بيرل» هنا: إنه لتحقيق مصلحة أمريكا، والمحافظـــة على هيمنتها العالمية، لا يوجد عندها مانع من نسف وإعادة التنظيم الدولي كاملاً، وليس العراق أو الشرق الأوسط فقط!

إن خلاصـــة ما قاله «بيرل» يتلخص في أنه: إذا لم تستطع أمريكا استصدار قـــرار من مجلس الأمن لضرب العراق «عندها سنهاجم العراق من دون قرار من الأمـــم المـــتحدة».. وقال بصريح العبارة: إنه بعد احتلال العراق فإن «الجنرال فـــرانكس سيكون هناك حتى يضمن أن العراق صار مستعداً لتطوير مؤسسات سياسية حرة».. بمعنى آخر: أي حاكماً على العراق.

لقد هدد «بيرل» في مقابلته تلك جميع دول الشرق الأوسط التي تقف عائقاً أمام الاستراتيجية الأمريكية قائلاً: «آمل أن ينظر الرئيس السوري في إصلاحات ســـورية أو قد يكون الهدف الثاني.. هناك عليه الكثير عمله، وخصوصاً إغلاق مكاتب المنظمات الإرهابية، وأن يعيد لبنان للبنانيين».

وأضـــاف أيضـــاً: «الإيرانـــيون قادرون على القيام بعمليات إرهابية ضد الأمريكـــيين الآن، إنهـــم يفعلون ذلك، إنهم أول داعمين لحماس، ولحزب الله،

والجهـــاد الإســـلامي، ولا أعتقد أن سياستهم في هذا المجال تعتمد على تحريرنا للعراق أم لا!».

فـــإذا كان هذا هو التصور الأميركي لما انتهت إليه الأمور فعلاً في المنطقة، فمـــا هـــو تصور الإدارات العربية، التي يقع على كاهلها صناعة القرار التاريخي بالنسبة لهذه الأمة؟.. لقد كانت معظم الإدارات العربية عاجزة - فيما يبدو لي - عـــن اتخـــاذ قرار في هذا الشأن، لكنها كانت في الوقت نفسه ترفض أن تعطي شعوبها ديمقراطية حقيقية، ليست صورية، لكي يتسنى لهذه الشعوب أن تختار من يمثلها في الإدارات العربية، حتى يكون الجميع مشارك في تحمل المسؤولية.

لقـــد كانت بعض الحكومات العربية ومازالت، للأسف، ترى أن الشعوب العربـــية إلى الآن غير مؤهله للديمقراطية الحقيقية! ونقول لهؤلاء المسؤولين: متى تعـــتقدون بـــأن الشـــعوب ستصبح كاملة الأهلية للممارسة الديمقراطية؟ وهنا تســـتوقفني طـــرفة مـــن إحدى مقالات الكاتب «إياد أبو شقرا»، مع اختلاف الموضـــوع؛ تقـــول الطرفة: طبيب أمراض عصبية ذهب ذات يوم إلى المستشفى لإجـــراء معاينة. لكنه لدى مغادرته اكتشف لصاً سرق إحدى عجلات سيارته التي كان قد أوقفها بجوار حديقة المستشفى، فاحتار الطبيب وأخذ يتفكر بكيفية التصرف، إلى أن قطع حبل تفكيره كلام أحد المجانين عبر السياج: لماذا كل هذه الحـــيرة يا دكتور؟ أخرج العجلة الاحتياطية من صندوق السيارة وخذ برغياً من كل عجلة وركب بها العجلة وتوكل على الله.

فصـــعق الدكتور والتفت إلى المجنون مخاطباً إياه: هل أنت مجنون يا رجل؟!! لا، والله إنـــك أعقـــل العقـــلاء. فرد المجنون: لا سيدي، أنا مجنون حقاً لكنني لست غبياً!؟

المحور الثاني

خلاف الناتو .. لا يمنع حرباً

الصـــراع الـــذي شهدته أروقة «الناتو» خلال مرحلة ما قبل الحرب على العـــراق، بين دوله، وكذلك ما بين الدول الأوروبية، هو من الناحية الظاهرية كـــان في صـــالح القضـــية العراقـــية، والقضـــية الفلسطينية، وإعادة التشكيل الجيوسياسي للشرق الأوسط.. ولكنه في الحقيقة صراع ذو ثلاثة محاور:

الأول: جيوبوليتيكي، ويتركيز على الاستراتيجية الجغرافية للمنطقة.. وبلغة أســـــهل، نقصـــد أنـــه: صراع على الكعكة الشرق أوسطية، حتى لا تنفرد الولايات المتحدة، لوحدها، بالتهامها!

الـــثاني: صراع مبطن ما بين القوى الأوروبية، أو كما تسميها أمريكا الآن «أوروبا القديمة»، بقيادة فرنسا وألمانيا، يساندهم معظم الشعوب الأوروبية على نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية بطرق سلمية، ولكن الولايات المتحدة تحاول أن تقفز من فوق الفصلين السادس والسابع في ميثاق الأمم المتحدة، وهو الذي ينص على: «عدم جواز اســـتخدام القوة من خلال الأمم المتحدة وتحت رايتها إلا بقـــرار من مجلس الأمـــن» (الخليج، العدد ٨٦٧٩) حيث يشكل تجاهل ذلك – مـــن ناحية قانونية، لا من ناحية سياسية، كما تدعي الإدارة الأمريكية – خرقاً واضـــحاً وصـــريحاً للتنظيم الدولي، والقانون الدولي العام، ويمثل من ناحية نظرية

انهياراً للأمم المتحدة، مثلما خالف «هتلر» قرارات عصبة الأمم قبل الحرب العالمية الثانية، ونتج عن ذلك الحرب العالمية الثانية!

الثالث: النـــزاعات التي نشأت في الناتو في فبراير ٢٠٠٣م[1]:

مـــن أقـــوى النـــزاعات التي شهدها «الناتو» بعد الحرب الباردة، «الفيتو» الـــذي استخدمه محور باريس – برلين، بمساندة بلجيكا، وذلك عندما تقدمت تركيا بطلب إلى دول الحلف، وفق المادة الرابعة التأسيسية للناتو، التي تنص على إجـــراء مشـــاورات بين الحلفاء إذا ما اعتبر أحدهم أن سلامة أراضيه، أو أمنه مهدد (الراية، العدد ٧٥٨٥)، لتوفير قوة دفاعية لها من دول «الحلف» في حالة حـــدوث هجوم على العراق!! وكانت النتيجة ذلك الاحتجاج الفرنسي الألماني البلجيكي ضد هذا الطلب، وكان يساند طلب تركيا دول «الناتو» الستة عشر المتبقـــية بزعامة الولايات المتحدة. وهذا الطلب التركي هو في أكبر الاحتمالات كان سياسياً و لم يكن قانونياً، وربما كان بإيحاء من الولايات المتحدة الأمريكية! ونقصـــد هـــنا إلزام فرنسا وألمانيا بقرارات «الناتو»، حتى إذا تقدمت واشنطن وقتها بمشروع قرار جديد إلى مجلس الأمن يكون قد سبق السيف العذل بالنسبة للقوى الأوروبية؛ لأنهم لا يستطيعون مناقضة أنفسهم بعد موافقتهم على القرار الرابع للدفاع عن تركيا في حالة قيام الحرب.

ومـــن خـــلال هذه اللعبة، استطاعت الولايات المتحدة، مع تحالفها الأنجلو أمـــريكي، إحداث شرخ في جدار دول الاتحاد الأوربي.. واستطاعت من خلال

(١) لمنع التكرار، راجع آل ثاني، في كلاً من :الراية العدد ٧٥٤٦، ومجلة الإنسانيات، جامعة قطر، العدد ٢٤.

بريطانـــيا أن تجـــر وراء قراراتها «العدوانية» كلاً من إيطاليا وإسبانيا والبرتغال وأربعة دول أوربية أخرى، مما جعل محور باريس - برلين وحيداً في أوربا، وفي «الـــناتو»، ولكـــنه كان قوياً في مجلس الأمن، بدعمٍ من روسيا والصين ومعظم الدول ذات العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن!

ولكـــن هذه المعارضة القوية، الفرنسية الألمانية، في «الناتو» وأوربا ومجلس الأمـــن لم تكن تعني، من الناحية السياسية، أن هذه الدول إذا تضررت مصالحها ســـتمانع في قيام الحرب، والأمثلة على ذلك كثيرة، ومنها حرب القرم في القرن التاسع عشر الميلادي!

أمـــا بالنسبة للمدرسة الأتاتوركية التركية، فقد كانت تلعب لعبة استدرار مصـــالح الحـــرب ودرء سلبياتها.. فقد بدأت اللعبة التركية بإثارة المادة الرابعة التأسيســـية «للـــناتو» المذكـــورة أعلاه، مما أدى إلى نشوء نزاعات بين الدول الأعضاء كادت تعصف «بالناتو».

وبعد فترة وجيزة، استطاعت تركيا أن تحقق مطالبها الدفاعية من «الناتو»، وقال «جورج دو برتسون» أمين عام الحلف: «استناداً للمادة الخامسة سنرسل طائـــرات مراقـــبة مـــن طراز أواكس وبطاريات صواريخ لتركيا، وهي حليف مهـــدد»، مضـــيفاً: «لهـــذه الغاية يستخدم حلف الناتو بين الدول الديمقراطية» (الوطن، العدد ٢٧٢٨).

ولقد عبر الرئيس التركي «أحمد نجدت سيزر» عن أهم المطالب التركية، في قائمـــة مصـــالح الحرب، حيـــن دعا المنظـــمة الدولية و«الناتو» إلى وجوب :

«... صـــدور قـــرار عن الأمم المتحـــدة يجيز اســـتخدام القوة قبل أن تدرس تركيا فتح أراضيها للجنود الأمريكيين»، واشـــترطت تركيا لتقديم التسهيلات اللوجســـتية «للناتو»، أن يُدفع لها «٢٥ مليار دولار، وشطب ديونها العسكرية، وكذلـــك الموافقـــة عـــلى رفع نسبة حصة الصادرات من المنسوجات التركية، وتســـهيلات لدخـــول الحديد والصلب التركي للســـوق الأمريكية» (الخليج، العدد ٨٦٧٦).

ومـــن الناحـــية الجيواســـتراتيجية تمانع تركيا قيام دولة كردية مستقلة عند حدودها الجنوبية الشرقية (الخليج، العدد ٨٦٧٦).

ثم ربطـــت الحكومـــة التركـــية موافقتها على هذه الشروط بقرار تصويت البرلمان التركي، وبذلك أعطت الحكومة التركية نفسها قدراً من المرونة لتحقيق هذه الشروط، أو بلوغ أقصى حد ممكن منها.. كما حاولت من خلال ذلك أن تقـــدم دلـــيلاً لمـــن يريد الضغط عليها، على أنها دولة ديمقراطية، وأن الأمور الاســـتراتيجية يحسمها البرلمان، علماً بأن الحكومة التركية، والبرلمان، وأمريكا، يعلمون جيداً الجهة التي تمتلك حق إصدار القرار الأخير في تركيا؟!

وعـــندما واجهـــت أمـــريكا معارضة ضخمة من محور باريس – برلين في «الناتو» وأوربا، ومعظم الشعوب الأوربية معهم، ومن محور باريس – برلين – روســـيا – الصـــين، في مجلس الأمن، مما شكل تحالفاً أوراسياً في مجلس الأمن، اتجهت الولايات المتحـــدة لأن تلعب لعبة خطيرة بالنسبة لهيمنتها العالمية، وهو ما عبر عنه الرئيس «بوش» بقوله: «الولايات المتحدة مستعدة لخوض الحرب من

خلال تحالف من الدول التي تتخذ موقفاً مماثلاً، سواءً أيدت الأمم المتحدة ذلك أم لا» (الخليج، العدد٨٦٦٥).

وتـأتي هذه المناورة الأمريكية – فيما نرى- على خلفية أن التنظيم الدولي الحـالي، ممثلاً بالأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبـنك الدولي للإنشاء والتعمير، يمثل أفضل الآليات لتسهيل الهيمنة الأمريكية على هذا الكوكب، إلى فترة زمنية قد تكون غير قصيرة!

من هنا يمكن أن نفهم بعض إشارات النقد المبطن، والخلافات الفكرية، بين الجيوبوليتيكـيين الأمريكان حول «التهور» الذي يرى بعضهم أنه أصبح يشكل سمة لاستراتيجية «بوش» الابن.

أولاً: «زبيغنـيو بريجنسكي»: الطريقة التي تعاملت بها الولايات المتحدة مع الـتحفظات بشأن العراق، أوجدت انطباعاً بأن بعض زعماء أمريكا خلطوا بين حلف الناتو ومعاهدة وارسو. والأسوأ من ذلك، أن ابتهاج واشنطن بانقسامات الأوربـيين تجـاه موقفها، عزز موقف الأوربيين، الذين يؤمنون بنظرية المؤامرة. فالولايـات المـتحدة، كما يعتقد الأوربيون، باتت تخطط لوضع استراتيجيات جديدة لتحالفات جديدة، مع بعض القوى مثل: الهند، وروسيا، وإسرائيل، بدلاً من الناتو، وهذه الدول كلها تكن قدراً من العداء لبعض بلدان العالم الإسلامي.

وكـان «بريجنسكي» يرى كذلك أن على أمريكا أن تمنح عمليات التفتيش والتدقـيق الدولية شهوراً عدة، مطلوبة للتأكد بشكل أوضح مما إذا كان العراق قد أذعن مرغماً أم أنه يواصل التحايل المتعمد.

كمـــا كان يرى أن الرأي الذي يقول: إن نشر القوات الأمريكية في المنطقة يســتلزم إشــعال الحـــرب، آجـــلاً، ليس بالضرورة رأياً موثوقاً به؛ فالقوات الأمريكـــية، الجاهـــزة للحرب، والتي تجاوز عدد أفرادها مئات الآلاف، ظلت منتشـــرة في أوربا لعقود طويلة، وقدرة أمريكا على نشر قواتها اليوم باتت أعظم من أي وقت مضى (الشرق الأوسط، العدد ٨٨٥٠).

ثانياً: «هنري كيسنجر» الذي أشار إلى أنه: إذا انتهت الأزمة من دون تغيير النظام في بغداد، وإذا أرسلت الولايات المتحدة مائتي ألف من قواتها إلى المنطقة (الشـــرق الأوسط) لتعيدهم من دون تحقيق أكثر من احتواء ضبابي لنظام أخل بقـــرارات الأمم المتحدة لأكثر من عشر سنوات، فإن مصداقية القوة الأمريكية في الحرب ضد «الإرهاب»، وفي الشؤون الدولية عموماً، سوف تتضرر بشدة، وربما لا إمكانية لإصلاح الضرر.

ويـــرى «كيســـنجر»، فيما يتصل «بالناتو»، أنه لن ينتعـــش هذا التحالف إلا عـــبر تفعـــيل المشاعر والروح المعنوية، بعيداً عن قيود القانون والمواثيق. إن الحلفـــاء الذيـــن يشعر شركاؤهم أن بوسعهم الاستفادة من فشلهم على المدى الطويـــل ليسوا حلفاءً. وإذا أريد لحلف الناتو أن يبقى مؤثراً في مواجهة تحديات المرحلة الجديدة، فإن على قادته أن يعثروا على تعريف جديد لتطلعاتهم (الشرق الأوسط، العدد ٨٨٣٩).

ويمكـــن هـــنا ملاحظـــة أن الرأي الأول، «لبريجنسكي» يميل أكثر لتطبيق القانون الدولي العام واحترام الميثاق الدولي لمنظمة الأمم المتحدة؛ أما الرأي الثاني «لكيسنجر»، فهو رأي سياسي، ويحمل في طياته حلم إقامة إسرائيل الكبرى!!

المحور الثالث

خلاف الناتو.. وتوزيع الأدوار

السؤال الذي يطرح نفسه في حقبة «العولمة»: إذا لم يستطع الأمريكان تنفيذ الاستراتيجية «الشرق أوسطية»: فهل ستقوم أمريكا بحل المنظمات الدولية؟!

كل ما ذكرنا في الجزء الثاني مجرد مناورات، فالمنظمات الدولية المعاصرة هي أفضل من يخدم الاستراتيجية الأمريكية الكونية. ولكن ذلك لا يمنع أن تقيم أمريكا تحالفات توازن مع أقطاب أوراسية متنافسة فيما بينها، ولكل منها مشاكل «مزمنة» مع المسلمين، مثل روسيا، والهند، وإسرائيل، وخاصة إذا أعيد تشكيل «الشرق الأوسط» تحت القيادة الإسرائيلية، وهذا لا يمنع أن تبقي أمريكا تحالفها مع أوربا ضمن «الناتو»، ولكن تحقيق ذلك كله يعتمد على التكتيك الذي سوف تستخدمه أمريكا في حقبة «العولمة»، وتوزيع الأدوار على القوى المتناحرة بعد الحرب الباردة!

ولكثرة التنازعات على توزيع الأدوار ما بين الدول العظمى، أصبحت كل من روسيا وفرنسا وألمانيا والصين، تبدي استياءها من الأحادية القطبية الأمريكية وتبحث عن عالم متعدد الأقطاب (الوطن، العدد٢٧٣٤).

فالرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» يقول: «الحقيقة المطلقة أن روسيا بلد أوروبي، من الناحية الجغرافية والفكرية والثقافية؛ وموسكو ترحب بطرق التكامل في أوربا، ولا يُتخيل تطوير روسيا من دون تطوير أوربا الخالية من الخطوط التقسيمية» (الخليج، العدد ٨٦٧٩).

وهذا يعتبر مؤشراً خطيراً بالنسبة لأمريكا، فعندما تتم إعادة تشكيل العالم الأوراسي، سواءً تشكلت الكتل المذكورة أعلاه ككتلة واحدة، أو مجموعة من الكتل المتحالفة، فذلك سيشكل نوعاً من التوازن الدولي خارج الإشراف الأمريكي! وفي هذه الحالة، ربما تتمكن أوراسيا من منافسة القطبية الأحادية لأمريكا.

ونجد حتى الاستراتيجيين الروس مثل «الكسي كيينا» يقول: «إذا بدأت أمريكا بالعــراق، فســتذهب بعدها للسعودية، وبعد ذلك إيران، وبعد السيطرة على هذه الــدول الغنية بالنفط، ستذعن تلقائياً الأوبك للمطالب الأمريكية، وذلك سيؤدي إلى تخفيض حاد في أسعار النفط».

ويقــول «كييــنا»: «ولنفــترض أن أسعار النفط انخفضت تحت (١٠) دولار للــبرميل الواحــد، فإن روسيا ستعود إلى وضع ١٩٩٨م، ولن يكون الوقت كافياً لديها للشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وستجري عملية السباق النووي، وعلى الأرجح فإن الاستراتيجيين الأمريكان لا يفكرون بذلك» (الخليج، ٨٦٢٩).

إذاً، فإن الاستراتيجية الضاغطة في حقبة «العولمة»، يمكن أن تولد «عالم توازن» خــارج السيطرة الأمريكية، أو يمكن أن تعيد الحرب الباردة ما بين أمريكا وروسيا، أو ربما أمريكا وأوراسيا.

أمــا بالنســبة للولايات المتحدة فقاتلت ما يقارب عقداً من الزمن، منذ انتهاء الحــرب الــباردة، لكي تطبق اســتراتيجية «عولمة» العالم على الطريقة الأمريكية، ولكــن هــذه الاستراتيجية فشلت – فيما نرى- فشلاً ذريعاً في العالم، وخاصة في الشرق الأوسط[1].

ولعــل مــن أهم المؤشرات على فشل أمريكا في استراتيجية «العولمة» أن العجز الــتجاري الأمريكي قفز من ١٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٠م، إلى ٤٥٠ مليار دولار عــام ٢٠٠٠م، والأخطــر في العجــز التجاري في عام ٢٠٠٠م، هو أن الواردات النفطــية لا تشــكل إلا ١٨% من الواردات الأمريكية، أما ٨٢% الباقية فهي سلع صناعية مستوردة!

(١) راجع آل ثاني، فهد، كتاب العالم الإسلامي، ودراسات في للجغرافيا السياسية.

يضـــاف إلى ذلك أن العجز التبادلي مع الصين بلغ في عام ٢٠٠١م (٨٣) مليار دولار (الشـــرق، العدد٥٣٦٤)، وهذا مما يؤكد الفشل الأمريكي في إدارة «عولمة» العالم، وأن أمريكا أصبحت في موقع التبعية لا موقع الحكم.

يقـــول الكاتـــب الفرنسي «إيمانويل تود»: «إن الإمبراطورية الأمريكية شبيهة بالإمـــبراطورية الرومانـــية، الـــتي كانـــت تعتمد على الاستيراد الخارجي، منها إلى الإمـــبراطورية السوفيتية التي كانت تعتمد على الاكتفاء الذاتي. فأمريكا إمبراطورية للاســـتهلاك لا للإنتاج، وحاجتها إلى العالم في استهلاكها أشد من حاجة العالم إليها في إنـــتاجه. ولكن في الوقت الذي بات فيه العالم ضرورياً لها لتحافظ على مستوى اســـتهلاكها الإمبراطوري، فإن هذا العالم نفسه لا يقع تحت سيطرتها الاستراتيجية، فالقطـــبان الندان لها في مجال الإنتاج الصناعي، وهما الاتحاد الأوربي واليابان، العجز الـــتجاري الأمريكي يبلغ مقابلهم ٦٠ مليار دولار، و٦٨ مليار دولار، على التوالي. فبالـــتالي لا تجمعهم مع أمريكا علاقة تبعية، كما يقضي المنطق الإمبراطوري. كذلك فـــإن القطبين الكبيرين الآخرين في العالم، وهم الصين وروســـيا، يقفان خارج مجال ســـيطرة واشـــنطن الاســـتراتيجية، لا سيما أن روسيا تتمتع باستقلالية نووية تامة» (الشرق، العدد ٥٣٦٤).

وكمـــا ذكـــرنا ســـابقاً، فإن أمريكا عندما شعرت بعجزها التجاري الكبير مع الصـــين، وكذلـــك مخافة أن تطور الصين نوعاً ما من تكنولوجيا الأسلحة الذكية، عملـــت على محاربة تصدير التقنية إلى الصين، ففي عام ٢٠٠١م مثلاً تسلمت وزارة الـــتجارة الأمريكية ١٢٩٤ طلباً فيما يتعلق بتصدير التكنولوجيا إلى الصين، ٧٢% من الطلبات حصلت على موافقة، بينما رفضت وزارة التجارة الأمريكية ٢٨% من الطلبات (الخليج، العدد ٨٦٧٩).

إذاً، أين «العولمة» التي تطالب بها أمريكا من ذلك؟!

أمريكا ستحاول تطبيق سيطرتها العالمية من خلال محاولة المحافظة على تفوقها في عالم الجنوب، وخاصة «الشرق الأوسط»، لأن ذلك سيعطيها سيطرة مباشرة على ٧٢% من احتياطات النفط في العالم، و٣٥% من احتياطات الغاز الطبيعي[1].

ولكن إذا فشلت، فلن تغامر أمريكا مغامرة غبية لإلغاء المنظمات الدولية، أو بعضها، أو إجراء مواجهة مباشرة مع القوى الموجودة في العالم الأوراسي.

ولعل من أكثر ما يخيف في ذلك، أن تعمل أمريكا على توزيع الأدوار في منطقة «الشرق الأوسط»، من خلال اتفاقية سرية تعقدها مع الدول الأوراسية المنافسه لها، لتوزيع الأدوار من تحت الطاولة؛ والتاريخ شاهد على مثل ذلك، كما حدث في الاتفاقية الثلاثية السرية التي جرت في ٢٢ أكتوبر ١٩٥٦م بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وكانت تتمحور حول أمرين:

الأول: الاستفادة من محاولة الرئيس عبد الناصر، تأميم قناة السويس، كذريعة لضرب مصر، وإعادة قناة السويس إلى الشركة الفرنسية، علماً بأن مجموعة من الاستراتيجيين، ومنهم أمين هويدي، قالوا: بأنه سواءً قناة السويس كانت عند الشركة الفرنسية أو عند مصر، صاحبتها الأصلية، فلا يوجد وسيلة عند المصريين للاستفادة من القناة إلا عندما تؤدي وظيفتها لعبور السفن، وخاصة السفن الأجنبية، والطرف المصري يحقق ربحاً كبيراً من وراء ذلك. فبالتالي العدوان الثلاثي على مصر كان الهدف منه تجريد مصر من السلاح الذي استوردته من أوربا الشرقية، وإسقاط عبد الناصر من السلطة، وأخيراً إعادة قناة السويس إلى السلطة الفرنسية (الأهرام، ١٨/٢/٢٠٠٣م).

---

(١) آل ثاني، فهد، عالم إسلامي، ص١٠١.

الـثاني: هـذه الاتفاقية السرية ألغت البيان الثلاثي لعام ١٩٥٠م الذي فرضت بواسطته كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا توازن قوى إقليمياً لمصلحة إسرائيل. بمعنى آخر، التفاف من القوى الاستعمارية (فرنسا وبريطانيا) لإخراج القوة الإمبريالية الحديثة (الولايات المتحدة) من الشرق الأوسط (الأهرام، ١٨/٢/٢٠٠٣م).

ولكن أمريكا قابلت هذه الدول، وما سعت إليه، بغضب شديد، فالسرية وحجم العدوان لم يغضبا أمريكا، وإنما أغضبها محاولات فرنسا وبريطانيا العودة إلى المنطقة، وهذا يعني فشل سياسة ملء الفراغ، وإفشال حلف بغداد، ودفع العرب نحو الاتحاد السوفيتي (الخليج، العدد ٨٦٧٩).

إن أمريكا سوف تضغط لابتلاع «الكعكة» كاملة لوحدها، ولكنها إذا فشلت فسوف تضطر لعقد اتفاقات من تحت الطاولة مع القوى المنافسة لها لإعادة توزيع الكعكة «الشرق أوسطية». وذلك ليس بجديد على القوى الاستعمارية، فعندما تصارع الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الأولى على الكعكة (الامتيازات النفطية، الشرق أوسطية) اضطروا في النهاية لتقسيم «الكعكة» فيما بينهم، فأنشئت ما يسمى «شركة نفط العراق» وأعطيت امتياز الشرق الأوسط بأكمله، تحت اتفاقية تسمى اتفاقية «الخط الأحمر»، وكان تقسيم الحصص في شركة نفط العراق كالتالي: ٢٣,٧٥% لكل شركة من شركات الدول التالية أسماؤها: بريطانيا، وهولندا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأرمني يدعى «سركيس جو لبيكان» أعطي ٥% لدوره في التأسيس وتنسيق إدارة الشركة[1].

والآن لا نستغرب أن تعيد أمريكا توزيع الحصص في الشرق الأوسط حتى لو كان ذلك لفترة مؤقتة، ونعتقد ربما يكون توزيع امتيازات الهايدروكاربون الشرق

(١) AL-Thani. F. Phd. Pp. 41-46.

أوسطي كالتالي: ٤٠% للشركات الأمريكية، و١٠% للبريطانية، و١٠% للفرنسية، و ٥% لكل من: روسيا وإيطاليا وألمانيا وكندا والصين، وما تبقى يقسم بالطريقة الأمريكية قسمة غرماء ما بين الشركات العالمية!

أما بالنسبة للعرب، فكالعادة سيخرجون من جميع السيناريوهات خالبي الوفاض، وأكبر دليل على ذلك العراق، فمنذ ثمانية سنوات وأمريكا تعد بأنها ستحرر العراق من قبضة الرئيس صدام، وستسلم السلطة للمعارضة العراقية في بلدهم، وعندما اقتربت ساعة الصفر قالت للمعارضة: بعد خلع صدام سيكون دوركم استشارياً فقط في إدارة العراق، أما حاكم العراق فسيعين بالطريقة الأمريكية! وقد كان.. وذلك على الرغم مما كان ينادي به زعماء المعارضة.

يقول أحمد جلبي، أشهر زعماء المؤتمر الوطني العراقي: « يجب أن لا تكون هناك فجوة في سيادة العراقيين على العراق» (الوطن، العدد ٢٧٢٨).

وفي اجتماع أنقرة الذي عقدته المعارضة العراقية في فبراير ٢٠٠٣م (قالت أمريكا بصريح العبارة: إن على زعماء المعارضة ألا يتوقعوا دوراً أكثر من تقديم المشورة إذا احتاجها الأمريكيون في معالجتهم للقضية العراقية) (الخليج، العدد ٨٦٧٦).

وما حدث، ويحدث للمعارضة العراقية الآن، هو ما حدث لزعامات عربية في القرن التاسع عشر والعشرين، عندما عقدوا تحالفات مع المستعمرين، على أنه بعد أن يسيطر المستعمر على الموقف، يسلمهم السلطة، ولكن بعد أن ينتصر المستعمر يغرر بهذه الزعامات، أو ينفيها، أو يصفيها جسدياً، أو يسلمها سلطة لا تزيد على كومة من صخر، بعد أن كان يعدها بأن يسلمها سلطة تعلو على قمة إيفرست في جبال الهمالايا.

وفي الختام: هل نستوعب الدرس، ونضع استراتيجية شرق أوسطية لهذه الأمة في حقبة «العولمة»!!؟

نتمنى من الله التوفيق، لنا ولجميع المسلمين.

قائمة المراجع

١- آل ثاني، فهد، جغرافيا سياسية، عمان، دار وائل، والدوحة، مكتبة الثقافة، ٢٠٠٠م.
٢- آل ثاني، فهد، استراتيجية التنمية، الدوحة، مكتبة الثقافة، ٢٠٠١م.
٣- آل ثـاني، فهد، البلقان مفتاح السيطرة العالمية، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد الرابع والعشرون،الدوحة، خريف ٢٠٠١م.
٤- آل ثـاني، فهـد، قـوى الجـنوب الآسيوي والصراع على كشمير، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، عمان، كانون الأول ٢٠٠١م.
٥- آل ثـاني، فهد، النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة مركز الوثـائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، العدد الثالث عشر، الدوحة، ٢٠٠١م.
٦- آل ثاني، فهد، العالم الإسلامي، الدوحة، مكتبة الثقافة، ٢٠٠٢م.
٧- سليم، محمد، تطور السياسة الدولية، القاهرة، دار الأمين، ٢٠٠٢م.
٨- صحيفة الأهرام، ٢٠٠٣/٢/١٨م.
٩- صحيفة الخليج، الأعداد: ٨٦٢٩، ٨٦٦٥، ٨٦٧٦، ٨٦٧٩.
١٠- صحيفة الراية القطرية، الأعداد: ٧٥٤٦، ٧٥٨٥.
١١- صحيفة الشرق القطرية، العدد ٥٣٦٤.
١٢- صحيفة الشرق الأوسط، الأعداد: ٨٨٣٩، ٨٨٥٠، ٨٨٥٣.
١٣ - صحيفة الوطن القطرية ، الأعداد: ٢٧٢٨، ٢٧٣٤.
١٤- Al-Thani, Fahd, The Spatial Impact of The Hydrocarbon Industry On Land and Sea Use of Qatar, Phd Thesis, Durham University, U.K. 1992.

الاقتصاد العالمي وموقع العالم العربي

البروفيسور عبد الحميد الإبراهيمي(*)

الرأسمالية لم تتمكن من تجاوز تناقضاتها، وتظل باستمرار معرضة للهزات والأزمات الاقتصادية، التي صارت من مكوناتها البنيوية.. ونظراً لتشبثها الشديد بجذورها الإغريقية – الرومانية، ورفضها الاستفادة من الحضارات الأخرى، فقد أكدت الحضارة الغربية تفوق القوة والثراء، على حساب القيم الروحية.

مقدمة:

يتصدر الفكر الاقتصادي الإسلامي وأهميته وقدرته على الإجابة عن التحديات المتعلقة بتحسين الوضع المعيشي للإنسان وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والعدل والتضامن داخل إطار الأمة وعلى صعيد العالم، دوائر النقاش أكثر من أي وقت مضى. وفي الحقيقة، لقد برز قصور الفكر الاقتصادي التقليدي منذ وقت طويل. فمن بين المشكلات العديدة التي أوجدها: التفاوت بكل أشكاله، والانحراف، والاختلال، ولم يقتصر ذلك على البلدان الرأسمالية المتقدمة،

(*) باحث أكاديمي.. رئيس وزراء الجزائر الأسبق (الجزائر).

بل تعداها إلى بقية بلدان العالم بما في ذلك البلدان الإسلامية. وقد تضاعف خطر هذه التفاوتات والاختلالات بسبب «العولمة» والهيمنة الأمريكية منذ ثمانينيات القرن الماضي.

تبرز تعاليم القرآن والسنة أن هناك طريقاً آخر متميزاً عن النظامين الرأسمالي والشيوعي، اللذين سادا خلال القرن العشرين. وخلافاً للإسلام، تعتبر أدبيات الاقتصاد التقليدي والممارسات الرأسمالية أن النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي أمر مقدس، بحيث تنظر إلى الأعمال الاجتماعية التي تصب في مصلحة الطبقات المحرومة باعتبارها تقليصاً من الجدوى الاقتصادية وكلفة إضافية تضر بالادخار والاستثمار وتساهم في زيادة البطالة.

وبما أن اقتصاديات البلدان العربية تظل حبيسة مآزق، مثلها في ذلك مثل أغلب بلدان العالم الثالث، فإن عليها، كخطوة أولى، أن تبحث عن مناهج بديلة للتنمية الوطنية، وثانياً أن تبني منطقة اقتصادية عربية موحدة لمصلحة البلدان الأعضاء ولحمايتها من الآثار السلبية «للعولمة».

وقبل البدء في تناول الإجراءات التي ينبغي اتخاذها وطنياً وإقليمياً، والتي تتعارض مع النظرية الاقتصادية التقليدية، التي أبرز محدوديتها كثير من الاقتصاديين الغربيين، علينا التذكير بالسياق السلبي «للعولمة» والاقتصاد العالمي الذي تجد دول العالم الثالث (ومن ضمنها العالم العربي) نفسها جزءاً منه، وذلك بهدف توصيف مراحل نمو العالم العربي، وكذلك حاضره والتحديات المستقبلية التي تواجهه.

وسيمكننا العرض السريع للمراحل التاريخية الكبرى لنمو النشاط الاقتصادي والتوزيع غير المتكافئ للثروة، على مستوى العالم، بما في ذلك تجربة دولة الرعاية في القرن العشرين – المحور الأول والثالث – سيمكننا ذلك من توضيع موقفنا. كما أن المعالجة المختصرة للاتجاهات الكبرى لذلك النمو سيمكننا من تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار من أجل التقدم نحو الإصلاحات الضرورية التي تسمح بمواجهة التحديات العديدة التي يطرحها القرن الواحد والعشرون.

من أجل الخروج من المأزق الذي تردت فيه البلدان العربية والإسلامية، من الضروري أن نعود إلى أصول الإسلام من أجل استنباط المبادئ الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي، حيث الإنسان محرك النمو وغايته في الآن نفسه، وذلك لكي نبلور مقاصد التنمية التي تضمن كرامة الإنسان وتقدمه الاقتصادي، على المستوى الوطني – المحور الرابع– وتحقق الاندماج الاقتصادي على المستوى الإقليمي، فتحمي العالم العربي من الآثار السلبية «للعولمة»، وتدعم قدرته التنافسية وموقعه الدولي (المحور الخامس).

ينبغي أن يكون دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي حاضراً ومتوازناً من أجل تجنب العطالة في حركة السوق، وضمان العدالة الاجتماعية، والتضامن بين مجموعات محددة من البلدان العربية في مرحلة أولى، ثم بين مجموع البلدان العربية عبر اندماج اقتصادي إقليمي.

الآفاق التاريخية وانعكاسها على الأنشطة الاقتصادية بين الأمم في العالم المعاصر

من خلال التذكير بالمراحل الكبرى لنمو الأنشطة الاقتصادية في العالم منذ القديم وحتى القرن العشرين، سنتمكن من تحديد العناصر المختلفة التي ساهمت في تزايد الأنشطة الاقتصادية، كما سيسمح لنا ذلك بتحديد المستفيدين الرئيسين من النظم الاقتصادية التي هيمنت في تلك المراحل، وكذلك الضحايا التي خلفتها.

المراحل الكبرى لنمو الأنشطة الاقتصادية في العالم:

١- العصر القديم:

تميزت الألفيتان اللتان سبقتا مولد السيد المسيح، عليه السلام، بالأنشطة التجارية التي كان يمارسها الفينيقيون، الذين حققوا منافع وثروات من خلال العلاقات التي ربطوها مع شعوب شرقي وغربي المتوسط. وفي القرن السادس قبل الميلاد احتد الصراع اليوناني – الفينيقي من أجل السيطرة على البحر المتوسط. وبعد القضاء على فينيقية كقوة مستقلة، قامت قرطاج برفع التحدي من خلال تأكيد سيادتها على الضفة الجنوبية للمتوسط تاركة الضفة الشمالية تحت هيمنة يونان صقلية. وفي القرن الثالث ق.م ورثت روما الصقليين. وبعد تدمير قرطاج من قبل الرومان (سنة ١٤٦ ق.م) تحول الجيش إلى أداة استعمارية لإخضاع الضفة الجنوبية. وكان هدف روما الأول في تلك المرحلة هو السيطرة على الثروة الفلاحية في شمال إفريقيا، وذلك تحديداً ما يفسر نمو زراعة الحبوب (القمح والشعير) وغراسة الزيتون والعنب، حيث تم انتزاع أراضي السكان الأصليين واستخدامها لمصلحة الرومان. وقد انعكس ذلك في «تركز الملكية في أيدي الإمبراطور والطبقات الأرستقراطية». وهكذا تحول إنتاج وتسويق المنتوج الفلاحي لمصلحة روما، دون أي تطوير في مستوى عيش

السكان الأصليين الذين كانوا يرزحون تحت سطوة الإمبريالية الرومانية المعروفة بـ «أنانيتها واستغلالها» ونهبها المنظم واستعبادها للناس وفرضها لضرائب «عادية وأخرى غير عادية» كانت ترسل إلى روما.[1]

ثم امتدت الإمبراطورية الرومانية بعد ذلك إلى كامل حوض المتوسط، الذي حولته إلى فضاء واسع للتبادلات التجارية، جاعلة منه مركزاً للأنشطة الاقتصادية في العصر القديم، إلى حدود القرن الخامس للميلاد.

ومن سنة ٤٢٩ إلى سنة ٥٣٣م ورث الوندال من روما الشطر الجنوبي للمتوسط. ثم جاء من بعدهم البيزنطيون وحكموا تلك المنطقة من سنة ٥٣٣ إلى سنة ٦٤٩م. خلال هذين القرنين تكثف استغلال السكان الأصليين لمصلحة السادة الجدد. وكما يشير عبدالله العروي (باريس، ١٩٧٠م)، بالنسبة إلى الأهالي، كان «المجتمع الممثل بالدولة الإمبراطورية أو الكنيسة (...) مطابقاً للبؤس والظلم». ثم فصل مجيء المسلمين إلى شمال إفريقيا، في القرن السابع، غرب المتوسط عن سلطة الإمبراطورية البيزنطية، وذلك بإنشاء نظام إسلامي جديد قائم على تعاليم القرآن والسنة والسماح للبربر بأن يكونوا جزءاً من الامتداد الإسلامي. وقد جاء اعتناق البربر للإسلام بشكل طوعي نتيجة لارتباطهم بقيم الحرية والعدالة وجزء من صراعهم «الدنيوي» ضد القمع العسكري والاقتصادي والاجتماعي للغزاة الأجانب.

٢- الأمة الإسلامية:

أرسل النبي محمد ﷺ إلى الناس كافة، كما ورد في مواضع كثيرة من القرآن الكريم (الأنبياء: ١٠٧؛ سبأ: ٢٨). وتتمثل دعوته القائمة على المبادئ النبيلة التي بينّا بعضها في كتابنا: «العدالة الاجتماعية والنمو في الاقتصاد الإسلامي»[2] مثل التوحيد

---

(١) عبدالله العروي، تاريخ المغرب، ماسبيرو، باريس، ١٩٧٠م.

(٢) عبد الحميد الإبراهيمي، العدالة الاجتماعية والنمو في الاقتصاد الإسلامي، الفكر العالمي، باريس، ١٩٩٣م.

والعـــدل والوحدة والمسؤولية، في دعوة الناس لعبادة الله وحده، وتطبيق شرعه الذي يغطـــي المجالين الديني والسياسي، والذي يهدف، بناءً على مصدره الإلهي، إلى تحقيق الســـعادة في الدنيا والآخرة. والحقيقة أن الإسلام يغطي في الآن نفسه مختلف جوانب الحياة الإنسانية، المادية والروحية والأخلاقية.

وقـــد نجـــح الرسول محمد ﷺ في أقل من عشرين سنة في توحيد الجزيرة العربية وإقامـــة دولة إسلامية في المدينة. وبدأت الحضارة الإسلامية ببعديها الروحي والمادي، وبمـــا تقوم عليه من إيمان، وما تهدف إليه من رقي اجتماعي واقتصادي في الانتشار في العـــالم بســـرعة، وخاصة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، لا سيما مع دخـــول المسلمين سورية وفارس ومصر وليبيا. ولقد كانت هذه البلدان معروفة لدى العـــرب منذ بضعة قرون على خلاف المغرب الذي ظل مجهولاً لديهم، وهو ما يفسر امتـــناع عمـــر رضـــي الله عنه، عن إرسال جيوش إلى تلك المناطق.[1] أعقب ذلك الانتشـــار الأول حركة الفتوحات الواسعة في عهد الخليفة عثمان رضي الله عنه، حيث امتدت الحضارة الإســـلامية في الفترة ما بين ســـنة ٦٤٧ م (٢٧ هـــ) وسنة ٦٧٠ م (٥٠ هـــ) مع إرسال الجيوش بما في ذلك الصحابة أمثال عبدالله بن الزبير وعبد الملك ابـــن مروان وعبدالله بن جعفر وعبد الله بن عباس وعقبة بن نافع رضي الله عنهم إلى شمـــال إفريقيا. وفي تلك المناطق قاد البربر أنفسهم حركة الأسلمة والتعريب. وتدعمت تلك الحركة في المغرب والمشرق بامتداد الإسلام إلى عدد من البلدان الآسيوية.

لقـــد عرفـــت الأمة الإسلامية قروناً من العزة والعظمة والتنوير منذ بناء الدولة الإسلامية في المدينة على يدي النبي ﷺ الذي أقام «مجتمعاً عادلاً» وفق ما تنص عليه التعاليم القرآنية.

(١) الشيخ مبارك الميلي، تاريخ الجزائر، الجزء الأول، الجزائر، ١٩٢٨م.

فــالانطلاق من كون الإسلام ديناً شاملاً يخاطب في الوقت نفسه حاجات الإنسان الدنــيوية كمــا يخاطب الجوانب الروحية والأخلاقية لسلوك المسلمين، يجعلنا نفهم لماذا تواكبــت القــرون الخمســة أو الستة التي ازدهرت فيها الحضارة الإسلامية مع مرحلة الامــتداد الــتي عرفتها الدعوة تحت إمرة الخلفاء الراشدين. تلك المرحلة تميزت باحترام المــبادئ والقــيم الإســلامية مثل العدل الاجتماعي والوحدة والأخوة والتضامن، كما شهدت نمواً في مجال العلوم والثقافة وذلك «بفضل التوازن بين الروحي والزمني».[1]

طــوال هــذه المرحلة كان هناك اهتمام متواصل بالعودة إلى الأصول، من أجل تطبــيق توجيهات القرآن والسنة في حياة المجتمع. وكان أغلب قادة الجيش وأولئك الذين تصدروا قيادة الأمة في تلك الفترة معروفين بثقافتهم الواسعة ومعرفتهم العميقة بالإسلام وسعيهم الصادق لتطبيق تعاليمه من أجل مصلحة الأمة كافة. وقد ساهمت الــنماذج الــتي قدمهــا بعض مؤسسي الممالك وبعض الأمراء في تعبئة الناس حول المقاصــد النبيلة للشريعة، ودعم اللحمة الاجتماعية، وتشجيع التقدم المعرفي والعلمي والفــني. كمــا تمكنوا من صناعة جيش محكم التنظيم، وفي الآن نفسه يقوده رجال مجهــزون بالإيمان وروح الإيثار. لقد كانوا قادرين على توفير الموارد المالية الضرورية للدولــة ولإقامة جيش قوي مع ضمان توزيع عادل ومخفف للأعباء. لقد مثل الجيش وتوفــر الموارد المالية، إضافة إلى العدل والرعاية الاجتماعية والاقتصادية، الدعامات الأساســية للدولة في مراحل صعودها. في هذا السياق يتنــزل تأكيد ريحان شريف عــلى أن «الــتحولات في الحياة السياسية والاجتماعية والأخلاقية والروحية للأمة جــاءت نتــيجة الاختلاف الجوهري في نمط القيادة، التي كرست التحقق السلمي للــثورة الإسلامية، وهو ما هيأ لمرحلة جديدة من التطورات بما في ذلك الديمقراطية والمساواة والتقدم».[2]

(١) مالك بن نبي، الإسلام في التاريخ والمجتمع، بربستكان نيجارا، ماليزيا، ١٩٨٨م.
(٢) ريحان شريف، تأملات في المجتمع العادل والأيديولوجيا المستمرة، المطبوعات الجامعية، دكا، ١٩٩٢م.

وعلى عكس ذلك، فإن انحطاط الأمة، بداية من القرن الثالث عشر إلى غاية القرن العشـــرين، تـــرافق مع تجزئة وحدة الأمة، والتخلي عن تعاليم الإسلام في إدارة شؤون الدول المتعاقبة، والتركيز غير المبرر على العلمانية والبعد المادي، وتركز الثروة في أيدي الأقلـــية، واستشـــراء الترف، وتبديد المال العام في أوساط الحكام والطبقات الغنية في المجـــتمع، وإضعاف الجيش، وزيادة أعباء الضرائب، والتوزيع غير العادل للثروة. «تلك كانت مرحلة السقوط: لم يعد الإنسان والأرض والزمن عوامل الحضارة، وإنما عناصر عاطلـــة دون تفاعل بناء فيما بينها»، كما يقول مالك بن نبي، رحمه الله . وترافق هذا التراجع مع تدني مستوى الرعاية الاقتصادية والاجتماعية، وتدني مستوى الثقافة، بما في ذلك العلوم الإسلامية لدى القيادات التي كانت تمارس السلطة باسم الإسلام. وأصبح الـــلجوء للإسلام، لمجرد استعماله كغطاء سياسي، يطعن في شرعية الأمراء والحكام في مخـــتلف بلدان العالم الإسلامي. ودفعت الرغبة في الوصول إلى العرش أو الاستمرار في الحكـــم، والرغـــبة في الإثراء والعطش لممارسة السلطة القائمة على الأهداف الدنيوية، دفعـــت حكـــام هذه البلدان إلى التخلي عن المقاصد الأساسية مثل العدل الاجتماعي والخير العام لعموم الأمة، التي هي تحت مسؤوليتهم.

كمـــا قـــاد الانحـــراف عن الطريق المستقيم، الذي عكسه التخلي عن المبادئ الاجتماعـــية والأخلاقـــية وغياب التعاليم الإسلامية في إدارة مختلف المؤسسات، إلى تزايد الظلم والتفاوت الاجتماعي، ونمو ظاهرة المحاباة، والصراعات الطائفية، والتبعية لـــلخارج. كل ذلك ساهم في إضعاف النظم السياسية وتمزيق النسيج الاجتماعي في مختلف بلدان الأمة ما بين القرنين الثالث عشر والعشرين.

وبـــين الحـــروب الصليبية والغزو الاستعماري، نجحت البلدان الأوروبية في قلب ميزان القوة لصالحها بفضل التوسع الاقتصادي والقوة العسكرية.

٣- التوسع الاقتصادي لأوروبا الغربية:

حقق تطور النشاط التجاري والمالي لبلدان أوروبا الغربية، بداية من القرن السادس عشر، تفوقاً لبعض البلدان.

وقد منح التفوق المطلق لتلك الدول دوراً مهيمناً لفترة من الزمن. فقد نجحت البرتغال في أن تتحول إلى قوة اقتصادية مهيمنة، ما بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر، قبل أن تسلم القيادة إلى هولندا في القرن السابع عشر. أما هولندا، التي استفادت كثيراً بفضل علاقاتها التجارية والمالية مع أوروبا وبلدان الشرق الأقصى، فقد تراجعت تاركة القيادة الاقتصادية لبريطانيا العظمى في القرن الثامن عشر.

وقد أدى توسع الفضاء الاقتصادي وتعدد الأسواق ونمو التبادل التجاري بدوره إلى التقدم الصناعي. كما تسبب انتشار المستعمرات في أمريكا وآسيا وأفريقيا، بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر، إلى جانب تعدد الاختراعات العلمية وتطبيقها في الصناعة، إلى التوسع التجاري والصناعي للقوى الأوروبية.

وسمحت التحولات الصناعية القائمة على البحث ومراكمة الربح في كل من أوروبا والولايات المتحدة، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بتحقيق مستوى متقدم من النمو الاقتصادي. صحيح أن الفضل في تحقيق هذه المكتسبات يعود في جانب منه إلى الاكتشافات والتقدم التقني، ولكنه أيضاً يعود إلى درجة عالية من الاستغلال الذي كان يمارس على العمال من الرجال والنساء والأطفال في المستعمرات، سواء في أوروبا أو في أمريكا، لصالح الطبقات البورجوازية.

وقد أدى الاستغلال ونهب المستعمرات من قبل القوى الاستعمارية إلى تحويل الثروات من البلدان المستعمَرة إلى أوروبا، وساهم في نموها الاقتصادي على حساب الدول الفقيرة.

في القـــرن التاســـع عشر لم يكن غريباً أن يجد المرء «في فيلادلفيا (...) عائلات بأكمـــلها تعـــيش في غرف منفردة، دون خدمة رفع القمامة، ودون حمام، ولا تهوئة فـــيها ولا ماء. وفي نيويورك، يمكن أن ترى بؤساء ينامون على قارعة الطريق. أما في الأحياء الفقيرة فلم يكن هناك شبكات للصرف الصحي للمياه المستعملة التي كانت تصـــب في الكهـــوف حيث يسكن أكثر الفقراء عوزاً»، حسب ما جاء على لسان المـــؤرخ الأمريكي «هوارد زين»[1] لدى حديثه عن «مرحلة نهاية القرن التاسع عشر الـــتي تميزت بالاستبداد الاجتماعي والاقتصادي للبارونات المحتالين، ج ب مورغن، روكفـــيلر، فـــورد إلخ... » بـــل أكـــثر من ذلك، فإن تحسين ظروف العمل وتبني تشـــريعات حماية العمال في أروبا، التي سبقت الولايات المتحدة، خلال القرن التاسع عشـــر والقـــرن العشرين، جاءت متأخرة نسبياً، ولم تتحقق إلا بعد صراعات طويلة ومريـــرة قادتها نقابات العمال. وخلال تلك الفترة يمكن أن نلاحظ الهوة الفاصلة بين التقدم الاقتصادي وتحقيق الحياة الكريمة على المستوى الاجتماعي.

ولم تـــتراجع القـــوة الاقتصـــادية لبريطانيا إلا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث شـــهدنا صعود الهيمنة الأروبية وتحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى القوة الأولى في العالم وبروز الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية لأروبا الشرقية.

٤- الهيمنة الأمريكية وصعود الاتحاد السوفياتي كقوة اقتصادية:

تمـــيزت الفـــترة ما بين عامي ١٩٢٠م و١٩٨٠م بالهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة وللشركات متعددة الجنسية من أصول أمريكية ويابانية وأروبية، كما تميزت بالتـــنافس بـــين الولايـــات المتحدة والاتحاد السوفياتي على قاعدة التقدم الاقتصادي

(١) العالم الديبلوماسي، عدد سبتمبر ٢٠٠٢م.

والاجتماعي، وفي مجالات التسلح وغزو الفضاء. وكانت الهيمنة الأمريكية قد تكرست أساساً بعد الحرب العالمية الثانية عبر تقديم نفسها باعتبارها المزود الرئيس للمنتوجات ولرأس المال على مستوى العالم.

ورغم التطور الذي حصل في مستوى إنتاجية العمل ومتوسط الدخل الفردي، فإن التقدم الاقتصادي لم يسهم في الرفع من مستوى العيش بنفس الدرجة؛ لأن التقدم التقني لم يول في حصوله أدنى اعتبار للجانب الاجتماعي، كما يلاحظ «فرنسوا برّو». [1] وظل الفقر والإقصاء الاجتماعي يمثل نقطة الضعف لدى القوة العظمى الأولى في العالم.

ومن جهة أخرى، فقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى تعطل آلته الاقتصادية، مما تسبب في كارثة اجتماعية تلاها سقوط الأنظمة السياسية في بلدان أوروبا الشرقية على إثر سقوط جدار برلين سنة ١٩٨٩م.

ونتيجة لذلك تدعمت هيمنة الولايات المتحدة التي انفردت بموقع القوة العظمى، وهو ما أدى إلى العودة القوية لمفاهيم الليبرالية الجديدة وأيديولوجية «العولمة» المتعارضة، ليس مع القيم الإسلامية وحسب، لا سيما مع غياب الأمة الإسلامية، وإنما أيضاً جاءت على حساب البلدان الإسلامية المجزأة والبعيدة هي ذاتها عن تعاليم الإسلام، والتي كانت تعاني بؤساً فكرياً واقتصادياً وثقافياً وتقنياً، إضافة إلى تبعيتها للأجنبي. وقد أفرز مسار «العولمة» التي تقودها الولايات المتحدة، والتي استفادت منها بدرجة أولى الشركات متعددة الجنسية، نتائج كارثية على العالم العربي والأمة الإسلامية والعالم الثالث عموماً.

---

(١) فرنسوا برو، اقتصاد القرن العشرين، منشورات الجامعة الفرنسية، باريس، ١٩٦٤م.

آثار غياب الأمة الإسلامية عن المسرح الاقتصادي الدولي وعلاقة ذلك بالنمو الاقتصادي

١- نشأة دولة الرعاية:

من المعلوم أن الجدوى الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي تقاس باستقلال عن المقاصد الاجتماعية، بخلاف ما تقتضيه التعاليم الإسلامية. ولا تولي المقاربة الميكانيكية في الاقتصاد أي اعتبار لكرامة الإنسان في عملية تطور تاريخ الرأسمالية. فالرؤية التي تعتبر أن النفع العام ناتج عن النفع الفردي تعود إلى الاقتصاديين الكلاسيكيين منذ أدم سميث (١٧٧٦م) ولا تزال مهيمنة إلى اليوم في أوساط الليبرالية الجديدة في الغرب. هذه المقاربة تضع السوق والبحث عن الربح في مرتبة الغايات التي تتجاوز الإنسان. أما الإسلام فإنه يضع الإنسان، الذي شرفه الله (سورة الإسراء، الآية ٧٠) والكرامة الإنسانية فوق كل غاية مادية. فالاعتبارات الاجتماعية والإنسانية ظلت غائبة عن اهتمامات الرأسماليين الذين يبحثون عن مراكمة الربح إلى الحد الأقصى. كما أن البطالة تعد من الأمراض المزمنة لهذا النظام، رغم أن الاستثمار من شأنه أن يوفر مواطن شغل. ومع ذلك، فإن ظاهرة البطالة تهدد الاستقرار ويمكن أن تكون أسوأ خصوصاً في فترات الأزمة والشدة.

وفي سياق الأزمة العالمية لعام ١٩٢٩م، وما أفرزته من انعكاسات خطيرة، أعلن «فرنكلين روزفلت» سياسة «الصفقة الجديدة» في بداية ثلاثينيات القرن العشرين. وفي الوقت نفسه تبنى «جون مينار كينز» سياسة دعم القدرة الشرائية في محاولة للنهوض بالوضع عبر الاستثمار والاستهلاك باعتبار أنه، وكما يقول: «على المدى البعيد، كلنا ميّتون». ولتجاوز قصور نظرية الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين يعتبرون أن الحركة

الحرة لقوى السوق كفيلة لوحدها بضمان التشغيل والازدهار، يقترح «كينـــز» على الحكومـــة البريطانية سياسة تشغيلية شاملة تقوم على زيادة الإنفاق العام (البنية التحتية، الدفـــاع، التعليم، رفع مستوى العيش) من أجل زيادة الطلب فيتحقق التمويل الجزئي لهـــذه الاســـتثمارات العمومية عن طريق العجز في الميزانية. فالمقاربة الكينـــزية أعطت دون شـــك دفعة جديدة للنمو الاقتصادي، كما ساهمت في إيجاد مواطن شغل جديدة في الولايـــات المتحدة وأوروبا، حيث شهد الاقتصاد تطوراً غير مسبوق، واكبه ارتفاع في مســـتوى العـــيش استمر إلى نهاية الستينيات من القرن العشرين، ولكن دون حل التناقضـــات الداخلية للنظام الرأسمالي، ودون تقليص التفاوت الاجتماعي أو التخفيف مـــن الفقـــر. باختصار، فإن السوق ليس من شأنه الاهتمام بتغطية الحاجات الأساسية للفقـــير، بخـــلاف القـــيم الـــتي جاءت بها الحضارة الإسلامية، لأن هدفه كان دائماً الاستجابة للطلب الذي يحقق الربح، والذي تعكسه القدرة الشرائية.

وقـــد شهدت دولة الرعاية التي جاءت بها المقاربة الكينـــزية تطوراً في كل من الولايـــات المـــتحدة وأوروبـــا الغربية، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن مع اخـــتلاف في التطبـــيق بحسب ظروف كل دولة. فتدخل الدولة في الاقتصاد والذي تقـــاطع مـــع سياسة «دعه يعمل»، كان يسعى لتأمين الحماية الاجتماعية للمواطنين ضد المرض وحوادث الشغل والبطالة إلخ... كما أخذ هذا التدخل على عاتقه رعاية الخدمـــات العامـــة كالتعليم والصحة والسكن الاجتماعي والنقل الحديدي والجوي والكهـــرباء والغـــاز، إلى غير ذلك من المرافق الضرورية في الحياة المعاصرة خصوصاً لـــذوي الدخـــل المحدود. وقد تم تطبيق نموذج دولة الرعاية بطرق مختلفة في البلدان الرأسمالية: فالنموذج الأكثر تقدماً عرفته السويد والبلدان الإسكندنافية، بينما شهدت الولايات المتحدة الأمريكية النموذج الأكثر محدودية.

وفي مــرحلة لاحقــة، بعــد الحرب العالمية الثانية، أسهمت عمليات تأميم بعض الصناعات الاستراتيجية (الحديد، التعدين، الطاقة وصناعة السيارات) وكذلك البنوك في بلــدان أوروبا الغربية، أسهمت في تدعيم دور الدولة في الاقتصاد، بعد إمساكها بدعائمه الرئيســة. وامتد تدخل الدولة أيضاً إلى الرقابة على الأسعار والأجور، استجابة للضغوط الــتي كانــت تمارســها النقابات العمالية. وبالمثل، فقد تدخلت الدولة في سير التجارة الخارجــية، وذلــك بإعطاء الأولوية للتصدير (بفضل تقنيات التمويل التي استفادت منها الــتجارة الخارجية والمساعدات المرتبطة بها والدعم المخصص لها في الميزانية... إلخ) على حســاب استيراد بعض المنتوجات التي وضعت أمامها العراقيل الإدارية والترتيبية المختلفة بهــدف حماية الصناعات الوطنية. إضافة إلى ذلك، فقد استعملت الدولة القوانين الجبائية كأداة من أدوات تحسين الوضع الاجتماعي وتوجيه الاعتمادات الضرورية لدعم مختلف المــرافق العامــة. كل هذه الصيغ من تدخل الدولة في الاقتصاد كانت تهدف إلى تحقيق الــنمو الاقتصــادي، والتشــغيل الكامل، وتحسين مستوى العيش في البلدان الرأسمالية المــتقدمة، على حساب مصالح العالم العربي والبلدان الإسلامية والعالم الثالث، التي كانت العديد من دوله ما تزال ترزح تحت براثن الاستعمار.

وخــلال ثلاثــين عامــاً، أسهمت دولة الرعاية في أوروبا الغربية في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. وفي الوقت نفسه، قاد نمو الشركات متعددة الجنسية خلال خمســينيات وستينيات القرن العشرين إلى إحكام سيطرتها على الاقتصاد العالمي. غير أن هذه الاستراتيجية كانت لها نقاط ضعفها المتعلقة باستمرار المشكلات الكبرى التي لم يستطع النظام الرأسمالي حلها، مثل الأزمات الاقتصادية الدورية، والظلم والإقصاء الاجــتماعي، والــبطالة، ورصد الموارد بطريقة غير سليمة، وتدمير المحيط، وتركيز الــثروة في أيــدي الأقلية، والهيمنة الاقتصادية للدول المتقدمة على دول العالم الثالث وتفقيرها، واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء في العالم.

٢- العولمـــة والبيئة في مستهل القرن الواحد والعشرين: نظام عالمي جديد أم فوضى عامة؟

أ- ملاحظات عامة:

مـــنذ ســـقوط جدار برلين، ظل تهاوي النظام الشيوعي في أروبا الشرقية وانهيار الاتحـــاد الســـوفياتي يقدم على أساس كونه انتصاراً للرأسمالية، باعتبارها نظاماً كونياً صـــالحاً لكـــل الأزمنة وكل البلدان. وبسبب ذلك أصبح الإسلام مستهدفاً من قبل الغرب، مصوراً إياه بمثابة «العدو الشامل».

بعـــد قرنين من الوجود والنمو الاقتصادي، لابد من الاعتراف بأن الرأسمالية قد نجحـــت في تحقـــيق تقدم تقني وعلمي كبير، قاد بدوره إلى زيادة في فاعلية التنظيم والإنـــتاج، وأدى إلى الـــنمو الاقتصادي وتحسين الوضع الاجتماعي الذي تحقق بعد صـــراعات وضـــغوط مارستها النقابات العمالية. ومع ذلك تظل الرأسمالية موسومة بالـــتفاوت الاقتصـــادي والاجتماعي والتوزيع غير العادل للدخل، وهو ما أدى إلى تركيز الثروة في أيدي أقلية، إضافة إلى تكريس الفقر والبطالة وتفشي آفات اجتماعية أخـــرى عديـــدة (المخـــدرات، العنف). وخلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي شهدنا تراجعاً في سياسة الرعاية الاجتماعية، التي جاء بها النموذج الكينـــزي في البلدان المتقدمة.

وفي الحقـــيقة، فإن المقاربة الإنتاجية، التي تعتبر خاصية النظام الرأسمالي، تستبعد موضـــوع العـــدل الاجتماعي، ولا تولي أهمية للتضامن بين مواطني الدولة الواحدة، فضلاً عن التضامن بين الشعوب أو بين الأجيال. إنها تتجاهل أيضاً الأبعاد الأخلاقية

والروحية للإنسان؛ لأنها لا تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للناس كافة بقدر ما تهدف إلى إحراز نجاحات جديدة في إطار العملية الإنتاجية، التي تقود بدورها إلى تحقيق مزيد من الأرباح، التي إذا ما تم استثمارها تؤدي إلى زيادة في القدرة الإنتاجية، التي تمكّن من مضاعفة الأرباح، وهكذا تستمر العملية. ومن جهة أخرى، فإن استبدال الآلات بالإنسان يخلق البطالة والفقر، ويزيد من حدة التفاوت بما يهدد بنية المجتمع.

وفي هذا السياق، وسعت الشركات متعددة الجنسية من نطاق أنشطتها الاقتصادية عبر العالم، مراكمة بذلك مزيداً من الربح والقوة. وقد ازدادت قوة هذه الشركات العملاقة إما بالامتداد إلى أسواق جديدة أو بالاندماج مع شركات أخرى مماثلة. كما أن تبنّي البلدان الغربية لأيديولوجيا الليبرالية الجديدة ساهم في دعم موقع هذه الشركات وإضعاف اقتصاديات العالم الثالث.

فالعودة القوية لدعاة الليبرالية الجديدة والمدافعين عن «العولمة» منذ ثمانينيات القرن العشرين، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، أسهمت في زيادة البطالة والإقصاء الاجتماعي والتفاوت في العالم.

ب- عولمة الاقتصاد:

تهدف «العولمة» بأبعادها السياسية والاقتصادية والمالية والعسكرية إلى فرض هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي. غير أن الظرف الدولي الراهن محكوم بعوامل ثلاثة: نمو الشركات متعددة الجنسية، الثلاثية (القطبية) وبروز تجمعات اقتصادية واستراتيجية جديدة.

- نمو الشركات متعددة الجنسية:

جاءت «عولمة» الاقتصاد نتيجة لمسار طويل من الاندماج على أيدي الشركات العملاقــة. وتعود بداية هذا المسار إلى نهاية القرن التاسع عشر.[1] وتؤكد الوقائع أن تلــك الشركات، وعلى مدى عشريات متتالية، صارت تتحكم بنصيب حيوي من الأنشــطة الاقتصــادية والاستثمار في العالم. ويمكن تفسير مسار «عولمة الاقتصاد» بدرجــة أولى «بعولمة» السوق والاستثمار والإنتاج، ثم بإدارة وتمويل تلك الأنشطة عــبر استراتيجية اتبعتها الشركات متعددة الجنسية لتحقيق مصالحها الخاصة. ولكن، ينبغي أن لا ننسى أن الدول والشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي مترابطة بشكل كبير.

- الثلاثية القطبية:

وضــع انهــيار الاتحــاد الســوفياتي وأوروبا الشرقية حدّاً لاستقطاب العالم بين معسكرين. ومنذ العام ١٩٩٠م بدا أن هذا العالم يسير نحو نظام القطب الواحد؛ لأن القــوى التي تشكل مجموعة السبعة الكبار قد طورت فيما بينها علاقات وثيقة على كل الأصعدة، على حساب مصالح البلدان التي تقع خارج دائرة الغرب.

في الحقــيقة، إن مــا يمــيز العالم اليوم هو اتجاهه نحو تشكيل تجمعات اقتصادية إقليمــية، إلى جانب بروز ثلاثة أقطاب اقتصادية مهيمنة: الولايات المتحدة، واليابان، وأوروبا الغربية. ويمكن رصد هذه الثلاثية من خلال المشهد التالي:

الولايــات المــتحدة وامتداداتها في المكسيك وكندا ضمن اتفاقية التجارة الحرة لأمــريكا الشمالية التي تم توقيعها سنة ١٩٩٣م، تشكل الآن سوقاً بـــ٣٦٠ مليون

(١) لمــزيد مــن الإطلاع انظر إبراهيمي، نمو الشركات متعددة الجنسية، دراسة أنجزت لفائدة الأمم المتحدة، القاهرة ١٩٧٤م.

مستهلك. وإذا أضفنا إلى ذلك تبعية أمريكا اللاتينية الاقتصادية للولايات المتحدة فإن هذه المنطقة تعتبر أهم منطقة اقتصادية وأهم سوق في العالم، لاسيما مع الهيمنة السياسية والعسكرية العالمية لأمريكا. ومع ذلك فإن هذه الهيمنة الاقتصادية تبدو مهددة بفعل الأزمات الطارئة والمزمنة، وبفعل النجاحات الاقتصادية والتقنية لليابان، والتي تتسبب من وقت لآخر في إزعاج للولايات المتحدة وأروبا على حد السواء، وخاصة لما تتميز به تلك النجاحات من دينامية.

أما اليابان، فنظراً لما يعتمد عليه من امتداد طبيعي نحو مجال نفوذه الاقتصادي المتمثل في السوق الآسيوي فإن بإمكانه التطلع إلى لعب دور اقتصادي أكبر في العالم في غضون العشريتين القادمتين.

أما أروبا الغربية، فإن امتدادها باتجاه أروبا الشرقية في إطار المجموعة الأوروبية، التي يتوقع إعلانها في العام ٢٠٠٣م بحجم ديمغرافي يتمثل في ٤٥٠ مليون مواطن، جعلها تعرف بـ «البيت المشترك».

هذه «الثلاثية» ظلت تتشكل في الواقع عبر تداخل المصالح بين الشركات العملاقة، الأمريكية واليابانية والأوروبية. وتهدف التحالفات التي تربط هذه «الثلاثية» إلى التحكم في سوق معين أو قطاع محدد على مستوى العالم. ورغم ذلك فإن هذه التحالفات لا يمكن أن تخفي الصراع الذي تخوضه الأقطاب الثلاثة فيما بينها من أجل التفوق. كما أن مصالح هذه الأقطاب ليست دائماً منسجمة، وهو ما يفسر السلوك العدواني لكل واحد منها إذا ما تعلق الأمر بتأمين سوق جديد أو تدعيم وجودها في سوق تقليدي خارج الفضاء الغربي (بما في ذلك العالم العربي) من أجل تعزيز موقعها العالمي. وفي هذا السياق فإن ما تعنيه الولايات المتحدة بـ «العولمة» إنما يُقصد منه «أمركة» الاقتصاد العالمي، والرغبة في تعزيز هيمنتها. غير أن بروز

مـــناطق وتجمعات اقتصادية واستراتيجية جديدة من شأنه أن يقوي وتيرة المنافسة بين هذه الأقطاب الثلاثة.

- إعادة تشكل التجمعات الاقتصادية والمناطق الاستراتيجية:

رغـــم ما يبدو من كون هذه الأقطاب الثلاثة تشكل عالماً ذا قطب واحد، فإن حجـــم الـــبطالة، وإغـــلاق المصانع، نتيجة سوء استخدام القدرات الإنتاجية الهامة، وتـــزايد المديونية (بلغ حجم المديونية العالمية بما في ذلك مديونية الدول والشركات ومالكي العقارات ٣٠,٠٠٠ بليون دولار سنة ١٩٩٢م)، وعدم استقرار العملات، وارتـــباك الوضع المالي الدولي، كل ذلك يعني أن المصالح الاقتصادية لهذه التجمعات ليســـت واحـــدة، بل إنها متعارضة فيما بينها. والشيء نفسه ينطبق على الدول التي تتشكل منها تلك التجمعات.. والأمثلة الأربعة التالية كافية لتوضيح ذلك:

* الحرب التجارية التي شنتها الولايات المتحدة، وبدرجة أقل أروبا، على اليابان سنة ١٩٩٥م، وذلك باتخاذ إجراءات إدارية صارمة والتهديد بفرض عقوبات اقتصادية.

* الصـــراع الـــذي نشب بين فرنسا والولايات المتحدة بشأن «الاتفاقية العامة حـــول الأســـعار والـــتجارة» ومنظمة التجارة العالمية حول ما سمي بـــ «الاستثناء الـــثقافي» (أكـــتوبر – ديســـمبر ١٩٩٣)، وكذلـــك تصدير المنتوجات الفلاحية الأمريكـــية المدعومة إلى أروبا، والتي فرضت عليها عقوبات من قبل منظمة التجارة العالمية سنة ٢٠٠٢م، على سبيل المثال.

* داخـــل أروبـــا نفسها، حين تحركت فرنسا لتجنيد إيطاليا وأسبانيا والبرتغال للوقـــوف ضد بروز ألمانيا كقوة اقتصادية عالمية، بعد توحيد شطريها عقب سقوط جدار برلين.

* وأخيراً، التنافس من أجل أسواق جديدة في الشرق.

في الحقيقة، هناك قوة عظمى وقوتان اقتصاديتان (اليابان وألمانيا) تأخذان في التشكل من داخل مجموعة السبعة. مع ملاحظة أن اليابان وألمانيا معاقتان بسبب كونهما لا تتمتعان بعضوية مجلس الأمن وبسبب الحظر المفروض على قدراتهما النووية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

من المفيد أيضاً التأكيد على أن المصالح الاقتصادية للدول السبعة الأكثر غنى في العالم والمتكتلة حول «الأقطاب» الثلاثة المذكورة، والتي تقودها ثلاث دول (الولايات المتحدة واليابان وألمانيا)، ليست متطابقة، وأن الخلافات التي تشقها يمكن أن تزداد مع السنين، وخاصة مع الصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها الغرب، والقدرات الكامنة لدى دول وتجمعات أخرى خارج الفضاء الغربي.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى وجود دولتين آسيويتين يمكن أن تحقق لهما قدراتهما الاقتصادية نوعاً من الاستقلال على المستوى الدولي، وهما الصين واليابان.

ومن جهة أخرى، ثمة العديد من التكتلات الإقليمية التي هي بصدد التشكل والتي يمكن أن تفرض نفسها إذا توفرت لها جملة من الشروط. أهم تلك التكتلات تجمع دول جنوب شرقي آسيا (آسيان) والذي يضم ست دول هي: بروناي، أندونيسيا، ماليزيا، الفليبين، سنغافورة وتايلند. وستنضم إليها فيتنام لاحقاً. ويعتبر (آسيان) تجمعاً إقليمياً يتميز بأهمية وديناميكية بالغتين، ويوفر قاعدة استراتيجية لأمن آسيا. وتربط اليابان علاقات اقتصادية تقليدية بدول آسيان، في حين تسعى الولايات المتحدة لعرقلة نمو هذه المجموعة للحيلولة دون وقوعها تحت النفوذ الياباني. وفي الوقت نفسه تعمل أمريكا على تكوين تجمع إقليمي مضاد لآسيان هو تجمع آسيا – الباسيفيك للتعاون الاقتصادي (آيباك) الذي أنشئ سنة ١٩٨٩م وضم ١٥ دولة من ضمنهم دول آسيان الستة، إضافة إلى الولايات المتحدة ودول أخرى غير آسيوية.

في الوقت الذي تنهض فيه التجمعات الإقليمية في آسيا وأوروبا وأمريكا، يظل العالم العربي بعيداً عن أي نوع من أنواع التكتل الإقليمي، مع الاعتراف بأن العالم العربي اليوم يعاني من التجزئة والضعف بسبب الصراعات الداخلية الهامشية، والتي تحركها أحياناً القوى الخارجية.

لقد كشفت حرب الخليج الثانية عمق الهوة التي تفصل بين الحكومات في العالم العربي وبين الشعوب، كما بينت هشاشة الوضع الراهن، والذي حكم المنطقة منذ العام ١٩٩٠م. وعلى الرغم من الانقسامات التي تسيطر على علاقات الدول العربية فيما بينها، فإن العالم العربي يمثل تجمعاً إقليمياً منسجماً بإمكانه أن يتطور على المدى البعيد باتجاه تكتل اقتصادي إقليمي دائم وقوي، يمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي. فإلى جانب حجمه الديمغرافي الذي يضم ٢٤٦ مليون نسمة، وناتجه الخام الذي بلغ ٦٠٣,٥ بليون دولار سنة ٢٠٠٠،[1] فإن العالم العربي يمتد على مساحة تغطي ١٤ مليون كم[2]، ويتوفر على مخزون استراتيجي هائل من الثروات الباطنية مثل النفط والغاز (يمثل ٥٦%، و٢٥%، على التوالي من مجموع المخزون العالمي) وقدرات فلاحية ضخمة، إضافة إلى موارد مالية هامة.

ومنذ سنة ١٩٩٥م يمكن أن نلاحظ أن الوعي بضرورة بناء تكتل اقتصادي عربي بدأ يزداد، خاصة مع إدراج إقامة منطقة عربية حرة للتبادل التجاري ضمن برنامج الجامعة العربية. فالمقدرات البشرية والمادية والمالية للعالم العربي هائلة، خاصة إذا أضفنا إلى ذلك الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة بالنسبة إلى أمن كل من جنوب غربي آسيا وأفريقيا والبحر المتوسط. ولكن علينا أن نعترف أن الاندماج الاقتصادي مشروع معقد وصعب التحقيق في الوقت ذاته بين البلدان المكوِّنة للجامعة العربية،

---

(١) تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٢٠٠٢م.

إلا أن ذلك لا ينبغي أن يقلل من الأهمية الاستراتيجية للعالم العربي أو من الأهمية التي تولـيها إيـاه القوى العالمية الكبرى. وفي كل الحالات فإن بالإمكان إنجاز خطوات مرحلـية تبدأ بتشكيل مجموعات إقليمية متجانسة مثل مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي.

إن الأهمـية الاستراتيجية للعالم العربي، وما يتوفر عليه من قدرات اقتصادية فعلية وأخـرى كامـنة، تفسـر حجم التداخل للمصالح الغربية في هذه المنطقة. فالتنافس الذي انطلق منذ ثلاثينيات القرن العشرين بين القوى الدولية الرئيسة لغرض التحكم في المـوارد الاستراتيجية وخاصة النفط، والتحكم في أسواق هذه المنطقة، انبعثت من جديـد بعد حرب الخليج الثانية، وبرزت أكثر مع التحضير لشن حرب جديدة على العراق نهاية ٢٠٠٢م وبداية ٢٠٠٣م، وستستمر خلال القرن الواحد والعشرين.

ولعرقلة حركة العالم العربي باتجاه الاندماج الاقتصادي ودفعها إلى التراجع، فإن القـوى الغربية تسعى بكل الوسائل لطرح صيغ مختلفة، وأحياناً متناقضة فيما بينها، للتعاون الاقتصادي مع البلدان العربية من أجل التحكم أكثر في اقتصادياتها. ومن بين آخـر تلك الصيغ، المقترح الإسرائيلي المدعوم أمريكياً، والذي يدعو إلى إقامة تعاون اقتصـادي بـين دول الشرق الأدنى وشمال إفريقيا (١٩٩٤م) حيث تكون إسرائيل المسـتفيد الأول. وكذلـك إقامة «مجموعة شرق أوسطية» وهي فكرة أوروبية قديمة يعـود ظهورهـا إلى الخمسـينيات مـن القرن الماضي، والتي أعيد طرحها لمواجهة الأوضاع التي نشأت سنة ١٩٩٥م.

وأخـيـراً، فـإن «العولمـة» قادت إلى تدعيم البعد العالمي للسـوق والإنتاج وحـركة الأموال، وبالتالي فإن التحليل الاقتصادي أصبح بدوره عالمياً ولم يعد محلياً بأي وجه.

الانعكاسات الرئيسة «للعولمة» على بلدان العالم الثالث

كـــان لتبني الغرب لليبرالية الجديدة كنظام «كوني» واعتبار السوق كـــ«منظم» لحـــركة الاقتصـــاد، نـــتائج كارثية على مستوى العالم خلال الثلاثين سنة الماضية، ولتوضيح ذلك سنسوق الأمثلة التالية:

١- التصدع الاجتماعي:

الاستجابة للحاجيات الضرورية للشعوب لم تؤخذ بعين الاعتبار من قبل اقتصاد الســـوق في أغلـــب بلدان المعمورة في الدول الغنية، وبدرجة أكبر في الدول الفقيرة. فـــالهدف الأول للســـوق هو الاستجابة للطلب ذي القدرة الشرائية العالية، كما بيّنا سابقاً. أما أولئك الذين لا يملكون مالاً، أو ليست لديهم الوسائل لتغطية حاجياتهم، فـــلا موقـــع لهم. وقد تدهور مستوى معيشتهم وساءت أوضاعهم الاجتماعية أكثر خـــلال تلك الفترة وخاصة في بلدان العالم الثالث. فـــ٢,٤ بليون نسمة لا يتمتعون بالخدمـــات الصـــحية الأساســـية، و ٩٦٨ مليون نسمة محرومون من مصادر المياه الصـــالحة للاســـتخدام (١٩٩٨م)، و٢,٢ مليون نسمة يموتون سنوياً بسبب التلوث المنـــزلي (١٩٩٦م). [١]

فقـــد أصـــبح الســـوق مقدساً، وتحول الثراء إلى غاية في ذاته. وبما أن «اقتصاد الســـوق يـــنـــزع إلى اختزال الكائنات والأشياء في قيمتها المالية، ويدعو إلى اعتبار الغـــنى المقياس النهائي لنجاح الأفراد والمجتمع، ويجعل المادي فوق الروحي... (محوّلاً بذلـــك) اهتمام الطاقات والأذهان عن الحاجيات الأساسية... فإننا نرى ثمار ذلك: الانهيار الأخلاقي لمجتمعات كثيرة، استشراء الفساد، اللجوء إلى المخدرات، اللامبالاة تجاه الآخر وتجاه المحيط، شعور الشباب بالضياع والعجز». [٢]

---

(١) تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٢٠٠١م.
(٢) المؤسسة من أجل التقدم، لوموند ديبلوماتيك، أبريل ١٩٩٤م.

٢- سادة العالم الجدد:

لــيس بوسع السوق أن يضمن دوره التنظيمي، كما هو مزعوم. فالسادة الجدد للعــالم هي الشركات العملاقة متعددة الجنسية، التي تتحكم في النصيب الأكبر من الاســتثمار العــالمي ومن التحويلات التجارية والمالية الدولية. إنها أقوى من الدول، وأنشــطتها تــنعكس في تركز كثيف للثروة في أيدي القلة، واضطراب الأسواق، وتعطل الآلة الاقتصادية لبعض الدول، وتزايد التفاوت الاجتماعي.

وقد أسهمت «الثلاثية القطبية» التي ذكرناها سابقاً في تقوية التداخل المتبادل بين مصالح الشركات العملاقة، الأمريكية واليابانية والأوروبية. فمثلاً، تعتبر الاتفاقية التي تم توقيعها سنة ١٩٩٢ بين «أي. بي. أم» و«توشيبا» و«سيمنس» خطوة استراتيجية نموذجية للتحولات الحاصلة في بعض قطاعات الاقتصاد العالمي من منظور «الثلاثية». بــل أكثر من ذلك، إن «من بين الــتحالفات الاستراتيجية الــ ٤٢٠٠ التي عقدت خــلال الثمانينــيات من القرن العشرين بين الشركات من مختلف دول العالم (مع الأخــذ بعــين الاعتبار كل القطاعات)، ٩٢% كانت بين شركات تابعة للبلدان المكونة للقطبية الثلاثية (الولايات المتحدة واليابان وأوروبا)». [1]

لــنأخذ مثالاً آخر، ثمة أهمية متزايدة للتمويل العالمي، نلحظها في عمليات تحويل مــئات الملايين من الدولارات التي تحصل متزامنة بين المراكز المالية الرئيسة في العالم. فقد ارتفعت قيمة تحويل العملات في كل من لندن ونيويورك وطوكيو من ٧٠ بليون دولار سنة ١٩٦٨م إلى ٢٦٣ بليون دولار سنة ١٩٩٢م، وإلى ١٨٠٠ بليون دولار سنة ١٩٩٨م، وهو ما يمثل نســبة ٨٠% من مجمــوع التحــويلات في العالم. بل إن «مجمــوع التحويلات التي تتم داخل الأســواق المالية يبلغ نحو خمسيــن ضعفاً

---

(١) ريكاردو بيتريلا، سلطة مالية مطلقة العنان، لوموند ديبلوماتيك، نوفمبر ١٩٩٢م.

(سنة ١٩٩٥م، وستين ضعفاً سنة ١٩٩٨م)[١] من قيمة التجارة الدولية» حسب ما جاء في افتتاحية «لوموند ديبلوماتيك» (أكتوبر ١٩٩٥م).

وقد أدى هذا النمط من التعامل عبر تحويل العملات إلى وضع خطير على مستوى العالم. ففي العام ١٩٩٥م بلغ حجم تبادل المنتوجات المسماة «محوّلة» ما قيمته ٣٢٧,٦٠٠ مليار دولار، أي خمسين مرة ضعف الناتج الوطني الخام (للولايات المتحدة) كما يشير إلى ذلك ورنيه باسيه (باريس، ٢٠٠٠م). وهكذا فقد ولّد «التعارض بين المجال الاقتصادي والمجال المالي اضطراباً هائلاً» وخطيراً، كما يؤكد «جون بيرلوفايد» (لوموند، ١٧ أبريل ١٩٨٧م).

ومع بداية القرن الواحد والعشرين، يتضح أن تزايد حجم التجارة الافتراضية واتساع الهوة بين المجالين الاقتصادي والمالي، يسهم في زيادة حدة التفاوت الاجتماعي، ويزيد من الاختلال الاقتصادي عبر العالم.

٣- التوزيع غير العادل للثروة في العالم:

يكشف تأمل النمو الاقتصادي العالمي خلال الثلاثين سنة الماضية حقائق لا يمكن دحضها، لاسيما مركزة الثروة العالمية لدى عدد محدود من البلدان الغربية. وفي سنة ٢٠٠٠م، تبين أن ١٤% من سكان العالم يملكون ٨٢,٥% من مقدرات العالم، بينما لا يتمتع ٦١% من هؤلاء السكان بأكثر من ٥% منها.[٢] فالهوة التي تفصل البلدان الغربية الغنية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبلدان الأفريقية، التي تقع جنوب الصحراء اتسعت لتبلغ ٩٦ إلى ١ سنة ١٩٩٠م مقابل ٤٦ إلى ١ سنة ١٩٦٥م. وفي الحقيقة، لقد ارتفع حجم الناتج القومي الخام للفرد الواحد في الدول الغنية بقيمة ١٧,٥٩٢دولار خلال ٢٤ سنة، أي بمعدل ٧٣٣ دولار

(١) نفس المصدر، رونيه باسيه، وهم الليبرالية الجديدة، منشورات فيار، باريس، ٢٠٠٠م، ص ٨٤.
(٢) نفس المصدر، تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٢٠٠٢م.

كـــل ســـنة، في حـــين لم يرتفع الناتج القومي الخام للفرد الواحد في البلدان الأفريقية جـــنوب الصـــحراء إلا بقيمة ٢٠٦ دولارات بين ١٩٦٥م و١٩٩٠م، أي ما يعادل نســـبة نمو سنوية تقدر بـــ٨,٥ دولار. وفي سنة ١٩٩٣م أصبح دخل الـــ٥% من سكان العالم الأكثر ثراءً يعادل ١١٤ ضعفاً مقابل دخل الـــ٥% الأكثر فقراً.

كمـــا يجـــدر التذكير بأنه بين سنتي ١٩٦٥م و١٩٩٠م أصبحت الدول الغربية أكـــثر ثـــراءً في الوقت الذي تقلص فيه العدد النسبي لسكانها، بينما ازدادت البلدان الفقـــيرة فقـــراً، حيث المجاعة والموت حاضران باستمرار، وحيث العدد الأكبر منها بلـــدان إســـلامية. ويعـــيش أكثر من ٢,٨ بليون نسمة في البلدان التي لا تنتمي إلى الفضاء الغربي فقراً مطلقاً، كما يعيش ٢,٨ بليون نسمة آخرين على أقل من ٢دولار يومـــياً (١٩٩٨م) ولا يملكـــون وسيلة لتحسين أوضاعهم المأساوية. ويعيش ٤٨٠ ملـــيون نســـمة الأكثر فقراً في العالم في أفريقيا (حوالي ١٠% من سكان العالم سنة ٢٠٠٠م) ولا يتمتعون إلا بما دون ١% (٠,٨٥%) من الدخل العالمي، بينما يحتكر ١٤% من أكثر سكان العالم غنى ٨٢,٥% من ثروات العالم.[(١)]

ومن جهة أخرى، فقد أشارت مجلة «فوربس» (سبتمبر ٢٠٠١م) أن ثروة «بيل غيـــتس» تقـــدر بأكـــثر من ٥١ بليون دولار، وهو ما يتجاوز الدخل القومي الخام لبـــنغلادش (ذات الـــ١٣٧ مليون ساكن) والذي يقدر بـــ٤٧ بليون دولار. وتقدر ثـــروة الـــ٤٠٠ الأكثر غنى في العالم بـــ٩٤٦ بليون دولار، أي أكثر من ضعفيْ الدخـــل القومـــي الخام للهند، التي يتجاوز عدد سكانها البليون نسمة، أو ما يعادل دخل كل البلدان العربية مضافاً إليها بلدان أفريقيا ما تحت الصحراء، والتي يبلغ عدد سكانها مجتمعة ٨٥٢ مليون نسمة.

---

(١) نفس المصدر، تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٢٠٠٢م.

ومـــع ذلك، لا ينبغي أن ننسى أنه برغم التركز الكبير لفقراء العالم في كل من العـــالم الثالث والعالم الإسلامي، ما يزال هناك عشرات الملايين من المعدمين يعيشون في الـــبلدان المتقدمة. والجدول التالي يبين بوضوح خريطة توزّع الثروة في الولايات المتحدة سنة ١٩٨٩م[١]:

مستوى السكن	العدد (مليون)	الملكية (مليون دولار)	الملكية (%)
١% راق	٠,٨٣٤	٥٧٠٠	٣٧%
٩% متوسط	٤,٦	٤٩٠٠	٣٢%
٩٠% دون المتوسط	٧٥,٦	٤٨٠٠	٣١%
المجموع	**٨٤**	**١٥,٤٠٠**	**١٠٠%**

يـــبين هذا الجدول أن ٩٠% من أصحاب المساكن يملكون سكناً دون مستوى الســـكن الذي يملكه ١% من الأثرياء. وبصفة عامة، فإن توزيع الدخل يشهد تفاوتاً حـــاداً في البلدان الأكثر تقدماً. ففي بلدان مثل بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا، يـــتجاوز دخـــل الـــ٢٠% الأكثر ثراء من بين مالكي المساكن ٧ إلى ١٠ أضعاف دخل الـــ٢٠% الأكثر فقراً، كما يتضح من الجدول التالي[٢]:

اليابان	٤,٣
كندا	٧,١
سويسرا	٨,٨
بريطانيا	٦,٨
الولايات المتحدة	٨,٩
أستراليا	٩,٦

(١) المصـــدر: خدمـــة مصـــالح الضـــرائب الـــتابعة للاحتياطـــي الفدرالي، أوردته ماري-فرانس طوانت، لوموند ديبلوماتيك، يونيو ١٩٩٢م.

(٢) المصدر، تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة، ٢٠٠٣م.

لقــد مكن تحكّم الدول الغربية في مقدرات العالم من المواد الأولية والمنتوجات الضرورية، وكذلك التقدم الحاصل في طرق التنظيم والإدارة، مكّن دول الشمال من تحسـين أدائهـا الاقتصـادي ومسـتوى عـيش مواطنيها عبر الوصول إلى الموارد الاسـتراتيجية والطبيعـية التي يحتاجونها، والتي تضعها صناعاتهم في خدمة الأغنياء، ويسـحبون منها الفوائض لاستعمالها في مزيد مراكمة رأس المال. إن النظام الرأسمالي مصـمم لخدمـة الأغنياء، ويتميز بالتوزيع غير العادل للثروة. ففي عالم واحد، تنتج الليبرالية الجديدة الثروة، ولكنها في الوقت ذاته تخلق التفاوت والاختلال والفقر.

٤- المبادلات الخارجية غير المتكافئة وغير المتوازنة:

تسـاعد ديناميـة التقدم التقني التي تشهدها البلدان المتقدمة، وما تسهم به من تحقـيق الـنمو الاقتصادي، وكذلك استعمال التقنيات التي تم تطويرها في قطاعات مخـتلفة وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات (الثورة المعلوماتية)، تساعد الشركات بدعم قدراتها التنافسية، ولكنها تقود في الوقت نفسه إلى التقليص من مواطن الشغل وزيـادة مشكلات الفائض في الإنتاج داخل البلدان المتقدمة، وهو ما يدفع إلى إقامة حواجـز حمائـية موجهة بدرجة أولى ضد العالم الثالث والبلدان العربية والإسلامية، كمـا تسـعى إلى الإضـرار بالسياسات التنموية لهذه البلدان بوسائل أخرى مثل احـتكار التكنولوجيا، واعتماد شروط مجحفة للمبادلات التجارية مع دول الجنوب بشـكل يقلص من قدراتها الشرائية، فتضطر إلى الزيادة في حجم صادراتها من المواد الأولية إلى البلدان المتقدمة مقابل تراجع دخلها من العملات الأجنبية.

إن الـبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتـصادي والتنمـية تتحكم اليوم في ٨٣% من حجم التجارة العالمية، وهو ما يزيد في سيطرتها على أسواق العالم.

لقد أضرت السياسات الحمائية التي تتبعها دول الشمال الصناعية باقتصاديات دول الجنوب، وما زال هذا الضرر متواصلاً، إذ تسببت هذه الإجراءات في خسائر سنوية للعالم الثالث تقدر بـ٧٠٠ بليون دولار (١٥٠% من مجموع صادراتها)، والتي كانت منها ١٠٠ بليون دولار صادرات فلاحية، و٥٠ بليون دولار مواد نسيجية.(١)

كما تسبب انهيار أسعار النفط بين ١٩٨٦م و١٩٩٢م لوحده في خسائر لدول أوبك تجاوزت ٣٢٠ مليار دولار، حسب إحصاءات عبد الحميد إبراهيمي (باريس، ١٩٩٣). فقد كان سعر النفط سنة ١٩٩٥م حوالي ٤ دولارات للبرميل، أي أقل بـ٦٠% من سعره سنة ١٩٧٤م عندما كان يبلغ ١١,٢دولار للبرميل. ومن هنا يبدو واضحاً أن سياسة تحديد نسب الواردات إلى دول الشمال تعمل ضد لوائح الاتفاقية العامة حول الأسعار والتجارة. وقد كان هذا الخلاف بين ديسمبر ١٩٧٤م وديسمبر ١٩٩٣م موضوع صفقة مستقلة متعارضة مع قوانين «الغات». بل أكثر من ذلك، لقد كانت الصيغة النهائية لاتفاقية «الغات» والتي تحولت سنة ١٩٩٥م إلى «منظمة التجارة العالمية» بمقتضى الاتفاقات التي تم عقدها في جنيف، كانت منحازة للبلدان الغربية. ويتوقع تقرير للبنك العالمي و«منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» أن ترتفع عائدات الصادرات الأروبية والأمريكية بنحو ٩٠ إلى ١٦٥ مليار دولار في السنة، على حساب بلدان العالم الثالث والبلدان العربية.(٢)

فالزيادة المستمرة في أشكال الحظر التجاري و/أو الإبقاء على بعض الإجراءات الحمائية تتسبب، أياً كان الوضع، في خسائر مالية فادحة لبلدان العالم الثالث

---

(١) المصدر السابق، عبد الحميد إبراهيمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، منشورات الفكر العالمي، باريس، ١٩٩٣م.

(٢) "دراسة حالة" وردت في صحيفة الحياة، ١٢ يونيو ١٩٩٥م.

والـــبلدان العربـــية، يضاف إليها تلك الخسائر الناجمة عن الشروط المجحفة التي تتم وفقها المبادلات التجارية.

إن الخســـائر الهائلة التي يعاني منها العالم الثالث والبلدان العربية لا يعود إلى سوء أداء اقتصـــادياتها، أو انعدام القدرة التنافسية لديها، بقدر ما يعود إلى اختلال موازين القوى الذي يعمل لصالح البلدان الغنية.

وإذا مـــا عدنـــا إلى انهيار القدرة الشرائية لصادرات بلدان الجنوب، فإن أسعار المواد الأولية والمنتوجات الاستوائية والسلع الأساسية التي تصدرها، تخضع إلى تغيرات شديدة، غالباً ما تكون في الاتجاه السلبي. فخلال الثمانينيات من القرن الماضي بلغت العديـــد مـــن المنتوجات التي تم تصديرها من قبل العالم الثالث والبلدان العربية أدنى مســـتوياتها منذ الحرب العالمية الثانية. وفي سنة ١٩٨٩م تدنت أسعارها مجدداً بنحو ٣٣% قياســـاً إلى قيمتها خلال الثمانينيات، كما جاء في تقرير البنك العالمي (تقرير البـــنك العالمي، ١٩٩٠م). كما أن القدرة الشرائية للصادرات تقلصت بقيمة ١٥% في بلـــدان أفريقـــيا ما تحت الصحراء، و١٣% في أمريكا اللاتينية خلال الثمانينيات مقارنـــة بمـــا كانـــت عليه قبل عشرين سنة. وحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية (التقرير العالمي، ١٩٩١م) بلغت خسائر البلدان الأفريقية بسبب السلبيات الكامنة في شـــروط المبادلات التجارية خلال تلك الفترة ١٠% من ناتجها الخام. وإذا اعتبرنا أن الخسائر التي تكبدها العالم الثالث كانت حوالي ٨% من ناتجه الخام فإن مجموع تلك الخسائر يصل إلى ٢٥٠ بليون دولار سنوياً، من سنة ١٩٩٠م إلى سنة ١٩٩٥م.

والغريـــب في الأمـــر أنـــه عـــندما تفرض الديون الخارجية التقليص من الموارد المرصـــودة لـــبرامج التنمية وتحسين الوضع الاجتماعي لسكان العالم الثالث والبلدان

العربيـــة والإســـلامية، فإن تلك البلدان تضطر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي الـــذي لا تساعد شروطه على حل مشكلاتها الهيكلية بسبب أعباء الديون الخارجية، بل إنه يزيد من خطورة مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية.

٥- تزايد المديونية:

إن المشـــكلات الكامنة في شروط الاقتراض على مستوى السوق المالي العالمي، مضـــافاً إليها العوامل المرتبطة بالمناخ الاقتصادي الدولي، تعمل باستمرار ضد ميزان التمويل الخارجي في بلدان العالـــم الثالث، وتزيد من حـــجم مديونيتها. وعلينا أن لا ننسى أن المراكمة السريعة لحجم الديون الخارجية حصلت خلال الثمانينيات فقط حيـــث ارتفعـــت من ٦١٠ بليون دولار سنة ١٩٨٠م إلى ١٣٠٠ بليون دولار سنة ١٩٨٩م لتـــتجاوز ٢٠٠٠ بلـــيون دولار سنة ١٩٩٤م. وهكذا تضاعفت مديونية العـــالـــم الثالـــث أكثر من ثلاث مرات في غضون ١٤ عاماً بنسبة سنوية متوسطها ٢٣% بمـــا لا يقارن بنسب نمو ناتجها القومي الخام أو حجم صادراتها. وقد شهدت فـــترة الثمانينـــيات دخول بلدان الجنوب في مرحلة مراكمة المديونية، وهو ما زاد في ضعفها وقادها إلى مزيد من الفقر.

وتعـــود أســـباب ارتفاع هذه المديونية في جانب منها إلى التفاؤل المفرط الذي تعاملـــت به البنوك عند استثمار البترو - دولار نتيجة الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط سنة ١٩٧٣م ثم سنة ١٩٨٠م، وكذلك إلى الزيادة السريعة في نسب الفائدة. وفي الحقـــيقة، لقـــد ارتفعت نسبة الفائدة التي عرضها انتربنك لندن (ليبور) لمدة ستة أشهر من ٦% عام ١٩٧٧م إلى ١٢,٥% عام ١٩٧٩م، ثم إلى ١٤% عام ١٩٨٠م، إلى أن بلغت نسبة سنوية في حدود ١٦,٧٢% في العام ١٩٨١م. [1]

(١) المصدر السابق، ج بانيث، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ١٩٩٢م.

وهكـــذا قـــاد ارتفاع سعر الاقتراض في مدة وجيزة إلى الزيادة في أعباء الديون الخارجـــية، وخاصة في البلدان الأكثر فقراً. فقد ارتفعت ديون بلدان أفريقيا ما تحت الصـــحراء من ٥,٧ بليون دولار سنة ١٩٧٠م إلى أكثر من ١٤٣ بليون دولار سنة ١٩٨٩م، بـــزيادة ٢٥ ضـــعفاً خلال ٢٠ سنة. أما بلدان أمريكا اللاتينية فقد بلغت ديونها ٤٣٤ بليون دولار سنة ١٩٨٩م، في حين لم تكن تتجاوز ٢٧,٩ بليون دولار سنة ١٩٧٠م، أي تضاعفت ١٥,٥ مرة خلال ٢٠ سنة.

لقـــد بلـــغ حجـــم المديونية الخارجية سنة ١٩٩٥م درجة لم يعد معها مردود الصـــادرات في بعـــض الحـــالات كافياً حتى لتسديد خدمة تلك الديون. ففي سنة ١٩٨٨، عـــلى سبيل المثال، وحسب إحصائيات البنك العالمي (تقرير التنمية العالمية، ١٩٩٠)، بلغ حجم الديون الخارجية لتنـــزانيا ١٣٩% من ناتجها الوطـــني الخام، و١٨٥% من الناتج الوطـــني الخام للصومال، و١٠١% من الناتج الوطني لنيجيريا، و١٩٢% من الناتج الوطني لمدغشقر، و١٨٩% من الناتج الوطني لليمن.

٦- اتساع دائرة الفقر:

طرحـــت إعـــادة جدولـــة تلك الديون من قبل صندوق النقد الدولي جملة من الشـــروط، الـــتي فرض على الدول المدينة تنفيذها تحت رقابة مشددة. وتحت لافتة «بـــرنامج الإصـــلاح الهيكلي» تفرض على تلك البلدان جملة من الإجراءات يحددها صـــندوق النقد الدولي انطلاقاً من مبادئ الليبرالية الجديدة، وتتضمن في الوقت نفسه أبعـــاداً مالـــية وأخـــرى متعلقة بالميزانية تقضي بتحرير الاقتصاد، بصرف النظر عن الجدوى التنموية والرعاية الاجتماعية لمواطني الدول المعنية. وهكذا فقد أدى ارتفاع المديونية الخارجية، إلى جانب أزمة التصدير، إلى مزيد تفقير الشعوب.

وفي ظـــل هذا الوضع أجبرت حكومات العالم الثالث على الرضوخ إلى برنامج صـــندوق الـــنقد الدولي في إعادة هيكلة الاقتصاد القائم على خوصصة الممتلكات العامـــة. وقـــد تســـبب تنفيذ ذلك البرنامج منذ بداية الثمانينيات لتلك البلدان في كوارث اقتصادية واجتماعية. وفيما يلي نسوق أمثلة على ذلك:

شهدت عدة بلدان أفريقية تدهوراً في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية مصحوباً بنسب سلبية في نموها الاقتصادي (١٩٨٠-١٩٩٠م): تفاقم المجاعة، انهيار الخدمات الصـــحية، تخلف كبير في ميدان التعليم. وقد ارتفع عدد الفقراء في أفريقيا بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٥ بـــ٥٠ ملـــيوناً. وتقلصت الأجور في تنـــزانيا بنسبة ٦٥% بين عـــامي ١٩٦٩م و١٩٨٣م، كما انهار مستوى الاستهلاك المـــنـــزلي بنسبة ٤٣% بـــين عـــامي ١٩٧٣م و١٩٨٣م. وفي نيجيريا، البلد المصدّر للنفط، تراجع مستوى العيش سنة ١٩٨٥م مقارنة بما سجلته البلاد سنة ١٩٥٢م. وفي غانا تدهور مستوى العـــيش بـــين سنتي ١٩٦٥م و١٩٨٥م ليصل دخل ٦٠% من المواطنين إلى حدود ٣٧٠دولار سنوياً، وهو ما يعرف بـــ «خط الفقر».[1]

وفي الجزائر، تراجع متوسط الدخل السنوي من ٢٥٠٠ دولار سنة ١٩٩٠م إلى ١٦٥٠دولار ســـنة ٢٠٠١م. بينما ارتفع عدد الذين يعيشون تحت «خط الفقر» من ملـــيون واحد سنة ١٩٨٥م إلى ١٥ مليوناً سنة ٢٠٠٢م، وهو ما يعادل ٤٧% من مجمـــوع الســـكان، حسب إحصاءاتنا، التي اعتمدنا فيها الأرقام الرسمية التي نشرتها السلطات الجزائرية.

وقـــد ارتفعـــت ديون بلدان أفريقيا جنوب الصحراء من ٥,٧ بليون دولار سنة ١٩٧٠م إلى أكـــثر من ١٤٣ بليون دولار سنة ١٩٨٩م، أي أنها تضاعفت ٢٥ مرة

(١) البنك العالمي: تقرير التنمية العالمية (١٩٩٠م).

خــلال ٢٠ سنة. أما بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية فقد بلغت ديونها ٤٣٤ بليون دولار ســنة ١٩٨٩م بيــنما لم تكــن تتجاوز ٢٧,٩ بليون دولار سنة ١٩٧٠م، أي أنها شــهدت زيادة تقدر بـــ ١٥,٥ ضعفاً خلال ٢٠ سنة. ومن جهة أخرى، يتساءل المواطن الأرجنتيني: لماذا أصبح حجم مديونية بلاده يقدر بـــ ١٤٢ بليون دولار سنة ٢٠٠١م في حــين ســددت الأرجنتين بين عامي ١٩٨٢م (لمّا كان دينها الخارجي يقدر بـــ ٢٧ بليون دولار) و٢٠٠١م أكثر من ١٢٠ بليون دولار.[١]

وهــذا التحلــيل ينطبق على كل البلدان المدينة التي تطبق برنامج صندوق النقد الدولي، الذي أدى تنفيذه إلى ارتفاع نسبة البطالة وانتشار الفقر.

ففــي الأرجنــتين «يعــيش ١٩ مليون ساكن، أي ٥٣,٨% من مجموع عدد السكان، تحت خط الفقر».[٢] وفي البرازيل والأرغواي تصل تلك النسبة إلى ٤٤%. وقــد تضــاعفت الــبطالة خلال العشر سنوات الأخيرة بنسبة ١٠٠% في كل من الأرجنتين والبرازيل والأورغواي والمكسيك.[٣]

وفي المكســيك اندثــرت ٢٠٠٠٠ شــركة صــغرى ومتوسطة الحجم. وفي التسعينيات، عقب التقليص في قيمة البيزو، تدنت الأجور إلى ٥٠% فقط من قيمتها ســنة ١٩٨٠م ممــا جعــل أكثر من ٥٠% من السكان ينحدرون إلى خانة الفاقة الشديدة.[٤]

باختصــار، لقد تأكد أن تطبيق إجراءات صندوق النقد الدولي فشل في إحداث تغيير هيكلي في اقتصاديات البلدان المعنية، كما أن تلك الإجراءات لم تأت بتحسينات

---

(١) كشف الاستخبارات التنفيذية، ٢٦ يوليو ٢٠٠٢م، المجلد ٢٩، العدد٢٨، واشنطن، الولايات المتحدة.

(٢) لوموند، ٢٢ أغسطس ٢٠٠٢م.

(٣) لوموند، ١٣ أغسطس ٢٠٠٢م.

(٤) المصدر السابق: الجامعة المستقلة في المكسيك، أورده رونيه باسات، باريس، ٢٠٠٠م.

على مستوى الرعاية الاقتصادية والاجتماعية لسكان تلك البلدان. بل إن النتيجة كانت عكسية إذ أسفرت تلك الإجراءات، في كل الحالات التي طبقت عليها، عن ارتفاع أعباء المديونية وازدياد نسب الفقر وتقلص حجم الاستهلاك. وفي مثل تلك الظروف فإن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية شهدت تدهوراً مريعاً.

ولاشك أن مسؤولية صندوق النقد الدولي عظيمة في ما حصل لاقتصاديات البلدان التي أخذت بوصفته. وفي هذا السياق، يصح ما قاله «جوزيف ستغليتز» الحائز على جائزة نوبل لعام ٢٠٠١م بأنه «عندما يموت تسعة من بين عشرة مرضى يعالجهم نفس الطبيب فإن ذلك الطبيب لا يعرف ماذا يصنع» (باريس، ٢٠٠٢م).

وفي الأخير، فإن هذا العرض الموجز يبين أن المقاربة الرأسمالية والليبرالية الجديدة على وجه التحديد، ليست مناسبة للتبشير بالتنمية الاقتصادية وتحسين أوضاع الناس المعيشية في البلدان النامية أو المتخلفة. وإذا لم يتم إعادة النظرجذرياً في سياسة «العولمة» القائمة على أساس المنظومة الليبرالية الجديدة، في اتجاه تحقيق المنفعة العامة والارتقاء بمستوى العيش للجميع، فإن الأمر يمكن أن يؤول إلى سحق كرامة الإنسان وانتشار الفوضى على المستوى العالمي.

في هذا الإطار، تقدم مقاربة الحضارة الإسلامية العربية حلولاً أفضل للبلدان المتخلفة لتمكينها من تحسين مستوى عيش مواطنيها، وليس ذلك في العالم الإسلامي وحسب وإنما بالنسبة إلى الإنسانية كافة. ولكن قبل البدء بمعالجة هذه المسألة الحاسمة، من الأجدر أن نعود إلى المبادئ الأساسية للنظام الاقتصادي، الذي يستلهم أسسه من الإسلام. وهذه المبادئ ضرورية من أجل بلورة استراتيجية تهدف إلى نشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بمستوى عيش الناس، إضافة إلى تحقيق الاندماج الإقليمي، ليس لمصلحة العالم العربي فقط، وإنما لمصلحة الأمة الإسلامية والإنسانية جمعاء. وذلك يتطلب ضرورة الوقت والمرور بمراحل وسيطة.

أسس لنظام اقتصادي إسلامي

بما أن تناول هذا الموضوع يبدو عسيراً في هذا الحيز الضيق، فمن المناسب أن نحدد أنفسنا بتقديم الخطوط العريضة، وذلك توخياً للدقة والوضوح. والأسس التي سنعرضها هنا تقوم على ثلاثة أصناف من المبادئ:

١- المبادئ الأساسية لنظام اقتصادي إسلامي.

٢- موقع الرجل والمرأة، باعتبارهما الوسيلة والغاية للتنمية.

٣- المبادئ المميزة والإجراءات اللازمة للمقاربة الإسلامية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والرفاه الإنساني.

فيما يخص المبادئ الأساسية لنظام الاقتصاد الإسلامي، سنشير هنا إليها لمجرد التذكير. فالمسائل المتعلقة بثوابت القرآن والسنة مثل التوحيد، والعالمية، والشمولية، والوحدة، والأخوة، والتوازن، والمسؤولية... إلخ، والتي يمتاز بها نظام الاقتصاد الإسلامي وتميزه عن غيره من النظم الاقتصادية الأخرى، تم التعرض لها في كتاب سابق.[1]

١- الإنسان: الوسيلة والغاية للتنمية الشاملة:

ينبغي أن تتم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد من البلدان عن طريق الشعب ومن أجل الشعب. وذلك يعني أن القيم الروحية والإنسانية لا ينبغي أن يضحى بها بأي حال من الأحوال، لأية اعتبارات مادية صرفة. والشعب لا ينبغي النظر إليه كمجرد عنصر من عناصر الإنتاج، أي كـ «قوة عمل» في خدمة رأس المال يتم استغلالها من أجل مراكمة الربح المادي. والسعي وراء الثروة والازدهار

---

(١) المصدر السابق: عبد الحميد إبراهيمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، منشورات الفكر العالمي، باريس ١٩٩٣م.

لا ينبغي أن يتحول إلى موضوع انشغالات أنانية مادية محضة، وإنما علينا أن نوظفه لخدمة أغراض نبيلة تتجاوز هذه الحياة، مع التأكيد على عدم نسيان نصيبنا من الدنيا تماشياً مع توجيهات القرآن (سورة القصص، الآية ٧٧).

يعلمنا القرآن الأمل والكرامة حتى يمكننا أن نقضي حياتنا في هذا العالم بكيفية مناسبة استعداداً لليوم الأخر (سورة الكهف، الآية ١٠٧ و١٠٨). في ذلك اليوم يحاسب الإنسان عما قدمه من أعمال في هذه الدنيا، كما جاء في مواضع كثيرة من القرآن.

من خلال رفض تركز الثروة في أيدي الأقلية، واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، يهدف الإسلام إلى إقامة مجتمع حر عادل ومتوازن، يتجه فيه الإنتاج وتوزيع الثروة نحو تحسين وضع الإنسان في جوانبه المختلفة. وذلك يقتضي:

- مقاومة الفقر والجهل والمرض.
- توزيعاً عادلاً للثروة والدخل.
- تقسيماً حكيماً للموارد المالية على مختلف القطاعات الاقتصادية في ضوء أولويات يتم ترتيبها سلفاً.
- إيجاد الدوافع اللازمة للقوة العاملة، عن طريق توفير مناخات الأخوة والتعاون والتضامن في مكان العمل، وذلك ما تدعو إليه تعاليم الإسلام. وهو ما من شأنه أن يشجع روح المبادرة والتفاني والالتزام كمصادر غير مكتشفة سابقاً لرفع مستوى الإنتاج.
- خلق فائض اقتصادي متزايد في كل مرحلة من المراحل.
- توظيف أموال هذا الفائض في الاستثمار.
- خلق فرص متزايدة للتشغيل.

- تساوي الفرص أمام الريف والمدينة على حد السواء.
- صقل مواهب الناس وقدراتهم.
- تعلم التقنيات الجديدة وتكييفها والتحكم فيها.
- الإبداع.
- التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

هـــذه بالتأكـــيد ليست قائمة كاملة بالعوامل التي إن توفرت مجتمعة ستقود إلى التطور الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية، وإنما أردنا من خلالها التأكيد على أن موقـــع الإنســـــان في المجتمع الإســـلامي ينبغي أن يكون مركزياً عند رسم أية سياسة تنموية.

مـــن جهة أخرى، ينبغي التذكير بأن العمل هو المصدر الوحيد للثروة. والفضل يرجع «لابن خلدون»، الذي قدم تحليلاً علمياً صارماً لمفاهيم العمل والقيمة وتقسيم العمل قبل «آدم سميث» و«ديفيد ريكاردو» و«كارل ماركس» بخمسة قرون.

فمن أجل تجاوز حالة التخلف، علينا أن نعيد الاعتبار للعامل الإنساني. فالإنسان الـــذي كرمه الله (النحل: ٧٠) ينبغي أن يستعيد مكانته التي تليق به. وباعتباره خليفة لله، فـــإن على الإنسان أن يعمل ويستغل الموارد العديدة التي سخرها الله له من أجل منفعته ومنفعة غيره ومنفعة المجتمع بأسره.

وباعتـــبار أن الناس هم القوة التي تقود عملية التنمية، فينبغي أن يكونوا أحراراً يتمـــتعون بالكـــرامة والمســـاواة، متحررين من الاستغلال والظلم والحرمان المادي والفكـــري، لأن التنمية تعني أولاً وأساساً الارتقاء بالإنسان ودعم مشاركته الفاعلة وتعاونـــه المســـؤول في اتجاه تنمية الاقتصاد الوطني، الذي تعود ثماره على المجموعة كلها. وذلك ما يجعل من التنمية جهداً متواصلاً ودائماً، لا من أجل تحقيق الازدهار

للجيل الراهن فحسب، بل أيضاً من أجل ضمان الشروط المناسبة لنقل أكثر ما يمكن من النفع للأجيال المقبلة، عبر تقوية الشعور بالتضامن بين الأجيال المختلفة.

في هذا النوع من الاستراتيجية التنموية، لابد أن يحتل التعليم بصفة خاصة موقعاً هامـاً. ولا يعني ذلك مجرد تحسين النظام التعليمي والتخطيط لتوسيع طاقاته في كل المستويات، وضمان التناسب بين التدريب وتوفير فرص العمل. الأهم من ذلك بكثير هـو بناء نظام تعليمي جديد، يقوم على تعاليم الإسلام وقيمه، ويرتبط بالحياة اليومية في مختـلف مظاهرها ومتطلباتها، وخاصة الواجبات الوطنية، ومجاهدة النفس، بما تعنيه مـن الـتدرب عـلى كيفية تعامل الفرد داخل المجتمع (تحكم الإنسان في غرائزه في مواجهة مختلف الميولات) والمواظبة والتواضع والتفتح والتعاون والتضامن... إلخ.

بهـذا المعـنى، تحتاج التنمية الشاملة توفر وصفة متكاملة من المتطلبات لإحداث تغـيير تدريجـي في السلوك الفردي والجماعي، وهو ما سيؤدي في النهاية إلى تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لبلدان الأمة الإسلامية. ينبغي تحسين مستوى العـيش لكل فرد داخل الأمة، ولكن قبل ذلك يجب أن ينصب الاهتمام الأكبر على الفئات الشعبية الأكثر حرماناً. فالإسلام لا ينظر إلى المجتمع باعتباره تجمعاً من القبائل والأفـراد ذوي المصالح المتناقضة والمتصارعة المرتبطة بالسوق وبما يفرزه من توترات، وإنمـا باعتـباره جماعة تحكمها قواعد العمل والجهد والانسجام والأخوة والتضامن والـتعاون. إن بـناء نظام اقتصادي على هذه الأسس يعني أن الحاجات الضرورية للشعب يجب أن تتم الاستجابة لها بشـكل مناسب ودون تأخيـر غير مبرر. وهذا لا يـتحقق إلا بشـرط أن تضـع النخـب والقيادات في مختلف مستويات النظام الاقتصادي نفسها في خدمة الناس، وأن تضرب المثل في سلوكها وفي إدارتها للشؤون العامة، وذلك بإبراز معاني التضحية والنـزاهة والكفاءة والحزم.

وإذا مــا تم احترام الاعتبارات الإنسانية والروحية عند بلورة وتنفيذ السياسات الاقتصادية المستقبلية في البلدان الإسلامية، فلاشك أن شروط التنمية الشاملة ستتوفر كما بيّنا أعلاه.

إن إعــادة الاعتبار لكرامة الإنسان، والارتقاء بقيمة العامل الإنساني، ينبغي أن تعتــبر من الأولويات المطلقة عند صياغة أية استراتيجية تنموية تبتغي تحقيق السعادة الإنسانية في المستقبل، وتقوم على تنمية الموارد البشرية.

٢- تنمية الموارد البشرية:

ينبغي أن تتأسس أية استراتيجية للتنمية الاقتصادية في ظل النظام الإسلامي على العدالة الاجتماعية، وأن يكون هدفها توفير مواطن الشغل لكامل القوة العاملة.

إن زيــادة الإنــتاج، وتحسين الجدوى الاقتصادية، والتحكم في التقنية، وتطبيق الأســاليب العلمــية في التنظيم، والتي تعتبر شروطاً أولية لتحقيق مستوى من النمو الاقتصــادي ثابت ومتواصل ولتوفير مزيد من مواطن الشغل، هي بدورها مشروطة بــتوفر نظام تعليمي متقدم يسهم في الارتقاء بالمستوى العلمي والتقني للمجتمع وفي تحســين طــرق تشغيل النظام الصحي. إن أمة سليمة وقوية لا تقوم إلا على هاتين القاعدتين: التعليم والصحة الجيدة.

يمكــن للمرء أن يلاحظ أن الإنفاق العسكري في البلدان الإسلامية مرتفع جداً. فمثلاً، لقد بلغ في العام ١٩٨٦م: ٢٧٩% من نسبة الإنفاق على التعليم والصحة في باكســتان، و٣٣٣% في إيران، و٤٤٥% في سوريا، و٨٣% في إندونيسيا. [1] وفي العــام ٢٠٠٠م بلــغ: ٩٩% في الأردن، و١٠٥% في اليمن، و١٥٠% في المملكة

(١) تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ١٩٩١م.

العربيـــة السعودية، و١٦٤٪ في الكويت.[١] هذه الاتجاه ينبغي أن يُعكس من أجل تنمية قطاعيْ التعليم والصحة ومن أجل مصلحة الأمة.

أ- تنمية النظام التعليمي وتطويره:

علينـــا أن لا ننســـى أن الإســـلام يحث على المعرفة والعلم. فالآيات الأولى من القـــرآن، التي نزلت على النبي عليه الصلاة والسلام في غار حراء، جاءت تمجّد القلم باعتـــباره أداة المعرفة والثقافة والعلم (سورة العلق، الآيات من ١ إلى ٥). ومن البيّن أن الأمـــر يحـــتاج إلى بـــذل جهـــد كبير في البلدان الإسلامية من أجل التوافق مع توجيهات القرآن والسنة، كمياً وكيفياً.

إن الوعـــي بضـــرورة إحداث انسجام أكبر في النظام التعليمي وصياغة علاقات أفضـــل بين مختلف مستوياته يعد أمراً حيوياً. ولا يهدف ذلك إلى مجرد تحسين نوعية المعـــرفة والرفع من مستواها، وإنما وبدرجة أولى، إلى جعل النظام التعليمي قادراً على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حاضراً ومستقبلاً.[٢]

عـــلى البحوث العلمية والتقنية أن تكف عن نقل واستيراد المعرفة والتقنيات من الخـــارج، وأن تتحرر من الثقافة المفروضة عليها، وهو ما يطبع الوضع الراهن الذي تعيشه الثقافة التابعة السائدة في البلدان العربية.

وبمـــا أن البحث العلمي والتقني يمثل أداة قوية من أدوات التغيير الاجتماعي، فإن عـــلى الـــبلدان العربية أن تضع أحد أهدافها تطوير قدرتها الذاتية على اتخاذ قرارها العـــلمي والـــتقني، ومـــن مقتضيات ذلك إدراج العلم والتقنية ضمن نسيج العملية التـــنموية. وعـــندها يصبح ممكناً فك خيوط التبعية التكنولوجية للبلدان الغربية التي

(١) تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٢٠٠٢م.

(٢) خورشيد أحمد، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، لستر، المؤسسة الإسلامية، ١٩٨٠م.

نســجت خــلال الفترة السابقة، واجتثاث قواعد الصناعة الأجنبية من مواقعها التي زرعــت فيها، من أجل تحويلها إلى تربة خصبة تمكّن العالم العربي من تطوير تقنياته الخاصة. وهذا يتطلب وجود بنية تحتية منتجة وتطبيق برنامج مكثف من التعاون بين بلدان العالم العربي في هذا المجال.

وإذا ما تم تطوير النظام التعليمي بهذه الطريقة في كل مستوياته، فإنه سيخلق قوة تغيير اجتماعي تسهم في الرفع من مستوى العيش والتقليص من التفاوت غير العادل في الثروة والدخل بين المواطنين عبر الزيادة المطردة في مواطن الشغل.

ب- تطوير النظام الصحي:

لقد أنجزت البلدان العربية تقدماً في المجال الصحي بنسب متفاوتة. وبصفة عامة، يمكــن القــول: إن قطــاع الصحة تدهور في أغلب هذه البلدان، وخاصة تلك التي طبقت إجراءات صندوق النقد الدولي.

إن نظاماً صحياً أفضل يقوم على تطوير التربية الصحية، والوقاية، وتوفير الرعاية الصــحية، وتقدم أساليب التنظيم والإدارة، وعقلنة الإنفاق، سيقود لامحالة إلى تجاوز التردي الذي يشهده هذا المجال في مدة زمنية معقولة.

وحــتى يمكــن الاستجابة لمتطلبات هذا القطاع، فإنه لابد من تطبيق سياسة صحية ديناميكــية، وذلــك بتمكين البلدان العربية المعنية من خدمات صحية قادرة على حماية وتحســين صحة المواطنين وخاصة في المناطق الريفية. وحتى تكون تلك السياسة ناجعة، ينــبغي عليها أن تأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية: إعادة تشكيل البنية الصحية الأساسية (توفــير الإسعافات الأولية)؛ تطوير برامج تدريب الإطار الصحي ومعاونيه؛ تأمين توزيع هــذا الإطار توزيعاً مناسباً يغطي كامل البلاد ويخفف من تمركزه في المدن الكبرى؛ اتباع سياســة تضــمن توفر الدواء الناجع؛ عقلنة تنظيم وإدارة القطاع الصحي. ويبين تقرير

الأمم المتحدة (أكسفورد، ١٩٩١م) أن النفقات التشغيلية لهذا القطاع يمكن تخفيضها بنسبة ٢٥% بسهولة، كما أن نفقات الدواء يمكن تخفيضها إلى ٥٠%.

باختصار، إن تحسين آلية اشتغال القطاع الصحي، وتطوير النظام التعليمي، سيسهم في التقدم بالمستوى العام للتنمية وتحسين الوضع الاجتماعي.

وتلعب تنمية الموارد البشرية دوراً حاسماً في تنفيذ أية استراتيجية للتنمية الاقتصادية والرفاه الإنساني، وذلك بتوفير قاعدة صلبة لتطوير الأنشطة الإنتاجية. ويحصل ذلك عن طريق تحسين مستوى التدريب، وإكساب القوة العاملة المهارات اللازمة، ونشر الوعي، وتطوير الظروف الصحية.

٣- الخصائص المميزة للمقاربة الإسلامية في التنمية الاقتصادية والرعاية الإنسانية:

لا يوجد في الوقت الراهن نموذج إسلامي واحد في التنمية الاقتصادية والرعاية الإنسانية، لأن لكل نموذج حدوده. وفي الحقيقة، إن الإسلام يوفر إطار العمل والمبادئ والمقاربة ذات الأبعاد المتعددة، التي تساعد على إيجاد الإجابات المناسبة لكل الأسئلة التي يطرحها كل بلد مسلم، في فترة تاريخية معينة، حسب خصائصه التاريخية وما يملكه من قدرات علمية وتكنولوجية، وما ويتوفر عليه من وسائل ومن إنجازات. ويمثل تطور المحيط العالمي، وكيفية تأثير ذلك على كل بلد مسلم، مؤشراً آخر ذا أهمية بالغة يجب أخذه بعين الاعتبار.

إن إعمال النظر في الخصائص المميزة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد العربي، والذي سنعرض له بإيجاز فيما يلي، سيمكن البلدان العربية من بلورة سياساتها الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأهداف محددة بدقة، وأولويات مرتبة بحكمة، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الداخلية والخارجية.

حسب المقاربة الإسلامية، ينبغي أن تكون التنمية شاملة ومتوازنة، وأن تأتي بالتقدم الاقتصادي والرعاية الاجتماعية، أياً كانت الظروف، طالما كانت المسألة متعلقة بالتنمية لصالح الشعب، وعن طريق الشعب. الشعب ينبغي أن يكون في الوقت نفسه الروح المحركة وغاية النمو الاقتصادي.

علينا أن لا ننسى أن القرآن والسنة يعلماننا أن كل إجراء يُتخذ باتجاه التنمية الاقتصادية ينبغي أن يكون من بين أهدافه الرئيسة مقاومة الفقر والظلم الاقتصادي والاجتماعي، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والرعاية الإنسانية داخل المجتمع.

وفي الحقيقة، إن المقاربة الإسلامية ذات الوجوه المتعددة تقود إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، بشكل متزامن. فعلى خلاف الرأسمالية التي لا تنمو إلا بإفراز التفاوت والتركيز الشديد للثروة في أيدي الأقلية، لا يرى الإسلام أن هناك تعارضاً بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وعلى عكس الرأسمالية، فإن الاقتصاد الإسلامي يهدف إلى إقامة نظام اجتماعي إنساني أكثر توازناً وعدلاً في سياق مقاربة شاملة وثابتة.

أ- المقاربة العامة:

تشير آيات قرآنية كثيرة إلى حجم الموارد الضخمة التي سخرها الله لخدمة الإنسان. وعن طريق العمل، والجهد، وإحراز التقدم العلمي والتقني، واستخدام الموارد الطبيعية المتاحة دون إفساد (أي دون تدمير البيئة ودون تبذير) يمكن للمجتمع أن يزيد من حجم وتنويع إنتاج البضائع والخدمات. وهكذا فإن الثروة الإضافية التي يتم مراكمتها، والتي يتم توزيعها توزيعاً عادلاً، ستغذي النمو الاقتصادي عبر الزيادة في حجم الطلب على استهلاك البضائع الأساسية بين الفئات الاجتماعية الواسعة المستفيدة من ثمار التنمية. وهذا بدوره سيشجع الاستثمار في المجال الإنتاجي، الذي سيستمر بدوره في التقدم.

- تشجيع المجال الإنتاجي:

ينبغي أن يكون الاستثمار في العملية الإنتاجية مشروطاً بالاستجابة لمتطلبات التحسين في المستوى العام للعيش، وذلك بتوخي الحكمة في إسناد الموارد. لاشك أن توسيع دائرة الاستثمار وإنتاج البضائع وتنويعهما يتوقف على مستوى النمو الذي تم تحقيقه في كل قطر عربي، ولكنه في المقام الأول وفي كل الأحوال ينبغي أن يستجيب للحاجيات الأساسية للقطاعات الشعبية الواسعة. والأولوية المطلقة ينبغي أن تعطى للتنمية الريفية، مع التأكيد على ضرورة خلق الشروط الموضوعية الملائمة لمواكبة تطلعات سكان الريف الذين يظلون محرومين (رغم كونهم يمثلون أكثر من ٧٨% من مجموع سكان السودان، و٥٣% في مصر والمغرب على سبيل المثال) وذلك بتحفيزهم وتشجيعهم وتعبئتهم ضمن مهمات اقتصادية واجتماعية تخدم مصلحة البلاد عموماً ولا تتوقف عند خدمة مصلحة الريف. وفي هذا السياق فإن الفلاحة تعتبر أولوية مطلقة بالنسبة إلى بلدان العالم العربي، نظراً لعجزها المسجل على هذا الصعيد، ولكون تبعيتها في مجال الغذاء بلغت حداً خطيراً.

وإجمالاً، ثمة إمكانية لزيادة الاستثمار في الفلاحة والرفع من مردودية العمل والمواسم الفلاحية، من أجل زيادة الإنتاج، وتوفير مزيد من مواطن الشغل، وبالتالي الرفع في مستوى الدخل. ولتحقيق ذلك ينبغي بلورة خطط عمل على أساس مقاربات منطقية شاملة تهدف إلى تطوير وضع الفلاحة، وفتح المناطق الريفية أمام الاستثمار، وتحسين الموارد المائية، لتهيئة الأرضية لتحقيق تكامل الاقتصاد المحلي الذي يأخذ بعين الاعتبار البرامج الاجتماعية (المساكن الريفية، المدارس، الصحة... إلخ)

إن مثل هذه الإجراءات لن تسهم فقط في تحسين الأوضاع المعيشية لسكان الريف المحرومين عادة، وإنما من شأنها أيضاً أن تؤمّن للبلاد مدّها بالمواد الغذائية، وأن تفرز تنمية أكثر انسجاماً في كل بلد عربي.

إن علـى الاستثمارات الموجهة بدرجة أولى للصناعات الصغرى والمتوسطة أن تستجيب لنمط الاستهلاك المحلي، وأن تتوافق مع البنية الوطنية للطلب. كما ينبغي تشجيع صناعة مواد البناء التي تؤسس لإمكانية الارتقاء بمستوى الاستثمار الاجتماعي الحيوي، وخاصة في مجالات السكن والتعليم والصحة... إلخ.. إن كل ما يمكن أن يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وفي تطويره في إطار النسيج الاجتماعي، ينبغي أن يصبح موضوع عناية فائقة.

لقد حان الوقت لكسر هذا الطوق المتراكم من التبعية، الذي يكبل البلدان العربية، والذي يتخذ وجوهاً متعددة. وهذه العملية ممكنة إذا ارتبطت شروط تنمية الموارد البشرية بإصلاح النظام التعليمي، وأخذ القيم الإسلامية بعين الاعتبار، واعتماد مستوى عال من العلم والتقنية. وهذه الإنجازات هي المقدمة لأي تغيير في المحيط الاجتماعي الذي يحتل فيه الناس مكانة مركزية، وتجد فيه قيم الإسلام موقعها المناسب. وهذا بدوره سييسّر تنفيذ استراتيجية جديدة للتنمية الصناعية تستجيب لجملة من الأولويات، مثل تكييف العديد من التقنيات والتحكم فيها، وتحقيق التكامل بين مختلف المجالات والقطاعات الصناعية، وتطوير السوق المحلية (عبر الاهتمام بتلك الصناعات التي تستجيب للحاجيات الضرورية للمواطن)، وتحقيق التكامل الإقليمي بين البلدان العربية.

وكجزء من عملية التصنيع، ينبغي للبحث العلمي والتكنولوجي أن يكف عن كونه مجرد مبادرات، وأن يتجاوز حالة العطالة التي يعيشها حتى يسهم في خلق بيئة ثقافية جديدة، تشجع الإبداع وروح المبادرة، وتعلي من شأن الاجتهاد والابتكار، وكلها ضرورية لتطوير تقنيات جديدة تستجيب للظروف والمتطلبات المحلية بشكل أفضل.

إن كـثرة الجهـود المكرسـة لتحقـيق التنمـية الشاملة لا تعني تجزئة الوسائل والاستثمارات. فالتنمية الشاملة تقضي بإطلاق سلسلة من البرامج في مختلف القطاعات الاقتصـادية تقـوم عـلى أسـاس أولويات يتم ضبطها وترتيبها مسبقاً، في إطار من الانسـجام الكـامل والتقسيم الزمني المناسب، بغرض تحصيل أفضل النتائج بأقل كلفة ممكـنة، في مـدى زمني محدد، سعياً لإدماج أهداف الرعاية الاجتماعية ضمن منظور ديناميكي. وهذه الجهود ينبغي أن تعضّد بإصلاحات في المجالات الجبائية والمالية.

- إصلاح النظام الجبائي:

أغلـب الـنظم الجبائية في البلدان العربية غير مناسبة، فهي معقدة، وغير عادلة، وغـير فعالـة، وغالـباً ما تكون إدارتها فاسدة. ومثلما يحصل عادة في بلدان العالم الثالـث، فإن هناك خلطاً بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. لقد مثلت المـوارد المتأتية من الضرائب على الدخل في البلدان النامية ٢٠% من مجموع الموارد الضـريبية سنة ١٩٧٣م، و٢٣,٤٤% سنة ١٩٨٢م.[1] وفي المقابل، ارتفعت نسبة الضرائب غير المباشرة المفروضة على الخدمات والسلع الاستهلاكية، والتي تقلص من القـدرة الشـرائية لذوي الدخل المحدود، ارتفعت من ٤٠,٦% من مجموع الدخل الضـريبي إلى ٤٤% في نفس الفترة. إن العبء الضريبـي في البلدان العربية، المنحاز أصـلاً لفائدة الأغنياء، ليس ثقيلاً جداً في البلدان العربية، إذ أن مجموع الموارد المتأتية من الضرائب بلغ ١٩% من الدخل الوطني العام في بعض البلدان ولم يتجاوز ٢٥% في بلدان أخرى خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين.

كمـا أن الفسـاد والتحايل والتهرب الضريبـي، كل ذلك يسهم في تقليص المـوارد المتأتية من الضرائب غير المباشرة. فأموال الأثرياء غالباً ما تأخذ طريقها إلى

(١) البنك العالمي، تقرير التنمية العالمية، ١٩٩٠م.

الخارج (غسيل الأموال)، مما يجعل العبء الضريبي الأكبر يقع على عاتق الأقل حظاً.

بالـــنظر إلى هذه الوضعية، يتعين إجراء إصلاح ضريبـــي شامل يستلهم الروح الإســـلامية، من أجل العبور إلى التقدم والعدالة الاجتماعية. وفي هذه المرحلة نقترح أن يكـــون النظام الضريبـــي الجديد معبراً عن مطلب العدالة الاجتماعية المتوافقة مع تعالـــيم الإســـلام. وذلـــك يعـــني إعفاء الذين لا يتمتعون بالحد الأدنى من الدخل (المعـــروف بــــ «النصـــاب») من دفع الضرائب المباشرة وغير المباشرة. ومن جهة أخـــرى، ينبغي أن تفرض الضرائب على كل أنواع الثروة، بما في ذلك تلك التي تمثل علامات خارجية للإثراء. وبين هذين الحدين ستتوزع الأعباء الضريبية بشكل عادل، وبالتدريج بين كل دافعي الضرائب.

وعـــلى المستوى الجبائي، لابد من اتخاذ إجراءات جديدة لتشجيع الإنتاج، سواء في القطـــاع العـــام أم في القطاع الخاص، لتمكين أصحاب الشركات والفلاحين من زيادة مواردهم التي ستوفر لهم التمويل المناسب لتوسيع مجال نشاطهم، وبالتالي إيجاد مواطن شغل جديدة، وهو ما سيدعم النمو الاقتصادي.

لابـــد إذن مـــن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبسيط الصيغ الضريبية، ولضمان أن تجـــرى كل العمليات التي تدخل في هذا الإطار في ظل الشفافية الكاملة، فتتم متابعة الاحتـــيال والـــتهرب الضريبي بحزم، ويحاسب المتورطون في الفساد وكل من يحاول ارتشـــاء الموظفـــين التابعين لإدارة الضرائب. ولاشك أن هناك أساليب فعالة تضمن مـــزيداً من الجدوى والشفافية، مثل اعتماد تكنولوجيا المعلومات، وتكوين الموظفين تكويناً مناسباً، إضافة إلى تحديث إدارة النظام الضريبـــي.

إن اعتماد سياسة جبائية جديدة من هذا القبيل سيكون لها تأثير عميق على البنية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة إذا ما اقترن تطبيقها بإصلاح النظام المالي.

- إصلاح النظام المالي:

القطـــاع المـــالي قطـــاع حيوي للاقتصاد، وله انعكاسات اقتصادية واجتماعية وسياســـية خطـــيرة. فإعادة التوازن الشامل للاقتصاد، وزيادة الإنتاج، والقضاء على الفقـــر، وتحقيق التقدم، كلها أهداف يمكن تحقيقها ولاينبغي أن تبقى مجرد أحلام إذا تم إصلاح النظام المالي الراهن إصلاحاً شاملاً في ضوء التعاليم الإسلامية. والحقيقة أن تطويـــر الأوضـــاع الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الإسلامية لا يمكن أن يحصل عبر تطبيق النظام المالي الغربي.

وحـــتى يمكـــن كسر الحلقة المفرغة من الفقر والتخلف، على البلدان العربية أن تبحث في مكان آخر لتعيد اكتشاف التعاليم الحقيقية للإسلام في هذا المجال.

ولهـــذا الســـبب لابد من إصـــلاح النظام المالي الراهن المطبّق في البلدان العربية، عـــلى أن يكـــون ذلك جزء من برنامـــج شامل لمواءمة اقـــتصاد هـــذه البلدان مع التعالـــيم الإســـلامية. وقد حصل تطور كبير على مدى العشرين سنة الماضية، سواء عـــلى المســـتوى الـــنظري أو على المستوى الإصطلاحي، فيما يتعلق بموضوع البنوك الإسلامية. [(١)]

إلا أن هـــناك قضايا لم تحسم بعد، وهي في حاجة إلى جهود الفقهاء لتوضيحها، وخاصة فيما يتعلق بالتقدم على مســـتوى الإجراءات العمـــلية (على افـــتراض أنه لا توجـــد عراقـــيل وموانع سياسية). المشكل الرئيس الذي تعاني منه أغلب البلدان العربـــية هـــو الـــنقص في رأس المال وعدم توزيع الموارد المالية توزيعاً عادلاً وفعالاً.

(١) الأدبـــيات الـــتي كتبـــت في موضوع البنوك الإسلامية، سواء باللغة العربية أو الانجليزية، كثيرة جداً، ولا يمكن عرضـــها كلهـــا فـــي هـــذا المجال. يمكن بصفة خاصة الرجوع إلى عمر شبرا، لستر، ١٩٨٥ و١٩٩٢م؛ البنك الإســـلامي للتنمـــية، جـــدة، ١٩٩٢م؛ أحمـــد ضـــياء الدين، بتالينغ، جايا – ماليزيا، منشورات الجامعة الإسلامية العالمية، ١٩٩١م؛ حامد الغابد، باريس ١٩٩٠م؛ م فاهم خان، كوالا لمبور، ١٩٩١م ولستر ١٩٩٥م.

وهناك وجهان لهذا المشكل، يتعلقان بسياسة إسناد القروض: وهما العرض والطلب، ولكـــن المسألة الأهم تكمن في توفير رأس المال. ويمكن حل هذا الإشكال بالكيفية التي اقترحها بعض الاقتصاديين المسلمين مثل عمر شبرا. (١)

يمكـــن للمشـــاريع الصـــناعية والتجارية والحرفية الصغرى، إضافة إلى المشاريع الفلاحـــية، إذا ما تم تشجيعها وتوجيهها الوجهة السليمة أن تسهم في زيادة الإنتاج، وفي زيـــادة فـــرص العمـــل، وفي توزيع الموارد المالية بشكل أعدل، وإسناد السلع والخدمـــات بشكل أفضل. كما يجب تشجيع الشراكة في هذه الميادين بصيغ مختلفة مـــثل المضـــاربة والمشـــاركة والمزارعة، وهي صيغ جُرّبت لسنوات عديدة في بعض الـــبلدان الإســـلامية. ولاشك أن توسيع هذه الصيغ من المشاركة ليشمل أصحاب المدخـــرات سيحرك تلك الأرصدة المجمدة، ويدخلها مجال الإنتاج بما يزيد في إنتاج السلع، وينمي الخدمات، ويحفّز القطاعات الاقتصادية الأخرى.

والأهـــم مـــن ذلك أن زيادة الأنشطة المالية، الناجمة عن توسيع دائرة المشاركة والإنـــتاج، سيسهم بدوره في تعزيز دور البنوك في الاقتصاد. وعلى البنوك الإسلامية حينـــئذ أن تطور شبكاتها لتكون أقرب إلى حرفائها الجدد في المدن الصغيرة والقرى والأريـــاف. فـــتحريك المدخرات التي كانت مجمدة وتوجيهها نحو الإنتاج سيمكن البنوك الإسلامية من لعب دور أساس في عملية الإصلاح الاقتصادي.

واعتـــباراً لقصـــر مدى الدورة الاقتصادية في المجال الفلاحي، وكذلك الحرف المنـــزلـــية والصـــناعات الصغيرة والمتوسطة، فإن النتائج الإيجابية التي يتم تحقيقها في هذه الفترة القصيرة سيعزز الثقة لدى كل من رجال الاقتصاد وأصحاب المدخرات.

---

(١) عمـــر شـــبرا، نحـــو نظـــام مالـــي عادل، المؤسسة الإسلامية، ١٩٨٥م؛ الإسلام والتحدي الاقتصادي، المؤسسة الإسلامية، لستر، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٢م.

إن رســالة الإسلام الشاملة ينبغي أن يكون من أهدافها الارتقاء بالوضع المعيشي للناس، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي والتكنولوجي، الذي يؤدي إلى التغيير الكمي الذي يهيئ بدوره إلى التغيير النوعي.

وهــذه الــتغيرات ســتنعكس في القضاء على الفقر، وتحقيق التشغيل الكامل، وتوظــيف مختلف القوى الإنتاجية، وتحسين مستوى العيش، الذي يتوافق مع مبادئ العدالة الاجتماعية وقيم الإسلام الأخلاقية والروحية.

ب- المقاربة المتوازنة:

المقاربــة الاقتصادية المتوازنة هي التي تأخذ في الوقت نفسه بعين الاعتبار الأبعاد المادية والروحية والإنسانية، مع التوفيق بين المصلحة العامة ومصالح الأفراد، واحترام كرامة الرجل والمرأة على حد سواء.

مثل هذه المقاربة ينبغي أن تتضمن أيضاً، إلى جانب جملة من الشروط الأخرى، المواءمة بين الملكية الخاصة والقطاع العام، بهدف الحفاظ على مصلحة الجميع.

والإسلام يعترف بالملكية الخاصة ولكن ليس على الطريقة الغربية، التي تنظر إليها باعتــبارها كلية ونهائية وغير محددة. فالإسلام ينظر إليها على أساس كونها أمانة، إذ الإنســان ذاته يعتبر خليفة لله في الأرض. ومع ذلك فإن حرية الاختيار المتعلق بمجال النشــاط الفــردي وحــرية التصرف التي يتمتع بها مالكو رأسمال أو مالكو أدوات رأسمال، كل ذلك مضمون في الإسلام. ففي حالة الملكية الخاصة لنوع من الأعمال، يحــق لصــاحب هذه الملكية أن يمارس نشاطه في أي مجال من مجالات الاقتصاد، من أجــل توظيف الموارد المادية والتمويلية المتاحة باستعمال جملة من العوامل، التي تمكنه مــن تحقيق نمط ومستوى من الإنتاج يكون في مصلحة الجميع، حتى إذا بدا للوهلة الأولى أن بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة تعارضاً تصعب تسويته.

إن نعمة الله الواسعة قد سخرت للإنسان مالا يحصى من فرص الإنتاج التي يمكن أن يستفيد منها أي مشروع اقتصادي (سورة إبراهيم، الآية ٣٤).

لقـــد عـــاد الكثير من الكُتَّاب إلى القرآن والسنة للبحث في السياق الذي تطور ضمنه القطاع الخاص، في كل من الفلاحة والتجارة والصناعة، في عهد النبي ﷺ وفي العصـــر الذهـــبي للإســـلام. فتبيّن لديهم أنه سواء كانت الغاية من متابعة النشاط الاقتصـــادي فردية أم اجتماعية، فإن البعد الروحي كان حاضراً باستمرار. وباستثناء عـــدد محـــدود من الموارد الطبيعية، التي لا يمكن استغلالها من قبل أصحاب المشاريع الخاصـــة، والـــتي تعتبر في يومنا هذا موارد استراتيجية، فلا توجد قيود على نشاط القطاع الخاص غير ما تمليه القيم الإسلامية.

وفي هـــذا الإطـــار فإن الإسراف في الإنفاق، وتبذير الموارد والسلع والخدمات، وكـــنـــز المال، والبخل، كل ذلك من السلوك الذي يشدد الإسلام على منعه، بينما يشـــجع بقوة على الإسهام في القضاء على الفقر والبطالة والمرض والجهل. وهذا هو مجـــال تدخـــل القطـــاع العام، لا من أجل دعم الأنشطة التي تخدم المصلحة العامة فحســـب، وإنما أيضاً من أجل التأكد من أن سير الاقتصاد يظل سليماً في حال فشل القطـــاع الخـــاص وبـــروز مظاهر تركز الثروة، والاحتكار، والأنشطة الخارجة عن القـــانون، وغـــياب التوازن المالي أو الجهوي بين مختلف القطاعات، وانهيار السوق (بســـبب الإفلاس، وسحب الأرصدة، والكوارث الطبيعية، والحروب... إلخ). ولهذا فقـــد حـــرص الإسلام منذ البداية على أن تمارس الدولة دور الرقابة (الحسبة) على القطـــاع الخاص، خدمة للمصلحة العامة، وضماناً لتوافقها مع الشريعة، حتى تحمي المجتمع من خطر الاختلالات الاقتصادية والآفات الاجتماعية.

إضـــافة إلى ذلك، فإن تدخل الدولة يتكامل مع القطاع الخاص، في مجال إسناد المـــوارد والـــتوزيع العادل للدخل. وبهذا الشكل يمكن تحقيق التوازن بين دور القوى

الفاعلة في السوق والأنشطة المخططة التي تقوم بها الدولة، والتي ينبغي أن يساهم في تحديدها الفاعلون الاقتصاديون. وعلى الدولة أن تواصل في الوقت نفسه عملها من أجل تحقيق أهدافها الاجتماعية، مثل العدالة الاجتماعية والتعليم والصحة... إلخ، بالتوازي مع أهدافها الاقتصادية مثل تحقيق النمو الاقتصادي في روح من الانسجام، والقضاء على البطالة، وتكريس السلم والتضامن.

إن مثل هذا التوازن، بين القطاع الخاص والقطاع العام، بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية والثقافية، بين الأبعاد المادية والأبعاد الروحية، هو ما يميز الاقتصاد الإسلامي، خصوصاً إذا اقترن ذلك بتوفر الحوافز الكافية لمواصلة التنمية من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية ومستوى الرعاية الاجتماعية.

ج- الرعاية الاقتصادية والاجتماعية:

إن المقاربة التنموية الشاملة والمتوازنة تفترض ضرورة تحسين مستوى الرعاية الاقتصادية والاجتماعية، مع احترام القيم الروحية. وفي هذا السياق فإن على البلدان العربية أن تجعل من أولوياتها تحقيق الاكتفاء الذاتي في الميدان الاقتصادي (وخاصة في مجال الغذاء)، وتكريس السلم الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية. وإذا انطلقنا من هذه المسائل فإن النمو الاقتصادي يمكن أن يحصل بالتراكم، وأن يتأكد تحقيقه على المدى البعيد جنباً إلى جنب مع الرعاية الاجتماعية، وهو ما سيفرز بدوره النظام والاستقرار والتضامن. ولكن قبل إنجاز هذه الأهداف، لابد من التخطيط للمراحل الوسيطة. وفي الحقيقة، فإن القضاء النهائي على الفقر ومقاومة الجهل والمرض هي من بين أولويات النظام الإسلامي.

وفي المقابل، ينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تركز الثروة في أيدي الأقلية بصرف النظر عن القطاع الذي يحصل فيه ذلك. وفي هذه الحالة فإن الدولة تلعب الدور الرئيس في التقليص من حجم التفاوت في الدخل والثروة، الذي تفرزه قوى السوق، كما يبرز دورها في التدخل من أجل إحداث التعديلات اللازمة.

إن مأسسة الزكاة (تحويل الزكاة إلى مؤسسة) مدعومة بطرق أخرى لانتقال الدخل (جبائياً أو/ وتطوعياً)، تعتبر رافعة قوية في يد الدولة، تستعملها ليس فقط من أجل مساعدة الفقراء وأصحاب الحاجة من المعوقين وغيرهم، وإنما أيضاً لدعم الأعمال التي يمكن أن تخلق مواطن شغل (خاصة في قطاع الإنتاج) ستؤدي بدورها إلى زيادة الدخل. ونتيجة ذلك هو الزيادة الإجمالية في الإنتاج وفي الإنفاق المنزلي، وهو ما سيقود في النهاية إلى زيادة فرص الاستثمار والتشغيل، وأخيراً زيادة الإنتاج.

وإذا ما تم توظيف الزكاة والدخل الناتج عن الضرائب (مضافاً إليهما المساهمات التي يتطوع بها أصحاب رؤوس الأموال) بطريقة حكيمة، فإن ذلك يمكن أن يلعب دوراً ديناميكياً في حركة التنمية بشكل دائم. فالإنتاج المترتب عن أموال الزكاة يمكن أن يبلغ ٣٠% من الناتج الإجمالي في كثير من البلدان العربية. ودور الدولة يغطي، كما أسلفنا، وبالتوازي، الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. ففي الوقت الذي ينبغي عليها أن تضمن التوزيع العادل للدخل والثروة، لابد أن تحرص أيضاً على أن يكون الجانب الإنتاجي للقطاع الخاص ملبّياً للمتطلبات الأساسية للمواطنين، مثل الغذاء والبضائع الاستهلاكية المصنعة والإسكان (بتشجيع صناعة مواد البناء).

ينبغي أن يتم تنظيم الاستثمار الحكومي والخاص والتنسيق بينهما في الزمان والمكان، من أجل تحقيق درجة أعلى من الاندماج على المستوى الوطني، وإنجاز أكثر ما يمكن من النمو الاقتصادي والرعاية الاجتماعية. كما أن هذا الاستثمار ينبغي أن يكون في انسجام مع الأهداف الموضوعة لبرنامج التنمية الشاملة، التي تسير بدورها وفق تعاليم القرآن والسنة، من أجل الارتقاء بوضع الناس مادياً وروحياً وأخلاقياً.

مثل هذه الإجراءات التي يجب أن تتخذها البلدان العربية على المستوى الوطني، ينبغي أن تكون مصحوبة بسياسة صارمة لتشجيع اندماج الاقتصاديات العربية، بهدف تعزيز التكامل بينها على المستوى الجهوي.

الحاجة إلى الاندماج بين البلدان العربية

إن الإجــراءات الــتي يتم اتخاذها محلياً على أساس المصلحة الوطنية القائمة على جملــة من الأولويات، إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية المطبقة بعناية، ستقلص من التبعية التكنولوجية للبلدان العربية (بفضل التوظيف الجيد للتكنولوجيا)، ومن تبعيتها التجارية (بفضل زيادة الإنتاج الصناعي والفلاحي على المستوى الجهوي)، كما أنها ستسهم في تقليص الواردات.

ومــن جهــة أخرى، فإن النمو المستقر للناتج الإجمالي المحلي وللموارد الذاتية، الذي ستفرزه هذه الإجراءات، سيعيد التوازن إلى ميزان تجارتها الخارجية، وسيساعد البلدان العربية المدينة على إدارة ديونها بشكل أفضل.

كما أن تنمية اقتصاد المنطقة العربية بكاملها، سيؤدي إلى خفض مستوى التبعية وإلى التقلــيص مــن حجــم الديــون الخارجية للبلدان العربية، وذلك بزيادة فرص الاستثمار والإنتاج والتبادل التجاري بين هذه البلدان، خدمة لمصلحتها المشتركة.

وإذا اعــتمدنا مقاربــة بنــيوية، فإن تنمية المنطقة الاقتصادية العربية يفترض أن تــتمحور حول أهداف مشتركة في الاستثمار والإنتاج، لكي يرتفع نسق التبادل بين بلدان العالم العربي، ويتعزز التضامن بين الدول الأعضاء في المجموعة العربية.

إن التكامل بين البلدان العربية يتطلب مجموعة من الشروط، التي يبدو توفرها في الظــروف الراهــنة صعباً. ومع ذلك، فإن الصعوبات التي يواجهها العالم العربي في الوقــت الحالي، وأياً كانت نوعيتها، ينبغي أن لا تحجب عنا الهدف الأساس.. من الواضــح أن المصــلحة الحيوية للبلدان العربية تكمن في تكتلها الاقتصادي من أجل التغلــب عــلى الصعوبات الداخلية والخارجية المفروضة على كل واحدة منها، ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي سيستفيد منها الجميع.

نحـــن واعـــون بالمقاومة التي تبديها بعض الأطراف لهذا التوجه، وندرك العراقيل المخـــتلفة التي ستعترضنا في ساحات كثيرة، غير أن حجتنا تقوم على اعتبارات طويلة المدى، وتتأسس على الديناميكية التي تحكم العملية التنموية. ولقائل أن يقول: إنه من الخطـــير الاســـتناد إلى هذا النوع من الحجج في عالم مركب ومتغير بدرجة كبيرة. فلـــيكن! ولكـــن عـــندها مـــا العمل؟ إننا إذا استثنينا التكامل الاقتصادي سنُواجه باحتمالين على نفس الدرجة من الخطورة:

الأول: تواصل الوضع الراهن.. وفي هذه الحالة، سيواصل كل بلد عربي البحث في مســـتقبله ضـــمن حدوده الخاصة. وسيظل التعاون بين الدول العربية بالضرورة محدوداً. وستزيد التبعية من درجة التوتر الاقتصادي والاجتماعي داخل كل بلد (مثل احتداد التفاوت، واشتداد الفقر... إلخ)

وإذا حصـــل ذلك فستظل البلدان العربية مجزأة، وتظل الجهود لتحقيق الاندماج هامشـــية، بينما يتواصل الخطاب الرسمي للسياسيين مشحوناً بمعاني الوحدة العربية. ولن يتجاوز ذلك حدود التوظيف الذرائعي كما كان الحال في الماضي.

إن النـــتائج الـــتي ستفرزها تنمية من هذا القبيل لن تكون إلا كارثية، وستعجز دول عربـــية كثيرة عن مجابهة المضاعفات الخطيرة التي ستنشأ بين سنة ٢٠٠٣م وسنة ٢٠١٥م. وبالتأكيد إن حصول مثل هذا الأمر لا يخدم مصلحة أحد.

الـــثاني: سيكون نتيجة إعادة تشكيل منطقة المتوسط والشرق الأوسط سياسياً واقتصـــادياً بقـــيادة الولايات المتحدة و/ أو أوروبا، على أن يكون لإسرائيل الدور المهـــيمن. وقـــد كان مؤتمر قمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي انعقد في الدار البيضـــاء، نهايـــة أكتوبر ١٩٩٤م، ومن بعده في عمان في ٢٩ أكتوبر ١٩٩٥م، ثم

المؤتمر الأروبي – المتوسطي الذي عقد في برشلونة في نوفمبر ١٩٩٥م، خطوة في هذا الطـــريق. غير أن الانعكاسات الاقتصادية لذلك المسار على البلدان العربية لن تكون هامـــة على المدى المتوسط والبعيد. وفي أحسن السيناريوهات يمكن أن تشهد بعض الـــبلدان العربية نمواً اقتصادياً دون تحقيق تنمية فعلية، لأن هذا النوع من النمو لا يلبي حاجـــات الناس، ولا يوافق أنماطهم الاســـتهلاكية، ولا يستجيب لشروط التنمية، ولا ينسجم مع خصائصهم الحضارية. وستجد هذه البلدان أنفسها من جديد مهددة بآفـــات الـــتخلف والفقر والاضطراب واستعباد السكان، كما أن ضعفها سيستمر، وحتى هويتها الثقافية ستصبح محل تهديد.

إن الطـــريق الوحـــيد المتـــبقي لضـــمان الاستقرار وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجـــتماعي، حـــتى قبل القضاء النهائي على كل العقبات والصعوبات، هو طريق الاندماج في ضوء رؤية جديدة كلياً.

فتكتيل الأسواق الوطنية – وهي أسواق صغيرة في حد ذاتها– هو الطريق الوحيد لإنقـــاذ البلدان العربية، عبر تمكينها من فرص الاستثمار المشترك والتعاون في مجالات وأنشـــطة اقتصـــادية واجتماعـــية عديدة، إذ بقدر ما تتسع وتتعدد مجالات التعاون، بقدرما تزداد فرص المشاريع المشتركة، وبالتالي تزداد إمكانيات النجاح.

إن اندماج العالـــم العربي لم يعد مســـألة مرغوبة فحســـب، وإنما ممكنة أيضاً. وفيما يلي سنعرض للملامح الرئيسة لهذا الاندماج، والمتمثلة في:

١– كيفية تغيير بنى المواد الإنتاجية.

٢– تنمية المنطقة التجارية والمالية والنقدية العربية.

١- تغيير بنى المواد الإنتاجية:

لا يمكــن أن نــنفي أنه عند معالجة قضايا التخلف، لا ينبغي اختزال الاندماج الاقتصــادي الإقليمي في ما يسمى بــ «تحرير أسعار العملات». فتحقيق الاندماج يتطلــب من البلدان العربية اتخاذ خطوات شاملة وحاسمة على نطاق إقليمي من أجل تغــيير البنى الراهنة للإنتاج الصناعي والفلاحي، سواء كان ذلك الإنتاج موجهاً نحو التصــدير (مع أخطار السوق العالمية غير المضمونة والمحمية أصلاً)، أم ظل يعاني من غياب التنمية الفعلية.

- تغيير بنى الإنتاج الصناعي:

الكــل يعرف مدى الضعف الذي عليه السياسات الفلاحية والصناعية في البلدان العربية، ويعرف كذلك المأزق الذي انتهت إليه تلك السياسات.

ومــن أكــثر الحلــول فعالــية في جعــل البلدان العربية تتجاوز حالة الركود الاقتصادي، وتتخطى كل أشكال التبعية وما سببته من شلل، تطبيق استراتيجية تغيير الــبنى الاقتصــادية. وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تقود إلى وضع جديد، يتميز بالنمو السريع على امتداد العالم العربي، مع الأخذ بعين الاعتبار النقطتين التاليتين:

الأولى: إعــادة تشــكيل البنــية الاستهلاكية، على قاعدة الاستجابة الضرورية للحاجات الحقيقية للناس.

الثانية: التصنيع، ومن مقتضياته تطوير وسائل الإنتاج، والتركيز على الصناعات المتوسطة والصناعات الاستهلاكية، حتى يمكن الاستجابة لحاجة الجمهور العريض.

ضــمن هــذا الإطــار يجب أن يقوم الاندماج بين صناعات العالم العربي على الأسس التالية:

أ- تحقيق الانسجام بين السياسات الاستثمارية.

ب- تحقيق الاندماج بين القطاعات الصناعية، حسب سلم أولويات يبدأ بالصناعات التي تحتاجها المنطقة.

ج- تقاسم فوائد الاندماج وأعبائه بين بلدان العالم العربي.

د- خلق مؤسسات قادرة على إدارة عملية إعادة هيكلة الصناعة.

وسنقدم الآن أن عرضاً موجزاً للنقاط الثلاث الأولى، التي ستلعب دوراً حاسماً في تنفيذ سياسة تصنيع العالم العربي.

أ- تحقيق الانسجام بين السياسات الاستثمارية:

من مصلحة البلدان العربية أن تسعى لتحقيق الانسجام بين سياساتها في الاستثمار الصناعي، على أساس التخصص الإقليمي والعلاقات المتبادلة. ولاشك أن تصميم وتطبيق سياسة استثمارية موحدة ليس بالأمر الهيّن في الظروف الراهنة، التي تعيشها البلدان العربية. ومع ذلك، يمكن تجاوز العقبات السياسية والصعوبات الاقتصادية، من أجل الوصول إلى صيغ تقدمية تفضي إلى عمل إقليمي مركّز. فالتحدي على غاية الأهمية فيما يتعلق بمستقبل العالم العربي، بما يفرض على دول المنطقة مجتمعة أن تبذل قصارى جهدها في ما هو أساسي.

إن التصنيع الذي سينشأ في البلدان العربية منفصلة، أو في المنطقة العربية ككل، على أسس جديدة، ينبغي أن يكون جزءاً من سياسة استثمارية شاملة، قائمة على اختيار واعٍ للفروع والقطاعات الصناعية المطلوب تنميتها، وعلى تخيّر التكنولوجيات المناسبة التي سيتم اعتمادها.

والهام في هذا الصدد هو أن الهدف الذي تم تحديده سيمكن من مراكمة الفائض الاقتصادي الذي ستنتجه المنطقة بأكملها، في الميدان الصناعي، وما يرتبط به من أنشطة.

إن الاستثمار، الذي يجري تنسيقه في الزمان والمكان، يجب أن يغطي بالتوازي المجالات الثلاثة التالية:

- **الصناعات الهيكلية أو الثقيلة**، التي تساهم في بناء رأس المال. وهذه الصناعات ضـــرورية عـــلى نطاق واسع، وتحتاج إلى تمويل مكثف. وحتى نهيئ أفضل الظروف للاستثمار في هذا النوع من الصناعات، لابد أن يتم تنفيذها على مستوى العالم العربي ككـــل، فهـــي صـــناعات لا يمكـــن تجزئتها. والاستثمار في الصناعات الثقيلة يصنع اقتصـــاديات كبرى، ويحقق تراكم المدخرات من الأمـــوال ومن العمـــلات الأجنبية، بما يؤدي إلى تكريس التضامن وإنشاء شبكات التكامل عبر كامل المنطقة العربية.

- **الصـــناعات الـــتي تنتج سلعاً متوسطة** (الإسمنت، البلاستيك، السلع نصف المصـــنعة، قطع الغيار، العقود الثانوية... إلخ) يمكن تنفيذها على مستوى إقليمي (بين دولتين عربيتين أو أكثر).

- وأخـــيراً، **الاستثمار في الصناعات الخفيفة**، وهو أمر ضروري. وبعض هذه الصناعات موجود حالياً وله موارده الخاصة. وينبغي التأكيد هنا أن أيّة محاولة لإعادة هـــيكلة الصـــناعات الخفيفة، أو للتخطيط المستقبلي بشأن ضبط أولويات الاستثمار فيها،نن ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الحاجات الاجتماعية للمواطنين.

إن كل هذه الاستثمارات إذا تم توزيعها على بلدان العالم العربي بنسب مدروسة في المجـــالات الثلاثة المذكورة، ستقود إلى مراكمة رأس المال، وزيادة الإنتاج، وتوفير مـــزيد مـــن فـــرص العمل، وخلق فائض اقتصادي، كما أنها ستعزز مسيرة التكامل وتســـرّع الاندمـــاج الإقليمي. وهكذا، فإن تنسيق الاستثمارات على امتداد المنطقة العربـــية لا يمكـــن الاســـتغناء عنه. ويمكن أن يكون هذا التنسيق جزءاً من التنسيق الشـــامل بين الخطط الوطـــنية، كما يمكن أن يندرج في سياق الخطط الاقتصادية إذا لم يكـــن الخـــيار الأول ممكـــناً، فهناك طرق كثيرة لتحقيق ذلك. يمكن أن يحصل التنســـيق أيضـــاً على مستوى مختلف المشاريع الاستثمارية القطرية، لكي يتم تجنب

التكرار، أو أن يتم إنشاء مشروعات مشتركة من البداية. وبين هذين الحدّين هناك مجال واسع جداً من الخيارات الأخرى المتاحة. أهم ما في الأمر هو أن تقدم البلدان العربية على اتخاذ إجراءات تيسر التخصص الإقليمي الذي يمكن أن يمتد ليغطي عدداً كبيراً من الفروع الصناعية. ومن مقتضيات هذا التخصص الإقليمي ضمان اختيار نوعية الصناعات المشتركة والمواقع التي سيتم إنجازها فيها.

ب- الإندماج الصناعي وتحديد الصناعات المطلوبة:

التخصص الإقليمي، والاندماج الصناعي بين البلدان العربية، ينبغي أن تحدد له ثلاثة أهداف: التكامل بين مختلف الاقتصاديات العربية؛ الارتقاء بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم العربي؛ وتعزيز التضامن العربي بشكل كامل ونهائي.

إن اختيار المشروعات المشتركة، وتحديد الصناعات التي ينبغي أن يتم إنجازها إقليمياً، وبناء مؤسسات تسهر على إجراء مشاورات مستمرة بين البلدان العربية، كلها وسائل فعالة لتحقيق التصنيع وإعادة الهيكلة الإقليمية. وينبغي أن يضم برنامج التنسيق بين الاستثمارات «إدماج» مجالات النشاط، مثل الطاقة، والبتروكيمياويات، والهندسة الميكانيكية، والحديد، والمعادن، والإلكترونيات، إلى جانب الصناعات المتوسطة (الإسمنت، تصنيع المواد نصف المصنعة، والعقود الثانوية) والصناعات الخفيفة التي تنتج المواد الاستهلاكية.

فالتخصص والتعاون في إنشاء الصناعات الثقيلة مثل صناعة السيارات، والآليات الفلاحية، وبناء محطات تحلية مياه البحر (٨٦% منها يمكن إدماجها مباشرة، و٩٦% خلال عشر سنوات) والصناعات التعدينية... إلخ، يفرضه البحث عن المصلحة التي يمكن أن تحققها الاقتصاديات الكبرى.

وأخيراً، فإن توزيع الصناعات المتوسطة والخفيفة على مختلف البلدان العربية ينبغي أن تخضع لاعتبارات التكامل، وتطوير مستوى التضامن بين مختلف الشركاء في المنطقة العربية، من القطاعين العام والخاص، إلى جانب اعتبارات اقتصادية أخرى. كما أن المقاييس التالية لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار: نسبة رأس المال؛ القيمة المضافة؛ المدة الزمنية التي تستغرقها الاستثمارات؛ تأثير ذلك على التشغيل؛ وعلى ميزان المدفوعات... إلخ.. ومن جهة أخرى، ينبغي توخي العقلانية والجدوى الاقتصادية عبر القضاء على استنساخ الجهود وعلى التقصير في استغلال الإمكانات المتاحة. ومن أجل تيسير برنامج التخصص والتعاون بين البلدان العربية في مختلف الفروع الصناعية، لابد أن تتبنى هذه البلدان سياسة مشتركة في توزيع الفوائد واقتسام الأعباء التي يفرضها الاندماج الصناعي.

ج- توزيع الفوائد واقتسام الأعباء:

كما بيّنا آنفاً، يتمثل الهدف بعيد المدى للاندماج الاقتصادي في العالم العربي في تغيير البنية الراهنة للإنتاج الصناعي، من أجل تحقيق مستوى أعلى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والعامل الأساس الذي يجعل بلداً عربياً يقتنع بضرورة الانضمام إلى المجموعة هو توقع الحصول على فوائد من هذا الانضمام.

يمكن أن يحتج بعضهم بالقول: بما إن مصلحة المنطقة تختلف عن المصلحة الخاصة لكل بلد على حدة، فإن ذلك من شأنه أن يحد من حماس بعض البلدان للانخراط في سياسات تصنيعية مشتركة. وهذا صحيح فيما يتعلق بالبلدان التي تمتلك بنية صناعية، وهو ما لا ينطبق على الحالة التي نحن بصددها. فالاقتصاديات العربية مفككة، ومهيمن عليها من قبل الآخرين، وموجهة نحو أمريكا وأوروبا وبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ولا يزال الكثير في مجال التصنيع يحتاج إلى استكمال، وهو

بـــالذات مـــا يجعل المصلحة الوطنية والإقليمية في الحالة التي نعالجها متطابقتين، على شرط أن يتحقق الحد الأدنى من الانتباه.

ثمة، على الأقل، أربع فوائد يمكن أن تجنيها البلدان العربية من انخراطها في سياسة تصنيعية موحدة:

– **تغـــيير الـــبنى الصناعية:** فتنمية قطاع الطاقة، والبتروكيمياويات، والحديد، والـــتعدين، والهندســـة الميكانيكـــية، والإلكترونيات، والصناعات التحويلية، على المستوى الإقليمي، ستخلق ديناميكية جديدة تتمثل في إنشاء محاور صناعية مشتركة، تؤدي بدورها إلى تسريع المسار التنموي وتغيير البنى الصناعية في المنطقة ككل.

باختصـــار، إن عملـــية الـــتوزيع الجغرافي للوحدات الصناعية في المنطقة العربية ســـتفتح الاقتصـــاديات القطـــرية على موارد متعددة لم تكن تتمتع بها في السابق، وستســـاعد الإجـــراءات التصـــحيحية والاختيار السليم للمواقع التي يتم فيها إقامة المشـــاريع المشـــتركة، في التخفيف من حدة الاستقطاب الذي يمكن أن ينشأ بسبب إقامة مثل تلك الصناعات، التي ينتظر أن تقسم فوائدها على مختلف الشركاء.

– **زيـــادة الطاقـــة الصناعية:** فتكتيل جميع البلدان العربية ضمن جهد اقتصادي موحـــد ســـيقود إلى مضاعفة الطاقات المستخدمة، والتي سيؤدي توزيعها وتوظيفها بشكل محكم إلى تطوير الإنتاج وزيادة جدوى البنى الاقتصادية.

وسيســـاعد الاستخدام الفعّال لتلك الطاقات، التي ستعم أرجاء المنطقة العربية، على تسريع مسيرة الاندماج العربي.

– **فوائـــد الاقتصاديات الكبرى:** ستخلق إقامة المنطقة الاقتصادية العربية سوقاً أوســـع، وهـــو ما سيمكن من إنشاء وحدات صناعية ذات كلفة إنتاجية منخفضة جـــداً. كمـــا أن حجم السوق الجديدة سيزيد من فرص التخصص في العالم العربي،

وسيساعد بالتالي على تحقيق الاندماج الأفقي والرأسي بين مختلف الأنشطة الصناعية، وهو ما سيؤدي في النهاية إلى تقليص الاستيراد من خارج العالم العربي، وزيادة التبادل المالي داخل المنطقة الاقتصادية العربية.

- **تسارع نمو الإنتاج الصناعي:** بما أن الاندماج الاقتصادي ينزع إلى إقامة أكثر ما يمكن من المشروعات الصناعية الجديدة، فإن كل ذلك سيسهم في زيادة نسبة نمو الإنتاج الصناعي في كامل العالم العربي. ومع ذلك فلابد من الحرص على تجنب بروز ظاهرة الاستقطاب المرتبطة باقتصاديات خارجية، والناتجة عن وجود صناعات وقطاعات خدمية مختلفة مدعومة في بعض بلدان المنطقة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بالبلدان الأخرى. وحتى لا يحصل ذلك، فمن الضروري أن يجري الاتفاق بشكل دائم حول الأماكن التي ينبغي أن تقوم فيها صناعات جديدة، حتى يتم تقاسم عائدات النمو بين مختلف البلدان الأعضاء في المجموعة العربية. ومن بين أكثر الوسائل نجاعة في ضمان الاندماج بين الصناعات والتقسيم العادل للفوائد والأعباء هو إقامة مشاريع عربية مشتركة في بعض التخصصات الصناعية. وسيساعد التمويل المشترك والإدارة الموحدة لتلك المشاريع الإقليمية على مراكمة رأس المال، وفي الوقت نفسه يتاح المجال للبلدان الأعضاء للاستفادة من إيجابيات اقتصاد كبير.

كل هذه العوامل التي عرضناها بإيجاز، ستسهم في محاصرة حالة الضعف التي تعيشها البلدان العربية، وستقلص من تبعيتها للخارج. إنها عناصر أساسية في تعزيز الروابط الاقتصادية بين بلدان العالم العربي، وفي إعادة هيكلة اقتصادياتها بأقل كلفة ممكنة.

إن إعادة صياغة البنى الصناعية ينبغي أن تتكامل مع إعادة صياغة البنى الفلاحية، باعتبار ما لها من تأثير على الإنتاج.

- إعادة بناء الهياكل الفلاحية:

يحتاج القطاع الفلاحي في البلدان العربية إلى مزيد من الاهتمام، من أجل تعصيره وإدماجه في الاقتصاديات الوطنية، وفي الاقتصاد العربي ككل، حتى يضطلع بدور أكثر أهمية في التنمية الاقتصادية للمنطقة.

من هذه الزاوية، يمكن تقسيم البدان العربية إلى قسمين:

الأول: مصر والمغرب وسوريا وتونس... إلخ، هذه البلدان تمكنت إلى حد معين من تطوير فلاحة سقوية، ولكنها موجهة نحو التصدير. وفي حين تصدر هذه البلدان الفائض من إنتاجها الفلاحي (القطن، الغلال، الخضر، السمك)، فإنها تعاني من العجز في بعض أنواع المنتوجات الاستهلاكية الأساسية، والذي يتم تغطيته جزئياً بالاستيراد.

الثاني: الجزائر وليبيا والسعودية... إلخ (هذه البلدان صارت في العشريات الأخيرة تتوفر على موارد هائلة، غير أن قطاع الفلاحة فيها يظل مهمشاً) وهي تستورد المنتوجات الغذائية على نطاق واسع.

لابد إذن من إحداث تغييرات هامة في القطاع الفلاحي للدول العربية، بهدف إعطاء دفعة لمسار الاندماج العربي، مع التأكيد على أن تطوير هذا القطاع يتطلب حجماً هائلاً من الاستثمار وتغييراً واضحاً في أساليب الإنتاج (توسيع مساحات الأراضي السقوية حتى يستفيد صغار الفلاحين؛ تعصير ومكننة القطاع؛ التكوين التقني المناسب؛ تطوير سياسة التسويق... إلخ).

ومن الطبيعي أن اتخاذ مثل هذه الإجراءات يقع ضمن صلاحيات الدولة والقطاع الخاص على حد السواء، وبالإمكان أن تُتخذ أولاً على المستوى الوطني. غير أن ذلك يمكن أن يمثل عقبة أمام التنمية الفلاحية وتوسيع سوقها على المستوى العربي، وقد

يحـــدث ذلك فعلاً. كما أن هذه الإجراءات يمكن أن تتخذ في إطار الاندماج العربي. وفي الحقيقة، إن المستوى الوطني مناسب جداً لإنشاء مؤسسات بحثية وتعليمية إقليمية، بغـــرض تكييف التكنولوجيات الحديثة لتلائم الأوضاع المادية والإنسانية المحلية، وبلورة وتنفـــيذ مشروعات فلاحية إقليمية... إلخ، ويمكن للتخصص والتعاون في هذه المجالات أن يساعد القطاع الفلاحي بزيادة حجم مساهمته في مراكمة رأس المال، وذلك بفضل الـــزيادة في حجـــم الفائض الفلاحي، الذي سيقود بدوره إلى مضاعفة حجم التبادل التجاري في المنتوجات الفلاحية عبر بلدان العالم العربي.

إن إقامـــة ســـوق فلاحـــية عربية، من شأنه أن يؤدي إلى تطوير الإنتاج الفلاحي، وزيـــادة التـــبادل بين البلدان العربية، بل يمكن أن يقود أيضاً إلى إنشاء وحدات صناعية جديـــدة لاســـتغلال المنتوجات الفلاحية (تعليب الخضر والغلال؛ تصنيع القطن؛ تكرير الســـكر... إلخ). وبهذه الكيفية فإن الفلاحة ستزيد من طاقتها التصنيعية على امتداد العالم العـــربي. وفي الوقـــت نفسه، فإن إنشاء سوق عربية للفلاحة سيقود إلى بروز صناعات جديـــدة، إضافة إلى تطوير الصناعات القائمة، خدمة للقطاع الفلاحي، مثل الصناعات الكيمـــياوية (المـــواد التخصيبية)، والبتروكيمياويات (البلاستيك)، والهندسة الميكانيكية (الجرارات، الآلات الحاصدة)، مواد البناء (الإسمنت، الآجر، الخشب... إلخ).

إن تطويـــر القطـــاع الفلاحي على المستوى العربي سيؤدي بالضرورة إلى زيادة فرص التصنيع في البلدان المعنية، في إطار التخصص الإقليمي).

وكمـــا هو الشأن في الصناعة، فإن تنسيق الاستثمارات في القطاع الفلاحي أمر في غايـــة الحـــيوية. فالعالم العربي في حاجة إلى الاستثمار الفلاحي المشترك من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء.

وبما أن السودان يملك قدرات هائلة على الإنتاج في مجالي الحيوان والخضروات، فإنه بالإمكان التخطيط لبعث شركات عربية سودانية مشتركة لاستصلاح واستغلال

الأراضـــي الفلاحية في السودان، والتي سيتوجه إنتاجها نحو البلدان العربية. فالتعاون بـــين البلدان العربية والسودان، إضافة إلى جهود التنمية الفلاحية داخل العالم العربي ذاته، من شأنه أن يحل وإلى الأبد مشكلة التبعية الغذائية التي يعيشها العرب.

وفي الحقيقة، لايهم كثيراً حجم الجهد الذي يمكن أن تبذله البلدان العربية لتنمية القطـــاع الفلاحي محلياً، فهي غير قادرة على إنتاج كل ما تحتاجه في هذا الباب، مثل الحـــبوب، والســـكر، والفواكه الجافة، واللحوم... إلخ.. إن كل ذلك يمكن إنتاجه بالاشتراك مع السودان.

لاشـــك أن اختيار هذا الطريق سيحتاج من البلدان العربية إرادة سياسية أقوى بكـــثير ممـــا تبديه في الوقت الراهن حيال تطوير المنطقة العربية، عبر التعاون الجاد، القائم على أهداف واضحة، وتوظيف مشترك للموارد البشرية والمادية والمالية، خدمة لتلك الأهداف.

وإذا كان للقطاع الفلاحي أن يلعب دوراً فعّالاً في العالم العربي، فلابد من اتخاذ إجـــراءات مناســـبة لإعادة هيكلته، وتنمية المناطق الريفية، وتنسيق الاستثمارات في المجـــال الفلاحـــي، وتوفـــير الموارد المالية المطلوبة، وإيجاد الإطار السليم لإدارة هذا القطـــاع (عـــبر المؤسســـات الـــتي تسهر على تنظيم التعاون العربي في مجال العلوم والتكنولوجيا الفلاحية).

ضـــمن هذا الإطار فإن السعي لتحقيق الانسجام الاجتماعي، وتحسين مستوى عـــيش الفلاحين، وإدخال و/ أو توسيع نطاق استعمال التقنيات المتقدمة، إضافة إلى تكويـــن عمـــال المـــزارع والارتقاء بوضعهم، سيساعد على زيادة الإنتاج الفلاحي وتطويـــر الإنتاجـــية، وتسريع اندماج الفلاحة في الاقتصاد الوطني لكل بلد، ثم على مستوى الاقتصاد العربي ككل.

وأخـيراً، فـإن تطويـر البنية التحتية على نطاق إقليمي (النقل الجوي، الملاحة الـبحرية، الـنقل البري، المواصلات السلكية واللاسلكية، خدمات التخزين... إلخ) سيلعب دوراً إيجابياً في زيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدان العربية.

- تطوير منطقة للمبادلات التجارية والمالية والنقدية العربية:

إن تطبـيق سياسـة عربية موحدة وديناميكية لإعادة هيكلة القطاعين الصناعي والفلاحي في البلدان العربية، سيقود إلى نمو التجارة البينية في العالم العربي، وسيساعد على تغيير نسيج التجارة الخارجية للبلدان العربية، كل على حدة.

- بعث السوق الإقليمية العربية:

لافـائدة من تذكير القارئ بأن الأحجام الصغيرة للأسواق الوطنية، إلى جانب محدوديـة الطلـب داخل كل بلد على انفراد حتى وإن كان ذا كثافة سكانية عالية، تمـثل عقبات أمام تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وخاصة أولئك الذين يعانون من شدة الفاقة. وفي المقابل، فإن إقامة سوق إقليمية لا يعني مجرد إضافة الأسـواق الوطنية إلى بعضها بعضاً. وهذا ما دفعنا منذ البداية لتأكيد أن عملية تحرير التجارة في العالم العربي تظل خطوة غير كافية لتجسيد السوق الإقليمية العربية. ولن يصبح حجم السوق الإقليمية ذا أهمية إلا إذا واكبه تغيير في البنى الصناعية والفلاحية للمـنطقة، قـائم عـلى أساس التنسيق والتخصص والإنتاج المشترك، ضمن رؤية ديناميكية. وهذا يعني أن تحقيق الانسجام بين السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء في المجموعـة العربية لابد وأن يرافقه توزيع عادل في كامل المنطقة لفرص الاستثمار المشترك والمتزايد في مجال الإنتاج.

لابـد إذن مـن بلورة سياسة استثمارية جديدة للبلدان العربية، من أجل تحقيق الـتوزيع العـادل لفوائد الاندماج الاقتصادي. فزيادة الاستثمار سيؤدي إلى زيادة

الإنتاج الصناعي والفلاحي، وسيخلق فرصاً جديدة للتشغيل. وسينتج عن ذلك ارتفاع الأجور للفئات المحرومة، وهو ما سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي سيقود بدوره إلى زيادة فرص الاستثمار... إلخ.. ولاشك أن هذا المسار سيحتاج إلى وقت حتى يحقق أهدافه، وحتى تتمكن البلدان العربية من تطوير آليات موحدة ومؤسسات مشتركة، لدفع نمو السوق الإقليمية إلى مداه. ومن جهة أخرى، فإن تنامي الأنشطة الإنتاجية سيؤدي إلى مراكمة أرباح البلدان الأعضاء التي ستستفيد أيضاً مما توفره السوق المشتركة من فرص للادخار الخارجي، كل ذلك في إطار سوق إقليمية هائلة تضم أكثر من ٣٣٠ مليون مستهلك مع حلول العام ٢٠١٥م. كما أن تنويع وتطوير الإنتاج الصناعي والفلاحي سيساعد على زيادة حجم التجارة العربية البينية، والتي ستكون البلدان الأعضاء أول المستفيدين منها. وفي الحقيقة، فإن نمو التجارة بين البلدان العربية سيخلق فرصاً حقيقية، وسيقلص من كلفة الإنتاج، كما أنه سيسهم في تعزيز روح التضامن بشكل فعّال. وإلى جانب ما ستحرزه البلدان العربية من فوائد على الصعيد المحلي، بفضل إقامة السوق العربية الإقليمية، فإن هناك فوائد أخرى على الصعيد الخارجي، سنذكر منها اثنين بإيجاز: تعزيز الموقع التفاوضي مع الجهات الخارجية، وتنويع التجارة الخارجية مع غير العالم العربي.

الفائدة الأولى: تعزيز القدرة التفاوضية للعالم العربي:

سيمكن الحجم المتنامي للسوق الإقليمية البلدان العربية من تعزيز قدرتها التفاوضية مع العالم الخارجي، في مجالي الاستيراد والتصدير.

ولنبدأ أولاً بالتصدير، فالعمل الإقليمي يمهد الطريق لإقامة مؤسسات وآليات إقليمية توحّد جهود البلدان العربية في إطار تفاوضها مع البلدان الصناعية، و / أو المجموعة الأوروبية. إلى جانب ذلك، فإن تنسيق الجهود مع بلدان أخرى من

العالم الثالث يمكن أن يساعد العالم العربي على تحقيق الاستقرار، وتطوير مداخيله من التصدير. إن الفوائد التي ستجنيها البلدان العربية من عملها المشترك مع بلدان أفريقية وآسياوية أخرى تتجاوز بكثير ما تحصل عليه الآن وهي تتصرف على انفراد.

أما بخصوص الاستيراد، فعلى البلدان العربية أن تنشئ مجموعات للاستيراد المشترك يمكن أن تتسع لتشمل بلداناً أخرى، تعمل على تحصيل عقود شراء تغطي صنفاً واحداً أو مجموعة أصناف من المنتوجات. وتنسيق الاستيراد بهذا الشكل سيحسن من الموقع التفاوضي للعالم العربي بما يمكنه من الحصول على أسعار أفضل. ولاشك أن مثل هذه الإجراءات ستخفض كثيراً من حجم الإنفاق على الواردات، نتيجة توحيد أو تنسيق عمليات الاستيراد.

الفائدة الثانية: تنويع التجارة الخارجية:

إن العالم العربي، بحجمه البشري الذي سيتجاوز ٣٣٠ مليون نسمة مع حلول العام ٢٠١٥م، يمثل سوقاً هامة ومنطقة اقتصادية واعدة. ولا ينبغي لبلدان هذه المنطقة أن تتجاهل التغييرات الاقتصادية والتقنية الجارية على مستوى العام، أو تغض الطرف عن أثر تلك التغييرات على الاستراتيجيات التجارية للبلدان الصناعية، إن هي أرادت الاستفادة منها.

على البلدان العربية أن تكف عن انتهاج سياسة الشراكة الثنائية في المجالات السياسية والاقتصادية (مع الولايات المتحدة في حالة السعودية، وإيطاليا في حالة ليبيا، وفرنسا في حالات الجزائر والمغرب وتونس)، لأن تلك الشراكات تضر باقتصادياتها، بحكم غياب المصالح المشتركة والمتوازنة بين الشريكين. فحجم التبادل التجاري لكل من الجزائر والمغرب وتونس مع وفرنسا يبلغ نحو ثلث التجارة الخارجية لهذه البلدان المغاربية، بينما لا يتجاوز ذلك ٣% من التجارة الخارجية

لفرنسا. وبما أن فرنسا تتعامل مع السوق المغاربية بعقلية احتكارية، فإن بلدان هذه المنطقة تعاني سنوياً من خسائر فادحة جرّاء ما يفرض عليها من معاملات مجحفة. وهذا الوضع ناتج عن شبكات المصالح الفرنسية الممتدة خفية عبر أقنية التجارة المغاربية. وهو ما يجعل من هذه البلدان مسرحاً للفضائح التي تبرز بين الحين والآخر والتي سرعان ما تتم التغطية عليها. إن بلدان المغرب العربي تدفع نفقات إضافية لا مبرر لها في مبادلاتها التجارية مع فرنسا. ولا شك أن الانفتاح في العلاقات التجارية بين منطقة المغرب العربي وفرنسا، والذي يفترض أن ينشأ بفعل الاندماج المغاربي أو العربي، إضافة إلى حصول تحولات ديمقراطية وبروز نخبة وطنية جديدة تتحلى بالنزاهة والكفاءة وروح المسؤولية، ستضع حداً لهذه النفقات غير المشروعة، ولكل أنواع الامتيازات الخفية، التي تضر بالمصلحة العامة. وهذا الأمر ينطبق على العديد من البلدان العربية الأخرى.

إن إعادة هيكلة التجارة الخارجية وتوسيع نطاقها (بدرجات متفاوتة بحسب أنواع المنتوجات التي يستوردها ويصدرها العالم العربي) لتشمل مناطق أخرى من العالم مثل أفريقيا وآسيا (ماليزيا، أندونيسيا، باكستان، اليابان...) وأمريكا اللاتينية إلى جانب بلدان أوروبية أخرى تتمتع بقدرة تنافسية أفضل، ستقدم لاقتصاد العالم العربي خدمة جليلة.

وبهذه الكيفية، فإن تحسين القدرة التفاوضية، وتنويع التجارة الخارجية للبلدان العربية، نتيجة إقامة سوق إقليمية عربية هائلة، وتحقيق الاندماج الاقتصادي للمنطقة العربية، سيدفع بالضرورة إلى تقليص الاختلال الحاصل في ميزانها التجاري، ويعيد التوازن إلى ميزانها المالي الخارجي، ويخفف من تبعيتها للخارج، ويحقق لها الاستقرار الاقتصادي.

مما سبق، نخلص إلى أنه من البيّن أن الاندماج الاقتصادي يفسح المجال لتوفير فرص حقيقية لتنمية الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العالم العربي. ولا ينبغي للاندماج الاقتصادي أن ينحصر في حدود تحرير أسعار العملات، أو إقامة اتحاد جمركي، وإنما ينبغي أن يشمل إعادة هيكلة البنى الإنتاجية للقطاعين الفلاحي والصناعي للبلدان الأعضاء في المجموعة العربية.

ومع ذلك يجب أن نعترف أن الاندماج ينظر إليه أحياناً على أنه وضع لجملة من القيود على حرية تصرف البلدان المعنية، و/ أو تحديد لسيادتها الوطنية، بل يصل الأمر أحياناً إلى اعتباره سبباً للهيمنة السياسية للبلد الأقوى، أو لمجموعة البلدان الأكثر قوة. وفي المقابل لابد من التساؤل عن معنى السيادة الوطنية اليوم في بلدان تسلم نفسها كلياً للدوائر العسكرية والسياسية والاقتصادية والمالية والثقافية المرتبطة بالقوة الأجنبية، والتي يزداد ضعفها وتبعيتها للخارج يوماً بعد يوم؟

هناك صعوبة سياسية أخرى تتمثل في حقيقة أنه رغم قدرة السوق العربية المشتركة على الإسهام في تعزيز التكامل التقني والاقتصادي للبلدان الأعضاء، وتيسير تنقل الأفراد والأموال والسلع بحرية، إلا أن بعض البلدان العربية ترى فيها مصدراً لتهديد توازنها واستقرارها السياسي، عبر تشجيع القوى التي تعتبرها عناصر إرباك، وخاصة تلك التي يعبر عنها الغربيون بالأصولية. وبالتالي فإن المشكل الذي ينبغي مواجهته يتجاوز المسائل المتعلقة بكيفية تقاسم فوائد الاندماج والنمو الاقتصادي في غياب الثقة المتبادلة بين البلدان العربية. ولن يكون التقدم الفعلي ممكناً إلا إذا اقتنعت الحكومات والرأي العام بقواعد اللعبة، سواء القائمة منها أو تلك التي ينتظر أن تبرز للوجود، وتعهدت بتنفيذ الالتزامات التي يتم الاتفاق عليها. بعبارة أخرى، إن العقبة الرئيسة التي تقف حائلاً أمام

تحقيق الاندماج الاقتصادي في العالم العربي هي الحكومات العربية نفسها، بسبب اختلاف مصالحها في هذا المستوى عن مصالح شعوبها.

ومع ذلك، فإن الإسلام الذي يشهد انتشاراً في العالم العربي وأفريقيا وآسيا والعالم بأسره، بشكل لا يمكن إنكاره، ينبغي أن يكون مصدراً لتوحيد الفكر والعمل، من أجل التخلص من وضع البؤس الفكري والمادي، الذي تعاني منه شعوب المنطقة، كما يعلمنا القرآن: ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ﴾ (آل عمران:١٠٣).

على البلدان العربية أن تقبل بواقعها كما هي، وأن تتعلم كيف تعمل باشتراك، فتترك نقاط الخلاف، وتعمل معاً في المجالات التي تتفق فيها، على جميع الأصعدة، واضعة المصالح العليا لمواطنيها فوق كل اعتبار.

في مثل هذه الظروف، يمكن لإقامة مؤسسات وآليات عمل إقليمية أن تساعد على تذليل بعض الصعوبات وتجاوز تلك العقبات، التي هي من طبيعة سياسية صرفة، ولا علاقة لها بالمصلحة الوطنية ولا الإقليمية.

- الاندماج المالي والنقدي للعالم العربي:

نحن على وعي تام بالصعوبات والمقاومة التي تبديها بعض البلدان العربية لكل ما من شأنه أن يعزز التضامن الإقليمي، في المجالين المالي والنقدي بشكل عام، وخاصة إذا كان قائماً على قيم الإسلام وحدها.

ومع ذلك، نعتقد أن حداً أدنى من الجهد ينبغي أن يبذل على امتداد العالم العربي، من أجل تحقيق التنسيق بين الموارد المالية الطبيعية على مستوى المدخرات والضرائب، في القطاعين العام والخاص. إن طبيعة وحدّة المشكلات المالية تختلف من بلد إلى آخر، وهو ما يجعل مهمتنا أصعب. ومع ذلك، فإن إضافة الجهود التي تبذلها

هـــذه البلدان إلى النمو، الذي سيحصل بفضل التعاون المالي والنقدي بينها، سيجعل من تجاوز عدد كبير من العراقيل أمراً ممكناً. فهذه البلدان مجتمعة بإمكانها على سبيل المثال أن تتجاوز مشكلة النقص الحاصل في رأس المال.

إن تحلـــيل الاقتصـــاديات العربية، من جهة الفوائض المالية، يكشف قوتها الكامنة وقدرتهـــا العالية على إيجاد التمويل المطلوب. وبما أن دور الدولة في هذه البلدان عامة دور حـــيوي، بـــرغم برامج الخوصصة المطبقة هنا أو هناك، فإنه بإمكان الدولة، إلى جانـــب مهامها الأخرى، أن تجمع موارد مالية هامة عبر وسائل مختلفة، مثل: الضرائب المباشرة وغير المباشرة، التحكم في الأسعار، توجيه القطاع الخاص بعناية، إدارة الأموال العامـــة بطريقة سليمة، وتبني سياسة لامركزية ديناميكية. إلى جانب ذلك، هناك جملة مـــن الإجـــراءات الـــتي يمكن اتخاذها على المستوى الإقليمي من أجل تعزيز التضامن والتكامل والاندماج المالي والنقدي. هذه الإجراءات تتعلق بتوحيد المدفوعات، وتمويل التنمية الإقليمية، والاندماج النقدي، وتحديد دور العملة الإقليمية.

- العنصر الإنساني في الاندماج:

إن الإجـــراءات المحددة التي سيتم اتخاذها لإعادة هيكلة البنى الإنتاجية والتجارية، ولإنشـــاء اتحـــاد مالي ونقدي عربي، ينبغي أن تواكبها جهود أخرى من أجل تعزيز التضـــامن الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، وذلك بإدماج العامل الإنساني والبعد الثقافي ضمن هذا المشروع الكبير.

وإذا كـــان لابد لكل هذه الأنشطة المشتركة، الهادفة لتحقيق الاندماج العربي في مجـــالات عديـــدة أن تســـتمر، فلا مناص من أن تضمن، إلى جانب الحلول التقنية المناسبة لكل مجال، الأبعاد الإنسانية والثقافية والروحية الموافقة لتعاليم الإسلام.

على البلدان العربية أن تتبنى سياسة إقليمية لتنمية الموارد البشرية. وهذه السياسة يمكن أن يتم تطبيقها خطوة خطوة.

فالتعليم، والتكوين، والثقافة، والبحث العلمي والتكنولوجي، وتقنيات المعلومات والاتصالات، كلها مجالات يمكن أن توفر وسائل هامة تساعد على تحويل العالم العربي إلى منطقة واحدة. يمكن لعديد الأنشطة في هذه المجالات أن تجرى بانسجام وتنسيق، من أجل الرفع من المستوى الثقافي لهذه البلدان، في ضوء تعاليم الإسلام والحضارة العربية، ومن أجل تعبئة الموارد البشرية، حتى نتجاوز حالة التخلف والهيمنة الثقافية والاقتصادية، ومن أجل تحقيق مستوى أعلى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحقيقية، ومن أجل التغلب على كافة أشكال الهيمنة الخارجية، مع البقاء منفتحين على العالم، قادرين على الاستفادة من إنجازات الآخرين، وتكييفها بما يتناسب وظروفنا المحلية.

وفي النهاية، فإن العالم العربي، برغم تجزئته وخضوعه للهيمنة الاقتصادية والثقافية كما هو حاله في الوقت الراهن، يتوفر على قدرات بشرية ومادية ومالية، سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الإقليمي، تمكنه من الخروج من مأزقه الحالي، وتجاوز كل أشكال التخلف. ومن أجل أن يتحقق ذلك، على البلدان العربية أن تبذل، على المستوى المحلي، جهوداً فعلية لتحقيق أهدافها المرسومة. أما على المستوى الإقليمي، فإن الاندماج مسألة حيوية، ليس من أجل تقليص الديون الخارجية (لبعض البلدان) والتبعية للقوى الأجنبية فحسب، وإنما أيضاً من أجل تشجيع قيام منطقة اقتصادية عربية بغرض الارتقاء بالوضع الاقتصادي وتحسين مستوى العيش لمواطني هذه المنطقة. وهذا الأمر ممكن جداً بشرط أن تلعب هذه البلدان ورقة الديمقراطية بنزاهة، وتحترم تعاليم الإسلام، وتدخل القيم الحضارية العربية والإسلامية ضمن حياتها الاقتصادية والاجتماعية، حتى يتحقق الانسجام الاجتماعي، ويتعزز التضامن الإقليمي، ويستتب الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في كامل المنطقة.

الخلاصة

من خلال ما سبق قوله، يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

١- لابد من الاعتراف بأن الرأسمالية، بعد قرنين من الوجود والتطور الاقتصادي، قد حققت تقدماً تقنياً وعلمياً هائلاً، مكنها من زيادة الجدوى في التنظيم والإنتاج، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين الوضع الاجتماعي، مع أن المكسب الأخير لم يتحقق في أحيان كثيرة إلا عن طريق الصراع وعبر ضغوط النقابات العمالية. ومع ذلك، يظل النظام الرأسمالي مقروناً بالتفاوت الاقتصادي والاجتماعي، والتوزيع غير العادل للدخل، بما يؤدي إلى مركزة الثروة في أيدي الأقلية، واستمرار الفقر، والبطالة، إلى جانب آفات اجتماعية أخرى من كل لون (المخدرات، العنف... إلخ).

إن الرأسمالية لم تتمكن من تجاوز تناقضاها الداخلية، وتظل باستمرار معرضة للهزات التي تتسبب فيها الأزمات الاقتصادية، التي صارت من مكوناتها البنيوية، إلى جانب الأزمة الحضارية العميقة. ونظراً لتشبثها الشديد بجذورها الإغريقية – الرومانية، ورفضها الاستفادة من الحضارات الأخرى، فقد أكدت الحضارة الغربية لعدة قرون على تفوق القوة والثراء المادي، على حساب القيم الروحية، وعلى حساب الفرد والمجتمع.

وتشترك الرأسمالية مع الحضارتين، الإغريقية والرومانية القديمة، في خصائص كثيرة نذكر منها: المادية، الفردية، استعمار البلدان الأخرى؛ نهب ثروات البلدان المستعمرة؛ استغلال الشعوب المحتلة؛ استيلاء المستعمِرين على الفوائض الاقتصادية التي ينتجها السكان المحليون. فمن جهة، يتم مراكمة الربح والثروة في أيدي الأقلية المستعمَرة دون تحسين أوضاع السكان الأصليين، ومن جهة أخرى، يجري الاستغلال

اللا إنساني للـــ «عبيد» (قديماً) والعمال (في النظام الرأسمالي). وهذه الخصائص تمثل القاسم المشترك بين مختلف القوى التي هيمنت في عصور مختلفة على البحر المتوسط وأروبـــا والعـــالم بأسره، ابتداءً من الفينيقيين وانتهاءً بالولايات المتحدة، التي تقود حركة «العولمة» منذ العشرية الأخيرة من القرن العشرين.

٢- عـــلى الصعيد النظري، ومنذ «آدم سميث» ما فتئ الاقتصاديون التقليديون يمدحون نظام السوق الحرة، لكونه يحقق المصلحة العامة. وفي مرحلة لاحقة، أصبح مطلوبـــاً من الدولة أن تلعب دوراً أكبر على صعيد الاقتصاد الوطني، لتسريع النمو الاقتصـــادي وتطوير الوضع الاجتماعي، كان ذلك فيما بين ثلاثينيات وسبعينيات القرن العشرين، دون أن يتم حل التناقضات الرئيسة للنظام الرأسمالي. وأخيراً، مثلت العودة إلى الليبرالية الجديدة في بداية الثمانينيات تعزيزاً لدور «العولمة» المتزايد، والذي تســبب في آثـــار مدمرة، ليس على البلدان العربية والإسلامية فحسب، وإنما على الإنسانية قاطبة.

٣- لـــيس مـــن شك في أن الإسلام يمثل البديل الأفضل لتجاوز الوضع الخطير الـــذي تعيشـــه البشرية، نظراً لما يتضمنه من مبادئ قويمة، وما يرشد إليه من طرق ســـليمة تضـــمن السعادة في الدنيا وفي الآخرة. فلما تمسك المسلمون بهذه المبادئ وتصـــرفوا على أساسها لمدة خمسة أو ستة قرون، تمكنوا من بناء مجتمع عادل، تحقق فـــيه الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وتكرست فيه عظمة حضارتهم، وتقدمت فيه العلوم والفنون.

وفي المقـــابل، فقـــد اقـــترن انحطاط الأمة وتراجعها، ما بين القرن الثالث عشر والقرن العشرين، بتركها تعاليم الإسلام في إدارة شؤون الدول المتعاقبة، مما نتج عنه تمـــزيق وحدة الأمة. وفي سياق هذا التمزق ظلت الأمة الإسلامية (بما في ذلك العالم

العـــربي) تعاني لعدة قرون من الفقر والبؤس المادي والأخلاقي والفكري، ومن التبعية الاقتصـــادية والثقافـــية والتكنولوجـــية والعسكرية، قال تعالى: ﴿ أَوَ لَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴾ (آل عمران:١٦٥). إذن، فالمشـــكل يكمن في الأمة ذاتـــها، دون إغفال مـــا للعوامل الخارجية من أهمية. ولابد من معالجة هذا الوضع، حتى نتمكن من تجاوز الأزمة الراهنة ذات الأبعاد المتعددة، والتي تعاني منها بلدان العالم الإسلامي.

٤- الكـــل يعلم أن العالم العربي يتوفر على موارد بشرية ومادية ومالية ضخمة، بالمقـــياس العالمي، إلى جانب ما يتمتع به من مساحة جيو استراتيجية هائلة، تمكنه من بلوغ أعلى مستويات النمو والازدهار.

لأجـــل ذلـــك، فـــإن الوقت قد حـــان لتعود بلدان العالـــم العربي إلى طريق الإســـلام وقيمه، ولتدخل مرحلة جديدة عبر تبنّي سياســـات قائمة على العـــدالة الاجتماعية والأخوة والوحدة والتضامن، لكي تحقق استقلالها السياسي والاقتصادي والـــثقافي والتكـــنولوجي والعســـكري، خدمة لمصلحة العالم العربي. ولكن، حتى يتحقق ذلك، على بلدان العالم العربي أن تتصرف بحكمة، وأن تلتزم تعاليم الإسلام؛ لأنـــه وكمـــا يؤكد القرآن: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ ﴾ (الرعد:١١).

العولمة وأخطارها

الأستاذ محمد العبدة(*)

«العولمة» ذات طابع اقتصادي بالدرجة الأولى، همها جني الأرباح الطائلة، لذلك لابد من إشاعة ثقافة الاستهلاك في الأرض؛ وإذا كان هناك من يستعصي على ذلك فلا بد من تغيير ثقافته وفكره وعقيدته، حتى يصبح رجل الأعمال الناجح.. وهو المثل الأعلى، وليس رجل العلم.

مقاربة تاريخية:

ليس مهماً الخوض في تعريف جامع مانع «للعولمة»، فإن صياغة مثل هذا التعريف أمر فيه صعوبة؛ ذلك لأنها لم تستقر بعد على حال واحدة؛ وهي متطورة، بل هناك ما هو مخفي منها، ولكن ذكر تجلياتها وآثارها، وتقصي مضمون ما يحدث ومحتواه، يمكن أن يعطي فكرة عنها.

إن مصطلح «العولمة» هو ترجمة لـ (mondialisation) الفرنسية أو (globalisation) الإنكليزية، وقد يستعمل بعضهم مصطلح (الكوننة) أو (الكونية) للدلالة على هذا الموضوع. وإذا كانت «العولمة» من نتاج الرأسمالية

(*) باحث.. (بريطانيا).

العالمية فيما بعد مرحلة الإمبريالية، وهي تعني التمدد نحو العالم أو جعل العالم كله خاضعاً لطريقة معينة في الاقتصاد والثقافة، إذا كانت هكذا فإن جذورها موجودة في الشركات المتعددة الجنسية التي ترجع إلى بدايات التوسع الاستعماري في القرن الثامن عشر والتاسع عشر؛ فشركة الهند الشرقية تخلت عن التجارة السلمية (١٦٠٠-١٧٥٠) لتنخرط في الحياة السياسية، ولتستولي بريطانيا من خلالها على شبه القارة الهندية، وكذلك فعلت شركة جنوب إفريقيا التي أسسها (سيسل رودس) وسميت البلاد التي استولت عليها في إفريقيا (روديسيا). وفي العصر الحديث تورطت شركة (الفاكهة المتحدة) الأمريكية في انقلاب غواتيمالا لإعادة تثبيت حكم استبدادي . وفي أواخر القرن العشرين، وتحت رعاية البنك الدولي، قامت شركة (شل) بالتدخل في الحياة السياسية لدولة نيجريا.

إن أول من أطلق مصطلح «العولمة» أو (الكونية) هو عالم الاجتماع الكندي (مارشال ماك لوهان) وذلك في نهاية التسعينيات من القرن العشرين — وكان قد تنبأ بأن الولايات المتحدة ستخسر الحرب وإن لم تهزم عسكرياً؛ لأن الحرب قد تحولت إلى حرب تلفزيونية، والتلفزيون حول العالم إلى قرية كونية، ولن يسمح للأمريكان أن يستمروا في قصف فيتنام دون أية احتجاجات ودون أي قصاص.

فالكونية أو «العولمة»، ربما كانت في الأساس مصطلحاً ثقافياً أو (جيوبولتيكياً) ولكنها وجدت المجال الأول لتطبيقها في عالم الاقتصاد، وجاءت محمولة على أعناق وأكتاف ثورة الاتصالات وطوفان الموجات الإلكترونية المرئية والمسموعة.

إن أمريكا التي تتزعم طريق «العولمة» في بداية القرن الحادي والعشرين، كانت قد خرجت في الحرب العالمية الثانية منتصرة عسكرياً واقتصادياً، بينما كانت أوروبا

منهكة اقتصادياً، وسارعت الولايات المتحدة لمساعدتها عن طريق مشروع (مارشال). وجاءت الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي، فتم إنشاء حلف شمال الأطلسي، ثم السوق الأوروبية المشتركة كنوع من التوحد تجاه الخطر السوفيتي. وبسبب تخوف أوروبا الغربية من تسرب الشيوعية، وبضغط من الأحزاب الاشتراكية فيها، راحت هذه الدول تنفق بسخاء على الرعاية الاجتماعية للعاطلين عن العمل ولذوي الدخل المحدود، وعاشت الطبقة الوسطى حالة ممتازة من توفير المال[١] وسميت هذه الحالة بـ (دولة الرفه). ولكن بعد سقوط الاتحاد السوفيتي تبين للرأسمالية الجديدة أن لا حاجة بعد اليوم لتملق الجماهير ومساعدتها.

فاليمين المتشدد في أمريكا وبريطانيا يرى أن الناس يعلقون آمالاً كباراً على الحكومة، ولكن دور الأخير كما يراه هذا اليمين ينحصر فقط بتوفير الإطار الذي بموجبه يمكن للناس تحقيق أهدافهم، وهذا يعني أن الدولة تخلت عن دور هام في إعادة توزيع الثروة[٢].

واستفردت الولايات المتحدة بزعامة المعسكر الغربي، وتحولت إلى قوة اقتصادية وعسكرية هائلة، بما دعاها إلى محاولة فرض نموذجها (حرية التجارة) على العالم كله.. بينما بعض دول أوروبا تنحو إلى تدخل الدولة لضبط الانحرافات التي تظهر في الاقتصاد، ومعالجة الأزمات التي تطرأ، ولكن المفهوم الأمريكي الذي يعتبر المجتمع والحياة والإنسان مجرد امتداد للسوق الحرة هو الذي يقود الآن تيار «العولمة» فأمريكا تسيطر على ٨٠% من صناعة المعرفة، وتملك ٥٠% من رؤوس أموال الشركات في

---

(١) من المفارقات أن توفير المال هذا الذي أودع في البنوك هو الذي جعل المصارف الكبيرة تتحول إلى الرأسمالية البشعة بعد تكدس المال في صناديقها.

(٢) Noreen hertz, the silent takeover, global ..., u.k.2001, p26-27 .

جميع الدول الرأسمالية، وتنتج قرابة ٥٠% من جميع إنتاج تلك الدول، وفكرة الرأسمالية الجديـــدة كانت موجودة عند عدد محدود من الشخصيات المؤثرة.. الذين يعتبرون أن دور الدولـــة يجـــب أن يقتصر على تحديد الإطار الذي يسمح بحرية السوق، ويجب خصخصـــة وسائل الإنتاج كافة التي تملكها الدولة، وينبغي أن يحل الإحسان والتطوع محل برامج الحكومة للرعاية الاجتماعية وتشغيل العاطلين عن العمل.

ولكن مع تكدس الأموال طوال هذه العقود - وأرباح البترول جزء منه- ومع الاخـــتراق الكـــبير الـــذي حدث في التكنولوجيا، ومع تضاعف الإنتاج الصناعي والغذائـــي، رجعت مرة ثانية وبقوة فكرة الرأسمالية الجديدة (النيوليبرالية) والتي هي امتداد للرأسمالية الأولى المتوحشة (١٧٥٠-١٨٥٠م) حين استخدم الأطفال والنساء بأجور منخفضة جداً لزيادة الأرباح على حساب الإنسانية.

وفي برنامج تلفزيوني حديث، أظهر استغلال الشركات المعاصرة للنساء والأولاد في دول العالم الثالث، وقد تبين أن شركة (nike) للأحـــذية الرياضية تدفع أقل من (٥٠) بنساً لكل عامل وتشغلهم في ظروف غير إنسانية؛ فالحذاء الذي يباع في لندن بـــ٧٠ جنيهاً لا يحصل العامل منه سوى بعض البنسات.. لقد عادت الفكرة نفسها والجشع نفسه، وهذا الذي جعل الرأسمالية الحديثة توصف بالرأسمالية النفاثة، تشبيهاً بالطائرات الحديثة.

كـــان اقتصـــاد القـــرن العشرين حتى مطلع الثمانينيات اقتصاد دول، وكانت الشـــركات جـــزءاً من هذه الدول، أما الآن فالمطلوب اكتساح الدول والحدود من خلال الشركات العملاقة التي تسيطر على القرار السياسي، وأتيح لهذه الشركات أن تســـجل نفســـها خـــارج السواحل، في دول صغيرة أو جزر صغيرة، للتهرب من

الضـرائب المرتفعـة في بلد المنشـأ، فشركة (جنرال موتورز الأمريكية) تعمل في ٤٠ بلداً، وشركة (موبيل أويل) في (١٠٠) بلد، وديملر بنـز في (١٧٠) بلداً.

ومـع وصـول (الريغانية) في أمريكا و(التاتشرية) في بريطانيا إلى سدة الحكم سيطرت نظرية (ملتون فريدمان) و (فريدريك هايك) عن الليبرالية الجديدة وتقليص نشـاطات الدولة، وأن يكون تدخلها في أشياء محدودة، وجرى الحديث عن انتهاء، (دولـة الـرفه) وأهمـية المبادرة الفردية، وجرى تصـوير تدخل الدولة عن طريق الاقتصـاد عـلى أنـه طريق العبودية، وباتت السلطة الفعلية في يد (٥٠٠) شركة عملاقـة، إضـافة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وراح الكُتّاب يبشرون بـنهاية (الدولـة – القومية) وأفول عصر القوميات، فهذا العصر هو عصر السوق، والدولة هي دولة السوق.

وممـا سـاعد على انتشار هذه النظريات، هو تضاعف عدد الشركات المتعددة الجنسـية في العقود الأخيرة، من (٧) آلاف في أواخر الستينيات، إلى (٥٤) ألف في نهاية القرن العشرين، وباتت تسيطر وتتحكم بنسبة ٩٠% في تجارة القمح والخشب، و٧٥% في تجارة النفط، وتضاعف حجم المبادلات في سوق العملات منذ ١٩٨٥م ليبلغ (٢٠٠٠) بليون دولار في اليوم الواحد في عام ١٩٩٩م[١].

ولم تعد هذه الشركات بحاجة للبقاء في موطنها الأصلي، فإذا لم تقبل الدول بما تفرضـه الشـركات فمن السهولة أن تنتقل إلى مكان آخر في العالم، فالتكنولوجيا المـتقدمة ساعدتها على الربط ما بينها وبين فروعها في كل مكان؛ فشركة (نستلة) السويسـرية تسـتخدم ٩٦% مـن العاملين فيها خارج بلدهم الأصلي، وبسبب

(١) الحياة، ٢٣/٣/٢٠٠٣م، تلخيص لكتاب (مفاتيح العولمة).

استجابة الدول لضغوط رأس المال أصبح رجال المال والصناعة هم الذين يملون إرادهم على رجال السياسية، وهذه ديكتاتورية اقتصادية من نوع جديد.

وإذا كان أصحاب «العولمة» واقتصاد السوق يعلنون دائماً أهم إنما يضغطون لنشر مزيد من الديمقراطية في العالم، ولكن الحقيقة أن الأسواق الكبرى (السوبر ماركات) ستكون من أشد القوى في العالم إرهاباً وإكراهاً وتدخلاً، فهذه القطعان مجهولة الهوية هي التي تملي على الناس حياقم السياسية[1].. فنحن أمام (عولمات) إن صح التعبير: عولمة سياسية (أرض بلا حدود) وعولمة اقتصادية (سوق بلا حدود) وعولمة ثقافية (ثقافة بلا حدود).

من أدوات العولمة:

إذا كانت «العولمة» ذات طابع اقتصادي بالدرجة الأولى، وأدواقما الشركات العملاقة والعدد المحدود من (الملياردرية)[2] إلا أن أثرها لا بد أن يمتد إلى الثقافة وإلى الحضارة بشكل عام.

فلكي تستمر الشركات في جني الأرباح الطائلة لا بد من مستهلكين، ولا بد من إشاعة ثقافة الاستهلاك في كل الأرض.. وإذا كانت هناك شعوب تستعصي على ذلك، فلا بد من محاولة تغيير ثقافتها وفكرها وعقائدها أيضاً.. ومن الأمثلة على تغير الثقافة أن (رجل الأعمال الناجح) هو المثل الأعلى عند الفرد الأمريكي وليس رجل العلم؛ بل ينظر الناس في أمريكا بنوع من السخرية الخفية للعلماء والمدرسين.

---

(١) توماس فريدمان، اللكزس وغصن الزيتون، ص ٢٣٣.

(٢) هناك ٣٥٨ ملياردير يملكون معاً ثروة تعادل ما يملكه ٢,٥ مليار من سكان المعمورة.

١- الإعلان والإعلام:

إن من أهم وسائل الرأسمالية الجديدة هو الإعلان والإعلام أو (كلب الحراسة) لهذه الرأسمالية، كما يسميها بعضهم، فهو الذي يروج للشراء بالدعاية المستمرة، ويستخدم في ذلك كل الأساليب، بما فيها الأساليب غير الأخلاقية.

ومؤسسات الإعلام العملاقة صارت مجهزة على أفضل ما يكون للنهوض بأعباء (تسلية مخدرة) وتشكيل عقول الناس في نشر قيم فكرية جديدة مبنية على النموذج الاستهلاكي، إلى حد تبديد الموارد الحيوية.. وعن طريق وسائل الإعلام صار الفرد بحاجة إلى تبديل ما يشتريه باستمرار، والإعلانات التجارية هي التي تملي على الإنسان ما يلبس وما يأكل وما يشرب، وصار يكدس المشتريات وإن لم يستعمل الكثير منها.. وقد تفوق أجهزة التلفزيون أجهزة الهاتف من حيث العدد، وهذا دليل على سيطرة هذا الجهاز ونفوذه على المشاهد في الحياة المعاصرة.. وبعد تطور تكنولوجيا الأقمار الصناعية، صار بإمكان المشاهد في أبعد قرية في زاوية من زوايا العالم أن يرى مئات المحطات الفضائية.. وقد نافس التلفزيون في نهاية القرن العشرين الصحافة، وإن كان من دأبه تبسيط القضايا وتقديمها بشكل سريع.. وإذا كان للقنوات الفضائية هذا التأثير فإن كثيراً منها يملكها أثرياء العالم الذين يرتبطون بشبكة الرأسمالية الجديدة وينشرون مبادئها.

٢- ثورة المعلومات والتقنية الحديثة:

تغير العالم بسرعة في السنوات الأخيرة، فإذا كانت الزراعة استمرت آلاف السنين، فإن عصر الثورة الصناعية استمر مئتي سنة، وجاء عصر الكمبيوتر ثم عصر الإنترنت، كل ذلك خلال عقود قليلة من السنين، وأصبحت الشركات العملاقة المنتشرة في كل مكان والمضاربون العالميون والصيرفيون، أصبح هؤلاء بضغطة زر

يمكـــن أن يفلســـوا ميزانـــيات وأن تتهاوى مؤسسات وشركات[1].. فهذا القطيع الإلكـــتروني يملك ذيل الديناصور كما يعبر الصحافي (توماس فريدمان) وإن كنت أعـــتقد أن في كلامـــه مـــبالغة، وكأنه يسوق «للعولمة» وأنها لا مرد لها. وهؤلاء المضـــاربون والصـــيرفيون لا نستطيع أن نراهم كما كان في العصور السابقة؛ فهذه القوى الاقتصادية من صفتها عدم الثبات، والتنقل حسب ما تراه، وإن كان تجمعهم الأساسي في وول ستريت ولندن وهونج كونج[2].

كانت قاعدة العالم الرأسمالي الجشع أن الكبير يلتهم الصغير، أما اليوم فإن السريع يلـــتهم البطـــئ، إنـــه عصر الكمبيوتر، ونصيب أمريكا في السوق العالمية في برامج الكمبيوتر أكثر من ٦٠%.. ومع أن شعار «العولمة» يعني انتشار المعلومات في العالم كلـــه، ولكـــن الحقيقة أن نقل المعلومات ليس حراً، بل شددت الدول المتقدمة، من خـــلال منظمة التجارة العالمية، على حقوق الملكية الفكرية، وارتفعت بذلك تكلفة الحصول على التقنية والمعلومات أمام الدول النامية.

٣- صندوق النقد الدولي:

هـــذا البـــنك ولد بعد الحرب العالمية الثانية كي يضمن التوازن المالي في اقتصاد عالمي مفتوح، ولكي يكون البديل عن معيار الذهب، وهذا نظرياً يدل على مساواة صـــــارمة في تطبـــيق سياسات تدخل الصندوق لتعديل التوزان عند جميع الفرقاء، ولكن بما أن الولايات المتحدة تملك أكبر حصة فيه وكذلك الدول الصناعية الكبرى (G-٧) فقـــد أصـــبح الصندوق مرتهناً لسياسات الكبار، وبذلك يتدخل في شؤون الـــدول الصـــغيرة أو دول العالم الثالث التي تضطر للاقتراض منه.. والمشكلة تزداد تفاقمـــاً حين يكون القرض لدول دكتاتورية ترضى عنها أمريكا، وتشجع الصندوق

(١) كما فعل جورج سورس مع ماليزيا.

(٢) فريد مان، اللكزس وغصن الزيتون، ص٣٥.

على إقراضها، فيتصرف الحاكم وأسـرته في القرض، وحين يحين موعد دفع الديون لا يسـتطيع المقـترض أن يقـول: لا أستطيع؛ لأنني أشتريت بجزء من هذا القرض عمـارات وسيارات فاخرة، وأودعت الباقي في بنوك سويسرا، هنا تحل المشكلة بأن توزع مسؤولية الدين على كافة أفراد الشعب، وذلك عن طريق تقليص الإنفاق العام ورهـن مقـدرات البلد وثروته للشركات الأجنبية، وتمرير العديد من القوانين التي فرضها الصندوق، وهكذا تقع البلد كلها تحت رحمة (الدَّيْن) ويمكن أن تحل المشكلة أيضاً عن طريق إسقاط جزء من الدين، والذي يتحمل هذا الجزء هم دافعو الضرائب في الدول المتقدمة الممولة للصندوق؛ لأنهم مشاركون في صناعة القرار.. والنتيجة في كل هذا هيمنة أمريكا على الدول النامية.

كما أن دور صندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي، هو تقديم دراسات اقتصادية وإحصـاءات للدول الفقيرة، وإيهامها بأن الحل السحري هو في الاقتراض، ولكن بعد اشـتراط قوانين إصلاحية على الدول الفقيرة كتخفيض الإنفاق العام على الخدمات، وبرامج تقشف صارمة، وخصـخصة المؤسـسات العامـة لتصـبح ملـكاً لأفراد أو لشركات.. وتأتي رؤوس أموال أجنبية لتشارك في الاستثمار.. وعندما تمتلك شركة أجنبـية مؤسسة مثل الماء أو الكهرباء أو السكك الحديدية في دولة صغيرة فهذا شيء خطـير.. وحـين تقوم الحكومات بمثل ذلك فإنها تفتح الباب على مصراعيه للمتاجرة الدولية بهذه الخدمات[1]، وكأن هذه الدول المقترضة تطرح نفسه للاكتتاب العام.. إنه شـيء يعادل تحويل بلدك إلى شركة عامة.. وحاملو الأسهم لم يعودوا مواطني بلدك، إنهم لا يدلون بأصواتهم كل أربع سنوات، بل كل يوم وكل ساعة عبر الإنترنت[2].

---

(١) هـانس بيتر مارتن، هارلد شومان، فخ العولمة، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٩٨م، المجلس القومي للثقافة والعلوم الكويت، ص٢٤١.

(٢) اللكزس، ص٢٣٢.

نتائج «العولمة» وأخطارها

ليســت «العولـــة» حدثاً مثل الأحداث الطبيعية التي تأتي نتيجة حتمية للتطور التكـنولوجي أو الاقتصـادي، ولا هـــي آلية تلقائية في تطور الرأسمالية كما يحاول الــترويج لهـذه المقولـة أصحاب «العولمة» أو المستفيدون منها، ومن ثم لا بد من الانخراط فيها وكأنها قدر محتوم. بينما الحقيقة أن «العولمة» أنشأتها سياسيات معينة، والحكومات والبرلمانات هي التي وقعت الاتفاقيات لتحرير التجارة والتوسع المستمر في اتفاقية التجارة العالمية (الجات).. وهي دعوة لتبني نموذج معين المستفيد الأكبر منه هي أمريكا، حتى أضحت «العولمة» مرادفة «للأمركة».

إن اتفاقـية (الجات) تعطي منظمة التجارة العالمية الحق في أن تعبر حدود سبعين بلـداً وهم الذين وقعوا عليها، وهذه وسيلة جديدة تجعل أمريكا قادرة على التدخل بشـكل عميق في الشؤون الداخلية للآخرين، بينما أسواق الدول الصناعية ما زالت غير مفتوحة أمام المنتجات الزراعية للدول النامية.

ومن نتائج «العولمة»:

١- دكتاتورية السوق:

تأتي خطورة «العولمة» من كونها نتاج حضارة وثقافة معينة، الحضارة الغربية التي تؤمـن بـ(الداروينية) أي البقاء للأصلح، فالرأسمالية الجديدة هي داروينية اقتصادية؛ فـالأمم والشـعوب التي لا تستطيع المنافسة سيكون مصيرها الانقراض، أو هكذا يـريدون.. إن شعارها: (ما يفرزه السوق صالح، وأما تدخل الدولة فهو طالح) وإن هذه (الواحدية) في السوق سوق تولد وثنيات وأصناماً كثيرة، مثل صنم الاستهلاك اليومي، وصنم عبادة المال، وصنم الثقافة الأمريكية، والمخفي أعظم.

تقـول الباحثة (حنة أرنت) (١٩٠٦-١٩٧٥): «إن برنامج المثقافة الغربي هو أكـبر مشـروع للشـمولية في الأزمنة الحديثة، يهدف لإعادة تشكيل العالم وفق

الـــنموذج الغربي»[1]. كما لاحظ (ماركوز) في كتابه (الإنسان ذو البعد الواحد) اتجاه الرأسمالية الأمريكية والحضارة الصناعية الغربية إلى حصر البشر في مجتمع مغلق، ويلغي سلفاً كل إمكانية للنشوز أو التمرد[2].

ومـــع تطور علم الاقتصاد المالي، أصبحت المضاربة في الأسواق المالية أكثر متعة وجاذبية لكل فئات المستثمرين من صغار وكبار، وأصبح التعاقد عن طريق شبكات الاتصـــال الحديثة سهلاً، ولكن من الذي يجمع بين طرفي العقد، إنهم صناع السوق (مصارف، شركات استثمارية كبرى) وهذه العقود تباع وتشرى وصاحبها لا يعلم عن ذلك شيئاً.

إذن هـــي دكتاتورية للسوق، أفرغت السلطة السياسية من كل محتوى، فلم يعد ســـادة العـــالم هم رؤساء الدول، بل مدراء الشركات ورؤساء مجلس الإدارة، وإن أجهـــزة الإعلام في عصر «العولمة» تروج لهذه الليبرالية الجديدة، وتسعى إلى تخدير الوعي بحيث تجعله يستلذ هذه الشمولية الناعمة المستساغة!! وازداد الطلب على سيل من السلع التي يجري الإعلان عنها على مستوى «دولي» «بحيث بدا كما لو أن محراثاً يجوب الأرضي ويقلبها ويقلب المراكز التجارية في مدنها رأساً على عقب»[3].

وكـــأن الآيـــة ﴿ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (الأنعام:٤٤) تعني هذه الليـــبرالية الـــتي تريد التسلل إلى كل مكان، حتى أصبح الترف أمراً مقبولاً في كل مجـــتمعات العـــالم، بل يحظى بالتقدير، وتتطلع النفوس إليه، وتحولت المجتمعات إلى عـــبادة المظاهر والأشياء المادية، وتهافت الناس على تقليد الأثرياء في ترفهم، مما يدمر المجتمعات ويسحت الأموال. وإن أكثر الشعوب المستهدفة لترسيخ ثقافة الاستهلاك هـــي الشعوب الإسلامية، التي لها نظرتها الخاصة وأعرافها الخاصة في أمور معاشها،

(١) الشمولية: سجال القرن العشرين، الحياة، ٢٠٠١/٩/٣٠م.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) فخ العولمة، ص٥١.

وهنا يأتي دور الإعلام الموجَّه لتمزيق شبكة هذه الثقافة بالعرض الدائم لطريقة الحياة الغربية؛ وهنا يجب أن يفرق بين علاقات اقتصادية بين الدول وبين «العولمة» التي تشكل الشركات الرأسمالية العنصر الأساس.

٢- الاختراق الثقافي:

ونعني بالثقافة: خصوصية الأمة ونظرتها إلى الإنسان والكون والحياة؛ وهذا يؤكد وجود ثقافات متعددة، وكل مس بالهوية الثقافية هو مس بالأمة والدولة؛ ولهذا فإن الأخطر من الهيمنة الاقتصادية هو الهيمنة الثقافية؛ فهذا يصل إلى اختراق الثوابت والأصول، ويصل إلى (عطب) الإنسان الذي يمكن أن يقاوم إذا بقيت له ثقافته وحضارته.. و(التلوث الروحي) هنا إذا - صح التعبير- أخطر من تلوث البيئة؛ فهذه الرأسمالية المتوحشة بربرية تتجاهل أحاسيس الناس وحاجاتهم الأساسية، بل تحاول تزييف حاجاتهم الفكرية والعاطفية ليسهل السيطرة عليهم.

إن خطر القنوات الفضائية المرتبطة باقتصاد السحت لا يمتد إلى الناحية الأخلاقية فقط، بل سيصيب المبادئ والاعتقاد بالزعزعة وعدم الثقة؛ فالغرب الرأسمالي مشبع بالنزعة المادية والشك، وشيوع الانحلال الخلقي والاجتماعي شرط لتسويق تجارات اقتصاد السحت، ولذلك تجتهد الأنظمة الرأسمالية في محاربة الدين والأخلاق، ويستنفرون معاهدهم ومؤسساتهم الإعلامية للسخرية من الدين وإبطال فاعليته، وإبعاده عن التوجيه في مجال السياسة والتربية؛ والغرض هو ضبط سلوك الدول والشعوب وتوحيد القيم حول المرأة والأسرة وطرق التفكير.

وتتخذ «العولمة» من المؤتمرات الدولية أداة لفرض رأيها، مثل مؤتمر السكان ومؤتمر المرأة عام ٢٠٠٠م، حيث نرى في هذه المؤتمرات «أن البشرية لم تهبط قط إلى مثل هذه الدرجات، فقد كانت هناك قبائح في العصور القديمة ولكن لم (تشرعن) من قبل المجتمع

أو الدولة، وينظر إليها على أنها قبائح. أما هذه المؤتمرات فتريد أن تضفي الصفة القانونية على الانحطاط الأخلاقي (عمل قوم لوط) وتهدد المخالفين بالعقوبات»[1].

فالرأسمالية الجديدة تجعل أقلية مترفة تحتكر المال عن طريق الربا والجنس والملاهي والسياحة المحرمة، مما يستهلك دخول الأفراد والجماعات ويوقعهم تحت طائلة الديون[2]؛ وهذا ما يشير إليه قوله تعالى: ﴿ لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴾ (المائدة:٦٣)، إن ثقافة الإثم مرتبطة باقتصاد السوق، الذي يسحت مصادر العيش ويستأصلها مخلفاً الأزمات الاقتصادية.

ومن الاختراق الثقافي الذي تسعى إليه «العولمة»، تكريس جملة أوهام منها: **الفردية**، التي تعني أن وجود الإنسان هو في فرديته وكل ما عداه أجنبي عنه، وهذا تخريب للروابط الاجتماعية من الأسرة إلى الأمة ليبقى الإطار العولمي هو الموجود.. ومنها: **وهم الحياد**، الذي يكرس البعد عن كل التزام أو ارتباط بأي قضية، وكل الناس يجب أن يكونوا كذلك.. ومنها أن **لا فائدة من المقاومة** أو الاحتماء بالأصالة والتراث؛ لأن ظاهرة «العولمة» ظاهرة حضارية لا يمكن الوقوف ضدها[3].

وفي ظل «العولمة» لم تعد الثقافة أو المعرفة لها وظيفة اجتماعية أو هي نوع من الإبداع الفردي أو المجتمعي، وإنما هي إنتاج له وظيفة نفعية، أي للاستغلال، فهناك قوى تتطلب هذه المعرفة للتحكم في وعي البشر واختياراتهم، بل ربما يلغي مبدأ الاختيار نفسه، فالمجتمعات الفقيرة قد تفقد القدرة على المقاومة وإن لم تفقد التمييز بين ما هو نافع وضار وإن القضاء على التنوع الثقافي قد يفجر ردود فعل قوية، فالعالم لم يتمثل غناه في هذا التنوع[4].

---

(١) محمد قطب، المسلمون والعولمة، ص١٣.

(٢) ماجد عرسان الكيلاني، مناهج التربية الإسلامية، ص٤٩٨.

(٣) العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م، ص٣٠٢.

(٤) انظر: بيان المثقفين الألمان في ردهم على بيان المثقفين الأمريكيين في كتاب العولمة والإرهاب (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٣م) ص٢٥٤.

ووصـــل الأمر إلى التدخل في المؤسسات التربوية وطلب تغيير المناهج الدراسية، وهـــو تدخل يثير الاشمئزاز كما يثير الرفض؛ لأن لكل أمة حضارتها وثقافتها، وهذا تدخل في أخص خصوصياتها، وإخضاع للثقافة لعالم السوق، غير أن الحضارة الرفيعة ليس لها سوق كبير، فإذا كانت أوربا تنفق وتشجع أفضل الشعراء والأدباء والمخرجين، فـــإن أمـــريكا مـــثلاً تركت الأمر إلى (هوليوود) وإلى وكالات الإعلان لتقرر ما هي المنـــتجات الثقافـــية الأكـــثر قابلـــية للتسويق، مع وجود شعراء وفلاسفة وعلماء، وجامعات عريقة.

إن الحداثـــة الذرائعية (عصر ما بعد الصناعي) تريد أن (تشيئ) الإنسان وتسلبه الوعـــي، وتحوله إلى حيوان استهلاكي يشتري عن بعد (بالإنترنت) ويعقد صفقات مـــع أناس لا يعرفهم، وعندما تفعل هذا فإنما تريد إظهار هشاشة الهوية الثقافية أمام عالم التجارة والاقتصاد.. وهذه الحداثة من دأبها إزالة (عالم الأفكار) لتجفف المشاعر وتغلـــق الأرواح والعقـــول، مع أن الإنسان بطبيعته يحب العلاقات الاجتماعية وأن يتبادل المشاعر الودية.

٣- التخلي عن الضمانات الاجتماعية:

ومن الآثار الاجتماعية للرأسمالية الجديدة أن الدولة يجب أن تتخلى عن موضوع الضمانات الاجتماعية والمساعدات الإنسانية، فكل هذا أصبح حديثاً عابراً في التاريخ الاقتصادي.. وإذا كان هناك فقراء وعاطلون عن العمل فهذا من اختصاص الأعمال الخيريـــة أو مساعدة الجيران أو النوادي الاجتماعية، وعندما تضغط الشركات على الدولـــة لتخفـــيض الضـــرائب، فـــإن الدولة تقلل من الإنفاق العام وتقديم الرعاية الاجتماعية، وفي دول مثل دول أوربا الغربية عندما يزداد العاطلون عن العمل، فإنه يـــزداد عدد المعادين للأجانب، وتزداد نغمة العنصرية المطالبة بإخراج الغرباء، وهي ظاهرة تتفشى بقوة، وتأخذها الدول بعين الاعتبار.. وأما قضية حقوق الإنسان فلم

تعـــد تحظى بالاحترام السابق، بل تتباع إصدار قوانين الهجرة الصارمة، وغيرها من القوانين الاستثنائية التي ترضي المتطرفين من أبناء البلاد.

٤- الهجوم على الدولة الوطنية:

تفترض «العولمة» الإمحاء التدريجي للحدود بين الشعوب، وذوبان الخصوصيات الوطنية، بل إن اقتصاد السوق بدأ يضيق ذرعاً بالحدود القومية، ويسعى للتدخل في شـــؤون كل بلد، ويحاول صهر الاقتصاديات القروية والإقليمية والوطنية في اقتصاد شمولي، وهذا في الحقيقة إعادة لعصر الاستعمار ولكن بشكل أقوى.. ومع بروز هذه الـــنغمة في اكتساح الحـــدود والهجوم على الدولة – الوطن فإن الواقع يختلف عنها حـــتى في الدول الأوروبية التي تحاول مسايرة هذا الخط الأمريكي، ففي شمال إيطاليا يطالـــب الأغنـــياء بالانفصال عن الجنوب، والباسك في إسبانيا يطالبون بالانفصال القومـــي، وكذلـــك سكان «كيبك» في كندا، وكثير من أمثال هـــذه الحركات القومـــية الوطنـــية في العـــالـــم «فليست «العولمة» هي تلك المرحـــلة التي تسوي تضاريس الأرض»[١].

ويؤكد رئيس وزراء فرنسا السابق (جوسبان) على «أولوية السياسة، وأن ليس على السياسة أن تقف مكتوفة الأيدي أمام ما هو اقتصادي، فالسياسة تستطيع – إذا أرادت– أن تولـــد «عولمة» ذات وجه إنساني، وحضارة أوربا بمجموع ثقافاتها دون إلغاء التعددية الثقافية»[٢].

فهذا السياسي الفرنسي يخشى من «العولمة» الاقتصادية أن تصبح الدول لا قيمة لها، حين يضطر رؤساء من العالم أن يتقدموا بالتماس إلى رئيس صندوق النقد الدولي ليستجيب إلى مطالبهم في القروض[٣].

---

(١) الأمة في تقلب أحوالها: الحياة، ٢٠٠٢/٦/٢٣م.
(٢) الحياة ٢٠٠١/١٢/٩م، عرض لكتاب: رؤيتين لأوربا وللعولمة.
(٣) فخ العولمة، ص٨٨.

إن ابـتعاد الدولـة عن خدمة المواطنين، وجريها وراء فكرة الخصخصة، حتى في مجال التربية مثل التخلي عن التعليم في المدارس لصالح مؤسسات تجارية، والتخلي عن الخدمات الصحية، يجعل منها دولة لا تستحق الثقة كثيراً من مواطنيها، لأن قيام الدولة بوظيفـتها الاجتماعية هو الذي يضمن لها الوحدة والتماسك، ولكن حين يراد لها أن تكون صغيرة وضعيفة، وليس هناك ما يربطها بالفرد فإنها ستخسر علاقتها مع المجتمع.

إن خصخصـة كـل شيء يضعف العامل الأخلاقي الإنساني، فالمدرسة تعامل كأنها شركة، وصاحب المستشفى لا يهمه إلا الربح ولا يلتفت إلى الناحية الإنسانية.

٥- إفساد البيئة:

في السباق المحموم على المال قامت الشركات الكبرى باستنـزاف مفرط لموارد الطبيعة، مما يجعل البشر يعيشون خطر الدمار الشامل، فتدمير الغابات الاستوائية، التي هي (رئة العالم) يتم على حساب ملايين البشر، والحكومات لا تقدر على أخذ زمام المبادرة لإصلاح البيئة، لأنها واقعة تحت ضغط المديونية والبنوك الدولية.

ومـثال واحـد يكفي لبيان خطورة ما يتم على الكرة الأرضية، فإصدار العدد الأسبوعي لجريدة (نيويورك تايمز) يستهلك ما مقداره (٧٥) ألف شجرة؛ وشركات السيارات لا يهمها أبداً ما تنفثه السيارات من سموم، فالمدن الكبرى أجواؤها ملوثة؛ وشركات البناء لا يهمها إنقاص الأراضي الصالحة للزراعة. ثم ما ينتج بعد ذلك من فقـر وحشد للملايين في مدن الصفيح.. ومؤتمر البيئة الذي عقد في جنوب إفريقيا أوضـح لـنا أن السياسيين ليسوا على استعداد لاتخاذ قرارات بعيدة النظر لمصلحة الإنسان، لأنهم يبحثون دائماً عن أصوات الناخبين.

العولمة في مواجهة الإنسان والفطرة

هل تتقبل البشرية بكل ثقافاتها المتعددة، وبكل مذاهبها وأديانها، هل تتقبل هذه «العولمة»، التي ظاهرها حرية التجارة وباطنها تغلغل النفوذ لدول كبرى وشركات كبرى، بل أصبحت رديفاً (للأمركة)؟

إن فرض مثل هذا الأمر مخالف لسنن الله في الخلق، فالخلق متفاوتون عقلياً وثقافياً واقتصادياً، وستبقى التعددية والاختلاف بين البشر.. ومن الباطل أن يكون هناك ثقافة عالمية يشترك فيها الجميع، فالثقافات تتعدد بتعدد الملل والنحل.. وهناك فرق بين الثقافة والعلم، فالعلم (وخاصة العلوم الطبيعية) مشاع بين البشر.. إن «العولمة» تريد (توحيد) الإنسان وإقامة صنم له، وتريده أن يتجه لهذا الصنم، إنها وثنية جديدة أن (تشيئ) الإنسان ويصبح إما مستهلِكاً أو مستهلَكاً، أقلية مترفة، وجمهور مستَغَلْ، فهو صراع بين أصحاب المبادئ وأصحاب المنطق الاستغلالي.

ليست هذه هي المرة الأولى التي يخترع الغرب نظريات في الاجتماع الإنساني ويبالغ فيها، ويظن أنها نهاية التاريخ.. اخترعت أوروبا قصة القوميات في القرن التاسع عشر، وصارت القومية محل عبادة وتأليه، مع أنها شعور اصطناعي يقوم على نظرية التفوق العرقي واحتقار الآخرين، وقد فشلت هذه القوميات مثل النازية في ألمانيا والفاشستية في إيطاليا.. وظنت أوروبا في تاريخها الحديث أن العلم المادي سيحل كل مشاكل البشر، ولكن الواقع أن المشاكل الاجتماعية والنفسية تتفاقم رغم وجود التقدم العلمي. وأخيراً وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي، قالوا: إن

الليبرالية الغربية الرأسمالية هي نهاية التاريخ: «فثمة فعلاً تحول تاريخي، ولكن نحو التدهور والانحطاط»[1].

إن منطق الغربيين هذا يشبه ما وصف به ابن تيميه كلام أجدادهم اليونان: فعندما يخوضون في الإلهيات يأتون بالعجائب والسخافات، التي يستغرب أن تصدر عن أناس يتكلمون كلامياً علمياً في الطب والهندسة والعلوم الأخرى.

إن طغيان هذا النمط الشمولي هو تحد حضاري لكل الشعوب وتهديد لثقافة الفرد والمجتمع، وبالتالي هو تهديد لدينه وتاريخه.. وقد جربت أوربا تغريب العالم الإسلامي فلم تفلح. وضاعت الأعمار والبلاد في دفع هذا البلاء، فهل نعيد الكرة اليوم، وهل نستمر في استقبال الموجات الفكرية التي ترد إلينا من الخارج، وما هي إلا تعبير عن واقع بيئاتها الحضارية، كما مرت الحداثة والوجودية؟

إن المسلمين لا يمكنهم أن يقبلوا «بالعولمة» المطروحة؛ لأنها سيطرة اقتصادية وثقافية ولا مانع عندها أن تكون عسكرية.. والمسلمون يؤمنون كما علمهم القرآن الكريم أن التدافع بين المجتمعات وبين الحضارات سنة كونية من سنن الله، والتعارض جزء طبيعي في الحياة، والصراع قانون سرمدي لا سبيل إلى الفكاك منه، وهذا التدافع هو خير للبشرية؛ لأنه يدفع الفساد في الأرض: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (البقرة:٢٥١) أي أن الله سبحانه وتعالى يدفع أهل الباطل بأهل الحق.

(١) المصدر السابق، ص٦٩.

والتدافع يحفز قوى الإنسان، ويقوي شخصيته في التغلب على التحديات، ويدعوه إلى تطوير مواهبه وإمكاناته، فهو مبدأ للتغيير والحركة نحو الأفضل، ومن سنن الله أنه لا يصلح عمل المفسدين، أي لا يديمه بل يظهر بطلانه، وقد تسرع بعض الكتاب العرب واستخفوا بنظرية «صراع الحضارات» التي كتب عنها «هنتنغتون» لأن مبدأ الصراع كما قلنا سنة كونية، مع أن هذا الكاتب لا يتكلم عن الصراع كفكرة تبحث عن مصلحة الإنسان، ولكنه يبحث عن آليات الصراع المحققة لمصلحة الحضارة الغربية.

مقاومة العولمة:

من الملاحظ أن المقاومة لهذه «العولمة» بدأت تشتد بين صفوف فئات شتى من المجتمع، ومن أحزاب الخضر في أوروبا وأمريكا لما يرونه من أخطار على البيئة، ومن علماء وشخصيات سياسية، بسبب شعورهم بخطورة هذا الأمر على الدول، فالمظاهرات التي قامت في المدن التي يجتمع فيها السبعة الكبار (G-٧) مثل مظاهرات (سياتل) وروما وإيفيان تدل على معرفة هؤلاء بأخطارها على الديمقراطية، كما تدل على معرفتهم بالمؤسسات المولدة «للعولمة» مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي.. وقد يقال: إن اليساريين الذين فقدوا مرجعيتهم (الاتحاد السوفيتي) صبوا جام غضبهم على اقتصاد السوق، وقد يكون هذا في بداية مقاومة «العولمة»، أما اليوم فإن تيارات كثيرة تناهض «العولمة»، ففرنسا وألمانيا مثلاً تستنكفان أن تصوغ لهما أمريكا طريقة حياتهما، والمسلمون على رأس هذه التيارات؛ لأن لهم نظرتهم وثقافتهم الخاصة في موضوع المال والإعلام والدولة.. فالاقتصاد عندهم جزء من منظومة شاملة، وهو مرتبط بالفرد والمجتمع.

وأصـــحاب «العولمة» يعلمون مدى قدرة الدين والمبادئ الأخلاقية على المقاومة «والإســـلام بســـبب تأييده المطلق للمقهورين والمظلومين أكثر جاذبية، فهذا الدين المســـتمر في الانتشـــار عـــلى المتســـوى العالمي هو الدين الوحيد المستعد للمنازلة والكفـــاح»[1]. وعـــلى المسلمين إذا أرادوا الوقوف في وجه «العولمة» أن يواجهوا الواقـــع ولا يـــتهربوا منه بالخطاب الانتقادي بل بتقديم البديل، فالعالـــم الإسلامي عـــالـــم واســـــع جغرافـــياً وتاريخياً وثقافياً، وهذا يؤهله لمبادرة متماسكة تربوياً واقتصادياً مثل تأسيس كتلة اقتصادية موحدة، ونظام معرفي أكاديمي مشترك. ويجب أن تكـــون مـــبادرة كبيرة وليست إقليمية، ولا مبعثرة، مع أن الذي نلاحظه – مع الأســـف- أن الدولـــة القُطْرية تتخلى عن السيادة الوطنية؛ أمام اتفاقات (الجات) وتتمسك بالسيادة الوطنية في العلاقات العربية – العربية، وتهرول لمشاريع مع الغرب وتـــتراجع عن المعاهدات العربية – العربية بحجة السيادة الوطنية؛ وعلى المسلمين أن يقومـــوا بـــتجديد الإســـــلام من داخله، وإنتاج ثقافـــتهم إنتاجاً يقويها ويغنيها، وإشـــاعة اللغة العربية لتكون لغة العلم والثقافة للشعوب الإسلامية، لتقابل «عولمة» اللغة الإنكليزية.

إن المقاومـــة تكون بإشاعة التواصل والتعاون بين شعوب العالم الإسلامي لكسر حواجـــز اليأس الذي بدأ يرمي بثقله علينا، وتكون بالوعي بحقيقة الرسالة الإسلامية وإنســـانيتها واســـتيعابها، شعوباً مختلفة وثقافات مختلفة، فكما يقتضي الأمر مناهضة الاستبداد داخل دولة ما، فإنه يتوجب مناهضة الاستبداد بين الدول، فنرفض سيطرة دولـــة واحدة على باقي الدول، وكما ندافع عن حقوق الإنسان داخل وطنه ندافع عن حقوق الشعوب تجاه الدول الكبيرة.

---

(١) المصدر السابق، ص٦٤.

إن مقاومة «العولمة» تكون أيضاً بالثقة بالله وأن النصر من عنده، وأن تداول الأيام بين الناس من سننه سبحانه وتعالى.. وكل حضارة تستنكف عن عبادة الله هي حضارة زائفة.. وكل القوى العظمى التي تكبرت في الأرض وأصابها داء الغرور كان مصيرها الإنهيار.. إن مقاومة «العولمة» لا تعني أبداً الانغلاق على الذات وعدم الاستفادة من التقنية الحديثة، التي قربت المسافات وجعلت العالم يطلع على ما يجري من أحداث في كل دقيقة «فالنموذج الحضاري اليوم فيه من ألوان التقدم ما هو نافع للناس، وفيه انتكاسات روحية، ويجب أن نفصل بين الأمرين»[1].

وعندما يقال: كيف تقبلون شيئاً هو من أدوات «العولمة» وترفضون أشياء؟ فالجواب، إن هذه التقنية علم، والعلم مشاع بين البشر، كما ذكرنا سابقاً، أما «العولمة» فهي تسلط واختراق ثقافي؛ فالمسلم لا يقف موقفاً سلبياً مرضياً تجاه أي شيء يصدر عن (الغير) ولو كان صحيحاً، وحتى لا يكون حاله إما مُتَّهماً أو متِّهماً، كما يقول مالك بن نبي، رحمه الله، وهذا هو الفرق بين «العولمة» والعالمية.. فإذا كان المقصود بالأخيرة تبادل الخبرات أو التبادل في ميدان العلم أو الإطلاع على ما عند الآخرين وأخذ ما يناسبنا، فهذا لا يرفضه أحد، ولا نستطيع كمسلمين قطع العلاقة تماماً مع حضارة تمثل أحد التجارب الإنسانية، فالرفض الكلي غير صحيح، وكذلك القبول المطلق غير صحيح، بل يجب على المسلمين المساهمة في العلم وليس الاستهلاك فقط، فهو اشتراك جزئي بمعنى حصة المجتمع في المعرفة المولدة للتقنية، ولا بد من تنظيم العلاقة مع الغرب، ولكن ليس على حساب حقوق المسلمين وتميزهم الحضاري.

---

(١) محمد قطب، المسلمون والعولمة، ص٤٨.

الإسلام ومستقبل العولمة

إن المسلمين يملكون من قرآنهم وشريعتهم آليات البدائل عن «العولمة» الرأسمالية، التي يراد فرضها على العالم وعلى الشعوب الإسلامية بشكل خاص. فالنظام الربوي هو أس الرذائل في النظام الغربي للاقتصاد، وهو الذي كدس الأموال لدى المصارف التي تحولت إلى آلة من آلات الرأسمالية الجديدة، التي لا ترقب في الإنسان إلاًّ ولا ذمة، والنظام الإسلامي في الاقتصاد واضح في الأساس والتفاصيل، وإن نجاح تجربة البنوك الإسلامية (وإن كان نجاحاً جزئياً) إلا أنه يعتبر مقدمة في هذا السبيل، كما أن صمود ماليزيا أمام الضغوط العالمية هو مؤشر أيضاً على إمكانية المقاومة والبدائل.

وإذا كانت السمة العامة «للعولمة» هي القهر والإلزام، فإن السمة الكبرى للإسلام هي عدم الإكراه: ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴾ (يونس:٩٩) رغم أنه الدين الحق الذي ارتضاه الله سبحانه وتعالى لعباده.

وقد بعث الله الأنبياء وأنزل الكتب وترك الإنسان لفطرته وعقله ليفكر في حسنات هذا الدين - ويفكر في مصيره - وليتأمل الكون وخالقه، قال تعالى: ﴿ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴿١٠﴾ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴾ (البلد: ١٠-١١).

والإسلام يقر بالاختلاف بين معتنقيه مع عدم التعرض للثوابت المعروفة، ولا يجعل منهم نسخاً مكررة، فهل تنجح نظرية تريد فرض نفسها على البشرية، وفرض عصر السوق، وأن الرأسمالية لا يحدها شيء، ولا يقف في وجهها شيء، ومن يعاند ويرفض فسوف يتدخل أصحاب الشأن «العولمة» عسكرياً؟

هـــذه «العولمـــة».. «بادئ ذي بدء مخالفـــة لقدر مســـبق من أقدار الله، ألا يكـــون الناس أمة واحـــدة على الإيمـــان أو الكفر: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ ...﴾ (هود:١١٨-١١٩).

فكل محاولة لصبغ الناس كلهم صبغة واحدة، هي محاولة فاشلة»[1].

وإذا كانـــت أمريكا (رأس العولمة) من الضخامة بحيث يصعب على القوى العالمية مجاراتها أو التصدي لها، فليست القوة في نهاية الأمر هي التي تقرر مصير العالم، عدا ما تعانيه أمريكا نفسها من تصدعات في داخلها.

فهـــناك (٢٨) ملـــيون مواطن أمريكي قد حصنوا أنفسهم في أبنية سكنية محروســـة.. وقـــد فـــاق الإنفاق على السجون المجموع الكلي لميزانية التعليم، وذكـــرت صـــحيفة (الغارديـــان) البريطانية في عددها ٢٠٠٣/٥/٢، أن ثلث الســـكان في الولايـــات المـــتحدة، الذي تتجاوز أعمارهم (١٢) سنة تناولوا المخـــدرات، وقـــال «ســـتيف وايت»، أحد المســـؤولين عن تدمير محاصيل المخـــدرات في الولايـــات المتحدة: إن تلك المحاصيل هي أكبر مدخول نقدي للـــبلاد، ويقدر بـــ (٢٥) بليون دولار، كما أفادت الصحـــيفة أن المدخـــول الثاني النقدي غير المرئي هو أفلام الإباحة الجنسية التي تجاوز ربحها عام ٢٠٠١م (٧٥٩) مليون دولار.

هـــذه الليبرالية الجديدة ستزول؛ لأنها من رحم واحدة هي والشيوعية، وهما من إنتاج القرن التاسع عشر.. فهل هي شيء لا مرد له، كما يروج لها، أم أنها قابلة للارتداد؛ لأنـــها تحمل في ثناياها التناقضـــات؟

---

(١) المصدر السابق، ص٥٧.

يتوقع «بريجنسكي» مستشار الأمن القومي في الولايات المتحدة سابقاً، وكذلك المفكر الفرنسي «جاك أتالي» يتوقعان انهياراً وشيكاً للحضارة الغربية، بسبب العجز عن إيجاد هامش مصالحة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان والقيم العليا من جهة، وبين اقتصاد السوق من جهة أخرى.

وهناك بوادر تكتل صيني أوروبي يجعل من اللحظة الأمريكية لحظة نسبية؛ وعلى العالم الإسلامي أن يكون حاضراً، وأن يكون له دور في عالم متعدد الأعراق والثقافات؛ وأن العجز عن التحدي هو بدء الموت الحضاري.

وإذا كان المسلم لا يعلم كثيراً عن المستقبل، فالغيب بيد الله، إلا أن الإسلام نفسه يأمر أتباعه بالاحتفاظ بأعلى درجات الإيمان وأعلى درجات الاعتزاز بالقيم الإسلامية، وأن يوطنوا العزم على الاعتقاد بأن ما يجري من التحولات التي تجثم على الصدور ليست إلا صورة من صور الصراع في هذه الحياة، وليس قدراً لا مرد له، «إننا نعيش فترة انتقالية كبرى، ليست نهاية التاريخ، بل بداية تاريخ جديد»[1].

والإسلام يأمر أتباعه بالاستعداد للمستقبل، حتى لا يكونوا فريسة سهلة لباقي الحضارات والمدنيات.

والشعوب مهما كانت ضعيفة عسكرياً لا تقبل أن تداس كرامتها، ولا تقبل التطاول على ثقافتها، ولكنها حين تشعر بالعزة والاحترام فهي تستفيد مما عند الآخرين.

---

(١) المهدي المنجرة، القدس العربي، ٥/١٠/٢٠٠٢م.

كيف نتعامل مع ظاهرة العولمة؟

الدكتور عبد الله حسن زروق[*]

العولمة ظاهرة استغلالية، لا يستفيد منها كل الناس.. وهي انتصار لثقافات الغرب على الثقافات الأخرى.. ويقتضي التعامل معها: استخدام آليالها بكفاءة، خاصة وسائل الإعلام، وتكنولوجيا المعلومات، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، إلى جانب الدعوة إلى نظام عالمي تكون فيه قيم الإسلام دستوراً ينظم علاقات الناس.

إن الهـــدف من هذا البحث هو محاولة بيان طريقة التعامل مع ظاهرة «العولمة» ووضـــع منهجـــية لهذا التعامل، الأمر الذي يقتضي فهم الظاهرة، لأنه إذا لم نفهم الظاهـــرة فإنـــنا لا نستطيع تقييمها، وإذا لم نستطيع تقييمها يكون موقفنا منها إما رفضـــاً وعداءً غير مؤسس، وإما تبعية وتقليداً دون وعي، أو حيرةً وضياعًا. وفهم الظاهـــرة يتطلـــب تعريفها ومعرفة أسباب نشأتها وأسبابها الفاعلة، ويقتضي مناقشة الخـــلاف حول التعريف. ولتعميق الفهم للظاهرة سيتناول الباحث الجدل الدائر بين الشاكّين في الظاهرة والمثبتين لها.

(*) باحث أكاديمي.. (السودان).

المثبتون يعتقدون أن النظام العالمي يجسد ظاهرة «العولمة»، والشاكّون يعتقدون أن الظاهرة لم تشكل بعد وأنها تحوي تناقضات.

ومن أهم الأسئلة، التي ينبغي الإجابة عنها لكي نحدد طريقة التعامل مع «العولمة»:

- هل ظاهرة «العولمة» حتمية أم أنها قصدية تعتمد على إرادة الفاعلين؟
- وما هي العوامل الموضوعية التي تؤدي إلى تحقيقها؟
- ما هي إيجابيات «العولمة» وسلبياتها؟

وكذلك من الأسئلة المهمة التي سيطرحها الباحث:

- هل اضمحل دور الدولة في المسرح السياسي العالمي؟
- وهل - كما تنبأ بعضهم- سيتلاشى دورها فيه بالكامل؟

وسيتناول البحث أيضاً قضية الثقافة والهوية و«العولمة»، ويناقش النظريات المختلفة لتفسير الظاهرة، ويستعرض ويحلل حالة النظام العالمي في الآونة الآخيرة. إن الإجابة عن هذه الأسئلة ضرورية لوضع استراتيجية للتعامل مع الظاهرة. وهذه الاستراتيجية في مجملها تتمثل في تحديد أسس النظام العالمي، وغاياته، والآليات التي تحقق هذه الغايات.. وتشمل الاستراتيجية أيضاً معرفة واقع العالم الإسلامي، وقيم ومبادئ المجتمع المسلم، وكيفية التأثير على النظام العالمي لتحقيق هذه القيم والمبادئ، والمحافظة عليها.

تعريف العولمة:

نبدأ بتعريف أولي «للعولمة»: «العولمة» هي شبكة معقدة من الصلات، التي تعني أن حياتنا تُشكَّل بطريقة متزايدة بالحوادث التي تحدث والقرارات التي تصدر بعيداً جداً عنا. فمثلاً قد تتأثر أسعار المنازل في بلد ما في أقصى جنوب الكرة الأرضية بزيادة معدلات الفائدة في بلد آخر في أقصى شمال الكرة الأرضية، والتي بدورها قد

تــتأثر بمضاربات العملة في بلدٍ آخر[1]. إن العالم الذي تتم عولمته تزول فيه الحدود والحواجز ويزداد فيه الاعتماد المتبادل.

وعرف محمد الأطرش «العولمة» بأنها: تعني بشكلٍ عام اندماج أسواق العالم في حقــول الــتجارة والاســتثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والقوة العاملة والثقافة والــتقانة ضــمن إطــار من رأسمالية حرية الأسواق، وخضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية، وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، وأن العنصر الأساس في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية متعددة القوميات[2].

وحــدد الدارسون أهم مجالات «العولمة» بالمجال الاقتصادي والسياسي والثقافي. «فالعولمــة» الاقتصادية تعني عموماً سيادة القيم الليبرالية الرأسمالية، وتحرير الأسواق والأسعار، ونمو القطاع الخاص، وخصخصة القطاع العام، وإزالة التعريفة الجمركية، والتكيــيف الهيكلي.. وتعني «العولمة» السياسية العمل بالنظام الديمقراطي، واحترام حقــوق الإنسان، ومبدأ التعددية.. وتعني «العولمة» الثقافية التجانس الثقافي، وثقافة الحرية والقيم الليبرالية، وثقافة العلم والعقلانية، والثقافة التقدمية[3].. ومجمل القول: إنها تهدف إلى تقدم وتطور كل الناس وكل البلدان والشعوب.

«الــنظام العالمي حسب رؤية هؤلاء الدارسين نظامٌ رشيد يضم العالم بأسره. فلم يعد هنالك انقطاع بين المصلحة الوطنية والمصالح الدولية، وبين الداخل والخارج، وهــو يحاول أن يضمن الاستقرار والعدل للمجتمع بما في ذلك المجتمعات الصغيرة،

---

(١) Balyis, John and Steve Smith, The Globalization of world Politics, Oxford University Press, Oxford, 1998, pp.14-15.

(٢) الخولــي (أســامة أمين)، محرر، العولمة والعرب، بحث بعنوان: العرب والعولمة، ما العمل؟ لمحمد الأطرش، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨م، ص٤١٢.

(٣) عــبد الظاهــر (حسن عيسى) وآخرون، الثقافة الإسلامية والتحديات المعاصرة، العولمة لعبد الله حسن زروق، جامعة قطر، ٢٠٠٠م، الدوحة، ص٥٢٢.

ويضـــمن حقـــوق الإنسان للأفراد. وهو سينجز ذلك من خلال مؤسسات دولية رشـــيدة مثل هيئة الأمم المتحدة، ومنظمات البنك الدولي، وقوات الطوارئ الدولية، وسيتم كل هذا ضمن ما يقال له الشرعية الدولية»[١].

نشأة العولمة وأسباب حدوثها:

هنالك عدة آراء ونظريات تتحدث عن نشأة «العولمة»، منها:

١- النظرية التي تقول: إنها عملية مستمرة منذ فجر التاريخ، ولكن هذه العملية تسارعت فجأة في الآونة الأخيرة[٢].

٢- والتي تقول: «العولمة» ظاهرة متزامنة مع الحداثة والثورة الصناعية والتحول الرأسمالي، مع تسارع هذه العوامل في الآونة الأخيرة[٣].

٣- وكذلـــك التي تقول: «العولمة» ظاهرة جديدة، مرتبطة بتغيرات اجتماعية تسمى: ما بعد الفترة الصناعية، وما بعد الحداثة، وتفكك الرأسمالية[٤].

- لقـــد كانـــت هنالك «عولمة» عبر التاريخ، تعلو وتنخفض، عن طريق التوسع والغزو وعن طريق التجارة وعن طريق نشر العقائد والأفكار الدينية، المسيحية والإسلام.

فعلى سبيل المثال :حاول رجال الدين المسيحي «عولمة» المسيحية، ولقد قوي هـــذا الاتجاه خاصة بعد اعتناق الإمبراطور قسطنطين الأول للمسيحية، وكذلك فقد خـــرج دعـــاة الإســـلام بالدين الجديد إلى خارج الجزيرة العربية، وانتشر في شتى بقاع الأرض.

---

(١) المســيري (عبد الوهاب)، النظام العالمي الجديد، عولمة الالتفاف بدلاً من المواجهة، مجلة المعرفة، العدد ٤٦، أبريل، مايو ١٩٩٩م، ص ١٨٠.

(٢) Waters, Malcom , Globalization, Rout ledge, London and New Yourk,1998, p. 4 .

(٣) Ibid.p. 18.

(٤) Ibid. p. 4.

ولقد ساهم في «عولمة» كوكبنا هذا رجلان هما: (فاسكو داجاما)، (وكروستوفر كولمبس). فقد وسعت فتوحاتهما من العالم المعروف آنذاك[1].

– وهنالك من يرى أن «العولمة» بدأت مع بداية الحداثة، والحداثة تعني عقلانية التفكير والتنظيم، وتعني التعامل والسيطرة على الطبيعة والمجتمعات، وأدى هذا الاتجاه إلى الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا، كما أدت الحداثة في رأي بعضهم إلى العلمانية وفصل الدولة والعلم عن الدين، وربما إلى اتجاهات معادية للدين، واقترنت الحداثة بالرأسمالية الصناعية، والرأسمالية تعني ملكية وسائل الإنتاج للأفراد، وتعني السوق الحر وتعني الاستهلاكية.

ولقد أدت الرأسمالية، بجانب زيادة الإنتاج، إلى تفاوت بين أفراد المجتمع، وإلى الاستغلال، وإلى غربة الإنسان[2].

وأخيراً، فإن الحداثة قد أدت إلى ظهور الدولة القومية.. وكل هذه العوامل أدت إلى تجانس الثقافات، وقللت من الانتماء إلى القيم الوطنية.

إن الرأسمالية كانت عاملاً من عوامل «العولمة»، لأن الرأسمالية تحتاج إلى أسواق لتزيد من إنتاجها وربحها، ولذلك فهي توجد علاقات في كل مكان. من ناحية أخرى، فإن رغبات المستهلكين قد تكون في سلع لا تتوفر في بلادهم[3].

– فترة ما بعد الصناعة وما بعد الحداثة: صار عدد الذين يعملون في الخدمات أكثر من الذين يعملون في إنتاج السلع الخام والسلع المصنوعة[4] وصارت أعمالهم ذات طبيعة مهنية متخصصة، وبالإضافة إلى هذا فإن العلوم النظرية صارت أكثر أهمية من العلوم العملية، وصارت التكنولوجيا المهمة ليست مادية، لكنها ذهنية

---

(١) Mazrui, Ali, A. Globalization, Islam and the West Between Homogenization and Hegemonization, The American Journal of Social Sciences, (Ajiss),1998,vol (5), No.3.

(٢) Bilton, Tony and others, Introduction to Sociology , Macmillan Press LTD, London, 1997, p.55.

(٣) Waters ,Malcom, Globalization, p. 6.

(٤) Ibid. p. 18.

عقلـــية، وصارت الشركات تنتج في الوقت المناسب ما يطلبه المستهلك، فهي تتنبأ بالطلـــب المعين، وعندما يتحقق الطلب تكون السلعة أو الخدمة قد تم إنتاجها وتقدم للمستهلك تواً، وصار المنتج ينتج لفئات معينة حسب رغبتها(١).

الأسباب الفاعلة:

هنالك جملة من الأسباب الفاعلة، التي إذا تحققت تعولم النظام العالمي، وسوف نعدد بعضاً منها دون تحليل:

١- طـــرق الاتصالات ووسائل الإعلام والدعاية، كالفضائيات و«الإنترنت» والأقمار الصناعية.... إلخ.

٢- الشركات متعددة الجنسيات.

٣-المـــنظمات الدولـــية، كهيئة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمات المجتمع المدني العالمية.

٤-القانون الدولي والمبادئ الديمقراطية والليبرالية.

٥-آليات الحرب المتطورة.

٦-أساليب التجسس.

إشكالية التعريف:

هـــنالك خـــلاف حول تعريف ظاهرة «العولمة»، وما ذكرنا من تعريف يمكن الإشـــارة إليه بالتعريف الموضوعي، الذي يفسر الظاهرة بعوامل اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وقيم سياسية، ولكن بجانب هذا التعريف هنالك تعريف منافس يعرف «العولـــة» بكونها هيمنة دولة أو هيمنة دول، فالدولة أو الدول المهيمنة تسيطر على الـــتدفقات الرئيـــســـة، المالية والتقنية والعلمية، للســـوق العالمية، كما تسيطر على

---

(١) Ibid. p. 18.

المــنظمات الدولــية والشــركات متعددة الجنسيات، وتملك ترسانة أسلحة كبيرة، وتــتفوق عــلى الدول الأخرى في كل هذه المجالات، وتهدف إلى المحافظة على هذا الــتفوق، وتعمــل عــلى إضــعاف المنافسين بشتى الوسائل والطرق.. ولقد عبر «هانتنغــتون» أصدق تعبير عن سياسة الهيمنة هذه، وكشف عن آلياتها، وفيما يلي جملة من هذه الآليات التي ذكرها:

١- التفوق العسكري والاقتصادي والتكنولوجي والإعلامي، والحفاظ على هذا التفوق[1].

٢- إنشاء تكتلات تابعة للدولة المهيمنة وتحت إمرتها، كحلف شمال الاطلسي.

٣- تحطيم قدرة المنافس عسكرياً واقتصادياً.

٤- دعــم الحــركات المعارضة والحركات الانفصالية في الدول التي تقف ضد مشروع الهيمنة.

٥- الاحــتفاظ بالمعلومــات الخاصــة بالتقنية العالية، وعدم السماح للآخرين بالحصول عليها، والتأكد من أنها في سرية تامة[2].

٦- العمل ضد وحدة البلدان التي تقف ضد مشروع الهيمنة.

٧- تشجيع الخلافات بين الدول الإسلامية وغيرها من الدول، وجعلها في حالة نزاع وصراع دائم فيما بينها[3].

٨- جعــل الــدول في حالــة اعــتماد اقتصــادي وأمني (الأسلحة الحربية) وغذائي(سلاح القمح) دائم.

---

(١) هانتنغتون (صمويل)،الصدام بين الحضارات، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق،بيروت،١٩٩٥م،ص٤١.

(٢) ومثال على ذلك عدم بيع الولايات المتحدة تقنية الأقمار الصناعية للصين، بحجة إمكانية استخدام الصين لها في أغراض حربية.

(٣) هانتنغتون (صمويل) مصدر سابق، ص٤١.

٩- الحصـــار والمقاطعة والعقوبات والضربات العسكرية، لإضعاف الدول غير التابعة وتحطيم بنيتها التحتية.

١٠- تهمــيش الأمم المتحدة واتخاذ القرارات خارجها، بخلق تكتلات خارجها تحـل محـلها، كما حدث في كوسوفا، أو جعل الأمم المتحدة أداة لتنفيذ قراراتها، ومحاولــة الهيمنة على المؤسســات الاقتصاديــة العالمية كصــندوق النــقد الدولي والبنك الدولي.

١١- اســتخدام القيم في عملية الهيمنة، كمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وإدانة الدول غير التابعة، بحجة أن هذه الدول تخرق هذه المبادئ وصرف النظر عن الدول التابعة التي قد تكون أشد خرقاً لها، في ازدواجية واضحة في تطبيق المعايير.

١٢- استخدام حق النقض في مجلس الأمن.

١٣- اتخاذ أساليب التشهير، عبر وسائل الإعلام والمنظمات الدولية، بالدول غير الـــتابعة، ووصفها بالإرهاب وتهديد الأمن العالمي وخرق حقوق الإنسان، وإصدار الـــتقارير المجحفـــة ضـــد التي تدعي أنها قامت بهذه المخالفات (إدانة بعض الدول بالإرهاب وتجارة الرق وعدم إعطاء الأقليات حقوقها).

أمـــا الـــتعريف الموضوعي فهو يركز على العوامل الموضوعية والأسباب الفاعلة «للعولمـــة»، وعـــلى إمكانية دخول كل الدول في المنافسة إذا أخذت بأسباب القوة وآلـــيات التقدم والسيطرة، واستفادت من إمكانياتها. والتعريف الموضوعي لا ينكر وجود ظاهرة «العولمة» ولا يقلل من شأنها، ولكنه لا يستسلم لها، لأنه إذا استطاعت القوى الكبرى أن تهيمن على العالم، فليس معنى هذا أنه يحق لها ذلك.

إن مشـــروع الهيمنة يمكن أن يقاوم ويمكن التصدي له، وذلك بخلق تكتلات قوية وبالإبقاء على وظائف الدولة وعلى تقويتها، وإذا افترضنا تلاشي الدولة وعدم التمكن من إنشاء تكتلات إقليمية - وهو أمر مستبعد - فإنه من أضعف الإيمان أن

نطالـــب بنظام عالمي عادل يأخذ في الاعتبار مصلحة «الكل» وكسب الرأي العالمي ورأي المواطن في الدول المهيمنة، عن طريق اللوبي الإسلامي والعربي وشتى الوسائل، وفي اعتقادنا أن هذه الوسائل يمكن أن تعمل جميعها متوازية، وجميعها ممكنة وفعالة.

«العولمة».. هل هي حقيقة أم أسطورة؟

يقول الشكّاك: إن خطاب «العولمة» خطاب أيديولوجي، ويمثل أسطورة تساعد في تـــبرير المشروع العالمي لليبرالية الحديثة، بخلق سوق عالمي يعزز الرأسمالية[١]. ويرتبط موقـــف الشكاك عادةً بموقف الماركسيين والواقعيـــن.حيث تعتبر الماركسية التقليدية الرأسمالـــية نظامـــاً اجتماعياً يتحكم فيه منطق توسعي لكي يبقي على الربح المستمر، باستغلاله دائماً أسواقاً جديدة، ولكي تبقى الرأسمالية ينبغي أن تتوسع جغرافياً.

إن إمـــبريالية هـــذا العصر تخلق آليات متعددة[٢] للضبط والمراقبة ، منها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ودول الثمانية. ويصف الماركسيون هذا العصر بأنه عصرٌ تهيمن عليه إمبريالية الغرب، وليس عصر «عولمة» [٣].

وتعتـــبر الواقعـــية النظام العالمي الحالي يتكون أساساً عن طريق من هو أقوى اقتصـــادياً وعسكرياً من دول العالم. إن النظام العالمي يقوم على سياسات وخيارات القوى العظمى. إن النظام العالمي الذي يعتمد استقراره على ممارسة دولة للقوة يؤدي إلى انحـــياز دول العـــالم بعضها إلى بعض، وهذا يعني أنه من غير المتوقع تاريخياً أن يستمر هذا النظام، لأن قوة الدولة المهيمنة لها أمد زمنيٌّ محدود، وحالة العالم هذه في نهاية المطاف حالةٌ مؤقته وعارضة[٤].

---

(١) Held, David and Anthony Mc Grew (editors), The Global Transformation Reader, The Great Globalization Debate by David Held and Anthony Mc Grew, Polity Press, Cambridge , zoo,p.4.

(٢) Ibid. p. 5.

(٣) Ibid. p. 5.

(٤) Ibid. p. 5.

إن القـــائلين «بالعولمة» لا يقبلون هذه الحجج لكنهم لا ينكرون أن «العولمة» تخـــدم مصالح القوى العظمى، ويقولون: إنها نتيجة تغيرات في بنية النظام الاجتماعي الحديـــث؛ ويظهـــر هذا في اعتقادهم، ضمن ما يظهر، في ظهور الشركات متعددة الجنسيات وأسواق الأوراق المالية، ورواج الثقافة الشعبية، وفساد البيئة العالمية[1].

ولا يقـــول المثبـــتون لظاهرة «العولمة» جميعهم بتطور حتمي يؤدي إليها، وإنما يقولـــون: إنهـــا تدفع المجتمعات وتجذبـــها في اتجاهات مختلفـــة، فهي قد تؤدي إلى الـــتعاون، وقـــد تـــؤدي إلى النـــزاع، وقد تؤدي إلى التكامل، أو التفكك، أو إلى الإقصـــاء، أو إلى الاحـــتواء، أو إلى الـــتلاقي، أو التشـــتت، أو إلى النظام، أو إلى الفوضـــى.. وأصحاب «العولمة» يدعون إلى مفهومٍ مفتوح للتغير نحو «العولمة» بدلاً من مفهوم محدد ورؤيا أحادية لعالم معلوم.

يظهـــر ممـــا سبق، ومما سيأتي، أن الخلاف بين المثبتين «للعولمة» والشكاك هو خـــلافٌ حـــول مـــا هو واقعٌ بالفعل، وخلافٌ حول القوى التي تسبب هذا الواقع، وخـــلاف في بعـــض الأحيان حول تفسير هذا الواقع.. فالمثبتون «للعولمة»، ســـواءً أكانوا مؤيدين أو معارضين لها يقولون: إن «العولمة» تشير إلى تحولات جذرية وثورية في مجموعـــة مـــن العوامـــل الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والسياسية، ومن هذه الـــتحولات تحولاتٌ أساسية في زيادة معدل التجارة العالمية والمعاملات المالية وظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي وفرت وصول الرسائل والصور في جميع أرجاء العالم.. ومما قوى هذا الاتجاه، بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، ضرورة الأمن العالمي[2].

أمـــا الشـــكاك فـــيرون أنه حدث تضخيمٌ مقصود لظاهرة «العولمة» لأغراضٍ سياســـية، إذ أنـــه – حســـب رأيهم – أن «العولمة» ما هي إلا شكلٌ من أشكال

---

(١) Iibd. p. 6.

(٢) Heywood (Andrew), Politics , Palgrwe, Hampshire and New York, 2002,P. 141.

استعمار الرأسمالية، ويصرون على أن معظم النشاط الاقتصادي يكون داخل الدولة وليس عبر حدودها[١].. ويقول بعضهم: إن ظاهرة «العولمة» تحوي تناقضات واضحة، وفي أحسن تقدير أنها لم تتشكل بعد.

قيود على نظرية العولمة (عدم تحقق مفهوم العولمة تحققاً كاملاً):

فيما يلي جملة من القيود على نظرية «العولمة»، بل بالأحرى جملة من التناقضات داخل النظرية:

- تدعي نظرية «العولمة» الانفتاح وحرية الأسواق، وأن العالم صار قرية واحدة، وأن «العولمة» عملية طبيعية حتمية... إلخ، وهو أمر لا يقوى على الاختبار[٢].

- إن معظم ما تقوله نظرية «العولمة» يفتقد العمق التاريخي.

- إن بعض النظريات تصف الحالة الراهنة للعالم على أنها حالة فريدة وثابتة ومستقرة، وهذا غير صحيح[٣].

- إن النظام الاقتصادي اليوم لا يمثل ظاهرة ما سمي «بالقرية العالمية» في التاريخ، وهو أقل انفتاحاً إذا ما قارناه بالاقتصاد العالمي ما بين ١٨٧٠-١٩١٤م.

- إن الشركات متعددة الجنسيات محدودة العدد نسبياً، وأن معظم الشركات شركات قومية لكنها تتاجر عالمياً، وليس هنالك انتقال لرأس المال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، لأن الاستثمارات متمركزة في الدول المتقدمة، فهي متمركزة في ثلاث كتل: أوروبا، شمال أمريكا، واليابان، وهذه الكتل هي التي تضبط وتنظم الاقتصاد العالمي، فكيف يكون الاقتصاد عالمياً والحال هذه؟

---

(١) Ibid.,P. 141-142.

(٢) Water,Malcom,Globalization, P. 9.

(٣) Ibid. P.P.9-10.

– إن أثـــر «العولمـــة» لـــيس متســـاوياً في كل المجتمعات، فإن هنالك أناساً لم يســـتخدموا الـــتلفون قط في حياتهم، والصحيح أن «العولمة» يمكن تطبيقها في العالم المتقدم فقط[١].

– إن «العولمـــة» انتصار لثقافات الغرب، ونظرته للكون، وأسلوب حياته، على حساب وجهة نظر الثقافات الأخرى[٢].

– ليس كل الناس يستفيدون من «العولمة»، فهنالك عدد من الخاسرين، وهؤلاء الخاســـرون هـــم الدول الفقيرة ومواطنوها، التي يتم استغلالها بواسطة الدولة الغنية القوية التي تمتلك تقنيات عالية[٣].

– إن «العولمة» ليست ظاهرة استعمارية (استعماراً ثقافياً) فقط، ولكنها ظاهرة اســـتغلالية، ويصـــعب محاســـبة الكـــيانات العالمية القوية التي تقوم بهذا النوع من الاستغلال.. «فإذا رغبت دولة ما في اتباع سياسات معينة تؤثر سلبياً في أرباح أحد فـــروع هـــذه الشركات قامت الشركة الأم بإغلاق الفرع (ونقله) إلى مكان آخر، وهـــذا بحد ذاته يشكل رادعاً للدولة المضيفة عن اتباع سياسة تجاه الشركة تعتبرها الأخيرة غير مناسبة»[٤].

– مـــا زالت الدول الكبرى تحمي اقتصادها ولا تطبق مبدأ حرية التجارة وإلغاء الـــتعريفة الجمركـــية، والدليل على ذلك ما عرف مؤخراً «بحرب تجارة الموز» بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، إذ هددت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على الاتحاد الأوربي، إذا لم يحل النـــزاع حول تجارة الموز، وتبرر الولايات المتحدة موقفها هـــذا باتهامهـــا الاتحـــاد الأوروبي بممارسات تجارية غير منصفة من خلال محاباتها لواردات الموز من المستعمرات السابقة – أفريقيا، ودول الكاريبـــي– على حساب

---

(١) Ibid. P. 10.
(٢) Ibid. P. 10.
(٣) Ibid. P. 10.
(٤) Ibid. P. 10.

واردات الموز من مزارع بلدان أمريكا اللاتنية المملوكة معظمها لشركات من الولايات المتحدة الأمريكية، فأعطت الولايات المتحدة نفسها الحق في فرض عقوبات من طرف واحد متخطية في ذلك منظمة التجارة الدولية، بدعوى أن الممارسة غير منصفة أو بالأحرى لا تتوافق مع المصالح التجارية للولايات المتحدة الأمريكية، فكيف يستقيم هذا من الدعوة إلى حرية التجارة دون مراعاة لظروف البلدان النامية التي لم تستكمل هياكلها الإنتاجية[1]؟

وللولايات المتحدة مواقف مماثلة فيما عرف بمشكلة الحديد الصلب، حيث وضعت رسوماً جمركية على واردات الحديد الصلب لحماية صناعتها، مما جعل اليابان ودول أوربا تتخذ إجراءات مضادة.. وكذلك موقفها من معاهدة «كيوتو»، ومعاهدة تحريم الألغام الفردية، وغيرها من المواقف.

«العولمة».. هل هي حتمية أم اختيارية؟

هل «العولمة» تنتج عن أسباب حتمية، أم أنها تنتج عن أسباب قصدية تعتمد على إرادة الفاعلين؟ وهل هنالك عوامل خارج إرادة الإنسان تحتم حدوثها؟ وهل هي مفروضة علينا، لا خيار لنا فيها، أم هي سياسات ذاتية من الممكن تجنبها[2]؟ وبعبارة أخرى: هل هنالك عوامل موضوعية تحتم حدوثها ولا خيار للمجتمعات البشرية فيها؟

الإجابة عن هذا السؤال: نعم.. هنالك عوامل موضوعية، ولكن وجود عوامل موضوعية وقوانين تحكم تغير المجتمعات وتطورها لا يمنع من أن يكون للإنسان دورٌ في هذا التغيير وفي هذا التطور، ولا تعارض بين وجود عوامل موضوعية وبين فاعلية الإنسان في الأخذ بزمام هذه العوامل والتحكم فيها لخدمة مصالحه ومقاصده، ولكن

(١) عبد الفضيل (محمود)، مصر ورياح العولمة ، دار الهلال ١٩٩٩م، ص٢١٧-٢١٨.

(٢) الخولي (أسامة) محرر، العولمة والعرب، ص٤١٣.

السؤال هو: هل في الإمكان بالفعل، حسب معطيات واقع المجتمعات العربية والإسلامية ومعطيات النظام العالمي، أن تكون للفرد أو الجماعة في أُمتنا العربية والإسلامية المقدرة على إحداث هذه السيطرة وهذا التغير؟ وكيف يتم ذلك؟

هنالك عوامل تشكل النظام العالمي مستقلة، نسبياً، عن إرادة المهيمنين عليه، وهنالك عوامل أقل استقلالاً . هذه العوامل الأكثر استقلالاً يمكن الإشارة إليها بإمكانات «العولمة» وآلياتها..

والعالم (المعولم) – كما سبقت الإشارة – لم يُشكل بعد، وأنه في طور التشكيل، وأنه إذا كانت العوامل التي تعمل على تشكيله في يد قوى معينة فإنه سوف يتشكل وفق مصالح تلك القوى. ومما يجعل الأمر أكثر تعقيداً أن هذه الآليات ليست متاحة للكل، بل الأخطر من ذلك أن هنالك قوة تعمل على عدم تمكين «البعض» من امتلاك هذه الآيات، خاصة آليات القوة العسكرية، وإلى حد ما الآليات الاقتصادية والثقافية، وبذلك تمنعها من المنافسة.

لقد تمت الإشارة إلى بعض هذه الآليات والعوامل الموضوعية عندما تناولنا الأسباب الفاعلة «للعولمة»، والآن نود أن نضيف إليها عوامل وأسباباً أخرى، مع ملاحظة أن بعضها قد يتكرر.

عوامل موضوعية[1]:

١- ثورة الاتصالات التي نتج عنها تقلص الزمان والمكان، عن طريق وسائل الاتصالات عبر الأقمار الصناعية والكمبيوتر و«الإنترنت» والتلفون الجوال، بالإضافة إلى سهولة حركة السلع ورؤس الأموال والمعلومات والعمالة.

(١) عبد الظاهر (حسن عيسى) وآخرون، الثقافة الإسلامية والتحديات المعاصرة، عبد الله حسن زروق، العولمة، ص٥٣٥-٥٣٧.

٢- هنالك مخاطر تهدد جميع سكان العالم، منها مخاطر البيئة من تلوث وأمراض معدية وأسلحة فتاكة، بجانب الجريمة العالمية المنظمة، وترويج المخدرات والإرهاب (إرهاب الدول والأفراد) ولا تستطيع أي دولة بمفردها التصدي ومواجهة هذه المشكلات أو الوقاية منها.

٣- الاعتماد المتبادل، حيث يصعب على أي دولة اليوم أن تكتفي ذاتياً، لذلك كان من الضروري تقسيم العمل على أسس عالمية.

٤- انتشار النظرة العقلانية والعلمية التي أدت إلى نوع من التجانس الثقافي في العالم.

٥- انتشار أفكار وأساليب للحياة، وأنماط للسلوك، اتسمت بالجاذبية عبر وسائل الإعلام والدعاية المكثفة والمدروسة بتقنية عالية مؤثرة، كأنواع من الأطعمة والأشربة والزي والموسيقى والآداب والفنون وأثاثات المنازل... إلخ واتضح أنه من الصعب مقاومتها، خاصة عند الشباب، مع عدم وجود بدائل لها نفس الجاذبية.

٦- هنالك مبادئ صار يدعو إليها الغرب في الآونة الأخيرة لها مصداقية ذاتية، وتجد قبولاً عالمياً، كمبدأ الديمقراطية في الحكم، ومبدأ تداول السلطة وسيادة القانون والتعددية، ومبادئ حقوق الإنسان.

٧- ظهور شركات كبرى متعددة الجنسيات ذات كفاءة عالية وإمكانات ضخمة.

٨- انتشار اللغة الإنجليزية، وقابليتها للانتشار، لأنها صارت لغة علوم العصر المتقدمة.

٩- الهجرة، على الرغم من أن الدول الغربية صارت تحد منها، لأنها كما تقدم صارت تتعارض مع مصالحها.

١٠- ينبغي الإشارة إلى أن من دواعي اعتبار البشرية كياناً واحداً، أن طبيعة الإنسان وأصله شيء واحد، وضرورات بقائه وحاجاته ومصيره واحد.

١١- وأخيراً، تأخر المجتمعات الإسلامية والعربية، وبلدان العالم الثالث، مما يجعل لها قابلية لتقليد ومحاكاة الأقوى والأكثر تقدماً.

هذه الأسباب معظمها موضوعية، فالمخاطر التي تتهدد العالم، على الرغم من أنها من صنع الإنسان، تستدعي تعاوناً وتكاتفاً وترابطاً، وكذلك التطور في مجال تكنولوجيا الاتصال والمواصلات يمثل سبباً موضوعياً للتأثير والتأثر.

وعلى الرغم من أن الأسباب الأخرى قصدية واختيارية فقد عمل الغرب على إيجادها، كظهور الشركات متعددة الجنسيات، وانتشار اللغة الإنجليزية، بسبب مكانتها العلمية، وجاذبية بعض أنماط الحياة الغربية كالوسائل التي تساعد في تخفيف عبء العمل والجهد في المنزل «فرن الماكرويف» وآلة غسيل الملابس وآلة غسيل الأواني، ووسائل الرفاهية والنزعة الاستهلاكية عموماً.

لقد أصبح من الضروري أخذ هذه العوامل في الاعتبار، فقد صار لها تأثير كبير في حياة العرب والمسلمين، ومن الصعب إيقاف استيرادها؛ لأن معظم أفراد شعوبنا ترغب في امتلاكها، فالكل يسعى لامتلاك سيارة، وامتلاك وسائل الرفاهية والراحة.

إن معظم الناس في عالمنا يسعون إلى مستوى أعلى من المعيشة، حسب معايير العصر الحديث.

وليس معنى هذا أن نخضع ونقبل الأمر الواقع ونحرط فيه، لكن ينبغي أن نعتبر أن هذه الاتجاهات صارت واقعاً موضوعياً ينبغي التفكير في طريقة التعامل معه، وقد تكون طريقة التعامل مقاومة هذا الواقع وتغييره.

لقد أوجدت ظاهرة «العولمة» آثاراً عظيمة، نذكر الآثار السلبية منها.. وذكر السلبيات أمر مهم لتحديد كيفية التعامل مع الظاهرة والتحكم فيها.

الآثار السلبية للعولمة[1]:

«تلوح الآن في الأُفق حركة «العولمة» مضادة تقتلع كل ما حققته الطبقة العاملة والطبقة الوسطى من مكتسبات، وليس زيادة البطالة، وانخفاض الأجور، وتدهور مستويات المعيشة، وتقلص الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، وإطلاق آليات السوق، وابتعاد الحكومات عن التدخل في النشاط الاقتصادي، وهو حصر دورها في (حراسة النظام) وتفاقم التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المواطنين.. ليس هذا كله إلا عودة لنفس الأوضاع التي ميزت البدايات الأولى للنظام الرأسمالي أبان مرحلة الثورة الصناعية»[2].

١- اتضح أن النظام العالمي الجديد غير عادل ومتحيز للدول القوية والمتقدمة، لا يتيح فرصاً متكافئة لجميع دول العالم.

٢- إن ٣٥٨ مليardير يملكون معاً ثروة تضاهي ما يملكه ٢,٥ مليار من سكان المعمورة[3].

٣- أدى النظام العالمي الجديد إلى ارتفاع معدلات البطالة، وسيؤدي إلى ارتفاع أكبر كلما اتسع تطبيقه خاصة بين العمال غير المهرة، وسوف تتأثر بهذه الظاهرة الدول المتقدمة بجانب الدول النامية.

٤- الدول الكبرى تقيد حرية التجارة عندما لا تكون في صالحها، والأمر يرجع إلى اختلاف مصالح الدول.

---

(١) عبد الظاهر (حسن عيسى) وآخرون، الثقافة الإسلامية والتحديات المعاصرة، عبد الله حسن زروق، العولمة، ٥٤٠-٥٤١.

(٢) بيتر مارتن (مانس) وهرالد سومان، فخ العولمة، ترجمة عدنان عباس، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٨م، ص٨ -٩

(٣) بيتر مارتين، 'فخ العولمة، ص١١.

٥- سحب الدعم المقدم للفقراء وتسميته تثبيتاً اقتصادياً[١].

٦- يتعدى النظام العالمي الجديد على الخصوصيات الثقافية للدول، فالحضارات العالمية متعددة، وهنالك عمليات تجرى لمحو ذاتية الشعوب، وبذلك سيحرم العالم من مزايا التعدد الثقافي.

٧- ازدواجية المعايير: فالدول المهيمنة الكبرى تكيل بمكيالين، مكيال للدول التابعة التي تخدم مصالحها، ومكيال للدول التي تنشد الاستقلال والتي تعمل لمصالح شعوبها وأمتها، وفتح الباب على مصراعيه أمام السلع المستوردة لتحل محل المنتجات الوطنية، وتسمي هذا تكيفاً هيكلياً.

٨- نشر الثقافة الاستهلاكيه والثقافة المنحلة والسطحية وثقافة تشويه صورة الآخر والثقافة المادية وثقافة العنف والجنس، والثقافة الفارغة التي لا تعطي للحياة معنى ومقصداً رفيعاً.

٩- لم تعد العمليات الاقتصادية التي تؤدي إلى الربح عمليات إنتاجية، ولكنها صارت عمليات مضاربات في الأسهم والعملة تدار بواسطة الكمبيوتر و«الإنترنت» والهواتف الجوالة.

١٠- الثقافة الموحدة ذات صفة تجريدية بحتة، تعبر عن التسامح والتعددية والخيارات الفردية. وهذه القيم العامة — التسامح، والتعددية، وغيرها- قد تصلح لأن تحكم العلاقة بين الثقافات، وقد تصلح للنظام العالمي، ولكنها قد لا تصلح لنظام مجتمع معين، لأنها في هذه الحالة تحتاج إلى أن يكون لها محتوى محدد، ولكن القوى الغربية تصر على تطبيق هذه المبادئ داخل مجتمعاتها، ولا تعمل على تطبيقها عبر المجتمعات الأخرى.

(١) الخولي، الحرب والعولمة، مرجع سابق، ص١٦٢.

الدولة والعولمة:

يرى بعض الباحثين أن بداية النظام العالمي ترجع إلى معاهدة وستفيليا (١٦٤٨م)[١] كما ترجع إلى ظهورالقانون الدولي وسيادة الدولة على أراضيها، وعدم تدخل أي دولة في شؤون دولة أخرى معترفٌ بها، لكن الظهور الحقيقي للقانون الدولي كان في القرن العشرين. للدولة الحديثة حدود، وإدارة مركزية، وآليات للإدارة المالية، وتوزيع الموارد، وإصدار القوانين وتنفيذها، ولها جيش نظامي وعلاقات رسمية مع الحكومات والدول الآخرى من خلال الدبلوماسية، وتعلن الحرب، وتفرض الضرائب... إلخ، ويرى الشكاك في ظاهرة «العولمة» أن الدولة مازالت ذات أهمية، وأنها مازالت تمارس وظائفها، ومازالت المؤسسات التعليمية والسياسية والاقتصادية والثقافية تحت مسؤوليتها، وأنه من وظائفها الحيوية أنها تعمل على رفاهية المجتمع، وتعزز من التضامن والتكافل الاجتماعي، وتقوم بالخدمات الصحية[٢].. ويعتبر الشكاك أن الدولة مازالت حية وفي استطاعتها أن تساوم الناخب[٣].

من ناحية أخرى فإن الشكاك يعتقدون أنه لا يمكن إزاحة الثقافات القومية عن طريق القوة العالمية، أو عن طريق الثقافة الشعبية العالمية، ويدعمون موقفهم هذا بقولهم: إنه على الرغم من أن وسائل الاتصال الجديدة تُقرب لنا الآخرين وتوفر لنا مدخلاً إليهم، فإنها في الوقت نفسه تخلق وعياً بالاختلاف والتمايز عنهم؛ ويؤكدون أن معرفة (الآخر) لا تعني الاتفاق معه؛ ويقولون: إن للثقافة أثراً كبيراً في حياة الأفراد العامة، وإن الصحافة والتلفزيون المحلي ما زالا لهما رواد كثيرون[٤].

إن الخوف من الهيمنة، خاصة عندما تعتبر نوعاً من الاستعمار، تثير نوعاً من المقاومة السياسية لدى الشعوب، وتقود إلى إحياء لغات وثقافات الأقلية التي ضعف

---

(١) Held, David, The Global Transformation Reader,P.9.

(٢) Ibid. P. 10.

(٣) Ibid. P. 11.

(٤) Ibid. P. 16.

الاهـــتمام بهـــا، على أن إرادة الهيمنة تنعكس سلبياً على «العولمة» وذلك عن طريق حركات اجتماعية جديدة ضد الرأسمالية وضد حرية التجارة. من ناحية أخرى فإن الدول المتقدمة لم تنجو من الأثر الكبير للتغيرات الثقافية، لأنه في مقابل الكوكاكولا والماكدونالدز فإن الدول المتقدمة صارت تتأثر بالديانات وبالطب والطرق العلاجية والفنون والآداب غير الغربية[1].

يشـــكك كـــثير من الباحثين في السياسة الدولية في مقولة تلاشي الدولة، وفي المصلحة المترتبة على زوالها، لأنه ليس هنالك دليل على أن الدول القوية والتكتلات الكبرى ستزول أو ستتلاشى، ولكن قد تزول الدول الصغرى الضعيفة إذا استمرت في حالة ضعفـــها. وهل من المســـتحيل أن تتحول الدول الصغيرة إلى دول قوية إذا ما توفرت ظروف للمنافسة عادلة.

قـــد يتساءل بعضنا: لماذا الإصرار على بقاء الدولة (كل الدول)؟ الإجابة هي: لأن هناك دولاً ســـتبقى، ولأجل ذلك يحق للكل أن يـــبقى ولكن الأهم من ذلك هـــو أن هـــنالك ضرورة توجب بقاء هـــذه الدول، لأن زوالها يعني زوال ثقافات شـــعوب بأكمـــلها، ويعني أيضاً سيادة ثقافة واحدة هي في الحقيقة ليست جديرة بالسيادة، ولأن زوال الدولة يعني أن ظلماً سيقع عن طريق ممارسات الدول الكبرى والشـــركات مـــتعددة الجنســـيات. وهذا الظلم وقع بالفعل، وهو نفسه الذي دفع جماعـــات إلى الثورة والتظاهر في «سياتل» وفي مدن أوربية ضد مشروع «العولمة» وسياساتها الاقتصادية والنقدية غير المنصفة.

إن الـــتاريخ يعلمنا أن الظلم إذا تمت مقاومته زال، وإذا استكان له الناس ساد. وأن الضعيف إذا أخذ بأسباب القوة سينال تلك القوة مهما وضعت أمامة العراقيل. وسوف نقترح طريقة تكون فاعلة – بإذن الله – للتعامل مع «العولمة». أما إذا كانت

(١) Heywood, Andrew, Politics, PP. 138-139.

«العولمـــة» في مصلحة «الكل» فينبغي للكل أن يعمل لإنجاحها، ولكن ما نرى من تدافع بشأنها بين الدول والتكتلات الكبرى لتحقيق كل منها مصالحه الخاصة يقتضي أن تكـــون الكـــيانات الصغيرة جزءاً من هذا التدافع حتى يستقر أمرها على ما ينفع البشرية قاطبة. وسوف نقترح نظاماً عالمياً نعتقد أنه في صالح البشرية جميعاً.

أمـــا إذا قصـــد «بالعولمة» معنى غير كثيف: أي كل فرد سيتمكن من الاتصال والـــتعامل مـــع كـــل فرد على كوكب الأرض، فإن تحقق ذلك سيعتمد على توفر وســـائل الاتصـــال لكل أفراد العالم، وسيعتمد أيضاً على فعالية هؤلاء الأفراد على التأثير في محتوى هذا التواصل وتوجيهه.

الثقافة القومية والهوية والعولمة:

يـــرى المثبـــتون «للعولمة» أن هنالك ظواهر قوية من مشاعر الانتماء العالمي تـــتخطى الـــولاءات الوطنية، وأنه قد تكونت حركات لها أهداف عالمية كحركتي حماية البيئة، ومحاربة المرض والفقر، ومنظمات حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية الـــتي أشـــاعت وعياً عالمياً وشعوراً قامت على أساسه هذه المنظمات.. ومما سارع، حســـب رأيهـــم، «بعولمـــة» الـــثقافة ظهور وسائل اتصال ومواصلات جديدة، كالفضـــائيات و«الإنترنت» التي أحدثت تغيرات في كل المجتمعات وأثرت في الهوية وفصـــلتها عـــن الزمان والمكان والتقاليد.. ولكن الشكاك يقولون: إن ظهور نظم جديدة للاتصـــال، خاصةً وســـائل الإعـــلام الجديدة كالطباعة، ساعد على نشر الـــتاريخ القومـــي والأســـاطير والطقوس، وساعد على بناء ذاكرة المجتمع، وتعزيز المجتمعات الإثنية.

لكـــن المثبتين لفكرة «العولمة» ينازعون في صحة ما ذكره الشكاك، ويقولون: هـــنالك نمـــو في المـــنظمات الدولية والعالمية مثل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومجموعات الضغط العالمية والحركات الاجتماعية، فهذه المجموعات – حسب رأيهم –

غـيرت من ديناميكية الدولة والمجتمع المدني، وصارت الدولة ساحة مقسمة ومصدراً مقسـماً للسياسـات ومخترقاً بشبكة من الوكالات الحكومية وغير الحكومية، المحلية والعالمية، وصارت منظمات المجتمع المدني مخترقة عن طريق القوى والمنظمات العالمية، بالإضافة إلى وجود كيانات عالمية تقرر السياسات العامة كمجموعة السبعة، والأمم المـتحدة، وصـندوق الـنقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والسوق الأوروبية، والأوبـك، بالإضـافة إلى ظهور الشركات متعددة الجنسيات[١] وظهرت تجمعات إقليمية في الأمريكتين وآسيا وأفريقيا عمقت العلاقات عبر الأقاليم تخطت السياسات الإقليمـية والعالمـية الجيوسياسية التقليدية في مجالات الإرهاب وتهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية، فهي لا تعرف حدوداً[٢].

تفسير ظاهرة العولمة:

هـناك مـدارس لها نظريات مختلفة تفسر بها السياسة الدولية، وهي: المثالية، الواقعية، التعددية، والماركسية.

- **فالمثالـية**[٣]: تـنظر إلى السياسة العالمية من منظور القيم الأخلاقية والمعايير القانونية، وتهتم بقدرٍ أقل بالتحليل التجريـبي، فهي تنادي بالسلم والأمن الجماعي والقـانون الدولي، وحرية التجارة وتكوين حـكومات وطـنية ديمقراطية تتعاون فيما بينها لتحقيق المصالح المشتركة، وأن لا تكون هنالك حرب إلا أن تكون الحرب مبررة أخلاقياً.

وعادت النظرية المثالية عن طريق الليبراليين الجدد الذين لم تعجبهم سياسة القوة الـتي لا تعطـي اعتباراً للأخلاق فحاول «كارتر» رئيس حكومة الولايات المتحدة الأسـبق أن يعـيد الأخلاق للسياسة الخارجية الأمريكية عندما اشترط للمساعدات

---

(١) Held, David, The Global Transformation Reader, P. 11.

(٢) Ibid. P.12.

(٣) Ibid. P.P.126-128.

العســـكرية والاقتصادية أن تكون النظم التي تتم مساعدتها ملتزمة بحقوق الإنسان، وهذا الاتجاه يعتمد سياسة التعاون كحل للمشكلات العالمية[(١)].

- **والواقعـــية**: تركـــز على سيادة القوة والسعي للمصالح القومية.. والافتراض الأساس للواقعية: أن السياسة الدولية تحركها الدولة القومية، وبما أن لها السيادة فهي تتصـــرف باستقلالية؛ ويؤكد الواقعيون أن النظام العالمي يكون في حالته الأصلية في الحالة الطبيعية، وهي حالة ذات صفة فوضوية؛ وفي حالة وجود نظام عالمي فوضوي فإنـــه لا يســـاعد الدولة شيء سوى نفسها، وهذا هو السبب الذي يجعل الواقعيين يركـــزون على دور القوة في الشؤون الدولية. ولكي تضمن الدولة أمنها فإنها تدخل في تحالفات مع الدول الأخرى.

وبما أن الثروة والموارد ليست موزعة توزيعاً متساوياً بين الدول فهذا يؤدي إلى وجـــود قوة كبرى، وهذه القوة تشكل قطبين أو قطباً واحداً أو أقطاباً متعددة، ففي حالة وجود قطبين أو أقطاب متعددة يكون هنالك توازنٌ، وفي حالة القطب الواحد قـــد يقود هذا الوضع إلى هيمنة هذا القطب، وقد تكون حالة تعدد الأقطاب حالة عـــدم استقرار؛ ويمكن اعتبار نظرية «هانتنغتون» في تفسير العلاقات الدولية نظرية واقعية، يقول «هانتنغتون»: إن المصدر الأساس للنـــزاعات في هذا العالم الجديد ليس مصدراً أيديولوجياً أو اقتصادياً لكنه مصدر ثقافي، وتنبأ بأن هذا المصدر سيكون هو المصدر الأساس في المستقبل، وأنه ستظل الدول الأمم هي أقوى اللاعبين في الشؤون الدولـــية[(٢)]، وأن الـــنـــزاعات والانقسامات الكبرى ستكون بين أمم لها حضارات وثقافات مختلفة. والحضارات تتمايز الواحدة عن الأخرى بالتاريخ، واللغة، والثقافة، والتقاليد، والأهم الدين. واستدل بحوادث تاريخية لكي يعضد افتراضه هذا، فقال: إن

(١) Ibid. PP. 128-129.

(٢) هانتنغتون (صمويل)، صدام الحضارات،مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٥م، بيروت،ص١٧.

العالم أصبح مكاناً أصغر، والتفاعلات بين شعوب الحضارات المختلفة في تزايد، فقد ولدت الهجرة من شمال أفريقيا إلى فرنسا عداوات ما بين الفرنسيين زادت في الوقت نفسه من احترام المهاجرين البولنديين الكاثوليك الأوروبين.

واستدل «هانتنغتون» أيضاً بالصدام بين الهندوس والمسلمين في الهند، وبين المسلمين والصرب[1] وأورد أمثلة كثيرة لتأييد نظريته هذه، وقال: إن العلمانية في تراجع حيال الدين، وذكر أن العالم شهد أسلمة في أواخر القرن العشرين، وشهد أضفاء الطابع الهندوسي في الهند، وأن النخبة من خريجي أكسفورد والسربون كانوا في الماضي ممن تقربوا أو دانوا للفكر الغربي، وكانت الشعوب محافظة ملتزمة بتقاليدها وثقافتها الدينية والآن صار العكس[2].. وقال: ينبغي على الغرب أن يحافظ على القوة الاقتصادية والعسكرية الضرورية لحماية مصالحه بالنسبة لهذه الحضارات، وحث العالم الغربي على دعم الخلافات والنزاعات بين الدول الكنفوشيوسية والإسلام، ودعم المجموعات المتعاطفة مع القيم والمصالح الغربية.

وقال: إن ما يهم الناس في النهاية ليس هو الأيدولوجيا أو المصالح الاقتصادية، بل الإيمان والدم والأسرة والعقيدة[3]، فذلك هو الذي يجمع بين الناس، وما يحاربون من أجله، وما يموتون في سبيله. ويدعي «هانتنغتون» أن النموذج الذي قدمه هو أفضل نموذج لفهم التغيرات الجارية في العالم ومواجهتها.

وانتهى إلى نتائج مقبولة، منها: وجوب تعايش الدول مع بعضها بعضاً. لكن هذه النتائج لا تتسق مع ما قدمه من افتراضات ومن توجيهات. فإذا كانت الغاية هي التعايش والاعتراف (بالآخر)، وإذا كانت غاية الغرب السعي إلى التفوق العسكري والاحتفاظ بمصالحه، فيبقى أن ندلل على افتراض آخر وهو أن الآخر (المسلمين)

(١) نفس المصدر، ص٢٧.
(٢) نفس المصدر، ص٢١.
(٣) نفس المصدر، ص ٨٨.

يـــودون التعدي عليه، وعلى مصالحه، وأنه لا يريد في الحقيقة أن يتعدى على مصالح (الغـــير) وإلا كـــيف نفسر دعوته الغرب بإشعال النـــزاعات (والحروب) بين الدول الأخرى؟ وكيف نفسر سعي الغرب لتدمير القوى المنافسة دون أن يكون هنالك دليل على أن هذه القوى تسعى إلى الاعتداء عليه، وأن غرضها ليس الدفاع عن نفسها؟!

العلاقات بيـــن الغرب والمسلميـــن يمكن أن تتم بعهـــود وعقـــود دون صدام أو إعداد لصدام، والقرآن قد حدد هذه العلاقة في الآية الكريمة: ﴿لَا يَنْهَىٰكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْۚ﴾ (الممتحنة:٨).

– **التعددية**: التعددية هي نظرية اجتماعية سياسية، تركز على توزيع القوة بين جماعـــات وكيانات متنافسة مختلفة. وتفترض الواقعية أن الدول مثل كرات البلياردو المصـــمطة، الـــتي تمثل كل واحدة منها وحدة مستقلة بذاتها، وتؤثر في بعضها بعضاً بالضغط الخارجي.

إن تشبيه الواقعيين الدول بكرات البلياردو يشوه – من وجهة نظر التعدديين – صـــورة السياسة، لأنه يهمل تأثير الشركات متعددة الجنسيات والكيانات التي تعمل عبر الدول والمنظمات غير الحكومية، كما يهمل اعتماد الدول بعضها على بعض في الأمور الاقتصادية. ينبغي أن نلاحظ أن التعددية لا تعكس اعتقاد المثاليين في المبادئ الأخلاقية المجردة، بقدر ما تعكس تزايد ظاهرة عالم يعتمد بعضه على بعض.

– **أمـــا الماركسية**[1]: فإنها تركز على القوة الاقتصادية والدور الذي يلعبه رأس المال العالمي.

يهـــتم «مـــاركس» في الأساس بالرأسمالية القومية، ولكن عمله يتضمن نظرية للرأسمالـــية العالمية؛ والرأسمالية العالمية هي أعلى مرتبة للرأسمالية.. ويركز الماركسيون

(1) Held, David, The Global Transformation Reader, PP. 129-130.

الجدد على التطور الذي حدث في القرن العشرين، وهو ظهور النظام الرأسمالي العالمي، الـــذي هـــو بدوره ناتجٌ عن ظهور الشركات متعددة الجنسيات؛ وهذه الشركات حلت مكان الدول القومية، وهي تعمل في بنية تضمن المصالح طويلة الأجل للرأسمالية العالمـــية، وأن نظام التبادل والإنتاج قد قسم العالم إلى دول مركز ودول أطراف.. دول المركز هي: دول الشمال، ودول الأطراف هي: دول الجنوب.. فدول الشمال تمتلك التقنية والمستويات العالية من الاستثمار، ودول الجنوب توفر العمالة الرخيصة، وصارت الأقاليم التي في الأطراف مهمشة وأرضاً خصبة للقوميات العرقية.. وحسب هذا الرأي فإن «العولمة» تتلازم مع تفكيك القوميات[١].

النظام العالمي في الآونة الأخيرة:

مـــن أهم معالم حالة العالم في الآونة الأخيرة هو زوال الاتحاد السوفيتي وتدمير حـــائط بـــرلين في ١٩٨٩م[٢] وسيطرة القطب الواحد، واجتماع دول حلف الناتو وحلف وارسو وإعلانهما انتهاء العداء بينهما، وزوال ما يعرف بحالة الحرب الباردة.. واعتـــبرت هـــذه التغيرات انتصاراً للولايات المتحدة ولنظامها الليبرالي الديمقراطي، وعلـــل هذا الانتصار المنظرون الغربيون كـــ«فوكاياما» بأن سببه أن النظام الليبرالي الديمقـــراطي أفضـــل نظام توصلت إليه البشرية (مقارنة بالنظام الاشتراكي والقومي والديـــني) وأنه سوف لا يأتي نظام أفضل منه، وعبر عن فكرته هذه في كتابه «نهاية التاريخ»[٣].

إن قول «فوكاياما»: إن الشطر الأكبر من البشرية يتجه صوب الديمقراطية الليبرالية يعـــتمد على أسس سيكولوجية واهية، فقد ذكر أن الدافع الأساس للإنسان هو تحقيق

---

(١) Ibid. PP.130-131.
(٢) Ibid. P.131.
(٣) Ibid. P.131.

الاحـــترام والـــتقدير[1].. وفي اعتقادنا، واعتقاد بعض علماء النفس، أن اعتراف الناس وتقديـــرهم للفـــرد لا يمثل أعلى رغبة للإنسان، فقد ذكر «ماسلو» أن أفاضل الناس يهـــتمون بالمشـــكلات الخارجية وليس بأنفسهم، وهم لا يحتاجون للآخرين ولكنهم يقبلونهم ويستمتعون بالعلاقات معهم.. وقال: إن لهـــم أهـــدافهم وقيمهم الخاصـــة، ولا يعـــتمدون على آراء الآخرين. إن نظرية «فوكاياما» انعكاسٌ للثقافة الأمريكية التي يسعى فيها معظم الأمريكيين إلى الشهرة والمجد والتقدير. ثقافة الأضواء والكاميرات.

من ناحية أخـــرى فقـــد أثنى «فوكاياما» على دور العلم في حـــياة الإنسان؛ ولا شـــك أن العلم له دورٌ إيجابي ولكنه لا يمكن أن يكون سبباً كافياً لحياة سعيدة وذات قـــيمة، وتجنب الحديث عن السعادة كغاية للإنسان، واعتبر أمرها غامضاً[2]. لـــيس هنالك غموض في مسألة السعادة، كما أراد أن يوهمنا. وفي اعتقادنا أن كل نظـــرية اجتماعـــية تتجنب مناقشة مسألة سعادة الإنسان نظريةٌ فاشلة، كما أن ثناء «فوكايامـــا» عـــلى تجانس البشر وانتفاء كل الفروق الثقافية التي قد تثري الوجود الإنساني، يمكن اعتبارها دعوة كبتٍ وتعسف.

وأخـــيراً، ليس هنالك دليل على أن نظاماً يؤسس على الدين يكون أكثر تحكماً مـــن الـــنظام الليبرالي الذي يدعو إليه. كما أن مفكري الغرب لم يتفقوا على صيغة مقـــبولة للنظام الديمقراطي؛ أضف إلى هذا أن النظام الديمقراطي لم يحل المشكلات العديـــدة، التي تعج بها المجتمعات الغربية، كزيادة معدلات الجريمة، والقلق، وفقدان معنى الحياة... إلخ؛ لأن هذه المشكلات تتخطى البعد السياسي والبعد العلمي المحض.

لقـــد اختلف الدارسون في وصف العالم الذي يهيمن عليه القطب الواحد بعد زوال القـــوة الـــتي كانت تنافسه ألا وهي «الاتحاد السوفيتي»، ففسر بعضهم سلوك

---

(١) فوكوياما (فرانسيس)، نهاية التاريخ، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣م.
(٢) فوكوياما (فرانسيس)، نفس المصدر، ص١٢.

القطب الواحد بأنه يعمل بدوافع أخلاقية؛ لأنه وقف ضد العدوان والتوسع وخرق حقوق الإنسان، واستدلوا على ذلك بأنه عندما ضمت العراق الكويت كونت الولايات المتحدة حلفاً عريضاً من الغرب والمسلمين لتحرير الكويت في حرب الخليج عام ١٩٩١م[١] واستدلوا أيضاً بالدور الذي لعبته الولايات المتحدة عندما تدخل الناتو لإخراج القوات الصربية من كوسوفو[٢] كما استدلوا كذلك بإسقاط حكومة طالبان وقالوا: إن أمريكا مهتمةٌ بالديمقراطية الليبرالية وإشاعة الحرية السياسية والحرية الاقتصادية وليس بالاستيلاء والسلب، وقالوا: إنما اتجهت إلى تشجيع الديمقراطية في أجزاء من أمريكا اللاتينية وآسيا لتحل مكان الحكومات السلطوية . فأسباب التدخل كلها أسباب أخلاقية وإنسانية وليست استراتيجية.

ويرى معظم المراقبين أنه لم يكن غرض الولايات المتحدة من وراء هذه الحرب الإخاء والسلام العالمي، وقد عبر عن هذا الرأي «نعوم تشومسكي» (عالم اللسانيات المشهور) حين قال: إنه ليس صحيحاً أن الولايات المتحدة قوة ليس لها أغراض، فإن الحرب الأولى التي شنتها الولايات المتحدة على العراق الغرض منها الحفاظ على تدفق البترول للدول الغربية، فالغرض الحقيقي من تحركات الولايات المتحدة هو الحفاظ على مصالحها وهيمنتها على العالم.

تجدر الإشارة إلى أن نقاد التدخل الإنساني في شؤون الدول المستقلة اعترضوا بالنقاط التالية:

١- إن أي خرق لسيادة الدولة يضعف من قوانين النظام العالمي.

٢- التدخل العسكري دائماً يجعل الأمور في حالة أسوأ، ويجعل الجهة المتدخلة متورطة لمدة طويلة.

٣- يعطى كل عدوان مشروعية، بحجة المبررات الإنسانية.

---

(١) فوكوياما، نفس المصدر، ص١١ .

(٢) Heywood, Andrew, Politics,P.133

كيف نتعامل مع ظاهرة العولمة[1]:

هنالك اتجاهات ومواقف مختلفة حيال ظاهرة «العولمة»:

١- اتجــاه الذوبان والاستسلام للقوى الغربية، ومجاراة عملية «العولمة»، بدعوى العقلانية والواقعية.. «إنه التسليم الذي يؤدي إلى الانحلال، والتفكك، والالتحاق، من دون شخصية، ولا برنامج، ولا مشاركة إيجابية بالثقافات المسيطرة». إنه تخلي عن دورنا التاريخي الذي أناطه الله سبحانه وتعالى بنا حيث قال: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ (آل عمران: ١١٠).

٢- اتجــاه الانكفاء والانعزال، بدعوى أن ما يحدث اليوم في العالم شر محض يجب الابتعاد عنه، وهو اتجاه غير واقعي.

٣- هناك من يعلن الحرب الشاملة على النظام العالمي الجديد، وهو كذلك اتجاه غــير واقعي. إن امتلاك بعض الدول لأسلحة الدمار الشامل يجعل شن حرب شاملة حتى ولو كانت هذه الحرب مبرره غير واقعية، لأن ذلك قد يعني دماراً شاملاً . من ناحية أخرى فإن الغرب ليس شيئاً واحداً، فمثلاً عندما أرادت الولايات المتحدة شن حرب على العراق وقفت قطاعات كبيرة من الشعوب الغربية وحكوماتها ضد هذه الحــرب. وضــحى بعض أفرادها وعرضوا أنفسهم للأذى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ (المائدة:٨).

٤- هــنالك اتجــاه الأسلمة في مواجهة «العولمة»، أي التفاعل وتقويم الظاهرة وتأصــيلها والحفاظ على مقومات الأمــة وثوابتها وذاتيتها، والعمل على الحفاظ عــلى مصــالحها بشتى الطرق والأساليب، سواء أكانت أساليباً سلمية أو أساليب

(١) عــبد الظاهر (حسن عيسى) وآخرون، الثقافة الإسلامية والتحديات المعاصرة، العولمة، عبد الله حسن زروق، ص٥٤١-٥٤٣.

مقاومة حسب مقتضيات الأحوال والظروف وحسب إمكانات الأمة ومقدراتها: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (البقرة:٢٨٦)، «وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»[1]، ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ (العنكبوت:٦٩).

يبدو أن الاتجاه الرابع هو الأكثر خدمة لمقاصد الدين وأحكامه، والأكثر معقولية، والأجدر بالاختيار.. فماذا يعني هذا الاتجاه؟ كيف يمكن تحقيقه في أرض الواقع؟

إن الأمة الإسلامية والعربية في حالة ضعف وتفكك وتمزق وتناحر واختلاف مذهبي وسياسي، وشتات فكري، وضعف اقتصادي وعسكري، تسود فيها نظم استبدادية وغير ديمقراطية، وتتفشى فيها الأمية، ولا سبيل لقوتها وفلاحها ونجاحها إلا بالوحدة وترك الفرقة وترك النظرة المصلحية الضيقة والتبعية والولاء لغير المسلمين، والأخذ بأسباب القوة والتقدم والرقي، يقول الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ (آل عمران: ١٠٢-١٠٣)

ويقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ (الأنعام:١٥٩) ويقول تعالى: ﴿ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾ (الأنفال:٤٧)، كذلك إذا أخذت بأسباب القوة المادية والمعنوية والخلقية، وبذلت الجهد وصبرت على ذلك : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ (البقرة:١٤٣)، ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام.

ٱلْخَيْلِ﴾ (الأنفال:٦٠)، ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ (آل عمران:١١٠).

إن الأمـــة الإسلامية تمتلك العناصر المقومة للوحدة أكثر من غيرها من الأمم: وحـــدة العقـــيدة، وحدة الفكر، ووحدة الشريعة، ونظام الحياة، ووحدة التاريخ، ووحـــدة المصـــير والآمال، ووحدة المصالح، فقبلة المسلمين واحدة، وكتابهم واحد، وإلههـــم واحـــد، يصلون خمس صلوات في اليوم والليلة، ويصومون الشهر نفسه، ويحجون إلى مكان واحد، ويحرمون الخمر والزنا وأكل لحم الخنـــزير: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾ (المؤمنون:٥٢)، والإسلام ينمي أقوى الدوافع للوحـــدة، دافـــع العقـــيدة والفكر ودافع المحبة والأخوة : ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجـــرات:١٠)، فوحـــدة العقـــيدة تتمثل في عقيدة التوحيد، الله واحد (وحدة الخالق) ووحدة الحقيقة والوجود، ووحدة الإنسانية.

ولكن من أين نبدأ؟

أقـــول وبـــالله التوفيق: نبدأ بفهم ظاهرة «العولمة» وواقع النظام العالمي الجديد، وفهـــم أسسه النظرية والفلسفية، التي يرتكز عليها، ولقد حاولنا بيان ذلك.. وأهم الأســـئلة التي حاولنا الإجابة عنها حتى نتمكن من فهمٍ سليم لهذه الظاهرة هي: هل «العولمة» حتمية أو قصدية ذاتية تعتمد على إرادة الفاعلين؟ لأنه لا يجوز العمل لتغيير مـــا هـــو حتمي أو التأثير فيه. وقد نشأ سؤالٌ آخر عن هذا السؤال وهو: ما هي العوامـــل الموضـــوعية والفاعلـــة التي تشكل النظام العالمي؟ وهل تشكل هذا النظام بـــالفعل؟ ومـــا هي آثاره السلبية والإيجابية إن وجدتا؟ ونحتاج أيضاً، بجانب معرفة الـــنظام العالمي الجديد، إلى معرفة واقع العالم الإسلامي وإمكانات الأمة ومقدراتها، وأوجه القصور فيها.

وفي ضـــوء هـــذا الواقع، وفي ضوء معطيات «العولمة»، ينبغي وضع استراتيجية للتغيير، وتحديد مراحل يتم فيها إنجاز الأهداف المرحلية لهذه الاستراتيجية، وفق آليات معيـــنة، وصـــولاً للأهداف النهائية، وينبغي أن تكون الاستراتيجية على مستويين:- استراتيجية على مستوى المجتمع والبلد المعين، واستراتيجية على مستوى الأمة.

ومن أهم مرتكزات التغيير تحقيق الوحدة الإسلامية، والتجانس الفكري والثقافي والعقدي.. كما يقتضي التعامل الفعال مع ظاهرة «العولمة» استخدام آلياتها بكفاءة، ومـــن أهمهـــا – كما أسلفنا – وسائل الإعلام، وتكنولوجيا المعلومات، والمنظمات الدولـــية، ومنظمات المجتمع المدني الدولي، وكســـب الرأي العام، وتوظيف القانون الـــدولي لخدمـــة مصالح المسلمين، وتحقيق العدالة للبشرية قاطبة، ونشر ثقافة الحوار والســـلام، وتقويـــة فـــرص المجتمعات الإسلامية التفاوضية، والأخذ بأسباب القوة الاقتصـــادية والعسكرية، والدعوة إلى نظامٍ عالمي يتم فيه إصلاح الممارسات الحالية، نظام تكون فيه قيم الإسلام دســـتوراً ينظم علاقة الإنسان بأخيه الإنسان، وفيما يلي جملة من هذه القيم[1]:-

١- مـــبدأ العدالـــة، فقد أمر الله سبحانه وتعالى بالعدل: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ ﴾ (الـــنحل:٩٠)، وجعل سبحانه وتعالى العدل غاية الرسالات وإنزال الكتب: ﴿ لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلۡقِسۡطِۖ ﴾ (الحديـــد:٢٥)، ونهانا الإسلام عن أن نجعل العداوة سبباً عائقـــاً عن إنفاذ العدل: ﴿ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ ﴾ (المـــائدة:٨)، ونهانـــا كذلك أن نجعل المحاباة سبباً عائقاً عن

(١) عبد الظاهر(حسن عيسى) الثقافة الإسلامية والتحديات المعاصرة، العولمة، عبد الله حسن زروق، ص ٥٤٩-٥٥٨.

تطبيق العدالة: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ (النساء:١٣٥)

٢- **مبدأ الاعتراف** بالاختلاف بين البشر، يقول الله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ (هود: ١١٨-١١٩).

٣- **حق حرية التدين**، يقول الله تعالى: ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ﴾ (البقرة:٢٥٦) ويقول تعالى:﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (يونس:٩٩).

٤- **الاعتراف بالخصوصيات العامة في اللغة واللون**، وقد اعتبرها الإسلام من التنوع الذي يثري الحياة، يقول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ (الحجرات:١٣)، ويقول الله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ﴾ (الروم:٢٢).

٥- **الحرب في الإسلام ليست هي الأصل في العلاقات**، ولكن الأصل في العلاقات، التي دعا القرآن الكريم إليها، هو السلم؛ والباعث على القتال في الإسلام إنما هو:

أ- دفع الاعتداء عن المسلمين، يقول الله تعالى: ﴿ وَقَٰتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ (البقرة:١٩٠).

ب- ضمان حرية الدعوة.

٦- **احترام العهود والمواثيق،** خلاف ما عليه (الآخر): ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَـٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَـٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ (النحل:٩١)، ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَـٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا وَلَمْ يُظَـٰهِرُوا۟ عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوٓا۟ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ (التوبة:٤).

٧- **الحث على التعارف:** ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات:١٣).

٨- **الدعوة إلى الحوار بين الحضارات،** وليس كما يقول «هنتنغتون» إلى الصراع والصدام بين الحضارات، ولا كما يقول «فوكوياما» إلى هيمنة الحضارة الغربية «نهايةالتاريخ».

٩- **الحث على عمل الخير،** وعلىالإحسان والتعاون : ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَـٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَـٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ (الممتحنة:٨)، ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ﴾ (المائدة:٢).

١٠- **وجوب التدافع لصيانة الحقوق:** ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَـٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ (الحج:٤٠).

١١- **الدعوة إلى دفع الظلم،** قال رسول الله ﷺ: «**شهدت حلفاً في دار عبد الله بن جدعان لو دعيت إليه في الإسلام لأجبت**»، وكان الحلف لنصرة المظلوم، يقول تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا

عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ (الحجرات:٩).

١٢- الحث على إعداد القوة لردع المعتدين وإحقاق الحق: ﴿ وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ﴾ (الانفال:٦٠).

١٣- الدعوة إلى تحقيق أفضل نوعية من الحياة، والنهى عن الفساد: ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ (الروم:٤١).

ولقد حرم الإسلام البغي والعدوان والفواحش والخبائث والفساد والاستكبار، والاستعلاء بالباطل، ولقد وردت آيات كثيرة حول هذه المعاني، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ﴾ (الأعراف:٨٥)، ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ (الأعراف:٣٣)، ﴿ وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ﴾ (الأنبياء:١١)، ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ (البقرة:٢٠٥).

كما عمل الإسلام على تأسيس مجتمع راق، مؤمن بربه وخالقه، عابداً لله، محققاً أشواق روحه، متذوقاً لنعم الله وجمالها وحسنها، متفكراً متأملاً في ملكوت السماوات والأرض، محباً للخير لإخوانه في الدين والبشرية، مكوناً مجتمعاً متكاملاً خيراً تسوده قيم الشورى والعدل والطهارة والصدق والتسامح، محققاً لضرورياته في المعاش، مجتمعاً يسعى لتحقيق حاجاته وكمالياته دون إسراف أو تبذير، شاكراً لأنعم الله في أحوال اليسر، صابراً محتسباً عند البلاء والاختبار، متطلعاً إلى الحياة الأبدية ونعيم الجنة الذي لا ينقطع.

١٤- **التعامل الاقتصادي - في الإسلام - حر ما لم يصطدم بنص مانع**، وتعتمد التنمية والنشاط الاقتصادي على مبدأ المصلحة ودرء المفسدة ما لم تصطدم بنص كذلك، وهو في معظمه يعمل بمبادرات الأفراد، وبتوجيه من الدولة ومن المبادئ والقواعد المهمة التي توجه الاقتصاد الإسلامي: تقديم المصالح الحيوية للجماعة على مصلحة الفرد، ودرء المفسدة مقدم على جلب المصلحة، فالحرية ينبغي أن لا تؤدي إلى ضرر، ويسمح للأفراد بممارسة حرياتهم ضمن نطاق القيم والمثل والمبادئ الإسلامية، فمن حق الدولة التدخل بإيقاع الحجر على السفيه: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَـٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ (النساء:٥).. قد يكون التدخل لمصلحة اقتضتها ظروف طارئة، فموجب التدخل مرجعه إلى الضرورة التي تقدر بقدرها. فينبغي أن تتدخل الدولة لمنع الاحتكار والظلم وأكل أموال الناس بالباطل، وفي حالة السلع المحرمة والمعاملات غير الشرعية. وقد يحدث اختلاف بين العلماء في تحديد وجوب تدخل الدولة وعدم تدخلها، أي متى يكون السوق حراً، ومتى ينبغي له أن يلتزم بتوجيهات الدولة، إلا أن الخلاف يحسم عن طريق مبدأ الشورى.

١٥- **الإسلام هو الدين الحق**، وهو الدين المهيمن على جميع الرسالات والأديان، وبدين الإسلام ختمت الرسالات والنبوات، وليس معنى هذا أنه ستختفي الديانات الأخرى من الوجود، فالاختلاف سنة الوجود والحياة.. من ناحية أخرى فإن فكرة التسامح لا تعني أن لا نقول إن ما عندنا هو الحق والخير، ولا تعني أن لا ندعو الآخرين لما نراه حقاً وخيراً، بل الخطأ أن لا نحب أن يشاركنا غيرنا ما عندنا من خير، لكن ينبغي دعوة (الغير) بالحكمة والموعظة الحسنة، وأن نجادلهم بالتي هي أحسن.

١٦- **أمة الأسلام أمة دعوة، لا أمة مصالح واستغلال:** ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ (آل عمـــران:١٠٤) ولا يجوز لأحد أن يمـــنع أحداً من سماع صوت الحق أو يمنعه حق الاختيار.

ويمكـــن التفصيل في هذه المبادئ والأسس والربط بينها أو الإضافة إليها، كما يمكن مقارنتها بالمبادئ الوضعية ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك يمكن ربطها بالواقع، ولكن لا يتسع المجال لهذا كله.

لقـــد أشـــرنا إلى أن التعامل مع ظاهرة «العولمة» يقتضي وضع استراتيجية على مســـتويين: مستوى المجتمع والبلد المعين ومستوى الأمة. وذكرنا أن التعامل الفعال يتطلـــب اســـتخدام آليات «العولمة» بكفاءة. والأمر يحتاج إلى إصلاح نظام التعليم والتربـــية، ورفع الكفاءة الاقتصادية والتقنية، وإصلاح النظام السياسي والإعلامي، وإحياء القيم الإسلامية، وإصلاح العقيدة والنظام الاجتماعي. وهذا يتطلب الآتي:-

أولاً: إصلاح نظام التعليم والتربية[1]:

بهـــدف تكويـــن شخصـــية إسلامية متكاملة، فكرياً وخلقياً وروحياً وبدنياً وسلوكياً.. ويكون ذلك من خلال:

١- إيجاد دافعية للإتقان والتميز.

٢- إنشاء مؤسسات قوية لتحقيق أهداف التعليم والتربية.

٣- دعم هذه المؤسسات مادياً ومعنوياً.

٤- إعداد المناهج والمعلمين والوسائل ذات الكفاءة العالية.

(١) عبد الظاهر (حسن عيسى)، الثقافة الإسلامية والتحديات المعاصرة، العولمة، عبد الله حسن زروق، ص٥٤٦-٥٤٩.

٥- تشـــجيع ودعـــم البحث العلمي، وتأصيل العلوم كافة: العلوم الاجتماعية (علم التاريخ، والاجتماع، والنفس، والاقتصاد، والسياسة ... الخ) والعلوم الطبيعية والحـــيوية والتطبيقية، وجعل اللغة العربية هي اللغة الأساس، والاهتمام باللغات الحية خاصة اللغة الإنجليزية.

٦- تخريج الطالب والباحث ذي الكفاءة العالية، ويعني ذلك من بين عدة أمور إنتاج فرد ذي عقلية علمية، ذات محصلة من المعلومات العالية والكثيفة، عقلية نقدية وعقلـــية إبداعية، عقلية مسؤولة تتصف بالأمانة العلمية، ولا إبداع يرتجى من عقلية تابعـــة ومقلـــدة ســـواء لقديم أو حديث، ولا يعني هذا عدم الاســـتفادة من تراثنا العـــلمي ومجهـــودات علمائـــنا واجتهاداتهم، ولا يعني ذلك ابتداعاً في ثوابت الدين والعقيدة، ولا يعني عدم الاستفادة من الإنجازات العلمية الغربية.

ثانياً: الوحدة الاقتصادية وإصلاح النظام الاقتصادي:

وذلك من خلال:

١- العمل على تأسيس تكامل اقتصادي بين الدول العربية والإسلامية، فهنالك دول عربـــية تملك رأس المال وثروات طبيعية، ودول تمتلك أيدٍ عاملة، وأخرى تملك أراضٍ زراعية، وهكذا..

٢- تقييد الاستثمارات الخارجية بحيث تكون مفيدة ومنتجة.

٣- العمل على توفير كفاءة اقتصادية، وجعل هامش للمنافسة الخارجية.

٤- العمل على الحد، بل وإيقاف هروب الأموال العربية إلى الخارج، وتشجيع الاستثمارات بين الدول العربية.

٥- الاهتمام بالإنسان كعامل مهم في عملية التنمية.

٦- توزيـــع الدخـــل توزيعاً عادلاً بحيث يشعر كل مواطن أن له نصيباً عادلاً، وبذلك يتحفز الكل للعمل.

٧- محاربة الأعمال الطفيلية وغير المنتجة.

٨- الاســـتفادة من تجارب الأمم التي حققت نجاحاً اقتصادياً، وتجنب الأخطاء التي وقعت فيها، مثل اليابان ودول شرق آسيا والصين.

٩- قيام الدولة بتخطيط اقتصادي، والعمل بالمبدأ الفقهي، وهو تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، ودرء المفسدة قبل جلب المصلحة، وغيرها من القواعد والمبادئ الإسلامية.

١٠- تقوية القوى التفاوضية للدول العربية والإسلامية.

١١- ترقـــية التكنولوجـــيا في عصر المعلومات. فلم تعد للمواد الخام والموارد الطبيعية نفس الأهمية في الاقتصاد المعاصر.

١٢- الوقـــوف ضـــد الفســـاد والرشوة والممارسات الاقتصادية الخاطئة وغير المشروعة.

١٣- ربـــط النشاط الاقتصادي بالقيم الإسلامية وبالحلال والحرام، أي تأصيل وأسلمة الاقتصاد.

ثالثاً: العمل على تحقيق تقنية عالية:

وذلك من خلال:

١- إصلاح نظام التعليم والتربية.

٢- إصلاح النظام الاقتصادي.

٣- تغيير اتجاه البلاد الإسلامية من ميلها غير السليم وغير المنتج.

٤- الاهـــتمام بالصـــناعة والتقنية والبدء باستيعاب علوم التكنولوجيا الحديثة

والوصـــول إلى مستوى الإبداع فيها، بتطوير مقدرات الأمة الصناعية، بدءاً بالمقدرة على تشغيل الآلات وصيانتها وتقليد التصنيع ثم الإبداع في هذا المجال، والاهتمام في ذلك بالتأهيل والتدريب وبالقطاع الفني بجانب القطاع الأكاديمي.

رابعاً: إصلاح النظام السياسي:

ويكون ذلك بما يأتي:

١- وضع دستور يحقق المبادئ السياسية الإسلامية.

٢- أن يكون الحكم شورى بين المسلمين.

٣- التربية السياسية الرشيدة.

٤- المشـــاركة في إيجاد نظام عالمي ديمقراطي وعادل؛ نظام يتم الحفاظ فيه على حياة طيبة كريمة طاهرة.

٥- تأصيل النظام السياسي.

خامساً: إصلاح النظام الإعلامي:

لقـــد صارت للإعلام أهمية كبرى في عالمنا اليوم، فقد تخطى الحدود والحواجز، فـــالإعلام تُشكل العقول ويُشكل الذوق والسلوك. إن واقع إعلامنا اليوم في حال غير مرضٍ على الرغم من المحاولات المخلصة هنا وهناك، و على الرغم من بعض النجاحات، فما زالت مجتمعاتنا الإسلامية فريسة لغزو فكري شرس، ومازالت وسائل إعلامنا تبث المتناقضات والمواد الهابطة، فما المطلوب؟ المطلوب أولاً الاهتمام بهذه المؤسسة التي يزداد تأثيرهـــا في حياتنا يوماً بعد يوم، ويعتبر الإعلام السلطة الرابعة في الدولة بجانب السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية. ينبغي أن يدعم الإعلام من جانب الدولة والأفراد وشتى المؤسســـات أو الجماعـــات وجميع قطاعات المجتمع، وينبغي إعداد خطة واستراتيجية

لإصلاح هذه المؤسسة، وهذا مقترح لأهم مرتكزات هذه الخطة:

١- تأصيل النظام الإعلامي بترشيده بالقيم الإسلامية، وتنقيته مما يعارض تلك القيم، بل استنباط نظامه ومادته من مصادرها الأصلية: الوحي وتصوراته وقيمه الكلية، ومن المشاعر والأحاسيس النبيلة والتجارب المفيدة والفكر والنظر السديد.

٢- ينبغي أن تنشأ مؤسسات إعلامية فعالة (مجلات، جمعيات عملية، فضائيات، مواقع «إنترنت»... إلخ، ومؤسسات إنتاج)

٣- جذب الكفاءات المتميزة.

٤- أن يكون شعار إعلامنا: الإتقان والتميز والالتزام بالقيم الإسلامية وخدمتها.

٥- دعم البحث العلمي في هذا المجال، ودعم المؤسسة الإعلامية عموماً، كما تقدم.

٦- إزالة إجراءات القمع والإرهاب الفكري والسياسي، وإشاعة الحرية والشورى في المجتمع.

٧- الاهتمام بالكوادر الإعلامية وتدريبها.

٨- استخدام أحدث التقنيات الإعلامية.

وهنالك سعي جاد لإصلاح الإعلام الإسلامي، ومحاولات تبشر بالخير الكثير - إن شاء الله تعالى - نذكر من هذه المجالات «إسلام نت» التي صار لها موقع هام في شبكة «الإنترنت»، وتحوي مادة الموقع مختلف الموضوعات والمعلومات المفيدة عن الإسلام والثقافة تحت العناوين الرئيسة التالية:

الدين، موضوعات عامة، محمد رسول الله ﷺ ، الأطفال، الثقافة، البلدان، المرأة في الإسلام، التعليم، التاريخ، المراجع، المصادر، المطبوعات، الجمعيات؛ وكل موضوع يحوي على موضوعات فرعية، فمثلاً الدين يحتوي تقريباً على خمس وأربعين

موضوعاً فرعياً، منها الإسلام والعلوم، اكتشف الإسلام، الإسلام والمسلمين، الفرق الإسلامية، البحث عن الإسلام.... إلخ.

سادساً: إصلاح النظام الاجتماعي:

وإصلاح النظام الاجتماعي إنما يكون بالاهتمام بالأسرة واستقرارها، وبالطفولة ورعاية الشباب، وتنمية العلاقات الطيبة بين أفراد المجتمع، وتكوين مجتمع متكامل متعاون يسوده الإخاء والمحبة، يحمي الفضيلة ويحارب الرذيلة ويزيل أسباب الفساد، ويقي المجتمع من كافة الآفات (الجريمة، والمخدرات، والممارسات الجنسية غير الشرعية)، مجتمع تنتفي فيه أسباب الظلم والحسد والحقد والاستعلاء والكبرياء، مجتمع يساعد الضعفاء والمحرومين (الأيتام والمعوقين والأرامل... إلخ) وإصلاح القانون والتشريع وإصلاح الآداب والفنون، وإحياء القيم الأخلاقية الرفيعة وروح التضحية والجهاد.

كما يكون الإصلاح الاجتماعي بالعمل على ترقية وتطوير المجتمع في جوانبه كلها ، وفي المقام الأول إصلاح العقيدة، وإصلاح العقيدة يتم بتصور صحيح للكون والوجود وبالإيمان بعقيدة التوحيد، تلك العقيدة التي تمنح الإنسان الأمن العقدي، وتشبع طموحه الفكري، وتجيب على الأسئلة الكبرى: من أين، وإلى أين، وكيف؟ أسئلة البداية والنهاية، والحياة، عقيدة تعطيه قدرة على مواجهة ابتلاءات الحياة وصعوبتها، وتعطية طاقة للصبر، وتمنحه السلوى والرجاء، وتمنحه معنى للحياة. ويتم الإصلاح بعبادة الله وذكره ودعائه، وتعظيم شعائره، والتفكير في خلقه، فتُلبى أشواق الروح، وتزكو النفس، وتصفو وتتوق إلى لقاء ربها ونعيم وسعادة لا تفنى.

خاتمة

إن قضـــايا «العولمة»، التي تناولها الباحث، ذات مفاهيم متداخلة. لقد كان الغرض من طرح هذه القضايا الإجابة عن سؤال البحث الأساس:

كيف نتعامل مع ظاهرة «العولمة»؟

عـــلى الـــرغم من أن دولة (أو دول) معينة تهيمن على النظام العالمي الآن لكن هذه الهيمنة إنما كانت بسبب سيطرتها على آلياتها، فمن يسيطر على الآليات يهيمن (وذلك بافتراض إقصاء البعد الأخلاقي). ومما يعقد الأمر أن الدولة المهيمنة تحاول أن تحافظ على تفوقها، وتعمل على إضعاف المنافسين لها بشتى الطرق والوسائل، وتضع أمـــامهم العراقيل، وقد تمنعهم عنوةً. فالأمر يحتاج إلى تخطيط مبدع، وعمل شاق، ومجـــاهدة، وصـــبر، وتوفـــيق من الله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ (الرعد:١١)، ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ (العنكبوت:٦٩).

«فالعولمة» ليست ظاهرة حتمية بمعنى أنه لا خيار في عملياتها ومسيرتها، بل إنها تعتمد على إرادة الفاعلين، ولكن في نفس الوقت تخضع لعوامل موضوعية.

مـــن ناحية أخرى، فإن الدولة مازالت لاعباً أساسياً وفاعلاً قوياً في السياسة العالمية، لكن ينبغي على هذا اللاعب أن يأخذ في الاعتبار الكيانات الأخرى: الدول الأخرى، الأقاليم، العالم بمنظماته وفعالياته الجديدة.

كمـــا تجـــدر الإشـــارة، ونحن بصدد الحديث عن الدولة، إلى مسألة الثقافة والدولـــة، فمـــا زال للدولة دور ككيان ثقافي. فمثلاً، إذا أخذنا أثر آلية من آليات «العولمة»، كوسائل الإعلام، نجد أثرها ذا حدين: فهي عامل يؤثر في الهوية في اتجاه «العولمة»، وهي عامل يعزز الهوية القومية.

وعـــندما تناولنا النظريات التي تفسر ظاهرة «العولمة» حاولنا أن نبين دور كل نظرية في تشكيل السياسة العالمية. فذكرنا أن النظرية الواقعية تعتبر أن القوة هي المؤثر الأســـاس في السياسة العالمية، وفي اعتقادنا أن هذه النظرية أقرب النظريات صواباً في تفســـير السياسة العالمية الحالية. وبيّنا أن المنظور الإسلامي يقتضي التعامل في مسرح السياســـة العالمية وفق القيم والمبادئ الأخلاقية (ومن أهم هذه القيم التي يفتقر إليها مســـرح الـــتعامل في السياسة العالمية قيمة العدالة) وهذا لا يتعارض مع إعداد القوة لحماية الحقوق، كما أن مبادئ الإسلام لا تتعارض مع التعددية الثقافية والسياسية.

ولقـــد أوضحنا أيضاً كيف أن الإسلام كفل الحريات وحدد أفضل الطرق التي تحكم علاقات البشر. وكذلك إذا كان هدف الماركسية هو تحقيق العدالة، فإن العدالة مبدأ راسخ في الإسلام (ولكن لا يمكن اختزال الماركسية في مبدأ العدالة).

ولا يفوتـــنا أن ننوه في نهاية هذه الخاتمة أن البحث في النظام السياسي العالمي وظاهـــرة «العولـــة» ينبغي أن يتجدد وفق المعطيات المتغيرة. فالعالم الذي يبدو أنه تهـــيمن علـــيه قوة واحدة اليوم قد تتشكل فيه تكتلات جديدة ويصبح عالماً متعدد الأقطاب. وعلى أية حال فإنه- كما حاولنا أن نبين من قبل - ليس من الطبيعي أن تستمر قوة واحدة تهيمن على العالم على الدوام، خاصة وأن هذه الهيمنة تجد معارضة عريضة من جميع شعوب العالم.

العولمة: مفاهيم ومقاومة

الدكتور مالك الأحمد[*]

الغرب بقدر ما فيه من قوة فيه من الضعف، والعالم الإسلامي بقدر ما فيه من وهن فيه من الإمكانات، ولكن الفارق أن الغرب الآن يعرف كيف يستغل قوته، بينما لا يدرك الآخرون كيف يفيدون من قوتهم، التي يوظفها الغرب فتزيده قوة ويزداد المسلمون ضعفاً.

مقدمة:

لم تحظ قضية ثقافية في السنين الأخيرة بمثل ما حظيت به قضية «العولمة»، ومازادتها الأيام إلا تكاملاً.. ولقد غصت المكتبة العربية بالعشرات من الكتب والبحوث خلال السنوات الخمس الأخيرة حول: مفهوم «العولمة» وأبعادها، وتأثيراتها على المجتمعات العربية والإسلامية. والملاحظة الرئيسة حول بحوث «العولمة» أنها – في الأغلب والأعم– سطحية في التحليل، إنشائية في التعبير، مرددة بعضها لبعض في المحتويات، وأخيراً عدم التعمق في جذور الظاهرة، وأسبابها، وتداعياتها، ووسائل التعامل أو المقاومة.

(*) باحث أكاديمي.. (المملكة العربية السعودية).

وعلى الرغم من أن المصادر الغربية في الموضوع ليست قليلة، إلا أن حفنة يسيرة من الباحثين من استطاع الإطلاع على بعضها واستفاد منها في صياغة دقيقة للظاهرة وتحليل أبعادها.

وفي هـــذه الورقات جهد مقل، ومحاولة يسيرة لصياغة الظاهرة بطريقة مختصرة ومبسطة وشاملة، علها تكون عاملاً مساعداً في الصياغة الكاملة والفهم العام، ومن ثم حسن التعامل والتفاعل مع هذه الظاهرة .

تعريف العولمة[1]:

اخـــتلف الباحـــثون حـــول تعريف «العولمة»، لكن الملامح العامة تكاد تكون واحدة، لذلك سنشير هنا إلى مجموعة من التعاريف:

- «العولمـــة» اسم شمولي مصطلح للدلالة على حقبة نفوذ تتميز بأدوات أوسع مـــن الأدوات الاقتصـــادية، تهم الثقافة والحضارة حتى البيئة - مع احتفاظ الاقتصاد بعمودهـــا الفقري - لديها قدرة التأثير على العالم، وذلك بغلبة من الرأسمالية الغربية التي تجتاح العالم وتسيطر على أسواقه المالية والفكرية».

- «العولمة» هي الحركة الاجتماعية التي تتضمن انكماش البعدين: الزماني والمكاني، مما يجعل العالم يبدو صغيراً إلى حد يُحتّم على البشر التقارب بعضهم من بعض».

- «الـــتداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدد، أو لدولة معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية».

(١) نظـــرات نقديـــة لتعريف العولمة، الأهرام ٢٦/١١/ ١٩٩٨م؛ العولمة بين منظورين، د. محمد أمحزون، مجلة البـــيان، ١٤٥ ؛ عمرو عبد الكريم، العولمة، المنار الجديد، ٣/٩٨؛ محمد عابد الجابري؛ ظاهرة العولمة، رؤية نقدية، د. بركات محمد مراد، ٧٤؛ إسماعيل صبري العولمة هيمنة منفردة، دار الجهاد للطباعة، ١٩٩٩م.

- «وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتداول، والتوزيع والتسويق، والتجارة والتمويل، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها».

- «حرية أصحاب رؤوس الأموال، لجمع المزيد من المال، في سياسة اقتصادية قديمة كانت تعتمد على الإنتاج الذي يؤدي إلى تحقيق الربح، وانقلابه اليوم إلى الاعتماد على تشغيل المال فقط دون خسائر من أي نوع، للوصول إلى احتكار الربح».

- «عودة الهيمنة الغربية من جديد، لكن محمّلة على أجنحة المعلوماتية والعالم المفتوح، ومدجّجة بالعلم والثقافة حتى وإن كانت غير إنسانية، وبذلك تقلب القاعدة القديمة القائلة: إنّ القوي يأكل الضعيف، إلى قاعدة جديدة عصرية عولمية تقول: السريع يأكل البطيء».

- «انتقال الرأسمالية من حدود الدولة القومية والاقتصاد القومي، في عملية زحف استعماري سريع، وفرض هيمنة واسعة حتى شملت عالم ما وراء البحار ومعظم مناطق جنوب الأرض لتطال المواد الخام واليد العاملة الرخيصة والأسواق».

- «سياسات وإجراءات عملية ملموسة في كل المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، وأضحى عملية تطرح في جوهرها هيكلاً للقيم، تتفاعل كثير من الاتجاهات والاستراتيجيات في الغرب على فرضه وتثبيته، وقسر مختلف شعوب المعمورة - وخاصة المسلمين - على تبنّي تلك القيم وهيكلها ونظرتها للإنسان والكون والحياة».

- «العولمة» تجمع بين جنباتها كونها تمثل حقبة تاريخية، وهي تجلٍ لظواهر اقتصادية، وهي - في الوقت الراهن على الأقل - هيمنة للقيم الأمريكية، وهي أخيراً ثورة تكنولوجية واجتماعية».

- «العولمة» (الأمركة) هي وسيلة للهيمنة أو هي نمط من الاحتلال الجديد»

- «إن «العولمة» ليست مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي بل هي أيضاً - وبالدرجة الأولى - أيدلوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم، وتعني من الناحية الجيوبوليتيكية العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلداً بعينه هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم أجمع».

- «العولمة» هي التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدد أو إلى دولة معينة».

- «العولمة» تكرس حضارة جديدة، تختلف اختلافاً كبيراً عن كل ما عرفه العالم في تاريخه الطويل من حضارات».

ويرى بعضهم[1] أن عماد «العولمة»: المال، وقوة صياغة الرأي العام، وقوة هدم شخصية الآخرين الثقافية.. وهذه القوى الثلاث هي التي دار حولها الحديث عن «العولمة»، وهي - كما هو واضح - قوى متضافرة يخدم بعضها بعضاً؛ فالرأي العام مثلاً يمكن تشكيله بحيث يرحب - بل يطالب - بما يريده من يشكله، وهو يحتاج إلى أجهزة إعلام قوية، التي هي بدورها في حاجة إلى رأس مال كبير.. وهذه الأجهزة الإعلامية تستطيع الترويج لنمط اقتصادي معين، كما تستطيع تهيئة الرأي العام لقبول هيكل اقتصادي جديد وقيم اجتماعية عصرية، ومن خلالها ومن خلال النمط الاقتصادي المروج له تبث المبادئ الثقافية والأيديولوجية المستهدفة، التي ستعمل بدورها على نقص المناعة الوطنية أو القومية أو الإقليمية أو حتى الدينية، لقبول النظام الجديد.

---

(١) خالد أبو الفتوح، العولمة حلقة في تطور آليات السيطرة، مجلة البيان.

- «العولمـــة»: القسر والقهر والإجبار على لون من الخصوصية «بعولمة» القهر ليكون عالمياً».

- «العولمـــة» هي ثمرة للتفاعل الحر والاختياري بين الحضارات.. أي المشترك الإنساني العام بينها، والذي لا ينفي تمايزها في الخصوصيات والمحليات».

- «العولمـــة» هـــي اجتياح الشمال للجنوب.. اجتياح الحضارة الغربية ممثلة في النموذج الأمريكي للحضارات الأخرى، وهي التطبيق العلمي لشعار «نهاية التاريخ» الذي أرادوا به الادعاء بأن النموذج الغربي الرأسمالي هو القدر الأبدي.. وهو تطبيق يســـتخدم - في عملية الاجتياح - أسلوب «صراع الحضارات» الذي يعني - في توازن القوى الراهن - أن تصرع الحضارة الغربية ما عداها من الحضارات».

- وهـــي «تحول الأمم المتحدة إلى أداة قهر بيد الدول العظمى لاسيما أمريكا، والذي أصبح بجهدها مجلس الأمن أقرب ما يكون إلى مجلس الأمن القومي الأمريكي، وتحولـــت الكـــثير من أنشطة الأمم المتحدة لتصبح وسيلة لفرض القيم الغربية على العالم، كما حدث في مؤتمر السكان والتنمية ١٩٩٤م، ومؤتمر المرأة ١٩٩٦م، والذي ألزم الدول بميثاق الصحة الجنسية، والتي تعني حقوق المراهقين والمراهقات في المعاشرة الجنسية المأمونة، فضلاً عن إباحة الشذوذ، وفرض ذلك على جميع الدول»[1].

وبدهي أن إجراءات «العولمة» تفترض الاعتماد على اقتصاد قوي وأنظمة سياسية واجتماعية مستقرة وبنى تحتية غير محدودة، وخاصة في نطاق الاستثمارات التي تتطلب رؤوس أموال باهظة، وهذا ما لا يتوفر لدول هشة لا تملك القدرة بذاتها

(١) محمد عمارة، محاضرة العولمة على الهوية الثقافية، دار نهضة مصر، ١٩٩٩م.

على تأمين الضرورات الحيوية لشعوبها، فاختارت - أو اضطرت - للانجذاب إلى الأقطاب القوية كما في الحقيقة الفيزيائية في التجاذب المغناطيسي.

وأمريكا وحدها هي التي لا تقع في منطقة نفوذ لغيرها، وهي التي تملك استراتيجية قادرة، وقوة عسكرية سهلة الانتشار عالمياً لحماية مصالحها، ولمراقبة الحضارات المتوقعة بعد «العولمة»، وهي التي تحاول السيطرة مالياً بجعل الدولار القاعدة النقدية الدولية، وهي الأكثر قدرة على رسم خطوط التقسيم، سواء مباشرة، أم بواسطة البنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي، أو تنظيمات تجارية إقليمية، أو تنظيمات عسكرية قارية.[1]

والآن يريدون «عولمة» الأمن، تحت اسم «محاربة الإرهاب»، يريدون أن يتدخلوا في كل شيء، في أخص الشؤون الداخلية للدول، حتى مناهج تعليمها الديني، وحتى تبرعات أفرادها لأعمال الخير .. يكادوا يريدون أن يراقبوا عقول الناس إذا فكروا، وعواطف الناس إذا أحبوا أو كرهوا، وسلوك الناس إذا تدينوا أو فسقوا. وهم مطمئنون إلى المسلمين إذا فسقوا أو أعرضوا عن الله، ولا تطمئنون إليهم إذا اهتدوا أو استمسكوا بالعروة الوثقى، كما ذكر القرآن عن المشركين: ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ (الزمر:٤٥).

---

(١) خالد أبو فتوح، صلاح الصاوي، العولمة حلقة في تطور آليات السيطرة،المنار الجديد،١٠؛ عمرو عبد الكريم، المنار الجديد، ١٠.

أهداف العولمة

إن الهدف المعلن من «العولمة» هو إزالة الحواجز وتذويب الفروق بين المجتمعات الإنسانية المختلفة؛ لسيادة آلية رأس المال التي تأبى أي قيود، وآلية المعلومات التي تأبى أي رقابة، وكذلك إشاعة القيم الإنسانية المشتركة التي يراد لها أن تجمع البشر وتكون أرضية لإنفاذ آلية رأس المال وآلية المعلومات المشار إليهما، فإجراءات «العولمة» الحالية تحاول أن تشمل الاقتصاد والسياسة والاجتماع والاستراتيجية والثقافة، من خلال نظرية ليبرالية شاملة، جاعلة شعارها: المصير الواحد للبشرية.(١)

إن هـذه «العولمة» - وما تعنيه من الهيمنة واستلاب الآخرين - نوع من أنواع الاستخراب (الاستعمار)، لها ما للاستعمار القديم من صفات، إلا أنها -كما يقولون- تضفي طلاء من الذهب على الأغلال).

ومن أبرز مظاهر هذه «العولمة»، انهيار السدود بين الحضارات والثقافات، وفرض الهيمنة الغربية في مختلف المجالات، سياسة واقتصاداً وعلماً وفكراً، توطئة للاستيلاء على ثروات الشعوب، وشل قدراتها الوطنية، ومسخ هويتها وخصوصياتها الحضارية، وتحويل أسواقها المحلية إلى أسواق استهلاكية تفتح الأبواب على مصاريعها أمام الشركات الأجنبية لترويج منتجاتها وتراكم أرباحها.

إنه (أي مفهوم «العولمة») ليس مفهوماً مجرداً، بل هو يتحول كلية إلى سياسات وإجراءات عملية ملموسة في المجالات كلها، السياسية والاقتصادية والإعلام والوضع الدولي والدولة القومية، بل وأخطر من ذلك كله هو أن «العولمة» أضحت عملية تطرح في جوهرها هيكلاً للقيم تتفاعل كثير من الاتجاهات والأوضاع على فرضه

(١) خالد أبو الفتوح، العولمة حلقة في تطور آليات السيطرة.

وتثبيته، وقسر مختلف شعوب المعمورة على تبني تلك القيم وهيكلها ونظراتها للإنسان والكون والحياة.

إن اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، سيتسبب في خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية، وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة[1].

أما الأشياء التي تتم عولمتها فهي كثيرة، منها: السلع، والخدمات، والناس، ورؤوس الأموال، والمعلومات، والأفكار، والعادات والتقاليد، وأنماط السلوك، وبعض الصناعات، والتكنولوجيا، وأنواع اللبس، والأطعمة، والأفلام، والغناء والموسيقى، والعمارة، واللغة، والعلوم، والفلسفات، وأساليب الحياة، وجميع أشكال الفنون والآداب والثقافة.[2]

جذور العولمة:

عُرف المصطلح ابتداءً من الستينيات من القرن العشرين، لكن استخدامه والكتابة حوله لم تنتشر إلا في الثمانينيات، وبلغ ما كتب عن «العولمة» ٣٤ مؤلفاً، ولم يتحول المصطلح إلى واقع عملي ملموس إلا في أواخر عقد الثمانينيات، وترسخ في التسعينيات من القرن العشرين.

مثلت قناة CNN الأمريكية في أزمة الخليج الثانية (٩٠-١٩٩١م) نموذجاً عملياً ملموساً «للعولمة» - في جانب الإعلام - حيث سيطرت هذه القناة على العالم،

(١) محمد الأطرش، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م.

(٢) عبد الله زروق، العولمة والعالم الإسلامي، الخرطوم، هيئة الأعمال الفكرية، ٢٠٠١م.

إخبارياً وسياسياً، ونقلت الرؤية الأمريكية تجاه الأحداث، وعممت هذه الرؤية على العالم أجمع.

ولقد كان لتطور البث التلفزيوني الفضائي، وسهولته، وقلة تكاليفه، دور في تعميم الرؤية الغربية و«عولمة» الإعلام بشكل كامل.

بالطبع كانت هناك الكثير من الجذور التي ساعدت على تطور مفهوم «العولمة»، ومن أهمها اتفاقية الجات (١٩٩٣م) التي مهدت لنشوء منظمة التجارة العالمية فيما بعد. كذلك ساهم نشوء الشركات متعددة الجنسية وانتشارها حول العالم في توطيد البعد الاقتصادي لهذا المفهوم، كما ساهمت التشريعات الاقتصادية المتوالية في تسهيل حركة رؤوس الأموال ونشوء مراكز إنتاج رخيصة، والتي بدورها ساعدت على فتح الأسواق وزيادة الأرباح.

وكان للتقنية أيضاً دور بارز في تسريع عملية «العولمة»، حيث سهلت الاتصالات الحديثة ونظم الحاسبات المتقدمة و«الإنترنت» مركزية القرار، والقدرة على اختراق كافة البلدان.

مؤتمرات الأمم المتحدة البشرية:

سلسلة مؤتمرات بدأت في السبعينيات تبنتها الأمم المتحدة، وتستهدف بشكل أساس «إعادة الهندسة الاجتماعية للأسرة وللاجتماع الإنساني والبشري». وهذه المؤتمرات وأفكارها تستمد قوتها من أمريكا والأمم المتحدة والعالم الغربي، الذي يريد أن يفرض «عولمة» الاجتماع الإنساني وفق منظومة القيم الغربية، مستظهراً دعاوى حقوق الإنسان وحماية المرأة؛ حيث إن العالم الغربي لم يعد يرى أن ترتيب قواعد الاجتماع البشري مسألة داخلية تخص أبناء دين أو مجتمع بعينه؛ وإنما هي مسألة كونية عالمية تفرض القيم الغربية، وتستدعي حمايتها، ولو بالتدخل الذي يحمل صفة إنسانية.

فمنذ عام ١٩٥٠م حاولت الأمم المتحدة عقد الدورة الأولى لمؤتمراتها الدولية حول المرأة والأسرة بعنوان: «تنظيم الأسرة» لكن الحكومة المصرية في العهد الملكي قاومته بقوة، وأخفق المؤتمر الذي كان يترأسه ماركسيٌّ صهيوني.. ثم عاودت الأمم المتحدة مرة ثانية تطلعها في بناء المرجعية النسوية الجديدة، فعقدت مؤتمراً في المكسيك عام ١٩٧٥م، ودعت فيه إلى حرية الإجهاض للمرأة، والحرية الجنسية للمراهقين والأطفال، وتنظيم الأسرة لضبط عدد السكان في العالم الثالث، وأخفق هذا المؤتمر أيضاً.. ثم عقد مؤتمر في «نيروبي» عام ١٩٨٥م بعنوان: «استراتيجيات التطلع إلى الأمام من أجل تقدم المرأة».. ثم كان مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية الذي عقد في سبتمبر ١٩٩٤م.. وأخيراً كان مؤتمر المرأة في بكين الذي عُقد عام ١٩٩٥م تحت عنوان: «المساواة والتنمية والسلم».

و«عولمة» المرأة هو الجانب الاجتماعي والثقافي في «العولمة» الذي تسعى الأمم المتحدة وأمريكا وأوروبا إلى فرضه على بقية العالم، خاصة العالم الثالث. والتوصيات والوثائق التي توقع عليها الدول والحكومات الأعضاء في الأمم المتحدة تعتبر ملزمة لها، كما أن الأمم المتحدة تقوم بكل هيئاتها ومؤسساتها بتنفيذ ما جاء في توصيات هذه المؤتمرات الدولية ووثائقها، بما في ذلك المراقبة والمتابعة لمدى التزام الدول والحكومات بها. كما أن «المنظمات غير الحكومية» الممثلة في الأمم المتحدة تمثل قوة ضغط في دولها لمراقبة التزام هذه الدول بقرارات الأمم المتحدة وتوصياتها ومتابعة ذلك، وهي في هذا تشبه «جواسيس للأمم المتحدة» في دولها.

أي أن هناك آلية دولية لها طابع الفرض والإلزام والمتابعة، تتدخل في الشؤون الداخلية للدول لتطلب منها الالتزام بما وقعت عليه؛ وهذه الآلية يمكن أن تمارس «الإرهاب» بفرض العقوبات الدولية على الدول التي ترى الأمم المتحدة أنها غير

ملتزمة؛ كما أن هذه الآلية تمارس الإغراء بمنح الدول معونات أو قروض أو ما شابه إذا التزمت بمقررات الشرعية الجديدة.

ومن ثمَّ، فإن ما يجري في بعض البلاد العربية بشأن تغيير قوانين الأحوال الشخصية أو العقوبات، هو جزء من الالتزام بالأجندة الدولية التي وافقت هذه الدول عليها في المؤتمرات الدولية، وليس تعبيراً عن حاجة داخلية لشعوب هذه الدول. فحق المرأة في فسخ عقد الزواج، وحقها في السفر هي وأولادها بلا قيود، وحقها في المواطنة، الذي يستخدم ستاراً لمساواتها مع الرجل في الإرث والطلاق وعدم الخضوع لسلطة الزوج - أي رفض القوامة - وإقامة علاقات ود وصداقة خارج نطاق البيت والعائلة، كل هذه القضايا كانت مطروحة باعتبارها جزءاً من أجندة دولية للتسليم بالدخول في طاعة النظام العالمي الجديد والإقرار بالالتزام «بالدين» النسوي البديل.(١)

بعد ذلك عقد، خلال الفترة من الثالث حتى الرابع عشر من شهر يونيو لعام ١٩٩٦م في استنبول، مؤتمر الإيواء البشري تحت مظلة الأمم المتحدة.. وهذا المؤتمر حلقة من حلقات المؤتمرات التي دأبت الأمم المتحدة على عقدها وفق دعاياتها بتحسين أوضـــاع العالم الاقتصادية والتجارية والعمرانية والسياسية والاجتماعية، لكن حقيقة الأمر بخلاف ذلك، بل إن هذه المؤتمرات تعتبر أداة تستخدمها الرأسمالية للسيطرة على العالم اقتصادياً وفكرياً، من خلال تأطير السلوك الاجتماعي والسياسي ليوافق الفكر العلماني الذي تقوم عليه الرأسمالية المعاصرة.

فمـــن الأهداف المشار إليها في وثيقة المؤتمر، التي هي مدخل للأهداف الحقيقية، الأمور الآتية:

(١) كمال حبيب، عولمة المرأة، قـــراءة فـــي الأيدلوجية النسوية الجديدة، مجلة البيان، ١٥٠.

١- **تغيير قوانين الملكية الخاصة بالأراضي**، سواء الزراعية أو السكنية، وقوانين الإسـكان والإيجارات، وفتح باب سوق شراء وبيع العقارات، وإزالة جميع العوائق الخاصة بتوفير المناخ الملائم لحرية السوق العقاري.

٢- **تغيير وتعديل الأنظمة لتسهيل حركة الأموال**، وربط تمويل الإسكان بالنظام المالي العام للدولة، وتعديل السياسة النقدية والمالية لتوفير روح المنافسة، لتتحرك الأموال من أجل توفير القروض للفقراء، مع توفير الإمكانية لأنظمة الإقراض لتحقيق استعادة القروض من خلال توفير القوانين والأنظمة لذلك، وإقرار برامج رهن المساكن لمؤسسات الإقراض المتعددة.

٣- **ربط اقتصاديات الدول المتخلفة باقتصاديات الدول الرأسمالية**، ضمن المفهوم الذي تبشر به الوثيقة، وهو الاقتصاد الدولي، حيث تم التأكيد على ربط السلطات المحلية بالسوق المالي الدولي ومؤسسات الإقراض الخاصة بالشؤون البلدية، مع العمل على توفير البنية التي تسمح للاقتصاد الدولي بالنمو، والمساهمة في بناء البنية التحتية لمشاريع الإيواء وتكوين المراكز الحضرية.

أشار أحد البنود من الوثيقة إلى شمول الإيواء لمختلف أشكال الأسر، والمقصود من ذلك: منح الشاذين جنسيّاً، الذين يكونون فيما بينهم أُسَراً، وتلك الأشكال من العلاقات بين الرجال والنساء الذين لا يرتبطون بعلاقات شرعية، مساكن للإيواء.[1]

العولمة والسيادة:

لقد أحدثت «العولمة» تغييراً رئيساً في واقع السيادة الوطنية، وفي تعريف حدود هذه السيادة، كما أدت إلى تغيير في أنماط العلاقات الدولية وفي تعريف العناصر التي تحكـم هذه العلاقة، بل أدت إلى تغيير الأولويات والشروط التي يجب أن تبنى على أساسـها الدول - بجميع مؤسساتها - مواقفها الوطنية لكي تتمكن من الانخراط في

(١) محمد عبدالله الشباني، العولمة الاقتصادية ومؤتمر الإيواء البشري، مجلة البيان، ١٠٢.

«العولمة» وعدم السقوط في هاوية التهميش، مع ما لهذا الانخراط من سلبيات جمة قد تؤدي بسيادة الدولة واستقرارها.

يقول الدكتور المهدي المنجرة: «العولمة» أن تتبنى نظامي وتدخل معي في «نادي العولمة»، وأنا أضمن لك مقابل ذلك مكانك. هذا ثمن تؤديه باعتبارك عضواً في ناد، وبما أن مسؤولي بلداننا ليسوا في انسجام تام مع شعوبهم، صارت هذه «العولمة» طريقة لتمويل حاجة الولايات المتحدة بالخصوص إلى الإبقاء على واقع الأزمة من خلال الحروب أو التأييد الكامل، من أجل استغلال أفضل لهيمنتها الاقتصادية.

هذا العجز عن التواصل مع الشعوب لمواجهة تحديات «العولمة» إنما يعود إلى مركب نقص كامن في نخبة معينة، فشلت في عملها السياسي والإيديولوجي والخلقي والتربوي[1].

عولمة اقتصادية:

تقتضي سياسات «العولمة» تفكيك أنظمة الإنتاج الوطنية، وإعادة هيكلتها وإلحاقها بالمراكز الرأسمالية لضمان سيطرة ونفوذ المؤسسات الدولية في «تكييّف» هذه الاقتصاديات، لسداد القروض وإعادة مديونية هذه الدول، وفقاً لاحتياجات الرأسمال العالمي. وتعمل «الجات» أو «منظمة التجارة العالمية» مع «الصندوق والبنك الدوليين» على تكريس منطق التوسع الرأسمالي، كأدوات في الاحتكارات العالمية، بما يضمن تكريس تنمية غير متوازنة عالمياً، الأمر الذي يفسح المجال لإدارة الصراع والأزمات في العلاقات الدولية، لصالح تلك المراكز الرأسمالية التي تهيمن على هذه المؤسسات، إذ يعتبر «صموئيل هانتينغتون Huntington»: أنّه فيما عدا اليابان، فإنّ الغرب لا يواجه أيّ تحدّ اقتصادي، وهو يهيمن على المؤسسات

(١) عمرو عبد الكريم، مجلة المنار الجديد، ١٠.

السياســـية والأمنية الدولية، ويهيمن مع اليابان على المؤسسات الدولية، وتتم تسوية القضـــايا السياســـية والأمنـــية العالمية بطريقة فاعلة بواسطة مجلس إدارة مكوّن من الولايات المتحدة واليابان.

ومـــع أنّ «عولمـــة» الاقتصاد لا تقود بالضرورة إلى فقدان الحكومات الوطنية لاســـتقلالها الـــذاتي – على حدّ قول ريبيكا مور – لكنها تسفر بالتأكيد عن إعادة تقاســـم الأدوار السياسية والاجتماعية والأمنية، مع دوائر رجال الأعمال والمنظمات الدولية، ومع طائفة واسعة من تجمعات المواطنين. بيد أنّ القراءة العملية لطبيعة الدور الـــذي تقـــوم به المنظمات غير الحكومية، وعلاقتها بالمنظمات والمؤسسات الغربية الدولـــية، من حيث التمويل أو التوجيه البرامجي، تنبئ عن استخدام جليّ وبيّن لها، لـــتمرير سياســـات الـــدول الغربية المسيطرة على المؤسسات الدولية واستخدامها الديمقراطية وحقوق الإنسان والقيم العالمية، كذرائع للضغط على الحكومات الوطنية، المشاكسة في وجه «العولمة».

أما وأنّ الدولة المركزية الغربية، قد أعادت هيكلة نظمها الإنتاجية، وإدماجها في مـــنظومات إنتاجـــية عالمـــية، فإنّ ذلك – وبحكم قدرة هذه الدول على التمركز وإخضاع عملية إعادة الإنتاج لاحتياجاتها الوطنية– ينتج تدخلات المؤسسات الدولية في البلدان النامية، وإخضاع اقتصاداتها وفقاً لاحتياجات الرأسمال العالمي، القائمة على الاستقطاب، والإفقار لهذه الدول.

وحـــتى البنك الدولي، الذي يشارك المؤسسات الاقتصادية الأخرى إدارة العالم وفقـــاً لاحتياجات «العولمة»، لم يُخفِ خشيته من أن مكاسب «العولمة» لن توزع بشـــكل متكافئ. إذ يقول في تقريره: إن البيئة العالمية مناسبة لمزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، لكن البلدان المتلكئة ستواجه أخطاراً، إذ عليها الاستفادة من فرص

«العولمة» بتحويل سياساتها وهياكلها لتعزيز النمو المتجه إلى الخارج... إنّ أكثر الرابحين سيكون الدول المتقدمة، «فالدول النامية، عندما تصبح أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي، فإنها لن تستفيد وحدها، بل تستفيد البلدان الصناعية أيضاً». ومع أن «العولمة» الاقتصادية تحيل نتائج تحرير التجارة إلى خسائر للدول النامية، غير أن هذه الآثار تختلف باختلاف درجة انكشاف الدولة واندماجها في الاقتصاد العالمي، أو تركيبة صادراتها ووارداتها وفعالية مؤسساتها الوطنية[1].

طرح الغرب الدعوة إلى إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية بين دول العالم وفق منظور النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وسوَّق فكرته سياسياً وإعلامياً، وخرج بمفهوم «العولمة»، وسخر له قدرته التقنية الفائقة التأثير ليخلص إلى أن العالم كله أصبح قرية كونية واحدة، وضعها في إطار منظمة التجارة العالمية، كشكل قانوني تمكن بكل إبهار من أن يوجد من ذلك المنظور الهلامي جسداً يحتضن روح الغرب، وينبذ تلك الدول التي صنفت بالعالم النامي، بدرجاته الثالثة والرابعة. وانطوت اللعبة على هذا العالم النامي الذي لا يملك في واقع الأمر القدرة على أن يكون لاعباً مؤثراً في هذه اللعبة الدولية، فاكتفى بأن يكون متفرجاً يتلهى بزخم نصر صنعه الغرب وحصد جوائزه ونال به مبتغاه.

وإذا كان بريق «العولمة» مازال يلمع في فضاء عالم اليوم، فهو بريق خادع كذلك السراب الذي يحسبه الظمآن ماءً فإذا به يجره إلى صحراء تمعن في ضياعه. والضياع هو المصير الذي تؤول إليه النفوس التي تفقد حكمتها في تفعيل قدراتها، فتصبح تابعة، تخمد فيها جذوة العمل والإبداع. وفي عالم الأرقام والإحصاءات التي تعكس التباين الكبير بين الغرب المتقدم والآخر المتخلف من دول العالم ما يجسد

(١) عدنان سليمان، الاقتصاد السوري وتحديات العولمة، مقال في الإنترنت.

هـــذه الهوة الهائلة، التي يهدف بريق «العولمة» إلى طمسها وتغليفها في منظور يعمل عـــلى استمرار تفوق الغرب وترك فتات مائدته لدول العالـــم النامي، يقتات منها بحرية تضمنها مبادئ تحرير التجارة الدولية وغيرها من مبادئ وقيم «العولمة».

أي «عولمة» ؟ نعم.. أي «عولمة»؟ سؤال نترك لبعض المؤشرات الإحصائية التي ذكـــرها تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام ١٩٩٨م لتجيب عليه. وإذا كانت الإجابة قائمة فلعلها حظيظة بأنها لم تستمتع ببريق «العولمة».. ذلك البريق الذي قد أصاب العالم النامي بالعمى ففقد الرؤية وأضاع الطريق. ومن ذلك التقرير نقرأ هذه المؤشـــرات ولا نعلـــق عليها ففيها من الدلالات ما يوجع القلب. ولعل القلوب إذا وجعت أحست، وإذا أحست تغيرت، وإذا تغيرت تتمكن من التغيير.

وفي تعلـــيق للرئـــيس الأمريكي السابق أمام المشاركين في المنتدى الاقتصادي بسويســـرا، قـــال: إن «عولمة» الاقتصاد التي غيرت الأنماط الاقتصادية وبدأت ترفع الحـــدود بـــين الدول جعـــلت العالم في مفـــترق طرق، وأن الأســـواق المفتوحة وحـــرية التجارة هما أفضل السبل لبلوغ الرفاهية العالمية، داعياً في الوقت ذاته البلدان الغنية إلى اتخاذ خطوات إضافية لإزالة الديون، التي قال إن البلدان الأكثر فقراً ترزح تحت وطأتها.

مـــنظمة «الجـــات» باتـــت تسيطر على مجمل النشاط الاقتصادي حول العالم وتشـــريعاته، وتتضـــمن ضمان انسياب السلع بين الدول، وفتح الأسواق، وحماية حقـــوق الملكية الفكرية (ذات المنبع الغربي) ودعم تحرك الشركات متعددة الجنسية ضـــمن مجموعة ضخمة من القوانين، التي تتجاوز سيادة الدول وتفرض عليها وصاية اقتصادية كاملة[1].

---

(١) بركات محمد مراد، ظاهرة العولمة.. رؤية نقدية، كتاب الأمة، رقم ٨٦.

الشركات العابرة للحدود(TNCS) :

مـــع افتتاح الأسواق العالمية وازدياد شهوة الشركات الغربية للتوسع والحصول عـــلى مـــزيد من الفرص حول العالم، نشأت الشركات العابرة للقارات، التي تعتبر الأرض - كل الأرض - موطنها، والإنسان - حيثما كان - زبونها مادامت الأنظمة تسمح، وإمكانات الشراء متوافرة، والعقبات دون التغلغل محدودة.

في بدايـــة السبعـــينيات كان عـــدد هـــذه الشركات ٧٠٠٠ شـــركة، ازداد خـــلال عشـــرين سنة فقط إلى ٢٦,٠٠٠ شركة، واقترب من ٤٠,٠٠٠ شركة في منتصـــف التسعينيات بفروع تتجاوز ٢٠٠,٠٠٠ فرع خـــارج مقرها الرئيس . كان نـــاتج الفروع ما يقارب الخمســـة تريليون دولار عام ١٩٩١م، وبأصـــول تتجاوز ثلاثة تريليونات دولار.

كانت فروع هذه الشركة معزولة نسبياً في البداية لكنها مع تطور وسائل النقل والاتصالات اندمجت وتكاملت مع أعمال المركز الرئيس.

كان للحكومات الغربية، وبالذات الولايات المتحدة، دور رئيس في دعم شركات الـــ TNCS حيـــث كـــان للرافد الرسمي دور كبير في تغلغلها في الأسواق الناشئة، وإضعاف وسائل الحماية، وتأكيد الملكية الفكرية، وحماية العلامات التجارية.

كمـــا كان لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي دور رئيس في خدمة شركات ال TNCS عـــن طـــريق الحرص على استقرار العملات، ودعم النمو الاقتصادي، وتشجيع المشاريع الخاصة، وفتح الاقتصاد.

وهذا كان واضحاً بشكل رئيس في مشاريع البنية التمثيلية في الدول النامية والتي تدار بواسطة شركات ال TNCS وبدعم من البنك الدولي.

كمـــا قام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في بداية الثمانينيات بدور هام في إجـــبار الدول المســـتدينة (دول العالـــم الثالث) على قبول برامج القروض، والتي كانـــت تتضمن شروطاً قاسية، وتحمل في الوقت نفسه مميزات استثمارية لشركات الـــــ TNCS في العمـــل بحـــرية، وخلق ظروف ملائمة للاستثمار، ولحماية هذه الشركات من خطر التغيرات الديمقراطية في المستقبل عليها.

إن قـــوة هـــذه الشـــركات ينبع أساساً من قوتها في البلد الأم (في أوروبا، وعلى الأخـــص الولايات المتحدة) ونفوذها في الأساس هناك، وعلاقات المصالح المتبادلة مع الدولة والسياسيين، ودعمها للأحزاب، ووقوفها مع المرشحين الذين يتبنون مصالحها.

إن شـــركات الـــ TNCS لها أجندة خاصة بها، تختلف عن اهتمامات الشعوب ســـواء في موطـــنها الأساس أو بلدان عبر البحار، فهي تعارض الديموقراطية، وضد النقابات العمالية ومصالح الشعوب، وتدعم الحكام المتسلطين والدكتاتوريات، لأنها تخدم مصالحهم.

وهـــذه الشركات تضغط بقوة لإبقاء الأنظمة المالية والسياسات النقدية وقوانين الضرائب بحيث لا تهدد مصالحها.

أيضاً هذه الشركات تبحث عن الموارد الرخيصة والعمالة غير المكلفة، فضلاً عن القرب من الأسواق.

لهذه الشـــركات قدرة على المساومة، لأنها تملك المال والتقنية والخبرات، وهي لا تهـــدد فقط العمال والمصالح الشعبية بل تهدد الحكومات، لأنها قادرة على الانتقال مـــن دولـــة إلى أخرى، وبسرعة كبيرة، مما قد يفقد البلد موارد مالية هي في أمس الحاجة إليها، ويزيد من أعداد العاطلين عن العمل.

إن نجـــاح هـــذه الشركات عالمياً قد أقصى أي بديل عملي حالياً، بل استقرار بعـــض الأنظمـــة في العالم الثالث أصبح رهيناً لعقيدة الشركات العالمية والمتمثلة بأن «الســـوق يوزع الموارد بفعالية ويقدم الوسائل لتنظيم الحياة الاقتصادية، وأن الحرية هي حرية السوق، وأن تدخل الحكومات لإلقاء حمل غير معقول على الأعمال فإنه يعوق النمو الاقتصادي، وأن دورها - أي الحكومات - يجب أن يقتصر على حفظ القـــانون والنظام وحماية الملكية الخاصة، وأن السوق سوف ينجز الباقي، وأن النمو البطيء في الاقتصاد أفضل لأنه يحد من التضخم».

وأخـــيراً، فـــإن الخصخصـــة أفضـــل لأن الحكومات غير فاعلة لإدارة المشاريع الاقتصـــادية «هـــذا بالطـــبع صـــحيح جزئـــياً، لكن هدف الشركات هو إضعاف الحكومـــات، والـــتي قد تكون مصدر تهديد، وأيضاً الحصول على حصص استثمارية أكبر وأوسع»[1].

المنظمات الدولية:

ابتداءً من الثمانينيات، كانت هناك موجة عالمية «ليبرالية» (بدعم من الحكومات الأوروبية والشركات عابرة القارات) تدعو للخصخصة ورفع القيود الجمركية وفتح المجـــال أمـــام الاستثمار الأجنبي .كان لمؤسسات التمويل والإدارة الدولية لصندوق الـــنقد الـــدولي والبـــنك الدولي، دور رئيس في توجيه الاقتصاد العالمي، وبالذات اقتصاديات الدول النامية على طريقة برامج القروض والمنح.

كان لاتفاق «الجات» ١٩٩٣م وما أعقبة من تكون منظمة التجارة العالمية دور رئـــيس في توجيه الاقتصاد العالمي لخدمة الدول القوية وإضعاف الدول النامية، عن

(١) العولمة في الإعلام، إدوارد هيرمان وروبرت ماكشسني.

طريق إلغاء نظم الحماية في الدول النامية، وتسهيل انتقال السلع إليها، وضبط حقوق الملكية الفكرية لمصلحة الشركات الغربية، والذي وصل إلى الأدوية.. جميع اتفاقات التجارة العالمية، ابتداءً من «النافتا»، قامت بدور تخريبي لبيئة العمل في الدول النامية، وأضـــعفت من قدرتها الاقتصادية وقدرتها على التحكم باقتصادها، وأصبحت مرتهنة بشكل كبير لقوانين مؤسسات المال والدول والشركات العالمية الاحتكارية.[1]

أمـــا بالنســـبة للولايات المتحدة فقد وافق الكونغرس الأميركي على الانضمام إلى المنظمة والانصياع لقوانينها، لكن شرط ألا يتعارض ذلك مع المصالح الأميركية، بمـــا يعني أن الولايات المتحـــدة قد استصدرت قوانين عالمية ملزمة لكل دول العالم إلا للولايات المتحدة نفسها.

وتدعي المنظمة أنها تستمد قوانينها من رغبة الشعوب. فقد تم إقرار هذه القوانين عـــبر موافقة برلمانات الدول الأعضاء، وعليه فإن هذه القوانين تمثّل خياراً ديمقراطياً شعبياً، هو نفسه نتيجة للمفاوضات الحرة.

قدم الرئيس السابق كلينتون براهين عملية على الاستعداد الأميركي لتجاوز كل الخطوط الحمراء لقوانين المنظمة. ومن هذه البراهين ما هو معلن، على غرار استجابته لإضرابات وضغوطات أصحاب معامل الصلب الأميركيين (قدم حماية لصناعتهم تخالف قوانين المنظمة). ومنها ما هو غير معلن على غرار ما جرى من ضغوطات أميركية على الدول الأوروبية أثناء حرب كوسوفو، وهي التي علق عليها أحد المذيعين بالقول: يبدو الرؤســـاء الأوروبيون وكأنهم أسماك ملونة في«اكواريوم» ينظر إليه الرئيس الأميركي.

---

(١) العولمة في الإعلام، إدوارد هيرمان و روبرت ماكشسني.

إن أمــريكا أدّت دوراً رئيســاً في دعمــها للرأسمالية، إذ مضافاً إلى أنها بقيت طــوال فــترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أكبر سوق وأكبر دولة مصدرة في العالم، اتخــذت مــن بــناء اقتصاد عالمي رأسمالي، حجر أساس في سيطرتها على الصعيد السياســي، والصــعيد الاقتصادي الدولي، ومن المعلوم أنها حيث كانت أكبر دولة مصــدرة، فإن لها أعظم مصــلحة شخصية في تنمية الاقتصاد العالمي، لأجل تغذية نموها الاقتصادي.

ثم إن أمــريكا ومن منطلق حراسة الأنظمة والمؤسسات الرأسمالية التابعة لها، في وجــه الــتهديدات الــناجمة مــن أنظمــة اجتماعية واقتصادية أخرى كالشيوعية والاشــتراكية، صــرفت الكثير على انتشار اقتصاديات رأسمالية في بلدان أخرى في أوروبــا الغربــية، وفي شرق وجنوب شرقي آسيا، وعلى الأخص في بلاد عدوّيها السابقين: ألمانيا واليابان، بالإضافة إلى مشروع مارشال في أوروبا الغربية.

هــذا وقد صرفت أمريكا مساعداتها الخارجية أيضاً في مناطق أخرى من العالم النامي، تعزيزاً للمؤسسات الرأسمالية حيثما أمكنها ذلك بل فوق ما يتصور.

أما البنك الدولي، كأداة «للعولمة» الاقتصادية، بتوجيه من الولايات المتحدة، فقد قام بإجبار دول العالم الإسلامي على إعادة هيكلة اقتصادياتها في ضوء هذه السياسة الليبرالية، فاتجهت لخارج دولها لجذب رأس المال الأجنبي، وتبني مفهوم القطاع الخاص من خلال استخدام آليات السوق وما يتطلبه ذلك من تحجيم واضح للملكية العامة، وتــدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهذا ما تتبناه وثيقة استنبول لحل مشكلة الإيواء[1].

(١) محمد عبدالله الشباني، العولمة الاقتصادية ومؤتمر الإيواء البشري، مجلة البيان، ١٠٢.

مظاهر العولمة الاقتصادية

إن أهم مظاهر «عولمة» الاقتصاد هي: زيادة نمو الشركات المتعددة الجنسية، ومؤسسات الإنتاج الدولية الطابع والعالمية النشاط، وقد أدى هذا الأمر إلى التشابك بين مؤسسات الإنتاج على الصعيد القطري والإقليمي، واتجاه الشركات القطرية إلى توسيع رقعة أنشطتها لتخرج به خارج الحدود الوطنية أو القومية وصولاً إلى المستوى الكوني.. والشكل الذي تأخذه «العولمة» هو قيام المؤسسات الضخمة بمد نشاطها خارج حــدودها الوطنية، وإنشاء فروع شبه مستقلة ولكنها تابعة لها في بلدان الدول المتخــلفة، أو تحويل الكيانات القائمة للشــركات القومــية؛ لتُكوّن فروعاً لها وتوابع لنشاطها.

أن إيرادات أكبر خمسمائة شركة في العالم بلغ في عام ١٩٩٤م نحو عشرة تريليون ومائتين وأربع وخمسين بليون دولار، وإذا تم مقارنة ذلك بمجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم في سنة ١٩٩٣م (الذي كان أكثر قليلاً من ثلاثة وعشرين تريليون دولار)، أدركنا مدى خطورة تركز الأموال لدى الرأسمالية العالمية.[١]

وأيضــاً مــن المظاهــر: تدفق السلع والخدمات، وتدفق رؤوس الأموال، والدور المتصــاعد للشــركات متعددة الجنسيات مستفيدة من أسلوب الاندماج والتكتل في كــيانات تجاريــة أكــبر، كذلــك «عولمــة» عمليات الإنتاج والتسويق للعديد من الصناعات[٢].

٥٠٠ شــركة عملاقــة عابرة للقارات تسيطر على ٧٠% من حركة التجارة العالمية، ذات مصالح وسياسات تختلف عن الدول - حتى عن أمريكا - والتي تتبعها

(١) محمد عبدالله الشباني، العولمة الاقتصادية ومؤتمر الإيواء البشري، مجلة البيان، ١٠٢.
(٢) بركات محمد مراد، ظاهرة العولمة.. رؤية نقدية، ص١٢٤.

معظـــم هـــذه الشركات أو تنطلق من أراضيها، تستطيع هذه الشركات من تحجيم حكومات هذه الدول وشل إرادها وفرض السياسات التي تخدم مصالحها[1].

ولمزيد من الدلالة يمكن إعطاء الأرقام التالية:

- ٣٥٨ فـــرد يملك الواحد منهم مليار دولار على الأقل يضاهي مايملكة ٢,٥ مليار نسمة !

- ٢٠% مـــن قـــوة العمل ستكفي حالياً لإنتاج جميع السلع التي يحتاج إليها المجتمع العالمي — ٨٠% ستواجه شيئاً آخر!!

- ٣٥٠ شركة استأثرت بـــ٤٠ % من التجارة العالمية.

- ٦ شركات تسيطر على ٨٥% من تجارة الحبوب.

- ٨ شركات تسيطر على ٦٠% من تجارة اللبن.

- ٣ شركات تسيطر على ٨٣% من تجارة الكاكاو.

- ٧ شركات تسيطر على ٩٠% من تجارة الشاي.

- ٣ شركات تسيطر على ٨٠% من تجارة الموز[2].

- يوجد في الدول النامية ١,٣ مليار شخص يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، و١١% من سكان الدول الصناعية يعيشون بأقل من ١١,٤ دولار.

- يمتلك أغنى ثلاثة أشخاص في العالم أكثر من مجموع الناتج الإجمالي الداخلي للدول الـــ ٤٨ الأكثر فقراً في العالم، فيما يمتلك أغنى ١٥ شخصاً في العالم أكثر من مجمـــوع الناتج الإجمالي الداخلي لدول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، ويمتلك أغنى ٣٢ شخصاً في العالم أكثر من الناتج الإجمالي الداخلي لدول آسيا الجنوبية.

---

(١) بركات محمد مراد، ظاهرة العولمة.. رؤية نقدية، ص١٠٧.

(٢) محمد عمر الحاجي، العولمة أم عالمية الشريعة الإسلامية، دار المكتبي.

– يستهلك كل أمريكي ١١٩ كيلوجراماً من اللحم سنوياً، ويستهلك كل نمساوي ١٠٣ كيلو جرامات، لكن متوسط الاستهلاك الفردي من اللحم في بنغلاديش يبلغ ٣ كيلو جرامات سنوياً، وفي الهند أربعة كيلو جرامات.

– ارتفع عدد الأفارقة الذين يعانون من نقص في التغذية من ١٠٣ ملايين عام ١٩٧٠م إلى ٢١٥ مليوناً عام ١٩٩٠م.

– يلزم ستة مليارات دولار سنوياً لجعل التربية عالمية، بمعنى شمولها لكل سكان الأرض. ويشكل هذا المبلغ نصف ما ينفق لشراء العطور سنوياً في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

– تكلف تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية لسكان العالم ١٣ مليار دولار. وعلى سبيل المقارنة، فإن أغذية الحيوانات في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تكلف ١٧ مليار دولار سنوياً. والاستهلاك السنوي من التبغ في أوروبا ٥٠ مليار دولار، واستهلاك المخدرات يكلف العالم ٤٠٠ مليار دولار، والإنفاق العسكري العالمي يبلغ ٧٨٠ مليار دولار سنوياً.

ـــ الإنفاق العام والخاص على الصحة في الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ ٢٧٦٥ دولاراً لكل فرد بينما يبلغ ثلاثة دولارات في فيتنام[1].

– في الفترة بين عامي١٩٧٠م، و١٩٨٥م زاد الدخل القومي العالمي بنسبة٤٠% لكن حدثت زيادة في الفقراء بنسبة ١٧%، وبلغ عدد من يعجزون عن سد جوعهم نحو٨٠٠ مليون شخص، بينما يعاني حوالي٥٠٠ مليون من سوء التغذية اليومية، ويستحوذ٢٠% من الأكثر غنى في العالم على ٨٢% من إجمالي الدخل.

(١) د. عبد العزيز داغستاني، عولمة.. أي عولمة، مقال في الإنترنت.

العولمة الثقافية:

الثقافة العالمية ليست شيئاً سوى الثقافة الغربية، أو هكذا يراد لها أن تكون ثقافة تعمم، وذوقاً يفرض على جميع البشر، تلغى فيها الاختلافات والتمايزات الحضارية.. فباسم التعددية العالمية وباسم الثقافة الإنسانية يتم التعدي على الثقافات غير الغربية، وتجاوز الخصوصيات الاجتماعية، فهي أذن رديف البرجوازية الأوربية، وهي نتيجة حتمية وملازمة «للعولمة» الاقتصادية، لكن الثقافة المقصود بها في شعار «العولمة» هي الثقافة الاستهلاكية الموجهة أساساً لدعم العمل الاقتصادي والتجاري، فهي تخص عالم السينما وعالم الموضات والفنون بمختلف أشكالها[1].

من الأمثلة الصارخة: فرقة غنائية بريطانية دعت يوم الأحد (١٨/٣/٢٠٠١م) المعجبين والمعجبات في مجمع تامان أنغريغ، الذي يعد أكبر مجمع للتسوق في العاصمة الإندونيسية، وقد حضر أكثر من ثلاثة آلاف من الشبان والشابات، وتزاحمت الكثيرات من المعجبات للحصول على توقيع من المغنين البريطانيين، أو مجرد مشاهدتهم، أو لمس يد أحدهم!! مما أدى إلى إغماء ٨ فتيات، كما نقل ٤ أخريات في الحال إلى المستشفى، وأعلن عن وفاتهن هناك.

وكانت الفرقة نفسها قد مرت بالفلبين ضمن جولتهم الآسيوية الدعائية، لكن برامجهم ألغيت عندما تجمع ٢٠ ألف معجبة ومعجب من مانيلا بدلاً من ١٠٠٠ شخص يتسع المكان لهم.. وقالت مصادر في سنغافورة: إن الفرقة قررت الرجوع إلى لندن بعد النهاية السلبية التي قد تؤثر على سمعتهم لو سلط الإعلام الإندونيسي الأضواء بشكل مركز على ما وقع.

---

(١) بركات محمد مراد، ظاهرة العولمة.. رؤية نقدية، كتاب الأمة العدد ٨٢.

كشفت الحادثة عن مدى استفحال «ظاهرة «عولمة» الفن الغربي» التي تجتاح، ليس فقط الدول الآسيوية، بل العالم أجمع.

وذكر المعلقون في العاصمة الإندونيسية جاكرتا أن القنوات التلفزيونية والإذاعية، بالإضافة إلى الصحافة الإندونيسية، قد ساهمت جميعاً في شهرة بعض الفرق الغنائية الغربية، فضلاً عن البث المتكرر من جانب التلفزيونات الإندونيسية التجارية لأغنيات متعددة لفرقة واحدة، بالإضافة إلى توسع نفوذ قناة «إم تي في» الغنائية العالمية التي تبث نسخاً محلية لبرامجها بلغات محلية، ولكن على الطراز الغربي تماماً.

وقالت أستاذة علم النفس الإندونيسية «جويسي جيلاني»:«إن ما يسمى بالثقافة الشبابية الحديثة توحد أهواء الشباب اليوم حول العالم، فيمكن أن ترى فتيات مسلمات يلبسن الحجاب، ولكنهن يحببن نفس الموسيقى التي تستمتع بها الفتيات في مدينة غربية!!»، محذرة من ظاهرة تأثر الأذواق الفنية بتوجهات الثقافة والسلوكيات والفن الغربية وهي «العولمة»، بفعل وسائل الإعلام ذات النفوذ العالمي؛ مما يلغي الذوق المحلي لكل أصحاب ثقافة.[1]

أدرك الغرب أن في العالم الثالث نخباً محلية تنتمي (اسماً) إلى شعوبها، ولكنها تنتمي فعلاً من ناحية الرؤية والتطلعات والأحلام وأسلوب الحياة إلى العالم الغربي. ومن الملاحظ أن تصاعد الوعي القومي صاحبه أيضاً تصاعد في معدلات العلمنة و«العولمة» في كل أنحاء العالم، وتم اختراق كثير من أعضاء النخب الثقافية، كما تم الاستيلاء على أبنائهم، وبدأ الحلم الأمريكي يتسرب إلى قطاع لا بأس به من

(١) إسلام أون لاين، ٢١/٣/٢٠٠١م.

الجمـــاهير، وهـــذا مـــا يشيـــر إليه بعضهـــم بظاهرة الكوكلة (نسبة إلى مشروب الكوكـــا كـــولا) أو الكـــوكاكولانية بدلاً من الكولونيالية، والكـــوكالانية هي اخـــتراق المنظومـــة القيمية الغربية لأحلام الناس وعقولهم من خلال برامج التلفاز، عـــلى سبيل المثال، دون اللجوء إلى القوات العسكرية، وقد ساهمت ثورة المعلومات في هذه العملية.[1]

وأخـــيراً، «العولمـــة» تعـــدت الثقافة إلى الدين، فدين «العولمـــة» نصراني وإن لم يـــرفع الشـــعار، والتنصيـــر يتقدم في البلدان الإســـلامية الفقيرة رغم تقهقره في أوروبا وأمريكا[2].

مـــن جانـــب آخـــر، يعتقد بعض العلمانيين العرب «أن الحداثة الغربية عموماً و«العولمة» المعاصرة خصوصاً، وما أفرزته من ثقافة في طريقها، لن تستطيع الثقافات التقلـــيدية أن تصـــنع شيئاً أمام ثقافة «العولمة» التي لا تصدها حدود، أحببنا ذلك أو كرهنا، وافقنا أو رفضنا»[3].

حقوق الإنسان والعولمة:

يستخدم اتجاه فرض المرجعية الحضارية (الأمريكية) الغربية على خطاب حقوق الإنسان، ومحاولة تعميمه على العالم بأسره، شتى الوسائل، بما فيها التجني والتشكيك في قدرة الأسس المفاهيمية الإسلامية على إيجاد توازن لا تضيع معه حقوق الأفراد وحرياتهم. ومما تجدر الإشارة إليه هو أن هذا الاتجاه الفكري السائر في طريق العمل من أجل التفوق الغربي وإظهار مفاهيمه على العالم، هو مما يستفيد حتى من جهود

(١) عبد الوهاب المسيري، أسباب ظهور النظام العالمي الجديد، مجلة المنار (١٠).

(٢) محمد عمارة، محاضرة العولمة على الهوية الثقافية، دار نهضة مصر، ١٩٩٩م.

(٣) تركي الحمد، نحن والعولمة، بحث مؤتمر القاهرة عن «العولمة وقضايا الهوية الثقافية»، ١٩٩٨م.

بعض النخب الوطنية في العالم الثالث المتخرجة من جامعات الغرب والمؤمنة بمرجعياته (على الأخص في مضمار الديمقراطية ونهج حقوق الإنسان) كسبيل قويم لخلاص مجتمعاتها من التخلف والتبعية.[1]

حقوق الإنسان محفوظة إلا للمسلم.. كما في بورما، الفلبين، الصين... تطبيق القـــانون مطلوب إلا أن يكون الشريعة الإسلامية، فهذا تخلف وأصولية... حقوق الأقلـــيات مصانة، وتميزها الثقافي واللغوي محفوظ، إلا أن تكون إسلامية، فلا حق بالحجاب للمسلمة[2].

العولمة النفسية:

وقـــد بـــدأ بعض العلماء في العلوم الإنسانية والاجتماعية ينبهون إلى تأثيرات «العولمة» السلبية على الصحة النفسية، فيقول «شارلين سبرتناك»: أخبرونا أن العالم يـــنكمش، وتلاشـــت المسافات الشاسعة بالحاسبات الآلية والفاكس، وأن الأرض أصـــبحت الآن قرية عالمية أصبحنا فيها مترابطين على نحو غير مسبوق، ومع ذلك فثمة شعور بنقيض ذلك تماماً، شعور بأن التنائي والانفصال يشكلان الحياة الحديثة، وإن كـــان ثمـــة شيء تقلص فهو اكتمال الذات الذي عانته الذات الحديثة، ويقرر عـــلماء الـــنفس أن مســـتويات الإحباط والقلق عالية، وأن شبكة الأصدقاء وأفراد الأسرة المقربين وعلاقات الجماعة انكمشت – بالنسبة لأغلب الناس – إلى جزء صغير مما عايشته الأجيال السابقة.

---

(١) محمد فهيم يوسف، حقوق الإنسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة، مجلة البيان، ١٣٢.

(٢) محمد عمارة، محاضرة العولمة على الهوية الثقافية، دار نهضة مصر، ١٩٩٩م.

عولمة الإعلام:

لم تتضح «عولمة» الإعلام إلا بداية الثمانينيات مستفيدة من تدفق الاستثمارات وزيـــادة الشركات عابرة الحدود (TNCS) بالتوافق مع نمو مؤسسات المال الدولية والبنوك بإمكانيات التفوق ١٦٠٠بليون دولار عام ١٩٨٦م.

كمـــا اســـتفادت الشركات من التطور المتواصل في تقنيات الاتصال والأقمار الصـــناعية، وبدأت ظاهرة التكتل والاندماجات التي قلصت عدد الشركات العالمية الإعلامـــية من ٥٠ إلى ٢٥ شركة في أمريكا، وأيضاً وكالات الدعاية والإعلان التي تقلصت إلى سبع شركات خمسة منها أمريكية.

واســـتفادت شركات الإعلام أيضاً من السياسات التحررية حول العالم، لزيادة الـــنفوذ مع تقلص واضح في الالتزامات الاجـــتماعية والأخـــلاقية، مقابل الحصول على الربحية.

أمـــا حقبة التسعينيات فتعتبر عصر الإعلام والتسلية، واتضح ذلك في السيطرة الأمريكية (رغم الوجود الأوروبي) مع الرضا العام للمستهلكين حول العالم من المنتج الإعلامي الأمريكي.

ومـــع انتشار التقنية الرقمية ازداد عدد القنوات التلفزيونية بشكل كبير، وانتشر البث عبر الأقمار الصناعية، وانخفضت التكاليف بشكل مذهل، مما أضعف المنتجات المحلـــية وقنوات البث العام.. واكب ذلك انهيار أنظمة الاحتكار، وتشدد في تطبيق قوانين الملكية الفكرية.

وأخيراً، شهد هذا العقد اندماجات إعلامية متنوعة، وخفضاً في عدد الشركات الإعلامـــية، وزيـــادة من مستوى احتكارها، وأصبحت المنافسة منحصرة في الكبار القلـــة، والذيـــن هم من جانب متنافسين ومن جانب آخر متعاونين على حساب

المستهلك، وكانت السياسة العامة لهذه الشركات التفكير عالمياً والإنتاج محلياً، لزيادة رقعة الانتشار واحتكار المنتجات الإعلامية.

هــذه الهيمــنة الإعلامــية العالمية ليست بنفس المستوى حول العالم، لأسباب اقتصادية بحتة في الغالب (الفقر الشديد في بعض الدول، والتخلف التقني الكبير).

بضــعة شــركات (مــا يقارب العشرة) تهيمن على الإعلام العالمي، معظمها أمريكية، وبدخل يجاوز ٥ بلايين دولار لأصغرها، ويجاوز ٤٠ بليون لأكبرها، وهي في تكامل وتوسع مستمر وبشراهة لفتح أسواق جديدة.

وهــناك شركات من المرتبة الثانية (تقريباً العشرين) بدخل يفوق البليون دولار لأقــلها، ويجــاوز ٥ بلايين دولار لأكبرها، تجاهد في الأسواق الصغيرة وتحاول أن تــلحق بركــب الكبار إما بالتحالف أو بالنمو أو الاندماج. أغلب هذه الشركات أمريكية، وهي ذات ارتباطات عضوية مع شركات المرتبة الأولى.

كان للتقنية، سواء في الاتصالات أو النظام الرقمي، دور رئيس في تكامل الإعلام مــع نظام الاتصال العالمي. في منتصف التسعينيات كان نصيب نظام المعلومات العالمي ١٥٠٠ بلــيون دولار، منها ٢١% للإعلام، ٣٣% للكمبيوتر، ٤٦% للهاتف. رغم ضخامة شركات الاتصال، مقارنة بشركات الإعلام، إلا أن هناك تداخلات مشتركة بين الجهتين (تحالفات، أنشطة مشتركة، أسهم متبادلة، حصص ملكية...).

شــبكة الإنترنــت – رغم حداثتها – ستصبح ماكينة إعلام حقيقية مستقبلاً، تقــارب وســائل الإعلام التقليدية، وذلك عند تطور بنية الشبكة وقدرتها على نقل كمــية كــبيرة من المعلومات وبالسرعة المناسبة، لذلك فإن شركات الإعلام العالمية بدأت الاستفادة من هذه الشبكة توطئة لتكون مصدر دخل إضافي مستقبلاً.

إن ملامح «العولمة» الإعلامية بارزة من خلال تدفق المواد الإعلامية من خارج الحدود، ونمو المشاريع للشركات الإعلامية عابرة الحدود، والرقابة الإعلامية المركزية في بلد المنشأ، والبعد التجاري الصرف للنشاط الإعلامي.

إن دوافــع «العولمــة» الإعلامية قوية، فالشركات تدعي أن السوق مفتوحة، وللــناس الحــرية فيما يختارون، والحقيقة أن الخيارات محدودة وأحياناً منعدمة، وأن لجهات الإعلان دوراً في تحديد البرامج المناسبة.

هــناك أحياناً زعم بأن المشاهد يستطيع أن يختار أو يحدد ما يناسبه، وهذا الأمر غــير صــحيح، فالإعلام أصبح جزءاً من منظومة الاقتصاد العالمي، بعيداً عن البعد الأخلاقي فضلاً عن الثقافي.

أحــياناً تقــول هــذه الشركات: إن البديل عنها هو الحكومات (وتاريخها في التوجــيه والسيطرة على الإعلام غير محمود) ورغم صحة هذا الزعم إلى حــد كبير إلا أن هــناك صيغة أفضل تمثل بمؤسسات إعلامية عامة بمجالس مختلطة من الحكومة والقطــاع الخاص وتشارك فيها الجهات التربوية والثقافية، وهناك تجارب ناجحة إلى حد كبير مثل BBC في بريطانيا، وZDF في ألمانيا.

هذه «العولمة» الإعلامية لها مقاومة أحياناً في دورها ومنشآتها، وأحياناً في البلدان المســتهلكة، وغالباً ما تكون عن طريق محاولات فردية وأحياناً منظمات خدماتيه، ولكن هذه الجهود ضعــيفة، نظراً لقلة الإمــكانات المالية والفنية فضلاً عن المحاربة لها من المعارضين لأنشطتها، والذين يدعمون بقوة من الجهات الإعلامية العالمية.

نــتائج «العولمــة» في الإعلام بارزة في الكثير من المجتمعات، خصوصاً المتأثرة بالهيمــنة الأمريكــية، كبعض بلدان أمريكا اللاتينية، وشبه القارة الهندية، وجنوب آسيا، وشرق أوروبا، والشرق الأوسط، وجنوب أفريقيا.. ولقد أثرت نتائجها على

الشـــعوب النامـــية بشـــكل مـــلموس، فالقيم المادية أصبحت المهمين على النشاط الإعلامي، وأصبحت التسلية فلسفة أساسية في الإعلام المرئي (لمناسبتها للمعلنين) وتم تقويـــة الجهات السياسية التي تحارب الديمقراطية ومصالح العمال، ودعم الحكومات الدمويـــة الـــتي تحقق مصالح الشركات، فضلاً عن جرف الثقافات المحلية للشعوب واســـتبدالها بـــثقافة أمريكـــية (علمانية نصرانية) وأخيراً إظهار قوة الدول العظمى وضعف الآخرين تجاهها، وعدم قدرتهم على المقاومة.[1]

وسائل الإعلام الأمريكية تسيطر في الواقع على ٦٥% من مجمل المواد والمنتجات الإعلامية والإعلانية والثقافية والترفيهية، بل إن فرنسا لم تستطع أن تقاوم سيطرة اللغة الإنجليزية على شبكة الإنترنت؛ وذلك لأن ٩٥% من حجم تداول المعلومات والاتصالات على الإنترنت باللغة الإنجليزية، في حين أن ٢% فقط باللغة الفرنسية.

سوق المعلومات والأخبار تحتكرها الوكالات العالمية الأربع: أسوشيتدبريس ويونايتدبريس (الولايات المتحدة)، رويترز (بريطانيا)، وفرانس بريس (فرنسا)، وتسيطر الولايات المتحدة على (٦٥%) من تدفق هذه المعلومات.[2]

عولمة الإدارة:

«عولمة» الإدارة موضوعاً جديراً بالطرح. قد يكون من نافلة القول: إن الإدارة، وخاصـــة إدارة الأعمـــال، تـــتأثر بالمتغيـــرات والتقلبات المحيطة، بما في ذلك تيار «العولمـــة» وما اندرج تحتها من مصطلحات وتقنيات ومفاهيم، ويتبلور هذا التأثير على المستويين النظري والتطبيقي.

---

(١) إدوارد هيرمان، روبرت ماكشسني، العولمة في الإعلام.

(٢) محمد أمحزون، العولمة بين منظورين.

مـــن ناحـــية أخرى، ستنقشع من أمام نظريات السلوك التنظيمي الفروقات التي أنشأت مفهوم «الإدارة حسب المواقف» حيث إن الإدارة التي بنيت على أساسيات من الاخـــتلاف في البيئة ومناخ العمل ونفسيات الأفراد عبر الدول والمناطق، أصبحت الآن قائمـــة على قواعد هشة، أوهى من خيوط العنكبوت. والسبب الظاهر يشير بالأصابع العشر إلى «الإنترنت» واللغة العالمية وقدرات وتقنيات الاتصال والمواصلات التي جعلت من التفاهم والتقارب بين غرباء الأمس حقيقة ممكنة، فلم تعد تستدعي تكوين نظريات مخـــتلفة ومتفاوتة لتفسير هموم إدارية أصبحت بقدرة قادر مشتركة، ومشتركة بشكل حميمي، وعالمية بحكم «عولمة» التقارب لا بحكم «عولمة» التفاوت والاختلاف.

نظـــريات الإدارة التي تقدس الهيكلة الحرفية (بمعنى حرفي و مهني آلي) وتصميم العمل كتابة، والدوافع المادية، والأسلوب العلمي الفيزيائي، والبقرطة وغيرها، سوف تتـــنحى لتبرز نظريات عولمية جديدة تنظر بتركيز شديد إلى أثر المعلومات والاتصال والاتصـــالات والعمـــل من بعد والمرونة المبنية على التقنية. وبدلاً من المصطلحات الجـــامدة مـــثل الإدارة العليا، والمركزية، والأوامر، والتقارير، والتحكم، والمراقبة، ســـوف تطغـــى عـــلى علم الإدارة مفاهيم عولمية من شاكلة التجارة الإلكترونية، والمعلوماتـــية، و«المنظمة الافتراضية» Virtual Organization، والاتصال الديناميكي، والوب، والشبكة، والمواقع، وغيرها من خصوصيات الثقافة الإنترنتية.

في الجانـــب التطبيقي، المسألة أدهى وأمر، فالمدير (نفسه، بلحمه ودمه وبشكله الأنيق) أصبح مهدداً بالإحلال، ليس بالرجل الآلي ولكن بتقنيات معلوماتية مدهشة تتـــيح جمـــع المعلومات وتحليل كم هائل من البيانات بضغطة زر وعرضها بأسلوب تشـــكيلي ممـــتع، وربما (اتخاذ القرار) المناسب آلياً، وهنا مربط المدير!! وينبع سؤال محرج جداً يقول: هل تتمكن التقنية، وخاصة الذكاء الاصطناعي، ونظم الخبرة، من

إحـــلال عقـــل ومزاج ونفسية المدير، إضافة إلى القدرات الابتكارية والخيالية لدى القـــائد، وهـــي أمـــور يستخدمها المديرون عادة عند اتخاذ القرارات؟! إذا تم هذا أصبحت الإدارة عالمية، لأنها تتم بأسلوب علمي وتقني موحد، وليحال المديرون على التقاعد المبكر، مثلهم مثل الآلة الكاتبة، ومطاعم البخاري(!)

يقـــال: إن «العولمة» ابتدأت بأطروحة «موت التاريخ» فهل تنتهي بـــ «موت المدير»؟[1].

من إيجابيات العولمة[2]:

هـــل «للعولمة» إيجابيات؟ قد يكون الجواب بالطبع لا، لكن الحقيقة أن بعض الباحثين يرون أن هناك وجهاً إيجابياً «للعولمة»، من ذلك:

– نشر التقنية الحديثة وتسهيل الحصول على المعلومات.

– فتح أبواب التنافس الحر في مجال التجارة.

– الاستقرار في العالم.. والسعي لتوحيده.

– حل المشكلات الإنسانية: انتشار أسلحة الدمار الشامل، البيئة، انتقال الأيدي العاملة.

– التسريع في دوران رأس المال حول العالم.

– زيادة الإنتاج المحلي والعالمي.

– زيادة حجم التجارة العالمية والانتعاش الاقتصادي العالمي.

– تحرير أسواق التجارة ورأس المال.

---

(١) محمد العتيبي، الموقع الشخصي في الإنترنت.

(٢) عبد الكريم بكار، محاضرة في نادي أبها الأدبي، ١٤٢٠هـ؛ عمر عبيد حسنه، مقدمة كتاب ظاهرة العولمة؛ ظاهرة العولمة.. رؤية نقدية، بركات محمد مراد، كتاب الأمة؛ عمرو عبد الكريم، مجلة المنار الجديد، ١٠.

- التواصل العالمي، والوعي بذاته من خلال وعيه بأوضاع الآخرين.
- ظهـــور كـــثير من الأفكار والنظم والتقنيات التي تساعد على ارتقاء الناس وتوفير فرص العمل.
- وسائل الاتصال الحديثة وما تقدمة من وسائل لنشر الدعوة.
- التحدي يصلب روح المقاومة ويستنفر القوى الكامنة.
- انفتاح الحدود بين البلدان.
- زيادة مجالات الحوار والتواصل بين الشعوب والأمم.
- منبهاً ثقافياً للأمم، عاملاً على حفز قيم المواجهة والتكتل والعودة للجذور.

من سلبيات العولمة[1]:

بالطبع يهيمن على مفهوم «العولمة» البعد السلبي، الذي يمكن اختصاره بالآتي:
- الهيمنة على اقتصاديات العالم.
- التحكم في مركز القرار السياسي وصناعته في دول العالم لخدمة المصالح الأمريكية.
- إلغاء النسيج الحضاري والاجتماعي للشعوب.
- مضاعفة فرص المجموعات الأقوى التي كانت تسيطر في الأصل على عناصر القوة .
- تعميق التناقض بين المجموعات البشرية.
- زيادة الدول الغنية غنى بينما تزداد الدول الفقيرة فقراً.
- اختراق القوميات والقيام بتفتيت بعض الدول والكيانات.
- فـــرض الســـيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية على الشعوب (استعمار جديد).

(١) محمد سعيد أبو زعرور، العولمة، دار البيارق، ١٩٩٨م؛ عبد الكريم بكار، محاضرة في نادي أبها الأدبي، ١٤٢٠هـ.

– زيادة توظيف الشركات الاحتكارية لقدراتها المالية، من أجل استغلال ثروات الشعوب والنهب الاستعماري.

– هيمنة ثقافية واحدة و تهميش الثقافات الأخرى.

– صراع الحضارات وما قد يفرزه من حروب.

– تفكيك المجتمعات والأسر باسم الحرية والفردية.

– محو الخطوط الفاصلة بين الحلال والحرام.

– تحجيم قدرة الدول على توجيه اقتصادها، نظراً للتداخل الاقتصادي الدولي الكثيف.

– اتفاقية الجات تجعل الأمم الفقيرة خاسرة في حال الانضمام وخاسرة أيضاً في حال الإعراض؛ يقول «بيير أوجين» رئيس منظمة الشفافية العالمية، وهي منظمة تهتم بمراقبة الفساد المالي والإداري على المستوى العالمي: «إن نسبة كبيرة من الفساد المنتشر في دول العالم الثالث هي من صنع الشركات المتعددة الجنسيات، التي تتركز مقارها في الدول الصناعية، وتعمل على تقديم رشاوى كبيرة لمسؤولي الدول المختلفة من أجل الفوز بالصفقات»[١].

«العولمة» تضعف الأمم وتدخلها مرحلة الوهن الحضاري بدعم أنظمة الاستبداد السياسي والنخب الثقافية المنهزمة.. «لئن كان الاحتكار أمراً سيئاً في صناعة استهلاكية فإنه أسوأ إلى أقصى درجة في صناعة الثقافة، حيث لا يقتصر الأمر على تثبيت الأسعار وإنما تثبيت الأفكار أيضاً» كما يقول وزير خارجية كندا الأسبق[٢].

(١) محمد أمحزون، العولمة بين منظورين.

(٢) عبد الله حسن زروق، العولمة والعالم الإسلامي، الخرطوم، هيئة الأعمال الفكرية،٢٠٠١م.

التعامل مع العولمة[1]:

ليس من السهل وضع تصور كامل وتفصيلي، لكن يمكن اقتراح بعض الإرشادات والملاحظات العامة، مثل:

- الوعي بالقضية بشكل تفصيلي.
- إصلاح الخروق التي تسببها «العولمة» في الجوانب الثقافية والاجتماعية والأخلاقية.
- «العولمة» ليست شراً محضاً.
- القصور الذاتي هو سبب تأثير «العولمة» على الأمم.
- بعض البلدان الأفريقية لم تصلها «العولمة»، ومع ذلك فهي تعاني كافة الأمراض الاجتماعية والاقتصادية.
- انحسار الحضارة الإسلامية - سابقاً - كان بسبب داخلي، ولم يكن نتاج ضغط خارجي.
- الارتداد للداخل كوسيلة لمقاومة «العولمة».
- الأمة الإسلامية قادرة على الانفتاح والتفهم لما لدى الآخرين، نظراً لوجود مرجعية لديها، وهذا في جانب الثوابت والقطعيات.
- أهمية وجود مؤسسات بحثية وأجهزة تنفيذية قوية قادرة على التفهم والوعي وتحديد المشكلات وعلاجها بشكل مناسب.
- بعض ثقافة «العولمة» مناسب حيث يتضمن : اختصار الجهد والوقت وتحسين الإنتاجية، وهذا يقتضي تطوير ثقافتنا الخاصة للاستفادة من معطيات ثقافة «العولمة» الجيدة وإعادة صياغتها.
- خطورة التخلف التقني، ودوره في ربط الأمة الإسلامية بالغرب بصيغة عرجاء.

(١) عبد الكريم بكار، محاضرة، ١٤٢٠هـ.

المسلمون والبديل الحضاري

صيحات الخطر:

يقول وزير خارجية أمريكا (السابق) (دالاس) :

إن هناك شيئاً ما يسير بشكل خاطيء في أمتنا، و إلا لما أصبحنا في هذا الحرج، وفي هـذه الحالة النفسية «وبعد أن يصف التقدم المادي والتقني يختم قائلاً»: ولكن المبالغة في وصف الماديات تعطي فكرة بأننا أفلسنا من الناحية الروحية[1].

أما «كولن ولسون» فيعد كتابه «سقوط الحضارة» كتاباً جريئاً في نقد حضارة الغرب قائلاً: يبدو أن الغرض من هذا الكتاب أن أقول شيئاً عن حاجة هذا العصر إلى دين جديد، حيث إن الكنيسة قد فقدت كل صلة لها بالمشكلات التي تواجهها فيه.

ويرى «ولسون» أن أية حضارة تصل لحظة أزمتها يوماً ما، وأن الحضارة الغربية قد بلغت هذه اللحظة... ويقرر أن الدين، وهو العمود الفقري للحضارة، قد تيبس في الكنيسة[2].

أن صـيحات الخطـر ليسـت قليلة، وليست أيضاً جديدة في العالم الغربي، ومفادها أن الغرب يسير نحو الهاوية، لأن المادية سـيطرت عليه، وأن التقدم العلمي لم يـنطق إنسـانياً، وأن الديـن، الـذي هو عماد الحياة البشرية واستقرار النفس الإنسانية، غائب تماماً.

وهـذا ما يؤكده «رينين دوبو» العالم الفرنسي الحائز على جائزة نوبل، وكذلك «جيـبون» المؤرخ الأوربي الذي تنبأ بانهيار الحضارة الأوربية في نهاية القرن العشرين،

---

(١) سيد قطب، الإسلام ومشكلات الحضارة، المستقبل لهذا الدين.

(٢) حيدر الغدير، المسلمون والبديل الحضاري.

وكذلك أقوال «الدوس هكسلي»، و«وليم سارويان»، و«فيلاسبازا»، والطبيبة «هيلين كالديكوت»، والمؤرخ الأمريكي «روبرت هي»، والقس «جيري فالول» وغيرهم.

أحياناً تكون صيحات النذر أفعالاً فردية ليائسين من الحياة وإمكانية تغيير الواقع وعدم الإطلاع على الحلول.

هذا ما أظهرته حالات الانتحار لشخصيات رائدة في مجتمعاتها الغربية، كوسيلة تعـبير عن حالة اليائس وأسلوب الرفض للواقع الإنساني والحضارة الغربية.. وهناك العشرات من هذه الشخصيات مثل: الروائي الكبير ستيفان زفايج البرازيلي، كلاوس مـان الأديب الألماني، سينـزر بافيزه الأديب الإيطالي، والكاتب والأديب آرنست همـنجواي، والكاتـب الفرنسي جان إيميري، والشاعر الألماني هانز باير، والكاتب البريطاني آرثر كوستلر، وغيرهم ممن انتحر في النصف الثاني في القرن العشرين[1].

وعلى الرغم من وصف الكثير من المفكرين الغربيين للمرض الذي اجتاح الحضارة الغربـية إلا أنهم لم يشخصوا العلاج، بعضهم دعا إلى تفعيل الكنيسة، وآخرون طالبوا بتعديل الوضع الحالي من خلال تشريعات جديدة وقيم إنسانية عريقة.

بعضـهم أشار بشكل عابر إلى الإسلام، وتساءل: «هل يمكن للإسلام أن يقدم العلاج لأدواء الحضارة»؟! الرئيس الفرنسي ديجول.

بعضهم وضع صفات الحل، لكنه لم يعرف أنها موجودة في الإسلام.

أحدهـم حذر من الإسـلام كقوة وحضارة قادمة تهدد الغرب: «ذلك الدين الـذي له قوة سحرية على جميع الأجناس البشرية المختلفة، تحت راية الوحدة، بعد إزالـة الشـعور بالتفرقة العنصرية من نفوسـهم، وله من الطاقة الروحية ما يدفع

(١) باول شمتز، الإسلام قوة الغد العالمية؛ نقلاً عن: حيدر الغدير، المسلمون والبديل الحضاري.

المؤمن به إلى الدفاع عن أرضه وثرواته بكل ما يملك، مسترخصاً في سبيل ذلك كل شيء حتى روحه..[1]

الحديث عن الحضارة الغربية طويل ومتشعب، لذا سنكتفي ببعض الملامح العامة:

- سقوط الحضارة الغربية قريب والمؤشرات كثيرة، والصيحات متوالية من أهله وليس منا.

- الحضـــارة الغربـــية لا تزال تمارس تأثيراً واضحاً على معظم الشعوب، ومنها الشعوب الإسلامية.

- السقوط الحضاري بطيء كما هو قيام الحضارات.

- المسلمون وحدهم المرشحون لقيادة العالم، لأن لديهم المعطيات والمبررات للقيادة.

- المسلمون لن يقودوا العالم ما لم يلتزموا بالإسلام عقيدة وشريعة، وهم ليسوا محصنين ضد السنن الإلهية في المجتمعات.

- ضـــعف المسلمين الحالي وعدم اعتمادهم الكامل على الإسلام أخر من زمن انهيار الحضارة الغربية.

- المجـــتمعات غير الغربية، ومنها الصين واليابان والهند، ليست مرشحة لقيادة العالم رغم تقدمها العلمي وقوتها الاقتصادية والكثافة البشرية؛ لأن لديها نفس نقاط الضعف، التي لدى الغرب ومبررات السقوط.

وأخيراً، فإن المدافعة الحضارية سنة باقية، وهي تعتمد على الإنسان بما يحمله من قيم: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴾ (الحـــج: ٤٠)، والحضـــارة الإسلامية وإسهاماتها العالمـــية قضـــية مســـــلمة لا ينكرها إلا معاند، وفي الوقت المعاصر فإن مقومات

(١) باول شمتز، المرجع السابق.

الانطلاق متوافرة (البترول، العدد السكاني، الأسواق، الموقع الجغرافي، الطاقات البشرية المؤهلة)[1].

عالمية الإسلام:

من المهم التفريق بين العالمية و«العولمة»، فمبدأ العالمية يقوم على الاختيار: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ ﴾ (البقرة:٢٥٦)، أما منطق «العولمة» - وهي على صيغة القولبة- فهو يقوم على الإكراه الثقافي والسياسي والاقتصادي، وقد أشار إلى هذا عدد كبير من مفكري الغرب ومؤسساته الحديثة المستنيرة.[2]

وهذا الفهم متفق عليه بين الباحثين المعاصرين، حيث يذهب الدكتور صلاح الصاوي إلى: ضرورة الفصل بين العالمية، التي جاءت بها شريعة الإسلام وما تحمله من رسالة حب ورحمة إلى العالم أجمع، وبين «العولمة» وما تعنيه من الهيمنة واستلاب الآخرين لحساب الرأسمالية العاتية، بل لحساب حفنة من النخب الرأسمالية، التي تتضرع في دماء الآخرين وأموالهم[3].

ولقد كان واضحاً كل الوضوح في لغة القرآن المكي عالمية الدعوة الإسلامية وإنسانية هذا الدين، الذي يخاطب الإنسان، جنس الإنسان، بغضِّ الطرْف عن وطنه وقومه، كما في قوله تعالى: ﴿إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرٞ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ (التكوير:٢٧)، وقوله: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ (الأنبياء:١٠٧)، وقوله: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا ﴾ (سبأ:٢٨).

وهذا الخطاب موجه للناس كافة، في شتى بقاعهم ومختلف أزمانهم، وبكل أجناسهم وقومياتهم وألوانهم.

---

(١) عمر عبيد حسنه، مقدمة كتاب الأمة، ظاهرة العولمة.
(٢) عبد السلام بلاجي، في موقع: الإسلام اليوم، الإنترنت.
(٣) صلاح الصاوي، المنار الجديد،١٠.

ومقاصـــد الشـــرع لا تعارض الفكر العالمي أو البعد العالمي في مسيرة الشعوب وحياة الأمم، إذا كان هذا البعد نافعاً للعالم ويضيف إليه الجديد والمفيد، ولا يكون معارضاً لقيم الأمة المسلمة وأصولها.

ومقصد العالمية الإسلامية مقصد جليل للغاية، فهو يقر بأن الناس كلهم من أصل واحد ومرجع مشترك ﴿وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ (المائدة:١٨)، ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ (الـــبقرة:٢٨١)، ومن ثم فالفطرة الإنسانية واحدة، والإسلام لجميع هذه الإنسانية لأنه دين الفطرة، ولأنه يأمر بما فيه مصالح الناس جميعاً، وينهى عن كل ما فيه فسادهم وضررهم، فالعقول السوية والـــنفوس المستقيمة قابلة للإسلام وموافقة عليه بالطبع والخلق والتكوين، وإن رفضه بعضهم نطقاً أو ممارسة.

وهـــذه العالمـــية مقررة لمقاصد إنسانية كثيرة، كمقصد حرمة النفوس وكرامة الإنسان وعدم إجباره على الإسلام والدين: ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ﴾، ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ (يونـــس:٩٩).. «مـــتى **استعبدتم الناس وقد ولدهم أمهـــاهم أحـــراراً؟**»[1] . والعالمية الإسلامية تقرر ذمم الناس وحقوقهم الاقتصادية والمادية.. وحتى في فترات الفتوح الإسلامية، تحقيقاً لهذه العالمية، لم يتدخل الفاتحون في أديـــان وعقائد أصحاب المدن المفتوحة، و لم يهدروا ممتلكاهم وثرواهم، لأن مال هؤلاء مال متقوم ومرعي، وهذا بخلاف «العولمة» التي فتحت فيها العقول والقلوب لفرض ما لا ترضاه الأمم والشعوب .[2]

عالمـــية الإسلام اعتمدت منطلقات فكرية وعملية قوية، مما جعلها تلقى القبول لدى الأهالي في البلدان المفتوحة.. وتتجلى خصائصها في أنها:

---

(١) ينسب القول إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه.
(٢) نور الدين الخادمي، مجلة الأسرة، العدد ١١٧.

- تحمل ميزاناً دقيقاً للحقوق والواجبات حسب الشريعة الإسلامية.
- تحرص على بناء مجتمع العدل والقوة.
- تنطلق من مبدأ المساواة بين البشر دون اعتبار للثروة والجاه أو اللون أو العرق.
- تتخذ الشورى أساساً للنظام السياسي.
- تُربّي الناس على الإبداع والإتقان من خلال دعوتها إلى العمران.
- تجعل العلم فريضة على الجميع لتفجير الطاقات الإنسانية لمواصلة التقدم والرقي.

إن الدور الرائد والمتطور للمسلمين خلال العصر الأموي والعصر العباسي، أمكن للحضارة العربية الإسلامية أن تقدم مثالاً من الكونية ونموذجاً من «العولمة» يتسم بالتأثير على أوروبا المسيحية، عبر معابر الحضارة في الأندلس وصقلية ودمشق وفاس وغيرها من الحواضر الإسلامية، تأثيراً إيجابياً؛ إذ لم يحتكر المسلمون المنهج التجريبي الذي اكتشفوه، بل تركوا المجال مفتوحاً أمام البعثات الطلابية التي كانت تأتي من أوروبا إلى الحواضر الإسلامية لتستفيد من الاكتشافات الإسلامية في مختلف فروع العلوم: في الكيمياء، والطب، والهندسة، والطبيعة، والرياضيات، والزراعة، وعلم الاجتماع، والحسبة.. إلخ.. كما ساهمت أيضاً حركة الترجمة عن العربية - التي كانت لغة العصر - إلى اللغات الأوروبية وخاصة اللاتينية، في نقل مناهج البحث الإسلامي والكثير من نتائجها العلمية.

لقد مثّل الإسلام فتحاً في تقاليد «العولمة»، من حيث التعامل مع غير المسلم؛ إذ كان المخالف (المُعارض) في أوروبا يُقتل أو يُطرد؛ بينما جاء الإسلام ليقبل (الآخر) المختلف معه في العقيدة أو الدين، ورتب له أوضاعاً قانونية وحقوقية تحفظ له وجوده، وتحفظ له ممارسة عقيدته، ويكفي أن نعرف أن غير المسلمين الذين عاشوا في

المجتمعات الإسلامية قد ازدهرت حياتهم ولم يعانوا أية مشكلة؛ وعلى سبيل المثال فإن العثمانيين اتجهوا نحو التسامح مع الأقليات الدينية والعرقية، وتناقل المسيحيون عبارة قالها (لوكاس ناتوراس) الزعيم الديني البيزنطي في القسطنطينية حيث قال: «إنه خير لنا أن نرى العمامة في مدينتنا القسطنطينية من أن نرى فيها تاج البابوية»[1].

إن الأمـــة الإســـلامية تمتلك العناصر المقومة للوحدة أكثر من غيرها من الأمم: وحدة العقيدة، وحدة الفكر، وحدة الشريعة ونظام الحياة، ووحدة التاريخ، ووحدة المصير والآمال، ووحدة المصالح.

والغرب بقدر ما فيه من قوة بقـــدر ما فيه من ضعف، والعالم الإسلامي بقدر ما فيه من وهن واضمحلال بقدر ما فيه من قوة وإمكانات، ولكن الفارق أن الغرب الآن يعرف كيف يستغل قوته ويسد خلته، بينما لا يدرك الآخرون كيف يدارون عورات ضعفهم ويبرزون مواطن قوتهم، بل يمكن القول: إنهم يساهمون في كثير من الأحيان في إضعاف أنفسهم وتقوية الغرب بإلقاء عناصر قوتهم في المعسكر الغربي لتزيده قوة وتزيدهم ضعفاً.

فالعالم الإسلامـــي تبلغ مساحته حوالي ربع مساحة اليابسة، وإضافة إلى توسطه الجغرافي الاستراتيجي وتحكمه في كثير من الممرات والمضايق الملاحية، فإن رقعته تمتلئ بالثروات والخيرات، على رأسها أكثر من ٨٠% من احتياطي البترول العالمي عصب الحياة العصرية.. والعالم العربي الذي تتفاقم ديونه بمقدار (٥٠) ألف دولار في الدقيقة الواحدة هو نفسه الذي تبلغ حجم استثماراته فـــي أوروبا وحدها (٤٦٥) مليار دولار عام ١٩٩٥م، بعد أن كانت (٦٧٠) ملياراً عام ١٩٨٦م.

(١) محمد أمحزون، العولمة بين منظورين.

والإسلام - الإسلام وحده - هو الذي يملك في صراع الحضارات الإجابة عن الأسئلة الكبرى حول الإنسان والكون والحياة، وهو الذي تتسق فيه روح الإنسان مع جسده ومع عقله، هذا البعد لا يملكه الآخرون، وهو ما دعا نيكسون إلى الصراخ أكثر من مرة في كتابه (نصر بلا حرب، ١٩٩٩م) إلى ضرورة أن تهتم أمريكا بالبعد الروحي في خطابها للآخرين.

فالمقصود أن في العالم الإسلامي مصادر قوة، كما أن في العالم الغربي نقاط ضعف؛ فالمسألة ليست فقط مجرد إمكانات، ولكنها أيضاً توجه وإرادة وحكمة وصبر، فيستطيع العالم الإسلامي استغلال مراكز قوته وسحب الآخرين إلى مجالها إذا توافرت القوة الإيمانية الباعثة على التحدي، والصبر على تحمل تبعات الحرية[1].

بإمكـــان دعـــاة العالم الإسلامي ومفكريه الأصلاء الاستفادة من بعض جوانب «العولمـــة» لخدمـــة الدعوة والأمة الإسلامية، لكن هذا يتطلب مزيدًا من التخطيط وضبط الأولويات، وتحديد المسارات والأهداف القريبة والبعيدة (أو الاستراتيجية)، بالإضافة إلى الإمكانيات المادية، وهذا يتطلب وعياً من الحكومات والبلدان الإسلامية بـــأن مصيرها ومصير الأمة الإسلامية يكمن في مواجهة الجوانب السلبية «للعولمة»، عـــن طريق التبشير بعالمية الإسلام، والتعريف بالإسلام الذي تحتاجه البشرية لتخليق حـــياتها وتـــرويحها (إعطاؤهـــا نفسًا روحانيًا ومعنويًا)، وذلك بالإفادة من التدفق الإعلامي العولمي ووسائله التكنولوجية العديدة والفاعلة[2].

لقـــد انقســـم المسلمون في النظرة «للعولمة» إلى صنفين: الأول منهما يرى أن الواجـــب الشرعي يحتّم علينا أن نغلق الأبواب والنوافذ أمام هذا الشر الخطير، الذي

---

(١) خالد أبو الفتوح، العولمة حلقة في تطور آليات السيطرة، مجلة البيان، ١٦٣.

(٢) عبد السلام بلاجي، موقع الإسلام اليوم.

اكتسح العالم وداهم الأمة الإسلامية، مع ضرورة الرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله، والسعي الجاد لإبعاد الشباب والفتيات عن وسائل «العولمة» الثقافية المنحطة، التي غزت العالم، ومنعهم من قراءة الصحف ومشاهدة التلفاز والقنوات الفضائية، وعدم الاستفادة من «الإنترنت»، وعدم فسح المجال لأبنائنا وبناتنا للدراسة في جامعاتهم ومعاهدهم وكلياتهم.

أما الصنف الثاني فيرى أن معالجة خطر «العولمة» تتم من خلال التمسك بالثقافة الإسلامية العميقة الشاملة لجميع نواحي حياة البشرية، التي عالجت جميع مشاكل حياة الإنسان، وفي جميع مجالاتها، وهذه الثقافة الإسلامية الربانية لاتختص بفئة دون أخرى ولا بمنطقة معينة، بل إنها عامة لجميع البشرية في كل زمان ومكان وفي جميع العصور والأزمنة.

فما دام لنا هذه الثقافة الأصيلة، فعلينا أن نفتح الأبواب كاملة أمام الثقافات الغربية الوافدة إلينا من أجل أن يلحق المسلمون بالركب العالمي، وأن تتلاقح الثقافة الإسلامية، ويتوحد العالم حول ثقافة واحدة، لتحقيق السلام والتقدم العالمي.

ولاشك أن كلا الرأيين خطأ، فلا الانغلاق الكامل عن «العولمة» الجديدة ممكن، حتى لو أردنا، ولا الانفتاح التام بلا حدود وضوابط على الثقافة الجديدة و«العولمة» المعاصرة صحيحاً، فإن الأخطار الناجمة عن الانفتاح ليست بأقل من أخطار الانغلاق عن «العولمة»، وأظن أن القلق والتشويش والاضطراب سيظل مسيطراً وحاكماً على علماء المسلمين ومفكريهم ومثقفيهم حتى يجدوا حلاً صحيحاً وموضوعياً ومعقولاً لمشكلة «العولمة» الثقافية.

فإذا أردنا مهاجمة «العولمة» والثقافة الغربية المتحللة فلابد من نشر الثقافة الإسلامية الأصيلة على أوسع مدى ممكن، في البلدان الإسلامية وغيرها، لإحداث

«عولمــة» إســلامية معاصرة لتحل محل الثقافة و«العولمة» الغربية، كما شاهد العالم كــيف أحدث المسلمون في القرون الإسلامية الأولى «عولمة» إسلامية وثقافة أصيلة حتى انتشرت في جميع بقاع العالم.

هذه الثقافة مبنية على التوحيد الخالص لله سبحانه وتعالى: ﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ (المؤمــنون:١١٦)، بخلاف الثقافة غير الإسلامية المعاصرة فإنهـــا تقوم على الإلحاد كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن نُّؤْمِنَ بِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَلَا بِٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ (سبأ:٣١).

والقــرآن والســنة هما مصدرا التشريع، ولا يحق لأي هيئة بشرية تشريع قوانين للأمة الإسلامية أو تسنّ قانوناً مخالفاً لحكم أو أصل في هذين المصدرين: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ (الأحزاب:٣٦).

إن الــثقافة الغربية تمثل تهديداً حقيقياً للثقافة الإسلامية التي تريد أن تقف أمام «العولمــة»، بينما الغرب يريد أن يطبق ثقافته في مجال السياسة والتجارة والاقتصاد والمعرفة والثقافة الغربية، التي ترى ضرورة فصل الدين عن الدولة، وترى أن العقيدة والديــن مــن القضــايا الفردية والأمــور الشــخصية ويجب أن تحل محلها روابط أخــرى تتمحور حولها المجتمــعات الغربية، كالوطن والجنس والعقائد السياســية والقومية والوطنية.

إن ديــن الإســلام هو خاتم الأديان وفيه كل ما يحتاجه الإنسان، فانطلاقاً من واجــب نشــر الإسلام إلى العالم كما قال تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ (آل عمران:١١٠)، علينا جميعاً أن

تخطط «لعولمة» ثقافتنا الإسلامية، ولكن بعد أن نصلح أوضاعنا الداخلية ونرجع إلى كـتاب الله وسـنة نبـيه ﷺ مع إعادة بناء الهياكل الإدارية والتنظيمية والسياسية والاقتصـادية والتجارية والإعلامية في الدول الإسلامية وفقاً للثقافة الإسلامية، ومع إعادة بناء مناهج التربية والتعليم في المدارس والجامعات طبقاً للنظرية الإسلامية، مع اشتراك الأمة الإسلامية في صنع القرار، وإنشاء مراكز ومؤسسات للبحوث العلمية، والمشاركة الحقيقية في تطوير التقنية حتى يستطيع المسلمون المشاركة الحقيقية في هذه المجالات بدلاً من أن يكونوا متلقين أو مقلدين للغرب.

أيضـاً لابد من معرفة سنن الله في الأمم والمجتمعات، ومحاولة معرفة من سقط، ولمـاذا، وكـيف سـقط؟ ومن نجا وفاز، كيف فعل ذلك؟كذلك لابد من توحيد المسلمين بشكل متدرج ، لأن الوحدة أصل في الحضارة ومقوماتها الرئيسية[1].

﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ (القصص:٨٣)، ﴿ لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا فِي ٱلْبِلَٰدِ ﴿١٩٦﴾ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴾ (آل عمران:١٩٦-١٩٧).

ينـبغي أن نفرق بين هزيمة الجيوش وانكسار الأمم والشعوب، إذ أن الأولى في بعدها العسـكري هي تعبير موجز عن طبيعـة الحروب، فالمعارك هي الكر والفر، أمـا انكسـار الأمم وهزيمة الشعوب فهي القاصمة، ولعل ذلك ما تعلمنا إياه تجربة الحـروب الصليبية، فعلى الرغم مما حققته تلك الحروب خلال غزواتها المتعددة بين القرنين السابع والتاسع للهجرة، حيث استطاعت أن تعمل السيوف في رقاب مئات الألـوف، وأن تمـزق وتجزئ وتفسد في الأرض، ولكن الشيء الذي لم تستطع أن تفعله هو تخريب النمط العقدي الفكري الاجتماعي الحضاري ذي الطابع الإسلامي

(١) عبد الوهاب المسيري، أسباب ظهور النظام العالمي الجديد، مجلة المنار، (١٠).

للبلد، الأمر الذي أبقى سلطة الفرنجة خارج المجتمع، على الرغم من سيوفها وخناجرها التي تغلغلت في داخل ذلك المجتمع.

لقد أثبتت التجربة أن الإسلام حين يبقى في قلوب الناس وفي شرايين حياتهم يشكل حالة مقاومة مستمرة، تجعل الاحتلال أمراً ملفوظاً ومؤقتاً، مهما بلغت سطوته ودرجة قوته[1].

كذلك من المهم التفريق بين التعامل مع الواقع – وهو ما نحتاجه – وبين الاعتراف بالواقع – وهذا هو الذي يكرس المأساة– في مواجهة «العولمة».

لم يعترف المسلمون بالغزو الصليبي ولا بالحملة الفرنسية على مصر ولا بالاستعمار الحديث، مما أدى إلى المواجهة التي أثمرت نصراً جزئياً أو كلياً[2].

إن المخرج من التبعية التي تكرسها «العولمة»، يوماً بعد يوم، ينحصر في أمرين:

الأول: هو استعادة الوعي بالهوية الإسلامية، وتحصين العقل المسلم من الاختراق الثقافي والاستلاب الفكري، في مجال القيم والمبادئ والأصول الثابتة، التي لا غنى عنها في مواجهة خطط تذويب الذات وتدمير البنية التحتية العقائدية والفكرية، التي تحفظ للأمة تحصينها واستقلالها، علماً بأن الهوية تعتبر الآن عنصراً هاماً واستراتيجياً بالنسبة لأمن الأمم والدول في إدارتها للصراع والتنافس مع الدول الأخرى.

والمطّلع على خطط الدول، سواءً الأمنية أو التنموية، يلحظ أن مسألة الهوية تحظى بعناية خاصة؛ لأنها خط الدفاع الأول عن ذاكرة الأمة ولغتها وتاريخها وقيمها الحضارية.

---

(١) عمرو عبد الكريم، العولمة، المنار الجديد، ١٠/٣/١٩٩٨م.

(٢) محمد عمارة.

والثاني: الانفتاح على الحضارات الأخرى في مجال نقل التقنية وعلوم الوسائل، حرصاً على امتلاك القوة في المجالات الاقتصادية والإعلامية والعسكرية، لدعم التنمية الشاملة في بلادنا، وذلك بالربط المباشر بين السياسات الفعلية والتربوية وبين سياسات التنمية الشاملة في تلك القطاعات، لتفجير الطاقات الكامنة في المجتمع.

فالتقدم الحقيقي لا يمكن إحرازه إلا بالجمع بين الأصالة والمعاصرة، أو بعبارة أخرى بين الثابت والمتغير: ثابت يجب الحفاظ عليه، ويتضمن اللغة والتاريخ وقيم التنشئة الاجتماعية، ومتغير يفتح المجال للتفاعل مع علوم العصر، مع خلق المناخ الملائم للابتكار والإبداع والتجديد.

والنموذج الآسيوي (خاصة الياباني) خير مثال على ذلك؛ فاليابان بدأت الطريق إلى التقدم ببناء الإنسان أولاً، ثم درست الحضارة الغربية بالنسبة لحاجاتها وضروراتها، وليس بالنسبة لكمالياتها وشهواتها. فالفارق العظيم بين صلة اليابان بالحضارة الغربية وبين صلتنا بها: أن اليابان وقفت من الحضارة موقف التلميذ، ووقفنا منها نحن موقف الزبون! إنها استوردت منها الآليات والوسائل بوجه خاص، ونحن استوردنا منها الأشياء بوجه خاص.

والأمة العربية الإسلامية إذا أرادت التقدم ورغبت أن تدخل حلبة السباق الحضاري فإنه لا سبيل لها إلا أن تقف هذا الموقف المتوازن، فتستفيد مما عند الغرب من تقدم مادي وعلمي، وفي الوقت ذاته تحذر من الذوبان في شخصية الغرب وهويته، وتتفاعل مع قيمها وهويتها الإسلامية[١].

(١) محمد أمحزون، العولمة بين منظورين.

نحو رؤية لحقبة العولمة

الأستاذ خميس بن راشد العدوي(*)

> الشـــورى هي الطريق لتأهيل الأمة للتعامل مع حقبة «العولمة»، بعد أن أصبح الاستبداد مستشرياً في المجتمع ككل.. فالحاكم مستبد في رعيته؛ ورئيس المؤسسة مستبد في مؤسسته؛ ومدير المدرسة مستبد في مدرســته؛ ورب البيــت قاهر لزوجته وأولاده؛ وأمة تتربى على ذلك تقف عاجزة عن تنمية ذاتها والإفادة من منجزات غيرها.

خلـــق الله سبحانه وتعالى الإنسان لغاية، وجعل له هدفاً في الحياة، وهو عبادته جل وعلا، لقوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (الذاريات:٥٦)، هــذه العـــبادة تلف مناحي الكون كلها، وتأتي على حياة الإنسان من مبتداها إلى منتهاها، آخذة بكل حركته في الحياة، حيث يقول سبحانه وتعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ (الأنعام:١٦٢-١٦٣)، ويقول ﷺ: **«الإيمان مائة جزء، أعظمها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى من الطريق»**(١).

(*) باحث أكاديمي.. (سلطنة عمان).

(١) أخرجه الربيع.

فعلى المسلم أن لا يتخلى عن رسالته التي كلفه الله تعالى بها حتى يخرج من هذه الدنيا ويلقى ربه وهو على عهد الإيمان بالله تعالى والتسليم لشرعه الحنيف، يقول سبحانه حكاية عن نبيه يوسف عليه السلام: ﴿ أَنتَ وَلِيِّۦ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ (يوسف:١٠١).

ولا يقبل الله سبحانه وتعالى من الإنسان إلا أن يدين له بالإسلام، لقوله عز من قائل: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ (آل عمران:٨٥).

والإنسان هو خليفة الله في الأرض، خلقه فيها ليحسن إعمارها وفق منهجه تعالى.. ومقام المسلم في الأرض هو مقام القائد الذي يقود البشرية إلى خيري الدنيا والآخرة؛ والمسلم الحق هو الذي يحقق القانون الإلهي بأن يجعل كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا هي السفلى، وذلك بنصرة دين الله تعالى بكل ما يملك، يقول سبحانه: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۝ ٱنفِرُوا۟ خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَٰهِدُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (التوبة:٤٠-٤١)، وحال المسلمين الآن حال المقصر، فطالما أن كلمة الذين كفروا هي الكلمة التي تقود البشرية وترغم المسلمين على الخضوع لها، فإننا في وضع مخل بالأمانة التي حُملنا إياها، ولا يستقيم الأمر إلا أن نرجع رجوعاً صادقا إلى ديننا، وأن نأخذ بزمام القيادة، ونعمل على تحقيق التمكين لأمة الإسلام.

هذه مبادئ أولية في عقيدتنا يفقهها كل مسلم.

إن رسالة المسلم في عصر «العولمة» هي أن يعيد النظر إلى موقع الأمة من الخارطة العالمية وإلى واقع المسلمين من قائمة الشعوب، ويخرج بدواء للأدواء التي نعانيها، ويسعى بعد ذلك إلى العمل بجد غير متوان ولا متواكل، فعليه أن يأخذ بالأسباب التي بثها الله سبحانه وتعالى في هذا الكون، وأن يوثق صلته به جل وعلا.

فالصراخ والعويل ونثر التراب على الرؤوس لن يجدي نفعاً، وانتظار تحقق الأماني بدون عمل وسعي هي سلعة المخذول والمنهزم، ورمي التبعة على الأعداء هي حيلة العاجز الذي قصرت به الهمة وانحطت مداركه وخارت قواه، أما المؤمن القوي فهو من يسعى لنصرة دين الله تعالى، والأخذ بالأسباب، والبحث في هذا الكون عن مخرج لضعف الأمة وانحطاطها وركودها وغفوتها.

نعم؛ هناك مؤامرة من الأعداء، بل هي مؤامرات كقطع الليل المظلم، ولكن ماذا يجدينا إدانة هذه المؤامرات العدائية ونحن في نوم قاتل وسبات عميق.

علينا أن ندرك المتغيرات العالمية، ونتقن فنون إدارة الحياة، ونأخذ بالعلوم والسنن الكونية، وأن نزاحم عليها أعداء الله تعالى، وأن يعي علماء الأمة أن العلوم المطلوبة من أبناء الأمة ليست هي العلوم الشرعية وحدها، بل علوم الحياة جميعها، فنلج هذا الجانب ولوج المؤمن التقي، ونندفع إلى ذلك بحماس المسلم الوفي لدينه.

وفق هذه الرؤية نعالج بإذن الله تعالى الموضوع المطروح.

مفهوم العولمة

كـــثر الحديث عن «العولمة»، ووضعت الكثير من الكتب والدراسات والمقالات عنها، ووقف الناس حيالها طرائق قدداً، فمنهم من يعتبرها شراً محضاً ورجساً من عمل الشـــيطان، وخرجـــت للتنديد بها مظاهرات عالمية، ومنهم من أخذ يبشر بها، ويعدها نهاية النعيم وغاية الفردوس، وجعلها أبدع ما أنتجته البشرية وعندها ينتهي العالم، أي لا يمكـــن أن تـــأتي البشرية بطريقة أفضل منها، وهؤلاء يذكروننا بنـــزق الشيوعيين الذيـــن كـــانوا يعدون العالم بفردوسهم الأرضي، وتكشفت في الأخير عن نار لظى وسعير جهنمي، لم تلبث البشرية أن مجته وسأمته وعانت من ويلاته وذاقت مرارته.

ووقـــف الكثير من الكتاب يعددون مزايا «العولمة» ومساوئها، وأنها لا يمكن أن تعتـــبر شـــراً محضاً كما لا يمكن أن تعتبر خيراً محضاً، وهؤلاء يدعون للاستفادة من خيرهـــا، ومناهضـــة شرها، إلا أنهم لم يتفقوا على تحديد ما هو النافع من الضار في «العولمة»، فما يراه بعضهم نافعاً يراه الآخرون ضاراً، والعكس بالعكس، قد يتفقون على بعض الأمور إلا أنهم يختلفون على أكثرها.

والأمر الذي يراه الكثيـــرون أن «العولمـــة» لا زالت في طور تشـــكلها، فهي لم تـــتحدد معالمهـــا بعد، و لم تعرف كافة أبعادها، و لم يتفق على تعريفها، فهي من ناحـــية الـــتعريف هلامـــية، ومن حيث إطارها مطاطية، فهي أشبه بإحدى أدواتها وأخطـــرها وهـــي «الإنترنت»، فشبكة المعلومات العالمية شبكة عنكبوتية متداخلة مـــتوازية ومتقاطعة في جميع الاتجاهات، وتتمدد باستمرار، وهكذا «العولمة»؛ يتسع مفهومهـــا بســـرعة حـــركة الحياة، كما أن أصحاب كل اتجاه يفسرونها ويحللونها بطـــرائقهم ومـــناهجهم، حتى أن هناك من يراها بأنها اشتراكية بثوب رأسمالي ومن يراها رأسمالية بثوب شيوعي، ومن يراها رأسمالية في صورتها المتوحشة.

«فالعولمة» تعني في جانب المعلومات، الفضائيات التي تدخل كل بيت، والإنترنت التي على رأس كل سرير.

وفي جانب الاقتصاد، فهي الشركات عابرة القارات التي لا تعترف بأرض ووطن، فكل أرض وطنها، وهي الشركات التي تأكل من هو أصغر منها.

وفي مجال الحرب، فهي تعني البوارج التي تحمل مدناً عسكرية بأكملها، بداية من المطارات المجهزة لانطلاق عشرات الطائرات، وانتهاء بتقديم أكثر من عشرين ألف وجبة يومياً لجنودها السبعة آلاف محارب؛ وتعني في الحرب أيضاً المدمرات الذكية والحرب التكنولوجية الذكية.

وفي الجوانب الاجتماعية، فهي تعني النموذج الغربي وبالأخص الأمريكي؛ الذي ينبغي أن يقتدى به في المأكل والمشرب والملبس وطريقة الحديث والتعامل مع الآخرين وطرائق التفكير.

وفي الثقافة، ذوبان الفروق الثقافية والتخلي عن الخصوصيات الذاتية، وتعني وحدة الأديان، والبشر في هذه المنظومة، صالحهم وطالحهم سواء.

«العولمة» تعني كل ذلك وأكثر من ذلك.

ولكن أين كلمة الإسلام في ذلك وما موقف المسلم، وما هي رسالته؟

لنجيب عن هذه الاستفهامات، علينا أن نفك التداخل بين العلم والمذهب.

العلم والمذهب:

حتى نقف على رؤية صحيحة في موضوع «العولمة»، وبالتالي يؤدي المسلم رسالته التي ناطه الله تعالى بها، لا بد لنا أن نبني أمورنا على تصور سليم للمعرفة الإنسانية.

خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان وجعله قادراً على التفاعل في هذه الحياة والتعامل مع حركتها، فللإنسان قدرة عجيبة وفائقة على اكتساب المعارف ومعرفة سنن الله تعالى في كونه، يقول سبحانه: ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا

تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (النحل:٧٨)، وهـــذا ما يشير إليه أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ... وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ (الـــبقرة:٣٠-٣١)، فقابلـــية الإنسان لتعلم الأسمـــاء تنبـــثق عنها قدرته على تعلم الأمور واكتساب الأفكار التي يستغل بها هذا الكون، وخاصة أن الله تعالى قد جعله، على ضخامته وترامي أطرافه وتنوع مكوناته وتعـــدد موجوداتـــه، مسخراً للإنسان، وهي خاصية أمتاز بها دون سائر المخلوقات الأخرى، بل هذه المخلوقات هي مسخرة له، لقوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الجاثية:١٣)،ويفصل الله سبحانه وتعالى هذا الإجمال في آيات أخر، من ذلك قوله سبحانه: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٥﴾ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴿٦﴾ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا۟ بَٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ... أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (النحل:٥-١٨).

وقد ابتدأ الإنسان في تعامله مع هذا الكون بداية بسيطة، ولكنه أخذ في الترقي طوراً بعد طور، على مدى حركة الأيام وتعاقب الدهور، فتوسعت معرفته يوماً إثر يـــوم، وكلما استطاع أن يكتشف جزءاً من الكون ومن الأنظمة المسيرة له ازدادت قدرتـــه عـــلى استغلال قانون التسخير الذي أعطاه إياه الله تعالى، يقول عز وجل: ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴾ (نـــوح:١٤)، ويقـــول تبارك وتعالى بعد ذكر تسخير الكون للناس: ﴿ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (الجاثية:١٤).

أصبح الإنسان يقطع المسافات الشاسعة في ساعات معدودة بعد أن كان يقطعها في الأشـــهر الكثيرة أو السنوات، وكان يستخدم في تنقله الدواب، والآن يستخدم

المركـــبات السريعة براً وبحراً وجواً، وكان لا يعرف ما يجري في القرية المجاورة له، وإذا به يرى ويسمع في نفس اللحظة ما يجري في الطرف الآخر من الكرة الأرضية، وبالجملة بعد أن كانت الأرض شاسعة مترامية الأطراف غدت قرية صغيرة، تتحرك فيها الحياة بجوانبها المختلفة؛ البشر والمعلومات والأموال، بأسرع ما يمكن.

لكـــن حركة الإنسان في الحياة لم تكن كلها حركة بريئة وخيرة، وإنما ابتعدت كثيراً عن مقاصد مستخلفه في الأرض، فعاث فساداً وسفك دماءً، وظهر بما كسبت يده الفساد في البر والبحر، يقول سبحانه وتعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُواْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (الـــروم:٤١)، وقد تعاقبـــت عليه رسالات السماء من الله تعالى لتهديه إلى دين الله تعالى وتضبط مسير حياته وترسم له خارطة سيره.

وفي سير الإنسان وحركته الدائبة في الكون اختلطت لديه الكثير من المفاهيم، ولذلك يحـــتاج دائمـــاً إلى ما يضبط وجوده في هذا الكون، فكان دين الله تعالى الخاتم هو الدين الأنسب لمعطيات الإنسان الحضارية، وهو القادر على مواكبة تطوره بعيداً عن الانحراف أو الانجـــراف إلى الهاويـــة.. وقبل الحديث عن هذه النقطة يجدر بنا أن نفرق بين العلم والمذهب، وأين يقف الإسلام بينهما، حتى يعرف المسلم رسالته في عصر «العولمة».

تنقسم المعارف الإنسانية إلى علم ومذهب.

أما العلم فهو القوانين والقواعد والسنن التي بثها الله تعالى في هذا الكون، وعلى وفقهـــا تسير الأمور بمشيئته جل وعلا، ولا يمكن الإنسان أن يستغل الكون إلا بها، كقوانـــين الرياضيات والكيمياء والفيزياء والطب ونحوها، فقد اقتضت حكمته جل وعـــلا أن تسير وفق سنن محددة لا تحيد عنها: ﴿فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ (فاطر:٤٣)، وهذه السنن دالة على عظمته وقدرته سبحانه وتعالى.

ويندرج تحت هذه السنن قوانين علم الاجتماع وعلم النفس وعلم التاريخ وعلم الاقتصـــاد، وهذه العلوم وإن حدث فيها خلط مع مذاهب من اشتغل بها، ولكن لها قوانيـــنها التي تسير على وفقها، وعلينا أن نفك هذا الاختلاط، ونستخلص القوانين التي تسيّر هذه العلوم.

أمـــا المذهـــب فهو المعتقدات والآراء التي يعتقدها الفرد أو الجماعة، كالمذهب الشـــيوعي والمذهـــب الرأسمـــالي ونحوهـــما، فهذه المذاهب وإن كانت قد اشتغل اتـــباعها بـــالعلوم الكونـــية، وقد قطعوا فيها شوطاً كبيراً، إلا أن مذاهبهم العقدية والفكـــرية أثرت على صياغة العـــلوم الكونية، فلم تعد علوماً محضة، بل أصبحت علوماً مشوبة بمذاهبهم.

فلذلـــك علينا أن لا نخلط بين الأمور، وإنما علينا أن نسعى لفرز هذه العلوم عن تلك المذاهب.

إن العـــلم مرتبط دائماً بالموضوعية، والمذهب متداخل مع الذاتية، التي يعكسها الفـــرد أو الجماعـــة، ولذلك على الباحث أن يتخلى عن ذاتيته ويدخل حقل العلوم متحلياً بالموضوعية التامة.

هـــناك أمـــور كـــثيرة تعكـــس ذاتية المرء على أي علم من العلوم وتؤثر على موضـــوعيته، مـــن ذلك عقيدة الإنسان ودينه، والتربية التي تربى عليها والمناهج التي يسير عليها النظام التعليمي، كما أن لظروف الزمان والمكان أثرها القوي، بل طبيعة الإنســـان ومزاجه لهما أثرهما الذي يعكس ذاتية الإنسان على العلم الذي يبحث فيه أو يـــأخذ بـــه، لذلك على الإنسان أن يحاول جهده أن يتخلص من ذاتيته ويتحلى بأكبر قدر ممكن من الموضوعية.

والعلوم الكونية والعلوم الاجتماعية المعاصرة نشأت في الغرب، فجاء الكثير منها محمـــلاً بذاتية البيئة التي بحثتها والباحثين الذين بحثوها، فهي من حيث الكشف عن قوانـــين الكون التي جعلها الله تعالى، ومن حيث استغلال هذه القوانين، أمر مشاع

بين خلق الله تعالى، فلا يحكر على أحد دون أحد استخدامها، والمسلمون هم أولى من يأخذ بهذه العلوم لأنها من خلق الله تعالى ولأنها تحقق النصرة والتمكين للمسلمين، وتجعل كلمة الله تعالى هي العليا وكلمة الذين كفروا هي السفلى.

ولكن ذلك لا ينسينا أن نفرز هذه العلوم مما شابها من مذاهب القوم التي لا تمت إلى العلم، وإنما تروج ثقافتهم التي لا تمت إلى الإسلام بل تتعارض مع هديه الحنيف، بداية من الإلحاد في الله تعالى وانتهاء بالتفسخ الأخلاقي والانحطاط الإباحي، مروراً بالاستغلال الاقتصادي، حيث علينا أن نرفض هذه الثقافة رفضاً تاماً، لأننا مطالبون أن ننتمي إلى ثقافة ديننا النابعة من كتاب الله تعالى وسنة نبيه الكريم ﷺ.

والإسلام الذي اصطفاه الله لعباده وإن كان يحمل معتقدات إلا أننا لا يمكن أن نصنفه بأنه مذهب كغيره من المذاهب، بل هو في الحقيقة ينتمي إلى دائرة العلم، لأن الله خالق هذا الكون وجاعل سننه وقوانينه؛ هو منزل الإسلام، فما في الإسلام لا يتنافى مع العلوم الكونية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهو سبحانه وتعالى منزه من أن يحابي أحداً على أحد، وهو متعال عن تأثير الأمور عليه، فلا ينزّل على عباده إلا ما يتوافق مع قوانين هذا الكون ومع حركته الموزونة والمقدرة من قبله جل وعلا.

ومن المهم أن ننبه بأن العصمة من مخالفة سنن الله تعالى ونواميسه هي لكتاب الله العزيز وحده، وأما السنة النبوية فقد دخلها الكثير من الوضع وأصابها التحريف المقصود أو الوهم غير المقصود، ولذلك تحتاج إلى تنقية وغربلة يخلصها مما علق بها مما ليس منها.

والمذاهب الإسلامية قد تقترب من الحق الذي أنزله الله تعالى وقد تبتعد بمقدار ما يتخلص مؤسسوها ومنظروها من ذاتيتهم، وبالتي هي لا تمثل علماً موضوعياً خالصاً، ولكن ولا ريب فيها الخير الكثير الذي يمكن أن يستفاد منه، وجزى الله علماءنا خيراً على ما قدموا من خدمة لدينهم ولأمة الإسلام، ولكن على العلماء الآن أن يجتهدوا في أحوال زمانهم بالرجوع المباشر لكتاب الله تعالى وسنة نبيه الكريم ﷺ، وأن يعيدوا صياغة التفكير وأساليب الاجتهاد.

تعريف العولمة وأركانها

مع كثرة التعريفات التي أعطيت «للعولمة» وتعدد مفاهيمها، يمكننا أن نخرج بتعريف سهل لكنه يشمل قضاياها؛ فنقول:

- **العولمة**: هي إخراج الأشياء من حيز الخصوصية إلى آفاق العالمية، في أقصى سرعة ممكنة بوسائل الاتصال الحديثة، بغية تحقيق المصالح.

بهذا يتبين لنا أن أركان «العولمة» خمسة:

الأشياء، والعالمية، ووسائل الاتصال، والسرعة، والمصالح.

أولاً: الأشياء:

وهي تشمل جوانب الحياة كلها.

فهي تشمل في جانب الثقافة: الاجتماع والتربية والتعليم والمعارف والصحافة والعقائد والسلوك والتراث الإنساني.

وفي جانب الاقتصاد تشمل: التكنولوجيا والتجارة والأموال والاتفاقيات بشتى أنواعها وهجرة العمال والبضائع والحرف والمهن والسوق الحر.

وفي السياسة تشمل: الاتفاقات، وقرارات الأمم المتحدة والديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الرأي.

وفي الفن تشمل: الأدب والسينما والمسرح والتمثيل والموسيقى والأغاني.

بل أصبحت الجريمة والإباحية والمافيا مما شملتها «العولمة».

وكذلك الحرب والدمار وتقنيتهما كالإنتاج النووي والذري والبيولوجي وعقيدة القتال وأدوات الحرب الذكية.

ولمزيد بيان سنتكلم لاحقا بإذن الله تعالى عن عناصر «العولمة».

ثانياً: العالمية:

أصبح الكون الآن قرية واحدة، ومن الطبيعي أن تتحرك الأشياء في أطراف هذه القرية، و لم تكتسب «العولمة» صفتها إلا من خلال تحقق العالمية، فهي الركن الأول من أركان «العولمة».

وهـذه العالمـية قد أوجدت منافذ لا تحصى لرواج الأشياء من أفكار وأموال ونحوهـا، فهي من جهة إيجابية لمن يحسن استغلالها، حيث تعني له النمو والازدهار والـرخاء وسـيادة أفكاره وثقافته على غيرها من الثقافات والأفكار الأخرى، ومن جهـة أخـرى هـي قاتلة للضعفاء والفقراء والكسالى والصغار، حيث تعني فقدان هويتهم وخصوصيتهم، ودمار اقتصادهم وتداعي منجزاتهم، وذوبانهم في عالم الكبار.

وبمعنى آخر، يزداد الفقير فقراً، والغني غنى، والقوي قوة، والضعيف ضعفاً، والكبير استكباراً والصغير صغاراً، فهي على ما عليه اليوم لا تعدو أن تكون الرأسمالية في أشرس صورها، وهي الرأسمالية المتوحشة التي تأكل كل شيء حتى الرأسماليات الضعيفة.

هـناك جانـب آخر في «عالمية» «العولمة»، وهو التشابك والتداخل الكبير بين جوانـبها؛ سواء على نطاق الأشياء أو على نطاق الوسائل، أي أنها تعمل على دمج هذه الجوانب كلها بحيث يختلط كثيراً العلم بالمذهب.

العالمية ليست شيئاً جديداً خرج من رحم «العولمة»، بل «العولمة» خرجت من رحـم العالمـية، إن صح التعبير، فالعالمية قديمة جداً قدم الإمبراطوريات التي كانت تهيمن على أجزاء كبيرة من العالم، أو كانت تحاول أن تسيطر على العالم كله، وهي بغـية كل شعب من الشعوب، وتوجه كل تيار من التيارات الفكرية والعقدية، لكن الفـارق الآن الإمكانات التي تحقق فشو عالمية الأشياء في وقت قياسي وبقدرة عالية جـداً، تجعل من يصل أولاً هو الفائز ومن يتأخر ولو للحظات هو الخاسر، والفائز يحرز كل شيء ويفرض كل ما يريده، حتى أنه يفرض منطق «من لم يكن معنا فهو ضدنا» منطق القوة والغلبة، وهو آخر صيحة تطلقها «العولمة».

ثالثاً: وسائل الاتصال:

تعتمد «العولمة» في تمددها على وسائل الاتصال الحديثة، وقد قطعت هذه الوسائل شأواً كبيراً في نقل الأشياء، واخترقت البشرية مجالات ما كانت تحلم ولا تفكر بها، قد كان الإنسان ينتقل من قرية إلى أخرى في أيام بأقدامه، أو بالدواب من حمير وبغال وإبل وخيول، أصبح الآن يطوف الكرة الأرضية في ساعات معدودة، في مركبات مريحة لم تكن تتوفر في المنزل القديم فضلاً عن أدوات ركوبه ونقله.

وفي مجال نقل المعلومات دخلنا «العصر الرقمي»؛ هذا العصر الذي ينقل المعلومات في أسرع من لمح البصر، فبعد أن كان الإنسان يكدح ويشقى ليتحصل على لقمة عيشه، غدا الآن يدير أكبر المشاريع من غرفته عبر الشبكة العنكبوتية، فهو يحاور ويجادل ويتفاهم ويعقد الصفقات ويدفع ثمنها وأجور الموظفين والعمال في جلسات مغلقة، بالصوت والصورة.

وفي مجال الحرب، قللت تقنية وسائل الحرب استخدام الإنسان، فأصبحت تنتقل وسائل تنفيذ المعارك بصورة مذهلة وعجيبة، لقد تغيرت أساليب وتقنية الحرب التي كانت تتبع قبل عقد ونصف من الزمن، طبعاً هذا لا ينسينا أن هذه التقنيات العالية الجودة هي أداة نافعة في يد من يملكها، لكنها أداة دمار وإبادة على من تنزل عليه غاضبة.

وهكذا في مجالات الاتصال أخرى، ومن نافلة القول أن نقول: إن وسائل الاتصال لا تقتصر على قضية نقل الصوت والصورة والكلمة، إنما تشمل جميع الوسائل، حيث تطورت خلال القرن «العشرين» تطوراً مذهلاً، يصدق عليها قول الله تبارك وتعالى: ﴿ ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ﴾ (المؤمنون: ١٤).

وقد أخذت هذه الوسائل تكشف المجهول بصورة مذهلة، فأصبحت الأقمار الفضائية تكشف عن حركة الأرض، وتسبر أغوار البحار، كما أن سفن الفضاء اخترقت ونفذت من الغلاف الأرضي ووصلت إلى كواكب مجاورة.

إن كان قد قيل سابقاً: «البقاء للأصلح» فإن هذا العصر يؤكد المقولة بعبارة أخرى وهـــي: «البقاء لمن يملك وســـائل العولمة»، وعندما نتكلم عن مســـألة البقاء لا تعني هـــلاك الأجساد؛ وإن كانت هي الأخرى في حال الضعف تتأثر سلباً «بالعولمة»، وإنما نقصد الموت الحضاري للأمم والذوبان الثقافي لها، الذي تجتاحه «العولمة» بفرض قيم من يملك وسائل الاتصال الحديثة، التي تفرض علينا «العولمة» فرضاً قاتلاً.

رابعاً: السرعة:

أصـــدق وصـــف يمكننا أن نصف به عصر «العولمة» هو «عصر السرعة»، فقد باتـــت السرعة تتدخل في كل أمر لتحسمه لصالح الأسرع، وهذا أمر بيّن لا يتنازع فـــيه، لكـــن هـــناك أمـــراً داخلياً تحمله السرعة يؤثر على الكيان الإنساني؛ أفراداً وجماعات، هذا الأمر هو الإبهار.

والإبهـــار: هو نوع من التوهج يثير إعجاب النفس الإنسانية فيسلمها غالباً إلى التقليد والتمثل للشيء المبهر.

فالســـرعة في نقل الخبر وتحليله، والسرعة في تحليل الظواهر الاجتماعية؛ ومنها ظواهـــر احـــتكاك الـــدول والشعوب عن طريق الحروب، والسرعة في استغلالها، والســـرعة في نقـــل آلة الحرب للفصل في صالح من يملك التقنية الدقيقة والسريعة، والسرعة في صنع الاتفاقيات الاقتصادية وفرضها وكسبها، والسرعة في إدارة العمل وإنجـــازه وتخليصه، وإدارة المؤسسات بشتى فروعها وأنواعها، كل هذه السرعة تثير نوعـــاً من الانبهار المثير للنفس الإنسانية، حيث يصبح من هو عاجز عن تحقيق هذه السرعة الفائقة منقاداً لمن يملكها.

وهذه السرعة في حد ذاتها مأزق انخدع به الكثيرون حيث خلطوا بين عامل السرعة وبـــين مـــا يقدمـــه هذا العامل، فهو عامل مطلوب لذاته، وديننا يأمرنا به حيث يقول سبحانه وتعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ وَهُمۡ لَهَا سَٰبِقُونَ ﴾ (المؤمنون:٦١).

ولكن للأسف الشديد قدم بهذا العامل «العولمة» بكل ما لها وما عليها.

والانبهار هو الذي أدى بكثير من أبناء الأمة المسلمة إلى أن ينخدعوا به وينساقوا وراء الحضارة الغربية، ويعتبروا النموذج الغربي هو النموذج المثالي الذي يجب أن يُتمثل ويُقتدى به.

ونحن لا نختزل الإبهار في عامل السرعة، فالإبهار يدخل في مجالات كثيرة من مجالات «العولمة»، لكننا تحدثنا عنه في السرعة لأنه أصبح من خصائصها المميزة.

خامساً: المصالح:

في الأصل لا يحرم الإسلام على الإنسان أن يحقق مصالحه، بل ركبت فلسفة الخلافة في الأرض على تحقيق المصلحة، وهي دافع غريزي يعزز لدى الإنسان التفاعل في هذا الكون ليقدم أفضل ما يكون، وينتج أجود ما يمكن.

والإسلام يسمي تحقيق المصالح الإنسانية بالفضل، ويحث عليه، ويحض على تتبع مساربه، ومن الضروري هنا أن نبين موقف الإسلام في ابتغاء المصالح، قبل الحديث عن المصالح عند أرباب «العولمة»، فهنالك الكثيرون الذين يخلطون بين المبادئ والمصالح، ويرون أن من يسعى خلف المصالح هادم للمبادئ ولا يمكن التوفيق بين المبدأ والمصلحة.. وقبل بيان ذلك نسوق هنا موقف الإسلام من تحقيق المصالح.

كما قلنا: يرى الإسلام تحقيق المصالح فضلاً من الله سبحانه وتعالى، فالتجارة والسعي والكدح في الأرض في شتى مصادر الرزق هو فضل من الله تعالى، فآيات الكتاب العزيز لا تطلق على ذلك إلا بأنه فضل من الله تعالى، فتحقيق المصلحة في حقيقته مبدأ من مبادئ الإسلام، فالإغفال عن تحقيق المصالح التي تعز الفرد والأمة هو هدم لمبدأ من مبادئ ديننا الحنيف.

والإسلام يعتبر الكون مسخراً للإنسان ليبتغي من فضله سبحانه وتعالى، مسخراً بأجرامه وأفلاكه، وبحاره وفلكه، وليله ونهاره، وحركته وسكونه، ورياحه وهدوئه.

فالله سبحانه وتعالى يخبرنا عن تسخير البحر وفلكه بقوله: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُواْ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُواْ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (النحل:١٤).

ويمتن علينا بالليل والنهار، لأننا نسكن فيه ونبتغي فيه الفضل أيضاً، وذلك في قوله: ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (القصص:٧٣).

ويقول تبارك اسمه عن تسخيره الرياح لنا لنبتغي منها الفضل بإذنه: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ وَلِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (الروم:٤٦).

وتحقيق المصالح التي تعود بالفضل على الإنسان لا بد أن يذهب جزء منها في إصلاح الأحوال الاجتماعية ورعاية القريب والفقير ومن هو في سبيل الله، وهذا مما يميز الإسلام عن النظم المادية كالرأسمالية راعية «العولمة» وموظفتها، فالله تعالى يقول: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوٓاْ ۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (النور:٢٢).

وهناك توجيه رباني منه سبحانه وتعالى بأن ينصرف الإنسان بعدما يؤدي ما عليه من فرائض العبادة إلى الانتشار في الأرض لكسب الرزق، يقول سبحانه: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (الجمعة:١٠).

والله سبحانه وتعالى خفف عن المؤمنين شيئاً من العبادة مراعاة للذين يكدحون في الأرض مبتغين من رزقه سبحانه.

بـــل إننا نجد في بعض الأحيان أن الكسب يتزامن مع العبادة، وفي هذا ملمح مهم يرفع من شأن العمل والكسب وتحقيق المصالح، فالله تعالى يقول عندما تحدث عن الحج: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ۚ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ۝ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ۚ فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ (البقرة:١٩٧-١٩٨).

والله ســبحانه وتعالى يجعل حركة الكون، بأيامه من خلال تعاقب الليل والنهار، آيات ليحقق الإنسان من خلالها مصالحه ويبتغي من فضل الله عليه، فيقول جل ذكره: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ۖ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا﴾ (الإسراء:١٢).

وهـــناك الكثير من الأحاديث الشريفة التي تدفع بالإنسان إلى طلب الرزق، فقد جـــاء عن النبي ﷺ اعتبار العمل صدقة، فعنه ﷺ أنه قال: «**عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ**، فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: **يَعْمَلُ بِيَدِهِ، فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ**، قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَجِـــدْ؟ قَـــالَ: **يُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ**، قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: **فَلْيَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ وَلْيُمْسِكْ عَنِ الشَّرِّ فَإِنَّهَا لَهُ صَدَقَةٌ**»(١).

وعلى الإنسان أن لا يتكل على غيره في تحصيل قوته وإنما يعمل بكد يده، فعن المقـــدام بن معدي كرب؛ أنه سمع رسول الله ﷺ يَقُولُ: «**مَا أَكَلَ أَحَدٌ مِنْكُمْ طَعَامًا أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ عَمَلِ يَدَيْهِ**»(٢).

(١) أخرجه البخاري.
(٢) أخرجه أحمد.

وفي مجال ترغيب النبي ﷺ أمته في الصناعة والتجارة فقد سُئِلَ عَنْ أَفْضَلِ الْكَسْبِ فَقَالَ: «بَيْعٌ مَبْرُورٌ وَعَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ»[1].

وطلب الرزق وتحقيق المصالح في الإسلام مرتبط بذكر الله تعالى، وذكر الله تعالى مجانب لكل معصية، ولا يستقيم ذكر الله تعالى مع إتيان المعاصي، ومعنى ذلك أن الجانب الأخلاقي جزء أصيل لا بد منه في المصالح، فلا غش ولا سرقة ولا احتكار ولا ربا ولا غرر ولا ضرر في المعاملات الاقتصادية في الإسلام، ومع ذلك فلا بد للكادح في الأرض أن يرتبط بالله سبحانه وتعالى ويشكره.

هذا هو موقف الإسلام من الكدح وطلب الرزق وتحقيق المصلحة، وهو موقف يميزه عن غيره من النظم الوضعية، ويحول المصلحة إلى مبدأ أخلاقي عظيم.

أما في عصر «العولمة»، القائم على الرأسمالية المتطرفة، فإن المصلحة هي كل شيء، هي التي تحدد اتجاه كل فرع من فروع الحياة، سواء في جانب الاقتصاد أو الاجتماع أو السياسة أو الحرب أو الأدب والفن، ولا زلنا نرى قانون مكيافللي: «الغاية تبرر الوسيلة» هو المحرك الحقيقي لفاعلية «العولمة».

إن أهم ما تفتقده «العولمة» هو الجانب الأخلاقي، بل الأخلاق تحولت إلى مصلحة، فالأخلاق معتبرة وعاملة عندهم ما دامت تؤدي مصلحة مادية، وأصبحت مفاهيم الأخلاق متغيرة بسرعة تتواءم مع عصر السرعة، حيث فقدت الأخلاق المحك المعياري، وأصبحت تابعة للمصلحة، ولذا نرى بوضوح سياسة الكيل بمكيالين في عالم السياسة، ونرى الفوارق الاجتماعية بفعل الاختلال في موازين الاقتصاد، وفي الناحية السلوكية، فقد رميت الأخلاق جانباً لأنها تتعارض مع حركة الفن، وتتعارض مع تجارة الأعراض، وتتعارض مع قيم الحداثة التي تطلق للإنسان العنان في كل تجاه.

---

(١) أخرجه أحمد.

إن من يحدد أخلاقيات المصلحة في عصر «العولمة» هو ذات المصلحة، المصلحة التي تملكها القوة وتسير بمنطق القوة، وإلا ما معنا منطق: «من لم يكن معنا فهو ضدنا»؟ أليس هو قانون يسيّس لأبعاد خلقية خطيرة في عصر «العولمة»؟

من أخلاقيات «العولمة» أن يفرض علينا منطق القوة الذي يسيّس لحروب رهيبة في بقاع مختلفة من العالم؛ لا سيما عالمنا الإسلامي، لتتدخل هذه القوة وتتخذ من النزاعات الدولية مبرراً للسيادة على مناطق النزاع لامتصاص خيراتها وتقويض حضارتها، تفعل كل ذلك لأجل أن تحافظ على مصالحها، ولتحل أزماتها الاقتصادية ولتبقى القوة العالمية التي لا تقهر.

المصلحة في الإسلام هي من فضل الله، واستخلاف في كونه، وتثمير لمعطيات أرضه، والإنسان مستخلف في كل ذلك، ثم إن المصلحة تطوير للكون وخدمة للإنسان، وللعود بفضل الله تعالى على المستضعفين في الأرض.. أما المصلحة عند من يملك زمام «العولمة» فهي الاستكبار في الأرض، والعصف بالقيم والأخلاق، وإذلال الشعوب ونهب خيراتها وفرض منطق القوة، وحياكة الدسائس العالمية التي توقع الشعوب في الدمار والإبادة، وإيجاد النقاط الملتهبة في العالم لتأكل اليابس والأخضر، ولتستفيد هي من وراء كل ذلك عرضاً زائلاً.

العولمة تطور طبيعي:

من خلال ما سبق، تبين لنا أن «العولمة» تنقسم إلى علم ومذهب، فهي من حيث إنها استغلال لقوانين هذا الكون وسنن الله تعالى فيه، لتحقيق الرفاه للإنسان، سواء استغلاله للوسائل الحديثة التي تجعل الأشياء قريبة المنال، وقادرة على تعميمها في أرض الله تعالى، وتحل الكثير من مشاكله، وتدفع عنه العوز الحاجة، وتجعله في رخاء واستمتاع بطيبات رزق الله تعالى، أو تلك المناهج والنظم التي تعالج قضاياه الاجتماعية والنفسية وتعينه على تسيير حركة الحياة.

هـــذه العلوم هي ملك بشري لا خصوصية لها، وهي داخلة في مفهوم الإباحة الأصلية، حيث أباح الله تعالى للإنسان أن يستغل الكون في كل الاتجاهات إلا ما قام الدلـــيل على منعه، سواء بالنص عليه، أو بمجمل قواعد الشريعة أو بالاستنباط، ومن طبيعة الحياة أن لا تقف بل تتكاثر المعرفة وتتكاثف لتعطي مزيداً من الإنجاز البشري في هذا الكون، ثم إن كل إنجاز يولد سلسلة من الإنجازات اللاحقة، وهكذا.

هـــذه هي سنة الله تعالى، فهي القوة التي ينبغي للمسلم أن يعدها لمواجهة الحياة ولمواجهة خصوم الله تعالى وأعداء البشرية، يقول سبحانه وتعالى: ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ﴾ (الأنفـــال:٦٠)، وقد وقعت الإشارة إلى هذا التطور في قوله تـــبارك وتعـــالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾ (فصـــلت:٥٣)، وقـــد ذكر سبحانه وتعالى ما تحققه الأنعام للإنسان من منافع، ثم وعد جل وعلا أنه سيخلق ما لا يعلمه الإنســـان في وقت نزول الوحي، أي أن قابلية التطور مفتوحة إلى يوم القيامة، حيث يقـــول سبحانه: ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۝ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ۝ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُواْ بَٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ ۚ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ۚ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (النحل٥-٨)، وقد تحدث سبحانه وتعالى عما سخره للإنسان في الكون، سواء باستغلال ما في الأرض أو الفلك التي تجري في اليم، وهو ممـــا يدخـــل فيه عمل الإنسان وتصرفه.. ومن خلال النسق القرآني بالحديث عما يصنعه الإنسان في الأرض والبحر؛ نستشف بأن الله يشير إلى ما سيسخر للإنسان مما يحلق فوق الأرض وأن الله تعالى يمسكه من أن يقع، يقول سبحانه: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ (الحج:٦٥).

فالحياة الدنيا آخذة في التغير من حال إلى آخر وفق قانون التطور، الذي يشبهه سبحانه وتعالى بنبات الأرض الذي يتغير من حال إلى حال، حتى يأتي أمر الله تعالى، يقول عز من قائل: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ السَّمَآءِ فَاخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (يونس:٢٤).

فالقرآن الكريم صريح أن البشرية لن تقف عند طور محدد، بل هي آخذة في الرقي من فترة إلى أخرى، «فالعولمة» من حيث هي علم لا تخرج عن هذا السنن الإلهي، فليس للمسلم أن يتوجس خيفة من هذا التطور، فهو مما أفاءه الله تعالى على الإنسان، بل على المسلم أن يملك زمام هذه الحضارة ويتمكن من تقنيتها لأنها هي التي تجعل العلو للكلمة، وقد بين الله تعالى أن كلمته هي العليا وأن كلمة الذين كفروا هي السفلى، ولأجل تحقيق هذا المراد الإلهي فلا بد أن يتجاسر المسلم، ويسعى سعيه الحثيث لأجل امتلاك معطيات الحضارة الإنسانية، ويرثها من يد الذين كفروا، لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَٰرَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطَـُٔوهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ (الأحزاب:٢٧).

هذا التطور هو ما نسميه بالتطور العلمي الإيجابي للبشرية.

وهذا التطور متحرك منذ بداية حركة الإنسان على الكون، ولذلك لا يمكن أن نعطي وقتاً لبدء «العولمة» من هذا الجانب، لأنها عبارة عن معارف وإنجازات متراكمة ومتكاثفة مع بعضها بعضاً، فإبحار السفن من قارة إلى أخرى في قديم الزمان هو عبارة عن «عولمة» ما تحمله تلك السفينة، إي إخراجه من مضيقه المحدود إلى مجال في العالم أوسع وأرحب، وهكذا أخذت البشرية في حركتها نحو التداخل والاقتراب، فمن

السفينة والخيل والجمل، ثم الكتابة، إلى القطار والسيارة، ثم الطائرة، ثم الإذاعة والتلفزة والقنوات الفضائية، وأخيراً «الإنترنت»، مروراً بكل الوسائل والتقنيات التي أبدعها الإنسان، وصدق الله العظيم حيث يقول: ﴿ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ (العلق:٥).

وهناك تطور آخر للبشرية، وهو ما يتعلق بالآراء والأفكار والمعتقدات التي تمثل مذاهب الناس، فهي الأخرى دخلت عصر «العولمة»، حيث استخدمت التقنيات المتقدمة والسريعة في الترويج لهذه المذاهب عبر القنوات الفضائية وشبكة المعلومات العالمية، وعبر السينما والمسرح والفن، ونحن إن كنا لا نرفض الجانب العلمي من «العولمة» فإننا نرفض المذاهب البشرية الوضعية والشرائع السماوية المحرفة، لأنها تعبر عن تفكير خارج إطار حضارتنا، وهي في الأول والأخير غير منبثقة عن ديننا الحنيف.

العلم لا يتهدد ديننا، بل فيه الوسيلة لتحقيقه عالمياً، ولكن ما يتهدد أمتنا وشخصيتنا وخصوصيتنا هو استقبال وتمثل المذاهب الغربية، وتأثيرها على إسلامنا الذي ارتضاه الله تعالى لنا.

وعندما نتكلم عن «عولمة» المذاهب فإننا نقصد بها المذاهب القديمة كالوثنية والبوذية والهندوكية ونحوها، والمذاهب المعاصرة كالشيوعية والرأسمالية، فقد وجدت في «العولمة» المسلك الذي تخرج به من إطارها المحلي إلى الإطار العالمي، بل في كثير من الأحوال فرضت على الأمة الإسلامية فرضاً؛ بالنار والحديد تارة، وبالعبارات البراقة المذوقة تارة أخرى، تحت شعارات حلوة وعذبة كالمؤاخاة والإنسانية والمساواة.

والآن تفرض علينا الرأسمالية تحت مسمى الديمقراطية، ومن المفارقات أن تأتينا هذه الديمقراطية من الرأسمالية عبر السفن الحربية والطائرات الهجومية والسحق البشري، إنه خداع «العولمة».

وقد تفننوا في الترويج لهذه المذاهب والتسـويق لها؛ فمن ذلك أن تأتينا البوذية أو اليهودية أو النصرانية من خلال أغنية يدغدغ بها المشاعر، أو أن ينتج فيلم يروج لفكرة ما عبر خديعة «الإنسانية»، فنرى في هذا الفيلم – مثلاً– مجموعة من الأطفال من مختلف الجنسيات والأديان يحملون أسماءها، ففي الفيلم الواحد نجد جورج وصمويل وكرشنا وأحمد ومصطفى وشو وبيينج وغيرهم، يروجون للرذيلة تحت اسم الإخاء الإنساني.

هذه المذاهب تعبر عن خصوصيات مجتمعية، نشأت تحت ظروف اجتماعية وتأريخية معينة، وصنعها الإنسان لتعبر عن حالة من حالاته في فترة زمنية معينة، أي أنها لم ينزل الله بها من سلطان، ثم يتم عولمتها لأجل تمييع الأفكار بعضها ببعض، ولا سيما الفكرة الإسلامية، لأجل أن يسود بعد ذلك المذهب الرأسمالي الذي تدعمه القوة.

الفارق بين تلك المذاهب وبين الإسلام، أن المذاهب تحمل ذاتية البشر، أو قل قطاعات معينة من البشر، أما الإسلام فإنه يتعالى عن كل ذلك، لأنه من الله سبحانه وتعالى، رب الكون وخالقه ومصرفه.

والخلاصة في هذا الموضوع: للمسلمين أن يستخدموا الجانب العلمي من «العولمة»، أو بالأحرى ما تستخدمه «العولمة»، وأن يوجهوا العلم ويهدوه إلى رشده عن طريق ما توصلت إليه البشرية من معطيات حضارية قائمة على سنن الله تعالى في خلقه، ولكن عليهم أن ينتبهوا في ذات الوقت إلى شرك «العولمة» التي جاءتنا محملة بالمذاهب البشرية، التي تعبر عن ذاتية أصحابها، أي علينا أن نفصل بين العلم وبين المذهب.

عناصر العولمة

«للعولمــة» ثلاثــة عناصر، هي: حرية انتقال الإنسان، وحرية انتقال الأموال، وحرية انتقال المعلومات.

هذه العناصر رغم ما تدعيه الرأسمالية من تفوقها في كفالتها، وجعلها مرتكزاً في «العولمة»، إلا أن هذا الادعاء لا يزال يعاني الكثير من مصداقية التطبيق، فهي حريات خاضعة للمصلحة الرأسمالية، فالدعوة إلى تحريرها كانت نتيجة الحاجة الملحة لتنشيط السـوق الـرأسمالي، ولكـن عندما تعارضت المصلحة مع هذه العناصر، فإننا نرى بوضوح سافر، كيف يحد بطريقة وحشية حرية انتقال هذه العناصر الثلاثة.

ويكفيـنا مـثال على ذلك ما هو حادث بعد هجمات «١١ سبتمبر»، حيث أصبح الإنسان متهماً، وللقوة المهيمنة أن تتعقبه أينما ذهب، وأن ترصد تحركاته ولو كانـت في منـتهى الخصوصـية، وحُدّ من حركة المال، ولو كان ذاهباً لرفع الفقر والحاجـة عـن الفقراء والمستضعفين، وأن أي مشروع من هذا النوع يعتبر مهدداً لمصـالح المسـتكبرين في الأرض، وأما المعلومات فهي تحت المجهر الأمريكي الضخم الذي يسيطر على شبكات المعلومات العالمية.

إن مـن السذاجة بمكان أن نعتبر هذه الحريات مكفولة في عصر «العولمة»، بل هي في الحقيقة مسخرة تمام التسخير لخدمة الهيمنة العالمية، تجري بسرعة عندما تصب في مصالحها، أما عندما لا تكون كذلك فهي لا تجري إلا نكداً.

ويكفينا هنا أن نذكر بأن الإسلام يكفل من حيث التشريع والتطبيق حرية هذه العناصر، ويمنع الحيلولة دون انسيابها، وأن التعدي على حركتها هو تعد على الدين الذي نص على إباحة أصل الأشياء وبراءة الذمة الأصلية.

نعـــم؛ هو يمنع ما يضر بالإنسان عموماً، فهو يمنع الإنسان عندما يكون مفسداً في الأرض ومتعدياً على أخيه الإنسان، بل يطبق عليه أحكامه الرادعة، يقول سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْىٌ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ ۖ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (المائدة:٣٣-٣٤).

وهـــو يحد من التعامل بالأموال عندما تدمر البشر وتستضعفهم كتحريمه تعالى للـــربا: ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ (البقرة:٢٧٥)، ويقول سبحانه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ (البقرة:٢٧٨-٢٧٩).

والإسلام يحارب المعلومة التي تفسد الأخلاق الإنسانية، وتوقع الناس في الفساد والانحطـــاط، وتدمـــر كـــيانهم البشري، كالغناء الهابط والتمثيل الإباحي والعرض الفاضح لجســـد الرجـــل والمرأة، وهـــو ما يدخل تحت القـــواعد القرآنية التالية: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ (لقمان:٦)، ﴿ وَلَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ﴾ (الأعراف:٥٦).

وهـــو مع كل هذا يمـــنح الإنســـان فرصـــة الرجـــوع والأوبة إلى الحـــق، فلـــيس عـــندنا في الدنـــيا رجـــل تحق عليه اللعنة الأبدية كما نراه عند الآخرين بشـــتى الصور.

العولمة تطور نفسها:

الكـــثير منا يتصور أن «العولمة» بصورتها الرأسمالية ســتسقط وشيكاً وما علينا إلا أن ننتظر، وبعدها نرى الإسلام صاعداً في أرض الله تعالى بعالميته وشموله، وهذا أمر نتمناه، وهو حلم يداعب مخيلاتنا باستمرار، لكن ليس الأمر بهذه البساطة، ولا تحدث الأمور بمجرد الأماني، فهناك عوامل موضوعية داخلية وخارجية لسقوط الحضارات، لأن «العولمة» مظهر من مظاهر الحضارة المعاصرة، بل هو مظهرها وجوهرها المتميز، ونحن لا نماحك في سقوط أي حضارة، فلطالما نهضت حضارة وسقطت، ثم جاءت أخرى لترثها وتحل محلها، ولنا في التأريخ شواهد لا تنكر.

لـــن نتكلم هنا عن عوامل نهوض الحضارات وســقوطها، لأن ليس هنا محله، وإنمـــا علينا أن نبين أن أي حضارة لا تستسلم للسقوط بنفسها فهي لا تزال تكافح وتناضـــل من أجل بقائها، وهذا ما تفعله حضارة «العولمة»، فهي تحاول جهدها أن تـــتجاوز بكـــل ما أوتيت من قوة عوامل السقوط الداخلية والخارجية، وأهم هذه العوامـــل أنها تفرض نفسها على العالم، فقيم «العولمة» هي قيم الرأسمالية، فالحضارة الغربـــية تراهن على بقائها بفرض حضارتها وقيمها على العالم أجمع، وبالتالي تطمس الحضارات الأخرى وتذوب، ولذلك خرجت علينا مقولة «نهاية التاريخ» ويقصد بها أن العـــالم لـــن يســـتطيع أن يأتي بحضارة تسوس العالم فوق ما أتت به الرأسمالية، ويضيف أنصار هؤلاء بأنه يمكن أن تسقط الرأسمالية من أمريكا ثم تزدهر في أوروبا، أو تســـقط مـــن الغرب لتنهض في شرق آسيا كاليابان مثلاً، وهؤلاء يؤكدون على «نهايـــة الـــتأريخ بعولمـــة الرأسمالية» بسقوط الشيوعية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية وغيرها من الدول، وتحول باقي دول المعسكر الشيوعي إلى نظام السوق الحر الرأسمالي، وأخذت القيم الرأسمالية تطغى على شعوبهم ومجتمعاتهم.

هذا ما نراه وهو ما يبدو واضحاً.

إن «فرانسيس فوكوياما» وهو ينظر لنظرية «نهاية التاريخ» لابد أنه قرأ كثيراً في الحضارات والأديان ومنها الحضارة الإسلامية والدين الإسلامي، وفي نظري أن هذه النظرية لم تكن إبداعاً من «فوكوياما» بمقدار ما تكون اقتباساً لعقيدة «ختم الرسالة الإلهــية» الإسلامية بمجيء نبينا محمد ﷺ ، فكل ما فعله «فوكوياما» أنه نقل فكرة خــتم الشرائع إلى فكرة ختم الحضارات بالرأسمالية واسماها «نهاية التاريخ»، ونسي هــذا الفيلســوف أموراً جوهرية بين ختم الشرائع بالرسالة الإسلامية وبين «نهاية الــتاريخ بالرأسمالــية» فالرسالة الإسلامية هي دين رباني تكفل الله سبحانه وتعالى بحفظــه، أمــا الرأسمالية فهي تجربة وضعية، وفق مقاييس بشرية محضة، وتغير نفسها باســتمرار، أي أن الرأسمالية اليوم هي غير الرأسمالية قبل سقوط الشيوعية، وهي غير الرأسمالية قبل صعود الشيوعية؛ وهكذا، أما دين الله تعالى فهو لا يتبدل، محفوظ من قــبله جل وعلا، قد لا يكون دين الله تعالى هو المسيطر على مجريات الأمور، لكنه يبقى ببقاء الحياة الدنيا، أما الرأسمالية فهي آيلة إلى الانــتهاء إما بتغيرها المســتمر، أو بسقوطها وصعود غيرها.

ومــن قوانــين سقوط «العولمة» بصيغتها الرأسمالية وأنها لا تمثل الصيغة النهائية للبشر، ارتباطها بالمصلحة وحدها دون اعتبار لقيم اجتماعية وأخلاقية.

ثم القــول: بأن الرأسمالية هي الصيغة النهائية «للعولمة» أمر تنكره السنن الكونية التي جعلها الله سبحانه وتعالى، فهو ببساطة قول يلغي الإبداع الإنســاني، والإبداع لا حدود له.

ومــع كونــنا نؤمن بختم الكون بشريعة الإسلام لكن لا يعني ذلك أن حركة الإســلام فاعلة بدون الأخذ بالأسباب، إننا لا يمكن أن نجعل الإسلام عالمياً يحل محل «العولمــة» الرأسمالية إلا إذا أخذنا بالأسباب، وإن لم نأخذ بالأسباب سنرى فترات متلاحقة تطور «العولمة» من نفسها، وتكسب لها رصيداً مستمراً من الزمن، أو نرى «عولمة» أخرى بديلة عن «عولمة» الرأسمالية، ونحن لا زلنا في سبات قاتل.

مراحل العولمة:

لكي نعرف موقعنا نحن المسلمين من «العولمة»، علينا أن نتتبع «العولمة» مرحلة مرحلة، فهي تمر بخمس مراحل كالآتي:

١- مـــرحلة التنظير: وهي المرحلة التي يتم فيها رسم السياسات وتدبير الخطط ومراجعة الأمور من جميع جوانبها، وصنع الاتفاقيات، وهندسة المشاريع، ووضع أطر أكـــثر حداثة لترويج ما ينبغي ترويجه في «عالم» «العولمة»، ويتولى هذا الأمر كبار المفكرين والسياسيين والاقتصاديين والعلماء في مختلف الفروع عبر مؤسسات وبيوت خبرة ومكاتب استشارية عملاقة، تدعمها أموال طائلة تنفقها الدول، التي تتسابق في مضمار «العولمة».

هذا التنظير ليس في جانب واحد أو جوانب محددة، وإنما يشمل كافة الجوانب، بدايـــة من سبر الفضاء وأجرامه عبر أقمار وسفن ضخمة، وانتهاء بالفن والسينما، مروراً بالاقتصاد والفكر والاجتماع والطب والزراعة والتجارة وغيرها.

لا أظـــن أن لنا إلى حد الآن موطئ قدم في مرحلة التنظير، فنحن مجبرون قسراً عـــلى السير وفق ما ينظره لنا أرباب «العولمة»، ولابد لنا من الدخول فيما ينظرونه لأنه هو اللغة العالمية، أي اللغة التي تتحكم في العالم.

٢- مـــرحلة الإنتاج: إن كانت مرحلة التنظير هي القاعدة الفكرية «للعولمة» فإن مرحلة الإنتاج العمود الفقري لها، حيث تدخل بعد ذلك الدراسات والخطط إلى عالم الإنتاج، ويستخدم في ذلك آخر ما أبدعه الإنسان في هذه الحضارة.

فيتم إنزال المخططات السياسية عبر المحافل الدولية، وأهمها الأمم المتحدة، وفي عالم الاقتصاد تخرج لنا الشركات عابرة القارات في كل لحظة جديداً تملأ به السوق العالمية، وتحكم سيطرتها به، وفي الطب دخلنا عالم الاستنساخ والهندسة الوراثية، وفي الاتصالات

القنوات الفضائية ومجال الشبكة العنكبوتية والنظام الرقمي، وفي الطاقة شرع العلماء في تجميد الضوء، وفي الفضاء ولجت «العولمة» الكواكب الأخرى، وهكذا.

ولن تقف البشرية عند حد من التطور حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

ولكن ما هو حالنا نحن المسلمين في الإنتاج؟ أعتقد أن الأمر واضح جداً، فنصيبنا لا شيء سوى الصناعات البسيطة؛ وهي لا تعدو أن تكون فتات الإنتاج العالمي الذي يفرغ منه سدنة «العولمة»، ومع ذلك ضرب عليها ألف سياج لحصارها من أن تلج الأسواق العالمية.

إننا لا نملك قوة الإنتاج، وكذلك لا نملك القوة التي تسوق ما ننتج.

٣- مرحلة التصدير: وهي المرحلة التي يتم فيها تسويق ما تنتجه «العولمة» في كافة مناحيها، فهناك إنتاج هائل على مستوى الكم والكيف، هذا الإنتاج لابد له من أسواق لأجل استيعابه، ولذلك من متطلبات «العولمة» أن تبحث لها عن مجالات وأسواق لتصدر ما تنتجه من سلع وبضائع ومعلومات وبرامج في كافة المجالات، ولأجل ذلك تقوم العلاقات الدولية، والاتفاقات التجارية والاقتصادية، وترغم الدول على فتح أبوابها مشرعة أمام ما تصدره القوى العالمية.

والتصدير التجاري والاقتصادي يصحبه ضخ هائل وتدفق رهيب من المعلومات المصورة والمسموعة والمقروءة عبر الكتب والصحف والفضائيات و«الإنترنت» لأجل أن ترسخ قيم السوق الحر «الرأسمالية» فالمنتج الرأسمالي لابد له من فرشة رأسمالية لكي تستقبله.

وهنا يتضاعف الخطر حيث التصدير يستولي على الجيوب والعقول في آن واحد.

٤- مرحلة الاستقبال: من الطبيعي أن توجد أسواق مستقبلة لما تنتجه المصانع الرأسمالية، فمن وظيفتها أن توجد المستقبل لكي تصدر ما تنتجه، ولذلك تعتبر الشعوب سوقاً محتكراً للدول القوية وخاصة أمريكا زعيمة الرأسمالية والقابض الأول «للعولمة».

وعـــندما نتكـــلم عن عالمنا الإسلامي، نجد الفقر في إدارة «العولمة» والتنظير لها وصناعتها وإنتاجها وبالتالي تصديرها، في حين أننا نشكل السوق الكبير المفتوح أمام مـــا تنـــتجه الآلات والمكنات الرأسمالية، وعالمنا بذلك يزداد ضعفاً وذوباناً في بوتقة «العولمة» الرأسمالية.

٥- مـــرحلة رد الفعل: نشهد باستمرار عبر وسائل الإعلام المناهَضة «للعولمة» كرد فعل طبيعي، حيث تتهدد الحضارات والشعوب والاقتصاد، ولكن ردود الفعل هـــذه رغم قوتها -أحياناً كثيرة - إلا أنها لا تؤتي ثمرتها، وذلك لأن سدنة «العولمة» يفرضـــونها فرضاً قسرياً على الشعوب، ولا يزالون يغيرون في خططهم بحيث تتقبل الشعوب الأوضاع الحاصلة والمستجدة.

والأخطـــر من ذلك أن ردود الفعل هذه لا تلبث أن تفور وتثور ثم تخبو وتغور، وتستســـلم لمـــنطق الواقع، والسبب أنها لا تملك المؤسسات القوية التي توقف هذا الزحف الكاسح.

ولكـــن كـــثيراً ما يظهر على السطح يكون خادعاً في حقيقته، فهذا الإحباط المتكرر يولد ضغطاً داخلياً لا يلبث أن ينفجر كقوة كاســـحة «للعولمة» الرأسمالية، أو أنـــه قـــد تنبثق نظريات أخرى تعتنقها بعض الفئات التي ترتب أوراقها بعيداً عن أنظار القوة المهيمنة لتخرج بمذهب جديد يأتي على هذه «العولمة».

وأما على نطاقنا الإسلامي فإن ديننا الحنيف هو النظام الوحيد الذي بإمكانه أن يحل المشكلة العالمية، لكن يحتاج إلى من يقوم بواجبه، وليتنا كرد فعل لهذه «العولمة» نقـــوم بإحـــياء النظام الإسلامي وفق المراحل التي ذكرتها «للعولمة»، مرحلة مرحلة، وعليـــنا أن نبذل الكثير جداً، وسنواجه المصاعب والعقبات الكأداء، إلا أن بالصبر والمثابرة تتحقق «المعجزات البشرية».

والسؤال: هل نحن قادرون على هذا المشروع الحضاري الضخم؟

الجواب: ممكن بإذن الله تعالى، ولكن بإعادة صياغة الأمة في جميع مجالاتها.

عالمية الإسلام

نعــتقد نحن المسلمين اعتقاداً جازماً لا مرية فيه أن الإسلام هو الدين الخاتم، وهو الدين الذي يجب أن يسود العالم، وهو القادر على إدارة مناحي الحياة، وخاصية العالمية في الإسلام خاصية أصيلة ثبتت بالكتاب العزيز، وشرع رسول الله ﷺ في تطبيقها.

فـــالله تـــبارك وتعالى يقول في محكم كتابه: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (سبأ:٢٨)، ويقول سبحانه أيضاً: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ (الأنبياء:١٠٧).

بـــل أنـــه سبحانه وتعالى بشر المؤمنين بأن هذا الدين سيظهر على ما عداه من الأديان كما ألمح في الآيتين السابقتين من سورة «ص»، وبيّن ذلك بقوله جل وعلا: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾ (الـــتوبة:٣٣)، ووعدهُ سبحانه وتعالى حقٌ وصدقٌ، ولكنه يحتاج في تحقـــيقه إلى رجال يصنعون التأريخ، ووعدُ سبحانه سيتحقق، فإن لم نعمل نحن على تحقيق هذا الوعد سيأتي الله بأجيال تحقق هذا الوعد، ولكن بعد أن يفوتنا القيام بأمانة حمـــل الرسالة وتحقيقها وتبليغها، يقول عز من قائل:﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم ﴾ (محمد:٣٨).

ونسأل الله تعالى أن لا يؤاخذنا على نومنا وسباتنا وتقصيرنا، فســـلعة الله غالية لا تشترى بالخمول والكسل وإنما بالعمل والمثابرة.

وتأتي عالمية الإسلام من عدة خصائص له، نراها لا تتوفر في النظم الأخرى، منها:

– **الربانـــية**: اصـــطفى الله تعالى لنا الإســـلام ديناً خاتماً، وبكونه من الله تعالى نعلم علم اليقين أنه تعالى جعله صالحاً لكل زمان ومكان، وكيف لا يكون كذلك،

والله تعالى منـــزل القرآن هو خالق هذا الكون ومدبره، وعالم بتقلب أحواله، يقول ســـبحانه وتعـــالى: ﴿ قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ (الفرقان:٦)؟

ويكتســـب النظام الإسلامي بهذه الخاصية الهيبة في تطبيقه، لأن الإنسان عندما يؤمـــن بأن هذا النظام من عند الله تعالى، ولا يقبل منه غيره، تجده يقبل على الالتزام به وتفعيله في الحياة بعقيدة المؤمن به، وشتان بين من تسيّره العقيدة، وبين من تسيّره المنفعة الفانية.

ولأنـــه من الله تعالى فهو جاء صالحاً لكل زمان ومكان، وكاشفاً عن كل أمر يحتاجه الإنسان، ولم يفرط الله تعالى فيه بشيء، يقول سبحانه وتعالى: ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ﴾ (الأنعام:٣٨).

وهـــذا هو الفارق بينه وبين الأنظمة الوضعية، تلك الأنظمة التي هي عبارة عن تجارب تقاسي منها البشرية الأمرين بسبب «ذاتية» واضعيها، وبين هذا النظام الذي يتعالى عن الذاتية لأنه من الله تعالى.

- **الأخلاق:** في «العولمة» الرأسمالية الأخلاق خادمة للمصلحة، وعندما تتعارض الأخـــلاق مع المصلحـــة فلا قيمة للأخـــلاق، بل الأخلاق موجودة في «العولمة» بمقـــدار ما تدفع بالمصلحة إلى الأمام، ولذلك فالأخلاق عندهم نسبية جداً، أما في الإســـلام فـــالأخلاق عنصر مهم، والمصلحة محكومة بعنصر الأخلاق، ولا يمكن أن تتجاوز المصلحة خلقاً من الأخلاق.

إن المســـاوئ التي تفرزها «العولمة» راجعة إلى ضربها بالأخلاق عرض الحائط، ويكفيـــنا من السقوط الأخلاقي «للعولمة» ما نراه من الغطرسة والهيمنة والاستكبار، والسحق والإبادة للشعوب، وقلب المفاهيم والتلاعب بها.

إن رســـول الإســـلام العظيم، صلوات الله عليه وسلامه قائد النظام الإسلامي، وصفه الله تعالى بالخلق العظيم حيث يقول: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (القلم:٤)، وفي ذلـــك دلالـــة عميقة على أن عدم الالتزام بالأخلاق في التعامل لا يعد تعاملاً إســـــلامياً، وقد بيّن رســـول الله ﷺ أنه بعث ليتمم مكارم الأخـــلاق فقال ﷺ: «**إنَّمَا بُعِثْتُ لأُتَمِّمَ صَالِحَ الأَخْلاقِ**»[1].

والالتزام بالأخلاق في الإسلام ليس مع المسلمين فحسب بل هو التزام كلي مع كـــل البشر، يقول سبحانه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ﴾ (المائدة:٨)، ويقول عز وجل: ﴿ ... وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦۖ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ ﴾ (الـــنحل:١٢٥-١٢٦)، وعندما تكون القاعدة الأخلاقية في الإسلام هي الأساس فذلك مما يضمن له عالميته، ويحقق له انتشاره.

- **الحســـاب الأخروي**: من العقائد القطعية في الإسلام الإيمان باليوم الآخر، وهو كثيراً ما يأتي في نصوص الشرع قرين الإيمان بالله تعالى، فمن الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (البقرة:٦٢)، وقولـــه:﴿يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَأُوْلَٰٓئِكَ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ (آل عمران:١١٤)... وغير ذلك كثير.

ومـــن الســـنة النـــبوية؛ قول رســـول الله ﷺ: «**لا يَحِلُّ لامْرَأَةٍ، تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إلا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ عَلَيْهَا**»[2].

---

(١) أخرجه أحمد.

(٢) أخرجه مسلم.

وقوله ﷺ: **«من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت، ولا يؤذي جاره أبداً»**[1].

وقوله ﷺ: **«إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ، فَلا يَحِلُّ لامْرِئٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا»**[2].

وهذه العقيدة تضمن الالتزام بالنظام الإسلامي، وتعطيه دفعة غير محدودة من الحركة في واقع الحياة، وذلك لأنها عقيدة تمنع الظلم والاعتداء وفعل الفواحش، وتحث على فعل كل خير، وعندما يوقن الناس أنهم واقفون أمام الله تعالى ليجزيهم على ما فعلوا فإنهم سيكونون على حيطة من أمرهم من الوقوع في الإفساد في الأرض، كما ذكر الله تعالى ذلك على لسان نبيه شعيب عليه السلام، حيث قال سبحانه: ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱرْجُواْ ٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (العنكبوت:٣٦)، وبالتالي يعيش الناس في انسجام مع أنفسهم ومع من حولهم ومع واقعهم، وهو الأمر الذي تبحث عنه البشرية لتخرج من مأزق المادية الجاف.. المادية التي تعصف بكل القيم، وتحكم الأهواء والمصالح الضيقة والأفكار المتعصبة، وما ذلك إلا لأنها غفلت عن الحساب الأخروي.

فلو أن كل إنسان يؤمن إيماناً جازماً أنه واقف عن قريب بين يدي الله تعالى ليحاسبه على كل ما فعل، فإن فعل خيراً فهو في جنة نعيم أو فعل شراً فمأواه جهنم وبئس المصير؛ إن لم يتدارك أمره بالتوبة إلى الله تعالى، يقول سبحانه: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾ (الزلزلة:٧-٨)، لو أن كل إنسان آمن بهذه الحقيقة لما عانت البشرية ما تعانيه الآن من الويل والثبور وعظائم الأمور.

---

(١) أخرجه الربيع.
(٢) أخرجه البخاري.

إن البشـــرية الآن هي أحوج ما تكون إلى هذه العقيدة؛ التي تدفع بالإنسان إلى فعل الخير وكسبه، وتنأى به عن الشرور، ولذلك جاء أنبياء الله تعالى عليهم السلام لإقامة الحجج على البشرية بأن اليوم الآخر آت لا ريب فيه.

فهـــذه العقيدة تجعل الناس سواسية أمام الله تعالى، لا فرق بين أبيض وأســـود، ولا بـــين رجل وامرأة، يقول الله في محكم كتابه: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ (الحجـــرات:١٣).. والعـــالم الآن محـــتاج إلى ما يحقق له المساواة ويرفع عنه الظلم والاستكبار.

وقد حدث الكثير من الانحراف عند الناس في هذا الاعتقاد فجاء القرآن الكريم لـــيعطي التصور الصحيح لهذه العقيدة، فمن الناس من ينكر اليوم الآخر رأساً، فأقام الله تعـــالى علـــيهم الحجج والبراهين بأن اليوم الآخر آت لا شك فيه، حيث يقول سبحانه وتعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ ۖ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا ۚ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ۝ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِى ٱلْقُبُورِ ﴾ (الحج:٥-٧).

وهـــناك مـــن يتصور أن الإنسان بمجرد اعتقاده بالدين الصحيح لا يضره عمل المعاصـــي، أو أنه لا يحجبه في نهاية المطاف عن نيل رضوان الله تعالى، وهذا غبش في التصـــور وميل في الاعتقاد وزيغ في التفكير، فهذه هي أماني أهل الكتاب، التي ردها

الله تعالى عليهم، وأثبت أن من يعمل سوءاً يجز به، حيث يقول تبارك وتعالى: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿١٢٣﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ (النساء:١٢٣-١٢٤).

إن عقيدة اليوم الآخر التي جاء بها أنبياء الله تعالى عليهم الصلاة والسلام، وأكد عليها جل وعلا في كتابه الخاتم، هي من عوامل عالمية هذا الدين، وخصائصه التي تكفل له الانتشار.

- **مراعاة الثابت والمتغير**: الحياة تتكون من شقين رئيسين، هما الثابت والمتغير، فهناك جوانب من الحياة ثابتة لا يمكن أن نقول بتغيرها، وهناك جوانب متغيرة لا يمكن أن نزعم بأنها ثابتة.

فكثير من حقائق الوجود هو ثابت، كوجود الله تعالى وعالم الغيب بما ينطوي عليه من وجود الملائكة والجن وقيام الساعة والجنة والنار، وكثير من عالم المشاهدة، فسنن الله تعالى التي يجري على وفقها الكون هي ثابتة؛ سواء في جانب الحركة الكونية أو جانب الحركة الاجتماعية؛ والنفس الإنسانية بها شق ثابت، كحاجتها لإرواء الجسد وإشباع العقل وإغناء النفس، وكذلك الأخلاق الفاضلة الكريمة؛ هذه الجوانب الثابتة لا بد من ملاحظتها وإشباعها.

ثم يأتي انطلاقاً من هذا المنبع الثابت نهر المتغير الدافق، فحركة الإنسان في الحياة، واكتشافه للجديد، واستغلاله للكون المسخر من الله تعالى له، وضربه في الأرض كدحاً وبناءً، وتطوير مناهجه في التعامل مع الحياة، كل هذه الأمور هي متغيرة، ولا بد أيضاً من مراعاتها وإشباعها.

علينا أن نعي أن الثابت أساس للمتغير، والمتغير نابع ومنبثق من الثابت، ولا بد من ملاحظة ذلك كله، فمراعاة أحدهما وإغفال الآخر هو في الحقيقة إخلال بالمعادلة المتزنة في الكـــون، فلا استقرار ولا اعتدال إلا بتحقيق هذه المعادلة الدقيقة، وإلا فالاضطراب والدمار والانحطاط.. فعندما نولي اهتمامنا بالثابت فقط دون المتغير، فإن الحياة ستجنح بعيداً، ولا نستطيع أن نواكبها، فنظل جامدين في طرحنا وعلاجنا للقضايا والمشكلات، والحياة لن تتوقف لكوننا جمدنا عند الثابت فقط، فسنن الله ماضية، وعجلة الحياة ستأتي علـــيه فهي لا ترحم إلا من يسابق هـــذه العجلة ويرسم لها الخط الذي ستسير عليها، ومـــا اندثار كثير من الأمم والحضارات إلا من هذه الجهة، حيث لم تستطع أن تواكب المتغيرات التي تجري في الكون، ولا التبدل الجاري في الحياة.

وفي المقـــابل، فـــإن الاهتمام بالمتغير على حساب الثابت، هو الآخر يؤدي إلى الاضمحلال والاندثار، حيث إن إهمال القاعدة التي انبنى عليها المتغير ذاته، سيؤدي إلى انهيار هذا المتغير، لأنه سيبقى بدون قاعدة، وينبني على غير أساس.

وعـــلى هـــذا الأمر تركبت حضارة «العولمة» الرأسمالية، فهي قد تركبت على إهمـــال الثابـــت إهمالاً شبه تام، واعتنت عناية فائقة بالمتغير وحده، وهذا ما يؤذن بســـقوطها وفنائها، وحينها لن تنفع مقولة «نهاية التأريخ» هذه الحضارة، لأنها قائمة على شق واحد فقط، وتركت الشق الآخر؛ الذي قد يكون هو الأهم.

أما الإسلام فقد راعى ذلك كله من خلال تشريعاته العظيمة، فقد جعل الله تعالى في كتابه العزيز ما هـــو محكم لا يحتمل إلا معنى واحـــداً، وهو ما يراعي الثابت، فمنه مـــا يتعلق بخالق هذا الكون كوحدانية الله تعالى وأسمائه الحسنى، ومنها ما يتعلق بالغيب كالـــيوم الآخر، ومنها ما يتعلق بالإنسان فرداً وجماعة كإقامة كالشعائر التعبدية، ونحو ذلـــك، فأصـــول هـــذه الجوانب من المحكم في دين الله تعالى، وهو غير قابل للنـــزاع والاخـــتلاف، ولا يجوز الخـــلاف في أصول هذه الثوابت، وبالتأكيد لا يجوز نكرانها.

ثم يـــأتي المتشـــابه الذي يتسع ليأخذ بحجز هذا الكون من أطرافه فيضمها تحت قاعدة سعة الرأي، حيث جاء كثير من نصوص الكتاب العزيز والسنة النبوية المطهرة - بـــل هـــو الأكثر والأعم- متسعاً ومكتنـــزاً للكثير من المعاني، حتى تعطي هذه النصـــوص حلـــولاً لا نهائية لمستجدات الحياة، وهذا هو سر خلود الشريعة وشمولها للمكان وعمومها للزمان.

ثم ممـــا ينـــبغي أن ننـــبه عليه في الحقل الفقهي الذي يستنبط الأحكام والحلول للمســـتجدات، أن النصوص التي تحمل الكثير من المعاني، ينبغي أن نتجاوز فيها آلية الترجـــيح الآحاديـــة، بمعنى ينبغي أن لا ننطلق فقط من المرجحات اللغوية في عملية الاســـتنباط مـــن الأدلة التي تحمل العديد من المعاني، فاللغة هي إحدى المرجحات، ولكنـــنا نـــنطلق بالإضافة إلى ذلك من أرض الواقع التي ينبغي مراعاتها، والله تبارك وتعـــالى لو أراد لنا رأياً واحداً يكون هو الذي يرجح على غيره لفعل، وهو القادر عـــلى كـــل شيء، وقد فعل فيما يدخل تحت المحكم، وإنما سبحانه وتعالى لحكمته العظـــيمة جعل المتشابه متشابهاً لأجل سعة الرأي، وإعمال الفكر لكي يدير الإنسان هذه الحياة بكافة متغيراتها، فكل المعاني والآراء المنبثقة من النص قابلة للاستفادة منها وتفعيلها وفق آلة الاجتهاد الصحيحة.

ثم لا بد ونحن نفعّل النصوص المكتنـــزة للمعاني أن نحتكم في ذلك إلى القواعد الكلية للشريعة المنبثقة من الآيات المحكمة، ولا يجوز لنا أن نتعسف في استغلال هذه النصـــوص بحيث ننتصر لآرائنا الضيقة وأفكارنا المحدودة، فعلينا أن نخرج من شرنقة الذاتية إلى أصالة الموضوعية، يقول سبحانه وتعالى في كتابه العزيز: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ (آل عمران:٧).

إن ديناً هذا شأنه لهو الدين العالمي الوحيد الذي يقدر على إدارة الحياة وإنقاذها مـــن ويلاتها وصراعاتها، وهو المرشح الجدير ليكن بديلاً عن «عولمة» الرأسمالية التي هي آخذة في الأفول بسبب غطرستها وجبروتها في الأرض.

واقع الأمة:

ارتضـــى الله تعالى لنا الإسلام ديناً، وسن لنا شرائعه، وأنزل علينا كتابه العزيز مهيمـــناً عـــلى ما ســـواه من الكتب، وتكفل سبحانه وتعالى بحفظه من التحريف، حيـــث يقول سبحانه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ (الحجر:٩)، فهو كـــتاب لا يدركه التحريف ولا التبديل، وهي العاهة التي أدركت الكتب السماوية الســـابقة، وحفـــظ الله تعالى له يجعله متماشياً مع حركة الحياة أفقياً ورأسياً، صالحاً للزمان والمكان، فلو لم تكن هذه الخاصية فيه لأعرض عنه الناس، ولما تحقق له الحفظ الـــذي أراده الله تعـــالى له، وذلك لأن حفظه جاء متلازماً مع عناية الخلق به، فهي عناية منبثقة من سنن الله تعالى الطبيعية، وهذا ما يزيد في قوة إعجازه وإبهاره للخلق.

والـــنظام الإسلامي هو نظام عالمي استمد عالميته من عالمية دين الله تعالى، وهو نظـــام قـــابل لأن يتمدد في كل اتجاه، ليبني الحياة ويعمر الكون ويحل قضايا البشر ويعالج المستجدات التي تظهر كل حين.

لكـــن انتشـــار هذا النظام وعالميته وشموله للحياة وعمومه للبشر لا يكون بأمر خـــارق أو خارج عن سننه تعالى التي بثها في الكون، بل جعله الله تعالى أمراً مرتهناً بـــالأخذ بالأسباب، وأولى هذه الأسباب العمل بمقتضى كتاب الله تعالى وهدي نبيه الأكـــرم ﷺ، والسير في هذا الكون، واستغلاله على أحسن وجه، واكتشاف ما فيه مـــن كـــنوز؛ ســـواء كانت خيرات كنـــز بها الكون، أو أنظمة وقوانين تحتاج إلى إبرازها وصياغتها ثم استخدامها.

هـــذه حكمة الله وهذا قانونه في خلقه: ﴿فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗاۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحۡوِيلًا﴾ (فاطر:٤٣).

عـــندما وعـــى المسلمون هذه الحقائق وهم يتربون في مدرسة النبوة العظيمة، انطلقـــوا كالســـهم الصائب، فأقبلت الناس على دين الله أفواجاً، وشرَّق المسلمون وغـــربوا ناشـــرين دعوتهم في ربوع الأرض، وما هي إلا فترة وجيزة لا تعدو ربع القرن، حتى أخذ المسلمون يدكون معاقل الظلم والطغيان، فاجتاحوا ملك كسرى، وزحزحوا قيصر عن كثير من مواقع ملكه.

وعندما تحكمت فينا الأهواء، وضربنا بأحكام ديننا عرض الحائط، فاتبعنا قوانين القبيلة في سياسة الأمة، حيث عطلنا قانون الشورى، ليحل محله قانون السيادة للقبيلة الواحدة أو البيت الواحد، من تلك اللحظة بدأ رسمنا البياني الحضاري يهبط بعد أن كان يصعد.

ثم جاءنـــا الغزو الفكري من أهل الكتاب المتمثل في التجسيم والإرجاء، ودخل إليـــنا عـــبر الـــروايات المنســـوبة كذباً إلى رسول الله ﷺ، كما دخل إلينا التراث الأسطوري عبر الدخيل في التفسير، فصيغ عقل الأمة بهذا الخليط الفكري المتعارض مع شرع الله تعالى وسننه في خلقه، فجعل منا أمة خامدة راكدة، تعمقت فينا النعرة القبلـــية والعصبية المذهبية والحمية القومية، فأصبحنا نتنازع في التوافه، ونتقاتل على الفتات، وتركّب تصورنا الفاسد على أخذ بعض دين دون بعض، وشاع فينا التقليد بعـــد أن جـــاء كتاب الله تعالى ليحاربه، وأصبحنا لا نرى دين الله تعالى إلا بعيون البشر الذين يعتريهم الخطأ والصواب، وأصبح الخروج عن كلامهم كأنما هو خروج عن دين الله تعالى.

بهذا الانحراف الفكري أخذنا ننتقل من مرحلة ضعف إلى مرحلة أخرى أضعف، حتى وصلنا إلى العصر الحديث، ففوجئنا بخصومنا وقد أمسكوا زمام الأمر وسيطروا

عـــلى مقالـــيد الأمـــور، واعتلوا صهوة الحياة، وهجموا علينا بقضهم وقضيضهم، يســـتعمرون ديارنا، ويقتلون شعوبنا، وينهبون خيراتنا، لكن الأخطر من كل ذلك الانـــبهار الـــذي أصابنا تجاه هؤلاء القوم، فأخذنا نعتنق مذاهبهم الفكرية، ونتمثل ســـلوكهم وطريقتهم للحياة، فإذا بنا نتقلب من تبعية هذا إلى تبعية ذاك، وكل مرة نجرب منهجاً وضعياً، فنخرج به خاسرين.

وليت الأمر اقتصر على صراعنا مع عدونا، بل الأمر أشد من ذلك وأدهى، حيث أخذنا في قتال بعضنا بعضاً، يكيد أحدنا للآخر، ونستعدي على إخوتنا في الدين أعداء الله وأعداءنـــا وأعـــداء البشرية، فتفرقنا أيدي سبأ، وذهبت ريحنا وفشل أمرنا، ونسينا تحذيـــر الله ســـبحانه وتعالى لنا من هذا الحال عندما قال: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ (الأنفال:٤٦).

وبالاختصار، هذا هو واقع الأمة، دين إلهي عظيم، ونظام عالمي تحتاجه البشرية، ولكنها أمة ضعيفة متفككة.

إن أمتنا الإسلامية حتى تواكب عصر «العولمة» وتدخل فيه بجدارة؛ لكي تغير من وضـــعها ومن الوضع البشري المؤسف، إلى ما فيه خير الإنسانية جمعاء، لا بد لها من ترتيـــب أوراقها، وتعـــيد صياغة تفكيـــرها ومناهجـــها وفق توجـــيه دين الله تعالى ومـــا توصلت إليه الحضارة الإنسانية من الكشف عن السنن الله الكونية، ثم بعد ذلك تـــنطلق انطلاقـــة حقيقية وصادقة، ولا بد لها في كل ذلك أن تتناسى الخلافات بينها، وتترك الضغائن والأحقاد، ويجب عليها أن تسعى إلى التآلف والتكامل، والاستفادة من التـــنوع الذي وهبه الله تعالى للأمة، التنوع في كل جانب، في الفكر والمدارس الفقهية والموارد وقدرات البشر ونحوه، وهو ما يدخل في مقومات نهضة الأمة المسلمة.

مقومات نهضة الأمة

الأمة الإسلامية تملك الكثير جداً من المقومات التي تنهض بها، وتجعلها أمة قوية تقود العالم، وتنشر فيه قيم الخيـر والأخـلاق الكريمة، وهي مع ضعفـها ونومها إلا أن لوجـود هـذه المقومات الكامنة فيها فبإمكانها أن تنهض من جديد، وتقيل عـثرتها، وتـرص صـفها، وتوحد جهودها، ويمكننا هنا أن نتكلم عن بعض هذه المقومات إجمالاً:

- **الدين القويم**: وهو المقوم الأساس لهذه الأمة، وبدونه فلا أمة أصلاً، ولبقيت الشعوب التي شكلت الأمة – ومنها العرب – شعوباً خامدة الذكر، ولربما اندثرت مـع مرور الأيام، أو على أقل تقدير لما كان بينها أي رابط يربط بعضها بعضاً، فقد صـنع هـذا الدين من الشعوب التي اعتنقته أمة واحدة، ربطها في قالب حضاري واحـد، فأصبحت أمة شاهدة على غيرها من الأمم، أي وصية عليها في اتباع منهج ربهـا جـل وعلا، لقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ (البقرة:١٤٣).

فهذا الدين يصهر الشعوب التي تعتنقه في أمة واحدة وحضارة واحدة، لا تتمايز عـن بعضـها بعضاً إلا بتقوى الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ (الحجـرات:١٣)، ولكـنه في هذا الانصهار لا يتعدى على خصوصيات الشعوب الأخرى، فهو لا يفرض عليها التقاليد العربية الخاصة، ولا يذيب الشعوب غير العربية تحت جناح الشعب العربي، بل هو الانصهار المتكافئ والمتداخل مع بعضه بعضاً تحت مظلة الإيمان بالله وتقواه واتباع شرعه.

فالقــيم والتقاليد العربية هي بنفسها محتاجة إلى الشرعية من دين الله تعالى، وهذه الشرعية تتلخص في تهذيبها بروح الإسلام، وحذف ما يوجد فيها من مخالفات شرعية، وتثبيت ما أمر به الإسلام، وهكذا بقية الشعوب، وعندها تلتقي الشعوب بتفاعل رائع فيما بينها، فلا غلبة لثقافة قومية بعينها، وإنما الامتزاج والانصهار المتكافئ.

هذه المعادلة الوسط التي جاء بها الإسلام لا نراها في حضارة «العولمة» الرأسمالية، فــنحن لا نرى إلا التغييب الكامل للحضارات الأخرى، والمحاولات المستمرة لطي تلك الحضارات لتحل محلها الحضارة المادية والقيم الأمريكية.

فهــناك فارق واضح جداً بين عالمية إسلامنا و«العولمة» المعاصرة في التعامل مع الشــعوب التي تنضوي تحت لواء كل منهما، ففي الإسلام شعوب متفاعلة تنسجم تحــت وشيجة الدين الواحد، وأما في «العولمة» القائمة فهو الدمار والمسح والمسخ للشعوب الأخرى وحضاراتها.

إن الإسلام لا يريد من الشعوب أن تنسلخ من هويتها وأن تتخلى عن حضارتها، وإنما يريد منها أن تدخل في دين الله تعالى، فتهذب نفسها بتهذيب الإسلام، والإسلام يجعل من التنوع والتباين عامل بناء لحضارة واحدة بشعوب متكافئة فيما بينها.

وهو مع كل ذلك يشد شعوب الأمة مع بعضها بآصرة الوحدة، وعلى الاعتصام بحبل الله، ويدعوها إلى التعاون على البر والتقوى.

- **الذاكــرة الفكــرية**: نقصــد بالذاكرة الفكرية هنا: كل ما يحتويه التأريخ الإســلامي من أحداث وتجارب، وكل ما أوصله لنا هذا التاريخ من إرث حضاري وفكري وثقافي وفقهي.

فالذاكــرة الفكــرية الإسلامية ليست ذاكرة ضعيفة أو قصيرة، بل هي ذاكرة عميقة، رأسياً وأفقياً، فهي موغلة في القدم تمتد إلى أكثر من أربعة عشر قرناً، فليست

هـي ولـيدة مائتي أو ثلاثمائة عام كالحضارة المعاصرة التي صنعها الهواة والمشردون والمنـبوذون، وقـد أفنوا أصحاب الوطن الأم قتلاً وتشريداً، وقد صنعوها باستعباد الخلـق وجلـبهم من أرضهم ظلماً وعدواناً، حضارتنا قد ابتدأ بصنعها أكرم الخلق صـلوات الله وسلامه عليه وفق وحي الله تعالى وعلى منهج الأنبياء عليهم السلام، وكانت رسالته كلها رحمة ورأفة بالبشرية.

هـذه الذاكرة التي تختزن حركة الحضارة هي عقلها الذي تفكر به وتنطلق منه وتسير على وفقه، فهي امتداد لدعوات الرسل الكرام ووحي السماء.

وهذه الذاكرة الفكرية تحتوي على آلاف من المؤلفات في شتى صنوف المعرفة، بدأ مـن الفقه وانتهاء بالأدب والفنون، مروراً بشتى صنوف العلوم، وهذا مقوم ضروري للأمة إذا أثبتت قدرتها على التفاعل مع الحياة، والتعامل مع المنجزات الحضارية.

والأحداث التي مرت بها الأمة؛ قد أعطتها حصيلة كثيفة من التجارب التي يمكن أن تسـتمد منها وتنتفع بها، هذه الأحداث قد تقلبت من الانتصار (غزوة بدر مثلاً) إلى الهزيمة (غزوة أحد مثلاً)، ومن أحداث حلوة إلى أحداث مرة، ومما يحسب للأمة ويحسب عليها، ولكن مع كل ذلك لا يمنع الاستفادة من هذه الأحداث.

وذاكرتنا الفكرية هي المعبر الذي عبرت عن طريقه العلوم الإنسانية والحضارية، ومع ذلك لم يكن معبراً ساذجاً، بل أضاف المسلمون إلى تلك العلوم الشيء الكثير، وقد نقحوا وعدلوا وأبدعوا في تلك العلوم.

- **الوفرة في الطبيعة**: العالم الإسلامي عالم مترامي الأطراف، شاسع المساحات، يتكون من رقعة أرضية كبيرة جداً، وبسبب هذا الترامي والسعة فقد حباه الله تعالى التنوع في موارد الخير، فلو أحسنا الاستفادة من هذا التنوع لصالح الأمة الإسلامية، فبإمكاننا أن نخرج من أزمتنا الخانقة وننطلق إلى رحاب العالمية.

وعلينا أن نشير هنا إلى ما هو معلوم للجميع، وهو أن تفككنا وتمزقنا وتوزيع ولاءنا للشرق والغرب، وإعراضنا عن ديننا الحنيف، وسقوطنا في أحضان أعداء الله تعالى فوّت علينا الاستفادة من هذه المنن الإلهية، بل أوغلنا في أنانيتنا إلى الرضى بسقط المتاع لكي نحافظ على مواقعنا السياسية في مقابل تسليم هذه الخيرات إلى الأعداء الذين يسيمون المسلمين أنواع الذل والاستعباد، ويعودون باستغلالهم لمواردنا إلى الكيد لنا وتعطيل نهوض الأمة المسلمة.

إن أمتنا الإسلامية ينضوي تحت عالمها عالم كبير من التنوع، لا نبالغ أبداً إن قلنا: بأنه تنوع لا تملكه أي أمة أخرى.

فيوجد لدينا مصادر الطاقة المتنوعة، وأهمها النفط؛ شريان الحياة المعاصرة وعمودها الفقري، فأضخم إنتاج للنفط يخرج من بلادنا الإسلامية، وأكبر احتياطي له يوجد في أرض هذه الأمة، ونملك أيضاً الكثير من مصادر الطاقة المساعدة أو البديلة للنفط، وأهمها الطاقة المائية والطاقة الشمسية، ففي الأمة الإسلامية أنهار ضخمة جداً، ومصبات مائية عملاقة، تمنحنا الفرصة الكبيرة لاستغلال هذه المصبات وتطوير أبحاث الطاقة المائية، وكثير من بلادنا الإسلامية تقع ضمن المناطق الحارة، وفي هذا فرصة مهمة تمكننا من إقامة مشاريع بحثية وعلمية وعملية للاستفادة من نعمة الشمس التي سخرها الله تعالى للإنسان.

وأمتنا الإسلامية تملك أيضاً الكثير من المعادن الثمينة، ففيها تقع مناجم الذهب والفضة والألماس والقصدير ونحوها، بالإضافة إلى المعادن الصناعية المهمة كالحديد والنحاس وغيرهما.

وعندنا أيضاً الوفرة في الرقعة الزراعية الخصبة التي تنتج جميع الحاجات الإنسانية من الغذاء، ولنا أن نقول: إن هناك من الدول الإسلامية التي تعد سلالاً غذائية يمكنها

أن تحقق الاكتفاء الذاتي للأمة في العديد من المواد الغذائية، بل إن بإمكان الأمة الإسلامية أن تصدر إلى العالم ما يفيض عن حاجاتها، فيرجع لها بالعزة والقوة والتمكين، فالأمة التي تملك قوتها لا يمكن أن يستذلها عدوها، بل علينا أن نستغل خيراتنا في التبشير بديننا الإسلامي وفي الدعوة إلى الله تعالى، فهناك الكثير من شعوب الأرض تعاني من الظلم فتعيش تحت خط الفقر، فالعودة عليهم بما يسد جوعهم كفيل بأن يستميلهم إلى الدين الحق.

ومما يؤسف له أن نجد دولاً إسلامية تقتلها المجاعة على الرغم من الوفرة الزراعية في عالمنا وخصوبة الأرض، وما ذلك إلا لسوء التدبير والكسل القاتل والأنانية المتحكمة فينا.

وإذ تكلمنا عن الوفرة الزراعية، نشير كذلك إلى الوفرة الحيوانية والسمكية، فهناك آلاف بل ملايين الحيوانات التي تشكل قطعاناً ضخمة ترعى في الغابات المطرة، وبحار العالم الإسلامي وأنهاره غنية جداً بالثروة السمكية، ويوجد بها أجود أنواع الأسماك عالمياً.

وإذا جئنا إلى تنوع التضاريس في العالم الإسلامي، فإننا نجد الجبال الشاهقة والوديان الممتدة والغابات الخصبة الممطرة والصحاري الشاسعة، وهذا التنوع يسمح للأمة الإسلامية أن تعدد مؤسساتها التنموية وتحسن من وضعها الإنتاجي فيما تقوم به من مشاريع، ويجعلها في غنى عن استجداء الآخرين على حساب كرامتها وعزتها.

ويتنوع الطقس في العالم الإسلامي بحسب تنوع الطقس في الكرة الأرضية، فمن المناطق الثلجية التي تنخفض درجة حرارتها إلى ما تحت الصفر بدرجات عديدة، إلى المناطق الحارة جداً التي قد تتجاوز الخمسين درجة، ومن المناطق الجافة إلى المناطق المطيرة التي لا يكاد يرتفع عنها المطر، وهذا التنوع في الطقس يسمح بإنتاج كل المحاصيل الزراعية على مدار العام.

ومن المهم جداً أن نذكر هنا الموقع الاستراتيجي الذي يتميز به العالم الإسلامي، فهو يتوسط الكرة الأرضية، ويتحكم في أهم الممرات العالمية بحراً وبراً وجواً، فنفوذ حـــركة التجارة العالمية يجري عبر هذه الممرات، وكذلك الحركة العسكرية الدولية، ونقـــل مصادر الطاقة يتم عبر بحارنا الإسلامية، ولا يمكن أن تقوم الشركات عابرة القارات بتنفيذ مشاريعها إلا من خلال الاستفادة من موقع العالم الإسلامي.

- **التعداد السكاني:** السكان أهم المقومات الحضارية لأي أمة من الأمم، فكم رأيـــنا دولاً تقوم وتنهض وهي تفتقر إلى كثير من المقومات الحضارية، إلا أنها تملك تعـــداداً ســـكانياً يفرز لها تخصصات مهمة وعلماء متميزين، حيث يسمح للعلماء والمنتجين بالتكامل في الإنتاج في مختلف الأصعدة، وهو أيضاً مدعاة للتنافس المرغوب به، ليتحقق المزيد من القوة للأمة.

ثم إن الـــتعداد الســـكاني في حـــال نهوض الأمة ورقيها ينعش الاقتصاد الوطني للـــدول، ويجعل فيها حركة تجارية واسعة، فتزداد المصانع، وتتوفر السلع، وترخص العمالة، كما أن مؤسساتها الإنتاجية تتجه نحو الجودة في ظل التنافس الكبير، ويدفع بها إلى البحث عن الأســـواق العالمية لأجل مواكبة التطور الإنتاجي والتجاري، وهو مـــا يحقق الانتشار نحو العالمية، كما أن التجارة كما هو معلوم من الواقع لا تكون تجـــارة مجردة، بل هي تعمل على نقل الثقافة والدين، ولنا في تأريخنا الإسلامي تجارة معروفة، فما انتشار الإسلام في شرق آسيا ووسطها وشرق إفريقيا ووسطها وغربها إلا عن طريق التجارة.

والـــتعداد الســـكاني يشـــكل هيبة عالمية، فالدول المعتدية تحسب ألف حساب للاقـــتراب مـــن الدول ذات الأعداد الهائلة، فهي ذات حصانة ذاتية بكثافة شعوبها، وحتى في حالة نشوب النـــزاعات والحروب، فإن أحد العوامل الحاسمة في الانتصار هو الكثافة السكانية.

والـــدول المنتجة عالمياً تخطب ود الدول ذات الكثافة السكانية الهائلة، لأنها ترى فيها أسواقاً مهمة لترويج سلعها وبضائعها، كما أنه يهم هذه الدول المنتجة أن تبقى الـــدول ذات الكثافة السكانية مستقرة وفي أوضاع اقتصادية جيدة حتى تتمكن من التسويق التجاري، وحتى لا ينغلق عليها سوق هي في أمس الحاجة إليه.

والعالم الإسلامي يتمتع بأعداد سكانية هائلة، يمكن أن يسعى بقوة إلى النهوض نحـــو العالمـــية، فهناك عمالة كبيرة ورخيصة في كثير من الأقطار الإسلامية، ويوجد لديـــنا علماء متخصصون ومتميزون عالمياً، ويمكننا بوجود العمالة والعلماء أن ننشئ مشـــاريع متميزة إنتاجياً، وذلك باستغلال الوفرة الطبيعية الهائلة في العالم الإسلامي، وتدريـــب الكوادر المتخصصة والفاعلة في معاهد عالية الجودة، تستقطب القدرات المختلفة في كل المجالات.

ولكن للأسف الشديد، فإن العدد السكاني على ما نحن عليه الآن هو عبئ على الأمة، وذلك بسبب الغثائية التي نعانيها، فنحن لا نملك المشاريع التي يمكن أن تنهض بأمتـــنا نهضة حقيقية، بل لا يوجد تخطيط ولا تدريب ولا تنفيذ على مستوى يؤدي بـــنا إلى استغلال الأعداد السكانية الكبيرة في الأمة، وما لم نطور من حالنا ونراجع أنفسنا ونعيد وضع الأمور في موضعها السليم، فإن حالنا لن يتغير كثيراً.

عوامل ضعف الأمة:

والآن نطـــرح على أنفسنا السؤال التالي: إذا كان ديننا يملك خصائصه العالمية الفريدة، وأمتنا تملك هذه المقومات؛ فلماذا نحن في وضع ضعيف وواقع متأخر؟

سؤال مهم وضروري، ولا يمكن الإجابة عنه من شخص واحد، وإنما يحتاج إلى تشخيص من قبل علماء الأمة ومفكريها، ولكن أحاول أن أحدد هنا بعض العوامل الـــتي ينـــبغي للأمـــة أن تتنبّه لها، وهي ضعف في العمل أصاب عموم أتباع الأمة الإســـلامية، وضعف في التخطيط أصاب علماء الأمة ومفكريها، وضعف في الأمانة أصاب ساسة الأمة.

- الضعف في العمل:

مما أصيبت به الأمة الضعف في العمل، وهو ضعف سرى إلى كل مناحي الحياة بداية من العبادة ونهاية بالأعمال الحيوية الأخرى، وهذا الضعف المستشري في الأمة هو الذي أوصلها إلى هذه النتيجة المزرية من التخلف والتأخر، ومرد هذا إلى عقيدة الإرجاء التي تجعل العمل أمراً ثانوياً، حيث تكتفي من الإنسان أن يعلن شهادة التوحيد وتضمن له الجنة في النهاية وإن لم يعمل عملاً صالحاً.

وهذه العقيدة جاء الإسلام ليحاربها، لأنها تضرب بالعمل عرض الحائط، وحتى في حالة العمل فإنها لا تهتم بالجوانب الأخلاقية التي تحفظ مسار العمل وجودته، حيث يتفشى فيه بسببها الكذب والخيانة والغش والسرقة وغيرها من الأوبئة التي تقضي على العمل والإنتاج، كما أنها تدفع بالإنسان إلى الاتكال والإهمال.

ورب قائل يقول: ولكن لماذا لم نجد هذا الضعف والتواكل عند غير المسلمين؛ مع أنهم قد لا يؤمنون بالآخرة أصلاً؟

وهذا سؤال وجيه، ولكن لا يعترض على ما ذهبنا إليه، وذلك لأننا نحن المسلمين تختلف فلسفتنا عن فلسفة غيرنا، ففلسفتنا قائمة على أن الإنسان يقوم بعمله في هذه الحياة لأجل أن يدخل الجنة في الآخرة، وتفكيره مركب على هذا الأساس، ثم يجد «عقيدته!» تسمح له أن يرتكب المخالفات، بل تجعله ينال شفاعة نبيه ﷺ لكونه مرتكباً للكبائر، فهو يوغل في المعاصي والمحذورات الشرعية، إما لكونه يراها لا تؤثر على آخرته، أو لأنها قد تنيله حظوة الشفاعة.

وأما في الفلسفة المادية الرأسمالية، فإنها عزلت الدين جانباً، ثم ركبت الحياة على المصلحة، فهم لا يلتزمون بعناصر نجاح العمل لمؤداها الأخروي، بل لأنها تؤدي إلى النجاح في العمل الدنيوي، ولما كان هذا المادي يرى حياته كاملة في هذه الدنيا فإنه يمعن في خدمتها وإصلاحها وانتظامها، ولذلك نرى ما نراه من تقدم مادي.

ولكـــن إن كانت عقيدة الإرجاء تضعف العمل وتؤدي إلى التواكل، وهو أمر خطير ومرفوض وجاء الإسلام ليحاربه، فإن الأخطر من ذلك ما عليه الحضارة المادية التي لا تقيم للآخرة وزناً أصـــلاً، لأن هـــذه العقيدة وإن بدت لأول وهلة ناجحة في إقامـــة العمل وانتظامه، لكنها عقيدة تؤدي إلى دمار الإنسانية، لأنـــها تتركب عـــلى المصـــلحة التي لا ضابط أخروي لها، فالإنسان لأجل مصلحته يرتكب أفظع الأعمـــال ويـــتهور في أسوأ الأمور، وربما يهلك الحرث والنسل، ويعيث في الأرض الفســـاد، ويقطـــع ما أمر الله به أن يوصل، وهذا ما نراه الآن من سادنة «العولمة»، حيـــث توزع الدمار والموت في كل مكان، وهو أمر مآله إلى الفوضى والاضطراب العالمي، وما ذلك إلا لغياب عقيدة الآخرة الصحيحة.

وفي التصور الإسلامي الصحيح؛ لا بد من الإيمان بالآخرة، وأن الإنســـان خاسر لا محالة بتكذيبه بالآخرة، وعليه أيضاً أن يؤمن أن الإنسان الذي يهمل العمل ويرتكب المعاصي والكبائر هو أيضاً خاسر عند الله تعالى.. بالعقيدة الإسلامية الصحيحة نتجنب الإرجـــاء الذي يبعث على التواكل، أو يؤدي إلى ترك العمل، أو يبث عوامل الضعف فـــيه، كما أننا نتجنب بها الاستهتار بالمبادئ الأخلاقية التي تحفظنا من الدمار والهلاك، وقد سبق أن دللنا على رفض عقيدة الإرجاء من كتاب الله تعالى.

- **الضعف في التخطيط:**

لقد أدى غياب المؤسسات داخل المجتمعات المسلمة إلى الضعف في التخطيط، وأي مشـــروع حضـــاري يفقد التخطيط السليم فإنه لا يكتب له النجاح، ولا أريد هنا أن أتكـــلم بتفصيل عن أهمية التخطيط، فهو أمر واضحة أهميته، ولكن الذي يعنينا هنا أننا افتقدنا في تأريخنا الإسلامي المؤسسات الحقيقية الفاعلة، التي تفكر للأمة بشكل سليم، فتضع الدراسات والبحوث، ثم تؤهل الكوادر وتدربها وتضخها عبر مشاريع مقتدرة، ثم

بعد ذلك تقوِّم هذه المشاريع وتعدل من إنتاجها، وتوجد منافذ لهذا الإنتاج، وهكذا في عمليات متتابعة ومستمرة، تتراكم لتتقدم بالمجتمع من حال إلى حال أفضل.

وعــندما نــرجع إلى ذاكرتنا التأريخية لا نجد هذا النوع من التخطيط الذي ينظم تحت مظلة المؤسسات، وإنما قدمت إلينا فكرة المؤسسات من النظام الرأسمالي، فتبنيناها مع ما تحمله من ذاتية مسيطرة عليها، فهي قد نشأت في أوضاع غير أوضاعنا، وقفزت قفزاً على مجتمعاتنا و لم تنمُ نموًا طبيعياً، ولذلك لم نستوعب المؤسسات على حقيقتها، وإنمــا هــي واقع فرض نفسه علينا أو تقليد منا للآخرين، ولذلك دخلت المؤسسات علينــا في أغلب الأحيان ونحن لا نتقن الاستفادة منها بإعمال التخطيط السليم الذي يتناسب مع مجتمعاتنا ويراعي خصوصياتنا وينطلق من قدراتنا.

والــذي ندعــو إلــيه أن تكون لدينا مؤســساتنا النابعة من حاجتنا وحاجة مجتمعاتــنا، وتعمــل وفق الفلسفة الإسلامية التي نتبناها، وأن لا تكون ذات طابع شــكلي، أو مفروضة علينا من خارج دائرتنا الإسلامية.

ويجب أن تكون هذه المؤسسات متخصصة، كل مؤسسة تقوم بدورها في حقل مــن الحقول التي تبني المجتمع المسلم المشكل للأمة الإسلامية، وأن يكون على رأس هــذه المؤســســات العلماء والخبراء، وأن تبتعد عن الأنانــية وعن المصالح المنغلقة، وإنما تتوجه لخدمة مصلحة الأمة.

لقــد شهدنا في تأريخنا الإسلامي عمالقة من المفكرين والعلماء، ولكن للأسف الشديد ظل حال الأمة على ما هو عليه من التراجع، طيلة القرون الممتدة، وفي رأينا أن ذلــك راجع إلى تشتت جهود هؤلاء العلماء بسبب الأعمال الفردية، فكم رأينا مــن كتــب ذات دراســات معمقة، ولكنها ظلت حبيسة غير مفعلة بسبب عدم الاستفادة منها، ووضع المؤسسة التي تتبناها.

وعندما نقول هذا الكلام، فإننا لا ننفي أنه قد قامت مؤسسات علمية، لكنها ظلت تأخذ الطابع التدريسي البحت للعلوم، ولم تخرج إلى الحياة بأدوار فاعلة، كما أنها أيضا ظلت تتبنى رؤية مؤسسها ولم تتطور بالمراجعة الجماعية، فهي تظل مؤسسة علمية تدريسية بعقل فردي.

وهذا ما يفسر لنا الكثافة العلمية الواسعة في تأريخنا الإسلامي التي لم تكن فاعلة على المستوى المطلوب.

ووجدت أيضاً مؤسسات تبنتها الدول في بعض الأحيان، لكنها لا تعدو أن تكون سخرة للشخص الحاكم أو الأسرة الحاكمة، ولذلك ظلت هذه المؤسسات تراوح مكانها دون أن تتقدم بالمجتمع المسلم، ولم تعمل بالتالي على نهضة الأمة، بل إن هذه المؤسسات سرعان ما تتعرض للوأد عندما تشم منها السلطة ريح الاستقلال، أو أنها تموت كلية عندما يتغير الحاكم أو الأسرة الحاكمة، ولا غرو في ذلك لأنها قامت لخدمة غرض تزول بزواله.

- الضعف في الأمانة:

الأمانة حمل ثقيل، ينوء بحملها الإنسان، وقد صور الله تعالى لنا ثقل الأمانة تصويراً دقيقاً وبديعاً، عندما تحدث عن أن السموات والأرض والجبال أبين أن يحملن هذه الأمانة، فتولى الإنسان حملها، ولكنه - للأسف الشديد - كان ظلوماً جهولاً، يقول سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ (الأحزاب:٧٢).

وقد ابتليت الأمة الإسلامية على عموم خط السلطة فيها بالاستبداد، هذا الاستبداد الذي أملته الخيانة في حمل الأمانة، فبعد الخلافة الراشدة تحول الحكم في الإسلام إلى ملك عضود مستبد، وغيبت الأمة عن دورها الحقيقي في البناء الحضاري، فسخر الحاكم المتسلط الأمة كلها لخدمته، فكان يزرع الزارع لأجله،

ويقاتل المقاتل لأجله، ويكتب الكاتب لأجله، وهكذا ذهبت الأمانة من الأمة، فأصبح مال الله دولاً بين الحكام، وعباده خولاً لهم.

هذه السياسة المستهترة بالأمانة والمغيبة لحقوق الأمة قد سادت لحقب متطاولة، شهدت الأمة خلالها تراجعاً في كل جوانب الحياة، وذهبت مقدرات الأمة هدراً، واستغلت الأموال العامة في خدمة المصالح الخاصة.

والأدهى من ذلك أن اعتبر كل من يحاول أن يصحح الأوضاع ويرجع الأمور إلى نصابها بأنه خارج عن الجماعة مارق من الدين، وعودي عداء شديداً، ووضعت فيه الروايات المكفرة، وكتبت فيه الكتابات المجحفة بالحق الذي ينادي به، بل شنت عليه الحرب التي قضت عليه، وتتبع هذا الفكر الإصلاحي من قبل السلطة بالرفض تارة والتعتيم في أحوال أخرى، هذا في مجريات التأريخ الإسلامي القديم.

أما الآن فلا زلنا نشهد تضييعاً مؤسفاً للأمانة، فلا زال يتحكم التسلط والاستبداد بالأمة، ولا زالت لا تراعى الأمانة، وتهدر الإمكانات، وتوزع المقدرات بحسب الولاء السياسي، وتذهب أموال الأمة تبعية للأعداء لأجل الحفاظ على مواقع السلطة.

وفي ظل هذا التضييع المستمر للأمانة فقدت الأمة الثقة في قياداتها، وبالمقابل لم تأمن هذه القيادات من أتباعها، وأخذت تتصور أي إصلاح في الأمة تهديداً لكيانها، ودخلت الأمة بذلك في صراع مرير، وصل إلى حد سفك الدماء، والنفي للناس من بلدانهم، وظهر ما يعرف «بالإرهاب» و«الإرهاب» المضاد، ولا زالت الأمة تجني مرارة ذلك إلى الآن.

وما لم يتم اتخاذ سياسات حاسمة لتحسين أوضاع الأمة، وتبوء الأمانة مكانتها عند شعوبنا، وإصلاح المجتمعات إصلاحاً جذرياً، سنظل ندور في دوامة التخلف والضعف، ويستشري الفساد بين الناس، ولا مخرج إلا باتباع شرع الله تعالى في الحفاظ على الأمانة.

رسالة المسلم في عصر العولمة

بعد أن تكلمنا عن «العولمة»، بما لها وما عليها، ثم تطرقنا للحديث عن رسالة الإسلام العالمية، وعن واقع الأمة الإسلامية، وعن مكامن ضعفها وقوتها، نتكلم الآن عما ينبغي للإنسان المسلم أن يفعله في عصر «العولمة».. هناك قضيتان في نظري ينبغي لنا الحديث عنهما في هذا المجال: القضية الأول تتعلق باستقلال شخصية المسلم؛ الذي يعني استقلال شخصية الأمة، وبالتالي الحفاظ على الحضارة الإسلامية من الذوبان في الحضارة الغربية؛ خاصة بوجهها الأمريكي، والقضية الثانية تتعلق بالطريق الذي يجب أن نسلكه في نهضة الأمة من جديد، وهو طريق الشورى، هاتان قضيتان مهمتان، وإن كانت هناك الكثير من القضايا التي يجب العناية بها، لكن سنتكلم عن هاتين القضيتين فقط، لأنهما الأهم في نظري، وأرى أن رسالة المسلم تبدأ انطلاقاً منهما.

أولاً: استقلال شخصية الأمة:

تتميز قوة الأمة وعمق حضارتها باستقلال شخصيتها، وعدم قابليتها للذوبان، ولما كانت الأمة الإسلامية هي الأمة التي اصطفاها الله تعالى لتحمل لواء شرعه، فمن المؤكد لكي تقوم بهذا الدور خير قيام عليها أن تكون أمة مستقلة، لها شخصيتها المعبرة عن هويتها.

ونحن الآن في عصر «العولمة» الرأسمالية التي تعمل على اجتياح الحضارات، والقضاء على خصوصياتها؛ عبر شتى الوسائل، بداية من سن القوانين العالمية التي تفرض الثقافة الغربية، وانتهاءً بالترويج للقيم الغربية عبر المطاعم والأكلات الغربية، مروراً بكل معابر الترويج الثقافي كالاقتصاد والفن والأدب ونحو ذلك من خلال أحدث وسائل الاتصال كالقنوات الفضائية وشبكة المعلومات العالمية، ولذلك لا بد

أن نستشعر خطورة الأمر، فإن انهيار شخصية الأمة هو ترسيخ التبعية للآخرين، وطوق محكم حول رقابنا يطوقنا به الاستعمار بصورته الحداثية، بل هو في الحقيقة موت للأمة وانطماس لحضارتها ومقوماتها.

ونحن عندما نأتي إلى شرع الله تعالى نرى فيه منهجاً واضح المعالم، يرسم لنا استقلال الأمة وعدم تبعيتها للآخرين، هذا المنهج هو منهج «الولاية والبراءة».

الولاية: وهي محبة ومودة الذين آمنوا والوقوف معهم ونصرة قضاياهم، وهي تعني كذلك المشاركة في نهج حياتهم، والاندماج الشعوري معهم.

والبراءة: وهي عدم تمثل حياة الأعداء، وعدم تقليدهم في أمورهم التي يسلكونها، وهي كذلك عدم تقبل ما يأتي من قبلهم مما يعبر عن ذاتيتهم التي تميزهم باعتقادهم الديني.

ذلك أن الولاية للمؤمنين تجعل منهم صفاً واحداً، يتآزرون فيما بينهم، يقوم قويهم بأمر ضعيفهم، وينفق غنيهم على فقيرهم، والمؤمنون عندما يكونون يداً واحدة يشعرون بقدرتهم على مواجهة الخطوب، ويبحثون في حل قضاياهم ومشكلاتهم، ويعملون معاً على نهضتهم ونهضة أمتهم.

وأن البراءة من الأعداء تجعل بين المؤمنين وبينهم سياجاً نفسياً يحفظهم من الذوبان وفقدان هويتهم، ولذلك يبقى المسلمون في احتياط دائم من تسرب مذاهب أعداء الأمة إليهم.

ونحن المسلمين لو عملنا بمقتضى مبدأ «الولاية والبراءة» لتوقينا الكثير من الشرور القادمة إلينا تحت مسميات براقة ومغرية كوحدة الأديان والأخوة الإنسانية، هذه المسميات التي تخلط بين الحق والباطل، ولا تفرز بين أتباع الحق وبين أتباع الباطل.

وقــد بحــث علماؤنا هذه القضايا بتفصيل دقيق منذ أول الأمر، فألفوا في ذلك الكتب، وحرروا فيها المباحث الطوال، ولذلك من الجيد والضروري الرجوع إليها، حتى نحفظ أمتنا من الانسياق الجماعي نحو حضارة مادية اتخذت من «العولمة» سبيلاً للهيمنة والاستعلاء والاستكبار ومحق من خالفها.

الشورى طريق الأمة الوحيد:

الشورى هو الطريق الصحيح لنهضة الأمة من كبوتها، وهو ليس بديلاً من مجموعة بدائــل تختار منها ما تشاء، بل هو السبيل الوحيد، وقد عاشت الأمة قروناً طويلة وهي سادرة تحت الاستبداد والكبت ومصادرة الرأي، فبعد أن ربى رسول الله ﷺ أمته على الشورى، وأنزل الله تعالى سورة سميت باسم «سورة الشورى»، وعمل الصحابة الكرام رضــي الله عــنهم في خلافتهم الراشدة بها، بعد كل ذلك انقلب حال الأمة، فضيعت الشـــورى وصودر الرأي، وتحكم في الأمة آحاد من الناس، يسوقونهم قطعاناً لخدمتهم وخدمة مصالحهم، و لم يتغير الحال كثيراً منذ ذلك الوقت إلى الآن.

وأصبح الاستبداد وقهر الرأي ليس فقط في نظام الحكم، بل مستشرياً في المجتمع ككل، فما أن يجد الإنسان نفسه في موقع المسؤولية عن أمر حتى يستبد به، فالحاكم مســـتبد في رعيـــته، ورئيس المؤسسة مستبد في مؤسسته، ومدير المدرسة متسلط في مدرســـته، ورب البيت قاهر لزوجته وأولاده، وهكذا في كل جوانب الحياة، وأمة تـــتربى على هذه الأوضاع يموت فيها الإبداع، ويقل منها الإنتاج، ولا تعرف التقدم والازدهار، وتخسر أيامها بينما غيرها يكسب الدقائق والثواني.

ونحـــن عندما نطالب بالشورى، فليس من قبيل موافقة النـــزعة الديمقراطية التي تـــنادي بها سادنة «العولمة»، بل لأن منهج الشورى هو منهج إسلامي أصيل، شرعه

الله تعـــالى في كتابه العزيز، حيث أمر الله تعالى رسوله الكريم ﷺ أن يشاور أصحابه عندما قال : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾ (آل عمران:١٥٩).

والعجيـــب أن هذا الأمر الإلـــهي جاء بعد نتيجة سلبية حصلت من المشاورة، حيـــث دارت الدائـــرة على المسلمين وأصابهم من القرح ما أصابهم، بعد أن تغلب أصـــحاب الـــرأي القائل بمواجهة الأعداء المشركين خارج المدينة، وقد كان الرأي الآخر مواجهتهم داخل المدينة، وكان على هذا الرأي النبي ﷺ، ولكنه عليه السلام عمـــل بما أسفرت به الشـــورى، وإن كانت النتيجة مؤلمـــة، في هذه الظروف أمر الله تعالى نبيه ﷺ أن يتخذ الشورى منهجاً له فأنزل هذه الآية الكريـــمة، لأن الخطأ في الموقـــف يجب أن لا يـــحمل على مصادرة المنهج الصحيح، والأمـــة ســـتتعلم مـــن أخـــطائهـــا في المواقـــف، أما عـــندما تحرم من المنهج الصحيح فإنها ستغيب أصلاً عن المواقف، وســـتكون مجرد أعـــداد من البشـــر تساق بسياط الاســـتبداد والقهر والغلبة.

وعـــندما تكـــلم الله تعـــالى عن صنف الفائزين في الآخرة وهم المؤمنون جعل الشورى خاصية من خصائصهم، وأكد على أهميتها بأن ذكرها بين الصلاة والزكاة، بين هاتين الفريضتين اللتين تشكلان الركنين الثاني والثالث من أركان الإسلام، وهما غالـــباً ما يتلازم ذكرهما في القرآن الكريم، حيث يقول سبحانه وتعالى: ﴿ فَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَىْءٍ فَمَتَـٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٣٦﴾ وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَـٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴿٣٧﴾ وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ

وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ (الشورى:٣٦-٣٨)، وفي هذه الآيات الكريمة دلالة واضحة على وجوب إقامة الشورى، وأن الأمة ملزمة بإقامتها.

وإقامة الشورى إن كانت أكيدة وضرورية في مجال الحكم، فهي أيضاً مطلوبة في جميع مجالات الحياة، فالله تعالى ذكر التشاور في أمر عائلي؛ قد يبدو أمراً بسيطاً وهو فطام الطفل الرضيع، لكن الله تعالى بيّن أن ذلك يتم عن تشاور وتراض بين والديه، يقول سبحانه وتعالى: ﴿ ... فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (البقرة:٢٣٣).

فإذن الشورى تبتدئ من أعلى نقطة وهي القيادة والحكم، حيث أمر الله رسوله ﷺ وهو النبي الموحى إليه، أن يشاور أصحابه، وإلى أدنى نقطة في الأمور العائلية، مع التأكيد عليها بأنها خاصية من خصائص المؤمنين، تأتي ملتحمة مع الصلاة والزكاة؛ متوسطة بينهما.

فيجب على الأمة أن تضع مناهج تعمل على بث الوعي بين الأمة بأهمية الشورى وضرورتها، وتضع في هذه المناهج مقررات عملية تعلم أفراد الأمة وجماعاتها كيفية إدارة جوانب الحياة بمنهج الشورى، فتوجد الأمة مناهج في كيفية إدارة الحكم بالشورى، وكيفية إدارة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والخدمية بالشورى، وكيفية إدارة الحياة الزوجية والبيتية بالشورى، وكيفية التعامل مع الناس بهذا المنهج، وهكذا في سائر أمور الحياة.

ويبقى أن نذكر أن الله تعالى أمر بالشورى أمراً عاماً، أما آلية الشورى وكيفيتها وتفصيلاتها فإنه جل وعلا جعلها مفتوحة، لكي تتناسب مع تغيرات الزمان والمكان،

وحتى يكيّف الناس تطبيق الشورى وفق مقتضيات زمانهم وواقعهم، ولذلك عليهم أن يجروا الشورى في حياتهم ولا عذر لهم بتغير الزمان والمكان، لأن الشارع الحكيم لم يغلق علينا آلية وكيفية تطبيقها.

ولنا في تأريخنا الإسلامي تجربة طويلة امتدت لقرون، وهي وإن كانت محدودة المكان إلا أنه يمكن الاستفادة منها كثيراً، هذه التجربة قامت عندنا في عمان، فقد مارس العمانيون الشورى في حكمهم طويلاً؛ منذ القرن الثاني الهجري وحتى القرن الرابع عشر الهجري، أي القرن العشرين الميلادي، وقد أشاد المفكرون والعلماء بهذه التجربة الرائدة، وأهم من كتب في ذلك الدكتور حسين غباش، حيث ألف مرجعاً ضخماً عن هذه التجربة الرائدة إسلامياً اسماه «عمان؛ الديمقراطية الإسلامية»، وهو بطبيعة الحال يقصد الشورى الإسلامية وليست الديمقراطية بمصطلحها الغربي، ولا مشاحة في الاصطلاح، وإن كنا لا نرى استخدام مصطلح الديمقراطية لما يحمله من معاني نشأت في بيئة غير بيئتنا، ولأننا نفضل استخدام لفظ الشورى لأنه عربي قرآني ويحمل مضامين شرعية.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يكتب لهذه الأمة أمر خير، ويجنبها مهاوي الردى، وأن يجعلنا من العاملين بكتابه العزيز وسنة نبيه الكريم ﷺ.

المسلم والعولمة... فرص ومخاطر

الدكتور شوقي أحمد دنيا(*)

الانسحاب خيار سيئ، يحرمنا من فرص «عولمية» متاحة.. علينا أن ندخل في «العولمة» واضعين أنفسنا في موضع المشارك الفاعل.. نحن في حاجة للإفادة من اقتصاد «العولمة» وليس «عولمة» الاقتصاد، ومن ثقافة «العولمة» وليس «عولمة» الثقافة، ومن تعليم «العولمة» وليس «عولمة» التعليم.

هذه الورقة تدور حول علاقة المسلم المعاصر «بالعولمة». وإدراك هذه العلاقة يمر بالضرورة بالتعرض ولو السريع لطرفي العلاقة؛ المسلم و«العولمة».

وليس من المقصود أن ينصرف الجهد لجانب دون آخر من جوانب «العولمة». والمعروف أن «للعولمة» جوانب متعددة منها ما يرجع إلى المفهوم والمضمون، ومنها ما يرجع إلى النشأة والتطور، ومنها ما يرجع إلى التجليات أو الأنواع، من اقتصادية لثقافية لسياسية لعلمية..إلخ ومنها ما يرجع إلى الوسائل والآليات، ومنها ما يرجع إلى الآثار والمترتبات، ومنها ما يرجع إلى أسلوب ومنهج التعامل مع «العولمة» في كل مظهر من مظاهرها، وفي مظاهرها مجتمعة.

(*) باحث أكاديمي.. (مصر).

وعدم انصراف هذه الورقة إلى جانب معين من تلك الجوانب لا ينفي أنها تلتفت أساســاً، وإن لم يكن كلية، إلى البعد المتعلق بالتعامل معها، مع عدم الإغفال الكلي لبقية الجوانب، لما بينها من تداخل قوي وتمازج شديد.

كمــا أن الورقــة إذ تــنصرف أساساً إلى تعامل المسلم مع «العولمة» فإنها لن تقتصــر على التعامل مع مظهر أو نوع معين من مظاهرها وأنواعها، مثــل التعامل مع «العولمة» الاقتصادية أو «العولمة» الثقافية أو «العولمة» السياسية.. إلخ. وإنما تحاول أن تغطــي بقدر الإمكان المظاهر والأنواع الأســاسية لها، والآثار المتنوعة والمتعددة المتوقع حدوثها من جرائها.

ولتحقيق مقصود الورقة المتمثل في التعامل الصحيح من المسلم مع «العولمة» نجد مــن الضــروري الإشارات الكلية السريعة لواقع المسلم المعاصر من جهة، وكذلك الإشارات السريعة الكلية إلى الملامح الكبرى «للعولمة» من جهة أخرى، حتى نتمكن مــن التــناول العلمي لأسلوب ومنهجية التعامل والتفاعل الذي نؤمن به ونراه هو الصحيح أو على الأقل هو الأصح.

ولا ندعــي أن هــذه الورقــة سوف تقدم فصل الخطاب في هذا الموضــوع، أو حتى إجابات كاملة مفصلة عن مختلف التساؤلات المثارة، إذ الكثيــر والكثيــر من جوانب وتفصــيلات موضوع «العولمة» وكذلك موضوع المسلمين في الحاضر لا يخفى على أحد.

إن كــل مــا نؤمله أن نقدم معلومة مقبولة مصاغة في عبارات سهلة بعيدة عن التعقيدات الفنية، فالمقام ليس مقام محاجة علمية، وإنما هو مقام تقديم رسالة يستطيع قراءتها وهضمها بيسر وسهولة المسلم العادي.

المسلم المعاصر .. بين الواقع والممكن

قد يكون من المفيد أن نشير إلى أن المسلم المعاصر لـــه تنويعات متعددة، فهناك الحـــاكم وهـــناك المحكومـــون، وهناك العلماء وهناك غيرهم وهناك الأغنياء وهناك الفقراء وهناك .. وهناك. ومع التسليم بذلك والوعي به فحديثنا مع هـــؤلاء جميعاً، أو بالأحـــرى حديثنا مع ما فيهم من مقومات أساسية مشتركة لا يختلف فيها مسلم عن مسلم وإن تميز وتفرد في العديد من الصفات الأخرى.

فـــنحن جمـــيعاً نشترك في الدين؛ عقيدة وشريعة، ونحن جميعاً نشترك في وضعنا السياسي بما يحمله من سمات وخصائص. ونحن جميعاً، بمن فينا من غني وفقير، نشترك في الوضـــع الاقتصادي من منظور التخلف والتنمية. فالعالم الإسلامي جميعه يعيش ضمن قارة التخلف الاقتصادي، حتى يومنا الحاضر.

ومـــن الحقائق الأليمة في عالمنا الإسلامي المعاصر أنه يعيش مفارقة بالغة العجب والغرابة، مفارقة القوة الكامنة البالغة والضعف الفعلي الشديد. تجتمع عليه الأضداد بالغـــة الســـوء وبالغة الصلاح. يجتمع عليه الضعف والهوان مع إمكانية القوة والغنى والـــتقدم. ولا شـــك أن وضعاً كهذا لهو أسوأ الأوضاع التي يمنى بها الإنسان على المستوى الفردي وعلى المستوى الجمعي.

وكأن الشاعر العربي القديم يقصدنا في تمثيله الدقيق البليغ إذ يقول:

كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ والماء فوق ظهورها محمول

وإذا ما ســـلمنا بذلك فإننا نسلم بأن وضع المسلمين اليوم هو وضع معيب كأقبح مـــا يكـــون العيب. وهل هناك عيب أخزى من ضعف القادر على القوة؟! ومن جهل القادر على العلم والمعرفة، ومن ذلة القادر على العزة، ومن فقر القادر على الغنى، ومن

تخلف القادر على التقدم، ومن عبودية القادر على الحرية، ومن تبعية القادر على القيادة؟

وصدق الشاعر العربي إذ يقول:

و لم أر في عيوب الناس عيباً   كنقص القادرين على التمام

إن مصادر القوة والعزة والغنى والتقدم تكمن في نوعين: مصادر مادية ومصادر معنوية. ومن يمتلك من الأفراد والجماعات والشعوب هذين المصدرين كان جديراً بامتلاك ناصية القوة والغنى والتقدم، فإذا ما امتلك ذلك دون أن يحقق هذا الوضع فابحث وتأكد من وجود خلل هيكلي في بنيانه وكيانه عطلٌ تولد المخرجات من مدخلاتها. والعالم الإسلامي يمتلك من هذين المصدرين للقوة الشيء الكثير والجليل معاً، ولا أظن أننا في حاجة هنا إلى البرهنة المفصلة على هذه المقولة، فهناك من الأدبيات المتوفرة في هذا الشأن ما يجعل هذه المقولة حقيقة لا تقبل الجدل وبينة واضحة لا تحتاج إلى حوار. ويكفي أن ننظر بعجالة إلى الخريطة الجغرافية للعالم الإسلامي لنستوثق من صحة ما نقول.

يمثل العالم الإسلامي موقعاً جغرافياً متميزاً، فهو يتوسط الكرة الأرضية، ثم إنه يطل على العديد من البحار والمحيطات، كما أنه يتحكم في أهم المضايق البحرية. يضاف إلى ذلك أنه يكون رقعة مساحية متسعة ومفصلة لا تقطعها حواجز طبيعية عائقة.

وتمتاز هذه الرقعة الجغرافية بالعديد من الميزات التي تجعلها غنية تماماً بمصادر الثروة المادية، فنجد التنوع في المناخ ودرجات الحرارة ووفورة المياه العذبة، كما نجد التنوع في التضاريس من سهول لوديان لهضاب لصحارى لجبال، وفي كلٍ خير كبير. كذلك نجد في باطنه العديد والعديد من المناجم والمعادن، وهو في أهم أنواعها يعد أغنى منطقة في العالم، ويكفينا في ذلك البترول، ثم العديد من أنواع المعادن ذات الأهمية الكبيرة في مجال الصناعة والزراعة معاً.

ثم إن المسـلمين الـيوم من الناحية السكانية والديموغرافية، يكونون عدداً بالغ الكثرة والضخامة، لقد تجاوز عددهم المليار والنصف، وهم بذلك فقط يعدون أكبر أمـة أو تجمـع بشـري معاصر. فإذا ما انضم إلى ذلك ما هم عليه من خصائص سكانية، سواء من حيث معدلات النمو السكاني ونمط الهرم السكاني الذي هم عليه، أو مـن حيـث عدد المتعلمين والعلماء فيهم في العديد من التخصصات، إذا شملت نظرتنا في خريطة العالم الإسلامي هذه الجوانب البشرية إضافة إلى الجوانب الطبيعية، مـع الأخـذ في الحسبان ما يحوزه المسلمون اليوم من ثروات مالية طائلة تتخذ من الغـرب ثم مـن الشرق موطناً لها، تنشر فيه الرخاء والتقدم والقوة فإننا ندرك على الفـور مدى صحة وصدق مقولتنا من أن العالم الإسلامي المعاصر يملك من المصادر والإمكانات المادية والبشرية ما يؤهله لأن يكون في مقدمة الأمم المتقدمة الغنية.

وتكتمل النظرة في خريطة العالم الإسلامي بالالتفات إلى مصدر ثقافة هذا العالم ومنبع قيمه وتقاليده ومورد أفكاره ورؤاه، حيث الإسلام، ذلك الدين الإلهي الشامل الخالد الذي جاء لتحقيق الصلاح والخير والسعادة والتقدم في الدنيا والفوز والثواب في الآخرة. هذا الدين الذي لا يقف عند حدود الدين بالمفهوم الغربي بل يمتد ليكون تشريعاً وأخلاقاً وسلوكاً وسياسات وأسلوب حياة في كل مجالاتها وجوانبها.

والذي يقوم على القرآن الكريم، ذلك الكتاب الإلهي الوحيد اليوم الذي لا يحوم حوـله أدنى ريبة أو شك في كونه من عند الله تعالى، وفي عدم المساس بآي جزء فيه حـتى لو كلمة أو حرفاً، والذي يجمع بين دفتيه أمثل هدية للإنسان في كل شؤون حـياته: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ (الإسراء:٩)، ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ (الفرقان:٣٣).

كما يقوم على السنة النبوية الشريفة، التي جاءت مفصِّلة ومبيِّنة للقرآن الكريم، والتي نالت من عناية العلماء في تدوينها ودراستها ما لم ينله قول بشر أو عمل بشر آخر غير سيدنا محمد ﷺ.

ثم يقوم بعد ذلك على اجتهاد علماء المسلمين عبر العصور في فهم وفقه القرآن الكريم والسنة الشريفة. هذا الدين المفترى عليه من أعدائه وأصحابه أنشأ حضارة إنسانية تميزت بين الحضارات بالطول والعرض والأخلاق والقيم، يوم أن سادت العالم قدمت ما لديها لمصلحة العالم وليس على حساب مصلحته، كما فعلت الحضارات الأخرى في الماضي والحاضر، حيث تعمل لمصلحتها على حساب مصالح (الغير)[1].

معنى ذلك كله أن مصادر القوة والعزة والغنى والرخاء والتقدم في الجانب المادي والجانب المعنوي معاً قد امتلك ناصيتها المسلمون، وخاصة منهم المعاصرون، فأصبحوا من حيث الإمكان أقوى الأمم وأغناها. لكنهم، وبكل أسى وحسرة، من حيث الفعل والواقع أضعف الأمم وأفقرها وأكثرها تخلفاً.

وإذا كانت مصادر القوة والعزة والغنى والتقدم لدى المسلمين اليوم على هذا القدر من الوضوح والجلاء، ومن ثم لم تحتج منا إلى مزيد بيان وترديد قول، فإن مظاهر الضعف والسوء والتردي والتخلف في مناحي الحياة المختلفة في العالم الإسلامي لا تقل وضوحاً وجلاء واستغناء عن الدرس والتحليل والتمحيص. فهل الواقع السياسي المعاصر للعالم الإسلامي وما هو عليه من سوء وفساد يخفى على أحد؟ !

لسنا في حاجة إلى التعريف بنظمنا السياسية؛ التقليدية والحديثة، وما هي عليه في نوعيها من استبداد وتخلف، وانعدام المشاركة الشعبية، وانعدام نظام المؤسسات القادرة الحاكمة الضابطة للأمور، والمغالاة في مديح الفرد وتنزيهه والتملق له. ولسنا في حاجة إلى معرفة الأثر المترتب على ذلك من سلبية تامة، وانصراف كامل من

(١) حسن حنفي، صادق العظم، ما العولمة؟ (دمشق: دار الفكر، ١٩٩٩م) ص ١٨.

الشـعوب عـن حكوماتها والتفاعل معها، وعدم الشعور بأنها منها ولها. ولسنا في حاجـة إلى التذكير بالفقدان الكامل للتعددية السياسية الحقيقية في معظم دول العالم الإسـلامي[1]. كما أننا لسنا في حاجة إلى التعريف بتدني ووهن الروابط والعلاقات السياسية والاقتصادية بين دول العالم الإسلامي[2]. القارئ يعرف جيداً ما يدور على مـدار الساعة من شقاق واضطراب وصراع واقتتال بين العديد من الدول الإسلامية وبعضـها، كمـا أنه يعي جيداً مدى ضآلة وضعف العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين هذه البلدان.

وليس في حاجة إلى تعريفه بما يشاهده ويراه ويعيشه من هيمنة النـزعة القطرية الضيقة في كل دول العالم الإسلامي. حيث انزوى كل قطر على ذاته وانصرف إلى قضاياه. والشيء الذي ربما يحتاج القارئ إلى تذكيره به في هذا المقام ما يجري حالياً على قدم وساق، سواء في السر أو العلن من عمليات التجزئة والتفتيت السياسي في العـالم الإسلامي، وما ينجم عن ذلك من مزيد من الضعف والتخلف، ومزيد من الاضـطرابات والقلاقل والمشاحنات والمنازعات، وانعدام لوحدة الثقافة في الدولة، ناهيك عن الأمة، وأيضاً وحدة الوطن ووحدة التاريخ ووحدة الهدف والمصير[3].

وأينما اتجهت ببصرك على خريطـة العالـم الإسـلامي غرباً أو شرقاً، شمالاً أو جـنوباً، في أوروبـا وفي أفريقيا وفي آسيا، تجد عمليات التجزئة والتفتيت جارية على قدم وساق.

وهل القارئ يجهل مدى التخلف الاقتصادي الذي عليه العالم الإسلامي؟ ومدى مـا يشيع فيه من فقر معوز مدقع، وما تعيشه عشرات الملايين، أو بالأحرى مئات

(١) عبد الله هدية، إشكاليات السلطة والحرية (القاهرة: بدون ناشر، ١٩٩٨م).

(٢) ويكفـي أن نعلـم أن التجارة الإسلامية البينية لم تتجاوز حتى ٨%، وأنه حتى هذه اللحظة لم تنفذ أول خطوات التكامل الاقتصادي بين دوله أو حتى بعض دوله.

(٣) منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد، ط٢ (دمشق: الأصالة للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م) ص٤١ ومابعدها.

الملايين، من سكانه من جهالة وأمية ومرض وعوز؟ وهل يجهل ما هنالك من تفاوت بالغ بين مستويات المعيشة بين البلدان الإسلامية، وبين الأفراد والفئات في داخل هذه البلدان؟ هل يجهل مدى سوء التوزيع للدخول والثروات على مستوى الأمة الإسلامية وعلى مستوى كل دولة وقطر فيها؟ هل يجهل القارئ مدى تدني وتخلف الإنتاج الإسلامي؛ كماً وهيكلاً ومستوى؟[1] وهل يجهل القارئ مدى تبعية وانكشاف الاقتصاد الإسلامي للعالم الخارجي، واعتماده شبه الكامل على غيره في كل جوانب العلاقات الاقتصادية الدولية، في مجال السلع ومجال الخدمات ومجال عناصر الإنتاج وخاصة التكنولوجيا ورأس المال؟ ولا يجهل أحد مدى تعثر خطوات التنمية الاقتصادية حتى اليوم رغم مرور وقت طويل على البدء فيها.

وهل يجهل القارئ مدى التخلف في المجال العلمي والتكنولوجي في العالم الإسلامي المعاصر؟ إن ضحالة ما ينفق على البحث العلمي وندرة براءات الاختراع في العالم الإسلامي خير برهان على ذلك[2]. ونظرة في الخريطة التعليمية للعالم الإسلامي تكشف لنا عن الكثير من المساوئ التي ترجع إلى المستوى وإلى النمط وإلى الأسلوب والمنهجية وإلى الموضوعات محل المعرفة والتعليم. ولا نريد أن نصل في وصف حالنا إلى ما وصل إليه أحد الكتاب عندما قال عن العالم العربي المعاصر: «والعرب الآن أمة عارية، مكشوفة حضارياً، مقتولة معنوياً، لا تكاد تجد ما يستر عورتها، ولا ما يرفع معنوياتها في سباق التقدم العلمي التقني والمعلوماتي، حتى أن مفهوم الإبداع عند الأمة يظل محصوراً في تفكيك الثوابت وهتك القيم والمقدسات»[3]. ورغم ما في العبارة من قسوة لفظية فإن مضمونها صحيح.

---

(١) شوقي دنيا، السلوك الإنتاجي في الإسلام .. الواقع والمثال، ندوة التربية الاقتصادية والإنمائية في الإسلام، مركز صالح كامل، القاهرة، ٢٠٠٢م.

(٢) محمد حوات، العرب والعولمة (القاهرة: مكتبة مدبولي،٢٠٠٢م) ص١٣٥.

(٣) باول شمتز، الإسلام قوة الغد العالمية، ترجمة محمد شامة (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٧٢م).

وليس من باب جلد الذات، كما يقال، أن نقول: إن الوضع الثقافي في العالم الإسلامي المعاصر لا يقل سوءاً عن بقية الأوضاع. فعلى الرغم من أن المصدر الأصيل والأساس لثقافة المسلم هو الإسلام، بقيمه وأخلاقياته ومبادئه وآدابه وتشريعاته، فهل يبني ويقيم مسلمو اليوم ثقافاتهم على هذا المصدر؟ وهل يعون حق الوعي أداة معرفة هذا الأصل الأصيل وهي اللغة العربية؟ والجواب: لا.. لا حيال الإسلام كمنبع للثقافة ولا حيال اللغة العربية كأداة وأسلوب للتعايش والتثاقف وفهم الإسلام. ومن ثم كانت ثقافة مسلمي اليوم لا تضرب بسبب إلى مصدرها الذي ينبغي ألا ينافسه في ذلك أي مصدر. إن الإسلام، على كل مستوياته وجوانبه يعاني اليوم معاناة شديدة من المنتسبين له من مسلمي اليوم مثلما يعاني، بل ربما أشد، ممن لا ينتسبون إليه، فهم بين جاهل له وجاهل به، وبين متبع له على غير هدى وبصيرة وعلى غير علم، وفي كلٍ ضرر.

كثير من النخب المثقفة عندما يذكر الإسلام يلوون رؤوسهم معرضين، فرحين بما لديهم من علم معاصر، لم ينتجوه ويصنعوه وإنما جلبوه واستوردوه من (الغير). والكثير ممن يتشدق بالإسلام وباتباعه يجهل مقاصده ومراميه في كل تشريعاته وأحكامه، فهو اتباع بغير فهم وفقه ووعى وبصيرة. وهو وعدم الاتباع سواء. شاعت في ثقافتنا المنفعة والمصلحة، و(الأنا) ونفي (الآخر) والتواكل والتناحر الفكري، وتوزع المسلمون طوائف وشيعاً: ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ (المؤمنون:٥٣)، كما شاع الجهل وثقافة الجهل والكذب والنفاق والرياء والتملق، وغاب الصدق والمصارحة والمناصحة، حل التواكل محل العمل والتوكل، وغلبت ثقافة الأخذ على ثقافة العطاء، كما حلت ثقافة الاستهلاك محل ثقافة الإنتاج، وحلت ثقافة الكلام محل ثقافة الفعل والعمل، وسيطرت ثقافة قيم الثراء والجاه على قيم الخلق والخير ونفع

(الغـــير)، انصرفت ثقافتنا عن عظائم الأمور وكبار القضايا والمسائل وتمحورت حول صغائرها. وحلت ثقافة الاستسلام محل ثقافة الإباء والشمم.

ثم إن ثقافـــتـــنا تعاني بشدة من فقدان الثقة بنفسها في مواجهة ثقافات (الغير)، كما أنها فشلت في تقديم نموذج ثقافي جيد يتسم بالأصالة والمعاصرة في نفس الوقت.

ولا ينبغي أن يفهم من هذا التقويم لوضعنا الإسلامي المعاصر، والذي يتضح منه أن هذا الوضع مليئ بالثغرات والمثالب والسوءات، أنه خالٍ من أي حسن وصلاح. فـــالحـــق أن هـــناك صلاحاً وهناك خيراً، ولكنه صلاح قليل بجوار الخبث الكثير. وعـــندما يكـــثر في المجتمع الخبث يستحق عذاب الله، كما نص الحديث الشريف: «... أَنَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟، قَالَ: نَعَمْ .. إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ»[1].. والملاحظ، حتى عـــند أكـــثر الـــناس تفاؤلاً وآمنهم بالواقعـــية، أن الخبث في حياتنا المعاصرة بكل جوانـــبها لـــيس كثيراً فحسب وإنما هو غالب وسائد. ومن ثم فهو وضع أسوأ من الوضع المشار إليه في الحديث الشريف، والذي يقف فيه الخبث عند مستوى الكثرة.

نخلـــص مـــن ذلك إلى أن الواقع الإسلامي المعاصر يعيش مفارقة بالغة الغرابة، حيـــث يجمع بين إمكانية القوة والعزة والتقدم، ووضعية الضعف والهوان والتخلف، وهي مفارقة مســـتعصية على الحل حتى يومنا هذا. ومما يزيد من الأسى والحزن أنه لا توجد منطقة في العالم تشترك وتتشابه مع عالمنا الإسلامي في هذا الشأن العجيب.

وهـــذا الواقـــع شديد التناقض السلبي، الجامع بين المصادر الثرية والفعل الفقير الضـــعيف يضـــع العـــالم الإسلامي حيال «العولمة» في وضع سيئ، فثراء مصادره وإمكاناته يغري بقوة الطامعين، وضعف واقعه يسهل الانقضاض والاستلاب. بعبارة أخـــرى: إن العـــالم الإسلامي بوضعيته هذه يمثل فرصة طيبة وصيداً ثميناً لمن يريد، وخاصة من قوى «العولمة»[2].

---

(١) أخرجه البخاري.

(٢) السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م) ص٩٧؛ برهان غليون، سمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة (دمشق: دار الفكر، ١٩٩٩م) ص١٧.

ومن المفيد والمهم أن تتذكر هنا حديث رسول الله ﷺ والذي يصور وضعنا هذا أبلــغ تصــوير: «**يُوشِكُ الأُمَمُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيْكُمْ كَمَا تَدَاعَى الأَكَلَةُ إِلَى قَصْعَتِهَا؛ فَقَــالَ قَائِلٌ : وَمِنْ قِلَّةٍ نَحْنُ يَوْمَئِذٍ ؟ قَالَ: بَلْ أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ وَلَكِنَّكُمْ غُثَاءٌ كَغُثَاءِ السَّيْلِ...**» [(١)].

العولمة ... تذكير:

وضــع يعيشــه العــالم اليوم، وقد عاشه من قبل عندما كانت حضارة من الحضارات تمتلك من مصادر القوة بأنواعها المتعددة ما يمكّنها من بسط نفوذها على غيرهــا، بحيث تصير هي المركز وغيرها أطرافاً. عند ذلك يشيع نموذجها الحضاري بكــل تجــلياته، ويعلو على غيره ويقضي على الكثير مما لدى (الغير) مستخدماً في ذلــك مــا أنــتجه وامتلكه من أدوات وآليات ومبتكرات علمية وتكنولوجيــة. ومعنــى ذلــك أن مــا نعيشــه اليــوم ويعــرف «بالعولمــة» (Globalization) ما هو إلا ظاهرة تاريخية ذات حقب أو أطوار متعددة متتالية، ونحن اليوم نعيش حقبة من حقبها أو طوراً من أطوارها.

وبــرغم تماثل هذه الحقب المتعددة في جوهر المسألة، والمتمثل في شيوع نموذج معــين، ووثــوق العلاقــات وسهولة ويسر الحركة وسرعتها عبر المناطق الجغرافية المخــتلفة، بــرغم التماثل في شدة التداخل والنماذج على المستوى العالمي في كل الأطــوار، فــإن حقــبة «العولمة» التي نحياها، وبحكم التطور العلمي والتكنولوجي المذهــل، تمــتلك من الآليات والمقومات ما لا عهد للبشرية به من قبل، الأمر الذي جعــل الكثير من الباحثين ينظرون لها على أنها حدث معاصر فريد وجديد لا سابق لــــه. فهــي تختلف عما سبقها اختلاف نوع وليس اختلاف درجة. ومع التقدير

---

(١) أخرجه أبو داود.

لهؤلاء فالذي نميل إليه هو تكييف ما نعايشه اليوم على أنه حقبة من حقب «العولمة» الماضية، وإن تميزت ببعض المميزات عن سوابقها. وكل حقبة مرت كان يقال ساعتها: إن هذا واقع جديد لا عهد للبشرية به في سالف أيامها[1].

وينبغي أن ندرك أن إثارة هذه المسألة لها أهميتها، خاصة من حيث تحديد الأسلوب الصحيح أو الناجح للتعامل معها. فإذا ما سلمنا بأن العالم الإسلامي قد عايش في ماضيه حقباً عولمية مثّل في بعضها دور المركز ومثّل في بعضها دور الطرف، فعلينا الاستفادة واستخلاص الدروس في تعاملنا الحاضر مع أنفسنا وفي تعاملنا مع غيرنا.

ولسنا في حاجة إلى القول: بأن ظاهرة «العولمة» الحالية، والتي لم تستكمل عقدين من عمرها، بعد قد استحوذت على الغالبية العظمى من الجهود والأوقات والأفكار، على كل المستويات، وعلى مختلف التخصصات، في شتى بقاع الأرض، وقد تجاوزت مؤتمراتها وندواتها المسجلة الألفين. ومع هذا الاهتمام البالغ فإن الفكر البشري لم يتمكن بعد من الإمساك بتلابيب هذه الظاهرة والإحاطة بها، والسيطرة على محاورها وجوانبها، وتقديم القول الفصل فيها، وإنما هي كلها ظنون وتوقعات، مع عدم إغفال ما أخذ يتأكد منها واقعياً. وقد يرجع ذلك إلى تشعب هذه الظاهرة وتعدد جوانبها وتنوع تجلياتها، وربما يرجع إلى كونها مازالت في طور التكوين والتشكيل، وقد يكون مرجعه إلى المعدل المتسارع في نموها وتطورها، والصواب أن مرجع ذلك هو هذه الاعتبارات كلها وغيرها. وليس من المطلوب هنا تتبع وتقصي جوانب وزوايا هذه الظاهرة، وإنما مجرد التذكير الذي يمكننا من تصور التعامل الصحيح معها.

(١) باول شمتز، الإسلام قوة الغد العالمية، مرجع سابق.

١- المعنى والمضمون:

هـــناك بعض الأمور المتعلقة بمعنى ومضمون «العولمة»، قد يكون من المستحسن الـــتذكير بهـــا، ومنها ذلك الغموض الشديد الذي يلف جوانبها كلها، بما في ذلك مضـــمونها.. يضاف إلى ذلك ما هنالك من اتفاق حول صعوبة تقديم تعريف جامع مانع لها.. وأيضاً من الملاحظ كثرة ما قدم لها من تعريفات متشابهة ومتمايزة.

ولـــيس مـــن المهـــم هنا الجري وراء هذه التعريفات، وما لكلٍ منها وما عليه، ويكفـــي تقـــديم مفهوم مبسط يتميز باحتوائه لأهم مكوناتها وجوانبها.. فهي حقبة تاريخـــية، وتجـــلٍ لظواهر اقتصادية، وثورة تكنولوجية واجتماعية، وهيمنة للنموذج الحضـــاري الغربي الأمريكي، ثم هي حالة من السيولة الشديدة ما بين داخل الدول وخارجها في كل مجالات الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها[1].

ومـــن المهـــم الإدراك الجـــيد بكون «العولمة» التي نعيشها ليست مجرد عملية فنية تكنولوجية تتمثل في ثورة المعلومات وثورة الاتصالات، وما نجم عنهما من إزالة حواجز المكـــان والـــزمان وسيولة حركة كل شيء، داخلاً وخارجاً. فكل ذلك يحتاج إدارة ويحتاج فاعلين ولاعبين، وهنا تتدخل الجوانب الذاتية بجوار الجوانب الموضوعية السالفة.

ومـــن ثم فهي ليست مجرد عملية موضوعية حيادية، كما أنها ليست مجرد عملية ذاتـــية أيديولوجية متجسدة في الهيمنة الغربية، ولا سيما الأمريكية، وبسط نفوذها، و«عولمة» نموذجها الحضاري، واغتنام أقصى ما يمكن اغتنامه من مزاياها ومنافعها.

وانحراف الفهم إلى هذا الجانب أو ذاك لـــه تداعياته السلبية على تقويم «العولمة» وعـــلى الموقف الصحيح حيالها. فهناك من يكيل لها المديح، وهناك من يكيل الذم، وهناك من يقبلها على إطلاقها وهناك من يرفضها على إطلاقها.

---

(١) شوقي دنيا، العولمة ومنهج الوقاية من مخاطرها، مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الرابعة عشرة، الدوحة، ٢٠٠٣م.

والصـــــواب في ذلك كله غير ذلك، فهي لها وعليها، وهي لا تُقْبل على علتها ولا تُرفض على علتها[1].

٢- أدوات ومؤسسات العولمة:

حالــة الســيولة والــتمازج والــتعولم في مختلف المجالات هذه، والتي تعرف «بالعولمة»، تحتاج أدوات ومؤسسات تتم بها ومن خلالها.

فهـــناك الثورة التكنولوجـــية في مجال المعلومـــات ومجال الاتصالات، وما نجم عـــنها مـــن منـــتجات تكـــنولوجية مثـــل الإنترنت والهاتف والتليكس والفاكس والإيميل وغيرها.

وهـــناك مؤسســـات اقتصادية دولية تتمثل في ثلاثية الصندوق والبنك ومنظمة التجارة. وهناك الشركات العالمية ذات المقدرة الإدارية والتمويلية والتكنولوجية بالغة القـــوة والضخامة. وهناك المؤسسات المدنية والجمعيات الأهلية، التي تجاوز عددها ثلاثين ألف منظمة غير حكومية (NGOS).

وهـــناك المؤسسات الإعلامية والثقافية، وخاصة المرئية منها والمسموعة. وهناك أخيراً الآلة العسكرية، التي لم يتورع القائمون على «العولمة» من استخدامها سلاحاً من أسلحة «العولمة» الباترة، به تحقق ما فشلت الآليات الأخرى في تحقيقه.

٣- التجليات:

مـــا تجري عولمته ليس شيئاً واحداً ينصرف إلى مجال معين، وإنما هو جملة أشياء، أو بالأحرى كل الأشياء في مجالات الحياة المختلفة.

فهـــل نحن أمام «عولمة» واحدة لكنها مركبة من صور وعناصر متعددة ومحتوية عـــلى مظاهر وتجليات مختلفة، أم نحن أمام مجموعة «عولمات»؟ إن الوعي الجيد بهذا

---

(١) المرجع السابق.

الجانب لـــه أهميته، وخاصة عندما نكون بصدد منهجية التعامل مع «العولمة». ومن الملاحـــظ هـــنا أن مجـــالات أو قطاعـــات «العولمة» يتميز كلٌ منها بآلياته وأدواته ومؤسســـاته، الأمـــر الذي قد يوحي بأننا أمام «عولمات» وليست «عولمة» واحدة. فهـــناك «عولمـــة» سياســـية، و«عولمـــة» اقتصـــادية، و«عولمة» ثقافية، و«عولمة» تكنولوجـــية.. إلخ. ومـــن الملاحظ أيضاً أن هناك من التداخل والتمازج والتشابك والجدلـــية بـــين هذه «العولمات» ما قد يوحي بأنها تكاد تكون شيئاً واحداً وإن بدا بتجـــليات متعددة. ومهما يكن تكييف الموقف، فالذي لا خلاف حوله أن الجوانب «المعولمة» متمايزة بقوة، ومتصلة ومتداخلة بنفس القوة، حيث تحرص الجهات الفاعلة في العولمة على استخدام بعض أنواعها أو تجلياتها لخدمة نوع آخر منها، فمثلاً تستخدم «العولمة» العسكرية لخدمة «العولمة» الاقتصادية، وتستخدم «العولمة» الاقتصادية وسيلة «للعولمـــة» الثقافية، كما تستخدم «العولمة» التكنولوجية مدخلاً لمختلف «العولمات» الأخـــرى[1]. ولاشـــك أن طبيعة «العولمة» هذه، واستخدام دول المركز لها على هذا الـــنحو، لهـــا تداعيات خطيرة على دول الأطراف، فمن الصعب عليها أن تفصل بين مجال ومجال وأن تميز في الموقف بين «عولمة» وأخرى، تقبل هذه وترفض تلك.

وينبغي التحذير من المبالغة في تصور هذه الصعوبة بما قد يؤدي إلى شل الحركة حـــيال أي عمل. إن الانتقاء والتمييز، وإن كان صعباً، فإنه غير متعذر، طالما استند إلى رؤية صحيحة وإرادة واعية بصيرة.

وســـواء أكنا أمام «عولمة» اقتصادية، أو المظهر الاقتصادي «للعولمة»، فالمقصود بذلـــك «عولمـــة» الاقتصـــاد وما يجري فيه وما يحتوي عليه من أنشطة ومنتجات وأســـاليب وأدوات وأنماط تمويلية واستهلاكية. فهناك تدويل الإنتاج، وهناك تدويل

(١) المرجع السابق.

أو «عولمـــة» التمويل والاستثمار، وهناك عولمة العمالة، وهناك «عولمة» نظام السوق وآلياته، وكذلك «عولمة» كف يد الدولة عن المجال الاقتصادي .. إلخ.

وفي المجال السياسي نجد «عولمة» أو تدويل النموذج السياسي الغربي، متمثلاً في الديمقراطية الغربية وآلياتها، وكذلك شيوع المنظمات غير الحكومية، وحقوق الإنسان والتعددية، وإزالة الحواجـــز والحدود، وما ينجم عنه من نهاية فكرة السيادة القومية أو الدولة القومية (Nation State).

وفي المجـــال الثقافي نجد «عولمة» الثقافة الغربية وأنماط السلوك الغربي، وشيوع قيم معينة، والعمل على تنميط المشاعر والهويّات، وطرق التربية، وتدويل أساليب ومناهج بل وموضوعات العلم والتعليم، كل ذلك بهدف أن يسود العالم نموذج ثقافي واحد.

٤- الفرص والمخاطر «الآثار»:

«للعولمـــة» مـــنافعها ومضـــارها، أو حسب التعبيرات السائدة.. لها إيجابياتها وسلبياتها. وهذا بدهي وطبيعي، ولا يحتاج التوقف عنده، لكن الذي يستحق التأمل والـــتدبر في هذا الصدد هو التحليل الدقيق الموضوعي لما يعتبر نفعاً، ولما يعتبر ضرراً، كذلـــك التمييز الدقيق بين من يتحمل هذا الضرر ويستفيد بهذا النفع. فلا يكفي أن تسرد قائمة طويلة بالمنافع ولا قائمة مناظرة بالمثالب والمضار[1]. يضاف إلى ذلك أن هناك العديد من الآثار والتداعيات، بعضهم يراها إيجابية وبعضهم الآخر يراها سلبية، حتى مع توحيد الجهة المتأثرة. فمثلاً نجد «للعولمة» تأثيراً على الميزان التجارى للدول النامـــية، بعضهم يراه تأثيراً إيجابياً، وبعضهم الآخر يراه تأثيراً سلبياً. ومعنى ذلك أن هـــذا الجانـــب في «العولمة» ينبغي أن يكون أكثر جوانبها خضوعاً للبحث والتقويم الدقيق، في الوقت الذي يعتبر فيه أخطر هذه الجوانب.

---

(١) محسن الخضيري، العولمة الاجتياحية، ط١ (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٠١م).

في ضـــوء هذه التنبهات والتحديدات يمكن القول: إن الكثير من آثار «العولمة» عـــلى العالم الإسلامي هي آثار ضارة.. بعبارة أخرى: إن مضار «العولمة» أكثر من مـــنافعها بالنسبة للعالم الإسلامي، وخاصة في بعض تجلياتها. وبالطبع فإن هناك من يختلف معنا في هذا التقرير ذاهباً إلى أنها تحمل الخير العميم لنا[1].

ومهما يكن من أمر، فإن الشيء الذي يستحق الاهتمام الأكبر هو تقديم منهجية جيدة للتعامل مع «العولمة» بالشكل الذي يعظم لنا منافعها ويُدني من مضارها.

وفيما يلي نبذة عن هذه الآثار في تجلياتها المتنوعة:

أ- الأثر الاقتصادي:

إذا اكتفيـــنا بالتصـــوير الكـــلي لهـــذا الأمر، دون الدخول في تناول الفروع والجزئـــيات، أمكن لنا القول: إن «العولمة» تؤثر تأثيراً كبيراً على اقتصاديات العالم الإســـلامي، وإن هذا التأثير يلحق بالعديد من المجالات والمتغيرات الاقتصادية، وإن معظـــم هـــذه الـــتأثيرات هي تأثيرات سلبية. ستتأثر الصناعة والزراعة والخدمات، وســـيتأثر الدخـــل والنمو والتوزيع والادخار والاستثمار والميزان التجاري وميزان المدفوعـــات، وسيتأثر الإنفاق العام والضرائب، وسيتأثر نمط الملكية القائم، وسيتأثر الدور الاقتصادي للدولة، مما يعني تأثر نمط النظام الاقتصادي القائم.

ولـــيس إدراك ذلـــك بالشيء العسير إذا ما علمنا أن «العولمة» الاقتصادية تعني «عولمـــة» الرأسمالية الحرة، بما ترتكز عليه من مبدأ «اتركه يعمل اتركه يمر».. فهناك الحـــرية الكاملـــة لـــتحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمل، دخولاً وخروجاً؛ وهناك سيادة وهيمنة ما يعرف باقتصاد السوق، وما يحمله ذلك من تدني الدور الاقتصادي للدولة؛ وهناك التجارة الإلكترونية، التي تتمرد على الخضوع لرقابة

---

(١) صادق العظم، مرجع سابق، ص١٢٦.

الدولـــة؛ وهناك الشركات العالمية العملاقة داخل هذه البلاد وخارجها ذات النفوذ بـــالغ القوة حتى على الدولة نفسها في سياساتها الإنفاقية والضريبية. ولذلك لا غرابة أن توصـــف «العولمـــة» بأنها: «انتصار من حيث المبدأ، وفي كل مكان تقريباً لنمط معين من أنماط الملكية، ولنمط معين من السيطرة على وسائل الإنتاج، ولنمط معين من التحكم بقوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع...»[1].

ولو فتشنا في هذا التأثير الاقتصادي الممتد لوجدناه يحمل في طياته الكثير والخطير من المضار، كما يحمل قدراً من المنافع. ومن جوانب الخطورة أن ما هنالك من مضار يعـــد شـــبه مؤكد، بينما ما هـــناك من منافع هي أمور محتملة مشكوك فيها، إذ هي تتوقف على طبيعة ونوعية الفعل الآتي من الخارج، كما تتوقف على طبيعة ونوعية رد الفعـــل الداخلي.. وكلما كان رد الفعـــل جدياً كلما ظهر البعد الإيجابي في الأثر. إن «العولمـــة» توفـــر التمويل وتوفر الاستثمارات وتوفر التكنولوجيات، لكن ليس هذا الـــتوفير حـــراً مطـــلقـــاً من قبل قوى «العولمة». وليس كل تمويل أو تكنولوجيا أو اســـتثمار مفـــيداً. و«العولمـــة» تؤثر على العمالة الإسلامية، وهو تأثير في مجمله ضار وخطـــير، لأنه يزيد من حجم البطالة، وقد يكون لهذا التأثير بعض الإيجابيات، مثـــل توفـــير فـــرص للعمل وفرص للتدريب وارتقاء التعليم. والأمر في النهاية متوقف على الموقـــف الوطني، ثم إن وجود المشروعات العالمية داخل البلاد سوف يؤثر حتماً على المشـــروعات الوطنية، وغالباً ما يكون طرداً لبعض المشروعات الوطنية أو دمجاً لها في مشـــروعات عالمـــية، وقد يتولد عن ذلك مزيد من التطوير والتحسين في أداء بعض المشروعات الوطنية[2].

---

(١) شـــوقي دنيا، «اتجاه المشروعات العالمية للإندماج والتكامل..» مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، سلسلة الدراسات والبحوث (٢٢)، ٢٠٠٢م، إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة، مجلة مصر المعاصرة، يوليو ١٩٩٧م.

(٢) المرجع السابق.

والمعروف أن الاقتصاد في العالم الإسلامي المعاصر هو اقتصاد مكشوف ذو توجه خارجي، وخاصة فيما يتعلق بالاستيراد، ومعنى ذلك أن «العولمة» الاقتصادية بالنسبة له هي «عولمة» ما في خارجه وليست «عولمة» ما عنده. وفي هذا مزيد من الخلل ومزيد من التبعية، ومن ثم مزيد من التخلف. واقتصادنا الإسلامي اقتصاد متشرذم مفتت، هش الصلات والروابط البينية، و«العولمة» سوف تعمق من هذه الاختلالات، لأن إدارة أموره الاقتصادية لن تبقى كلها في يد دوله وحكوماته، وما يبقى منها في يد دوله فإن حكوماته سوف تجد من مصلحتها التحالف والارتباط بدول أجنبية ذات قوة اقتصادية.

ثم إن الاقتصاد الإسلامي المعاصر هو اقتصاد يشيع فيه الفقر وسوء التوزيع، والمعروف أن «العولمة» تؤثر سلبياً على عدالة التوزيع باتفاق الباحثين، كما أنها تعمق وتزيد من حدة الفقر، لدى الكثير من الباحثين.

إن النظام الاقتصادي الذي تنادي به «العولمة» يتمثل في نموذج متوحش، يعمل كل لاعب فيه على تحقيق أقصى درجات القوة حتى يتمكن من إنزال أقسى ألوان البطش والفتك بالغير، ومن ثم الانفراد بالساحة ونيل كل المكاسب والمغانم. ونظرة على ما يجري اليوم في دنيا الشركات العالمية من عمليات دمج واندماج وتحالف تجرى على قدم وساق تكشف لنا عن صدق ما نقول[1].

وقد اعترف بذلك العديد من الكتاب الغربيين، حيث أطلقوا عليها المنافسة الضارية (Hypercompitation) والحق أنها ليست منافسة وإنما هي صراع مدمر واقتتال عنيف، والبقاء للأقوى. ومن المؤسف أننا لم نلتفت إلى هذا

(1) فتحي الزيات، اقتصاد المعرفة ودوره في تحديث الصناعة العربية، المؤتمر العلمي السنوي الدولي التاسع عشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٣م.

الــبعد ونكشــف ما في شعار المنافسة هذا من زيف وخداع وبهتان وما يخفيه من صراع محتدم بأشد وأقذر الأسلحة فتكاً (بالغير).

وبدلاً من التنبيه إلى ذلك والتحذير منه، والإصرار على تعديله، قبلناه وسلمنا به واعتبرناه إيجابية من إيجابيات «العولمة»، وأخذت ندواتنا ومؤتمراتنا تترى حاملة راية القــدرات التنافسية والميزات التنافسية وكيفية تملكنا لها، ودخولنا الحلبة في ظلالها. ولــيس هذا التوجه ممحض في الخطأ، بل هو توجه يحمل قدراً طيباً من الواقعية من جهــة وإعــداد العدة من جهة أخرى. لكن الخطورة هي إهمال الاهتمام بالجانب الســلبي للصــورة، الذي يشير إلى أن المسألة ليست مسألة منافسة وإنما هي مسألة مصــارعة مصيرها هلاك أحد الطرفين. وبالطبع فإن النتيجة في مثــل ذلك محسومة ومعــروفة. وإلا فقل لي بربك أين هي المشروعات الإسلامية التي يمكنها الدخول في هــذه الساحة وهي مزودة حتى بأقل قدر ممكن من وسائل الحماية والأمان؟ وهل في ظــل واقــع ينطق بأن مجموع أصول البنوك العربية مجتمعة حوالي ٥٥٠ ملياراً من الــدولارات بيــنما أصــول بنك أمريكي واحد هو بنك فرست جروب تصل إلى ١٠٠٠ ملــيار، هــل في ظل واقع كهذا يقال: إن ما تجلبه «العولمة» من منافسة في النشاط التمويلي فيه خير وبركة على العالم الإسلامي؟

ويومــاً بعد يوم يترسخ ويهيمن ما يعرف باقتصاد المعرفة[1]. وليس خافياً على أحــد أن عنصــر العــلم والتكنولوجــيا أصبح على رأس عناصر الإنتاج المعروفة. و«العولــة» بقــدر ما تبشر بشيوع العلم والتكنولوجيا بقدر ما يأتي فعلها مناقضاً معاكســاً، ولا أدل عــلى ذلك من إصرار دول المركز على تقنين ما يعرف بحماية الملكــية الفكــرية وبراءات الاختراع. ومعنى ذلك احتكار المعرفة التكنولوجية ذات

(١) جلال أمين، العولمة، سلسلة اقرأ، رقم ٦٣٦ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٨م) ص٧.

التأثير الحاسم اليوم في الأداء الاقتصادي. والنتيجة مزيد من التخلف الاقتصادي للدول النامية، وفي ربوعها العالم الإسلامي.

إن «العولمة» في شقها الاقتصادي تمارس عمليات إفقار للدول النامية والمزيد من الغنى للدول المتقدمة، كما أنها تزيد من حجم الفقراء وتقلل من حجم الأغنياء بحيث يصير العالم مجتمع الـ ٢٠%، وتقدر بعض الدراسات أن مكاسب أمريكا السنوية من تحرير التجارة حوالي ٢٠٠ مليار دولار، بينما تقدر خسائر إفريقيا السنوية من جراء ذلك بأكثر من هذا الرقم.

وأيّاً كان الأثر الاقتصادي «للعولمة» على الدول النامية، وأيًّا كانت درجة الاختلاف حول تقويم هذا الأثر إيجاباً وسلباً، فالذي يقل حوله الخلاف، إن لم ينعدم، هو أن «العولمة» مسيرة بكل آلياتها وجبروتها لتحقيق مصالح دول المركز وخاصة الدولة العظمى، أو كما يقال «السوبر عظمى»، وأن مصالح هذه الدول لا تسمح بحدوث تنمية حقيقية في البلاد النامية إلا في حدود معينة، من ناحية، وفي بلدان محددة ومناطق بعينها، من ناحية أخرى. فهل العالم الإسلامي أو حتى العالم العربي داخل في حيز هذا الاهتمام المحدود؟!

وهكذا يتضح بعض ما «للعولمة» من تأثيرات اقتصادية على عالمنا الإسلامي، ويتضح كذلك مدى ما في هذه التأثيرات من مضار ومخاطر، ومقدار ما تحمله من بعض الفرص والمنافع. وتقليل المضار وتعظيم المنافع يتوقف – ضمن ما يتوقف – على طبيعة ونوعية موقف بلادنا بحكوماتها ومنظماتها وشعوبها، مع الاعتراف بما هنالك من قيود ومحددات على حركة هذا الموقف، تتمثل في عوامل موضوعية مثل عدم امتلاك ما يؤهلها للمنافسة، من قدرات إدارية ومالية وتكنولوجية، وفي عوامل ذاتية، حيث المزيد من القيود التي تفرضها دول المركز على صادرات الدول النامية تحت العديد من الذرائع مثل انتهاك حقوق الإنسان والاعتداء على البيئة،

إضـــافة إلى مـــا تفرضه من قيود على تصدير التكنولوجيا وعلى فتح الباب لهجرة العمالة إليها.

ومـــع كل هذا فإن المتاح أمام الدول النامية موجود وقائم، ولو كان نطاقه غير متســـع. والتحدي الحقيقي أمام هذه الدول يتمثل في تحويل المتاح والممكن إلى فعل وواقع، ثم العمل الدءوب على توسيع نطاق هذا المتاح تدريجياً وبنفس طويل.

ب- الأثر الفني التكونولوجي:

يعـــيش العـــالم المتقدم اليوم ثورة عارمة مذهلة في مجال التكنولوجيا، وخاصة تكنولوجـــيا الاتصـــالات والمعلومات[١]. ولا ريب فيما تمثله تلك الثورة العلمية من أهمية قصوى في حياة الناس، فهي أدوات العصر.

ومـــع أهميتها الكبيرة، توجد لها مضار ومخاطر قاتلة، فليست العبرة بكم المعرفة وإنما بماهيتها ونوعيتها، والملاحظ أنها بقدر أتخامها بكم المعلومات بقدر خوائها من تقديم معرفة جوهرية مهمة، فهي معلومات بغير معرفة[٢].

يضـــاف إلى ذلـــك أن العبرة النهائية ليست في توفر هذه المنتجات التكنولوجية وإنمـــا في القـــدرة على استخدامها والاستفادة منها، وكذلك في نوعية ما تحمله من معارف ومعلومـــات. ومن ثم فقد لا يمثل وجودها في العالم أية إضافة للكثيـــر ممن لا يستطيعون استخدامها (مثـــل الكمبيوتر، الإنترنت، الإيميل .. إلخ).

كمـــا أنها بالنسبة للكثير تمثل سلاحاً بتاراً مسلطاً عليهم من قبل الأطراف القوية، تسحق به هوياتهم وثقافاتهم وأعرافهم وسلوكياتهم. فهي وسائط ووسائل محملة ليل نهار بالأفكار والقيم والأنماط المكونة للنموذج الثقافي الذي يراد لـــه أن يعولم ويسود.

(١) المرجع السابق، ص٧٥ وما بعدها.

(٢) زكريا طاحون، بيئات ترهقها العولمة، ط١(القاهرة: جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، ٢٠٠٣م) ص٣٥١.

يضـــاف إلى ذلك أن الكثير من بنود ومكونات هذه الثورة العلمية، وما ينجم عـــنها من مبتكرات ومنتجات، هي ملك خاص للدول المتقدمة، غير متاح في كثير مـــن بـــنوده للدول النامية حتى ولو بالشراء في بعضه، أو بعدم التصريح بتداوله في بعضـــه الآخـــر. وهناك ما يعرف اليوم بالملكية الفكرية وحمايتها عالمياً. ومعنى ذلك حـــرمان الدول النامية من الاستفادة من منتجات هذا التقدم ناهيك عن الإسهام في صـــنعه وإنـــتاجه. وهكذا نجد «العولمة» بهذا النهج تقنن احتكار المعرفة، فتزيد الهوة التكنولوجـــية الموجودة بين الدول اتساعاً، كما أنها تجعل منها سلعة شأنها شأن أي سلعة تباع وتشترى تبعاً لرغبة البائع. وليس ذلك بغريب على «العولمة» التي سلّعت كـــل شيء «The commodification of every thing» وأخضعته لقانون الأسواق، قانون العرض والطلب وتحقيق الأرباح.

ج- الأثر السياسي:

تبشـــر «العولمة» بالعديد من الإصلاحات السياسية، مثـــل الديمقراطية وحقوق الإنســـان والحرية والمشاركة الشعبية وقيام العديد من منظمات المجتمع المدني.. إلخ. ولا شك أن ذلك كله من حيث المبدأ أمر طيب ومحمود، بل ومهم وضروري، لكن المســـألة لا تقـــف عند طرح الشعار بل تتجاوزه إلى فحواه ومضمونه وما يثيره من قضـــايا ومشـــكلات، فوراء كل قيمة من تلك القيم الكثير والكثير من المسائل التي تتطلـــب الوعـــي العميق والتبصر الدقيق بما تحمله وتستبطنه من أمور قد تكون غير مقبولة بل وضارة.

فما هي حدود وأبعاد حقوق الإنسان؟ وهل كل ما يعتبره الغرب حقاً للإنسان يعـــد بـــالفعل حقـــاً للإنســـان من وجهة نظر الإسلام والثقافات الأخرى؟ وهل للديمقراطـــية نموذج واحد هو النموذج الغربي الذي يراد لـــه أن يسود؟ وهل هذا

النموذج قابل بالفعل للتعولم؟ إن الكثير من محققي الباحثين والمفكرين يؤمنون بأن النموذج الأمريكي «للعولمة»، وهو النموذج المسيطر حالياً، من الصعب إن لم يكن من المتعذر عولمته وإجماع الناس عليه، وقد تحدث عن ذلك باستفاضة المفكر الغربي صاحب كتاب «الفجر الكاذب»، موضحاً أن هذا النموذج يحمل في طياته التفسخ الاجتماعي والاضطراب الاقتصادي والتفكك السياسي(١). والأكثر من ذلك أن الكثير يتشكك في كون الغرب جاداً وصادقاً في «عولمة» نموذجه وجعل الناس أحراراً وديمقراطيين. إنه يرى ذلك شأناً خاصاً لا يناله إلا الغربي(٢).

ولو خصصنا الموضوع وقصرناه على العالم الإسلامي وطرحنا هذا السؤال: هل يريد الغرب بالفعل شيوع الديمقراطية في العالم الإسلامي؟ وهل يريد بالفعل أن يكون لشعوبه اشتراك حقيقي في شؤون بلادهم؟ وهل يريد بالفعل تحرير هذه الشعوب من الحكم الاستبدادي الجاثم على صدور كثيرين منهم؟ والجواب، كما أعتقد ويعتقد معي الكثيرون، بالنفي، والواقع خير شاهد، وعبرة الماضي خير برهان. والمسألة لا تحتاج لكثير من التمعن والتأمل، فيوم تشيع الديمقراطية في هذا العالم سوف يتوارى الظلم، وتتغلب المصلحة العامة، وتدار أمور الأمة من خلال مؤسسات مستهدفة بالفعل الصالح العام. ومن أول النتائج المترتبة أن دول المركز لن تتمكن من استلاب وانتهاب ثروات البلاد والنيل من مقدساتها والمساس بثقافتها.

---

(١) فتحي يكن، العولمة ومستقبل العالم الإسلامي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ) ص٨٧.

(٢) لمزيد من المعرفة يراجع:

بول هيرست، ما العولمة، ترجمة فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٧٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) ص٣٧٩ وما بعدها؛ جلال أمين، مرجع سابق، ص٢٠ وما بعدها؛ توماس فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، محاولة لفهم العولمة، ترجمة ليلى زيدان (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م) ص٢٢٢؛ شرف دلاور، الاقتصاد المصرفي والعولمة، اقرأ، رقم ٦٧٤ (القاهرة: دار المعارف) ص٤٢ ومابعدها؛ صادق العظم، مرجع سابق، ص١٧٥؛ سمير أمين ، ثقافة العولمة، مرجع سابق، ص٧٢؛ فيتومكنزي، العولمة والنمل الأبيض الذي ينخر في بنية الضرائب، مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس ٢٠٠١م.

ويومهـــا يعـــود الإسلام ليهيمن على حياة المسلمين، ويقوم بتصحيح ما فسد منها، والمعـــروف أن الإســـلام يأبى الضيم والهوان والتبعية. والكثير من المفكرين الغربيين يعـــرفون ذلك جيداً في الإسلام، ولذا يحاربونه ويحاربون من أجله شيوع الديمقراطية في العالم الإسلامي، ويتوادون ويتصادقون مع حكومات مستبدة في هذا العالم، طالما أبعدت الإسلام عن دائرة الضوء.

إننا بهذا ندعو المتسرعين من المفكرين المسلمين بالترحيب «بالعولمة» بأمل تخليصها العـــالـــم الإســـلامي من كابوس الاســـتبداد السياســـي، ندعوهـــم إلى التمهل والتريث، «فالعولمة»، في غالب الظن لن تفعل لنا ذلك، وإن فعلته فلن يكون خالياً من الكثير من العيوب.

إنـــنا جمـــيعاً متفقون على تشخيص وضعنا السياسي، لكن ذلك شيء وكون المخلـــص لنا منه هو «العولمة» شيء آخر. فما نراه أن «العولمة» لن تخلصنا من ذلك على الوجه الأمثل، وإنما الذي يفعل ذلك بجدارة هو الإسلام.

ومـــن الآثار السياسية البارزة «للعولمة»، التي أثارت وما زالت تثير جدلاً شديداً بين الباحثين، ما سوف تحدثه «العولمة» حيال الدولة وسلطاتها ومسؤولياتها ودورها الاقتصادي والاجتماعي. إن الجميع يعترف بأن هناك أثراً قوياً، لكن الخلاف يدور حـــول طبيعة هذا الأثر، وهل هو انحسار وانكماش لدور الدولة، أو تحول وتغير في دورها ووظيفتها؟ فالكثير يرى أن «العولمة» تضعضع الدولة وتهمش منها كمؤسسة حاكمـــة مسيطرة، وتفرض عليها التنازل عن الكثير من مهامها لمؤسسات وهيئات أخرى في المجتمع وخارج المجتمع، كما أنها تسلب منها ما في أيديها من سلطة الجباية وفـــرض الضـــرائب في جانـــب كبير منها، وفي الوقت ذاته تحول بينها وبين القيام بالعديد من جوانب الإنفاق العام. كذلك لم يعد لها القيام بعمليات التخطيط واتخاذ سياسات تتعلق بالتنمية ونمطها وسرعتها، كما أن قطاع العلاقات الاقتصادية الدولية

هو الآخر سوف يخرج إلى حد كبير من إشرافها وقبضتها. حتى أن بعض الخدمات التقليدية التي كانت تقوم بها في عهد الدولة الحارسة والرأسمالية الحرة في حقبتها الماضية، دخلت في حيز وتحت مسؤولية جهات أخرى غير الدولة. وهكذا فإن «العولمة» تضغط بثقلها لضعضعة الدولة وتهميشها. والبعض يرى غير ذلك، «فالعولمة» تعيد تشكيل وظيفة الدولة مع الإبقاء على قوتها وأهميتها، لكنها بدلاً من زوالها تمارس مهام تخدم مصالح الدول المركزية، كما تخدم مصالح الشركات العالمية. وكأنها قائمة بالأعمال نيابة عنها وممثلة لها. ولا أرى أن الخلاف بين الوجهتين خلافاً حقيقياً وإنما هو في المقام الأول خلاف شكلي، لأن المآل واحد، والنتائج واحدة، فلم تعد الدولة تمارس وظائفها المعهودة والمعروفة منذ عشرات السنين، وهذا ما لا خلاف حوله(١).

وأخيراً فإن «العولمة» تمارس عملية سياسية خطيرة هي عملية التفتيت السياسي، حيث تجرى عمليات التجزئة على العديد من أقطار العالم الإسلامي، بإثارة نزاعات ونزعات عرقية ودينية وإثنية وغير ذلك، الأمر الذي يفتت الدولة ويحولها إلى طوائف وشيع، بل وربما دويلات هشة بالغة الضعف(٢).

د- الأثر الثقافي:

عاش العالم منذ نشأته على تنوع ثقافاته وتعددها. و«عولمة» اليوم تبشر بعملية التجانس والتنميط الثقافي، بحيث يعيش العالم كله نموذجاً واحداً في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية... إلخ.

---

(١) حسن حنفي، ما العولمة، مرجع سابق، ص١٩.

(٢) السيد ياسين، العولمة ...، مرجع سابق، ص٤٠ ومابعدها؛ فتحي يكن، العولمة ومستقبل العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص١٣٦؛ محمود عليمات، الثقافة الإسلامية وتحدي العولمة، مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، العدد (٢٤).

ولاشـــك أن قضية التجانس والتنميط هذه تحمل العديد من المسائل. فما مدى إمكانهـــا؟ ومـــا مدى صلاحيتها؟ وعلى أي أساس تقوم؟ وهل هذا الشيء الواحد المعـــولم هـــو نتاج مشاركة حقيقية من كافة دول وشعوب العالم؟ أم أنه أمر خاص بالطرف القوي في «العولمة»، يصر على فرضه على الجميع من خلال إزاحة ما عنده وإحـــلال هـــذا الشيء محله؟ إن الواقع يشير إلى أن ما يحدث فعلاً هو عملية إزاحة وإحـــلال، فـــتقوم شبكة الاتصالات والقنوات الفضائية بالإرسال المتدفق لرسائل إعلامـــية وثقافية من دول المركز إلى دول الأطراف محملة بالعديد والعديد من القيم والـــثقافات المتعارضة مع قيم وثقافات الدول المتلقية، مما يهدد بزوال الخصوصيات الثقافية لهذه المجتمعات[1].

والمســـألة لا تقف عند حد إزالة وإفناء ثقافة وإحلال غيرها محلها، مع الخطورة الشـــديدة لهذه العملية، لكنها تتعداها إلى ما تتضمنه هذه العملية من مضادة طبيعة الخلـــق وفطرة البشر، ومن ثم فإن الإصرار على ذلك هو إصرار على تدهور المجتمع البشـــري وحرمانه من أهم مصادر النهضة والارتقاء[2]. ومن المتناقضات العجيبة في هذا الشأن أن «العولمة» بينما تطرح شعار التجانس هذا فإنها تمارس داخل ربوع بلاد الأطـــراف عملـــيات التمايز الثقافي الحاد، فللنخب ثقافاتها ولبقية الشعوب ثقافاتها. ومـــن ثم يعـــيش ســـكان المجتمعات في جزر متقطـــعة الأوصال، الأمر الذي ينذر بدوامة من الفوضى ووقوع الانهيار. ثم إن ما يراد عولمته من نماذج وأنماط ليســـت هـــي الأصلح من غيرها على كل الأصعدة، ويعبر عن ذلك برهان غليون بقولـــه: «إن الثقافة المسيطرة لا تحتل موقعها المتفوق بسبب تفوق منظومات قيمها الأخلاقية

---

(١) ماجد الكيلاني، أهداف التربية الإسلامية (واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٧م) ص٥١٥؛ زكريا طاحون، مرجع سابق، ص٥٠.

(٢) برهان غليون، مرجع سابق، ص٤٩؛ فريدمان، مرجع سابق، ص٣٥١.

أو الدينية أو الفنية، ولكن لأنها ثقافة المجتمعات المسيطرة»[1]. والأمثلة التالية توضح ذلك بقدر كبير.

تنادي «العولمة» وتصر على شيوع ثقافة الاستهلاك وليس ثقافة الإنتاج. والمعروف أن الدول النامية في أمس الحاجة إلى ثقافة الإنتاج؛ كما أنها تلح وتصر على ثقافة التقليد والمحاكاة وليس ثقافة الإبداع والمشاركة في الفعل؛ ثم إنها تلح وتصر على ثقافة نسيان وإهمال الماضي والاستغراق في الحاضر والنظر للمستقبل!

ومهما كان في هذه الدعوة من لمعان وبريق، ومهما كان في الماضي من مثالب وعيوب، فالذي لا شك فيه أن الإهمال المطلق للماضي والعمل على اجتثاث جذوره هو من أخطر ما يكون على الشعوب في حاضرها ومستقبلها، فالمستقبل ليس مستقبلاً إلا بالنظر للحاضر، والحاضر ليس حاضراً إلا بالنظر للماضي، ومن لا ماضي له لا حاضر له وبالتالي لا مستقبل له. وهل نسيت دول المركز، وهي تجند كل ما لديها من قوى لحمل الدول الأطراف على نسيان ماضيها بل ونبذه وتحقيره، هل نسيت هي ماضيها؟ إن ماضي هذه الدول المركزية هو الدافع الأول وراء قيام هذه الدول بتلك الدعوة التي يرجع فيها النظام الرأسمالي إلى مرحلته الأولى، حيث الرأسمالية الحرة. وعلينا أن ننظر في الأمر النظرة الصحيحة التي تميز بدقة وحسم بين أن نعيش حاضرنا في ماضينا وأن نعيش حاضرنا انطلاقاً وامتداداً لماضينا.

ثم إن «العولمة» تلح وتصر على شيوع ثقافة الحرية. والحرية في الأصل قيمة نبيلة ينشدها الجميع، لكن لا يصح الوقوف في قضية الحرية عند هذا الحد المبدئي، بل علينا فحص ودراسة مضمون وأبعاد هذه القيمة. إن الحرية لا تدخل في عداد القيم النبيلة إلا في ظل ضوابط وأطر اجتماعية أخلاقية، وإلا أصبحت قيمة بالغة السوء

(١) جلال أمين، مرجع سابق، ص١٣٣ وما بعدها.

والضـــرر. علينـــا أن نفتش في موضوع الحرية وأسلوب الحرية وحدود الحرية. إن «العولمة» إذ تروج وتسوق شعار الحرية فإنها تحمله بالعديد مما يتعارض مع العديد من القيم والمعتقدات السائدة في العالم، وأبلغ مثال على ذلك وثيقة السكان وما تضمنته من جوانب عديدة في حرية المرأة وحرية تكوين الأسرة واختيار نمطها[1].

ثم إن الـــنموذج الغربي في الحرية، يذهب إلى اعتباره حـــق الإنسان في أن يفعل مـــا يشـــاء بغير ضوابط أو قيود. وذلك هو عين الفوضى(!) لكل إنسان، وخاصة المـــرأة، أن تفعـــل ما تشاء في جسمها وملبسها وسلوكها واعتقادها. وشيوع هذا الـــنموذج للحرية يلحق أبلغ الأضرار بكل المجتمعات، بما في ذلك المجتمعات الغربية نفســـها[2]، وإذا كانت الحضارة الغربية المعاصرة لم تستطع الفكاك منه فليس لها أن تعولمـــه وتفرضه على غيرها من الحضارات.

كذلـــك تـــلح «العولمة» وتصر على شيوع وهيمنة ثقافة المنافسة، بدلاً من ثقافة التعاون والتكامل والتدافع. و«العولمة» تخدع نفسها وتخدعنا معها في استخدام مصطلح المنافســـة والتنافس في هذا المجال، فالأمر في حقيقته ليس أمر منافسة ولا تنافس وإنما هو أمـــر مصارعة وتصارع، والحلقة حلقة نزال ومصارعة، صراع القيم، وصراع المصالح، وصراع كل شيء. إن المنافسة لا تستهدف تدمير (الغير) وإفناءه، بينما الذي يستهدف ذلـــك هو الصـــراع الذي يبغي صرع (الغير) وإهلاكه. وقد اعترف علماء الغرب بأن مـــا يجري اليوم هو صراع وتدمير، وقد اطلقوا عليه اسم المنافسة الضاربة. إن «العولمة» تصر على شيوع ثقافة الكسب السريع السهل وملذات الحس وإثارة الغرائز[3].

---

(١) عـــبد العزيز حموده، الحـــلم الأمريكي، مكتبة الأســـرة (القاهرة: المؤسسة المصـــرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢م) ص١٧٧ ومابعدها.

(٢) حسن حنفي، مرجع سابق، ص٢٨.

(٣) محمد عمارة، مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية، مجلة المسلم المعاصر، العدد ١٠٤، ١٤٢٣هـــ، ص ١٥ ومابعدها.

هـ- إيجابية بغير خلاف:

مـــن هذا الاستعراض السريع نجد أن غالبية آثار «العولمة» هي إلى الضرر أقرب مـــنها إلى الـــنفع، كما أن جميع تداعياتها المذكورة تخضع من حيث المبدأ والأصل لوجهات نظر متباينة، بمعنى أنها تداعيات جدلية، لا وفاق حول تكييفها.

ولكـــن «للعولمـــة» مـــيزة أو إيجابية لا خلاف حولها، وهي ما عبَّر عنه بعضهم بالكشـــف عـــن المكنون، حيث تقوم «العولمة» بمالها من أدوات وما لديها من قوى وإمكانـــات بإماطة اللثام عما نحن عليه من مظاهر السوء ومكامن الضعف والتردي، كما تقوم بشكل ضمني وغير مقصود بالكشف عما لدينا من مقومات ومصادر مادية ومعـــنوية، فهي تكشف بجلاء واضح الرديء والجيد في حياتنا. ومع إيجابية هذا الأثر فإنه سرعان ما يتولد عنه مضار جسيمة، فما تكشفه «العولمة» من أمور جيدة لن تبقي علـــيها، بل إما أن تزيحها وتنفيها وإما أن تستأثر بها، فهي أولى بالخيرات وأحق بها من أهلها!! وبهذا تفقدنا أهم مقومات قوتنا ووجودنا. أما الرديء الذي تكشفه في واقعنا فإما أن نصلحه نحن بأيدينا وإما أن تقوم هي بإصلاحه بما يتفق ومراميها ومقاصدها.

ومـــع التسليم بخطورة ذلك، فإن الشيء الكفيل بعدم تحققه هو أن نَهُبَّ بقوة ونـــأخذ في عـــلاج مـــا لدينا من عيوب كشفتها «العولمة»، وفي الوقت ذاته نعض بالنواجذ على ما لدينا من مصادر للقوة مدافعين عنها بكل غال ونفيس ضد عدوان «العولمـــة». وبغـــير هذه الاستجابة الصحيحة، وببقاء الحال على ما هو عليه، نشيد بالسوء والقبح ونتغنى بحسنه وجماله، ونهمل ونزدرى ما لدينا من مصادر للقوة، فإننا نقـــدم «للعولمـــة» أغـــلى ما ترجوه منا. والمعروف أن عالمنا الإسلامي يموج واقعه بالعيوب والمثالب، كما أنه يمتلك أفضل وأحسن مصادر للقوة والعزة والتقدم، الأمر الذي أهله ليكون أول غرض تصوب لـــه «العولمة» سهامها في كل مفاصله. وتحتاج هذه الاستجابة الصحيحة لهذه التحديات العولمية الجسام رؤية نقية صافية ثاقبة، يمكن الإشارة إلى بعض ملامحها في ما يأتي.

المسلم والعولمة .. تفاعل وتعامل

خيارات:

في ضـــوء هذا التصوير الكلي والعام لكل من «العولمة» وواقع العالم الإسلامي الراهن، نطرح أهم سؤال: ما العمل؟

مـــن الناحـــية النظرية نجد أمامنا عدة طرق أو خيارات، لا يصح منها إلا خيار واحد، وهو خيار التفاعل الإيجابي والتعامل الصحيح، وليس خيار الهروب والانعزال والرفض، وليس خيار الانبهار والاندفاع والارتماء في الأحضان دونما تمييز وتقويم.

فخـــيار الهروب والابتعاد والانعزال خيار سيئ، يحرم المسلمين من فرص عولمية مـــتاحة هـــم في حاجة إليها على كل أصعدة حياتهم وأطياف واقعهم، ومعنى ذلك المزيد من الضعف الذي هم عليه، والمزيد من التخلف الذي يلفهم بثيابه. ثم إن هذا النهج مخالف للهدى الإسلامي الذي يأمر المسلمين بالتفاعل مع (الغير) ومشاركته في كـــل ما يؤثر في الحياة، إما بالتدعيم أو بالتقويم والتوجيه، فالأمة الإسلامية لا تعيش حـــياتها لنفسها، فقط ولا عليها، مما يجري بين الأمم الأخرى، فهي أمة شاهدة على غيرهـــا، آمرة له بالمعروف، ناهـــية له عن المنكر. وفـــوق ذلك كله فإن هذا النهج لا يمـــتلك مقومـــات الوجـــود من الناحية الواقعية العملية، فالسماوات مفتوحة، والفضـــاءات مملـــوءة بالأقمار الصناعية والقنوات الفضائية، والعلاقات الاقتصادية جوهـــرية في حـــياة العـــالم الإسلامي، لا يستغني عن التصدير كما لا يستغني عن الاستيراد. وبهذا يكون خيار العزلة غير مقبول من جهة وغير ممكن من جهة أخرى.

أمـــا خيار القبول المطلق والاندفاع والارتماء في أحضان «العولمة»، أو كما يقال ركوب قطار «العولمة» دون تردد، فهو لا يقل سوءاً عن الخيار السابق، لأنه يعني في

الحقـيقة الذوبـان والفـناء، أو على أحسن حال يعني المزيد من التبعية والضعف والتخلف. فالعالم الإسلامي هو –كما سبقت الإشارة– من الضعف بمكان، ومن ثم مـن السهولة بمكان إفناء وإزاحة كل ما لديه وإحلال ما لدى مركز «العولمة» محله. ثم إنه مع ضعفه الشديد هذا يمتلك من مصادر القوة المادية والمعنوية الشيء الكثير.

والمعروف أن نموذج «العولمة» القائم يختلف في كثير من بنوده ويتعارض في كثير من جوانبه مع الهدي الإسلامي، والمعروف كذلك أن هذا النموذج لا يرضى ولا يقبل المعارضـة والمـناوأة، وبالتالي فهو يصب جام غضبه وقوته على الإسلام. لقد اعترف هانتجـتون صـاحب «صـراع الحضـارات» بأن الإسلام أكثر العقائد والديانات صـرامة[1]. أي أن الإسلام هو أكبر مناوئ «للعولمة» ومقاصدها. وقد خلص حسن حنفي بعد استعراض مطول لمختلف مناطق العالم، من حيث مدى معارضتها لنموذج «العولمـة»، إلى أنـه «لا يوجد إلا الوطن العربي الإسلامي الذي يحتمل أن يأتي منه الـتحدي للعالم ذي القطب الواحد... ومن هنا تأتي معاداة الغرب للإسلام بوجه عام وللصحوة الإسلامية بوجه خاص، والتركيز عليه بالضرب والحصار والتهديد»[2].

وبهـذا تعين علينا خيار واحد هو خيار التفاعل الإيجابي الصحيح، وليس خيار الرفض المطلق ولا القبول المطلق.

جوهر الخيار السليم:

يتمـثل الخيار السليم، الذي على العالم الإسلامي أن يختاره، في تصحيح أوضاعنا الخاطـئة وإصـلاح أمورنـا الفاسـدة، وطرح ما لدينا من قيم ومبادئ وأخلاقيات وتشريعات على العالم. وبذلك وحده نستفيد من «العولمة» بقدر ما نفيدها.

---

(١) مرجع سابق، ص١٤١؛ زكريا بشير إمام، في مواجهة العولمة، مركز قاسم للمعلومات، الخرطوم، ط١، ٢٠٠٠م، ص١٤٣.

(٢) السيد ياسين، مرجع سابق، صـ١٥١؛ برهان غليون، مرجع سابق، ص ١٣٥.

وكمـــا أن المهمة الملقاة على عاتقنا واضـــحة محددة، فإن مرتـــكزها ومنطلقها هـــو الآخر واضح محدد، إنه الإســـلام. ومعنى ذلك أننا أمام آلية واحـــدة لا غير، هي «الأسلمة».

ومعـــروف أن هذا المصطلح يشيع حالياً منصرفاً بالأساس ناحية الفكر والمعرفة والعـــلم، لكـــن المقصود به هنا أعم وأشمل من ذلك، إنها أسلمة حياتنا كلها، فكراً وســـلوكاً، بينـــنا وبـــين غيرنا، إن ذلك وحده هو الكفيل بعلاج عيوبنا وإصلاح أوضاعنا، وهو الكفيل وحده يجعلنا نسهم في تطوير «العولمة» وتحسين نوعيتها.

إننا نؤمن بأن الأسلمة الشاملة هي الترجمة الصحيحة والتجسيد الحي لما يعبر عنه بعضـــهم بضـــرورة رؤية استراتيجية متسقة ترتكز على نظرة محددة للكون والمجتمع والإنســـان، تصاغ على أساسها سياسات اقتصادية وثقافية متكاملة من شأنها إعادة تشكيل المجتمع وفق خطوط ترقى إلى مستوى التحدي الراهن[1].

إنـــنا جميعاً متـــفقون على ما في واقعنا من عيوب ونقائص. ومن الوهم الكبير الظـــن بأن إصلاح ما نحن عليه من سوء، وتقوية ما نحن عليه من ضعف، تتكفل به «العولمـــة»، ومـــا علينـــا إلا إســـلام القياد لها، وهي كفيلة بعلاج عللنا السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

فنموذج «العولمة» القائم لا يعرف إلا الحرية الاقتصادية المطلقة واقتصاد السوق، وهـــذا النموذج لا يصلح لنا، ولا يتفق مع ما في الإسلام من هدايات تجعل للدولة دورها الضابط للعملية الاقتصادية التي يقوم بها القطاع الخاص، كما تجعل للجوانب الاجتماعية والأخلاقية القدح المعلى في كل ما يجري ويمارس من نشـــاط اقتصادي وما يسن له من سياسات.

(١) علي حوات، مرجع سابق، ص١١٣.

إننا بالفعل في حاجة إلى إصلاح اقتصادي، لكن «العولمة» لا تقدم لنا هذا الإصلاح.

ثم إننا في حاجة إلى إصلاح سياسي جوهري وهيكلي، والنموذج السياسي الذي تبشر به «العولمة»، والمتمثل في الديموقراطية بنموذجها الغربي الأمريكي، ليس هو المطلوب لنا، أو بالأحرى لا يقدم لنا كل احتياجاتنا، لأنه بحسب اعتراف «هنري كسينجر» ما جاءت به «العولمة» إلا لتوظيفه، لما يحمله من ديموقراطية وحقوق للإنسان، لمصلحة الخطة الأمريكية[1].

وقس على ذلك إصلاح الوضع الثقافي، وإصلاح الوضع العلمي، والوضع الاجتماعي، لا نجد من يقدم لنا العون الجيد والحقيقي في كل ذلك غير الإسلام. وعلينا أن ندرك بيقين أن المنهج الإسلامي هو منهج تقويم وتصويب وشهود على الذات قبل (الآخر)، أو في كل الحالات والأحوال[2]. ومعنى ذلك أننا في أمس الحاجة إلى إعادة تقويم ومراجعة لكل ما نحن عليه، وعدم الخوف أو الخجل من تعرية ونقد ما فيه من سوء، وإقامة الصحيح السليم مكانه، فذلك هو المسلك الوحيد الفعال للدخول مع (الآخر) في تفاعل ومشاركة حقيقية وتطوير وإصلاح ما لديه.

أما الإبقاء على الحال التي نحن عليها، فمعناه ترك الأمراض تنخر في عظامنا وأجسادنا محيلة لها إلى جثة هامدة.

إننا عندما ننادي بالأسلمة كمنهج ومدخل صحيح للتعامل الإيجابي مع «العولمة»، فإننا لا نقصد على الإطلاق الدخول مع «العولمة» في اقتتال وصراع مستهدفين القضاء عليها، شأن أي نزال بين الأعداء، وإنما المقصود كل المقصود هو

---

(١) عمر عبيد حسنه، تقديم كتاب الأمة، نحن والحضارة والشهود، رقم (٨٠)، ص٢٠.

(٢) حسن حنفي، مرجع سابق، ص ١٨.

التدافع والتطوير والترويض وتضمينها العناصر الإنسانية والأخلاقية التي تفتقدها، «فالعولمة» مهما كان نموذجها فإنها من حيث المبدأ يجب التعامل معها بقصد الإسهام في تحسين نمطها وتطوير آلياتها المؤسسية، والإسلام يدعو لذلك، حتى يستفيد الناس على اختلاف عقائدهم مما فيه من هدايات وإرشاد، ومعنى ذلك أن تفاعلنا الصحيح مع «العولمة» يمكن أن يندرج تحت مبدأ الدعوة والتبليغ.

وتبليغ الدعوة، الذي هو فريضة على كل مسلم حسب موقعه، لا يخرج عن أن يكون تقديماً لمشروع حضاري عالمي إسلامي بديل، أو «عولمة» إسلامية.. ولم لا؟

إن العالم كله باستثناء قلة قليلة يطالب ويلح ويصر على إصلاح نمط «العولمة» القائمة، وليس هناك ما هو أفضل ولا أصلح للعالم كله من «العولمة» الإسلامية، التي تقوم على العدل بين الجميع، وعدم إلحاق ضرر بأي طرف مهما كان ضعيفاً، وعلى تقاسم المنافع وعدم الانفراد بها، وعدم التصارع والتنافس الضاري، وإنما هو التعاون والاحترام والاعتراف بحق الجميع في الوجود، وفي التمتع بكل حقوقه وحماية مقدساته ومعتقداته وثقافاته، إنها «عولمة» تؤمن بالمشترك الإنساني من جهة وبالتمايز والتنوع والتعدد الإنساني من جهة أخرى، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴾ (الحجرات:١٣).

والتعارف، كما ورد في القرآن الكريم يحمل العديد من المعاني والدلالات ذات القيمة العالية، ولا يقف عند حد مجرد العلاقات وإنما هو معرفة تنقل ويتم تبادلها، والمعرفة غير مجرد المعلومة، كما أن التعارف يحمل معنى المعروف، أي الخير[*]. وقال ﷺ:

(*) لمزيد من المعرفة ينظر د. طه عبد الرحمن، روح العولمة وأخلاق المستقبل، مجلة إسلامية المعرفة، العدد ٢٦، عام ٢٠٠١م.

«الناس بنو آدم، وآدم من تراب.....»[1]، وقال: **«أَلا لا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى أَعْجَمِيٍّ وَلا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ وَلا لأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ وَلا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلا بِالتَّقْوَى»**[2].
وعلينا أن نتذكر جيداً أن الإسلام هو دين الله ومنهاجه للعالم أجمع، ليس من باب القهر والقسر وإنما من باب الإصلاح والإرشاد، يهدي الناس جميعاً إلى خير الوسائل وخير الغايات: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ... ﴾ (الإسراء:٩).

والخطاب الإلهي في الإسلام هو في معظمه للإنسان وليس للمسلم، وهو للناس جميعاً وليس للمسلمين فقط. ومعنى ذلك أن كل الناس، حتى من لم يعتنق الإسلام منهم ديناً وعقيدة، تنصلح دنياهم باتباع الهدى الإسلامي، به صلاح الأسرة، وصلاح الحكومة، وبه صلاح الاقتصاد، وبه صلاح الفكر والثقافة، وبه صلاح العلاقات الاقتصادية بين الدول... إلخ.

ومعنى ذلك أنني أرى في وضعنا الراهن، معشر المسلمين، خطراً وسوءاً، وأرى فيه في الوقت ذاته فرصة ثمينة لنا، كي نعود حقاً إلى إسلامنا، هادياً ومرشداً، حاكماً ومهيمناً على شؤوننا؛ في حياتنا وفي علاقاتنا بغيرنا، وعندما يشتد الخطر ويعظم الخطب فإن الإنسان يستجمع كل قواه ويوظفها التوظيف الكفء لمواجهة هذا الواقع. وهذا ما نحن اليوم في حاجة إليه. وكما يقال: عند حلول الظلام تتلألأ النجوم. إن «العولمة» الإسلامية بمفهومها الصحيح تقدم للجميع ما هم في حاجة إليه من تعاون وتفاعل وتوطيد وتوثيق للعلاقات في كل مجالات الحياة، دونما إذابة واجتثاث لطرف وهيمنة وانفرادية لطرف آخر.

والإسلام يرفض أن يُفرض على (الغير)، وبالمثل تماماً يرفض أن يفرض (الغير) نفسه عليه أو على أتباعه، ويوم أن مثلت الحضارة الإسلامية المركز لم تضر أحداً من غير

---

(١) أخرجه الترمذي.
(٢) أخرجه أحمد.

أتباعها، بل قدمت للجميع الخير والنفع، فهي على حد تعبير بعضهم: «أعطت مصلحة المركــز لحساب الأطراف، عكس الحضارة الغربية اليوم التي تعطي مصلحة المركز على حساب الأطراف»[1]. هل يستطيع المسلمون اليوم أن يقوموا بهذه المهمة على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي؟ هل هم قادرون على إصلاح أوضاعهم من جهة والتقديم الصـحيح لمـا في الإسلام من هدى وخير (للغير) من جهة أخرى؟ نقول: نعم، رغم تشـكك بعضـهم في إمكانية ذلك، مستنداً إلى اعتبارات، منها عدم ارتكاز المشروع الحضـاري الإسـلامي، كما يقدمه أصحابه، على حجج منطقية نظرية واستراتيجية عملية، مع أن قدرة النظم على الوجود والبناء وإحلال العدالة والمساواة القانونية واحترام الكرامة الإنسانية مرتبط - كما يراه- بنجاحها في حل مشاكل التنمية البشرية ومواجهة تحديات المنافسة العقلية في سوق المال والعمل والتقنية والعلم والتأهيل والتكوين الفكري والسيكولوجي للأفراد، لا تأكيد التمثيلية(!) الشعبية أو الدينية[2].

وسـؤالنا عـلى ذلك هو: ما الذي يمنعنا - إن صدق هذا القول- من تضمين مشروعنا الحضاري مثل هذه الجوانب والأبعاد؟ وهل المشروع الإسلامي يعجز عن تـبني هـذه المرتكزات؟ ولِمَ يفترض دائماً كون المشروع الحضاري الإسلامي مجرد شـعارات جوفاء خالية من برنامج علمي وعملي؟ ربما يعذر بعضهم في هذا الزعم نظـراً للطريقة التي يطرح بها المشروع الإسلامي من قبل بعضهم الآخر. لكن ذلك شيـء وعجز المشروع الحضاري الإسلامي ذاتياً عن تقديم البرنامج العلمي العملي شـيء آخر. إن كل فئة، وكل أمة، تدعو إلى ما لها من مشاريع حضارية، ولها الحق في ذلك. ولا نطالب بأكثر من ذلك للأمة الإسلامية.

(1) برهان غليون، مرجع سابق، ص ١٢٩.

(2) محسن عبد الحميد، المذهبية الإسلامية، كتاب الأمة رقم (٦)، ص ٤٤.

وعلى الجميع أن يدرك وأن يعي حق الوعي أننا إذ ندعو إلى الإسلامية فإننا لا ندعو إلى تراث ومواقف قديمة تاريخية «فالإسلام من حيث هو وحي إلهي مستقل عن الزمان والمكان، فهو ماض وحاضر ومستقبل، وهو حركة دائمة تدعو إلى التغيير المستمر والتحديد الدائم لتحقيق الأمانة الكبرى في تحقيق خلافة الله على الأرض»[1].

ومن الاعتبارات التي تدعو بعضهم إلى التشكك في إمكانية طرح مشروع حضاري عالمي إسلامي ما هنالك من تفرق وتشتت بين حاملي هذا المشروع، أو بالأحرى بين المثقفين المسلمين، فهناك شيع وطوائف، لكل طائفة، كما يقال، إسلامها. فهناك الإسلام السلفي، وهناك الإسلام السياسي، وهناك الإسلام المعاصر... إلخ[2].

والحق أنه إذا كان من المقبول القول بوجود فئات وطوائف وتنوع وتعدد بين المسلمين، فليس من المقبول في شيء القول بوجود أكثر من إسلام. فالإسلام هو إسلام واحد وإن تنوعت الاجتهادات في فهم بعض جوانبه، وذلك لا يحول دون قيام المشروع الحضاري الإسلامي، طالما آمنا بأن في الإسلام ثوابت وفيه متغيرات، وأن فيه «إجماعيات» وفيه «خلافيات»، وأن كل محاوره وأركانه تمثل لدى الجميع إجماعيات، لا خلاف حولها، فلا خلاف حول الشورى وضرورتها، ولا خلاف حول تجريم الإسلام للاستبداد السياسي ومصادرة الحريات والمشاركات الشعبية، ولا خلاف حول محورية دور الدولة في المجال الاقتصادي، وأيضاً في المجال

(١) حسن حنفي، مرجع سابق، ص١٤.

(٢) عمر عبيد حسنه، مرجع سابق، ص٣٣، ٣٤.

الاجتماعي والثقافي، ولا خلاف حول الأخوة الإسلامية وما تفرضه من حقوق وواجبات، ولا خلاف حول الأخوة الإنسانية وضرورة قيام علاقات تعاون ومودة بين المسلمين وغيرهم، طالما لم يمارس غيرهم عدواناً عليهم. ولا خلاف حول حتمية حدوث التقدم بكل ألوانه وأطيافه في العالم الإسلامي، وما يتطلبه ذلك من متطلبات. وهكذا لا نجد خلافاً معتبراً حول الأسس والفواصل والمبادئ. وبالتالي لا مبرر للقول بعدم إمكانية قيام المسلمين بتقديم مشروع حضاري عالمي. إن ذلك ممكن ومطلوب، لكنه لن يتحقق دون توفير، على الأقل الحد الأدنى من الشروط والمقومات على مختلف الأصعدة.

منطلقات «الأسلمة» ومن ثم العولمة الإسلامية:

هناك العديد من الركائز الواجب توفرها في هذا الشأن، ومن ذلك ما يلي:

١- المعرفة الوثيقة والصحيحة بواقعنا الداخلي، وكشف كل ما فيه من علل وأمراض دون مواربة.

٢- المعرفة الدقيقة والصحيحة بما لدينا من مصادر معنوية ومادية للقوة والعزة والتقدم.

٣- الانطلاق من موقف الثقة الكاملة في عظم ما لدينا من قدرات وإمكانات، وفي قدرتنا غير المحدودة على تصحيح أوضاعنا الراهنة وعلاج ما فيها من ضعف وسوء وخلل، وبدون هذه الثقة لن نعمل شيئاً في الداخل أو في الخارج.

٤- المعرفة العلمية الدقيقة والصحيحة بالواقع العالمي المعاصر، أو بعبارة أخرى بـ (الآخر) بعيداً عن التهوين والتهويل. (فالآخر) أقوى منا في نواح كثيرة، لكنه مليئ بالثغرات ونقاط الضعف، فلا تصادم ولا وقوع.

٥- الإيمـــان بأن الطريق طويل وشاق، وأن عملية التغيير تحتاج إلى نفس طويل تستغرق سنين طوالاً، والمهم البدء الفوري ولتكن النهاية متى تكون.

٦- الانطـــلاق مـــن مبدأ: الحوار مع (الآخر) هو الطريق الصحيح. (فالآخر) موجـــود وقـــائم، ولا مجال لنكرانه، على أن الاعتراف به لا يعني الاعتراف بما هو علـــيه[1]. ومع ذلك فمن الضروري أن يتم حـــوارنا وأن يتـــم تفاعلنا معـــه بالتي هـــي أحسن.. وحسن الاســـتماع والثقة بالرد المقنع من الضروريات الإســـلامية: ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ (الفرقان:٣٣).

٧- الدخـــول في حومـــة «العولمة» لا بقصد مجرد الاستفادة منها، بل بمقصد أساسي هو الإفادة لها. بمعنى أن ندخل فيها واضعين أنفسنا في موضع المشارك الفاعل ولـــيس في موضع المتلقي المنفعل. «فالعولمة» في حاجة إلى دعم وتشذيب وتصحيح، والإســـلام هو المرفأ الوحيد لتقديم ذلك. ونحب أن نستطرد بعض الشيء في تناول هذا المرتكز أو المنطلق، فالشائع لدى المهتمين بالموقف الإسلامي حيال «العولمة» أن الإســـلام يســـتطيع تقـــديم الكثير إلى الجانب الذاتي في «العولمة»، بمعنى أنه يعطي «للعولمة» ما تفتقده من عناصر ومقومات أخلاقية وإنسانية، أما عن إسهام المسلمين في تطويـــر وتفعـــيل الجانـــب الموضـــوعي في «العولمة»، والمتمثل في الثورة العلمية التكنولوجية، فهذا محل سكوت لدى بعضهم، ومحل نفي لدى بعضهم الآخر، فكثيراً مـــا نسمع ونقرأ لإسلاميين مقولة: إننا لا نملك تقديم علم أو تكنولوجيا «للعولمة»، لأننا ضعفاء متخلفون في تلك الجوانب، لكننا نملك تقديم قيم ومبادئ وأخلاق.

---

(١) كارلوس بريموبراجا، تدويل الخدمات وتأثيره على البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد مارس ١٩٩٦م.

والحق، كما آراه، أننا نملك الأمرين معاً. وعطاؤنا في المجال التقني يمكن أن يبدأ وينمو، فلدينا مقومات التقدم المعرفي من موارد مالية وموارد بشرية، ولا يبقى سوى التعليم، والقيام به والنجاح فيه سهل لمن امتلك مقوماته. والهند خير مثال على ذلك.

إن ما تحمله «العولمة» من تدويل الخدمات إضافة إلى تدويل السلع يمثل للعالم الإسلامي تحدياً كبيراً، وفي الوقت ذاته يمثل له فرصة طيبة لو أحسنت الدول الإسلامية ومؤسساتها توظيف ما لديها من إمكانات بشرية، وإلا غرقت شعوب هذا العالم بالخدمات الأجنبية كما غرقت بالسلع الأجنبية[1]. وأعتقد أن مقدرة العالم الإسلامي على الإسهام في مجال الخدمات لا تقل بحال عن مقدرته على الإسهام في مجال السلع.

قادة الأسلمة:

كفانا الحديث الشريف مؤونة البحث عن هؤلاء الذين تقع عليهم مسؤولية قيادة الأمة نحو أهدافها ومقاصدها، حيث حددها في العلماء والحكام، مؤكداً على أنهما إن صلحا صلح حال الأمة، وإن فسدا فسد حال الأمة. فهما للأمة بمثابة القلب للجسم.

وتفهم الأمر سهل يسير، فنحن في حاجة إلى حركة رشيدة وفعل جيد، ويحتاج ذلك إلى فكر جيد ونظر سديد. والذي يملك الفكر والنظر هم العلماء أو المثقفون، والذي يملك الفعل هم الحكام.

وعلى المثقفين المسلمين مسؤولية وضع محاور الرؤية والتحديد الدقيق لجوانبها وأجزائها وبرامجها. ومن الضروري القضاء على الانفرادية أو الازدواجية بين

---

(١) عبد الحميد أبو سليمان، أزمة العقل المسلم (الأردن: الزرقاء، مكتبة المنار، ١٩٩٢م) ص٤٢؛ عمر عبيد حسنه، مرجع سابق، ص٢٩.

المثقفين في القيام بهذه المهمة، وإنما العمل الواحد المشترك من خلال تجمعات علمية تجمع التخصصات والتوجهات المختلفة، والخروج بموقف أو مواقف لا تتعارض مع الهدى الإسلامي الصحيح في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن الموضوعات التي تحتاج عناية خاصة، لأهميتها وخطورتها وخطورة ما يترتب عليها من نتائج، موضوع التعليم، فالتعليم في العالم الإسلامي يعاني بشدة من مشكلات متعددة على رأسها ازدواجية التعليم، فهناك تعليم مدني وهناك تعليم ديني. وهذا خطأ محض في مجتمع إسلامي يعتنق الإسلام، الذي لا يفرق في هديه بين دنيا وآخرة.

وقد نجم عن ذلك ضرر بالغ بالعملية التعليمية والتربوية وانعكس أثره على كل أنواع الحياة، فلا التعليم المدني جاء متفقاً مع الهدى الإسلامي، ولا التعليم الديني استوعب الهدى الإسلامي في مجال إصلاح الدنيا بكل شؤونها. إن المطلوب هو تعليم إسلامي تصلح به الدنيا والآخرة معاً[1].

تعليم يتغلغل فيه مفهوم العبادة الحقيقي، الذي يمتد ليعم البعد الديني والبعد الاجتماعي والبعد الكوني، ولا يقتصر كما هو الحال اليوم على البعد الديني[2].

وعلينا أن نعي جيداً ما هو مطروح اليوم بقوة على الساحة الإسلامية وخارجها مما يسمى بتعديل أو تجديد الخطاب الديني.. هذا الموضوع قد استحوذ على اهتمامات كل الفئات، من إسلاميين وغيرهم.

---

(١) ماجد الكيلاني، فلسفة التربية الإسلامية (مكة المكرمة: مكتبة هادي، ١٩٨٨م) ص٨٥ ومابعدها.

(٢) كريم دوجلاس كرو،تأصيل السلام في الخطاب الإسلامي، مجلة إسلامية المعرفة، العدد (٢٥)، ٢٠٠١م.

ومــن المؤســف أن المقصــود به إخلاء الدراسات الإسلامية من كل ما يتعلق بالجهاد والعدل ومقاومة الظلم ومقاومة الاستبداد، والتركيز على السماحة والسلام والمودة ونبذ العنف.

ونحن نؤمن بأن الخطاب الديني المعاصر في حاجة ماسة إلى تجديد وتطوير، لكنه تجديد مغاير في الكثير من جوانبه للتجديد كما ينادي به (الغير).

إنــه تجديد يميط الركام والتراب عن الوجه الإسلامي الصحيح في كل مجالات الحــياة، بغض النظر عما إذا كان ذلك موافقاً أو غير موافق لما هو مطلوب اليوم من الــدول المهيمــنة. خطاب يعلن بوضوح نقاط الافتراق ونقاط الاتفاق، وليس من الصــحيح الزعم بعدم وجود افتراق بيننا وبين (الآخر)، كما أنه ليس من الصحيح الــزعم بعــدم وجود اتفاق بيننا وبينه. وبالتالي فإن قيام الخطاب الديني الراهن على الحــرص المطلق على إعلام (الغير) وإشعاره بأنه لا اختلاف بيننا وبينه هو عمل مثير للأسى والسخرية في نفس الوقت، لأن (الغير) يعلم جيداً هذه الفروق والاختلافات. إننا غير (الآخر) ولكننا لا نعادي (الآخر) إلا عندما يعادينا.

وفي ضــوء ذلــك، فــالذي علينا أن نطرحه (للغير) الهدى الإسلامي الصحيح والحقــيقي في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة وغيرها. وعند ذلك سوف تتغير كــثيراً نظــرة (الغير) لنا وللإسلام. وقد هيأت لنا المبتكرات التكنولوجية المعاصرة الفرصــة لــتقديم ما لدينا (للغير) عبر الآليات المختلفة من قنوات فضائية وشبكات اتصــال وغيرهــا. إن النخــبة المثقفة المسلمة مطالبة بوضع دستور عمل، تحدد فيه بوضــوح قــاطع المقاصد والمنطلقات والبرامج والآليات. وعليها مع ذلك أن تلتزم الالتزام الكامل بتنفيذ هذا العمل التنظيري وإحالته إلى فعل وواقع مهما كلفها ذلك؛ وهنا يأتي دور القطب الثاني وهو الحكام.

ودور الدولة في ذلك لا يقل أهمية وضرورة عن دور النخبة المثقفة.

فهـــي المســـؤولة الأولى عن تحويل هذا الجهد النظري الفكري إلى عمل وفعل وحياة. ومعنى ذلك الإصرار على بقاء الدولة قوية صالحة تمارس مهامها ووظائفها.

فصـــلاح عالمـــنا الإسلامي ليس في تضعضع دوله، بل في قوتها وصلاحها، لأن الدولـــة هي المؤسسة الكبيرة القادرة على إدارة دفة النشاط في المجتمع ناحية الأمان، إن كانت صالحة، وناحية الغرق إن كانت طالحة. ومعنى ذلك ضرورة الإصرار على تحقـــيق الإصلاح السياسي، وعلى وجود حكومات أفضل وأصلح. وعلينا أن ندرك أن قـــدرة اقتصاد ما على الصمود أمام مخاطر «العولمة»، التي لا نعرفها، تتوقف إلى حد بعيد على نوعية نظامه القانوني ونظامه المالي والإدارة الاقتصادية[1].

والدولة في الإسلام مسؤولة عن حماية كل مقدسات وممتلكات الأمة، ومسؤولة عن حماية عقلها وأخلاقياتها وعقيدتها وقيمها، ومسؤولة عن توفير كل ما يلزم لقيام علاقـــات اقتصـــادية جـــيدة مع (الغير)، وعن كل ما يؤدي إلى التعاون والتكامل الاقتصـــادي بين البلاد الإسلامية، وعن الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة وعدم اعتداء الجيل الحالي عليها. وقديماً حالت دون ذلك[2].

وبالاختصـــار، فـــنحن في حاجـــة ماسة إلى اقتصاد «العولمة» وليس «عولمة» الاقتصـــاد، وإلى ثقافة «العولمة» وليس «عولمة» الثقافة، وإلى تعليم «العولمة» وليس «عولمـــة» التعلـــيم. وقس على هذا بقية جوانب الحياة. وليســـت المســـألة مسألة

---

(١) فريدمان ، مرجع سابق، ص٢٢٢.

(٢) عـــندما طالب بعض الصحابة بقسمة أراضي الفتوح على المقاتلين في عهد سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ فما كان منه إلا أن قال لهم: فما لمن بعدكم؟

يراجع شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٩م) ص٣٣٩ ومابعدها.

ولمـــزيد مـــن المعرفة يراجع شوقي دنيا، دور الدولة في التنمية من المنظور الإسلامي، ندوة التنمية من منظور إسلامي، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان، ١٩٩١م.

شقشـــقة ألفاظ وتعبيرات، وإنما المضامين جد مختلفة، فنعني باقتصاد «العولمة» وضع الاقتصاد على الطريق الصحيح حتى يتفاعل بقوة وإيجابية مع «العولمة»، بينما يقصد «بعولمة» الاقتصاد ترك الشأن الاقتصادي الوطني «للعولمة» تفعل به ما تشاء.

إن الأمـــرين قد لا يختلفان كثيراً إذا ما كنا بصدد اقتصاد إسلامي قوي، لكن الأمـــر يختلف اختلافاً بيناً في حال الاقتصاد الضعيف، فاقتصاد «العولمة» مفاده القوة والبقاء، و«عولمة» الاقتصاد مفادها الضعف والانهيار.. وهكذا في بقية المجالات.

إن المطلـــوب يتمثل في: إعداد الأمور وتجهيزها للتعامل السليم مع الواقع القائم المتمـــثل في «العولمة»؛ وليس الإعداد والتجهيز، كما لو كنا نعيش مستقلين منعزلين منكفئين، كل دولة على نفسها، لها حدودها الخاصة، وخصوصياتها المحترمة، حاجزة بين داخلها والخارج من الاختلاط والتداخل والنماذج.

مؤسسات مطلوبة:

أخشى ما أخشاه أن أكون فيما سأطرحه حالياً سابحاً في بحر من الخيال. فما لواقعنا والوصول إلى مؤسسات كهذه؟! ومع ذلك فكثيراً ما يتحول الحلم إلى واقع والخيال إلى حقيقة، وأملنا في الله، ثم في أنفسنا، كبير في تحقيق هذا التحول، وخاصة أن وطء الواقع شديد وأعاصيره مدمرة وزلازله ماحقة، وليس هناك ما هو أقوى من ذلك حملاً لنا على إنجـــاز هذا التحول، ولو استغرق من الزمن زمناً طويلاً، شريطة البدء الفوري في العمل الفكري والعمل الواقعي التنفيذي في ضوء رؤية محددة المعالم والتفاصيل.

إنـــني أعـــتقد أنـــنا في حاجة إلى عدة مؤسسات، أكتفي هنا بطرحها دون الدخول في تفاصيل مهامها:

١- **في المجال الثقافي:** مجلس أعلى للشؤون الإسلامية، يندرج تحته مجمع إسلامي للفقه على مستوى العالم الإسلامي، وكذلك جهاز أعلى للإعلام والثقافة. ويمكن أن يبدأ العمل بتعاون وثيق حقيقي بين المجامع الفقهية القائمة الآن، وكذلك أجهزة الإعلام والثقافة.

٢- **في المجال العلمي:** مجلس أعلى لشؤون التعليم والبحث العلمي، يحقق بالفعل الرؤية الإسلامية في العلوم والبحث العلمي، ويحقق التعاون الوطيد بين الجامعات ومراكز البحوث، ويمكن الانطلاق من تفعيل رابطة الجامعات الإسلامية القائمة الآن.

٣- **في المجال الاقتصادي:** مجلس أعلى للشؤون الاقتصادية، ينبثق عنه منظمة للتمويل ومنظمة لشؤون النقد ومنظمة للتجارة ومنظمة للتنمية.

٤- **في المجال السياسي:** جامعة الشعوب الإسلامية، ذات فعاليات وسلطات واختصاصات وآليات على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية، تعمل على إصلاح الوضع السياسي داخل كل دولة، وعلى مستوى الدول الإسلامية وبعضها، وعلى مستوى الدول الإسلامية وغيرها.

٥- **في المجال العسكرى:** مجلس أعلى للدفاع، يتولى حماية مقدسات العالم الإسلامي وموارده، ورد أي عدوان يقع عليه من خارجه أو يقع بين دوله.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

دعوة إلى إعادة بناء الذات[1]

الدكتور فريد الأنصاري[*]

«العولمة» الشاملة لن تواجهها تنظيمات محدودة، كماً وكيفاً! وإن كانت تقوم بدور قيادي توجيهي على الإجمال. وإنما يمكن لها أن تواجهها إن أدركت طبيعة المعركة وموقعها هي منها، وذلك بأن «تتخندق» مع التدين من حيث هو تدين، وتجاهد من خلال الأمة لا من خلال ذاتها.

تمهيد:

ننطلق ههنا أولاً من مبدأ أساس، مفاده أن الإسلام كله - من حيث هو دين ودعوة- إنما مرجعه إلى أنه (رسالة) الله رب العالمين إلى الناس أجمعين، وأن هذه

---

(١) يرى الباحث أن المسلم المعاصر من خلال الحال التي هو عليها غير مؤهل للتعامل مع «حقبة العولمة» بل سوف يتحول إلى سوق لمنتجاتها، وموطن لثقافاتها، ومحل لنفاياتها، ما لم يمارس عملية المراجعة والتصويب لمنهج التلقي، من الكتاب والسنة، وإعادة بناء الذات، والتشكيل الثقافي، في ضوء إبصار الأبعاد الحقيقية لعقيدة التوحيد، وتمثل المنهج القرآني، في البناء التربوي والاجتماعي، وبذلك يصحح شهادة الرسول ﷺ عليه ويتأهل للشهادة على الناس ﴿ لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ حتى يستطيع أن يضطلع برسالته، ويحسن التعامل مع «حقبة العولمة»، أخذاً وعطاءً، والتقاط الفرص التاريخية من خلال ما توفره «العولمة» بكل أدواتها، من آفاق عالمية وإنسانية، في الوقت الذي يتحقق فيه بالهداية والعظة والوقاية الحضارية (الناشر).

(*) باحث أكاديمي.. (المغرب).

الرســـالة لها متن: هو القرآن العظيم، كلام الله رب العالمين، الذي أنزله على رسوله الكريم محمد بن عبد الله، ليبلغه إلى العالمين. فالدعوة المحمدية إذن، كانت قائمة على تبلـيغ القرآن، فجاءت السنة بياناً لذلك المتن؛ قولاً وعملاً. ذلك أن الرســـول ﷺ إنمـــا كـــان « خُلُقُهُ الْقُرْآنَ »[1]، فالدعوة إذن هي تعريف بالمضامين الكبيرة لتلك الرسالة: القرآن العظيم، وتجديد القراءة لها؛ تعليماً، وتفقيهاً، وتزكية. قال سبحانه: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ (الجمعـــة:٢)، فالقـــرآن هـــو الوثيقة الأســـاس، والتصـــميم الهندسي الكلي، لمنظومة القيم الإسلامية، الممتدة ما بين عالم الغيب وعالم الشهادة.

ومن هنا فإنه لصياغة منهج قرآني للدعوة الإسلامية؛ لا بد من محاولة رصد أمرين:

الأول: الطبيعة القرآنية للدعوة الإسلامية من جهة، وهو ما سيأتي مفصلاً بأدلته بحول الله.

والثاني: الحاجات الدعوية للبلاد من جهة ثانية، في إطار الظرف العولمي الجديد.

ذلـــك أن المتتبع لنشاط حركة الوعي الإسلامي يلحظ أنها قد فترت فتوراً على المستوى الدعوي العام. لقد استهلكتها أنشطتها الداخلية، ووظائفها الإدارية الذاتية، الـــراجعة إلى مشاكل التسيير لدوائر الهيئات والتنظيمات، وكذا اهتماماتها السياسية، ســـواء بالانخـــراط المشارك، أو بالانخراط الرافض! فكل موقف في السياسة يجر إلى مهمات، وتبعات، وانشغالات جدلية وإعلامية لا تنتهي!

ومـــن هنا قلنا عند حديثنا عن الحركة الإسلامية بالمغرب: «إن مشكلة الحركة الإسلامية بالمغرب هي كونها قد استدرجت فعلاً لتلعب خارج حلبة الصراع! وهي

---

(١) أخرجه أحمد.

تعتقد أنها في صلب الحلبة، تعارك وتبارز! إن الاختيار بين المواجهة السياسية والتصعيد الرافض من جهة؛ وبين المشاركة السياسية النقدية من جهة أخرى، ليس هو الكفيل بوضع الحركة الإسلامية على سكة الطريق!(...) فإذن؛ بؤرة الصراع هي (تدين المجتمع)، بما لكلمة (مجتمع) من معنى شمولي، بشرياً ومؤسسياً»[1].

إن المجتمع الإسلامي اليوم مهدد في عقيدته، لا من حيث هي مبادئ وتصورات؛ ولكن من حيث هي سلوك اجتماعي، يحفظ هويته من الضياع..! إن (الإيمان) الذي تحتاجه الأمة اليوم، ليس إيمان (الاعتقاد المجرد). فهذا لا خوف عليه ولا ضرر؛ لأن زمن الإلحاد –كظاهرة سياسية وثقافية– قد ولى. ولكن الإيمان، الذي هي في أمس الحاجة إليه، إنما هو إيمان الشعور بـ (الإسلامية)، أي الوعي بخصوصية (الهوية) الدينية السلوكية للمجتمع المسلم، على المستوى الفردي والمؤسسي. إننا في حاجة جديدة إلى إعادة وضع السؤال[2]: (ماذا يعني انتمائي للإسلام؟) لكن بطريقة أخرى، ولهدف آخر.

إن (ماذا يعني انتمائي للإسلام؟) يجب أن يطرح اليوم بمفهوم جديد، ومضمون أعمق، يقوم أساساً على بعث شعور ديني شامل، يرجع إلى الاعتزاز بـ(الأنا) الكلية لمنظومة القيم الإسلامية، وتعميق ثقافة (الاختلاف) بالمعنى الحضاري للكلمة[3]؛ وإلى بعث الإحساس بالرغبة الاجتماعية التلقائية في التدين، من غير تقييد بالضرورة بإطار حزبي ضيق!

إن (العولمة) الشاملة لن تواجهها تنظيمات محدودة في المجتمع، كماً وكيفاً! وإن كانت تقوم بدور قيادي توجيهي على الإجمال. وإنما يمكن لها أن تواجهها فعلاً إن أدركت طبيعة المعركة وموقعها هي منها بالضبط، وذلك بأن (تتخندق) مع التدين

(١) الفجور السياسي للمؤلف، ٦٧.

(٢) السؤال الذي وضعه الأستاذ فتحي يكن، عنواناً لكتابه المشهور في الأدبيات الدعوية.

(٣) يرجع مفهوم الاختلاف – كما حدده الفيلسوف الفرنسي دريدا – إلى طبيعة الاجتماع البشري القائم على التنوع الثقافي، وعدم النمطية، وأن على الشعوب أن تلتقي على هذا المبدأ، الذي يقوم على احترام الخصوصيات الحضارية لكل مجتمع، إذ بهذا فقط ينجح حوار الحضارات.

من حيث هو تدين، وتحارب من خلال الشعب لا من خلال ذاتها، كما تفعل بعض التنظـيمات ذات النـزعة الاستعراضية.. إن دخول المعركة بشكل تنظيمي انفرادي لا شعبي، يعني فرض العزلة الذاتية على التنظيم، اجتماعياً ومؤسسياً! فتخسر (الدعوة الإسلامية) بذلك المعركة!

خطأ كبير قاتل أن تعرض الحركة الإسلامية (التدين) للناس على أنه (هيأة كذا أو كـذا)! إن ذلـك يعني شيئاً واحداً: هو أن المنخرطين والمتعاطفين إنما ينخرطون ويـتعاطفون لخدمـة (قضية الحركة) من حيث هي اجتهاد معين، أكثر من كونهم يـنخرطون لخدمة قضية الإسلام، والهوية الدينية للمجتمع! وذلك انحراف آخر عن المعركة الحقيقية، وشرود خارج حلبة الصراع العالمي الجديد!

إننا باختصار في حاجة إلى (بعثة) إسلامية تجديدية!

(بعثة)!.. هكذا! بما لهذا المصطلح من إيحاءات قرآنية وسنية! مما يستفاد من قول الله عـز وجل: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴾، وقولـه سبحانه: ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ أُوْلِى بَأْسٍ شَدِيدٍ ﴾ (الإسراء:٥)، وكذا قـول النبي ﷺ: « **إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِيـنَهَا** »[١]، إن مفهوم (البعث) – إلى جانب دلالته على الإرسال- دال على إحياء الموات. ومن هنا ارتبطت الدلالة البعثية بالإحيائية في القرآن الكريم والسنة النبوية.

وعليه؛ فإنه يمكن تحديد الملامح العامة للمشروع الإسلامي في تجديد القيم، تنمية وبلاغاً – من حيث هو (بعث) أو (إحياء)- في العناصر التالية، التي نصوغها ضمن مباحث ثلاثة، هي:

---

(١) أخرجه أبو داوود في الملاحم.

تجديد البعثة والمضمون (الوجودي) للدين

إن (تجديد) الدين، الذي تحدث عنه النبي ﷺ، إنما هو راجع إلى تجديد الوجدان الديني لدى المسلمين، أكثر مما هو راجع إلى تجديد قضاياه، وإن كان شيء من ذلك قد يكون مقصوداً بالتبع. ولكن المعنى الأصيل قائم أساساً على معنى (البعثة) للأمة: «**إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الأُمَّةِ**» (...) من «**يُجَدِّدُ**» لها «**دِينَهَا**»! إن ما وضعناه بين قوسين من المصطلحات الرئيسة في هذا الحديث يتضمن مفاهيم أساسية في فهم العمل الديني، من حيث هو (دعوة) يدعو الدعاة بموجبها إلى تجديد إيماني شامل، من خلال (الانتصاب) للإمامة الدعوية، على حد تعبير الإمام أبي إسحاق الشاطبي، كما في قوله رحمه الله: «واجب على العالم المجتهد الانتصاب والفتوى على الإطلاق»[(١)]. وقوله عن سلوك الصحابة في تتبع سنة الرسول ﷺ: «وكانوا يبحثون عن أفعاله، كما كانوا يبحثون عن أقواله. وهذا من أشد المواضع على العالم المنتصب!»[(٢)].

إن (البعثة) الدينية تضطلع بوظيفتين كبيرتين: وظيفة مفهومية، وأخرى وجدانية. فالأولى هي: عملية تجديد الوعي بالمفاهيم الدينية على مستوى الفهم. والثانية هي: عملية تجديد الإحساس بها على مستوى الوجدان، أو القلب، ممايرسخ الشعور بالانتماء للإسلام حقاً؛ وبذلك يكون مشروع التجديد أكثر قابلية للتوغل في البنية الاجتماعية للمجتمع. وهذا في حد ذاته أكبر الحصون في بناء الذات من جديد، وحفظها من ريح (العولمة)، بل تمكينها من المشاركة العالمية المتميزة، موجِّهة ومنتجة، لا مستهلكة فحسب!

(١) الموافقات، ٤/٢٥٦.
(٢) الموافقات، ٤/٢٥٠.

إن محمد بن عبد الله ﷺ عندما دعا - أول ما دعا- إلى الله علناً، خطب في الناس بأنه نذير لهم بين يدي عذاب شديد! رغبة في إحداث هزة وجدانية، فيما يتعلق بضرورة التفكير الجدي في المصير الوجودي للإنسان! ذلك أن النبي ﷺ إنما كان يدعو الناس إلى معنى غيبي: هو النظر إلى (اليوم الآخر)، فكان لذلك بشيراً ونذيراً. هذه حقيقة الدعوة الإسلامية، قبل أن تكون مشروعاً سياسياً، أو (حلاً) اقتصادياً، أو رؤية اجتماعية... إلخ، ونحن لا ننفي أن يكون لها بكل ذلك شأن، ولكن يجب أن نفهم أن الكلمات الأولى للإسلام – قرآناً وسنة- إنما كانت أمراً بالنذارة!

فمن حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِي اللَّه عَنْهمَا قَالَ: «لَمَّا نَزَلَتْ ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى صَعِدَ الصَّفَا فَهَتَفَ: يَا صَبَاحَاهْ، فَقَالُوا: مَنْ هَذَا؟ فَاجْتَمَعُوا إِلَيْه، فَقَالَ: أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ خَيْلاً تَخْرُجُ مِنْ سَفْحِ هَذَا الْجَبَلِ أَكُنْتُمْ مُصَدِّقِيَّ؟ قَالُوا: مَا جَرَّبْنَا عَلَيْكَ كَذِبًا، قَالَ: فَإِنِّي نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيد .. قَالَ أَبُو لَهَبٍ: تَبًّا لَكَ! مَا جَمَعْتَنَا إلا لِهَذَا؟ ثُمَّ قَامَ، فَنَزَلَتْ ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾»[1].

فالإسلام دين (وجودي) بالدرجة الأولى، أي من حيث هو متعلق بتفسير موقع الإنسان من الوجود، ودوره فيه، ثم مآله الذي هو آئل إليه. إنه جاء أصالة، ليقدم أجوبة عما يسمى بالأسئلة الخالدة: من أين؟ وإلى أين؟ وكيف؟ ولماذا؟ أسئلة كلها تضرب في عمق (الغيب)!

ولذلك كان (الإيمان بالغيب) أول صفات المتقين: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ

(١) متفق عليه.

مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة:٣-٥). تلك آيات بينات، تدل على أن التقوى إنما هي التفاعل الوجداني (بالغيب)، أصوله وفروعه؛ إيماناً يفيض عملاً تعبدياً؛ يصل العبد بالله!

إن (الوجودية) الدينية في الإسلام، قائمة على قضية (الخلق)، التي بمقتضاها خوطب الإنسان خطاب تكليف. ومن هنا كان يجب أن تنطلق الدعوة الإسلامية، كما انطلقت – أول ما انطلقت – مع محمد بن عبد الله ﷺ.

وهذه مقدمة لا بد من إثباتها أولاً، للبناء عليها. وبيان ذلك كما يلي:

إن قضية الإنسان في هذا الوجود هي: أنه لم يكن ثم كان!

كيف إذن؛ ولماذا؟ تلك هي القضية!

القضية التي أرقت الإنسان منذ كان! و لم تزل إشكالاً غامضاً، من غوامض الإشكالات، لدى سائر اتجاهات الفكر الفلسفي، في القديم والحديث، سواء منها المؤمنة أو الجاحدة.

إن الإنسان، عندما يشعر أنه مخلوق لخالق، يجد رغبة ملحة في البحث عن هذا الخالق؛ ليعرف مصدر وجوده. فالوجود الإنساني هو: النعمة الأولى المهداة للإنسان. فكم يشعر إذن بالفزع إذ يتخيل أنه كان يمكن ألا يكون! تماماً كما أمكن أن يكون قد كان! ومن هنا تعظم حاجة المخلوق إلى الخالق: واهب الخلق والحياة؛ رغبة من الإنسان الفاني في استمرار الخلق والحياة. إن أول كلمة يفرض منطق الأشياء أن يتفوه بها المخلوق، بمجرد شعوره بالحياة هي: حمداً وشكراً لواهب الحياة! و لم تكن فاتحة القرآن – كتاب رب العالمين إلى الناس أجمعين- إلا ابتداءً بـ: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾! يقرؤها المسلم في صلاته كل يوم سبع عشرة

مرة على الأقل! و لم تكن – قبل ذلك – أول كلمة نطق بها آدم عليه السلام إلا (حمداً لله) . وإنه فعلاً لمن عجيب أمر الله سبحانه الكوني، أن تكون أول كلمة نطق بها آدم عليه السلام بعد نفخ الروح فيه: هي ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾! فقد حدث رسول الله ﷺ أصحابه يوماً، فقال: «**لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ وَنَفَخَ فِيهِ الرُّوحَ عَطَسَ فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّه، فَحَمِدَ اللَّهَ بِإِذْنِه، فَقَالَ لَهُ رَبُّهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ**»[1].

إن قضية (الخلق) هي الأساس الذي خاطب به رب العالمين الإنسان؛ ليطلب منه أداء حق الخالقية عليه! فهو الذي كان بعد أن لم يكن! فإذن يجب أن يؤدي حق الكينونة! والقرآن الكريم إنما جاء لأمرين:

– الأول: تفسير معضلة الوجود، وموقع الإنسان منها.

– والثاني: بيان الوظيفة المنوطة بالإنسان، من حيث أذن له أن يكون عنصراً من عناصر هذا الوجود! ومن هنا قلنا: إن الإسلام دين وجودي! فأي بشر على وجه الأرض ليس في حاجة إلى تفسير معضلة الوجود؟ وأي بشر على وجه الأرض في غنى عن معرفة دوره كإنسان فيه؟ إلا أن يكون كالأنعام أو أضل سبيلاً!

وإن هذا الأمر ليشكل أعظم (كلية استقرائية قطعية) من كليات أصول الدين! فهي أساس (توحيد الربوبية)، الذي عليه انبنى (توحيد الألوهية)، كما هو معروف عند علماء العقيدة. إذ ما كان الرب (رباً) إلا من حيث كونه (خالقاً)؛ ومن ثم استحق سبحانه أن يكون (إلهاً) يعبد من دون العالمين. وتلك هي خلاصة الدين، كل الدين.

---

(١) أخرجه الترمذي.

ولقد بلغ عدد المواطن في القرآن الكريم، التي ورد بها مشتق من مشتقات مادة (خلق) التي بمعنى (الخلق)، ثلاثة وخمسين ومائتي موطن (٢٥٣). هذا عدا الألفاظ - من غير المشتق- الدالة على المفهوم. فهذه إن شئت فقل: هي القرآن كله!

وليس بعيداً عن هذا حكمة الخالق العظيم في أن تكون الصفة الأولى، التي ذكرت للرب، في أول ما نزل من القرآن، هي: أنه (الذي خلق)، هكذا على العموم؛ لاستغراق كل الخلق! ثم بعد ذلك: (خلق الإنسان) على الخصوص! وذلك قوله تعالى: ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ (العلق:١-٢).

من هنا إذن قلنا: إن الخطاب القرآني بالتكليف إنما كان مبنياً على هذا الأساس: أداء حق الخالقية! فقد بنى سبحانه قصة الخلق الإنساني على قصة الخلق الكوني؛ فكان ذلك أساس التكليف والاستخلاف في الأرض! ثم رتب سبحانه قصة الدين كله على قصة الخلق الإنساني! وقد فصل الله عز وجل ذلك في مواطن عديدة، وسور عديدة من القرآن الكريم، على رأسها سورة البقرة: فتدبر قوله عز وجل: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ... ﴾ (البقرة:٢١-٢٤)، إلى قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة:٢٨-٣٠).

فهــذه الآيات الكريمة لخصت قصة الخلق والتكليف الرباني للإنسان ابتداءً، من حيــث هــو مخلوق سخرت المخلوقات جميعاً لخدمته؛ عسى أن يتفرغ هو للخلافة التعــبدية . فجــاءه الأمر بالعبادة، التي هي حق الله عليه، من حيث إنه تعالى خلقه وخلق له! أي خلقه بذاته ونفسه! وخلق له ما يخدمه من الكائنات، وهيأ له أسباب العلم ليكون إمام المخلوقات - إن صلح واستقام على الطاعة - في طريق السير إلى الله الواحد الأحد سبحانه وتعالى.

وهكذا يرتبط في القرآن - بصفة مطردة - الأمر الرباني بالعبادة بالتذكير بصفة الله الــراجعة إلى اسمــه تعــالى: (الخالق)، إذ تلك نعمته الأولى على عبده: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ كمــا في ســورة البقرة، وكما هو أيضاً في غيرها، قال سبحانه: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ﴾ (النســاء:١) ومثله قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (الذاريــات:٥٦). وهــذه آية مفيدة للحصر. أي أن الغاية الكلية من خلق الخليقة إنما هي العبادة، وهو مفيد أن ذلك إنما هو بمقتضى نعمة (خلقها)!

فخلــق الإنســان: نعمة وجودية كبرى، يبوء بها الإنسان لرب الإنسان! أي: بموجــبها وجب أن يخضع الإنسان لخالق الإنسان، خضوع العبد لسيده! ومن هنا كــان ذلك التفصيل العلمي الدقيق، في القرآن، لمراحل خــلق الإنســان وأطواره، بمــا يؤكــد قصد الشــارع الأصيل، في إبراز هــذا الأمر (كوثيقة) تدين الإنسان كلما فكر في الإباق عن ربه الذي خلقه! وهو قوله سبحانه: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن طِينٍ ۝ ثُمَّ جَعَلْنَـٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ۝ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَـٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَـٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَـٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَـٰلِقِينَ ﴾ (المؤمنون:١٢-١٤).

ومـــن ثم أيضاً يذكر الرب الخالق الإنسان المخلوق بمرحلة (ما قبل عمره)! وهي مرحلة قلما يفكر فيها ابن آدم! فإنما يفكر - عادة- في ماضيه، وحاضره، ومستقبله. ولا يفكر في مرحلة (ما قبل الماضي؟) من وجوده هو بالذات! ولكن الله ينبهه بإشارة عظـيمة إلى ذلك؛ فيقول سبحانه في آية تقشعر الجلود من تدبرها: ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴿١﴾ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٢﴾ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ (الإنسان:١-٣).

أمـــا عندما يهتدي العبد إلى ربه يكون عالم الخلق هو المسلك التفكيري، الذي يســـلكه إلى ربـــه، ويعبده به؛ تسبيحاً وتنـــزيهاً، قال عز وجل: ﴿ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ (آل عمران:١٩٠-١٩١)، وقوله سبحانه: ﴿ قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ﴾ (العنكبوت:٢٠).

وأمـــا عـــندما يكفر العبد بربه الخالق، ويشرد في العصيان بعيداً عن باب خدمته وعـــبادته فإنما يكون قد أنكر جميل النعمة الأولى: الخلق؛ ولذلك وجدنا القرآن لا يفتأ يذكر بها في هذا السياق خاصة! وهو منطوق قول الله تعالى:﴿ قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴿١٧﴾ مِنْ أَىِّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ﴿١٨﴾ مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ﴿١٩﴾ ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾ (عبس:١٧-٢٢)... وغير ذلك كثير من الآيات.

ومـــن هنا إذن كان (توحيد الخالقية) أعظم أصول توحيد الربوبية كما ذكرنا. وقـــد تواتـــرت آيات القرآن الكريم في ذلك تواتراً لفظياً ومعنوياً؛ حتى كان بذلك جوهر توحيد الربوبية — كل توحيد الربوبية- إنما هو توحيد الخالقية!

لقد كان القرآن حاسماً صارماً في الحكم بتفرد الواحد الأحد (بالخلق)، كصناعة وجودية! فقال تعالى على سبيل التحدي: ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ۚ بَلِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ (لقمان:١١). وقال في هذا النوع من التوحيد خاصة: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ (المؤمنون:٩١).

ولذلك أيضاً لم يجز أن يتسمى أحد من خلقه (خالقاً)، ولا أن يوصف به، مع أنه جاز أن يوصف العبد ببعض أسمائه الحسنى، على سبيل التنكير؛ فقال – مثلاً– في وصف رسوله محمد ﷺ: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ (التوبة:١٢٨). وأما (خالق) – منكرة ومعرفة – فلا! فإنما هي لله وحده من دون العالمين! ولذا كان قوله سبحانه: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (الأعراف:٥٤)، له وحده دون سواه، قال عز من قائل: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ ﴾ (الحشر:٢٤).

وتضافر معنى تفرد الخالق بصفة (الخلق) في القرآن بما يقطع بحرمة وصف أحد من خلقه بها، فمن ذلك قوله سبحانه: ﴿ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾ (الرعد:١٦)، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ (النحل:١٧) .

هذا عن (الخلق) من حيث هو (مصطلح) قرآني.

وأما المفهوم فيكاد – كما قلنا- يكون هو القرآن كله، فكل معاني الربوبية، والملك، والإنعام، والابتلاء، والإنشاء، والإعادة، والمصير... إلخ، كل ذلك وما في معناه إنما هو من مفهوم الخلق، فهو لذلك من أعظم الكليات القرآنية، وأوسعها!

وأما السنة – وهي موطن البيان والتفصيل- فقد كان النبي ﷺ يفصل ما أجمله القرآن من أمر الخلق. وقد زخرت كتب السنن بذلك؛ حتى أن الإمام البخاري رحمه الله ترجم في صحيحه لكتاب سماه: (كتاب بدء الخلق)، جعل فيه سبعة عشر باباً، لكل باب أحاديثه! ولنقتطف منها حديثاً واحداً جامعاً مانعاً في ذلك، وهو ما رواه (البخاري) بسنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «**قَامَ فِينَا النَّبِيُّ ﷺ مَقَامًا فَأَخْبَرَنَا عَنْ بَدْءِ الْخَلْقِ، حَتَّى دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ مَنَازِلَهُمْ، وَأَهْلُ النَّارِ مَنَازِلَهُمْ، حَفِظَ ذَلِكَ مَنْ حَفِظَهُ، وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ**»[1]. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على احتفاء الدين بقضية الخلق، كأساس لحق الله السابق على خلقه، من حيث خلقهم، وهنا يكمن سر (وجودية) هذا الدين، وأن إحياء هذا المعنى في النفوس لهو أساس معنى تجديد الدين، الذي يقتضي أول ما يقتضي تجديد العهد الإلهي، في الوعي والوجدان الإنسانيين، وإحيائه في النفس والمجتمع.

إن ثمة (سراً) مهماً جداً من أسرار التعبد. وسريته ليست في حقيقته العلمية أو المفهومية. بل هو بهذا الاعتبار أمر واضح جداً في القرآن والسنة، وما ينبغي أن يكون في هذا الدين، من حيث هو تكاليف لعامة الناس، (أسرار) تعبدية! وإنما (السرية) المقصودة هنا هي على المستوى النفسي خاصة. وهذا هو الذي قد يغفل عنه كثير من الناس! وبيان ذلك: أن من أهم أسباب الإقبال على الدين، أو الإدبار عنه – إن لم يكن أهمها على الإطلاق- (الإحساس التربوي) وأقول (الإحساس) بمعنى (الوجدان)، وليس (العلم) بها فقط! فالعلم هو الشرط الأول لكنه يجب أن يتبع بالإحساس من مثل (وجدان حلاوة الإيمان) الوارد في الحديث النبوي الشريف،

---

(١) صحيح البخاري، ٥٤٣/٤.

كما في قوله ﷺ: «ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فِيه وَجَدَ حَلاوَةَ الإِيمَان: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْه مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لا يُحِبُّهُ إِلا لِلَّه، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ!»[1]. فالحلاوة أمر ذوقي شعوري، لا علمي. فكم من مدرك ذهني غير مدرك بالوجدان. وهنا تكمن المشكلة!

إن (الإحساس بالربوبية) على المستوى النفسي سر من أسرار التعبد، من حيث هو إقبال وإدبار، أو شرة وفترة، أو قبض وبسط. وضعف هذا الشعور في النفس والمجتمع مؤد بالضرورة إلى ضعف التدين ثم الانقطاع عنه.

والمقصود (بالإحساس بالربوبية): استشعار توحيد الربوبية كما فصله علماء التوحيد. بيد أن لنا ههنا نكتة إيمانية، أو لطيفة دعوية: هي (سر) المسألة، وبيانها كما يلي: إذا كان العلماء قد شرحوا توحيد الربوبية بأنه: الإقرار بتفرد الخالق سبحانه وتعالى في ملكه للعالمين، وإسناد كل شيء له: ﴿ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ فَٱعۡبُدُوهُۚ ﴾ (الأنعام:١٠٢) ومن هنا سيادته على خلقه أجمعين، أمراً وتقديراً، وخلقاً، وتدبيراً. قلت: فإن اعتقاد ذلك يجب أن يتبع باستحضار دائم علىمستوى الوجدان، حيث ينمو في النفس الشعور بالعبودية لله الواحد القهار، الذي هو مقتضى المخلوقية وزكاتها، كما أنه مقتضى الخالقية وحقها! ومن هنا كان الأمر الوارد في القرآن للناس بالعبادة قائماً على هذا الأساس. أي حق الرب الذي قد خلق، على كل ما – ومن – خلق. وهذا ما فصلوه في معنى: (توحيد الألوهية) فتعظيم الربوبية مؤد – بإذن الله – إلى تعظيم الألوهية، ولذلك قال تعالىكما ذكرنا: ﴿ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ فَٱعۡبُدُوهُۚ ﴾ وذلك كمال الدين.

---

(١) أخرجه البخاري.

إن إحســاس الناس اليوم بمخلوقيتهم ضعيف جداً! وهذا هو أساس الدعوة إلى الله، الله الخالق للإنسان وللعوالم أجمعين. ودعوة الناس إلى الله هي دعوة لهم ليعودوا إلى ســرب العابدين. إنها العودة إلى نسق المدار، حيث تدور الأفلاك بأجرامها سيراً إلى الله الواحــد الأحــد. إن عناصر الوجود كلها – إلا من استثنى الله من العصاة ومــردة الجــن والإنس- تسير إلى ربها الخالق لها سير شوق وتوق إلى مصدر النور والحــياة. فــالدعوة: نــداء للشاردين عن وجهة الكون الواحدة الموحدة: الله رب العــالمين.. إن الكافر أو الفاســق أو العاصي، أو كل من شــذ عن فلك الحق، هو - بالضــرورة – في خصام مع عناصر الكون جميعاً! من حيث كونها كلها موحدة لســيرها بمداراتهــا وأفلاكها، وهو وحده شارد في فوضى الضلال، لا يفتأ يصطدم مــداره المختل بمداراتها المنتظمة، المصطفة، في سعيها إلى الرب العظيم، الملك الحق، القدوس السلام، مصطفة في صفوف، تماماً كصفوف الصلاة في المعنى التعبدي.

ومــن هــنا وجدنــا القرآن لا يفتأ يذكر بهذه الحقيقة العظمى: الأخوة الكونية والتناسق في توحيد السير إلى الله بين مختلف عناصر الطبيــعة والخلق. قال عز وجل: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ ۗ ﴾ (الحج:١٨) فالقرآن الكريم يعرض الوجود كله عرضاً متناسقاً في سيره نحو خالقه. فكل الأرضين، وكل الأجــرام، وكل الكواكب والنجــوم، وكل السموات، وكل المدارات، وكل مــا هــنا وهنالك، على امتداد هذا الملكوت؛ كل شيء... دائر في فلك الله الواحد الأحــد. وإنما يبقى جزء من هذا الإنسان، وقبيل الشيطان، هم الذين يمارسون شذوذاً وشروداً بتمزيق وحدة الوجهة نحو الخالق العظيم!

وفي مشـــهد متفرد من مشاهد الأخوة الكونية، المؤلفة بين عناصر شتى من هذا الوجـــود؛ نجد نوعاً من هذا التناسق الكوني في مشهد عجيب لداود عليه السلام، إذ يسجد لربه في موكب متسق التغريد والتجويد من الجبال والطيور كأنهم جميعاً صفاً مـــن صـــفوف الصلاة، قال تعالى: ﴿ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ﴾ (الأنبـــياء:٧٩)، وقال عز وجل: ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ (سبأ:١٠)، ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾ (الإسراء:٤٤)، و ﴿ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ ﴾ (النور:٤١).

فهذه المخلوقات الوجودية عَرَفَتْ بمخلوقيتها حق الخالقية؛ فسارت إلى الله خالقها طوعـــاً، كمـــا هي سائرة إليه قهراً، قال سبحانه: ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾ (آل عمران:٨٣) وقـــال ســـبحانه: ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَٰلُهُم بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ۩ ﴾ (الرعد:١٦).

إن حقـــيقة الربوبية وما تقتضيه من ألوهية هو المعنى الذي يجب على الداعي أن يقـــوم (بتحسيسه) للناس، (وتذويقهم) إياه، حتى يتحركوا في السير إلى الله طائعين، كما هم سائرون إليه تعالى: (كارهين)، بمعنى مقهورين بقدر الله الكوني، وإنما يدخل الجنة من يدخلها – بإذن الله – جزاء على سيره الاختياري لا القهري أو الكرهي.

ومن هنا كانت دعوة الناس إلى الله (دعوة إلى الله) أي – كما بينا قبل– إلى حق الله عليهم من حيث خلقهم . فكان له بذلك عليهم حق العبودية ثم كان عليهم بذلك تلبـــية نداء الفطرة الكامن في مواجيدهم الحائرة، أو الغافلة، أو الضالة، فمن وجد الله حقاً فقد وجد الهدى كله: ﴿ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ﴾ (البقرة:١١٩) ولكن ذلك لن يتم إلا بشرط أساس، سنعرض له فيما يلي.

الدعوة إلى الله؛ لا إلى الهيئات

التنظيم للدعوة وأصحابها ضرورة من ضرورات كل عمل، يراد له أن يشتغل في المجتمع. هذه حقيقة شرعية واجتماعية لا مراء فيها، وسنة من سنن الله في الكون وفي المجتمع، لكن من تلبيس إبليس على بعض الدعاة المنتمين إلى جماعات منظمة هو أنهم صاروا – من حيث يدرون أو لا يدرون – يدعون إلى الانخراط في عملهم التنظيمي على أنه دعوة إلى (الله)! مما أدى إلى انحصار العمل الإسلامي – من حيث أرادوا توسعته– في دائرة الذين لديهم استعداد تنظيمي من الناس، وقليل ما هم. هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى؛ فإن ذلك قد دس في القلوب نوعاً من (الوثنية الخفية) بين جماعتهم وبين الإسلام! فصار الداخل إلى هذه الجماعة أو تلك كأنما قد دخل في الإسلام، ومن بقي خارجها فكأنما بقي خارج الإسلام! وكثير من الناس لا يصرحون بهذا المنطق، لكنهم يمارسونه عملياً؛ إذ صار (الولاء والبراء) مبنياً على مقياس الانتماء! مما يدل فعلاً على أن (الجماعة التنظيمية) – من حيث هي إطار وشعار– قد احتلت مكان الإسلام من قلوبهم. وهذا انحراف عقدي خطير.

ثم إن الإسلام اليوم – كما هو قديماً– ليس في حاجة إلى رص الناس، كل الناس، في تنظيم معين. وليس معنى هذا أني أقول ببدعية التنظيم أوتحريمه. كلا، فإنما هو من (الوسليات الدعوية) ليس إلا. ولا حجر في الوسائل المصلحية، ولا توقيف، وإنما المقصود أن الدعوة يجب أن تستقل عن التنظيم من حيث هي دعوة إلى الله أساساً، بمعنى أن التنظيم يجب أن يكون في خدمة الدعوة، لا العكس، كما هو حاصل في كثير من الأحيان اليوم!

إن الدعـــوة إلى الله يجب أن تتم على أنها (دعوة إلى الله) بما للكلمة من جمالية، وتجـــرد.. الدعـــوة إلى الله: دعـــوة إلى ربط القلوب به سبحانه وتعالى وحده دون ســـواه. دعوة إلى الاغتراف من منابع الإيمان الصافية، دون شوب، أو لوث من هذا التنظيم أو ذاك!

ولـــو كان بعض نشطاء الحركات الإسلامية فعلاً يعقلون، لأدركوا أن الوسط المـــتدين كـــلما ازداد اتســـاعاً، ازدادت (الإســـلامية) – التي هي غاية (الحركات الإســـلامية) – في البلاد تمكناً واتساعاً. إن (التدين العام) هو الفضاء الأوسع الذي يحتضـــن العمل الإسلامي بصورة تلقائية، ويدعمه ويسنده، ويمده بأسباب القوة، في مواجهـــة المنكر. إنه هو (رأيه العام)! لكنه لن يطمع يوماً ما أن يكون جزءاً تنظيمياً منه! فهذا خطأ شرعي، ومحال اجتماعي!

خطأ شرعي لأن الدعوة يجب أن تكون هي الغاية الكبرى من الوجود التنظيمي، فـــإذن يجب أن يدعو التنظيم إلى الله أصالة. فالله جلت عظمته هو غاية كل مخلوق اهتدى إليه تعالى في هذا العالم. وإنما نمو التنظيم يكون بغير حرص أصحابه عليه. إنه يحـــدث بصورة تلقائية، (بقدر الحاجة).. والمشكلة اليوم في التنظيمات الدعوية، أن (المـــوارد البشرية) المنتمية إليها هي بحجم فائض عن الحاجة! لكنها لا تدعو إلى الله، إلا قلـــيلاً قليلاً! إنما تمارس بانتمائها نوعاً من الإقناع اللاشعوري بإفراغ الذمة من الواجـــب الديـــني! – زعموا – مما يشعرها بنوع من الاطمئنان الواهم على المصير الأخـــروي! فصـــار الانتماء التنظيمي، في كثير من الأحيان، أشبه ما يكون – على المستوى النفسي– بصكوك الغفران البابوية! إن الدعوة إلى الله: دعوة إلى الله وكفى!

إن الله عـــز وجل يقول بصريح النص: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ (فصلت:٣٣). القضية إذن فـــي مـــن

﴿دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾! وما أرفع هذا التعبير القرآني وأجمله! ﴿دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ ألم يكن ممكناً أن يكون مثلاً: (دعا إلى الإسلام) أو (دعا إلى هدى)؟ كما هو التعبير في بعض الأحاديـــث؟[1] ولكنه هنا: (دعا إلى الله) تصريحاً بضرورة التجرد من كل الوسائط والأشياخ والأبدال، وسائر الألقاب والشعارات والأشكال!

الدعـــوة إلى الله: دعوة إلى ذاته سبحانه وتعالى، بلا وسيط. إذ الدعوة إلى ذات الله تعـــالى دعوة إلى عبادته، بالمعنى التوحيدي الوجداني الصافي. فلا ينبغي أن يحضر بعد الدلالة عليه وجود لأي شيء، سوى الله سبحانه وتعالى! ولو كان هذا الداعي هـــو محمد رسول الله ﷺ. إن المسألة تَعَبُّدُ توحيد خالص! لا تعليم وتفقيه في حاجة إلى معلم أو فقيه. وهذا واضح بنص القرآن، وذلك قوله سبحانه: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ (البقرة:١٨٦).

إن هـــذه الآيـــة الكـــريمة هي مفتاح المنهج القرآني في الدعوة إلى الله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ...﴾ إن عـــلى الداعية أن يقود الناس إلى هذه الحقـــيقة العظيمة، ويتركهم بباب الله، فســـيجدون الباب مفتوحاً، والرب مرحباً! لأن (العـــبادة) من حيث هي خضوع قلبي قبل أن تكون أفعالاً بدنية، إنما هي علاقة مباشـــرة بين العباد المخبتين، التائبين، العابدين، والرب الملك، العظيم، البر، الرحيم. فما للتنظيمات والحركات وهذا الشأن الذي لم يكن حتى للأنبياء؟

ولقد التقط الأستاذ سيد قطب رحمه الله منها لطائف من روح الله فقال: (إضافة العـــباد إليه، والرد المباشر عليهم منه. لم يقل: (فقل لهم): إني قريب.. إنما تولى بذاته

(١) نحـــو قولـــه ﷺ: «مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ، لا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ، لا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا» أخرجه مسلم.

العلية الجواب على عباده بمجرد السؤال: قريب.. (...) إنها آية عجيبة.. آية تسكب في قلب المؤمن النداوة الحلوة، والود المؤنس، والرضى المطمئن، والثقة واليقين.. ويعيش منها المؤمن في جناب رضي، وقربى ندية، وملاذ أمين وقرار مكين)[1].

وقد فصلنا هذا المعنى في كتابنا جمالية الدين: «ذلك أن الطريقة الغالبة في السؤال والجواب في القرآن – كما قرره علماء القرآن- أن يجيب الله عز وجل على أسئلة الناس بقوله تعالى لنبيه محمد ﷺ: (قل)؛ إمعاناً في ترسيخ نبوته، ورسالته إلى الناس، معلماً ومربياً ورسولاً! وتلك خلاصة (عقيدة الاتباع) في شهادة: (أن محمداً رسول الله)، وهو أغلب أسلوب القرآن في هذا الشأن، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ﴾ (البقرة:١٨٩)، وقوله عز وجل: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ﴾ (البقرة:٢١٧)، وقوله أيضاً: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ۖ﴾ (البقرة: ٢٢٠)، ومثله: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى﴾ (البقرة: ٢٢٠)، ثم قوله: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ۖ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ۖ﴾ (الأنفال:١)، ونحو ذلك كثير جداً، فلا داعي للإطالة».

وإنما المهم عندنا هنا أن خلو هذه الآية ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى ...﴾ من لفظ (قل) يدل على خصوص السؤال الآتي من (العباد)؛ ذلك أنهم هنا يسألونك عن (معبودهم) لا عن كيف يعملون في أمور الدين! إذ أن قضايا العقيدة، والفقه، والأحكام شأن الرسول المعلم، الذي بعث ليعلم الناس كيف يعبدون الله. أما هؤلاء فإنهم الآن يسألونك عن الله ذاته سبحانه، لا عن كيف يعبدونه! يسألونك عن باب رضاه! إنه سؤال محبة وشوق ووجدان!»[2].

---

(١) في ظلال القرآن، ١٧٣/١.

(٢) جمالية الدين للمؤلف، المبحث الأول، من الفصل الثالث: في جمالية (الانتساب) التعبدي.

وهـــذا هـــو الـــدور الأول للدعاة اليوم! الدلالة على الله، لا على التنظيمات والجمعـــيات والرسوم والأشكال! فما كان لله دام واتصل، وما كان لغير الله انقطع وانفصل. إن التنظيم أو الحزب – سمه ما شئت! تعددت الألقاب والدور واحد! – يمكنه أن يدعـــو إلى مشروعـــه الاجتهادي في السياســـة، أو النقابـــة، أو الإدارة، أو الاقتصـــاد... لكن الدعوة إلى التدين العام يجب أن تكون دعوة إلى الله وكفى! فالله قريب من كل من أحب الســـلوك إليه تعالى. لا حاجة له في لقب (جمعوي)، ولا صك غفران: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ فإنمـــا دور الداعي هنا أن يدعـــو الـــناس إلى ربهم، فإذا استجابوا؛ فيكفي أن يقول لهم في هذا المجال خاصة: «حَوْلَهَا نُدَنْدِنُ»[1] كما قال النبي ﷺ في حكمته البالغة!

إن الدعـــوة إلى الله هي دعوة إلى الإيمان، بكل معانيه القرآنية. والإيمان إنما هو تعلـــق القلـــب بالله عز وجل، بالغيب. وهذا مجال لا دخل للاجتهاد البشري فيه؛ فوجب أن ينقطع الدور الدعوي فيه عند حدود الاســـتجابة؛ ويشرع بعد ذلك في ما يخدم ذلك من التعليم والتكوين. أما وأن يكون واسطة بين العبد وربه؛ حتى يشعر العـــبد أن تعبده في إطار هذا التنظيم أفضل من تعبده في إطار ذاك؛ كما هو حاصل اليوم، مع الأسف؛ فذلك هو الانحراف عينه!

ولذلـــك قلـــنا وما زلنا نقول لإخواننا في الهيئات الحركية الإسلامية: (إنه يجب تأميم الدعوة إلى الله)!

---

(١) ذلـــك جواب النبي ﷺ، للرجل، الذي جاء يتصنت عليه، ما يقول في سجوده من الدعاء؛ فلما لم يفلح في التقاط العبارات؛ لسريتها؛ حاول مع معاذ بن جبل، فلم يفلح أيضاً، فطلب بيان ذلك من رســـول الله ﷺ قائلاً: «أَمَا إِنِّي لا أُحْسِـــنُ دَنْدَنَتَكَ وَلا دَنْدَنَةَ مُعَاذٍ» فسأله النبي ﷺ ما يقول هو في سجوده، فقال: أسأل الله الجنة وأستعيذ به من النار، فقال له رسول الله ﷺ: «حَوْلَهَا نُدَنْدِنُ!» والقصة بكاملها أخرجها أبو داود وابن ماجه، والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع الصغير، رقم ٣١٦٣ .

ولقــد لخص العالم الرباني الإمام ابن القيم رحمه الله، معنى (الدعوة إلى الله) في نــص نفيس تشد إليه الرحال. قال: «والرسل من أولهم إلى خاتمهم – صلوات الله وســلامه عليهم أجمعين– أرسلوا بالدعوة إلى الله، وبيان الطريق الموصل إليه، وبيان حال المدعوين بعد وصولهم إليه».

فهذه القواعد الثلاث، ضرورية في كل ملة على لسان كل رسول. فعرّفوا الرب المدعــو إلــيه بأسمائــه وصفاته وأفعاله، تعريفاً مفصلاً، حتى كأن العباد يشاهدونه ســبحانه، ويــنظرون إليه من فوق سماواته، على عرشه، يكلم ملائكته، ويدبر أمر مملكــته، ويســمع أصوات خلقه، ويرى أفعالهم، وحركاتهم، ويشــاهد بواطنهم، كمــا يشاهد ظواهرهم. يأمر وينهى، ويرضى ويغضب، ويحب ويسخط، ويضحك مــن قــنوطهم، وقــرب غِيَره، ويجيب دعوة مضطرهم، ويغيث ملهوفهم، ويعين محتاجهم، ويجبر كسيرهم، ويغني فقيرهم، ويميت ويحيي، ويمنع ويعطي، يؤتي الحكمة مــن يشــاء، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير (...) فأزِمَّة الأمور كلها بيده، ومدار تدبير الممالك كلها عليه. وهذا مقصود الدعوة، وزبدة الرسالة!

القــاعدة الثانــية: تعريفهم بالطريق الموصل إليه، وهو صراطه المستقيم، الذي نصبه لرسله وأتباعهم. وهو: امتثال أمره، واجتناب نهيه، والإيمان بوعده ووعيده.

القاعدة الثالثة: تعريف الحال بعد الوصول، وهو ما تضمنه اليوم الآخر من الجنة والنار، وما قبل ذلك من الحساب، والحوض والميزان والصراط»[1].

وإنما هذه هي كليات الدين الكبرى. كما قررها القرآن الكريم، وفصلتها السنة النبوية. فلم يزد ابن القيم على أن لخص لنا ذلك في هذه الكلمات؛ تقريباً وتفسيراً.

---

(١) مدارج السالكين، ٣/٣٤٨-٣٤٩.

وجـــامع ذلـــك قول الله سبحانه: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الأنعام:١٦٢-١٦٣).

إن إســـناد كل شيء إلى الله عز وجل: العبادة والحياة والموت، يعني إسناد كل الوجود البشري إليه تعالى. وفي ذلك يجد المؤمن راحة، وأي راحة. إنها راحة النفس التواقة إلى معرفة (السر) الكوني الوجودي، الذي تعلم علم اليقين أنه عند الله وحده دون ســـواه، قـــال سبحانه: ﴿ قُلْ أَنزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (الفـــرقان:٦)، والإنســـان المـــتفكر في الوجود يجد نفسه محاطاً بعالم من الأسرار والغوامـــض إلا أن أعقدها بالنسبة إليه وأشدها عليه: سر الموت والحياة! وذلك من حيث إنه يكره الفناء ويعشق البقاء. وإذ لا باقي إلا الله عز وجل، وإذ ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ (الـــرحمن:٢٦) بالقـــرآن والعيان؛ فإن الإنسان يشعر بحاجة شديدة إلى الله الباقي؛ ليتعلق بأسباب رحمته تعالى وبنور بقائه. ولذلك كان الإيمان قائماً على إثبات التوحيد لله رب العالمين، من حيث كان هو مفتاح السر الكبير في طريق معرفة هذا الوجود، وكيفية إسناده لخالقه تعالى.

ولقـــد كان للأستاذ بديع الزمان سعيد النورسي في هذا المقام كلمات مشرقة. نقتطف منها ما يلي: قال رحمه الله: إن (السر العظيم: سر التوحيد!)[1]؛ إذ (التوحيد هـــو أعظم حقيقة في عالم الوجود!)[2] ومن هنا كان (أساس الإسلام هو التوحيد الخالص)[3] فالتوحيد هو المسلك الأساس الذي يقود إلى الله، ويهب القلب طمأنينة الســـير بـــين مسالك الحياة والموت. إنه البلسم الرباني لداء الغفلة والحيرة والشعور

(١) كليات رسائل النور، المكتوبات، ٤٨٢/٢.
(٢) كليات رسائل النور، اللمعات، ٥٥٣/٣.
(٣) كليات رسائل النور، المكتوبات، ٤١٩/٢.

المرضـــي بالعبثية. قال بديع الزمـــان: (التوحـــيد الحقيقي: وهو الإيمان بيقين أقرب مـــا يكـــون إلى الشـــهود، بوحدانيته سبحانه؛ (...) إيماناً يهب لصاحبه الاطمئنان الدائـــم، وســـكينة القلب؛ لرؤيته آية قدرته، وختم ربوبيته، ونقش قلمه على كل شـــيء)[1]. ذلـــك أن (التوحيد الحقيقي: (...) هو أسمى من مجرد المعرفة التصورية بكثير. فالتوحيد الحقيقي: إنما هو حكم وتصديق، وإذعان وقبول، بحيث يمكن المرء من أن يهتدي إلى ربه من خلال كل شيء، ويمكنه من أن يرى في كل شيء السبيل المـــنورة التي تصوله إلى خالقه الكريم، فلا يمنعه شيء قط عن سكينة قلبه واطمئنانه، واستحضاره لمراقبة ربه!)[2].

من هنا كانت الدعوة إلى الله في جـــوهرها دعـــوة إلى التوحيد الحـــق، حيث لا وســـائط تنظيمية ولا شعـــارية انتمـــائية، ولا أوثان، ولا أشـــياخ، ولا أوتاد، ولا أبـــدال، وإنمـــا هنالك الله الواحد القهار! فالدعوة إليه تعالى: دعوة إلى توحيد الوجهـــة إلـــيه، اعتقاداً وعبادة؛ حتى تحصل الغاية من الخلق، التي هي جماع مقاصد الأنبـــياء والرسل، المحجة البيضاء التي لا يزيغ عنها إلا هالك: وصل الخلق بالخالق، وصـــل خضوع وإخبات مطلق، مما ذكرنا - قبل- من قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الأنعام:١٦٢-١٦٣) قال سيد قطب رحمه الله في تفسيرها: (إنه التجرد الكامل لله، بكـــل خالجـــة في القلـــب، وبكل حركة في الحياة بالصلاة وبالاعتكاف. وبالمحيا، والممـــات. بالشـــعائر التعبدية، وبالحياة الواقعـــية، وبالممات وما وراءه. إنـــها تسبيحة (التوحيد) المطـــلق، والعبودية الكاملة، تجمع الصـــلاة والاعتكاف والمحيا،

(١) كليات رسائل النور، الكلمات، ٣٢٦/١. ن. مثله أيضاً في اللمعات، ٥٥٣/٣، والشعاعات، ١٩٧/٤.
(٢) الشعاعات، ١٩٧/٤.

وتخلصها لله وحده (رب العالمين).. القوام المهيمن، المتصرف المربي، الموجه الحاكم للعالمين.. في (إسلام) كامل، لا يستبقي في النفس، ولا في الحياة بقية؛ ولا يحتجز دونها شيئاً، في الضمير، ولا في الواقع.. ﴿وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ﴾ .. فسمعت وأطعت ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾[1].

فأي لوث حركي انتمائي يكدر صفو هذا الجمال لا يكون – في أحسن أحواله- إلا شركاً خفياً! ولا أقصد – مرة أخرى- أن العمل الدعوي التنظيمي بدعة من البدع، وإنما القصد أن الممارسة الدعوية الصادرة عنه، لا يجوز – بأي حال من الأحوال- أن تنبني على قصد التلبيس الانتمائي للأمة، في طريق التعبد الخالص، ودلالة الخلق على الخالق، فما أهلك التنظيمات الإسلامية – في كثير من الأحيان- إلا التنابز بالأسماء والألقاب، والانتصار للشعارات والأقطاب!

وإذن؛ ألم يأن للحركات الإسلامية أن تنطلق في (دعوتها)؛ داعية إلى الله! ثم داعية إلى الله! ثم داعية إلى الله.. دعوة خالصة لله! فإنما قال الله عز من قائل: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ (فصلت:٣٣). هكذا: ﴿وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ : إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾؛ حتى لا يكون ممن يقول ولا يفعل. بل يجب أن يدعو إلى ما هو عليه من صفات، بما انتسب إلى مجتمع المسلمين! ولذلك قال تعالى: ﴿وَقَالَ : إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ على سبيل الاندماج في المجتمع بصلاحه الذي انتصب به داعياً إلى الله، لا أن يتميز (بخروجه) أو (تكفيره) أو (تجهيله)! بل يتميز بتواضعه ومشاركته للأمة في الحق، وإعانته لها على دفع الباطل.[2]

(١) في ظلال القرآن، ٣/١٢٤٠-١٢٤١.

(٢) بلاغ الرسالة القرآنية للكاتب، ص٩١.

بعث الرسالة القرآنية

ونجيب – ضمنه– عن سؤال ضروري: لماذا كان وصف منهج البلاغ بـ(القرآني)؟

إن تجديد الدين يعني (بعثة) جديدة. وإنما بعث محمد ﷺ بالقرآن الكريم، بشيراً ونذيراً للعالمين. فكان كتاب الله بين يديه هو (متن الرسالة) التي كلف بتبليغها إلى الناس. ومن هنا فإنما كان تعامله ﷺ مع القرآن من حيث هو (رسالة) بالدرجة الأولى، يحمل الهداية إلى العالمين! وبذلك سمي محمد ﷺ: (رسولاً)، على سبيل التكليف؛ فقال له الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ (المائدة:٦٧). وقال سبحانه : ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ﴾ (الفتح:٢٩). وقال عز وجل: ﴿قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِ مُلْتَحَدًا ﴿٢٢﴾ إِلَّا بَلَاغًا مِّنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ﴾ (الجن:٢٢-٢٣).

هذا هو جوهر الوظيفة المحمدية. وهذه هي الطبيعة الأصيلة للقرآن الكريم: الرسالية.

ولابن القيم في ذلك كلام جيد جداً. قال رحمه الله: «فإن حقيقة الرسالة: تبليغ كلام المرسل. فإذا لم يكن ثم كلام فماذا يبلغ الرسول؟ بل كيف يعقل كونه رسولاً؟ ولهذا قال غير واحد من السلف: من أنكر أن يكون الله متكلماً، أو يكون القرآن كلامه فقد أنكر رسالة محمد ﷺ، بل ورسالة جميع الرسل، التي حقيقتها: تبليغ كلام الله تبارك وتعالى» [1].

(١) مدارج السالكين، ١/٧٠.

ومـــن هـــنا كانت حقيقة الدعوة الإسلامية: تبليغ القرآن للناس. فإن قيل: إن القـــرآن الـــيوم قـــد بلغ إلى العالم بأسره؛ فيلزم عن ذلك أن الدعوة قد استنفدت أغراضـــها! قلـــت: لـــيس التبليغ المقصود مجرد إيصال النص وحسب! ولكنه تبليغ مفاهـــيم الإيمان به إلى الناس. الإيمان من حيث هو إحساس ووجدان، وبقدر درجة الإيمـــان وفيض الوجدان يكون التبليغ.. فالداعية إذن مبلغ متفاعل، متأثر، لا مردد للنص أو مستظهر له وكفى! كلا! إن الدعوة القرآنية : أن تنـــزل إلى الناس بمفاهيم القـــرآن في العقـــيدة والعبادة والسلوك، تبشر وتنذر به، تالياً له ومستشهداً به! فهو حجة الله على عباده. فحينئذ يكون القرآن متحركاً من خـــلالك. فيراه الناس فيك -كما يسمعونه منك- سلوكاً ومواقف! وتلك إذن (تلاوته حق تلاوته)، كما قال عز وجل: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ (الـــبقرة:١٢١) ولذلـــك فعـــندما سئلت السيدة عائشة رضي الله عنها عن خلق النبي ﷺ؛ قالت: «**كَانَ خُلُقُهُ الْقُرْآنَ**»[1].

الخُلُـــقُ الحي.. الذي يجد ما يجد من لذة القرآن، فيعب منه بلا انقطاع ما يروي مواجيده، وينيـــر بصيرته، ويعمر قلبه؛ فإذا به لا ينطق إلا بهـــدي القرآن ولا يتحرك إلا بنوره.. وإذ يعرضه على الناس كذلك، فإنه يكون وقعه كأنما يسمعونه لأول مرة! لأنهـــم يسمعونه ويرونه حركة تفيض بالحياة! تلك هي (البعثة) حقاً في تجديد الدين، وإلا فالقرآن هو القرآن والإسلام هو الإسلام، ولكن القلوب هي التي كلت وعميت، لما طال عليها الأمد، وتفرقت به الأهواء! قال عز وجل: ﴿ ۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴾ (الحديد:١٥).

---

(١) أخرجه أحمد.

إن الناس في حاجة شديدة إلى القرآن الكريم ينـــزل عليهم مرة أخرى من جديد! عـــبر (بعثة) تحيي فيهم كل موات، ينـــزل عليهم عبر الدعاة إلى الله، الدعاة الربانيين، المتفاعلين به، المستمدين لنوره، والمتكلمين بمفاهيمه، يتنـــزل سورة سورة، وآية آية ؛ يتـــنـــزل عـــلى نوازلهم، وقضاياهم، وسائر شؤونهم النفسية والاجتماعية، يتحرك به الدعـــاة في كل مكان على أنه: (رسالة الله) إليكم أنتم أيها الناس! فرداً فرداً، وأسرة أســـرة، ومؤسســـة مؤسسة.. إلخ، يجب أن يكون هو حديثهم الذي لا يسأمون منه، واشتغالهم الذي لا يفترون عنه. يجب أن يثيروا حركة واسعة للتنقيب فيه عن معادنه، والبحث عن درره وأسراره! لمعرفة مقاصد الرسالة فيم أرسلت؟ و لم؟

إن أغلـــب المســـلمين اليوم لا يعرفون القرآن! نعم ها هو ذا المصحف في كل مكـــان، ولكـــن قل من يعرف (القرآن) ! ومن هنا وجب على الدعاة أن يقوموا بالـــتعريف به! فمن عرف القرآن عرف الله؛ ووصل إلى غاية (الرسالة)! ومعرفة الله هـــي القضية الوجودية الكبرى، وهي أساس مشكلة المسلمين اليوم! ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ (محمـــد:٢٤)، وقلـــب مقفل مغلق لن يرى من الآفـــاق شيئاً! ســـيبقى في حـــدود (أشيائه)، تافه الشعور والإحساس حتى يموت، كما تموت البهائم! لا يدري من حقائق وجوده شيئاً!

والقـــرآن هو (السر الأعظم) في هذا الدين: ﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (الحشـــر:٢١)، إن القرآن رســـالة. والدعوة إلى الله إنما هي تبليغ هذه الرســـالة. وإنما يتم (التبليغ) بإتمام الإيصال إلى المحل المرسل إليه وإلا فلا تبليغ! وكل داعية خال من الحرارة الوجدانية تجاه القرآن هو آلة معطلة مقفلة غير صالحة للتبليغ!

ويتصـــور في (الرسالة) – أي رسالة- أربعة أركان: المرسل، والرسول ، والمرسل إليه، ومتن الرسالة. وإنما تتحدد قيمة الرسالة بتحديد قيمة (المرسل)؛ ولذلك فقد جرت العادة البشرية أن المرسل إليه ينظر في الرسالة – أول ما ينظر- إلى: (من أرسلها؟) أي إلى المرســـل، مـــن هو ؟ إذ بمعرفة الجهة المرسلة تتحدد قيمة الرسالة المتوصل بها. بهذا الاعتبار يجب أن يتلقى القرآن الكريم؛ وإذن يكون له في الأنفس شأن آخر.

إن محمـــد بـــن عبد الله لم يكن يملك قبل (البعثة) شيئاً؛ حتى قضى الله (بإحياء) الأرض بعد موتها؛ فأرسل إليه وهو بغار حـــراء بضـــواحي مـــكة أن : (اقرأ) فقال سبحانه: ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ (العلق:١) ومنذ ذلك الحين ومحمد بن عبد الله يحمل (عزم) الرسالة ومهمة التبليغ الثقيلة: ﴿إِنَّا سَنُلۡقِى عَلَيۡكَ قَوۡلًا ثَقِيلًا﴾ (المزمل:٥) فنـــزل إلى المجتمع البشري يبشر وينذر بالحقيقة القرآنية الكبرى! معتصماً بتوجيهات الـــرحمن مما نزل عليه في بيان أصول دعوته، من قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ۝١ قُمۡ فَأَنذِرۡ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ ۝٤ وَٱلرُّجۡزَ فَٱهۡجُرۡ ۝٥ وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ ۝٦ وَلِرَبِّكَ فَٱصۡبِرۡ ﴾ (المدثر:١-٧) ومن حينها وهو ﷺ يعتمد القرآن أساساً: فهو متن الرســـالة، وهو الحجة، وهو الدليل، وهو الصاحب، وهو الأنيس، وهو الدواء، وهو الشفاء بإذن الله.

إن القـــرآن لا بـــد أن ينـــزل من جديد إلى الناس في المجتمع، يطرق الأبواب والمؤسسات، ويدخل البيوت، مثل النور الذي يتدفق – عند الشروق- برفق إلى كل فج وواد. إن الدعـــوة يجب أن تحمل (كلمة الله) إلى الناس كما نزلت، بلا تبديل، ولا تغـــيير، ولا حذف ، ولا إضافة؛ ثم يجب أن تكون الكلمة المعروضة على الناس تـــدور حوله وترجع إليه باعتباره أساس التدين، ومادة الإسلام الأولى في الربط بالله والهداية إليه. أليس هو متن الرسالة؟ إذن يجب أن يبلغ!

ومن هنا ما كان ﷺ يدعو الناس إلا به وإليه! يعرضه على كل باد، ويقرؤه في كل ناد؛ حتى آمن به من آمن، وكفر به من كفر. وتبين الحق من الباطل. فما أسلم أغلب من أسلم من المسلمين حينها إلا بعد سماع القرآن. وهذه حقيقة كبرى تواترت رواياتها بالمعنى تواتراً استقرائياً، من حوادث شتى.. فتأمل!

إن للقرآن تأثيراً خاصاً لو تنبه إليه الناس اليوم؛ لكفاهم مؤونه (البرمجة) الدعوية الثقيلة والبطيئة، ورتابة التخطيط التربوي العقيم! إن قصص إسلام الصحابة الأوائل لجديرة بالتأمل، والتدبر، سواء ممن أسلم على يدي الرسول ﷺ؛ أو من أسلم على يدي سفرائه.

وما زالت قصة إسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه مثالاً عجيباً لمحورية القرآن الدعوية، فقد روي عنه أنه قال: «خرجت أبغي رسول الله ﷺ قبل أن أسلم، فوجدته قد سبقني إلى المسجد، فقمت خلفه، فاستفتح سورة الحاقة، فجعلت أعجب من تأليف القرآن، قال فقلت: هذا والله شاعر كما قالت قريش! قال: فقرأ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾ قلت: كاهن. قال: ﴿وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ۝٤٢ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ إلى آخر السورة. قال: فوقع الإسلام من قلبي كل موقع»[1]. وأضراب هذه الرواية كثير في قصص إسلام الصحابة، مما أورده ابن هشام في السيرة وغيره. فقد جاء في قصة إسلام أبي ذر الغفاري رضي الله عنه – في نص طويل- لما قدم مستخفياً على النبي ﷺ: أنه دخل عليه «**فَسَمِعَ مِنْ قَوْلِهِ وَأَسْلَمَ مَكَانَهُ**»[2].

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط، قال الشيخ إبراهيم العلي معلقاً على هذه الرواية: (وأما الروايات الأخرى في إسلام عمر فلم أجد فيها رواية صحيحة غير مطعون فيها (...) وهذه الرواية التي ذكرت أقرب الروايات إلى الصحة، ومع ذلك فهي مرسلة. وإسنادها كل رجالة ثقات وشريح بن عبيد الذي أرسل هذه القصة ثقة) صحيح السيرة النبوية، ٨٠.

(٢) متفق عليه، واللفظ للبخاري.

ومهم جداً – في هذا السياق- أن نعرف أثر القرآن أيضاً في من لم يسلم من العرب الذين عرضه عليهم رسول الله ﷺ، وأسمعهم إياه. فمن أشهر ما روي في ذلك مثلاً: قصة مفاوضة قريش للنبي عليه السلام، عبر رسولها أبي الوليد عتبة ابن ربيعة. إذ كلمه في أن يكف عن تسفيه أحلام الكفار. فقال له ما قال، ثم قال له رسول الله ﷺ: «أفرغت؟ قال: نعم. قال: فقال رسول الله ﷺ: ﴿ حمٓ ۝ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ حتى بلغ ﴿ فَإِنۡ أَعۡرَضُواْ فَقُلۡ أَنذَرۡتُكُمۡ صَٰعِقَةً مِّثۡلَ صَٰعِقَةِ عَادٖ وَثَمُودَ ﴾»[1].

وكان سفراء النبي ﷺ في تبليغ الرسالة؛ اقتداءً به عليه السلام، يعرضون الإسلام من خلال القرآن، كما كان شأن مصعب بن عمير وابن أم مكتوم، رضي الله عنهما، عندما هاجرا إلى المدينة، قبل رسول الله ﷺ، يدعوان الناس إلى الإسلام بالقرآن مبلغين رسالات الله من خلال كلمات الله، فعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال:

(١) أخرجه أبو يعلي في مسنده، وابن هشام في السيرة، والبيهقي في الدلائل وأبو نعيم في دلائل النبوة، وابن أبي شيبة في المصنف، وعبد بن حميد، والحاكم في المستدرك وصححه، ووافقه الذهبي، وحسنه الأستاذ إبراهيم العلي في صحيح السيرة النبوية، ٦٤.

ومن أشهر الروايات في ذلك أيضاً، وأطرفها؛ قصة الوليد بن المغيرة إذ عرض عليه النبي ﷺ القرآن. فتأثر به أثراً بالغاً ولم يسلم! فعن ابن عباس رضي الله عنهما: «أن الوليد بن المغيرة جاء رسول الله ﷺ، فقرأ عليه القرآن، فكأنه رق له، فبلغ ذلك أبا جهل فأتاه فقال: يا عم، إن قومك يريدون أن يجمعوا لك مالاً. فقال: لم؟ قال: ليعطوكه، فإنك أتيت محمداً لتعرض ما قبله.

قال: قد علمت قريش أني من أكثرها مالاً.

قال: فقل فيه قولاً يبلغ قومك أنك منكر له!

قال: وماذا أقول ؟ فو الله ما منكم رجل أعرف بالأشعار مني، ولا أعلم برجزه، ولا بقصيده مني، ولا بأشعار الجن. والله ما يشبه الذي يقول شيئاً من هذا! والله إن لقوله الذي يقول لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمثمر أعلاه، ومغدق أسفله، وإنه ليعلو ولا يعلى عليه، وإنه ليحطم ما تحته!

قال: لا يرضى عنك قومك حتى تقول فيه.

قال: قف عني حتى أفكر فيه، فلما فكر، قال: إن هذا إلا سحر يؤثر يأثره عن غيره؛ فنزلت : ﴿ ذَرۡنِي وَمَنۡ خَلَقۡتُ وَحِيدٗا ۝ وَجَعَلۡتُ لَهُۥ مَالٗا مَّمۡدُودٗا ۝ وَبَنِينَ شُهُودٗا ۝ وَمَهَّدتُّ لَهُۥ تَمۡهِيدٗا ﴾»، من حديث أخرجه البخاري.

«أول من قدم علينا من أصحاب النبي ﷺ مصعب بن عمير وابن أم مكتوم، فجعلا يقرئاننا القرآن»[1].

فهذه النصوص – ونحوها في كتب السير والمغازي كثير- كلها تثبت أمراً مشتركاً واحداً هو: أن مدار الدعوة الإسلامية في زمانه ﷺ كان هو القرآن الكريم، ذلك أنه هو متن الرسالة، كما ذكرنا، وموضوع التبليغ من رب العالمين؛ إلى العالمين!

إن حديث الرسول ﷺ: «**إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ**» [2] واضح في هذه المسألة. ذلك أن وظيفة الأنبياء هي تجديد الدين بالوحي، كما أن وظيفة العلماء هي تجديد الدين بالعلم، وإنما علم العلماء موروث عن الوحي؛ إذن امتداد للأنبياء بهذا المعنى.

والحركة التي لا تحتفل بالقرآن احتفالاً، ولا تتداوله في خطابها ودعوتها، تداول تدبر وتفقه، ولا تجعله من أولى أولوياتها في خطاب الناس، ودعوتهم إلى الله، حركة بعيدة عن الصبغة القرآنية والسنة النبوية في الدعوة إلى الله؛ وذلك واحد من الأسباب الرئيسة في انحصار خطابها في دائرة محدودة ومغلقة؛ لأن القرآن وحده هو الذي يفتح أبواب الأنفس والآفاق! وهو وحده الكفيل بربط القلوب بالله! قال رسول الله ﷺ: «**كتاب الله هو حبل الله الممدود من السماء إلى الأرض**»[3] ألم يقل الله عز وجل:

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك، وقال: صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي . ن. ذلك مفصلاً في (صحيح السيرة النبوية) لإبراهيم العلي، ٥٨.
ومما روي عن مصعب بن عمير رضي الله عنه إذ جاء به أسعد بن زرارة رضي الله عنه إلى حائط بني ظفر، فجعل يقرئ الناس القرآن، فقصده كل من أسيد بن حضير، وسعد بن معاذ، كل على حدة. وكلاهما سيد قومه. وكلاهما مشرك على دين قومه. وإنما كانا يريدان طرد الرجلين من الحائط، فكان كلاهما يقول لمصعب ولأسعد ابن زرارة: «ما جاء بكما إلينا تسفهان ضعفاءنا؟ اعتزلانا إن كانت لكما بأنفسكما حاجة! فقال له مصعب: أو تجلس فتسمع، فإن رضيت أمراً قبلته؛ وإن كرهته كف عنك ما تكره. قال: أنصفت، ثم ركز حربته وجلس إليهما، فكلمه مصعب بالإسلام وقرأ عليه القرآن. فقالا، فيما ينكر عنهما: والله لعرفنا في وجهة الإسلام قبل أن يتكلم، في إشراقه وتسهله. ثم قال: ما أحسن هذا الكلام وأجمله! كيف تصنعون إذا أردتم أن تدخلوا في هذا الدين،».. ن. القصة مفصلة في صحيح السيرة النبوية، ١٠٦-١٠٧، أخرجه ابن اسحاق والطبري، والطبراني، بطرق مختلفة، قال الأستاذ إبراهيم العلي: (فيكون الحديث بمجموع هذه الطرق حسناً) صحيح السيرة النبوية، ١٠٧.

(٢) جزء من حديث أخرجه أحمد والأربعة وابن حبان بسند صحيح كما في صحيح الجامع الصغير.

(٣) أخرجه الطبري عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً، وصححه الألباني في صحيح الجامع: ٤٤٧٣، وفي السلسلة الصحيحة، ٢٠٢٤، وقد روى الترمذي نحوه في جزء من حديث له عن زيد بن أرقم مرفوعاً، وصححه الألباني في صحيح الجامع، ٢٤٥٨.

﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ (الإسراء:٩)؟ (التي هي أقوم) في الدعوة كما في الدين!

إن على الداعية أن يخرج إلى الناس حاملاً كتاب الله، رسالة إليهم، يخاطبهم بها في كـل شؤونهم؛ عسى أن يهدي الله به من يشاء. إنه لا شيء أقدر من القرآن على بناء الإنسان! عقيدة وعبادة وسلوكاً اجتماعياً. والدعوة إنما مجالها النفس الإنسانية. والقرآن هـو مفتاحها الأساس. فمن أخطأ القرآن فقد أخطأ المفتاح! وإنما يؤخذ القرآن بمنهج القـرآن، الـذي تجمعه هذه الآية العظيمة: ﴿وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾ (آل عمران:٧٩). ورحم الله الشيخ محمد الغزالي! فقد كانت له كلمات تشد إليها الرحال! قال في مثل ما نحن فيه من سياق: (القرآن هو القرآن. لكن – إلى الآن! – أين المتدبرون؟)[1]. ولعمري تلك هي القضية!

إنـنا في حاجة شديدة إلى مدرسة قرآنية في فقه الدين وفقه الدعوة، تقوم على إعادة الاعتبار لكتاب الله بين المسلمين أولاً، باعتباره أساس الخطاب الإلهي للإنسان! وباعتباره الوثيقة الأولى التي تتضمن هندسة العمران الإسلامي لبناء النفس والمجتمع.

ومعلـوم أن كثيراً من الحركات الإسلامية اليوم قد صار خطابها يشدو خارج سـرب القرآن! والخطير في الأمر، أنه قد يكون ذلك بسبب انشغالها عن كلام الله؛ بكلام أشياخها، وأقطابها. فبدل أن تدعو إلى ربها تدعو إلى ذاتها وأعتابها! وتلك إذن وثنـية مـن الوثنيات الباطنة! كما قد يكون ذلك بسبب اعتقادها بضرورة (تجديد الخطاب)؛ فتجدد كل شيء حتى تجدد ثوابتها! وتلك علمانية من العلمانيات الخفية! وإذن؛ يضيع الخطاب القرآني بينهما!

ذلك هو القرآن.. ذلك هو الحياة!

(١) كيف نتعامل مع القرآن؟ عمر عبيد حسنه في مدارسة مع الشيخ محمد الغزالي، رحمه الله، ص١٩٥.

خاتمة

لقد تبين – من خلال ما سبق– أن أصول تجديد الدين، الذي هو غاية كل مشروع إسلامي دعوي، من حيث هو مشروع (اجتماعي) – بالمعنى الشمولي للكلمة– راجعة أساساً إلى القضايا الثلاث المفصلة قبل، وهي:

أ- بعث المضمون الوجودي للدين، بالتركيز على جوهر خطابه، وفيض حكمته. والعمل على تجديد مقاصده الأصلية قبل التبعية، وما يلزم عن ذلك من احترام مراتب الأولويات في المنهاج الدعوي، كما هي مرتبة في التشريع الإسلامي، وذلك بطلب القرآن قبل السلطان، والاشتغال بعمران الإنسان قبل الأوطان، وعدم الافتتان بالوسائل عن الغايات.

ب- تحرير مفهوم (الدعوة إلى الله) مما شابه من دسائس شركية خفية، وإخلاص الوجهة فيه إلى الله، ومخاطبة الوجدان الوجودي لدى الإنسان بذلك، كما هو الشأن في الخطاب الدعوي القرآني.

ج- تجديد الوعي برسالة القرآن الكريم، كخطاب إلهي لكل الناس، بشكل فردي وجماعي. وإحياء (التداول الاجتماعي) لبصائره. فذلك –بحول الله– هو الكفيل بإنتاج نسيج اجتماعي متين، يُستَنْبَت من منظومة القيم الإسلامية، التي ليس بمقدورها أن تصمد أمام التحديات العولمية فحسب، وأن تحقق الوقاية الثقافية للبلاد والعباد فقط؛ ولكنها إلى جانب ذلك تقوم بـ (تصدير) النموذج الإسلامي إلى العالم. فتلك هي طبيعة هذا القرآن لو وجد له رجاله حقاً، قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾ (التوبة:٣٣).

وإنما الموفق من وفقه الله. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

العالمية والعولمة وموقف الأمة

الشيخ محمد علي التسخيري(*)

إن الرفض الانفعالي لن يؤدي إلى نتيجة، وإن التعامل مع حقبة العولمة يتطلب التفكير والتأمل، واتخاذ خطوات عملية مدروسة، ووضع استراتيجية عملية وواضحة وشاملة، يشارك الجميع في وضعها وتنفيذها، للوقوف في وجه هذا الغزو المعاصر، وتقديم دليل عملي لكيفية التعامل معه.

القسم الأول: الوضع الطبيعي

إذا أردنا أن نعرض الواقع الطبيعي للعالم فإنه ينبغي أن نعرضه على مستويين: تارة على المستوى النظري، من وجهة نظر الإسلام، وأخرى على المستوى الواقعي الحالي القائم، من وجهة نظر هي أقرب إلى العدالة كما نتصورها.

أما على المستوى النظري فإن الإسلام يرى أن الوضع الطبيعي للبشرية إنما يتم إذا قام نظام عالمي شامل له قانون واحد، وله إمام واحد، ويتمتع بخصيصة:

(*) الأمين العام للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية.. (إيران).

امـــتلاك قوانين منسجمة مع الفطرة الإنسانية، باعتبار أن الفطرة هي الحد المشترك بين الأفراد.

والدين ينسجم تمام الانسجام مع هذه الفطرة، وهي ســـنة الله في خلقه كما في الآيـــة الشـــريفة: ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ﴾ (الروم: ٣٠).

وهذه الفطرة تقتضي اللجوء إلى الله تعالى، واستمداد الشريعة في أصولها من الله تعالى؛ لأنه أعلم بما يصلح الإنسان، ويحقق العدالة في هذا الإصلاح؛ لأنه تعالى الخالق العليم الرحيم؛ فلا حيف ولا ظلم ولا جهل.

والرســـالة التي تأتي من الله تعالى تعتمد منطق العدل والإحسان. والعدل يقتضي عدم التمييز إلا بالصفات التي يكتسبها الفرد، وهذه الصفات هي:

- **التقوى:** ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾ (الحجرات:١٣).
- **الجهاد:** ﴿ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (النساء:٩٥).
- **العـــلم:** ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾(الزمر:٩)، كما أن هذه الرسالة تقتضي اتباع منطق الشورى في الأمر.

هـــذا هـــو التصور الإجمالي للوضع الطبيعي للبشرية - على المستوى النظري: مجتمع واحد، وإمام واحد، وقانون واحد، يستمد أصوله من هداية الله تعالى، ويسير وفق التشريع الإلهي.

أمـــا على المستوى الواقعي الحالي والمنطق السائد فإننا إذا لاحظنا الوضع الحاضر فإنـــه يبدو أن الوضع الطبيعي للعلاقات الدولية والنظام الحاكم في الأرض يقتضي أن تكـــون هـــناك أمم متحدة، وقانون دولي واحد، ومنظمات دولية واحدة، تنظم هذه

العلاقـــات، خصوصاً وأنها مسيرة تكاملية، وحركة من التفرق إلى التجمع، وأن هناك مســـائل لا يمكـــن أن تعـــالج اليوم على أساس محلي من قبيل (مسائل البيئة الحياتية، وحقوق الإنسان، والاقتصاد العالمي، والتجارة العالمية، والطاقة، والارتباطات والقوانين الدولية لحركة السفن والطائرات، والأمواج الإذاعية والتلفزيونية) وأن تعامل الثقافات اليوم ضرورة ملحة للشعوب، ولكن هذا النظام العالمي يجب أن يقوم على أسس، منها:

١- احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٢- احترام الثقافات المتنوعة.

٣- اتباع سياسة عامة لمحو الفقر ودعم العدالة الاجتماعية.

٤- دعم الديمقراطية في إطار احترام القيم التي يؤمن بها المجتمع.

٥- اتخاذ منطق الحوار للوصول إلى المشتركات، والتعاون في هذه المشتركات، وذلك على المستويات كافة، سواء كان حواراً بين الحضارات أو بين الأديان أو بين المدارس والمذاهب المختلفة.

٦- الارتفاع بالمستوى العلمي الإنساني، والتعاون بين الدول في هذا المجال.

٧- دعم قضية السلام العالمي العادل.

٨- نفي الاحتلال والظلم والإرهاب بأنواعه.

٩- فتح المجال للمعلوماتية البناءة النافعة للبشرية.

١٠- تقوية الجوانب المعنوية الإنسانية، وعدم السماح للأفكار الهدامة بالظهور، من قبيل النازية والفاشية والعنصرية وباقي الأفكار الشيطانية بإجماع البشرية.

القسم الثاني: عناصر العلاقات مع الآخرين

وهنا نود أن نجمل الأمر، فنذكر بعض العناصر التي تلعب دورها الكبير في تحديد نوعية العلاقات الدولية للسياسة الخارجية الإسلامية، إلا أننا قبل ذكر هذه العناصر، نشير إلى الأساسين الرئيسين، الذين تقوم عليهما السياسة الخارجية الإسلامية، وهما:

١- المصلحة الإسلامية العليا، في ضوء الواقع القائم.

٢- الروابط والرحمة الإنسانية، والصلات الخلقية.

والواقع أن كل التشريع الإسلامي يستقى من هذين المعنيين، بل يمكننا القول - عند التعمق- إنهما يعبران عن موقف واحد، فلم يكن الإسلام ليقصد إلا أن يضع الإنسان على طريق تكامله، ويفجر طاقاته، وينفي عن حياته كل المعوقات التي تقف في وجه مسيرته، المستمدة من هدي الفطرة والتشريع.

والواقع الذي لا شك فيه أن الواقعية والارتقاء إلى المثالية تعتبر من أهم سمات التشريع الإسلامي في شتى جوانبه، وما سنراه فيما يلي من أسس إنما ينبثق عن هاتين الصفتين الرئيستين.

أما العناصر التي وددنا التركيز عليها في نظرتنا السريعة هذه، فهي كما يلي:

أولاً: العمل على إبقاء الأمة نموذجاً للمجتمعات البشرية:

فالأمة الإسلامية التي يصفها القرآن: هي الأمة الوسط، والوسطية هنا بلا ريب يراد بها النموذج السامي، وما يمكن استفادته من تعبير واسطة العقد، حيث الجوهرة الثمينة التي تتبعها الجواهر الأخرى فيه. وهي الأمة الشاهدة، وهي خير أمة أخرجت للناس، وعلى هذا فالسياسة الخارجية الإسلامية تسير بشكل

منسجم مع مجموع السياسات الداخلية باتجاه تحقيق هذا الأمر بشتى الوسائل والسبل، أي سواء على الأصعدة السياسية، أو الإعلامية، أو الاجتماعية، أو العسكرية، أو غيرها.

إن هذا العنصر يدفع الأمة إلى التعالي والتكامل في كل حقل، والاستفادة الأكمل من تجارب الآخرين، واستغلال كل تسابق في سبيل تحقيقه.

أنه يعني الانفتاح على كل مجالات الحياة، وحمل رسالة إنسانية حضارية كبرى، نقول هذا ونحن نعترف بأن أمتنا - نتيجة عوامل كثيرة- قد أقصيت عن هذا الدور الطليعي الذي أُهلت له، ولكن هذا لا يعني أن لا تظل تلح على الوصول إليه، أو تنساه عندما تحاول أو تؤصل أية علاقة دولية.

ثانياً: المبدئية في التعامل:

هي سمة عامة في كل خط سياسي، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، ذلك: أن الدولة الإسلامية دولة عقائدية، تؤمن بمبادئ تصورية تقوم على أسس منها خطوط عملية تستوعب حياة الإنسان والفرد والمجتمع.

ولهذا فهي تقترب من الآخرين بمقدار قربهم من المبدأ، وتبتعد عنهم بنفس المقياس، وهي لا تتعامل معهم إلا من خلال الامتدادات التي يسمح بها المبدأ.. ففي ضوء المبدأ يتحدد نوع العلاقات الدولية، وكونها ودية، أو حسنة، أو سيئة في الأصل.

أما العلاقات الأخوية فلا تقوم إلا بين المؤمنين، وذلك لأنها علاقات سامية، قد تعني وحدة الأفراد في مختلف الشؤون وليس هناك إمكان أن يصلها أناس يختلفون على قضية الإيمان.

ثالثاً: نفي السبيل على المؤمنين:

وتعتبر هذه القاعدة من أروع قواعد السياسة الخارجية، وربما كانت في بعض جوانبها تطبيقاً للقاعدة الأولى، كما تعبر عن علو الإسلام، وكرامة المسلمين التي يجب أن لا تمس مطلقاً.

وبموجب هذه القاعدة فإن أي تصرف أو معاهدة أو عقد يؤدي إلى علو الكافرين على المسلمين يعد ملغياً من أساسه.. وكما يعبر الفقهاء، فإن هذه القاعدة شأنها شأن قاعدة (لا ضرر ولا ضرار في الإسلام) وقاعدة (نفي العسر والحرج) تعد من القواعد الثانوية، التي تستطيع أن تحكم على الأحكام الأولية بمجموعها، اللهم إلا تلك التي تتضمن بنفسها تحمل الضرر في سبيل تحقيق غاية أسمى كالجهاد.

وتستند هذه القاعدة إلى أدلة، منها: الآية الشريفة: ﴿ وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ (النساء:١٤١).

ومنها الأحاديث التي تطبقها في بعض الموارد، كالحديث الوارد بما نصه: **«الإسلام يعلو ولا يُعلى عليه»**.

كما تستند إلى إجماع الفقهاء، وربما أمكن أن يقال: إن روح التوجهات الإسلامية، وملاحظة المناسبات بين الحكم والموضوع، تقرر هذه الحقيقة بوضوح، ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (المنافقون:٨).

وينبغي أن ننبه هنا إلى أن هذا التوجه لا يعبر عن نوع من التكبر -كما يقول بعضهم- وإنما هو تقرير حقيقة علو النظام الإسلامي بمصدره الإلهي على غيره، باعتباره النظام الأكمل، وبالتالي أفضلية تابعيه، فهو يعمل على أساس من معيار إنساني. نعم، يمكن أن يناقش أو يتساءل أحد عن أصل المعيار، ويتحول البحث

حينـئذ إلى الأدلـة. أما أن يطلق القول على عواهنه، ويعتبر ذلك بشكل عام عملاً عنصرياً، فهو من أشد الظلم.

إنـهـا قـاعدة تعاملـية مهمة، لها تطبيقاتـها في مختلف المجـالات، ومنها: المجالات السياسية.

ولـيس هنا بأروع من تطبيقها اليوم، في تعاملنا مع القوى العظمى، التي تعمل على ابتلاع العالم ونهب ثرواته، وعبر بعض الأساليب الخداعة.

رابعاً: التوعية قبل أية خطوة أخرى:

الإسـلام دين التوعية والتربية.. وهو بمقتضى واقعيته وفطريته يقرر لزوم القيام بتوعـية أي إنسان يراد له أن ينضم إلى معسكره، وأي مجتمع يراد للإسلام أن ينفذ إلى عمقه.. أنه يعرض جوهرته الثمينة، لأنه يعلم أن قيمتها ستتكشف بكل وضوح للجميع... ولذا فهو يرفض أي تقليد في العقيدة، ويدعو إلى البحث والبرهنة: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ وهو يرفض أية عملية إكراه عقائدي: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ كما يريد من الأمة أن تكون من أولي الأيدي والأبصار، قوية في بصرها وبصيرتها.

وفي مجال التعامل مع الآخرين، يأمر بالدعوة البينة الواضحة قبل كل شيء، يقول القرآن الكريم: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ (النحل:١٢٥)، ﴿فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ (الشورى:١٥)، ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (فصلت:٣٣)، ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (يوسف:١٠٨).

وفي هذا يقول آية الله السيد محمد باقر الصدر في كتابه (اقتصادنا):

«والأمــر الآخــر: أن يبدأ الدعاة الإسلاميون - قبل كل شيء- بالإعلان عن رســالتهم الإسلامية، وإيضاح معالمها الرئيسية، معززة بالحجج والبراهين، حتى إذا تمــت للإســـلام حجته، ولم يبق للآخرين مجــال للنقاش المنطقي السليم، وظلوا بالــرغم مــن ذلــك مصرين على رفض النور... عند ذلك لا يوجد أمام الدعوة الإســلامية - بصــفتها دعوة عالمية تتبنى المصالح الحقيقية للإنسانية - إلا أن تشق طريقها بالقوى المادية، بالجهاد...»[1].

وقــد جاء في كتاب الكافــي للمرحــوم الكليني عن الإمام جعفر الصــادق (رحمه الله) قوله:

«قال أمير المؤمنين رضي الله عنه: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن، فقال: يا علي لا تقاتلن أحداً حتى تدعوه إلى الإسلام، وأيم الله لأن يهدي الله عز وجل على يديك رجلاً خير لك مما طلعت عليه الشمس وغربت، ولك ولاؤه يا علي». [2]

إنــه أســلوب القــرآن قبل كل شيء، الذي علمه الله لموسى وهارون عليهما السلام: ﴿ اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ ۝ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ (طه:٤٣-٤٤)

إنه الدعوة —حتى عند مواجهة الطواغيت — عسى أن يهتدوا إلى الحق.

وهــا نحــن نجد الرسول العظيم ﷺ يكرر عبارة «**ادعوك بدعاية الإسلام**» في رسالته إلى شاه إيران، وقيصر الروم، تطبيقاً لهذا التعليم الإسلامي السامي.

(١) ١: ٢٧٥

(٢) وسائل الشيعة:١١: ٣٠.

وهكذا راح الدعاة يبثون الدعوة إلى الأقطار. وقد ذكرت أسماء بعض الدعاة إلى الله، ومنهم:

- عبد الله بن حذافة السهمي – مبعوث الرسول ﷺ إلى إيران.
- حاطب بن أبي بلتعة – مبعوث الرسول ﷺ إلى مصر لدعوة المقوقس.
- دحية الكلبي – مبعوث الرسول ﷺ إلى روما.
- عمرو بن أمية – مبعوث الرسول ﷺ إلى الحبشة.
- سليط بن عمرو – مبعوث الرسول ﷺ إلى اليمامة.
- عمرو بن العاص – مبعوث الرسول ﷺ إلى عمان.
- حرملة بن زياد مع وفد معه إلى مدينة (أبلة) الواقعة على ساحل البحر الأحمر.
- المهاجر بن أبي أمية – مبعوث الرسول ﷺ إلى ملوك حمير.
- خالد بن الوليد – مبعوث الرسول ﷺ إلى همدان (مدينة قرب بحر عمان).
- على بن أبي طالب – مبعوثه ﷺ الثاني إلى هذه المدينة.
- حذيفة بن اليمان– مبعوث الرسول ﷺ إلى الهند.
- عبد الله بن عوسجة – مبعوث الرسول ﷺ إلى قبيلة حارثة بن قريظ.
- جرير بن عبد الله البجلي – مبعوث الرسول ﷺ إلى قبائل ذي الكلا.

وغيرهم ممن حمل مهمة الدعوة إلى الشعوب.

وإذا أردنا أن نجد التطبيقات السياسية لهذا الأصل في التعامل الدولي، أمكننا أن نلحظها في بعثات الإيضاح المرسلة، وفي أساليب توضيح الحقيقة عبر الوسائل السمعية والبصرية. وفي مذكرات الإيضاح الموجهة، والمذكرات التفسيرية المقدمة إلى المؤتمرات الدولية.

ومما تتميز به العلاقات الدولية الإسلامية: أنها تنظر إلى عملية التوعية والإيضاح كرسالة إلهية ومبدأ ضروري يجب الالتزام به قبل القيام بأية خطوة عسكرية أو سياسية أو غيرها تجاه الدول الأخرى.

أما ما نجده من السياسة الماكرة القائمة بالفعل، فهو اعتماد هذه السياسة التوضيحية باعتبارها مناورة سياسية، فإذا لزم الأمر، قلبت الحقائق، وتغيرت الموازين.

ونذكر هنا بأن الإسلام قدم للبشرية، وللمسلمين بالأخص، إرشادات رائعة تؤكد على:

١- أن ينطلق الحوار من مبادئ ثابتة لا أسماء موهومة.

٢- أن يكون موضوعياً.

٣- أن يتم في جو خال من التهويل بل يتبع التي هي أحسن.

٤- أن يبتعد عن الجدال العقيم.

٥- أن يستهدف غايات نبيلة.

وغير ذلك.

خامساً: مراعاة العدالة في التعامل:

يشكل العدل أهم أصول التصور الإسلامي عن الواقع: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِۚ ﴾ (آل عمران:١٨).

وأهم الأسس عند التعامل الاجتماعي: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ ﴾ (النساء:١٣٥).

ومن الطبيعي أن يأتي التأكيد على العدالة حين تثور الإحن والشنآن، ويكاد العدل ينسى، وحيئذ تقول الآية: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ ﴾ (المائدة:٨).

وإذا لاحظنا أن العدل في التعامل مع الأجانب يلحظ فيه واقعهم القائم، أدركنا البعد الإنساني في هذا الأصل، وهذا ما تؤكده أحكام الإسلام في الجهاد والعهد والإجارة وغيرها.

وهو مايفسر وقوف الدولة الإسلامية إلى جانب قضايا المستضعفين والمحرومين في الأرض، ومقارعة الظلم والطغيان في كل مكان، حتى لو لم يكن الأمر يمسها من قريب، وعملها على نفي العلاقات الظالمة بين الدول.

فليس وقوفنا إلى جانبهم وقوفاً مصلحياً دعائياً، حتى إذا ما تسنى لنا الأمر ومنحتنا المقادير أزمتها رحنا نسومها سوء العذاب، وهو ما نجده من القوى العظمى، شرقيها وغربيها.

وإنما هو موقف مبدئي أصيل، قائم على أساس متين، متى ما خالفناه — وفي أية لحظة- خرجنا عن الخط الإسلامي القويم، ودخلنا في عداد المستكبرين، الذين يقول فيهم تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴿٢٢﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰ أَبْصَارَهُمْ ﴾ (محمد:٢٢-٢٣).

إن القرآن على العكس من ذلك، يعطينا صورة الجماعة المسلمة المتمكنة، بقوله: ﴿ الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴾ (الحج:٤١).

سادساً: مبدأ تأليف القلوب:

وهو مبدأ يمثل إيجابية الشريعة الإسلامية بكل وضوح، كما يعكس واقعيتها في نفس الوقت.

ففي الجو الذي يتم فيه تأليف القلوب، تنفتح النفوس للحقيقة، وتقترب إلى الواقع، والأصل في هذا المبدأ هو: سهم المؤلفة قلوبهم في مصارف الزكاة، حيث فتح

هـذا مجـالاً للعمل المنظم لتحقيق ذلك، عبر الوقوف إلى جانب كل المستضعفين، والدفاع عن قضاياهم، وجلب القلوب إلى الإسلام.

ورغـم أن الفقهـاء يختلفون في مساحة هذه القلوب المؤلفة، وهل تختص بغير المسـلمين، أم تشـمل المنافقيـن، أم تعم بعض المسلميـن ضعيفي الإيمان، إلا أن الـذي يبدو من روح الإسـلام واتجاهاته الاقتصـادية، ومن أقوال فقـهاء الشيعة والسـنة أنه مبدأ عام، وأصل يتيح للدولة الإسلامية أن تحلظ المصلحة أينما تكون. ومن هنا فمن الطبيعي أن يشـكل عنصراً إسـلامياً، له دوره في تحديد العـلاقات الدولـية، وتقديم المسـاعدات إلى مختلف الدول والشخصـيات والجمعيات على شتى مذاهبها.

ولـئن كـان هناك بعض البحث في لزوم العمل بـهذا المبدأ في عصر معين، وبالنسـبة لأشخاص معينين، بعد وفاته ﷺ فإنه لا شك في إسلاميته أصلاً، ولزومه في العصور الأخرى.

عـلى أننا ننبه هنا إلى أن هذا السـهم المعطى للمؤلفة قلوبهم لا يختص مورده بـباب الـزكاة، وإنمـا نجد الإسـلام يسـمح للإمام بأن يقوم بالإنفاق بما يحقق مصـلحة الإسـلام العليا من أمـوال الدولة، وتفصـيل هـذا يذكر في البحوث الاقتصادية الإسلامية.

وبانفـتاح هـذا الـباب نجد المجال السياسي لتطبيقاته واسعاً جداً، يشمل كل المعونات الاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تقدمها الدولة في سبيل تقريب القلوب إلى مبادئها... إلا أن من الواضح فيه ملاحظة مدى ما يعود به من نفع على القضية الكبرى بغض النظر عن أية منافع سياسية ضيقة.

سابعاً: احترام العهود والعقود والاتفاقيات الدولية:

وهـذا الأصـل هو من أهم الأصـول التي تعتمدها السياسة الإسلامية الحقة، وكما قلنا من قبل، فإنه يستمد من الواقعية التي تتسم به النظرة الإسلامية من جهة، واحـترام مقتضيات الحق من جهة أخرى.. فالقائد الإسلامي يفكر ملياً في أي عهد أو عقـد يعقـده، ولكـنه إذا عقد العقدة – مستوفية لكل شروطها– التزم بها تمام الالتزام: ﴿ وَأَوۡفُواْ بِٱلۡعَهۡدِۖ إِنَّ ٱلۡعَهۡدَ كَانَ مَسۡـُٔولٗا ﴾ (الإسراء:٣٤).

والعهـود الـتي تعطى للدول الأجنبية أو الأجـانب، تارة تدخل ضمن عقود صـرح بـها الإسلام، وحدد لها قوانينها العامـة، فيجب الالتزام بذلك، وأخرى تسـير بمـنحى مسـتقل، يرى ولي الأمر أن يعقـدها لأنـها تحقق المصلحة الإسلامية العليا.

فمثال الأول: عقد الذمة، وعقد الهدنة، وعقد الأمان.. ومثال الثاني: كل العقود الأخرى، التي تعقد على الصعيد العسكري والاقتصادي، وأمثال ذلك.

وتُسـتمد التعاليم الإسلامية – الخاصة بهذا العقد أو ذاك– من نصوص القرآن الشريفة، والأحاديث المباركة، وعمل الرسول ﷺ.

ففـي مجـال عقد الذمـة: تستفاد بعض الأحكام من الآية الشريفة: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ ﴾ (التوبة:٢٩).

وهـناك عقـود أهـل الذمـة التي عقدها ﷺ مع نصارى نجران وبني تغلب ومجموعات من اليهود.

ولا نريد هنا أن ندخل في تفاصيل هذه العقود، وإنما نريد التأكيد على أن مسألة العهود تحتل جانباً مهماً من الفقه الإسلامي، وتستمد خطوطها العريضة من القرآن الكريم.

ثامناً: التعامل بالمثل:

يقول تعالى: ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة:١٩٤).

وإذا كان مبدأ القصاص من جهة، ومبدأ جزاء الإحسان بالإحسان من جهة أخرى، مبدأين واقعيين يرتضيهما المنطق الإنساني في التعامل الفردي والاجتماعي الداخلي، فإنهما كذلك في مجال التعامل الدولي، بل ربما عاد أحدهما من الضرورات، إما لردع الاعتداء، وإما لجلب القلوب.

تاسعاً: نظام الجهاد بمختلف أنواعه:

وهو باب واسع الأبعاد والفروع، حاول الإسلام فيه تنظيم الأعمال الحربية، مستهدفاً تحقيق الأهداف الإسلامية العليا، من خلال رفع الموانع في سبيل الدعوة الإسلامية، والحفاظ على محورها المتحرك . كل ذلك مع ضمان أكبر لالتزام الأساليب الإنسانية الممكنة.. ولن نتحدث طويلاً عن هذا الباب لسعته وضيق مجالنا عنه.

كانت هذه بعض الأسس القرآنية للتعامل الدولي، أشرنا إليها في لمحات سريعة، تاركين التفصيل فيها إلى مظانه، وملاحظين أنه قد يكون بعضها داخلاً في إطار بعضها الآخر، كما في مسألة المبدئية في التعامل مثلاً، أو نظام الجهاد.

القسم الثالث

الاتجاهات العالمية لدى النظم

هـــناك اليوم ثلاثة مذاهب متنافسة، هي: الإسلام، الاشتراكية، الرأسمالية، وهي تمتلك جميعاً توجهات عالمية، وهنا أؤكد على أنه لا فرق من حيث هذا التعريف بين «العولمـــة» والعالمـــية. والإسلام باعتباره آخر حلقة من حلقات الدين الإلهي، جاء ليصلح البشرية، باعتباره طريق خلاصها الذي أراده خالق البشرية، وهو بذلك يركز عـــلى الفطـــرة الإنسانية المشتركة بين أبناء البشر، ويعتمد منطق الحوار والإقناع، ويعـــرض نفســـه باعتباره السبيل الوحيد لخلاص البشرية.. هذا الإسلام، استخدم، لتحقـــيق أهدافـــه، عملية التغيير الفردي والتغيير الاجتماعي، وسعى لحذف الحدود الجغرافية والحدود اللونية واللغوية، وإقامة مجتمع عالمي يطبق قانوناً واحداً ويتبع قائداً واحداً، ويمتلك أحاسيس مشتركة، وأهداف إنسانية واحدة.

هذا الاتجاه العالمي، يبدو في كثير من النصوص الإسلامية، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ (الأعراف:١٥٨)، وقوله تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُواْ ٱلذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ ۝٥١ وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ (القلم:٥١-٥٢).

وهـــناك نصـــوص كـــثيرة تؤكـــد على عالمية الإســـلام منذ انطلاقته الأولى، خـــلافـــاً لمـــا يدعيه بعض المستشرقين والمؤرخين من أن العالمية الإسلامية جاءت بالتدريج، ولا مجال هنا للتفصيل في هذا المجال.

فالإسلام إذ انطلق باتجاه عالمي ومايزال، عبر العصور، يؤكد هذا الاتجاه، ويؤكد وحـــدة المـــنطلق الإنساني، والمسير والهدف، هذا هو رأي الإسلام.. أما الاشتراكية

فهـــي أيضـــاً عـــندما طرحت فلسفتها عن التاريخ طرحت مسألة المادية التاريخية، والمـــراحل التي اشتهرت في هذه المادية، حيث تنتقل البشرية من مرحلة العبودية إلى المرحلة الاقطاعية، إلى الرأسمالية التجارية، إلى المرحلة الرأسمالية الصناعية، إلى المرحلة الاشتراكية، وبالتالي إلى المرحلة الشيوعية، عبر بعض القوانين ومنها صراع الأضداد الاجتماعـــية.. هذا التصور أعطى الاشتراكية نظريتها العالمية في إيجاد تحول عالمي في مســيرة الإنســانية. وواضـــح أن الاشتراكية اعتمدت في هذا المجال قضية صراع الطـــبقات، والثورة والنظام الحديدي الاشتراكي، الذي يوصل المجتمع إلى الجنة التي يتصورها الاشتراكيون، وهي الشيوعية[١]، وقد فشلت هذه الرؤية سواء على الصعيد النظري أو على الصعيد التطبيقي في إثبات ذاتها.

هـــذا بالنســـبة إلى الاشتراكية، أما بالنسبة إلى الرأسمالية فقد انطلقت منذ بداية حركتها دون أساس أيديولوجي[٢]، ولم تكن تهتم بالأساس الأيديولوجي، وإنما همها تنظـــيم الحـــياة، وأقامت نظامها على أساس الحرية الفردية الرأسمالية، ولكنها عندما انطلقت وواجهت اتساع الأفكار المعادية لها، راحت تأخذ من الاشتراكية شعاراتها وتســتبدلها بشـــعارات مقابلة، من قبيل العدالة الاجتماعية، حيث استبدلتها بمسألة حقـــوق الإنسان، والتنمـــية الاقتصادية، حيث اســـتبدلتها بمســـألة السوق الحرة ونمـــو الإنـــتاج، وبالتالي فإنـــها أخذت شعار الأممية البروليتارية واستبدلته بشعار «العولمة» الرأسمالية، إذ أنها عندما انطلقت انطلقت محلية وكان تركيزها على الغرب، ولم تطـــرح نفسها بشكل عالمي، إلا بعد أن توفرت ظروف مناسبة لذلك، فراحت تطـــرح مفاهيم «العولمة».. أما النظام العالمي الجديد، فهو مصطلح استعمله الغرب سياســـياً في فـــترة مبكرة لكي يفرض هيمنته السياسية، وقد اتخذ في فترات متفاوتة قوالب متعددة تبعاً لسخونة الحرب وبرودتها.

(١) للوقوف على تفصيل هذا الأمر، راجع بحث الشهيد الصدر في (اقتصادنا) ص٥٣-٢٣٨ حول الموضوع.
(٢) ن.م، ص٢٤٧-٢٥٠.

وهـــنا نذكـــر بالمـــراحل التي ذكرها (روبنسون).. فقد تصور (روبنسون) أن «العولمة» الرأسمالية مرت بمراحل هي:

– المرحلة الجنينية، وتبدأ منذ القرن الخامس عشر الميلادي وحتى منتصف القرن الثامن عشر، بسيادة القومية والجغرافية.

– ثم مرحلة النشوء، التي رآها تستمر حتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، بتبلور مفاهيم العلاقات الدولية.

– ثم مرحلة الانطلاق، وأوصلها إلى عشرينيات القرن العشرين بظهور المفاهيم الكونية.

– ثم مـــرحلة الصراع من أجل الهيمنة حتى منتصف الستينيات، حيث ظهرت الأمم المتحدة.

– ثم مرحلة الاتصال وإدماج العالم الثالث، والتعدد الثقافي، وبالتالي تصور أوج «العولمة» في الثمانينيات والتسعينيات[1].

وهذا التصور، كما نعتقد، مصطنع وفرضي ولا واقع له، لأن الرأسمالية لم تنطلق بنظرة عالمية مطلقاً، وإنما كان تركيزها على الغرب والدول الغربية بشـــكل جغرافي لا غـــير، ولكن الظروف التي حصلت في أواخر القرن العشرين دعت لطرح مفهوم «العولمـــة» كمـــا يـــبدو للباحث. فإن تنامي القدرة الغربية، وامتلاكها المعلوماتية الضخمة، وقدرة الإعلام النافذ إلى كل أنحاد العالم من جهة، وكذلك تعاظم القدرة الإسلامية وانتشار النظرة الشمولية الإسلامية، التي شكلت في نظر الغرب خطراً على كل حضارة الغربية من جهة ثانية، وانهيار الاتحاد السوفيتي كقدرة منافسة، كل هذه الأمور فسحت المجال لطرح نظرية «العولمة» على هذا المستوى الواسع.

---

(١) نقلاً عن سيد ياسين، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٢٨، فبراير، ١٩٩٨م.

القسم الرابع: تعريف العولمة

لا ريب أن تعريف «العولمة» غامض، والتعاريف المقدمة متناقضة ومتنوعة، والحقيقة أن الإنسان يدرك من خلال معرفة نوع التفسيرات والتعاريف، أن «العولمة» هي محاولة نفي الحضارات غير الغربية، وتحميل الرأسمالية، ومحاولة فرض الأمركة والهيمنة على العالم. ونذكر في هذا الصدد ثلاث محاولات:

١- تعريف اللجنة الدولية عام ١٩٩٥م، وهو يفسرها بالتداخل بين أمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك عبر رفض الحدود والانتماء الوطني والإجراءات الحكومية. [١]

٢- بعض التعاريف العربية «للعولمة» بأنها: حقيقة التحول الرأسمالي في ظل هيمنة الدول المركزية وسيادة نظام عالمي غير متكافئ، وهناك تعريفات اقتصادية أو أدبية أو تعاريف باعتبار اللوازم (للجابري) و(التيزيني) وغيرها. [٢]

٣- تعريف (روزناو) الأمريكي ويطرح تساؤلات: هل تنطلق «العولمة» من التجانس، أو تعميق الفوارق؟ وهل لها مصادر واحدة أو متفرقة؟ وهل لها ثقافة واحدة أو متعددة؟ وبالتالي يعتبر أن هناك ثلاثة عناصر دخيلة في «العولمة»، هي: إزالة الحدود، وإبراز تشابه المجتمعات الكبرى، وفرض طريقة حياتها على الآخرين[٣]، ومن هنا نستطيع أن نقول: إن «العولمة» في الواقع هي محاولة أمركة العلاقات السياسية والحقوقية والاجتماعية، عالمياً، وفرض ثقافة الهيمنة الغربية على الآخرين.

---

(١) مجلة المنهج، عدد ٥٠ ربيع ١٩٩٨م.

(٢) مجلة الواحة، عدد ١٦، ص١٥٣.

(٣) جيمس روزناو، ديناميكية المعرفة.

وقـــد استفاد الغرب من قدرته التكنولوجية والعلمية والثقافية والعسكرية لطرح هـــذه الفكرة، كما قام بعض الفلاسفة والكتاب بالتمهيد النظري لها، وكلنا يعرف نظـــرية (هانتينجـــتون) الـــتي تركز على الحضارة الغربية وتعتبرها تتميز بالتسامح والإنســـانية والتعددية، في حين تصف الحضارات غير الغربية بالاستبداد والانغلاق عـــلى الماضـــي، والفشـــل في حل المشكلات الإنسانية، كالفقر والبطالة ومستوى المعيشـــة، وكثرة الإنجاب والديكتاتورية. وهي تقترح على الغرب أن لا يتعاون مع غـــيره، ولا يصدر التكنولوجيا، ويوحد نفسه اقتصادياً وسياسياً وإدارياً، وترى أن الحضـــارة الغربـــية تعتمد على الإرث اليوناني والمسيحية الغربية والعلمانية، وسيادة القانون والتعددية الاجتماعية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، وهي أمور تميزت بها الحضارة الغربية ولا تتحقق في حضارات أخرى.

ويـــأتي (فوكوياما) ليجعل النظام الرأسمـــالي غاية التاريخ، ويرى أن المجتمعات كـــلها يجب أن تتجه نحو الرأسمالية، ويجب توفيـــر الشروط السياسية والاجتماعية، وأهمهـــا تطوير البنية الاجـــتماعية نحو المســـاواة واللاطبـــقية واللاطائفية، وإيجاد تفســـيـــرات دينـــية مرتـــبطة بـــــهذا التطور، وكذلك قيام المجتمع النامي لإيجاد المؤسسات الوســـيطة بين الأفراد والدولـــة، كما يجب عدم المبالغة بالتمييز القومي ممـــا يدعو للعزلة الحضـــارية، ويدعو إلى تفسيـــرات مستنيـــرة للنصوص الدينية، وينـــتقد كل الحركات المتطرفة، ويدعو لتوجه الصفـــوة لدعم القـــيم الديمقراطية والحـــريات؛ فهو إذن يجعـــل المجـــتمع الرأسمالي الغـــاية التي يـــجب أن تسير إليها كل الحضارات[1].

---

(١)مجد الدين خمش، العربي، العدد ٥١٢، ص٣٠.

كذلك نجد (بيدهام برايان) المفكر الإنكليزي في سلسلة المقالات التي نشرها في مجلة الإيكونومست خلال عام ١٩٩٤م يؤكد أن هناك تشابهاً بين الوضع الإسلامي في القرن الخامس عشر الهجري ووضع أوروبا في القرن الخامس عشر الميلادي.

ويـــرى أن كلا الوضعين متشابهان في توفر الأرضية المناسبة للإصلاحات، وفي نـــوع المؤسســـات الدينية لدى المسلمين ومؤسسات الكنيسة في القرن ١٥م، وفي المســـتوى الـــبائس لديهـــم، وفي الشوق لتحسين الأوضاع، ويرى أن هناك عاملاً خارجـــياً يحرك هذه الحالة ويدعمها، ففي الوقت الذي شكل فيه (المسلمون) العامل الخـــارجي لتطوير أوروبا في حينها، يشكل الغرب اليوم عامل دفع للعالم الإسلامي نحـــو التطور والتقدم، ويرى أن التحرك يبدأ من الإسلاميين المتحررين الذين يؤمنون بالديمقراطية، ولابد من التحرك بقوة لدعم هؤلاء.

وفي ختام مقالاته يوجه إلى العالم الإسلامي توصيات ثلاث لكي يتأهل للتعامل مع الغرب والدخول في ركب الحضارة الإنسانية السائدة هي:

١- الانسجام مع الاقتصاد الحديث.

٢- القبول بفكرة المساواة بين الرجل والمرأة.

٣- العمل على تمثل القواعد الديمقراطية وتطبيقها في نظم الحكم. [1]

هذا وقد شملت عملية التمهيد لنظرية «العولمة» المجالات المعلوماتية كما في مجال «الإنترنـــت» والفضائيات، كما شملت عملية السيطرة على المنظمات الدولية، فإن استجابت لهذا الهدف وإلا تم تجاوزها وراح التخطيط لفرض سياسة القطب الواحد على العالم.

(١) راجع مجلة المنهاج، عدد ٢٢، السنة السادسة، ص ٢٤٨، مقال للمؤلف حول هذا الموضوع.

القسم الخامس: الآثار السلبية للعولمة

لقد توضحت للعالم جميعاً الآثار السلبية التي تركتها هذه الفكرة المخربة، ولذلك وصفت «العولمة» بكثير من الأوصاف، منها: «العولمة» المتوحشة، أو «العولمة» المجنونة، أو «العولمة» الفخ، أو وصفت بأنها إما أن تأكل أو تؤكل.. وقد ذكرت الدراسات المتنوعة هذه الآثار السلبية، التي نشير إلى بعضها:

١- سيطرة القوى الكبرى على حركة الاقتصاد العالمي والمصادر الإنتاجية والتبادل المالي والتجارة، حتى قيل إن هناك ٥٠٠ شركة تسيطر على ٧٠% من حجم التجارة العالمية، وأن هناك ٢٠% فقط يعيشون في اكتفاء ذاتي في حين يقبع ٨٠% في عالم التبرعات، وأن ما تكسبه الولايات المتحدة من حركة التجارة لا يقل في المتوسط عن ٢٠٠ مليار دولار سنوياً، منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية وحتى عام ٢٠٠٥م، بينما تقدر خسائر الدول الإفريقية بحوالي ٢٠٩ مليار سنوياً. [(١)]

٢- سيطرة أمريكا على وسائط نقل المعرفة.

٣- كسر هيبة الدول الصغيرة وقدرتها على النمو.

٤- التدخل في التقنين الداخلي لباقي الشعوب، كما رأينا في مؤتمرات الأسرة وغيرها.

٥- الغزو الثقافي لكل المناطق، ومحاولة استئصال الثقافات الأخرى. فهي تدعو إلى تطبيقات عصر ما بعد الحداثة وإلغاء دور الدين، وقد نادى الفيلسوف جاك دريدا إلى حل المؤسسات الدينية والتعليمية. [(٢)]

---

(١) المنياوي، نقلاً عن تقرير المجلس القومي للإنتاج والشؤون الاقتصادية (المصري)، والذي عرض في ٢٠٠٢/٣/١٧م.

(٢) عبد العزيز حمودة، الثقافة، اختيار للثقافة القومية، الأهرام، ٢٠٠٢/٧/٥م، ص١٣.

٦- التقلـــيل من شأن المحافل الدولية، واستغلالها لصالح هيمنة القوى الكبرى، كاســـتغلال صـــندوق الـــنقد الـــدولي والبنك الدولي وغيرها من المنظمات لتنفيذ السياسات المصلحية، وقد رأينا قبل أيام أن رئيس دولة غربية يعلن أن الناتو والقوى الغربية وجهوا أكبر ضربة للنظام العالمي لاستغلالهم المحافل الدولية.[١]

٧- تلويث البيئة نتيجة الجشع الذي ابتليت به القوى الكبرى.

٨- وهناك عمل رهيب على تغيير الخارطة السياسية في بعض المناطق (من قبيل مـــنطقة الخلـــيج ومنطقـــة شمال إفريقيا، وروســـيا، وتايوان) وربما لإيجاد سايكس بيكو جديدة.

وهناك آثار سلبية كثيرة أخرى «للعولمة» نعرض عنها فعلاً.

القسم السادس

موقف الأمة والخطوات العملية التي يجب أن تتخذها تجاه العولمة

وقـــبل بيان هذه الخـــطوات نؤكد بأن الرفـــض الانفعالي لن يؤدي إلى نتيجة، وإنما يجب التأمل واتخاذ الخطوات العملية المدروسة للوقوف بوجه هذا الغزو العالمي الكبير، فيجب علينا في هذا المجال:

أن نقوم بوضع استراتيجية عملية وواضحة وشاملة، يتعاون الجميع على وضعها أولاً، وعلى تنفيذها ثانياً، كما يجب علينا أن نقوم بفضح النظريات التي مهدت لمثل هذه النظرة التخريبية.

---

(١) وتتابع الأدلة يوماً بعد يوم على هذا الاستغلال، فإذا لم تحقق لهم مصالحهم تركوها، وهذا ما شاهدناه من موقف أمريكا من معاهدة (كيوتو) التي تمنع تلويث البيئة، لأنهم اكتشفوا أنها تقلل من إنتاجهم من الفحم الحجري، والنفط الثقيل، والطاقة النووية وذلك بعد أن كانت قد وقعت عليها؛ ومن المحكمة الجنائية الدولية أخيراً، بعد أن ساهمت هي في إنشائها، ولكنها عملت على إعفاء جنودها من إجراءات المحاكمة.

وبالنسبة للاستراتيجية نطرح بعض الخطوات التي نراها مهمة في هذا المجال:

أولاً: عالمياً:

١- يجب علينا أن نعري الجانب الأيديولوجي «للعولمة»، والمقصود الحقيقي من مقـــولات هذا الجانب (القرية الصغيرة، حرية السوق، حرية التدخل وفتح الحدود، وأمثال ذلك).

٢- يجب علينا حذف هيمنة السوق على الجانب السياسي.

٣- يجب تعميق قيم الإنسان الفطرية مع عرض نظرية الفطرة الإسلامية.

٤- يجب توسيع لغة الحوار بين الأديان.

٥- يجـــب التأكيد على الهويات الإقليمية، وهويات الشعوب، وتوعية الشعوب للاحتفاظ بهويتها وثقافاتها.

٦-يجب الارتقاء بالقدرة العلمية والتنموية للشعوب.

٧- يجب العمل على إعطاء الحريات والحقوق الأصيلة للشعوب.

٨- يجب تقوية المؤسسات الدولية وتعميق استقلالها.

٩- يجب تعميق الثروة الثقافية المتنوعة.

ثانياً: إسلامياً:

وفي الإطار الإسلامي، يجب علينا بالإضافة لما سبق:

١- أن نعمق الحوار بين المذاهب، اتجاهاً لتكوين الوحدة في الموقف الإسلامي.

٢- العمـــل عـــلى تقوية المؤسسات الإسلامية، وتفعيلها في الجانب السياسي والاقتصادي والثقافي.

٣- أن نطور دراساتنا الإقليمية والعالمية، ونحقق الانفتاح على التاريخ.

٤- علينا أن نقوي كل عوامل الصمود والتعاون والوحدة، كمسألة اللغة العربية وتعميقها.

٥- علينا أن نجمع بين الأصالة والمعاصرة في الدراسات الدينية، ونروج للاجتهاد الجماعي، وغير ذلك مما يؤدي للوقوف أمام هذا الهجوم العالمي الكبير.

٦- علينا أن ندعم قضية الصحوة الإسلامية.

وأخيراً، فإن علينا أن لا ننسى أن «عولمة» كبرى موازية قد امتدت إيجابياً، وهي الاتجـاه العـالمي لنمو المعنويات وروح التدين لدى الشعوب، والتفاهم بين القادة الدينـيين، وخصوصاً في العالم الإسلامي، حيث الفهم الشمولي للإسلام فهماً يجعله أمل هذه الأمة في احتلال موقعها الحضاري المطلوب.

وإننا لنعتقد أن مظاهر هذا الاتجاه العالمي تتجذر يوماً بعد يوم، حيث نشهد مثلاً:

أ- اتجاه الجماهير في العالم الإسلامي نحو الدين بشغف، ومطالبة العلماء بالتدخل المباشر في الحياة العامة وإبداء الرأي في القضايا الملحة.

ب- تحكـيم دور الكنيسة السياسي والاجتماعي في العالم المسيحي، وخصوصاً في الـدول الـتي تشكلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تحرير قوة البوذية المعنوية في صياغة القرارات الاجتماعية في جنوب آسيا.

د- ازدياد الإقبال على النظريات والمؤلفات الدينية.

هـ- اتجـاه الأمم المتحدة الأخير نحو القادة الدينيين، كما في مؤتمري نيويورك وبانكوك.

و- اتساع نطاق الحوار الديني بين الأديان المختلفة مما يستوجب أن يقوم رجال هذه الأديان بواجبهم في دعم المسيرة المعنوية الصاعدة.

العولمة وبناء المشترك الإنساني

الأستاذ أحمد بوعود[*]

> إن الدولة المتحكمة بالسوق قادرة على بسط ثقافتها للجميع، وأن فتح الأسواق الداخلية أمام التجارة يعني انفتاح المجتمع أمام ثقافات واردة مع المنتجات الاقتصادية، ولا يخفى ما لهذا من آثار تتطلب التفكير بكيفية التعامل معها.

من نعم الله الكثيرة على البشر نعمة العقل والفكر، وإن ما نشاهده اليوم من تقدم بشري في مختلف المجالات ما هو إلا نتيجة إعمال العقل والفكر. لكن من الحماقة والجهل وصف كل ما اخترعه العقل البشري ووصل إليه الفكر الإنساني بالنافع، فهناك كثير من مخترعات العقل البشري عادت على البشرية بالسلب والضرر الفادح، بل إن منها ما يقضي على كيانها ووجودها.

واليوم، كثر الحديث عن واحد من هذه المخترعات، عن السلبيات والمخاوف والمخاطر التي يتعرض لها الإنسان... إنها «العولمة»، هذه التي كثر حولها القيل

(*) باحث أكاديمي.. (المغرب).

والقـــال، بـــين مؤيد ومعارض، وبين متخوف ومتحمس. ولعل وقعها النفسي على الأفـــراد له دوره الكبير في بلورة المواقف والعواطف ومناهج التعامل، حتى أن هناك من يرفض مجرد التلفظ بها، ويرى أنها رجس من عمل الشيطان.

وإذا كـــان العقـــل البشري أنتج «العولمة» بدافع اقتصادي مادي، فإننا لا يمكن بحـــال إنكـــار آثارهـــا في مجالات عديدة من حياة الأفراد والأمم، سواء في المجال السياسي أو الاجتماعي، أو الثقافي، وغير ذلك...

فهل يمكن الوقوف عند التنديد بهذا الجديد، الرهيب المرعب؟

إن الجـــواب بالإيجـــاب عـــن هذا السؤال/ المشكل إنما هو، في نظري، سلبية حضارية، لا سيما إن تعلق الأمر بالمسلمين الذي يملكون مقومات النهوض الحضاري أكثر من أي أمة أخرى.

ذلك أن كثيراً من توجيهات القرآن الكريم ووصايا للنبي ﷺ يحتم على المسلمين النظر الدقيق، وتحديد وظيفتهم الأساس في الحياة، باعتبارهم حملة رسالة عالمية، قال الله تعـــالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ (الأنبياء:١٠٧)، وقال جل من قائل: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ (سبأ:٢٨).

ونشـــير هـــنا إلى أن الأمة الإســـلامية، اليوم، أمام تحد كبير جداً يمثل أصعب امتحان لها، في هذه الحقبة.

فكيف يستطيع المسلمون أن يتجاوزوا التحديات، ويجعلوا من «العولمة» سلاحاً يخدم الإسلام ومصالح المسلمين؟

العولمة: الدلالة والتجليات

١- ما العولمة؟

مـــن العبث البحث في المعاجم العربية، قديمها وحديثها، عن معنى العولمة، لأن المصـــطلح ولد في الغرب وترجم إلى العربية تحت هذا الاسم. بل إن المعاجم الغربية نفســـها لا تحدثـــنا عن إضافات معرفية، أو أبعاد لهذا المصطلح، بغير ما يوحي إليه معناها اللغوي.

«فالعولمة»، أو«Globalization»كما في الإنجليزية، أو«Mondialisation» كمـــا في الفرنســـية، ومـــنهم من يستعمل «Universalisation» والتي يرادفها «الكونية»، إنما تعني إعطاء الشيء صفة العالمية، أو تداول الأمر عالمياً.

لكن لا يمكننا اعتقاد البراءة في مثل هذا التعريفات؛ لأنها تحمل دمج العالم، وفتح الحدود على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية... وفي هذا خطر عـــلى الهويات الخاصة للمجتمعات، سيما تلك التي تتميز بمميزات حضارية خاصة. «فالعولمة» إنما تقصد إلى تعميم نموذج الحضارة الغربية، وخاصة الحضارة الأمريكية.

و لم تظهر «العولمة» فجأة، وإنما هناك محددات ومظاهر جعلت منها معلمة رئيسة من معالم العالم المعاصر، من ذلك:

- انهـــيار المعسكر الشيوعي، وسيادة نظام عالمي جديد يسعى نموذجه، لفرض ســـيطرته عـــلى العالم كله. إنه النظام الرأسمالي الأمريكي، الذي يريد أن يتحكم في التجارة العالمية والمبادلات المختلفة.

- ظهور الشركات المتعددة الجنسيات، والتي أخذت في الظهور بعد فترة ١٩٦٠م، وهـــي الأداة الرئيســـة «للعولمة».. وتهتم بكل ما يحتاجه الإنسان، قلّ شأنه أو كثر،

همهـــا الأول والأخير هو الربح.. وما عبَّد الطريق أمامها، لتصـــبح قوة كبرى ذات تأثير في الاقتصاد العالمي، سوى قوانين حرية التجارة العالمية، التي تمكنت من تحريك أموالها في العالم بغير قيود، لتشيع بذلك ثقافة استهلاكية لدى المجتمعات والأفراد.

– مطالـــبة أمـــريكا دول العـــالم بتوقيع اتفاقية التجارة العالمية، قصد سيطرة الشركات العابرة للقارات على الأسواق.

– التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يرجع أصله إلى الثورة الصناعية، التي عرفها العالم الغربي، وكانت سبباً في ازدهار حضارته. إلا أن اليوم، وبفضل تلاحق التجربة والمعـــرفة والإنتاج لدى الغرب، أصبح التقدم التقني نقطة صغيرة تجمع حولها العالم كله. ويتضح هذا بشكل جلي في التطور الهائل الذي حصل في وسائل الإعلام، من فضـــائيات و«إنترنـــت»، التي اخترقت حدود الدول، وسهلت التواصل والاتصال بسرعة مذهلة، حتى صار ينطبق فعلاً على هذا الكون مقولة «العالم قرية صغيرة».

٢– التجليات والآثار:

إن الأسباب التي ذكرناها «للعولمة» لن يكون لها بالطبع أثر على الحياة الإنسانية بمخـــتلف جوانـــبها ومجالاتها، أفراداً وجماعات. وهذه الآثار هي التي تجعل الإنسان والمجتمعات في حالة رعب دائم منها. كيف لا وهي تهجم على الإنسان في عقر داره لتسلبه أعز ما يملك، هويته وشخصيته وقيمه، بل وحياته؟

أ– في المجال الاقتصادي:

رأيـــنا قبل قليل كيف كانت المظاهر الاقتصادية محددات رئيسة «للعولمة». من هنا، لا غرابة أن تعني «العولمة» في مجال الاقتصاد: البحث عن أسواق جديدة لترويج بضائع وسلع الدولة العظمى المهيمنة. كما أن «عولمة» الاقتصاد تعني، وبلغة بسيطة: إشاعة ثقافة الاستهلاك لدى الأفراد. ويعتبر الأطفال والنساء في مقدمة الضحايا.

ويستطيع الإنسان العادي أن يلاحظ هذا التدفق الهائل والمذهل للمنتوجات الغربية على جميع بلادنا العربية. وهذا كله يخدم مصالح «الاستكبار» العالمي من جهة، ويقوض الاقتصاد الوطني القومي من جهة أخرى.

ولا يخفى ما لجانب «عولمة» الاقتصاد من أثر لتدخل الدولة المهيمنة وصاحبة رؤوس الأموال في سياسات وتوجهات الدول الفقيرة بما تمدها به من قروض، أو ما تقيمه بها من منشآت اقتصادية تدعي بها رواجاً اقتصادياً ومالياً للبلاد.

ب- في المجال السياسي:

بعد نظام القطبين ومرحلة ما يسمى بالحرب الباردة، والتي كانت تعرف توازناً بين الدولتين العظميين آنذاك (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية) جاءت «البرويسترويكا» على يد ميخائيل جورباتشوف لتحدث ثقوباً في جدار النظام الشيوعي، مؤذنة بانهيار الاتحاد السوفياتي.

ج- في المجال الثقافي:

إن الدولة المتحكمة في السوق والسياسة العالميين قادرة على بسط لغتها للجميع. فعبر هذه اللغة تنقل عاداتها وتقاليدها ونمط عيشها للعالم، فتضر بذلك ثقافة المجتمعات. وقد أشرنا إلى أن المقصد الأساس من «عولمة» الاقتصاد إشاعة ثقافة الاستهلاك وثقافة المادة لتغلب على مقومات الثقافة الخاصة للمجتمعات.

وإن فتح الأسواق الداخلية للمجتمعات أمام التجارة والأسواق العالمية يعني انفتاح المجتمع أمام ثقافات واردة عليه مع هذه المنتجات الاقتصادية، ولا يخفى ما لهذا من آثار سيئة وخطيرة على هذه المجتمعات.

د- في المجال الاجتماعي:

إن الفكـــر الغـــربي الوضعي يرتكز إلى الطرح الداروني، الذي يرى أن الإنسان حيوان متطور لم يخلق من عدم . وبهذا صادم الفطرة التي فطر الله الناس عليها. وهو اليوم في أطوار أفوله.

فلا غرابة أن نجد صنوفاً من الإباحية تنتقل إلى البلاد الإسلامية تطالب بالتمكين، كالزواج من مثليي الجنس. كما لا نستغرب أيضاً إذا رأينا العالم ينقسم إلى فئة منتجة وفـــئة مستهلكة منتظرة. فالأولى هي التي تستقطب اليد العاملة والأدمغة مغرية بالربح والأجر الكبير والمجال المفتوح. والثانية هي التي تنتظر من ينادي عليها أو تحزم حقائبها متجهة نحو الشمال والغرب طلباً للأفضل، أو من يدخل عليها حتى ينقذها مما فيه.

وقـــد أحســـن الدكتور عباس الجراري وصف حقيقة «العولمة»، فقال: «نظام يسعى إلى فرض خططه المالية والاقتصادية التسويقية، ومن خلال ذلك فرض أفكاره ومـــناهجه، ثم بعد هذا فرض قيمه وأنماط سلوكه، ليصل في النهاية إلى فرض هيمنته وسيادته، وهو بهذا يمثل أعلى درجات الاستعمار ومراحله».[1]

هـ- في المجال الإعلامي:

إن الـــثورة التكنولوجية والإعلامية، كما سبق، محدد رئيس «للعولمة». وآثارها خطـــيرة جداً على حياة الأفراد والجماعات. فقد سهلت هذه الثورة عملية اختراق وغـــزو العقول من خلال وسائل الإعلام المتعددة، خاصة الفضائيات التي أصبحت مســـلطة من غير حسيب أو رقيب، لا أحد يملك لها دفعاً، تغزوه في عقر داره، حتى إنه ليمكنها توحيد العالم عبر برامجها، وتخضع الجميع لثقافتها.

أمـــا «الإنترنت» فأمره أعجب وأغرب، وبالإنسان أفتك. فهو يقدم كل شيء

---

(١) عباس الجراري، هويتنا والعولمة (الرباط: منشورات النادي الجراري (١٨)) ص٤٩.

للمتحول المبحر، ولا يبخل عنه بشيء. ولا يمكن إنكار ما في هذا من أخطار تفوق أخطار الوسائل الأخرى.

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى أن المجلس القومي للثقافة والإعلام في مصر كشف أن الكيان الصهيوني يضم ٣٠ ألف موقع على شبكة «الإنترنت» الدولية مقابل ١٣ ألف موقع فقط للدول العربية والإسلامية[1]! وهذا كاف للاستلاب والتدمير.

هذه الوسائل، بما تقدمه، كثيراً ما تعمل على هدم الأخلاق وإشاعة الإباحية وتفكيك الأسر.. ونجد الأطفال مرتعاً خصباً لهذه الوسائل، نظراً لصغر سنهم الذي لا يمكنهم من التمييز والإدراك، ولغياب الحصانة، فيقبلون على كل شيء، ولا يرفضون شيئاً. ولنتذكر ما يبثه بعض القصص من سموم وعنف لدى الأطفال، وتحريق لفطرتهم. ويحضرني هنا أنموذج «البوكيمون» الذي ترتكز قصته على النظرية التطورية، والعنف الذي يدور في القصة، لتغرس لدى الأطفال أن البقاء للأقوى. وأنموذج آخر للدمية «باربي» التي أعدمت مؤخراً بالولايات المتحدة الأمريكية بطلب من آباء الأطفال بسبب ما تنشره من رذائل بين أطفالهم!

ووسائل الإعلام دائماً تصور الغرب، وأمريكا بخاصة، موطن الأحلام. فهو مجتمع غني، قوي، به عيش رغيد، ليس له مشاكل، يتوفر على المقومات القوية للمجتمعات الراقية. وكل هذا يجعل المتلقي مرتبطاً دائماً بهذا الغرب، محباً لقيمه وحضارته، كارهاً لانتمائه وحضارته، غير عابئ بقيمه.

وخلاصة القول: إن «العولمة» غربية المولد، أمريكية بالتحديد، أنشأتها عوامل اقتصادية بالأساس، لكن لها أبعاد اجتماعية وسياسية وثقافية وإعلامية. وأخطارها بادية على هذه المستويات. ويبقى على المسلم اليوم تحديد موقعه من هذا الخضم، ووضع رؤية وتصور واضحين للدور الحضاري المطلوب.

---

(١) مجلة منار الإسلام، عدد ١٣٧، محرم ١٤٢٤هـ.

العولمة وبناء المشترك الإنساني

إن «العولمـــة» اليوم تفرض على المسلمين أن يهبوا ليشاركوا (الآخر) في وضع ملامح عالم الغد. وفي مرجعية المسلمين ما يدفعهم لذلك ويحرضهم عليه. وإن انزواء المسلمين عن هذه المشاركة واختيار موقع المتفرج إنما يمثل مصادمة للأمانة التي ندبوا إلى حملها للعالمين، ومعارضة واضحة لمقاصد الشريعة الإسلامية.

وإن غايـــة المسلمين من مشاركة الحضارات الأخرى في بناء المشترك الإنساني تنفـــيذ أوامـــر الإســـلام الكبرى التي لا يمكن لأي ديانة أو مذهب رفضها، وذلك لاتفاقها مع الفطرة الإنسانية. وهي مقاصد كبرى دعت إليها شريعة الإسلام. وتبقى الغاية الكبرى تعايش الإنسانية كلها في دولة كونية تقوم على الشعور بالمسؤولية في إحقاق الحق وضمان حرية الإنسان وكرامته.

وفي نظري، لا يمكن بناء مشترك إنساني إلا إذا تحققت المقاصد الآتية:

١ – التعارف والتعاون والتكامل:

نجد أصلاً لهذا في قول الله عزل وجل: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ (الحجرات:١٣).

يعلـــق ابن عاشور على هذه الآية قائلاً: «والمقصود: أنكم حرفتم الفطرة وقلبتم الوضع فجعلتم اختلاف الشعوب والقبائل سبب تناكر وتطاحن وعدوان».[١]

والـــتعارف مـــع المخالفيـــن لدين الإســـلام والتعاون معهم هو ما لـــم يمنعه القرآن الكريم حيث يقول الله تعالى: ﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَـٰتِلُوكُمْ فِى

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير (تونس، دار سحنون للنشر والتوزيع) ١٢/٢٦٠.

﴿ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ (الممتحنة:٨).

كما أن هذا التعارف والتعاون يمهد له قوله الله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ (الأنعام:١٠٨).

ونموذج التعاون والتكامل هو الكلمة السواء التي ينبغي أن يجتمع حولها المسلمون مع أهل الكتاب كما يقول الله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران:٦٤).

و«سواء» اسم مصدر من الاستواء، وهو العدل أو القصد. قال ابن عطية: «ما يستوي فيه جميع الناس».(١)

ومن مقتضيات هذا التعارف والتعاون والتكامل: حسن الخطاب، كما تحدثنا عنه الآية الكريمة:﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ (النحل:١٢٥).

هذه الآية جمعت أصول الاستدلال العقلي الحق، وهي: البرهان، والخطابة، والجدل، المعبر عنها في علم المنطق بالصناعات.(٢)

ونجد نموذجاً في خطاب الله عز وجل إلى موسى وهارون عليهما السلام: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ (طه:٤٣-٤٤)

والقول اللين لا يعني الضعف والذلة، أو قول ما ليس بحق.

(١) المرجع السابق، ٣/٢٦٩.
(٢) المرجع السابق، ٧/٣٣١.

ويقـــول الدكتور جمال الدين عطية: «ولأنها سنة إلهية تدركها العقول والفطرة السـليمة، فقـد اكتفى القرآن بإيراد المقصد تاركاً لتفاصيل التنفيذ المرونة اللازمة لتغطـية الواقع الدولي المترامي الأطراف، الممتد عبر الزمان، ولكنه أكد على ضابط مهم في جانب المؤمنين ليكونوا نماذج للتجرد الإنساني الرفيع: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ (المائد:٨)، كأنه يشير إلى وجود التعاملات بين المعتدين ولذلك يأمر بالعدل بينهم»[1]. لكن التعاون المطلوب هو الذي لا يعارض أصلاً من أصول الدين، وإلا كان محرماً.

٢- تحقيق سلام عالمي قوامه العدل:

بدءاً من الأســرة، الخلية الأولى للمجتمع، إلى العشيرة، إلى القبيلة، إلى الدولة، إلى العالم، وابن آدم لا همَّ له ســوى إقامة العــدل في محيطه وإشاعة السلام. وهذا مــا تترجمه تلك العقود والمعاهدات في قرون ما قبل الإسلام وبعده. هذه المعاهدات مكنت من تعايش كوني وتبادل اجتماعي وثقافي وحوار على جميع المستويات.

وكــثيرة هي الآيات التي تأمر المسلم بالعدل مع أخيه المسلم أو أخيه الإنسان. منها قول الله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ (النساء:٥٨).

﴿۞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ﴾ (النساء:١٣٥).

﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾

والعدل من أهم وظائف النبوة التي يمثلها قول الله عز وجل: ﴿وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَـٰبٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ۖ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ۖ﴾ (الشورى:١٥)،

(١) نحو تفعيل مقاصد الشريعة، جمال الدين عطية، ط١ (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠١م) ص١٦٦.

فهـــذه الآية تمثل أساس بعثة النبي ﷺ وهو إقامة العدل بين الناس في شتى المجالات، لمـــا كانوا يعيشونه من ظلم وفساد. وجميع الشـــرائع السماوية والقوانيـــن الوضعية إنما جاءت لأجل تحقيق العدل.

والإسلام شريعة العدل كما يبين ابن القيم رحمه الله: «الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد. وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كـــلها، وحكمة كلها. فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل. فالشريعة عدل الله بين عباده ورحمته بين خلقه...». (١)

ويدعو الإسلام لسلم تنخرط فيه الإنسانية كلها، من غير تمييز أو تفريق، كما في قوله عز وجل: ﴿ ۞ وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ (الأنفال: ٦١).

ويـــرى الدكـــتور جمال الدين عطية أن من وسائل حفظ السلام: «إيجاد تنظيم دولي يحقق الأمن الجماعي، وتنظيم التعاون في المجالات المختلفة، وترتيب المعاهدات بين الدول والإشراف على تنفيذها». (٢)

٣- حماية حقوق الإنسان:

تحرير الإنسان من عبودية العباد، ورفع الظلم عنه، غاية أسمى جاءت من أجلها رسالة الإسلام. وهذا ما ينبغي التبشير به للعالمين، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ ۞ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ (الإسراء: ٧٠).

هذه الآية جمعت مننا، هي: التكريم، وتسخير المراكب في البر، وتسخير المراكب في البحر، والرزق من الطيبات، والتفضيل على كثير من المخلوقات.

(١) إعلام الموقعين، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد (بيروت: دار الجيل، ١٩٧٣م) ٣/٣.
(٢) جمال الدين عطية، نحو تفعيل مقاصد الشريعة، ص١٦٩.

ويروي الإمام البخاري، رحمه الله، أن النبي ﷺ قام لجنازة، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهَا جِنَازَةُ يَهُودِيٍّ فَقَالَ: «**أَلَيْسَتْ نَفْسًا؟**».

«ويعتبر الإسلام كل واحد من أفراد البشر مكلفاً. أي مطلوباً منه أن يقوم بواجباته الكاملة نحو ربه، ونحو نفسه، ونحو المجتمع الذي هو منه، والإنسانية التي ينتسب إليها. والتكليف في العرف الإسلامي يقوم مقام المواطنة في العرف الديمقراطي الحديث».[1]

ويمكن أن نعدد بعضاً من هذه الحقوق كالتالي:

– **حق الحياة:** وهو أول حق ينبغي أن يضمن للإنسان حتى يستطيع القيام بما كلف به.. وقصد الإسلام من الحياة الخاصة هو قصده للسلام العام الذي يحفظ وجود المجتمعات والأفراد. وهذا يقتضي:

– منع أيٍّ كان من الاعتداء على حياة (الآخر).

– منع الانتقام والأخذ بالثأر كما كان على عهد الجاهلية، واتباع العدل في مثل هذه الحالات.

– منع الانتحار بتجنب الإنسان أسبابه.

– إشاعة السلم العام.

– محاربة الأمراض الفتاكة.

حق الكرامة: وهو حق لكل إنسان، براً كان أم فاجراً، كما مر معنا في آية التكريم والتسخير.

(١) علال الفاسي، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، ط٥ (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٩م) ص٢٢٥.

وقد مر أيضاً قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (الأنعام:١٠٨)، وفيها منع للمسلم من الانتقاص من قدر ما يقدسه (الآخر) أو يعتز به. وإن كان، فإنه يعود بمس الكرامة الإنسانية من جهتين.

هذا، وحفظ الكرامة الإنسانية من الضرب والقتل والتمثيل أولى.

- **حـــق الحرية**: والحرية خلق ذاتي وشخصي، تتجلى آثاره في أعمال الإنسان الصادرة عن شعوره بالتكليف.

وأول حـــرية هـــي حرية الإيمان، كما يحدثنا عنها القرآن الكريم: ﴿ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ (الكهف:٢٩).

لكـــن هذه الحرية مضمونة ما لم تتجاوز الحدود، وإلا صارت اعتداءً على حق (الغير).

هـــذا، فضلاً عن حرية العمل، وحرية البحث العلمي، والحرية الفردية، والحرية الوطنية، والحرية السياسية...

ويعتـــبر «الدفاع المخـــلص عن حقوق الإنســـان شغلـــة خلقية رفـــيعة يبذل فيها الفاضـــلون من غير ديننا الجهـــود المحمـــودة. هذا أمر واقع لا ينال منه تنكر الساسة المحترفيـــن ولا ينبـــغي أن نتردد في التـــعاون المخـــلص مـــع نداء الضمير الإنســـاني الـــرائع الـــذي يدفع الجمعيات غيـــر الحكومية عـــند نظرائنا في الخلق للتضـــحيات المشـــكورة، ما لم يتعارض ذلك النشـــاط الإنســـاني مع أصل من أصول ديننا».[1]

(١) عبد السلام ياسين، العدل.. الإسلاميون والحكم، ط١ (مطبوعات الصفاء، ٢٠٠٠م) ص٣٢٢.

هـــذه الـــنقطة المتعلقة ببناء المشترك الإنساني في زمن «العولمة» هي نفسها من المقاصـــد الكلية للشريعة الإســـلامية. ذلك أن المقصـــد العام للشريعة الإسلامية، كمـــا يقـــول علال الفاسي، رحمه الله، هو «عمارة الأرض، وحفظ التعايش فيها، واستمرار صلاحها بصلاح المستخلفين فيها وقيامهم بما كلفوا به، من عدل واستقامة ومـــن صلاح في العقل وفي العمل، وإصلاح في الأرض، واستنباط لخيراتها، وتدبير لمنافع الجميع».[1]

فعمـــارة الأرض ليســـت مسؤولية المسلمين وحدهم، بل لا بد لهم من إشراك الجميع، من أصحاب الديانات الأخرى، في حدود من الاحترام والثقة المتبادلة.

وكذلـــك حفـــظ نظام التعايش في هذه الأرض. بل على المسلمين أن يكونوا ســـابقين إلى حفـــظ هذا النظام، والمساهمة في وضع معالمه وأسسه، باعتبارهم حملة رســـالة هـــي خاتمـــة الرسالات، وبناة حضارة كانت رائدة للحضارات الأخرى، خصوصاً المعاصرة.

واســـتمرار صـــلاح الأرض لا يكون، كما يوضح علال الفاسي، إلا بصلاح المســـتخلفين، مسلمين أو غيرهم. وهنا لا أدع الفرصة تمر دون تأكيد ضرورة إلغاء ذاك التقســـيم السائد لدى كثير من المسلمين، بما فيهم بعض العلماء والفقهاء، لغير المسلمين، الذي يعتبر دارهم دار حرب!

لكن مادام المسلمون هم المؤمنون برسالة محمد ﷺ، وبشريعة ربه عز وجل، فإنه معنـــيون بالصلاح أكثر من غيرهم. وتقع عليهم مسؤولية تبليغ ما عندهم من خير

---

(١) مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، ص ٤٢.

الإســلام والاســتقامة. هذه الاستقامة والصلاح إنما تجلياتها في العقل والحكمة في المعــاملات، وفي العمل المنتج المثمر الذي يجمع ولا يفرق، لا العنف الذي يهدم كل شيء، ولا الباطل الذي لا يتم فوقه بناء.

وأمــا الإصلاح في الأرض واستنباط خيراتها فإنه مقصد للمحافظة على الإنتاج الأرضــي، وإبقــاء ميزة التكريم، التي كرم الله بها بني آدم على حدٍ سواء. ومن هذا أيضــاً توزيع ثرواتها بعدل وإنصاف، وإسعاف المحتاجين. وهنا تبدو مسؤولية الدول الغنية تجاه الدول الفقيرة التي لا تنتج ما يكفي حاجياتها.

أما تدبير منافع الجميع فإنه يعني الوقوف مع المحتاجين والمتضررين، وكذا كل من تصبهم آفة من الآفات، من أي نوع كان... وتبقى النقطة الجامعة هي الوقوف على تحقــيق مصــــالح الكــون والمتعايشــين فيه، وتجنيبهم كل ما من شأنه أن يضر بمصالحهم جميعاً.

وأشير إلى أن هذه النقطة لن تؤتي أكلها وتكون لها الثمار الطيبة إلا إذا تحققت في الدول الإسلامية شروط أربعة، قد تكون «العولمة» دافعاً إليها وإلى تحقيقها:

- إشاعة الديمقراطية، بما يصاحب ذلك من محو الاستبداد وإقامة العدل.
- النهوض بحقوق الإنسان.
- إصلاح التعليم.
- اســـتثمار طاقات وإمــكانات الأمــة بدل أن يســتثمرها (الآخر)، فكم من طاقات لا يســتفيد منها إلا (الآخر)، وكم من إمكانات ومقدرات لا يستغلها إلا (الآخر).

كيفية التعامل من خلال القيم الإسلامية

سبقت الإشارة إلى أن «العولمة» غربية المنبت، فهي نتاج فكر (الآخر) مما يفرض علـى المسـلمين أن يجـتهدوا ما وسعهم الجهد لكي يحققوا وقاية ثقافية لمجتمعهم. «فالعولمـة» تحمل في طياتها، إن أحسن استثمارها، ما يمكن أن يعود على المسلمين بـالخير الوفير، وإلا غلبت الجوانب السلبية والسيئة، فيجد المسلمون أنفسـهم أمام أخطار لا حد لها.

وتتسـم مواقف الناس اليوم من «العولمة» بالتطرف، ولا تعرف اعتدالاً. فمنهم متطرف في رفضه حتى يصل به ذلك إلى العنف والانغلاق والانزواء. ومنهم متطرف في قبولـه فهو منغمس في الاستلاب والخضوع والانقياد. وهكذا يبقى البحث عن الموقـف السـديد الذي لا يعرف تفريطاً أو إفراطاً ديدن الفكر الإسلامي المعاصر، استمداداً من أصوله وتتلمذاً على سنة نبيه ﷺ.

وأقـترح هنا مجموعة من النقط التي تساعد على ذلك، بدءاً من الشروط الذاتية وصـولاً إلى بعض المحاذير، التي قد تعصف بكل شيء.. وهذا النقط تعتبر ضرورية للمسلمين، من أجل تدافع حضاري وبناء مشترك إنساني.

١- الشروط الذاتية:

يحـتاج المسـلمون الـيوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى تربية تعيد الأخلاق والآداب النـبوية، الـتي توشك أن تمحى وتحل محلها أخلاق الجاهلية وقيمها.. إنهم محـتاجون لترك البحث في الفلسفات المادية عن الأخلاق، والتنقيب عن تربية تكون حلاً لما يعيشه مجتمعهم من مشكلات؛ ففاقد الشيء لا يعطيه.

ولو عدنا إلى أصولنا لوجدنا ما يكفينا عن اللجوء إلى أي جهة، بل إن العالم كله يحتاج إلى ما عندنا من قيم وتربية. وهذه أمانة في أعناقنا! وحتى يتحقق هذا لا بد لنا من مجموعة من الشروط:

أ- الإيمان:

يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعَرِ، لا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ وَلا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الإِسْلامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **الإِسْلامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتُقِيمَ الصَّلاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلاً**، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الإِيمَانِ، قَالَ: **أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الإِحْسَانِ، قَالَ: **أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ**، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ، قَالَ: **مَا الْمَسْؤُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ**، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا، قَالَ: **أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَى الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ**، قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَبِثْتُ مَلِيًّا ثُمَّ قَالَ لِي: **يَا عُمَرُ أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟** قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: **فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ**».[1]

هذا الحديث يبين للمسلمين دينهم ومراتب إسلامهم. فمن إسلام يشترك فيه جميع الناس وتظهر أماراته في أعمال جوارحهم، وهذه مرتبة أولى، إلى

---

(١) أخرجه مسلم.

إيمـان محله القـلب لا يشـترك فيه جمـيع الناس، فدائرته أضيـق من الأولى. ثم الإحسان، وهذه مرتبة ثالثة عليا، أضيق من سابقتها، ويصدق هذا قول الله عز وجل: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ (الحجرات:١٤).

والإيمان لا يكتمل إلا إذا استوفى شروطه ومقوماته التي جاءت في الحديث: «**أَنْ تُؤْمِـنَ بِاللَّـهِ، وَمَلائِكَـتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَـرِّهِ**». فهذه المقومات تمنح للمؤمن توازناً نفسياً تجعله في منأى ومأمن من الفتن والإغراءات، وتصغر في عيـنيه أهـوال الدنيا ومصـائبها كلها. ولا ينـزعج إن لم تتحقق أهدافه، لأنه يعلم يقيناً أن ذلك بيد الله عز وجل وتقديره، ولا يمنعه ذلك من النظر في الوسائل، تقويماً وتطويراً وتجديداً.

والإيمـان الذي أعني هنا هو الإيمان الحي، الذي يخرج الفرد من أنانيته لينخرط في جماعـته تواصلاً وخدمة. أما الإيمان الذي لا يخرج صاحبه من أنانيته وعزلته فهو إيمان نـاقص يورث القساوة وسوء الظن والحذر. وهذا ينافي قول الرسول ﷺ: « **لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ** »[١]، وقوله ﷺ: « **ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلاوَةَ الإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُـولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِـوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لا يُحِبُّهُ إِلا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ** ».[٢]

هـذه المعـاني والمراتب تعطينا في مجموعها مواصفات المؤمن الصالح في نفسه وخلقه وتعامله مع المجتمع، وحتى الأشياء...

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن تحب لأخيك ما تحب لنفسك، رقم ١٢.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان، رقم ١٥.

وعـــندما نذكر الإيمان فإننا نذكر ضمنياً التشبث بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ولكـــن لـــيس على سبيل التبرك والتفاخر، ولكن من أجل التدبر والتفكر والتنفيذ، بفهم شمولي وعميق من غير تعسف أو تسطيح. فقد ظهر في زماننا حداثيون لا يرون خـــيراً إلا في نبذ معرفة الوحي، في الكتاب والسنة، وراء الظهور، ويقتصرون على الجـــري حـــول ما يسمى بالحداثة والعصرنة. كما ظهر سطحيون لا يرون إلا المنع والـــتحريم ويسدون أعينهم عما يموج في هذا العالم. فهل من موقف رشيد وراشد يحفظ لمعرفة الوحي قداستها ولا يغفل عن الواقع وما حوى؟

ب- العلم:

لعـــل واقع التعليم في العالم الإســـلامي لم يعرف اســـتقراراً رغم المحاولات في هـــذا الجانـــب. فلم يســـتطع العالم الإســـلامي وضع سياســـة تعليمية تكون في مســـتوى الـــتحديات الحضـــارية، مسايرة لركب التقدم المعروف. بل حتى التعليم (الديـــني) لا يخرج سوى مجموعة من حفظة ونقلة للتراث، غير قادرة على الإبداع والابـــتكار. ولعـــل هذا هو السر في كون العالم الإسلامي لم يستطع تجاوز الجمود والـــنهوض باجتهاد معاصر كاف لمسايرة العصر وتطوراته، على الرغم من الدعوات المبكرة للاجتهاد والتجديد.

ويرصـــد الأســـتاذ أحمـــد الخمليشي[1] جانباً من واقع التعليم في العالم العربي الإسلامي.. مشيراً إلى:

- أن الجامعات العربية تنفق على البحث العلمي١% من ميزانياتـــها العامة مقابل ٤٠% تـــنفقـــها الجامـــعات الأمريكية. ومع هذا المســـتوى المتواضع للبحث العلمي

(١) أحمد الخمليشي، خلل يجب الوعي به (الرباط: مطبعة الأمنية) ص١٩٢ وما بعدها.

فإن مما يزيد من هشاشته ما تستنزفه هجرة مليون ومائتي ألف كل عام من البلدان الإسلامية إلى أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلاندا، من المهاجرين ذوي التعليم العالي.

- أن كل الدول العربية لا تترجم من الكتب أكثر من ٣٣٠ كتاباً في السنة الواحدة، وهو لا يتعدى خمس ما تترجمه دولة صغير مثل اليونان... وإسرائيل وحدها تترجم ٥٠٠ كتاب.

- أنه منذ أكثر من ألف عام، أي منذ الخليفة المأمون، لم يترجم العرب أكثر مما تترجمه إسبانيا كل عام...!!

والعلم الذي نحتاجه اليوم:

- **علم بالله وبغيبه**، لقوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (محمد:١٩)، ولعل هذا العلم لا يحظى باهتمام كاف ووجود ظاهر. إنه أول ما ينبغي للإنسان إدراكه، مهما كان نصيبه من العلم، حتى يدرك معنى وجوده في هذا الكون، ويعرف مصيره وما ينتظره بعد أن يرحل عن هذه الدنيا. كل هذا كفيل بأن يجعل الإنسان في استعداد دائم، فيكيف وجوده في الدنيا وفق المصير الذي ينتظره.

- **علم بشريعته تعالى**، حتى لا يزيغ الإنسان عن غايته التي يسعى إليها وعن مصيره الذي ينتظره. وحتى إذا ما عرضت عليه أمور طوارئ أو واردات غربيات استطاع وزنها بميزان الشريعة لا بميزان الهوى.

- **علم بالكون وعلومه**، أو فقه الواقع، سواء كانت علوماً إنسانية أو علوماً تقنية. فمن يغض بصره عن هذه العلوم يكون نظره ناقصاً وقاصراً، ويعيش في معزل عن عصره، ويستهلك ما ينتجه غيره، فيتحكم فيه هذا (الغير). وهذا يجعل المجتمعات كالقطعان تنقاد حيثما اقتيدت.

ج- فقه السنن والأخذ بها:

إن سنن الله في خلقه وكونه بادية، وقد جعلها الله باعثاً للإنسان على العمل حتى تتحقق أهدافه؛ وقد علّمنا عز وجل أن من تخلف في الأخذ بالسنن كان مصيره الفشل، إلا ماكان من معجزة يتدارك الله بها أنبياءه وأولياءه.

كما أن الله عز وجل بيّن لنا في كتابه الحكيم مصير الأفعال بالتمثيل بالأقوام، فعلمنا أن من فعل فعلهم لقي نفس المصير، يقول الله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ (آل عمران:١٣٧).

فمشيئة الله تسير على نظم ثابتة وسنن حكيمة ترتبط فيها الأسباب بالمسببات، والمقدمات بالنتائج، وإن كان الله قادراً على كل شيء... ومن سار في الأرض، وتعقب أحوال الأمم، وتدبر التاريخ، وعرف الأخبار، يجد مصداق تلك السنة الإلهية الثابتة، وهي الفوز لمن أحسن والخيبة لمن أساء[1]، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ ﴿٩٤﴾ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (الأعراف:٩٤-٩٥)

٢- المحاذير:

إذا كانت النقط السالفة هي شروط للتعامل مع «العولمة» و(الآخر) الذي أبدعها، فإن هناك محاذيراً قد تعصف بكل شيء إذا لم تراع، فيتحول الخير إلى شر أو فتنة، فتنقلب دعوة المسلمين من رسالة رحمة إلى شبح مخيف، ومن حضارة بناءة رائدة إلى حضارة متحللة قابلة للذوبان.

---

(١) وهبة الزحيلي، التفسير المنير (دمشق: دار الفكر) ٩٨/٤.

هــذه المحاذيــر نجدها في سنة الرسول ﷺ، يوصي بها حتى يظل للإسلام قوته وعزته، عدله وكرامته، يقبل عليه كل مظلوم ومحروم.

أ- إيقاد نعرات العصبية:

نهانا رسول الله ﷺ أن ندعو إلى عصبية، أو أن نكون مع عصبية، فعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، فَمَاتَ مَـاتَ مِيـتَةً جَاهِلِـيَّةً.. وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ، يَغْضَبُ لِعَصَبَةٍ، أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصَـبَةٍ، أَوْ يَنْصُرُ عَصَـبَةً، فَقُتِلَ فَقِتْلَةٌ جَاهِلِيَّةٌ.. وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي، يَضْرِبُ بَـرَّهَا وَفَاجِرَهَا، وَلا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِـنِهَا، وَلا يَفِي لِذِي عَهْدٍ عَهْدَهُ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ منه**».[1]

وقــال ﷺ: «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ دَعَا إِلَى عَصَبِيَّةٍ، وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ قَاتَلَ عَلَى عَصَبِيَّةٍ وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ مَاتَ عَلَى عَصَبِيَّةٍ**».[2]

ب- السعي في الأرض فساداً:

يقــول الله عــز وجل: ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ﴾ (المائدة:٣٣).

إن السعي في الأرض فساداً هلاك للمسلمين وللبشرية جمعاء. والإسلام لا يقبل إلحــاق الضرر بالناس، ولو كان المضر مسلماً والمتضرر غير مسلم، لأن هذا مناف لمقاصد الشريعة الإسلامية، التي سبقت الإشارة إليها.

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، رقم ٧٦٠٣.
(٢) أخرجه أبو داود.

ج- قتل المعاهد:

إن الإسلام نظم الحياة كلها ومن جميع جوانبها. ولعل من سمات «العولمة» كثرة المعـــاهدات والمواثـــيق الدولية. وإذا كان قد شاع في حياتنا المعاصرة نقض المواثيق والمعـــاهدات الدولية والإساءة إلى المتعاهدين، وأصبح ذلك أمراً عادياً، فإن الإسلام شـــدد الوعيد على من يقتل معاهداً، قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا**».(1)

ومـــن شـــيمة الرســـول ﷺ الوفاء بالعهود والمحافظة عليها، يقول عليه الصلاة والسلام: «**إِنِّي لا أَخِيسُ بِالْعَهْدِ وَلا أَحْبِسُ الْبُرُدَ**».(2)

د- سفك الدماء بغير حق:

عـــن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ**».(3)

وعـــن ابـــن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «**أَبْغَضُ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ ثَلاثَةٌ: مُلْحِدٌ فِي الْحَرَمِ، وَمُبْتَغٍ فِي الإِسْلامِ سُنَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَمُطَّلِبُ دَمِ امْرِئٍ بِغَيْرِ حَقٍّ لِيُهَرِيقَ دَمَهُ**».(4)

ولعلـــه من التعسف في التأويل أن نقيد الدم المسفوك هنا بدم المسلم. فالمراد دم المســـلم وغيره. وما أحوجنا اليوم إلى النظر في مثل هذه الأحاديث لنعرف واجباتنا نحـــو الإنسانية، وقد وصف الله عز وجل عباده بأنهم: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾ (الإسراء:٣٣) وذلك في معرض كلامه عن عباد الرحمن.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجزية والموادعة، باب إثم من قتل معاهداً بغير جرم، رقم ٦٩٣٠.
(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الجهاد، باب في الإمام يستجن به في العهود، رقم ٢٧٥٧.
(٣) أخرجه البخاري، كتاب الديات، باب قول الله تعالى: ﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم﴾ رقم٦٣٥٧.
(٤) أخرجه البخاري، كتاب الديات، باب من طلب دم امرئ بغير حق، رقم ٦٣٧٤.

هـ- اختيار العنف:

إن اللجوء إلى العنف مرده سوء الطبع. كما أن الإنسان الذي يقصر عن فهم واقعه يلجأ إلى العنف ينشد فيه الخلاص. والرسول ﷺ ما فتئ يوصي بالرفق والرحمة مع الجميع؛ ورسالة الإسلام رحمة للعالمين، والرفق من الرحمة.

ولعل ظهور طوائف من المسلمين تختار العنف وسيلة ومنهجاً قد يكون مرده إلى سوء الطبع، الذي لم يجد الإيمان طريقاً إلى تهذيبه، وإلى غياب فقه بالواقع الذي يبصر بالعواقب. فغياب فقه الواقع سبب في الفشل، والفشل يوصل إلى العنف.

عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «**إن الله يحب الرفق ويرضاه ويعين على الرفق ما لا يعين على العنف**».(1) ويقول النبي ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ، وَيُعْطِي عَلَى الرِّفْقِ مَا لا يُعْطِي عَلَى الْعُنْفِ، وَمَا لا يُعْطِي عَلَى مَا سِوَاهُ**»(2) «**الرفق فيه الزيادة والبركة**»(3)، ويقول: «**مَنْ يُحْرَمِ الرِّفْقَ يُحْرَمِ الْخَيْرَ**».(4)

ولا يعتقد أحد أن الرفق مطلوب مع المسلمين فقط، فهذه عائشة رضي الله عنها تقول: « دَخَلَ رَهْطٌ مِنَ الْيَهُودِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكُمْ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَفَهِمْتُهَا، فَقُلْتُ: وَعَلَيْكُمُ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ.. قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **مَهْلاً يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الأَمْرِ كُلِّهِ**.. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **قَدْ قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ** ».(5)

هذا أنموذج كامل في الرفق، يعلمنا الرفق مع أي كان، دون أن نرضى الدنية في ديننا، مع ذوي الطباع الخشنة، ومع الكفار والمشركين. ولعل تسليط سيف التكفير والتفسيق ليس من الرفق في شيء.

---

(1) المعجم الكبير للطبراني، رقم ٧٤٧٥، ٩٥/٨، وأخرج الإمام أحمد: «إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ وَيَرْضَاهُ، وَيُعْطِي عَلَى الرِّفْقِ مَا لا يُعْطِي عَلَى الْعُنْفِ»

(2) أخرجه مسلم.

(3) المعجم الكبير للطبراني، رقم ٢٤٥٨، ٣٤٨/٢.

(4) أخرجه مسلم.

(5) أخرجه البخاري.

المسلم والعولمة: رؤية مستقبلية

قـــد يكون من المفيد جداً النظر بعينٍ مستقبلية لما يمكن أن يكون من علاقة بين المسلم و«العولمة».

١- إيجابيات العولمة:

عـــلى الرغم مما «للعولمة» من سلبيات، وأنها المهيمنة والطاغية، فإن لها إيجابيات كذلك، على المسلمين الاجتهاد في استثمارها:

أ- **تقنـــياتها المتطورة**، من «إنترنت» وفضائيات، يستطيع من خلالها المسلمون تبلـــيغ تصـــــور الإســـلام ودعوته لجميع الناس، مسلمهم وكافرهم. وقد بانت مجموعـــة من المحاولات في هذا الجانب قد يكون لها جميل أثر إن كتب لها الاستمرار ومزيد من التطور.

ب- يمكن اعتبار «العولمة» **محرضاً حضارياً ومنبهاً للحماية الثقافية، والتشبث بـــالذات**، وتحقيق الاندماج في «العولمة»، بعيداً عن الذوبان، وتأكيداً لسنة المدافعة الحضـــارية، وإغـــنائها بالتنوع[1]، حيث سيضطر المسلم إلى إعادة النظر في مقوماته أخذاً وتجديداً وتطويراً وإبداعاً، حتى يستطيع مواجهة هذا الغازي الجديد المسيطر.

ج- **الاســـتفادة مـــن القوانـــين العالمية والمعاهدات الدولية التجارية وغيرها للتواصل** وتبليغ ما يمكن تبليغه إلى (الآخر)، لأن ما يعوق المسلم اليوم عن الانطلاق هذا الحصار المضروب عليه من (الآخر).

د- يلاحـــظ الأستاذ عمر عبيد حسنه ملاحظة دقيقة مفادها أن الدول المتمكنة تقنـــياً، المســـيِّرة لعجلـــة «العولمة» اليوم، هي دول تحتوي في جوفها على قوميات، وأعراق، وألوان، وأجناس، وطبقات، هي أشبه بجزر ثقافية واجتماعية بخصوصياتها،

(١) عمر عبيد حسنه في تقديمه لكتاب ظاهرة العولمة.. رؤية نقدية، كتاب الأمة (٨٦)، قطر.

ضـــمن محيط الدولة الكبيرة، لم تتمكن من هضمها وتذويبها، رغم كل الإمكانات والمحاولات. [١]

وفي مقـــابل إيجابيات «العولمة»، نجد أمراض الغرب والمجتمع الغربي، والتي يمكن تلخيصها في ما يأتي:

٢- أمراض الغرب:

نعم، للغرب أمراضه، فعلى الرغم مما يبدو عليه من تقدم وهيمنة، إلا أنه مريض ومنخور، ويتجلى ذلك في جميع مناحي حياته.

فعلى المستوى الاجتماعي، نكاد لا نجد شيئاً في الغرب اسمه الأسرة. فحسب تقرير نشـــــر في جريدة «لوموند» الفرنسية منذ سنتين تبين أن ٥٣ % من النساء في فرنسا يضـــعن أول مولود لهن خارج مؤسسة الزواج، و٤٠% من مجموع الولادات المسجلة هي ولادات خارج مؤسسة الزواج. فكيف يكون مآل الأسرة في مجتمع كهذا؟

وأورد الأســـتاذ عمـــر عبيد حسنه، عن مجلة V.S.D الفرنسية، بعض الحقائق المرعـــبة حـــول المعاشـــرة الزوجية.. وانتهى إلى القول بأن: هناك نوعاً جديداً من العلاقـــات بدأ يهدم حياتنا (في الغرب) إنه زواج المخادنة، وتتلخص فلسفته في أنه بإمكانـــنا أن نحـــب، أما أن نعيش الإثنان حياة زوجية فلا... إن عدد الفارين من الزواج والمطلقين في ارتفاع مستمر، أكثر من ١٣ مليون حالة سنة ١٩٨١م، فماذا الآن؟ كذلك الأسرة ذات العائل الواحد ارتفعت، فبلغت ٧٢٣٠٠٠ عام ١٩٧٥م، وأكثر من مليون عام ١٩٨١. [٢]

وأظهـــرت إحصائية أخيرة أن معظم المواليد في إنكلترا هم غير شرعيين. وهذه هـــي المرة الأولى التي يتغلب فيها عدد المواليد غير الشرعيين على نظرائهم الشرعيين منذ بدأ تسجيل الولادات في بريطانيا.

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) عمر عبيد حسنه في تقديمه لكتاب التفكك الأسري..الأسباب والحلول المقترحة، كتاب الأمة (٨٣) قطر،٢٠٠١م.

وأعلنـت المفوضية الأوربية للشؤون الاجتماعية أن امرأة واحدة من أصل خمس في أوروبا تقع ضحية العنف.

وتبنى مؤخراً مجلس الشيوخ البلجيكي اقتراحاً بقانون يسمح بالزواج بين مثليي الجنس، جاعلاً من بلجيكا الدولة الأوروبية الثانية، بعد هولندا، التي تسمح بهذا الزواج.. وقد اقترح القانون بأغلبية ٤٦ صوتاً مقابل ١٥.

وينص القانون على أن يكون للمتزوجين من مثليي الجنس حقوق الزوجين نفسها من جنسين مختلفين، وخصوصاً على صعيد الملكية والإرث، باستثناء الحقوق المرتبطة بالتبني والبنوة.

وأظهر استطلاع للرأي أن أكثر من نصف الشبان في بريطانيا و ٢٨% من مجمل عدد السكان يتعاطون مخدرات، مما يزيد الضغوط من أجل إصلاح قانون يتعلق بالمخدرات.. وقال الاستطلاع: إن ٥١% من الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٤ عاماً في بريطانيا يتعاطون المخدرات، في حين يتعاطى خمسة ملايين شخص القنب أو الحشيش بشكل منتظم، وأكثر من مليوني شخص يتعاطون بانتظام مخدرات منها الكوكايين.

وقال «د. ستيفين سكوت»، من معهد الطب النفسي في لندن: إن ظاهرة الفقر قد تقلصت بشكل كبير في أوربا، إلا أن معدلات تعرض الأطفال لأمراض نفسية ظلت كما هي.

وذكرت شبكة «سي. إن. إن» الإخبارية الأمريكية أن اختطاف الأطفال في العديد من الولايات المتحدة الأمريكية قد تزايد بصورة كبيرة، مما أثار القلق والمخاوف في المجتمع الأمريكي بصورة عامة... وأوضح التقرير أن هذه الظاهرة قد تحولت إلى ما يشبه الوباء الذي يخشاه كل منزل، وإن أحد مظاهر الاهتمام بهذه الظاهرة قد يتمثل في قطع شبكات التلفزيون الأمريكية لبيانات الرئيس بوش لإعلان آخر التقارير عن الأطفال المختطفين.

هـــذا مـــا تريد «العولمة» أن تعولمه وتعممه على العالم. حضارة مظهرها تقدم اقتصـــادي وصناعي وتكنولوجي، وجوهرها خراب وخواء، رغم ما يبدو فيها من ديمقراطية واحترام لحقوق الإنسان. وإذا أردنا أن نعدد نماذج أخرى من هذا الخراب فإنـــه لا تكفينا هذه الصفحات. فبقدر ما هناك من تقدم هناك خراب على المستوى الروحي والأخلاقي.. إنها جاهلية ثانية فاقت الجاهلية الأولى التي حدثنا القرآن الكريم عنها، وأجمل صفاتها في:

- **ظن الجاهلية:** ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ ﴾ (آل عمران:١٥٤).

هـــذا الظن ناتج عن ضعف الإيمان في النفوس وغياب العقيدة الصحيحة، ويعني عدم الثقة في الله وفيما عنده، وعدم قدرة الإنسان على التدبر في هذا الكون للتعرف على خالقه وإدراك مصيره بعد هذه الدنيا.

- **حكم الجاهلية:** ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ (المائدة:٥٠).

أمام الإنسان تحكيم حكم الله عز وجل، أو تحكيم هواه. ولا يخفى ما بينهما من فروق واضحة بينة. فتحكيم الهوى إنما هو الاستبداد والضلال والانحراف عن الفطرة الـــتي فطر الله الإنسان عليها، وقد رأينا نماذج من ذلك قبل قليل. أما تحكيم أمر الله فإنما يعني العدل والرحمة بالإنسان في الدنيا، فضلاً عن الفوز في الآخرة.

- **تبرج الجاهلية:** نجده في قول الله عز وجل: ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا (٣٢) وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ﴾ (الأحزاب:٣٢-٣٣).

ولا يـــنكر أحد أن بؤس النساء اليوم، في الشرق والغرب، مرده إلى هذه الصفة مـــن صـــفات الجاهلـــية الـــتي تفتح الباب أمام الزنا، فتضيع الأسر وتتشتت. وفي الإحصاءات السابقة خير معبر.

- **حمية الجاهلية**: وردت في القرآن الكريم عند وصفه تعالى لغليان المشركين يوم الحديبية: ﴿إِذْ جَعَلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ وَكَانُوٓاْ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ (الفتح:٢٦).

وحمـــية الجاهلية إنما هي التعصب والعنف، الذي لا يعرف له حد. ولعل أخبار التميـــيز العنصـــري، الذي نسمع عنها في كل وقت، إنما هي من قبيل هذه الحمية الجاهلـــية. وكذلك العنف الذي ينتشر في بعض البلدان الغربية إنما هو تعبير عن هذه الحمية التي تعتبر وصفاً رئيساً من أوصاف الجاهلية.

هـــذه صـــفات الجاهلية الرئيسة، تلتصق بدول الغرب أكثر من غيرها من دول العالم، تدلل عليها الإحصاءات والتقارير.

وإذا كـــان المراد «بالعولمة» فرض أنموذج معين للحياة والسلوك، فإنما ذلك يعني فـــرض هذه الصفات الكبرى للجاهلية التي تحدث عنها القرآن الكريم. وهي صفات مؤذنة بخراب الحضارة الغربية المادية.

٣- رؤية مستقبلية:

أشـــرنا فـــيما ســـبق لـــبعض آثار «العولمة» وتجلياتها في مجالات الحياة الثقافية والسياســـية والإعلامية والاجتماعية. كما أشرنا إلى ما تتمتع به الأمة من مقومات تجعـــلها قـــادرة على المدافعة مع (الآخر) ومشاركته في بناء حضارة عالمية.. وأشرنا كذلـــك إلى بعـــض الكيفيات التي يمكن للمسلم أن يتعامل بواسطتها مع «العولمة» وتداعياتها من خلال القيم الإسلامية.. وكشفنا عن بعض الوجوه الإيجابية «للعولمة»، والوجوه المظلمة لحضارة (الآخر).

وهنا يبدو سؤال يطرح نفسه بإلحاح: كيف نرى مستقبل المسلم مع «العولمة»؟

وأسارع بالجواب قائلاً: إن مستقبل المسلم كله خير، فهو يملك مقومات حضارية رفيعة تشكل ملاذاً روحياً للعالمين، وما عليه إلا أن يحسن الاستفادة من إيجابيات هذا المولود العجيب «العولمة»، وليتسلح باليقين. وحضارة (الآخر) أبانت عن إفلاسها لغياب القيم الإنسانية الرفيعة، والتي بدأ الإنسان في الغرب كله يبحث عنها. وسنة الله عز وجل في هذا الكون تؤكد أفول الحضارة التي تحط من القيم، مهما علت وبنت.

لكن، ما يحول حقاً دون هذا الهدف وقوف المسلم اليوم موقف المدافع، الذي يجتهد في رد التهم الموكلة إليه، بسبب عداء الاستكبار العالمي للإسلام، وربما يعود هذا لقرون الانحطاط والتخلف الذي عرفه المسلمون، من جهة، ولعدم معرفة المسلم لواجبه ورسالته الاستخلافية في هذا الكون من جهة أخرى.

ومهما يكن، فإننا لا نستطيع أن ننكر هذا الإقبال المتزايد في بلاد المسلمين على الإسلام وشريعته، سواء على مستوى التدين الفردي، أو على مستوى تدبير الشأن العام للمسلمين.

وإذا عدنا إلى القرآن الكريم، فإننا نجده يعد المؤمنين الصالحين بالاستخلاف في الأرض وقيادة العالم، إذا ما توفر الإيمان والصلاح، يقول الله عز وجل: ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ (١٠٥) إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِقَوْمٍ عَابِدِينَ﴾ (الأنبياء:١٠٥-١٠٦). وهذه سنة الله عز وجل، فمهما استكبر المستكبرون، وتجبر المتجبرون، ومهما أفسد المفسدون فلا بد من رجوع الصالحين إلى هذه الأرض يستعمرونها ويعيدون إلى الفطرة سلامتها، يقول تعالى: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ

مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (النور:٥٥) فمع شرطي الإيمان والصلاح يتحقق للمسلم الاستخلاف.

وإذا كانت هذه الآيات تتحدث عن استخلاف المسلم من غير تقييد بزمان أو مكان، وهي أشبه ما تكون بالسنن، فإن رسول الله ﷺ، الذي لا ينطق عن الهوى، يبشر المسلم في أكثر من حديث أن الدورة الحضارية المقبلة إنما الريادة فيها للمسلم، من ذلك:

يقول رسول الله ﷺ: **«إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِيَ الأَرْضَ فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا».**[1] ويقول أيضاً: **«لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَلا يَتْرُكُ اللَّهُ بَيْتَ مَدَرٍ وَلا وَبَرٍ إلا أَدْخَلَهُ اللَّهُ هَذَا الدِّينَ، بِعِزِّ عَزِيزٍ أَوْ بِذُلِّ ذَلِيلٍ، عِزًّا يُعِزُّ اللَّهُ بِهِ الإِسْلامَ، وَذُلاًّ يُذِلُّ اللَّهُ بِهِ الْكُفْرَ».**[2]

وفي حديث مفتاح جامع يخبرنا النبي ﷺ ببشرى البشائر الواضحة، فيقول: **«تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاضًّا، فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيَّةً، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ...».**[3]

هذا الحديث يبين المراحل التي تمر منها الأمة الإسلامية، وهي ولا شك مراحل تتميز كل واحدة عن التي تليها تميزاً على جميع المستويات، سواء في علاقة الحاكم بالمحكوم، أو علاقة الحكم بالإسلام، أو في علاقة الدنيوي بالأخروي.

فمرحلتا النبوة والخلافة الراشدة، هما مرحلتان متقاربتان، إذ أن الخلفاء الراشدين

(١) أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، رقم ٥١٤٤.
(٢) أخرجه الإمام أحمد، رقم ١٦٣٤٤.
(٣) أخرجه الإمام أحمد، رقم ١٨٤٣٤، ٢٧٣/٤.

كانوا على منهاج نبيهم ﷺ، وهم الذين أوصى النبي ﷺ باتباع سنتهم.

وأما مرحلة الملك العاض، فهي المرحلة التي جاءت بعد الخلافة الراشدة، والملاحظ أننا لا نجد في تعبير النبي ﷺ لفظ «الخلافة» في هذه المرحلة، وإنما نجد لفظ «الملك»، وهذا بيان واضح في الفرق بين المرحلتين.

وأما مرحلة الملك الجبري، فهي التي تلي هذه المرحلة، ويمكن أن نؤرخ لها بالصدمة الثانية التي تعرض لها المسلمون، والمتمثلة في دخول الاستعمار بلادهم وعقولهم. فانضاف إلى ما سبق تغيير حكم الله تعالى بقوانين وضعية مستوردة معززة باستبداد كبير وقمع واسع، كما يمكن أن نضيف إليها هذا الاستعمار الجديد القوي المتمثل في «العولمة».

وفي الحديث إضافة جديدة وبشرى للمسلم، يعبر عنها النبي ﷺ بقوله: « **ثُمَّ تَكُونُ خِلافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ**»، ثم سكت، وهذه بشارة بعودة الخلافة على منهاج النبوة بعد مرحلتي الملك العاض والجبري، وهي آخر مرحلة يمر منها تاريخ المسلمين.

هذا الحديث يبين موقع المسلم من «العولمة»، ويخبره بالدور المطلوب القيام به، وأن أضرارها ومفاتنها لن تأخذ من المسلم شيئاً إذا ما استحكم التشبث بمرجعيته وقيمه ودينه، بل هو الذي تكون له الغلبة والانتصار والريادة. فالعالم «المعولم» أحوج ما يكون إلى من يدله على خالقه ويعرفه بمصيره.

وخلاصة القول: إن «العولمة» تبدو شبحاً مخيفاً وقاتلاً يقضي على هويات وقيم المجتمعات بما تمثل من غزو للأفكار، ونشر للإباحية والرذيلة، واستخفاف بالقيم، وتعظيم للمادة والمصلحة. لكن الأمر بالنسبة إلى المسلمين فهو مختلف، وذلك لما لديهم من مرجعية وقيم عليا قادرة على المواجهة، بل وتحويل هذه «العولمة» لصالحهم وصالح الإسلام، بشرط حسن استثمارها وتوفير الشروط الذاتية من إيمان وعلم وعمل صالح.. وإذا عدنا إلى سيرة النبي ﷺ وجدنا تفصيلاً بمقومات ذلك.

العولمة.. وطرح إطار اقتصادي إسلامي

الدكتور رضا عبد السلام(*)

بعد ما يزيد عن خمسة عشر عاماً من «العولمة» الرأسمالية يلوح في الأفق العديد من الاختلالات والمشكلات الاقتصادية، والسياسية، والبيئية، فلم تنجح «العولمة» في إنقاذ العالم من أزماته، فمن الشرق عانت روسيا، وآسيا، ومن الجنوب عانت أمريكا اللاتينية، وفي الشمال عانت أوربا، كما تضخم عبء المديونية وأثقل كاهل الدول النامية.

تقديم:

تعايش الأمة الإسلامية فترة ربما من أحلك فترات تاريخها، بعد أن باتت شديدة الانكشاف مع ثورة المعلومات والاتصالات، كمثال للتخلف الاقتصادي والديكتاتورية والأمية... بل بلغ الأمر ذروته عندما رُبط الإرهاب والديكتاتورية بالإسلام في الحقبة المعاصرة.

ولهذا تفرض ظاهرة، أو عملية «العولمة»، على الأمة الإسلامية عامة، وعلى مثقفيها خاصة، عبءاً كبيراً وتحدياتٍ جساماً. فلقد فتحت «العولمة» أبواباً كثيرة

(*) باحث أكاديمي.. (مصر).

من التساؤلات، وفرضت العديد من التحديات على كافة الأمم، وأمتنا الإسلامية تحديداً.

ولكن قبل الدخول في تفاصيل تحدي طرح إطار اقتصادي إسلامي، هناك عدد لا بأس به من التساؤلات تبحث عن إجابة، كالتعرف على ماهية «العولمة»، ومتى بدأت؟

هل هي ظاهرة السنوات القليلة الماضية، كما يتصور كثيرون، أما أنها تدق بجذورها في أعماق التاريخ؟

وهل يعتبر المد الإسلامي (عقائدياً وثقافياً ولغوياً وتجارياً...) منذ خمسة عشر قرناً من الزمان من قبيل «العولمة»؟

وإذا كانت «العولمة» قد حدثت من قبل، فما هي عوامل بزوغها ثانية؟

وهل يستطيع المشروع الراهن «للعولمة» الصمود إلى مالا نهاية، ويكون الانتصار الأبدي للرأسمالية، كما ادعى «فرانسيس فوكوياما» مؤلف كتاب نهاية التاريخ وخاتم البشر (١٩٩٣)؟ أم أن مصيره الانهيار والفشل كما ادعى «هارولد جيمس» صاحب كتاب «نهاية العولمة» (٢٠٠١)؟

وإذا كان الأخير، فلماذا الانهيار؟

وإذا ما كان الانهيار مصيراً محتوماً لليبرالية الجديدة، فهل من بديل؟

والسؤال الأخير ينقلنا إلى الجزء الثاني من البحث، وهو المتعلق بتحدي طرح «إطار اقتصادي إسلامي»، وليس نظام اقتصادي إسلامي.

ولكن كيف يمكن تقديم «إطار اقتصادي إسلامي» إلى العالم وهو غير محدد المعالم في عقر داره؟

فمـــا هي معوقات طرح الإطار الاقتصادي الإسلامي القابل للتطبيق أولاً داخل الأمة الإسلامية؟

و«رب ضارة نافعة».. إن الهجمة الهمجية الشرسة على الإسلام قد تكون نقطة تحول في تاريخ هذه الأمة، إذا ما أحسن استثمارها، كما أراد الله تبارك وتعالى رب العـــالمين لدينه. «فالعولمة» والسماوات المفتوحة، والرغبة الجامحة من غير المسلمين في الـــتعرف على هذا المارد (الإسلام كما يصفه الغربيون) تفرض على مفكري الأمة تقديم رؤية معتدلة تعكس سماحة ووسطية هذا الدين، رؤية تقبل (بالآخر) لا ترفضه، تحترم فكر (الآخر) لا تتجاهله، طالما لم تتضمن رؤية (الآخر) مخالفة لجوهر ومقاصد هذا الدين.

وعـــلى الـــرغم مما قد يبدو للكثيرين من أن «العولمة» وثورة المعلومات أثرت بالســـلب عـــلى الإسلام إلا أنني - وعن يقين كامل - أؤمن بأنها الفرصة الذهبية للإســـلام وأمته، لكي يسودوا الأرض لإنقاذ البشرية مما هي فيه من ظلم وظلمات وتفاوت وجاهلية وقتال.

لابـــد وأن يكـــون هناك رد فعل إسلامي تجاه «العولمة» يعكس صورة الإسلام السمحة. (١)

---

(١) Akbar Ahmed, Islam Under Siege Living Dangerously in a Post-Honour World (Themes for the 21st Century), The Globalist, Sunday, July 20, 2003.

المبحث الأول

العولمة الرأسمالية ومستقبلها كتنظيم وضعي

تقسيم:

يتناول هذا المبحث بالعرض الموجز[1] لماهية «العولمة»، وتاريخها، وعوامل بروزها، واحتمالات انهيارها، وأخيراً للبديل الحتمي، وذلك على التفصيل التالي:

أولاً: ما «العولمة»:

على الرغم من شيوع الاعتقاد بارتباط تعبير «العولمة» بالاقتصاد أو الدراسات الاقتصادية وخاصة الدولية منها، إلا أنه تعبير في غاية الشمول حيث يغطي كافة الجوانب التي من شأنها التأثير في مجرى الحياة الإنسانية. ولكن إذا ما ركزنا على «العولمة» من المنظور الاقتصادي، يثار الحديث عن أسبابها، أي جملة العوامل التي ساهمت في الوصول إلى التطبيق شبه الكامل – وعلى المستوى الدولي – لسياسات التحرر الاقتصادي، والتي من شأنها إزالة القيود التقليدية والحمائية Protectionism التي أعاقت لحقب عديدة حرية انتقال السلع والخدمات ورأس المال والأفراد عبر الحدود القومية.

التعبير الشائع للعملية القائمة التي يشهدها الاقتصاد العالمي هو «العولمة Globalization»، وإن كان يطلق عليها أحياناً التحررية الجديدة New-Liberalism أو رأسمالية الكازينو، أو الرأسمالية غير المنتظمة Disordered Capitalism أو الاقتصاد الأنجلوسكسوني، وأحياناً أخرى يطلق عليها اسم التغريب Western-ization، وكثيراً ما أطلق على العملية القائمة وصف الأمركة Americanization. [2]

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر كتاب الباحث: انهيار العولمة: هل حقاً يعيد التاريخ نفسه وتنهار العولمة المعاصرة كما انهارت في موجتها الأولى بالكساد العظيم؟ (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٣م) ص٢١-٣١.

(٢) Harold James, The end of Globalization: Lessons from the Great Depression, Harvard University Press, London, 2001.

ثانياً: «العولمة».. هل ظاهرة جديدة؟

يخلــط الكثيرون بين «العولمة» كظاهرة أو عملية وبين كلمة «العولمة» كتعبير لغــوي. ومــن ثم فعــند الحديث عن «العولمة» ينبغي بداية أن نميز بين «العولمة» كمصـــطلح لغوي Terminology وبين «العولمة» كظاهرة.. فالاعتقاد الشائع هو أن «العولمة» هي ظاهرة الحقبتين الماضيتين فقط، في خلط بين المصطلح والظاهرة، وهي مسألة جديرة بالتوضيح.

١ - «العولمة» كاصطلاح لغوي:

وفقــاً لإصــدار منظمة التعاون الاقتصـــادي والتنمية في أوربا (OECD) فإن مصـــطلح «العولـــة» اســـتخدم لأول مرة عام ١٩٨٥ من قبل تيودر لفت «عولمة الأســـواق The Globalization of markets». وقـــد استخدم ليفت هذا المصطلح لتوصيف التغييرات التي حدثت خلال الحقبتين الماضيتين في الاقتصاد الدولي. تأكيداً لهذا الرأي ذهبت سيلفيا أوستي (٢٠٠١) من خلال عرضها لكتاب روبرت جيلبن (تحديـــات الرأسمالية العالمية، ٢٠٠٠) إلى أن كلمة «عولمة» ظهرت لأول مرة خلال النصـــف الثاني من الثمانينيات، والآن أصبحت هي الكلمة المحورية password في لغة العلاقات الدولية [١] كما أن بعضهم الآخر أشار إلى أن مصطلح «العولمة» قد أدخل ضمن اصطلاحات قاموس أكسفورد الإنجليزي مع أواخر عام ١٩٦٢م[٢]. وقد تردد اســـتخدام هذا المصطلح منذ ذلك الحين، وتم التوسع في استخدامه خلال تسعينيات القرن المنصرم، وإن كان قد فقد الكثير من بريقه مؤخراً، خاصة بعد الأزمات المالية وخاصة تلك التي ضربت شرق آسيا. [٣]

(١) S. Ostry, The challenge of global capitalism: The world economy in the 21st century (book review), American political science Review, March 2001.

(٢) O'Rouk& J. Williamson, When Did Globalization Began?, National Bureau of Economic Research (NBER), March 2000.

(٣) Arif Dirlik, Globalization as the End and the Beginning of History: The Contradictory Implications of a New Paradigm, History Department Working Papers, Duke University, USA, 2002.

٢ - «العولمة» كظاهرة أو عملية:

ذهب بعض الباحثين، في بحـث قـيم تحت عنوان « مـتى بدأت العولمة؟»[1]، «When did the globalization began? » إلى تأكـيد أن الاقتصـاد الـدولي عام ١٩١٣م كـان أكثر اندماجاً من مستواه مع نهاية القرن العشرين. بل إن العديد من المؤرخين ذهبوا إلى أبعد من ذلك، حيث ذهبوا إلى أن «العولمة» تعود إلى العديد من القـرون الماضية، ولن أدخل في تفصيل تلك الآراء، إذ أحيل القارئ إلى بحثنا الموسع في هذا الخصوص.

فبعضـهم أرجع «العولمة» إلى مرحلة اكتشافات العالم الجديد على يد «فاسكو دي جامـا» و«كولومـبس» أي منذ عام ١٥٠٠م. فلقد ترتب على رحلاتهم نقل التكنولوجـيا والنباتات والحبوب والحيوانات والأمراض بأحجام ضخمة لم تشهدها الإنسانية من قبل، وربما منذ ذلك الحين وإلى الآن. ولكن «العولمة» التي حدثت بعد الاكتشـافات لم يكـن سببها تخفيض القيود التجارية وإنما هجرة العنصر البشري وانتقال رؤوس الأموال الذي ترتب عليه أن نمت التجارة الدولية. [2]

إلا أن الـرأي الغالب في الفكر الغربي بشأن «العولمة» يرجع الظاهرة إلى وقت قريـب نسـبياً. إذ ذهب الرأي الغالب إلى التشكيك في قيام تجارة بعيدة المدى وفي مسألة اندماج الاقتصاد العالمي قبل ١٨٠٠م. وبعد ثورة المواصلات في القرن التاسع عشـر ذهـب «والرستين، ١٩٩١م» إلى أن أجزاءً عديدة من العالم كانت مرتبطة ومـندمجة في الاقتصـاد العالمي مثل الهند وروسيا والإمبراطورية العثمـانية وغرب إفريقيا خلال الفترة من ١٧٥٠ - ١٨٥٠ م .

---

(١) O'Rouk& J. Williamson, When Did Globalization Began?.

(٢) Ibid.

تأكيداً لهذا الاتجاه انتهى بعضهم إلى أن «العولمة» كظاهرة لم تبدأ إلا مع القرن التاسع عشر، خاصة مع الانخفاض الشديد في تكاليف النقل حيث ترتب على ذلك تعادل أسعار السلع بين البلدان المتاجرة وهو ما لم يحدث قبل ثورة المواصلات حيث كانت تتباين أسعار السلع من بلد لآخر، وبالتالي تحرك المستثمرون الأوروبيون للاستثمار في الأسواق العالمية إلى أن بلغت استثمارات عام ١٩١٣م مستويات لم تحدث حتى يومنا هذا (مقارنة بحجم الناتج الإجمالي العالمي).

يكفي أن نختتم بكلمات مأثورة للكاتب والدبلوماسي الفرنسي «فرانلوس رين» كتبها عام ١٨٤١م، على أثر حدوث الثورة الصناعية واكتشاف التلغراف والسكك الحديدية، وعند قراءتها نستشعر أنه كتبها لعالم اليوم[1]: «ماذا سيكون حال المجتمع العالمي عندما لا تكون هناك دولة بعينها، حيث لن تكون هناك فرنسا أو إنجلترا أو ألمانيا... أو أن تكون كل تلك المجتمعات في منظومة واحدة؟ في ظل تلك «العولمة»، كيف يعبر الناس عن مشاعرهم وبأي لغة ستكون؟ فهل ستتحدث كل أمة لغتها؟ وباجتماع كل من التلغراف والسكك الحديدية (مقارنة بالإنترنت في عالم اليوم)، ألغيت المسافات، لن يتوقف الانتقال على السلع ولكن أيضاً الأفكار التي ستكون لها أجنحة. عندما تلغى الحواجز بين الدول كما هو الحادث داخل الدولة الواحدة، في مثل هذا الجو، كيف يمكن لنا أن نحيا الجو القديم من الاستقلالية والذاتية؟»[2]

نخلص من هذا العرض إلى أن العالم عرف «العولمة» كظاهرة وعملية منذ ما يزيد على ١٥٠ عاماً.

---

(١) E. Rothschild, Globalization and return of history, Foreign Policy Institute, Summer 1990.

(٢) وفي تأكيد على قدم أفكار الوحدة والاندماج العالمي، استشهد بعضهم بمثال عن مشروع أوربا الموحدة خلال القرن التاسع عشر. ففكرة الوحدة النقدية الأوربية ليست جديدة حيث ذهب بعضهم إلى أن فكرة الوحدة تعود إلى الفترة ما بين ١٨٦٥ – ١٨٧١م، فقد اكتشف بعضهم أنه كانت هناك خطط لإنشاء بنك مركزي لأوربا مستقبلاً، ليس هذا فقط إنما أيضاً وجدت عينة لوحدة نقدية أوربية جديدة مع اسم مقترح وهو "أوربا"، ولكن بسبب الضغوط السياسية والمؤسسية الداخلية في فرنسا وألمانيا وإنجلترا فشلت تلك المحاولات لخلق عملة موحدة قبل كساد ١٨٧٠م.
O'Rouk& J. Williamson, When Did Globalization Began?.

ثالثاً: ما هي عوامل بروز الليبرالية الجديدة «العولمة»:

ربمـــا يطـــرح تساؤل - بناءً على العرض السابق - عن أسباب عودة مشروع «العولمـــة» الـــرأسمالي الغربي، بعد انهياره في أواخر عشرينيات القرن العشرين؟! في حقـــيقة الأمـــر، تجمعت العديد من العوامل بعضها يرجع إلى طبيعة النظام الرأسمالي نفسه، والأوضاع والمشكلات الاقتصادية لمعاقل الرأسمالية، وبعضها الآخر يرجع إلى الأوضاع العالمية وتوازنات القوى الاقتصادية والعسكرية والتقنية. وقد حاولنا حصر تلك العوامل وانتهينا إلى أن هناك ستة عوامل دفعت بالرأسمالية دفعاً لتسود العالم:

١- التدفق الضخم لكل من التجارة والاستثمار (المباشر وغير المباشر)

«العولمة» المعاصرة ليست إلا مرحلة جديدة من تراكم رأس المال على المستوى العالمي، والتي تبدت في الزيادة الضخمة في حجم تدفق الاستثمار والتجارة والتوسع الضـــخم في الائتمان الدولي، والتدفق النقدي والديون العامة والخاصة.[١] وفي هذا يؤكد بعضهم على أن الاندماج العالمي لم تحركه السياسة أو «الإنترنت» أو منظمة الـــتجارة العالمية، فعبر التاريخ تحركت «العولمة» بصفة أساسية من خلال التوسعات المالي Financial Expansions.[٢] فالقاعدة التاريخية هي أن التجارة والتمويل لها اليد الطـــولى في الـــتحرك نحـــو «العولمـــة»، وليس العلم والتكنولوجيا، وبالتأكيد ليس السياسات أو الثقافة. ليس من قبيل المصادفة أنه مع كل فترات التطور التكنولوجي حدث توسع في الأسواق المالية ونمو ضخم في التجارة الدولية.[٣]

---

(١) Leo Panitch, The state in a changing world, World Bank's world Development Report for 1997, Monthly Review Foundation, INC. October 1998

(٢) Martin Khor, What is globalization, Third World Network 2001, www.twnside.org.sg

(٣) راجع بحثنا حول انهيار العولمة، مرجع سابق، ص ٤٥.

٢- الثورة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والمواصلات:

أضـف إلى العـامل السابق عاملاً آخر لا يقل أهمية وهو التطورات الجذرية في التكنولوجـيا والاتصـالات وتكنولوجيا المعلومات، وما تبعه من انخفاض حاد في تكالـيف الـنقل. [١] فلقد اعتبر «فرانسيس ميد» أن ثورة المعلومات Information Revolution مـن خلال الإنترنت وتنميتها للوعى العام تعادل في أهميتها اكتشاف الإنسان للطباعة والتعليم منذ خمسة قرون مضت. [٢]

وقد كتب «دانييل بيل، ١٩٦٧م» قائلاً: «إن متوسط طول المدة بين اكتشاف مبتكر تكنولوجي جديد وبيـن إدراك إمكاناته التجارية كان ثلاثين عاماً في الفترة مـا بـين عامي ١٨٨٠ و ١٩١٩م، ثم انخفض إلى ١٦ عاماً في الفترة ما بين عام ١٩١٩م وعـام ١٩٤٥م، ثم إلى تسعة أعوام في الفترة ما بين ١٩٤٥ - ١٩٦٧م. انخفـض هـذا الرقم الآن إذ أضحت الدورات الإنتاجية في أكثر التكنولوجيا تقدماً (مثل الكومبيوتر) تقاس بالأشهر لا بالأعوام. [٣]

لعل أهم ما ترتب على الثورة الجديدة في المعلومات والاتصالات هو ما نتج عن ذلك من تقارب واندماج بين مختلف أجزاء العالم.. ويكفي أن ننظر إلى النمو المذهل في عـدد وحجم المتعاملين مع الإنترنت لندرك إلى أي حد بدا تداخل عصر العالمية، حيـث تـتوارى الحـدود السياسـية والجغرافية. فلقد هزم الكنـزيون[٤] وأنصار الديمقراطية الاجتماعية في كل مكان بنظام قاوم وانتصر على الحدود القومية.

---

(١) Soros, The Crisis of Global Capitalism, Perseus Books Group, 1998.

(٢) HF. Maude, Why the global economy needs nations, Adam Smith Institute, 1999.

(٣) فرانسـيس فوكويامـا، نهايـة التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣، ص ٩٤.

(٤) John Bellamy Foster, Contradiction in the Universalization of capitalism, Monthly Review Foundation, INC, April 1999.

٣- الميل الطبيعي للرأسمالية نحو السيطرة

إن أهـــم ما ينبغي أن يفهم هو أن مشروع «العولمة» الحالي يعكس ببساطة الميل الطبيــعي والتاريخي للرأسمالية- كأيديولوجية وكتطبيق أيضاً – نحو العالمية والسيطرة أو الاحـــتكار، ومن ثم عدم القبول بوجود (الآخر). وفشل السياسة الكينـــزية كان سبباً مباشراً من أسباب التحول نحو الرأسمالية التقليدية. وهذا أمر أكده رواد المدرسة النقدية الحديثة وعلى رأسهم «ميلتون فريدمان».[١]

إذاً، لا مكان لما يسمى بالطريق الثالث Third Way في مجتمع رأسمالي، فالرأسمالية لا تعـــترف ســـوى بالرأسمالية، وما روج له من رأسمالية اجتماعية لم يكن أكثر من أمـــاني لكســـب رأي عام أو للفوز في حملة انتخابية، كما أن جهود المنظمات غير الحكومية وما يطلقون عليه اليوم المجتمع المدني لا يمكن أن ترقى إلى مســـتوى البديل أو قوة الضغط على طغيان «العولمة». ولهذا كانت توصية هذا البحث الرئيسة تتمثل في حتمية البحث من جديد، من خـــلال إطار إســـلامي للنشاط الاقتصادي، وهذا ما عرضنا له لاحقاً.

٤- انهيار النظام والفكر الاشتراكي:

في الوقـــت الـــذي كـــان النظام الرأسمالي يعاني فيه الأزمات، ظهرت في أوربا إرهاصات وشمس ميلاد نظام جديد، ألا وهو النظام الاشتراكي. ففي عام ١٩١٧م قامـــت الثورة البلشفية في روسيا. وبنيت تلك الثورة على قواعد الفكر الاشتراكي الشـــيوعي الذي يؤمن إيماناً كاملاً بالدولة والجماعة وليس الفرد، ذلك الذي يسعى لتحقـــيق مصـــلحته الفردية فقط، وما ترتب عليه من احتكار وسوء توزيع في ظل النظام الرأسمالي.

(١) ميلتون فريدمان ، الرأسمالية والحرية، ترجمة يوسف عليان ، مركز الكتب الأردني،١٩٨٧، ص١٨٤.

ولــد النظام الاشتراكي ونما وقويت شوكته، ثم أفل نجمه، ثم مات وهو في عمر يناهز الرابعة والسبعين.

ومن هنا بدأ النظام الرأسمالي في تسطير صفحة جديدة في تاريخ الفكر والتطبيق الاقتصــادي، بعد أن صارت له السيادة شبه الكاملة عالمياً، كما كان خلال القرون الــثلاثة السابقة على القرن العشرين، ليس فقط من خلال عودة الدول الاشتراكية لــلحظيرة الرأسمالية، ولكن أيضاً من خلال التغييرات الهامة التي حدثت وتحدث في أقطاب العالم الرأسمالي نفسه، نحو المزيد من الإطلاق لقوى السوق والتقليص من دور الدولة في إدارة الشؤون الاقتصادية لصالح رأس المال الخاص، سواءً المحلي أو الأجنبي، وذلــك في الاتجاه المعروف باسم الخصخصة أو التخصيصية أو الاقتصاد الحر...الخ. فعلى المستوى العالمي، ووفقاً لإحصاءات البنك الدولي تبين أن من بين ٦٠٠ تشريع اقتصــادي صــدر خلال عام ١٩٩٨ كان ٥٩٥ في اتجاه تحرير النشاط الاقتصادي وتشــجيع القطاع الخاص، مما يؤكد جدية التوجه الرأسمالي، وتحديداً داخل البلدان الاشتراكية السابقة. [1]

٥- بروز دور الآليات السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية:

ساهمت العناصر السياسية والاقتصادية الدولية في التحول نحو التطبيق الرأسمالي. فمــن خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي Economic & social council التابع للأمــم المــتحدة ، ومــن خلال توصيات الجمعية العامة باحترام حقوق الإنسان والإصــلاح الديمقراطي، أدركت الأمم في مشارق الأرض ومغاربها فشل السياسات الاقتصــادية البالية للقطاع العام الذي أهدر لسنوات ثروات تلك الأمم، وقادت إلى الفســاد الإداري والرشــوة والاختلاس ومن ثم الإفقار للشعوب. فكان لا بد من

(١) راجع كتابنا مبادئ الاقتصاد السياسي (إحصائيات من تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠١م) ص ١٥١.

احترام الملكية الخاصة كحق من حقوق الإنسان وتشجيع الأفراد وإعانتهم على إقامة المشروعات واشتراكهم في القرار السياسي الاقتصادي.

وكان تطور دور منظمة أو اتفاقية الجات GATT في مقدمة العوامل التي عجلت بسيادة الليبرالية الغربية، حيث تقرر في اجتماعات جولة أورجواي ١٩٩٤ إنشاء منظمة التجارة العالمية «World Trade Organization WTO» التي نظمت العديد من المسائل الاقتصادية والتجارية مثل الاستثمار والإنتاج والقيود الجمركية وتجارة الخدمات ، والأهم من كل ما سبق، فقد نظمت حماية الملكية الفكرية والأدبية وبراءات الاختراع والاتجار فيها «Intellectual property rights». وكانت الولايات المتحدة هي النصير الرئيس لإنشاء تلك المنظمة، لعدم رضائها عن عملية اتخاذ القرارات السابقة التي كانت تديرها الجات، والتي كانت تتطلب قراراً إجماعياً من فريق من الخبراء يتم اختياره لسماع الدعاوى المتصلة بالتجارة. (١)

ومن مقتضى تلك الاتفاقية أن الدول عليها فتح حدودها وإزالة الحواجز والقيود الجمركية Custom impediments وغير الجمركية بشكل تدريجي، يختلف من الدول المتقدمة عنه بالنسبة للدول متوسطة الدخل، عنه بالنسبة للدول منخفضة الدخل، حيث أعطيت الأخيرة مهلة لترتيب أوضاعها قبل الالتزام شبه الكامل عام ٢٠٠٥م. وبالتالي إذا لم يكن الاقتصاد الداخلي قوياً فلن يمكنه المنافسة مع السلع الواردة من الخارج، وبالتبعية ستموت الصناعات المحلية لعدم قدرتها على المنافسة، وستغلق المصانع أبوابها، ومن ثم يشرد العمال، وبالتالي بطالة أكثر...الخ. لذا، أعتبر الإصلاح الاقتصادي هو المخرج الوحيد من تلك المشكلة، وذلك بترك الأمر للمشروع الخاص القادر على الإنتاج والابتكار والتطوير، وذلك في سبيله لتحقيق الربح، وبالتالي يكون أكثر قدرة على خوض غمار المنافسة محلياً ودولياً.

---

(١) جاري بيرتلس وآخرون، جنون العولمة: تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة، ترجمة كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩، ص١٤٢.

نخلـــص ممـــا سبق إلى أن الآليات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية والبـــنك الدولي World Bank وصندوق النقد الدولي الذي ينظم عملية التحول نحو القطـــاع الخـــاص ، قد لعبت دوراً محورياً نحو بزوغ نجم الرأسمالية وسيطرتها على الاقتصـــاد العـــالمي. كـــل تلك التطـــورات تصب في اتجاه واحد ألا وهو الاتجاه التحرري الرأسمالي، لأنك لو كنت ترغب في الانضـــمام إلى أي من تلك الاتحادات أو التنظيمات فعليك أن تحرر سوقك وسياساتك أولاً. ليس هذا فقط بل ربما تتخلى عن جانب من تراثك وقيمك إذا اقتضت ضرورات الانضمام ذلك.

٦- تعاظم دور الشركات دولية النشاط (متعدية الجنسية):

عـــلى الـــرغم مـــن أن الشـــركات متعددة الجنسيات « Multinational or Transnational Corporations MNC/ TNC » موجودة منذ النصف الأول من القرن الماضـــي، بـــل منذ بدء العهد الاستعماري (شركة الهند الشرقية)، إلا أنها برزت في الأفق وبرز دورها خلال الحقبة المكملة للقرن العشرين. ففي فقرة سابقة تحدثنا عن التطور التكنولوجي في العالم الغربي الرأسمالي ، ولكن إذا دققنا في الأمر، لوجدنا أن أكـــثر مـــن ٨٠% مـــن الابـــتكارات التكنولوجية والاختراعات تمت وتتم داخل الشركات دولية النشاط ومتعددة الجنسيات.

أمـــا فيما يتعلق بالإنتاج، ففي خلال التسعينيات وصل حجم إنتاج الشركات متعددة الجنسيات ثلاثة أضعاف حجم التجارة الدولية، بل إن المسيطر الرئيس على الـــتجارة الدولـــية هـــو الشركات متعددة الجنسيات، سواء بطرق مباشرة أو غير مباشـــرة. كما أن التطورات الاقتصادية الدولية خلال التسعينيات أعطت الشركات متعددة الجنسيات – من خلال قيامها بالاستثمار الأجنبي المباشر – أبعاداً جديدةً .

نخلص من ذلك إلى أن كلاً من «العولمة» والشركات متعددة الجنسيات قد أثر في تطـــور الآخر والدفع به، والمستفيد في النهاية هي الشركات متعددة الجنسيات.

ففـــي خـــلال الـــ ١٥ سنة الماضية شهد عالمنا تغيرات ضخمة سواء على المستوى السياســـي أو الاقتصادي، كلها قادتنا إلى ما يسمي بوضع «العولمة». كما أن قوة وســـطوة ونشاط الشركات متعددة الجنسيات ساهم بشكل فعال وإيجابي في الاتجاه نحو «العولمة». في الوقت نفسه، فإن تغيرات البيئة السياسية والاقتصادية الدولية أثرت بشـــكل إيجابي على أنشطة الشركات متعددة الجنسيات من خلال خلق مناخ موات لعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعاً: ما هو مصير الليبرالية الجديدة «العولمة»؟

هـــل هـــي نـــهاية التاريخ The end of History والانتصار الأبدي للرأسمـــالية كما انتهى «فرانسيس فوكوياما» في كتابه «نهاية التاريخ، ١٩٩٣م»، ومن ثم مضي «العولمـــة» الرأسمالـــية في طـــرق اللاعودة، وفي سبيلها تنعم البشرية بالرفاهية على كوكـــب خـــالٍ مـــن الحروب، أم أنها «نهاية العولمة The end of Globalization» الليـــبرالية الجديدة كما انتهى «هارولد جيمس» في كتابه «نهاية العولمة، ٢٠٠١م» نظراً لاحتواء الرأسمالية على معاول هدمها؟!

بعـــد مـــا يزيد على خمسة عشر عاماً من «العولمة الرأسمالية» لاحت في الأفق العديـــد مـــن الاخـــتلالات والمخاطـــر والمشكلات الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعـــية والبيئية. فلم تنجح «العولمة» في إنقاذ العالم وتحقيق الرفاهية كما روج المـــروجون، بل عايش العالم الأزمات. فعلى الجانب المالي وخلال التسعينيات لم تنج بقعة – حيث لا استثناء – من العالم من الوقوع في براثن أزمة مالية أو اقتصادية. فمن الشـــرق عانت روسيا وآسيا، ومن الجنوب عانت وتعاني أمريكا اللاتينية (المكسيك والـــبرازيل ومؤخـــراً الأرجنـــتين وفنـــزويلا) وفي الشمال عانت أوربا (١٩٩٧م) والولايات المتحدة. كما تضخم عبء المديونية وأثقل كاهل الدول النامية في الوفاء

بمتطلبات التنمية. أما على المستوى الاقتصادي فإن العالم الرأسمالي يعاني من الكساد الخانق وما يتضمنه من إهدار للقوى المنتجة.

علـى مستوى التوازن العالمي، اتسعت فجوة التفاوت بيـن الأغنياء والفقراء، كمـا همشـت الكثير من الأمم. حتى داخل المجتمعات الرأسمالية همشت العديد من الطـبقات. ففي الولايات المتحدة (معقل الرأسمالية المعاصرة) وحدها يعيش أكثر من ٢٠ ملـيون تحت خط الفقر. وعلى مستوى العالمي يعيش ما يزيد على ٢,٥ بليون مواطن تحت خط الفقر.

علـى المستوى العالمي برزت على الساحة ظواهر جديدة مثل الإرهاب الدولي International Terrorism والنـزاعات العرقية Ethnical Conflicts.

وعلى عكس ما ادعى مروجو «العولمة» بأنها تدعيم للديمقراطية، فقد ترتب على «العولمـة» وبقيادة الشركات العملاقة التي تمتلك وسائل الضغط والتأثير أن احتكر وقـوض الرأي العام العالمي. لنا أن نتوقع ما يترتب على اندماج وسائل الإعلام في وسيلة واحدة، أو أن يمتلكها شخص واحد مثل بيرلسكوني في إيطاليا، فهل يمكن أن تبـث غير ما يريده المالك أو صاحب المصلحة؟! على المستوى العالمي فإن «العولمة» بكل آلياتها تروج للفكر والثقافات الغربية، وفي طريقها تدمر آلاف الثقافات والقيم الأخرى. وبما أن الوضع على هذا النحو، لا يمكن أن نتوقع أقل من الصدام بين ذوي الثقافات المختلفة.

كمـا أن هناك ظاهرة جديدة أفرزها استبداد الشركات الدولية وهي عمليات الدمج والتملك. هل يمكن أن نتحدث بعد عن مبدأ سـيادة المسـتهلك ؟ الإجابة – وبـلا غضاضـة – بالـنفي. فالحرية التي نادى بها «سميث» قائمة على المنافسة، وتحرض ضد الاحتكار.. فهل تعني كل تلك المؤشرات شيئاً بالنسبة لمستقبل الرأسمالية العالمية، خاصة بعد أن تعالت النداءات والصيحات المندِّدة «بالعولمة» في كل مكان،

بــل ظهــرت على الساحة اتجاهات اشتراكية جديدة؟ هل ستنقلب الرأسمالية على نفسها؟ أم أن البناء المؤسسي الدولي قادر على حماية الرأسمالية العالمية من السقوط؟

هــناك العديد من الدراسات[1]، ومن منطلق إفرازات الرأسمالية خلال السنوات الماضــية، تــرى أن تقويض تيار «العولمة» آتٍ لا محالة، «فالعولمة» نفسها أفرزت عوامــل تقويضها حتى على مستوى العالم الرأسمالي نفسه. وليس أدل على ذلك من المعارضــة الشعبية المستمرة لأي اتفاق متعدد الأطراف كذلك الذي يدعو إلى حماية الاســتثمار الــدولي. حــتى عــلى المستوى الرسمي عارض رئيس دولة كبرى مثل «شيراك» اتفاقاً كهذا. ومن ثم لو كان في «عولمة» الرأسمالية خير لما ظهرت معاول هدمها في عقر دارها.

وحتى المؤسسات الدولية التي عرضنا لها ما هي إلا ستار تتخفى من خلفه الدول الرأسمالية – كما أكد «هنتنغتون» في مقاله الشهير – التي هي صاحبة صنع القرار، ومــن ثم فهي وإن كانت ظاهرياً منظمات دولية، فإن من المؤكد أن الدول النامية والمــتخلفة لا ناقــة لها فيها ولا جمل. فهي حاضرة بغرض استكمال شكل تقتضيه الصورة المعاصرة للرأسمالية الاستعمارية العالمية.

مــن جملة عرضنا الســابق نخلص إلى أننا نعيش في عالم الكثير من الإمكانات الــتي لا يمكــن إنكارهــا، والــتي هي عــلى حد تعبيــر بعضــهم[2] في وصفه «للعولمة» بأنــها تنطــوي على عهــد أو وعد جزئي، حقيقة جزئية وخيال جزئي «Globalization is Part- Promise, Part- imagination. and part-reality» ولكنه – عالم «العولمة» – أيضاً مفعم بالكثير بالمخاطر، كما عرضنا.

(١) انظر بحثنا: انهيار العولمة.

(٢) Akbar Ahmed, Islam Under Siege Living Dangerously in a Post-Honour World.

المبحث الثاني

تحديات طرح إطار اقتصادي إسلامي

أولاً: الإسلام وارتباطه «بالعولمة»؟

بعـــد انهـــيار الاشتراكية علا نجم الرأسمالية - خاصة الرأسمالية التقليدية - من جديـــد، كمـــا ظهـــر الإسلام كأيدلوجية على الساحة من جديد، ربما، وهذا هو الأرجح في نظري، لأن الرأسمالية كنظام - والغرب تحديداً - لا يمكن أن يحيا بدون عـــدو يطارده، حتى ولو كان عدواً مصطنعاً، فرغ الرأسماليون من الاشتراكية والآن جاء الدور على الإسلام وأمته.

فلقـــد تعـــددت الكـــتابات - خلال الحقبتين الماضيتين - بدءاً من «ماكسيم رودنســـون» في: «الإسلام والرأسمالية، ١٩٨١م»، و«ميلتون فريدمان» «الرأسمالية والحرية، ١٩٨٧ م»، «وسلمان رشدي» في «آيات شيطانية»، وحتى «هنتينغتون» في «صـــراع الحضـــارات، ١٩٩٤م». إلا أنه لم يثر كتاب آخر مثلما أثاره كتاب «فرانســـيس فوكوياما»: «نهاية التاريخ وخاتم البشر، ١٩٩٣م»، من جدل صاحب عـــلى النطاق العالمي، خاصة في جانبه الاقتصادي، والذي رسم صورة وردية لمستقبل العالم تحت لواء الليبرالية الجديدة. إلا أن «فوكوياما» - وفي حياته عايش كابوساً مريباً وواقعاً مريراً أفرزته سلبيات الليبرالية التي امتدحها يوماً ما.

وفي خضـــم هذا التخبط، لم يواجه دين من الديانات السائدة - السماوية وغير الســـماوية- مـــا واجهه ويواجهه الإسلام ونبيه ﷺ وأتباعه وأمته. فخلال سنوات احتضـــار الاشـــتراكية، وُصف الإسلام بالعدو القادم The Coming Enemy الذي ينـــبغي مواجهته من أجل البقاء، وكان «رودنسون» في مقدمة المنظرين بهذا العدو.

وفي هذا الاتجاه تعددت الكتابات التي تعرضت للإسلام ونبيه ﷺ، سواء عن علم به أو عن غير علم (وهذا هو الغالب).

وظهـــرت العديـــد مـــن الكتابات المنفرة من الإسلام، في محاولة لإقناع العالم بالليبرالية الغربية، مثل كتابات «فوكوياما» و«هنتنغتون» و«سلمان رشدي» «آيات شـــيطانية، Satanic Verses»، وآلاف المقالات الصحفية (من بينها نيويورك تايمز، نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٢م)، والتي تعلي في الوقت نفسه من شأن الليبرالية الغربية.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثالثة (الباردة) خرج علينا كاتب آخر وهو «صمويل هنتنغتون» بمقاله في صيف ١٩٩٣م في مجلة Foreign Affairs، عن صراع أو صدام الحضـــارات The Clash of Civilizations، متنـــبأً بأنه بانتهاء الحرب الباردة وزوال الصـــراع الأيدلوجـــي بين الرأسمالية والشيوعية، فإن الصراع القادم The Coming Conflict سوف يكون بين الحضارات، معدداً أسماء ما يقرب من عشر حضارات في مقدمـــتها الحضارة الإسلامية، والتي كانت – في حقيقة الأمر – محور بحثه أو مقاله. فقـــد رشح الإسلام ليكون محور الصراع في القرن الجديد بالتحالف مع الكنفوشية الصينية في مواجهة الغرب. [١]

«A central focus of conflict for the immediate future will be between the West and several Islamic- Confucian states» [٢]

ولكن «هنتنغتون» شأنه شأن غيره من الغربيين المغرضيـــن لم ينجو من الوقوع – وعـــن غير قصد – في خطأ إبراز حقيقة الرأسمالية الليبرالية، وهي المتسبب الحقيقي في الصـــراع. فقد كتب هو نفسه قائلاً: «بأن جهود الغرب لترويج قيمه الديمقراطية والتحررية لتكون قيماً ذات سيادة عالمية إنما هو بهدف الحفاظ على استمرار سيادته

(١) حازم الببلاوي، نحن والغرب: عصر المواجهة أم التلاقي؟، دار الشروق، ١٩٩٩م، ص ٣٦.

(٢) Samuel P. Huntington, The Clash of Civilizations, Foreign Affairs. Summer 1993, v72, n3, p22.

العسكرية Military Superiority وكذلك توسيع مصالحه الاقتصادية، وهو أمر يواجه باستجابات معارضة رافضة من قبل الحضارات الأخرى». وهل ينبغي على الأمم الأخرى التخلي عن قيمها الحضارية في نظير السماح بتفشي القيم والثقافات الغربية ؟ وإذا ما طلب من الغربيين التخلي عن حضارتهم وقيمهم فهل سيقبلون؟!

وعلى الرغم من الفشل البين «للعولمة The Evident Failure of Globalization»، حاول الكثيرون إقناعنا بأنها بعيوبها أفضل من أي بديل آخر عرفته البشرية. وفي سبيل سد الباب أمام أي صحوة إسلامية أو حتى التفكير في بديل إسلامي، بادر الغربيون – وبعد سقوط الاشتراكية – بالنقد اللاذع للإسلام، مستندين إلى كل من التخلف والاستبداد Underdevelopment and Despotism المستشري في كثير من بلاد المسلمين.

ولهذا، فإن وضع العالم الإسلامي Islamic World Economic Situation في مواجهة باقي الأمم يستحق وقفة حاسمة للمراجعة وإعادة النظر. فلم تكن الأمة الإسلامية بحاجة إلى مثل هذه الصحوة بمثل حاجتها إليها الآن. فلقد تراجعت الأمة الإسلامية كثيراً، وباتت هناك ضرورات ملحة للتعامل مع الواقع الاقتصادي المعاصر بموضوعية تتفق ووسطية هذا الدين. فلابد من إبداع الآليات الكفيلة باستيعاب الجديد في فنون الإنتاج حتى ولو كان غربياً، طالما لم يتضمن تعارضاً مع جوهر ديننا الحنيف.

ثانياً: آليات تفعيل الإطار الإسلامي للنشاط الاقتصادي:

من منطلق العرض السالف، حاولت جاهداً في الصفحات التالية تحديد أهم آليات تقديم بضاعتنا إلى العالم بالطريقة التي تضمن لها السيادة والقبول، وهو جهد قاصر بلا شك خاضع للنقاش حتى نتوصل إلى رؤية متكاملة نتعامل بها مع (الغير). علينا، إذا كنا نبحث عن آليات تفعيل المبادئ الاقتصادية الإسلامية Islamic Economic Principles، أن نتعرف على الصعوبات التي حالت طوال القرون الماضية

دون انطباق تلك المبادئ. كما أن علينا التعامل مع مبادئ الدين الحنيف ومثله العليا بعقلية مستنيرة تستوعب متطلبات ومقتضيات العصر.

١- نافذة التعامل مع الآخر: إطار إسلامي وليس نظام إسلامي:

لقد ترسخت ركائز ما شاع تسميته بالنظام الاقتصادي الإسلامي Islamic Economic System في الكتابات العربية خلال القرن المنصرم. ذلك النظام الذي يتفرد عن الأنظمة الوضعية من رأسمالية واشتراكية بجمعه بين الملكية العامة والخاصة حيث يمثل كل منهما أصلاً للآخر، كما آمن بالحرية ولكن ليست الحرية الرأسمالية المطلقة المدمرة The Destructive Absolute Freedom، أو سلب تلك الحرية كالاشتراكية، ولكنها الحرية المقيدة بالقيود الذاتية: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾ (غافر:١٩)، «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»[١]، والقيود الموضوعية التشريعية من قبل أولي الأمر.

كما أنه النظام الذي لا ينكر دور السوق، وإن كان لا يستبعد التخطيط بعيد المدى Planning، وحصر النشاط الاقتصادي في دائرة الحلال بما فيه صالح الإنسانية. كما أنه النظام المتفرد بإيمانه بالربح كحافز على التوسع والإبداع، ولكنه في الوقت نفسه لا ينكر البعد الاجتماعي للإنتاج Production Social Dimension، من خلال مجموعة من الآليات الفريدة وفي مقدمتها الزكاة almsgiving والكفارات، بهدف عدم النزول بالإنسان المسلم إلى مستوىً أدنى من حد الكفاية Adequacy Line وليس حد الكفاف Subsistence Line الرأسمالي.

٢- ضرورة حسم القضايا الخلافية:

إذا كنا نتحدث عن «إطار اقتصادي إسلامي»، فهل استقرت الأمة الإسلامية على معالم هذا الإطار؟ من المؤكد أن هناك الكثير من المسائل التي لا تزال تمزق الأمة الإسلامية، بل يختلف عليها أعضاء الأسرة الواحدة. ولو ركزنا على المجال

(١) أخرجه البخاري.

الاقتصـــادي، ودققنا في إحدى قضاياه وهي المعاملات المصرفية ومسألة تحديد سعر الفائدة لاكتشفنا أن هناك حاجة ملحة للتجديد، خاصة وأننا نتعامل مع عالم جديد سلطت علينا فيه الأضواء.

٣- تطوير أنظمة الحكم السائدة في العالم الإسلامي:

يكـــون مـــن غير المجدي Useless أو من قبيل العبث الحديث عن آليات تطبيق البديل الإسلامي أو «إطار إسلامي للنشاط الاقتصادي» دون الحديث ولو من طرف خفـــي عن مسؤولية ودور القائمين على شؤون العالم الإسلامي. فلقد علمنا وربانا دينـــنا الحنـــيف، على يد نبيه الكريم وسلفه الصالح، أنه إذا صلح الحاكم صلحت الرعية، وأن الحاكم الصالح (لكونه راعياً) يأتي في مقدمة الذين يظلهم الله يوم القيامة بظله، يوم لا ظل إلا ظله، وأن فساد الجسد يبدأ من الرأس.

فعـــندما وجـــد الحاكم القدوة الصالح في صدر الإسلام تحقق لتلك الأمة أمجاد وانتصـــارات لم تشـــهدها البشـــــرية لا من قبل ولا من بعد!!! مع احتفاظ الأمة الإســـلامية آنذاك بكرامتها Dignity وتفوقها في مواجهة باقي الأمم، وحققت من الإنجـــازات العلمـــية Scientific Achievements مـــا بنيت عليه حضارات الغرب المعاصرة، كما خطت أيديهم.

لـــذا فـــإن شـــعوبنا العربـــية الإسلامية في حاجة إلى القيادة المؤمنة Faithful Leadership التي تعرف كيف تخاطب هذه الأمة وتحركها وتستخرج أقصى ما فيها مـــن طاقـــات وإمكانات مذخورة.. ويوم توجد سيتغير ميزان القوى Balance of Power في العالم ويتحول اتجاه التاريخ، وسيسطر صفحة جديدة مع الإسلام وليس مـــع الليبرالية الجديدة التي حلم بها «فوكوياما» ومن قبله «ميلتون فريدمان». وهذا ما يقوله – ويحذر منه – الدارسون المتيقظون من الأجانب والمستشرقين. «فإذا وجد

القائد المناسب الذي يتكلم الكلام المناسب عن الإسلام، فإن من الممكن لهذا الدين أن يظهر كإحدى القوى السياسية العظمى في العالم مرة أخرى».[1]

في تحلـــيله لأسباب سوء حال المسلمين، انتهى بعضهم إلى القول: إنني لا أجد ســـبباً لسوء حال المسلمين وواقع تخلفهم إلا في تقصير علمائهم وتسلط حكامهم. وأنـــه عـــلى هاتين الفئتين – كما أنبأنا رسول الله ﷺ – تقع مسؤولية تخلف العالم الإسلامي. وأنه إذا صدقت هاتان الفئتان بأن أدركت كل منها مسؤولياتها وقدمت المـــثل الطيـــب، فإننا نقدم أكبر خدمة لدين الله، ونحقق للعالم أجمع أمله المنشود في العـــدل والســـلام Peace and Justice . أمـــا إذا بقينا على حالنا من عدم الإدراك الحقيقي للإسلام، لا سيما جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وإذا بقينا على حالـــنا من التخلف الاقتصادي والخلقي وتفرق قادتنا بدلاً من تعاونهم، مع إصرارنا عـــلى الانتساب إلى الإسلام وادعائنا بأننا حملة القرآن، فإننا نقدم بذلك أسوأ دعاية لدين الله وأكبر إهانة لأنفسنا. وإنه مهما قال وأطنب المسلمون في دينهم، فإن العالم الخارجي لن يصدقهم، ولن يقدر أحد الإسلام إلا إذا رأى في المسلمين أنفسهم المثل الطيب الذي يعيش بما يقول أو يؤمن به. [2]

لقـــد ســـاهم واقع حال المجتمعات التي تدين بالإسلام، من تخلف واستبداد، في رســـم صـــورة قبـــيحة للإسلام Ugly Emerge for Islam هو منها براء. فأغلب الغربـــيين، ودون الحاجة إلى دراسة (فالواقع خير معلم)، يحكمون على الإسلام من خـــلال التطرف والاستبداد المزدوج Mutual Fanaticism الذي تغرق فيه المجتمعات الإســـلامية. فإذا كان هناك تطرف واستبداد سياسي من خلال أنظمة لا تعرف غير الديكتاتورية والبطش.

(١) يوسف القرضاوي، حتمية الحل الإسلامي: الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٥م، ص ١٠ – ١١.

(٢) محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص ١٤.

٤- حتمية فتح باب الاجتهاد في إطار إسلامي منظم.

لما كانت حياة كل تشريع تتجلى في تطبيقاته، فقد حث الإسلام على الاجتهاد وجعل للمجتهد أجرين إن أصاب وأجراً إن أخطأ، واعتبر الاجتهاد المصدر الثالث للتشريع، بعد الكتاب والسنة. وكانت أكبر ضربة وجهها المسلمون أنفسهم إلى الإسلام هي قفل باب الاجتهاد «اختيارياً، Voluntarily» منذ أواخر القرن الرابع الهجري. فمنذ ذلك الحين توقفت الدراسات الشرعية وتجمدت التطبيقات الإسلامية عند مرحلة تاريخية معينة. يؤكد ذلك الربكة التي تعم العالم الإسلامي في التشريع لمختلف الشؤون التي جدت في حياة المسلمين.[(١)]

بقفل باب الاجتهاد، عطلت المبادئ الإسلامية عامة والاقتصادية خاصة عن مواجهة حاجات المجتمع المتغيرة. إذ لم يعد العلماء فيما يعرض لهم من وقائع جديدة يرجعون إلى المصادر التشريعية الأساسية لاستنباط الأحكام من نصوص القرآن والسنة، وإنما يرجعون إلى اجتهادات الأئمة السابقين فيلزمون الناس بها، دون مراعاة أنها وضعت لزمان غير زمانهم ولأوضاع غير أوضاعهم، بل دون اعتداد بما كان يحرص على تأكيده هؤلاء الأئمة بقولهم (لا تأخذوا عنا وخذوا ممن أخذنا عنهم) بمعنى ارجعوا مثلنا إلى الأصل وهو الكتاب والسنة.

وإذ حل التخلف على المسلمين، ادعى خصوم الإسلام بأنه حجر عثرة أمام التطور والتقدم، بل لقد شاع الشك بين المثقفين أنفسهم لقعود علماء الدين عن الاجتهاد، وقصور ما يعرضونه بالتقليد عن تلبية حاجات العصر المتطورة. وإذ ننادي اليوم بالعودة إلى تعاليم الإسلام وبضرورة تطبيق مبادئه الاقتصادية لحل مشكلات العالم، فإنه يتعين علينا قبل ذلك أن نبين بوضوح ودقة هذه المبادئ والأصول

(١) انظر: محمد شوقي الفنجري، نحو اقتصاد إسلامي، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، ١٩٨١م، ص ١٦.

الاقتصـــادية الإسلامية، وأن نفتح باب الاجتهاد في كيفية إعمالها وتطبيقها بما يحقق مصلحة كل مجتمع بحسب ظروف الزمان والمكان.[١]

بـــل لقد بلغ الأمر ببعضهم إلى حد وصف الحلول التي تقدم باسم الإسلام لحل المشـــاكل الاقتصـــادية لعصـــرنا الحالي، وهي مشاكل اقتصادية معقدة، بأنها حلول ســـاذجة وغـــير عملية، تتنافى ومرونة ويسر هذا الدين، ذلك أن معظم هذه الحلول تقـــدم مـــن بعـــض علماء الدين غير المتخصصين في الشؤون الاقتصادية وغيرها، مستندين في ذلك إلى اجتهادات وتفسيرات بعض الأئمة والفقهاء القدامى.[٢]

ولـــن تـــنجح تلـــك الآلية - أي فتح باب الاجتهاد - إلا إذا توافرت الإرادة السياســـية المتمـــثلة في أولي الأمـــر القائمين على شؤون العالم الإسلامي، بدعوتهم ومســـاندتهم الصـــادقة لصفوة علماء الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها لانتخاب مجلس إسلامي عالمي هدفه دراسة القضايا المستحدثة وتقديم الرأي الملزم بشأنها، تلتزم بـــه الأمة الإسلامية لتعبر عن وحدتها في عالم الكيانات الكبيرة. وربما تكون مجامع البحوث الإسلامية وعلماؤها المنتشرون في ربوع العالم الإسلامي هي اللبنة التي على أساسها يمكن إقامة هذا الصرح العظيم من جديد، هذا بالإضافة إلى مشاركة علماء الاقتصاد الذين تذخر بهم البلدان الإسلامية.

ولا يفوتـــنا في هذا الخصوص ضرورة عودة علماء الدين، في سبيل استخلاص اجتهادهم، إلى أهل الاختصاص من الاقتصاديين شأن عودتهم إلى الأطباء والفلكيين وغيرهـــم، حتى يخرج اجتهادهم مبنياً عـــلى ثوابت علمية وشـــرعية في آن واحد. كمـــا ينبغي التوسع في التعليم الاقتصادي داخل المؤسسات الدينية، وهذا هو محور عرضنا في الآلية الأخيرة.

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٤.

(٢) محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، مرجع سابق، ص ٤٤- ٤٥.

٥- تطوير أنظمة التعليم الديني:

قـــد يُتصـــور لأول وهلة من هذا العنوان «تطوير»!! بأنها دعوة لعلمنة التعليم الإســـلامي وهذا بالطبع ليس هو المقصود، وحاشانا أن نطالب بهذا. إلا أن التعليم الديني ظل لقرون طويلة بعيداً عن التحديث Upgrading وعن مواكبة متطلبات كل جديـــد. ولـــذا حدثـــت فرقة أو فجوة – بلغت حد القطيعة في الكثير من البلدان الإسلامية – بين عالم الدين وبين ما يجري على أرض الواقع.

قبل كل شيء، فإن العلوم الشرعية وضعها أفراد من بني البشر وليست وحياً من الســـماء. ومـــن المؤكد أن تلك العلوم كانت شديدة التقدم في زمن وضعها، ولهذا أنعشت العالم الإسلامي وجعلت من الحضارة الإسلامية الحضارة المهيمنة. ومع هذا حظيت تلك العلوم بالقليل من التطوير على مدار أكثر من ألف عام.(١)

إن سعة الأفق والإطلاع لدى عالم الدين وخاصة على المســـائل الاقتصادية – الـــتي هي محور بحثنا– مطلب حتمي قبل الفصل في قضية الربا مثلاً وعلة تحريمه، ومطلب جوهري لبلوغ مستوى المجتهد الذي ننشده. مَن مِن الفقهاء الذين يحرمون الـــتعاملات المصـــرفية وفوائدهـــا هم على علم بطبيعة عمل ودور تلك المؤسسات المصرفية؟! هل الرفض مرجعه كون تلك المؤسسات والمسميات بدعة غربية أو سلعة غربية كما ذكرنا؟!

ولهـــذا كتب بعضهم قائلاً: بأن الأمة ليست بحاجة اليوم إلى علماء دين لديهم القدرة على فهم العالم الذي نعيش فيه فقط، فالأهم والمطلوب هو علماء اجتماعيون

(١) Muqtedar Khan, Islam's Future and the Importance of Social Sciences, Globalist Paper, June17, 2003.

علـــى دراية بمقاصد الشريعة – التنبؤ بالمستقبل – للمساعدة في تطوير وإدارة المجتمع الإســـلامي بطرق أكثر كفاءة وفاعلية. (١) هناك أمور يسهل على علماء الدين الرد عليها والتعامل معها مثل العديد من مسائل الحلال والحرام، ولكن ماذا إذا طرح على عـــالم الديـــن ســـؤال بشأن مدى الحل أو الحرمة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمـــية؟! هـــذه القضية بعصـــريتها تخرج عن مجال علم الدين التقليدي، لذا كان التطوير واجباً.

عالمـــنا الإسلامي مدعو اليوم للاعتماد على نفسه في اختيار الطريق الأمثل الذي يحقـــق له مصالحه الحيوية، ويصون له قيمه الحضارية، ويؤكد له شخصيته الإنسانية المتمـــيزة، وهـــو في تطلعه لهذا الهدف فإنه مدعو لإقامة مجتمع قائم على أساس من المعـــرفة العلمـــية والتخطـــيط الهادف، مستخدماً في ذلك منهج البحث والدراسة، ومستعيناً بأصحاب الاختصاص والعلم. (٢)

ومـــن مظاهـــر تأخر التعليم الديني عن مواكبة التطور، أن مناهج التعليم الديني ومقرراته لم تتغير في أغلب الدول الإسلامية منذ ما يزيد على ٢٠٠ عام، في حين أن مـــناهج العلوم الاجتماعية في أي مكان آخر تراجع وتعدل في كل مرة يقوم الأستاذ بتقديم محاضرته. ولهذا لا نعجب حينما نرى التقدم في الغرب وفي كل مكان باستثناء عالمـــنا العـــربي. فالسبب الرئيس على حد تعبير بعضهم(٣) هو كارثة «عجز المعرفة knowledge deficit» في المجتمعات العربية والتي هي محور الانطلاقة الإسلامية.

---

(١) Ibid. The Ummah today does not need Ulema who are incapable of knowing the world we live in. Rather, what is needed are Muslim social scientists who are also familiar with the maqasid al Shariah - the divine way - to help develop and govern their societies efficiently and effectively.

(٢) محمد فاروق النبهان، أبحاث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م، ص ٧٤.

(٣) Muqtedar Khan, Islam's Future and the Importance of Social Sciences.

الخاتمة

في ظـــل ما أشرنا إليه من الفشل والتداعي للأنظمة الوضعية الواحد تلو الآخر، وفي ظل الحملة الشرسة على الإسلام والمسلمين، كان لابد من أن نبدأ بسؤال: لماذا البديل الإسلامي الآن؟! ولكن إذا كان هناك من بديل إسلامي تستطيع به الإنسانية الخـــروج من مآزقها بعد أن أفلست فكرياً بعد التجارب الشرقية والغربية الفاشلة، كـــان لابـــد مـــن التعرف على الآليات، ومن ثم الصعوبات التي تحول بين البديل الإسلامي وبين تطبيقه حتى داخل البلدان الإسلامية.

ولأن فـــاقد الشيء لايعطيه، فقد ركز البحث على ضرورة تفعيل مجموعة من الآليات لإيجاد «إطار إسلامي للنشاط الاقتصادي» نتمكن نحن المسلمين من تطبيقه أولاً ومن ثم يمكن تقديمه للآخرين، بل سيقدم عليه الآخرون طالما يرقي إلى مستوى العالمية.

ونخلص من بحثنا هذا إلى أن المستقرئ للصراع الدائر في العالم، والأزمة الروحية والنفســية التي يمر بها، والتخبط الاجتماعي الذي يرزح تحته، والتحلل الخلقي الذي يشـــكو منه عقلاؤه – يهتدي إلى أن الاتجاه الذي لابد أن يسود العالم هو الإسلام. فقد أفلس الغرب في قيادته، وعجز عن حمل الأمانة.

والعالم اليوم في حاجة إلى رسالة جديدة، تحمل حضارة جديدة، حضارة عالمية إنســـانية، أخـــلاقية ربانية، لا شرقية ولا غربية، حضارة تجمع بين الإيمان والعلم، تمزج بين المادة والروح، وتوفق بين حرية الفرد ومصلحة المجتمع.

لابـــد مـــن إخماد براكين التدمير ودعوات الصراع التي تتحدث عن قطيعة بين الشمال والجنوب وعن صراع الحضارات وعن الحروب الصليبية، والبحث عن كيفية التعاون على أساس الاحترام المتبادل. وهنا تقع على العالم الإسلامي مسؤولية كبرى خاصـــة في ذلك الجو الغائم والملوث بحملات التشويه للإسلام، الذي هو في حقيقة الأمر السبيل الوحيد لإنقاذ البشرية.

فالإطـــار الإســـلامي للنشاط الاقتصادي يستطيع إعادة التوازن في العلاقة بين الأفـــراد والدولة، فقد أسس في المدينة منذ ١٤٠٠ سنة وفي عهد الصحابة والخلفاء الراشـــدين مجتمعاً قائماً على العدل الاجتماعي والاقتصادي ما كان «ماركس» أو «فوكوياما» يستطيع أن يحلم به. [1]

(١) مراد هوفمان، الإسلام كبديل، تعريب عادل المعلم، دار الشروق، ١٩٩٣م.

رسالة المسلم في حقبة العولمة

المسلمون وتحديات العولمة الثقافية

الدكتور أحمد معاذ علوان(*)

من أخطر المواقف التعامل مع «العولمة» بمعيار الرفض المطلق، أو القبول المطلق، فلا بد من فهمها أولاً ثم الحد من أخطارها ثانياً، والاستفادة من تقنياتها ووسائلها ثالثاً، لدعم وجودنا الحضاري في العالم، ولابد أن نكون فاعلين ومؤثرين.

تمهيد:

«العولمة» مرحلة ما بعد الحداثة وهي تدور حول قضايا مثل اقتصاد السوق الحر، والليبرالية الغربية الديمقراطية.... الخ، وهذه المرحلة مازالت في بدايتها لأن كثيراً من الظواهر المرتبطة «بالعولمة» لا تزال تتفاعل؛ لأن كثيراً من نتائجها لم تتبلور بصورة واضحة بعد، وظواهر «العولمة» ليست ملتبسة فحسب ولكنها متداخلة إلى حد كبير، مما يجعل الفصل بينها أمراً صعباً(1).

(*) باحث أكاديمي.. (الإمارات العربية المتحدة).

(1) حسنين توفيق إبراهيم، العولمة.. الأبعاد والانعكاسات السياسية، رؤية أولية من منظور علم السياسة، مقال في مجلة عالم الفكر، ص ١٨٧.

كمـــا «أن أوهـــام «العولـــة» - وكما يقول كل من بول هيرست وغراهام تومبسون - هي أكثر بكثير من حقائقها، وما لا يعرف عنها هو أيضاً أكثر بكثيـــر ممـــا يعـــرف. أوهام «العولمة» وما يروج من مبالغات حول ماهية قدراتها وتأثيراتها، ومســـاراتها، وفرصـــها، ومخاطرها، هي التي تزيد الإثارة والغموض، والتعقيد حول ماهية «العولمة»، ورغم الحضور القوي والمفاجئ «للعولمة» في معظم المجالات الحياتية والفكـــرية المعاصرة، وتغلغلها الواسع في الاقتصاد والعلاقات الدولية، وإلى درجات أقـــل في كـــل من الثقافة والسياسة المحلية، فإن «العولمة» ما زالت من أكثر الظواهر الاقتصادية والسياسية والثقافية غموضاً وإثارة للجدل»[1] والسبب- والله أعلم- أن الظواهـــر الكبرى التي عرفها التاريخ، يلمس الإنسان أن التنظير لها، والتبشير بها، قد ســـبقا في جل الحالات الواقع المعاش، أما اليوم فقد أصبحت حقيقة ملموسة تعيشها الشعوب وفجأة، مما أثار كثيراً من المخاوف والغموض.

ويرى منظرو «العولمة»، ومؤيدوها، أنها إيجابية في العموم، بينما يرى آخرون أن فـــيها مخاطـــر أساسية عديدة ستؤدي إلى تحطيم الحدود بين الأقطار، وإذابة الهوية القومـــية، والمطلوب منا في هذه المرحلة: أولاً فهمها وتشخيصها وتحليلها، ومعرفة مالهـــا ومـــا عليها؛ وثانياً التخفيف من آثارها السيئة قدر الإمكان، والاستفادة من وسائلها وتقنياتها في الدعوة إلى الله تعالى.

ولـــو حاولنا البحث عن العناصر الأساسية لظاهرة «العولمة» الراهنة لوجدناها متداخلة وهي: «العولمة» الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والإعلامية، و«العولمـــة» أول مـــا بـــدأت بدأت بمفهوم اقتصادي.. ويعود هذا الارتباط إلى أن الليـــبرالية الجديـــدة خرجـــت منتصـــرة على الشيوعية، بعد سقوط قلعتها الاتحاد

(١) عبدالخالق عبدالله، العولمة: جذورها وفروعها، مجلة عالم الفكر، ص ٤٤.

السوفياتي، ورفعت شعار: حرية السوق ستحل المشاكل، وستحقق مجتمع الرفاه، ليس في المجتمع الغربي فحسب بل في العالم، ثم بدأت تتوسع في مجلات الأخرى.. والذي يهمنا في بحثنا هذا، «العولمة» الثقافية.

العولمة الثقافية:

تلوح أبرز سيئات «العولمة» وخطرها في المجال الثقافي.. ويخطئ بعض الناس حين يحصرونها في حرية السوق، وانتقال رؤوس الأموال من دون حواجز، إنها ظاهرة أشد تعقيداً من ذلك، وأكثر تشعباً، إنها إيديولوجية الرأسمالية الجديدة[1].

وتعود جذورها إلى نهاية الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفياتي، ومن ثم انهزام الشيوعية، حيث تداعت مجتمعاتها، وأخذت تبحث عن خلاصها في صيغ من الديمقراطية الغربية، وهكذا انتصرت الديمقراطية الليبرالية عبر العالم، وظهرت مقولة «نهاية التاريخ» وهو الاتجاه الذي تطور من بعد على يد «فرانسيس فوكوياما» في كتابه الشهير «نهاية التاريخ»، الذي تحول إلى أكبر محاولة معاصرة لصياغة وعي كوني زائف، الغرض منه إثبات أن الرأسمالية ستكون هي ديانة الإنسانية إلى أبد الآبدين[2].

إذاً فيرى فوكوياما نهاية التاريخ، أو نهاية الصراع والاختلاف، بانتصار الليبرالية الاقتصادية والسياسية، أو انتصار الحضارة الغربية وسيادتها على العالم، فهو يقول بثقة: إنه مع انقضاء القرن العشرين، يمكن الحديث مجدداً عن تاريخ للبشرية واضح المعالم والأهداف، حيث يتجه أغلب البشر إلى الديمقراطية الليبرالية، وهو متأكد من حدوث ذلك لسببين: الأول يتصل بالاقتصاد، والثاني يتصل بما يسمى الصراع من أجل نيل التقدير والاحترام[3].

---

(١) راجع: عبدالخالق عبدالله، العولمة جذورها وفروعها، ص ٧٦.

(٢) السيد ياسين، الإطار العام لظاهرة العولمة، ندوة العرب والعولمة، ص ٢٣-٢٤.

(٣) راجع: وحيد إبراهيم، العولمة وجدل الهوية، ص ١١٨ .

ويشـــير «مايكل هيوارد» أحد المفكرين الغربيين إلى أن « الافتراض الغربي السائد الآن يشـــير إلى أن التـــنوع الـــثقافي ليس إلا ظاهرة تاريخية عابرة، سيتم القضاء عليها بسرعة، جراء نمو ثقافة عالمية مشتركة ذات توجهات غربية،وناطقة باللغة الإنجليزية»[1].

وفي هـــذا الصـــدد، كرســـت جهود ضخمة لغزونا ثقافياً، تستهدف وجودنا برمـــته.. ولنقف على حجم المشكلة، وخطرها، لابد أن نلق نظرة سريعة على أهمية الإعلام، وخطره، في الوقت الراهن، عصر «العولمة».

الإعلام في زمن العولمة:

أعلن «ماكلوهان» أن تطور وسائل الإعلام «يعد بداية لحقبة إنسانية جديدة.. يـــتم خلالها إلغاء حاجز المسافة الذي كان يعد بين الدول، والمجتمعات، والشعوب، وهذه الحالة هي التي جعلت(ماكلوهان) يطلق على العالم مفهوم القرية الكونية»[2].. إن الـــثورة التقـــنية والمعلوماتية والإعلام هي التي جعلت «العولمة» التي نراها ممكنة، فـــلا نستطيع أن نتصور «العولمة» إذاً من دون ثورة الاتصالات، والتطورات التقنية المذهلـــة الـــتي تكمـــن وراءها، ولذلك أعطيت كل الأهمية.. والأولوية للإعلام، لإحـــداث التغـــييرات المطلوبـــة، على الصعيدين المحلي والعالمي.. فسطوة الإعلام وبـــالأخص الجهاز المرئي (التلفاز) ذات تأثير كبير على دماغ الإنسان، فهو يبعث عـــلى الارتخـــاء، ويجذب البصر، وعلى حد قول عالم الاجتماع الكندي «مارشال ماكلوهـــان» فيمكنـــنا أن نقول عن التلفاز: إنه يقوم بعملية تدليك للدماغ، وهي ظاهرة قريبة من حالة الارتعاد الحلموني، التي تعرف في الأدبيات النفسية بأنها المرحلة

---

(١) باسل حسين، الجنوب وتحدي الثقافة المعولمة، إنترنيت alarabnews.com.

(٢) علـــي القرنـــي، مستقبل العلاقات الدولية مع الوطن العربي في عصر العولمة، ضمن ندوة انعكاسات العولمة والسياسة والثقافة على الوطن العربي، ص ١٠٧.

الأولى مـــن التـــنويم المغناطيسي.. وتتضح فعالية هذا التدليك للدماغ عندما تنهمك عقولنا في تجربة تلفازية ما، حيث تستقبل بيانات إدراكية، فتملأ إحساسات التجربة تمامـــاً على نحو يفوق بكثير التجارب العادية للحياة الواقعية، لأن الصورة أصبحت ســـلطة أكثر فاعلية، لأنها أكثر حداثة وبهراً، ومن المعروف أنها غير محايدة، وإنما هي التجســـيد المادي (للأيديولوجية) الكلمة، وهي الناطق الرسمي باسم الكلمة عندما تعجـــز الحروف عن التعبير الشفهي، ومن هنا تتحول الصورة إلى أداة إيحائية شديدة البلاغة، تغني عن الكثير من الهذر الكلامي.

في «العولمة»، يحرص المعلنون على صناعة صورة إعلانية ماكرة، يتم من خلالها ترويج السلع الاستهلاكية، وبما أن جسد الأنثى هو أقوى الوسائل الاستقطابية، فقد وظفـــه المعلـــنون بكل الطرائق والأساليب، من أجل غواية المتلقي، واستخدام وعيه اللاشعوري في إنهاكه، ومن ثم تنويمه مرئيًا، مرتكزين في ذلك على قدرة ذلك الجسد عـــلى الإيحاء، وتجسيد اللذة في أكثر الأبعاد اتساعاً للمنطق الأبيقوري[١]، وهكذا تم تقديم جسد المرأة طعماً جنسياً لترصيع ٩٠% من الإعلانات التجارية.

ومـــن هـــنا أصبحت الصورة أداة للهيمنة، ولتأكيد مفاهيم مغايرة، بل تضليل عقول البشر، والذي هو- على حد قول «باولو فريد»- أداة للقهر[٢]،«وإذا ما أخذ بعين الاعتبار أن ميزانية صناعة الدعاية والإعلان بلغت ٢٥٠ مليار دولار»[٣] ندرك أن أربـــاب وسائل الاتصال العابرة للقارات قادرون على توجية الرأي العام العالمي، بـــل قـــادرون عـــلى تغيير المفاهيم وبسرعة مذهلة نتيجة الإعلام المكثف، وأصبح

(١) اتجاه فلسفي يوناني يدعو إلى مذهب اللذة.

(٢) راجع: محمد سيف حيدر النقيد، غواية الصورة فلسفة التضليل الإعلاني، مقالة ضمن مجلة الفيصل، السنة ٢٥، العدد ٣٠٠، جماد الآخر ١٤٢٢هـــ، أغسطس / سبتمبر ٢٠٠١م، ص ٣٣- ٤١.

(٣) فخ العولمة، ص ٤٥-٤٦ .

الإنسان مصاباً بنقص المناعة حيال وسائل الإعلام.. ونظراً للدور الكبير الذي تقوم بـــه شـــبكة الـــ (CNN) في هذا المجال، فقد ذكر الدكتور بطرس غالي الأمين العام الســـابق للأمم المتحدة في إحدى المناسبات «بأن الـــ (CNN) هي العضو السادس عشر في مجلس الأمن»[1].

فهـــناك ما يزيد عن خمسمائة قمر صناعي تدور حول الأرض، وبواسطة الصور الموحـــدة على شاشات مليار من أجهزة التلفزيون أصبحت الأحلام والأماني تتشابه عـــلى ضفاف الآمور، ويانغ، والأمـــازون، والنيل، لقـــد اقتلعت الأطباق المستقبلة لما ترسله الأقمار الصناعية ملايين البشر من حياتهم القروية، رامية بهم في خضم أبعاد فلكـــية، و لم يعد بمستطاع الساسة نشر سيادتهم على فضائهم الجوي، والتحكم به، و لم يحدث في التاريخ أبداً أن عرف وسمع عدد هائل من سكان المعمورة بما يجري في أنحاء العالم من أحداث كما هو اليوم»[2]، فقد ألغيت الحدود بين الدول والشعوب، أمـــام الـــتحولات الكونية الجديدة، وأصبح العالم مفتوحاً بعضه على بعض، ورقابة الحدود لا تأخذ إلا سماتها الشكلية فقط، وأصبحت الشركات الإعلامية قادرة على الوصول بالبث إلى أي منطقة في العالم.

و«الإنترنت» أصبحت وسيلة فعالة لسرعة النفاذ إلى المعلومة، وسرعة انتشارها، ونشرها، وتوظيفها، وباتت من أهم الوسائل الأساسية لتحقيق النـــزعات الحالية نحو «العولمـــة».. لقد أصبحت شبكة «الإنترنت» من الضخامة، حجماً وتأثيراً، مما لفت أنظـــار أصحاب القوى والساسة، وباتوا يخشون على اختلال موازين القوى تحت ضغوط التغيير الهائلة التي ستؤدي إليه حتماً هذه الوسائل التقنية الساحقة[3].

(١) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٨٨.

(٢) راجع: فخ العولمة، ص ٤٣-٤٤.

(٣) نبيل علي، ثورة المعلومات.. الجوانب التقنية، العرب والعولمة، ص١١٧ .

وفي هـــذا السياق تفوق صناعة الإعلام والترفيه الأمريكية على مثيلاتها، وسبب ذلـــك يعـــود إلى قوة صناعة الإعلام، وقدرتها على استقطاب أكثر العناصر البشرية كفـــاءة وموهـــبة، ومـــن ثم تطوير ما تقدمه من منتجات، كما كان لسعة السوق الأمريكـــية، والقـــوة الجيوسياسية التي حظيت بها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحـــرب العالمية الثانية، وجدارة إدارتها للحرب الإعلامية إبان الحرب الباردة، دوراً مركزياً في هذا الانتصار(١).

وتحـــتل صـــادرات المنتجات الثقافية الأمريكية المرتبة الثانية بعد الطائرات، وقد صـــدرت الولايات المتحدة أفلاماً إلى دول الاتحاد الأوربي عام ١٩٩٢م بقيمة ٣,٧ ملـــيار دولار(٢)، وصناعة الأفـــلام الأمريكـــية تنفـــق بالمتوسط ٥٩ مليون دولار علىالفيلم الواحد، ولا ريب في أن هذا المبلغ ليس بوسع المنتجين فى الدول الأخرى تحمله، ولا حتى التفكير فيه(٣).

وتتجلى هيمنة الشركات الأمريكية على قطاع الإعلام، والاتصال، والترفيه، في ظهـــور خمـــس شـــركات عملاقة تعرف باللاعبين الخمس الكبار هي: (ديسني)، و(برتلســـمان)، و(تايم)، و(وارنر)، و(فاكم)، وشركات الأخبار، وباستثناء الشركة الثانية والأخيرة فإنها شركات أمريكية، وتعمل الشركات الخمس الكبار وفق آليات الســـوق والإنـــتاج، لكـــي ينشر أو يستهلك على نطاق واسع بين أكبر عدد من المســـتهلكين، ولذلـــك لا تراعي هذه الشركات القيمة الفكرية والثقافية للمضامين والبرامج المنتجة، لكنها تركز على الشكل، والجاذبية، وفي هذا المجال بالذات تتفوق

---

(١) راجع: فخ العولمة، ص٤٥-٤٨ .

(٢) راجع: محمد شومان، عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي، مجلة عالم الفكر، ص ١٥٢.

(٣) راجع: فخ العولمة، ص ٤٨.

صـــناعة الإعـــلام والترفـــيه الأمريكية على مثيلاتها، ومكنها هذا النجاح أن تصبح النموذج الذي تسعى إلى تقليده صناعات الإعلام والترفيه في بقية أنحاء العالم[1].

وهناك تعاون وتنسيق بين الشركات الإعلامية، والدولة الأم.. «ولعل أبرز نماذج التعاون والتساند بين الدولة، والشركات الإعلامية متعددة الجنسية، يتمثل في علاقة كـــل من تايم وارنر مالك CNN بالحكومة الأمريكية، ومن جانب آخر فإن أغلب شركات الإعلام والترفيه والمعلومات، تقدم منتجات ثقافية، وصوراً، ورموزاً ترتبط بمجـــتمع، أو دولـــة محـــددة، ومـــن هنا يصعب نفي علاقة الارتباط والتعاون بين الشركات الإعلامية العملاقة والدولة الأم، التي تنتمي إليها سياسياً، وثقافياً. وتحفل أدبـــيات الإعـــلام، وحرب الخليج الثانية، بنماذج واستشهادات على علاقة التعاون والـــتكامل بين السياسة الأمريكية والتغطية الإعلامية التي قامت بها محطات التلفزيون الأمريكية، وفي مقدمتها CNN»[2].

فوســـائل الاتصال تعتبر إحدى المؤسسات الهامة، والرئيسة، المؤثرة في بناء ثقافة أي مجتمع، ونجد أن المؤسسات الإعلامية في البلاد الإسلامية تعاني من التبعية للإعلام الغـــربي، الـــتي تتمثل في تبعية مدخلات ومخرجات النظام، كما تستورد المؤسسات الإعلامية العربية مواداً أو مضامين أجنبية، وقد تنتج وتتداول مضامين ترفيهية عربية لكنها تتسم بالسطحية، وتقليد صناعة الترفيه الأجنبية.. «ولاتكتفي وسائل الإعلام العربية بـــهذا التدفق الإعلامي والثقافي الأجنبي، بل وتقـــدم غالباً البرامج الأجنبية بلا ترجمة إلى اللغة العربية»[3]، ولا نبالغ حين نقول: إن كثيراً من هذه البرامج – إن لم يكن معظمها – تخالف ديننا، وأخلاقنا، وقيمنا، وعاداتنا، وهكذا أصبحت ثقافتنا

---

(١) راجع: محمد شومان، عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي، مجلة عالم الفكر، ص ١٦٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١٦٧ .

(٣) ندوة العرب والعولمة، تعقيب نبيل الدجاني، ص ٣٣٥.

تخـــوض في المرحلة الراهنة أشرس معركة، و أخطرها، إذ وجودها بالذات – كثقافة حضارية لشعوب مارست في الماضي إبداعاً حضارياً مرموقاً – مهدد بالزوال.

شعارات العولمة:

ولـــترويج «العولمة» في العالم، وبالأخص العالم الإسلامي، رفعت شعارات براقة تأخذ اللب، وتخطف الأبصار، وهي:

أولاً: الديمقراطية:

إن «العولمـــة» تنادي بمبادئ براقة مثل حقوق الإنسان والديمقراطية، وهذه المبادئ بقـــدر مـــا فيها من جمال براق بقدر ما فيها من الباطل، وعلى الرغم من اهتمام القوة العظمـــى بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم، على صعيد الخطاب السياسي الرسمي وبعض الممارسات العملية، إلا أنها في الوقت نفسه تتعامل مع هذه القضية بنوع مـــن الانتهازية السياسية، التي تتجلى أبرز صورها في المعايير المزدوجة التي تطبقها بهذا الخصوص، وعدم ترددها في التضحية بقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في حالة تعارضها مع مصالحها الاقتصادية والتجارية، ثم إننا نجد أن الحقوق والضمانات الحقيقة – وهـــي أثمن ما في الديمقراطية– غير قابلة للتصدير إلى العالم الثالث، لأنها حكر على الـــرجل الأبيض، ذلك لأنها لو استنبتت حقيقة في العالم الثالث فسيتحرر ويسترد كيانه المفقود، ويعارض «العولمة» في النهاية.

ومـــن جهـــة أخرى فإن الديمقراطية التي تسعى «العولمة» لتطبيقها، ويظن لأول وهلـــة أن الـــذي يحكم ويقرر مصائر الأمور رجل الشارع العادي، لكن الواقع أن الذي يحكم هو رأس المال، والذين يملكونه هم الذين يسيطرون [1].

---

(١) راجع: محمد قطب، المسلمون والعولمة، ص ٣٩ – ٤١.

ويظهر بجلاء زيف هذا الادعاء – الديمقراطية – من خلال أجهزة الأمم المتحدة، فهيمنة خمس دول على مجلس الأمن لا يتفق مع النظام الديمقراطي، وقد عبر عن هذه المسألة بقوة رئيس وزراء ماليزيا محاضر محمد بقوله: إننا جميعاً سواء في الأمم المتحدة بيد أن خمس دول فقط تتمتع بهذه المساواة أكثر من باقي الدول.

هـــذا في المجال السياسي، أما في المجال الاقتصادي فإن مجموعة الدول الصناعية السبع هي التي تقرر النظام العالمي الجديد دون غيرها.. فأية ديمقراطية هذه ؟!

ثانياً: حقوق الإنسان:

أصبحت الدعوة إلى مراعاة حقوق الإنسان شعاراً مقدساً للنظام العالمي الجديد، ورمـــزاً لعصر «العولمة»، ولا يسمح للدول أن تحتج بأنها دول مستقلة.. والدول التي لا تعمل وفق مبادئ حقوق الإنسان هي المرشحة في الدرجة الأولى لعدم الاستقرار السياسي، وعدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى وقف عجلة النمو الاقتصادي، ويقود كل ذلك إلى النـــزاعات[1].

وبقـــدر مـــا في هذا المبدأ من بريق، بقدر ما يستغل لهدم القيم، ويكون وسيلة للتحـــيز، والكيل بمكيالين.. أما وأنه يستغل لهدم القيم، فلم تراع الخصوصية الدينية، والثقافية، فقد أقيمت مؤتمرات، مثل مؤتمر المرأة في بكين ومؤتمر حقوق الإنسان في مدينة فينَّا، تدعو إلى تقنين القيم الغربية تحت شعار «حقوق الإنسان»، فقد جاء في وثيقة السكان أن المراهقين والمراهقات يكون من حقوقهم أن يتمتعوا بالثقافة الجنسية عالـــية المستوى، وأن حمـــل المراهقات وإجهاضـــهن حق من حقـــوق الإنسان، بيـــنما الزواج المبكر جريمة.. والغربيون يقيمون من أجل الشذوذ الجنسي المؤتمرات، يتعالـــنون فيها بكل قبيح، ولا يتحرجون من ذلك، ولا يتأثمون.. هذه هي القيم التي

(١) راجع: زكريا إمام، في مواجهة العولمة، ص ١٦٥.

توضع الآن في مواثيق دولية، وتقنن وتفرض على الناس باسم «العولمة» لإلغاء الفطرة التي فطر الله الناس عليها.. واليوم تشن الحروب على الأديان، وعلى الطهارة ومكارم الأخلاق تحت شعار «حقوق الإنسان».

خصائص ثقافة العولمة:

الـــذي يقـــود حركة «العولمة» -كما يقول «فريدمان»- هو قوانين رأس المال وآلـــياته، وليســـت الـــثورة العلمية، أو التكنولوجية، «فالعولمة» ببساطة مرحلة من مراحل التطور الرأسمالي الغربي، وعلى هذا فإن الذي يصوغ الثقافة الكونية الجديدة هـــي الشـــركات، وأممية رأس المال، وسواء شئنا أم أبينا فإن الذي يملك رأس المال العـــالمي هو الذي يسيطر في الدول الأكثر تقدماً، ويسعى لبسط نفوذه على العالم، وهـــو الذي يصوغ الثقافة الكونية[1]، وتلك هي طامة أخرى حين تصبح الشركات التي تبحث عن الربح السريع بيدها مفاتيح الثقافة العالمية، ومن هنا نستطيع أن نلمح خصائص ثقافة «العولمة» في ما يأتي:

١ – **ثقافـــة تقـــوم على الفلسفة البراجماتية:** إن فلسفة هذه الثقافة تقوم على خمســـة أوهـــام، كمـــا لخصـــها باحث أمريكي، وهي: وهم الفردية، وهم الخيار الشخصـــي، وهـــم الحياد، وهم الطبيعة البشرية التي لا تتغير، وهم غياب الصراع الاجتماعي.

– **وهم الفردية:** أي الاعتقاد أن حقيقة وجوده محصـــورة في فرديته، وأن كل مـــا عداه أجنبي عنه لا يعنيه، ويعمل هذا الوهم على تخريب وتمزيق الرابطة الجماعية التي تجعل الفرد يعي أن وجوده إنما يكمن في كونه عضواً في أمة.

---

(١) راجـــع بـــول ســـالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة فى مطلع القرن الحادى والعشرين، ضمن ندوة العرب والعولمة، ص ٢٢١ .

- **وهم الخيار الشخصي**: يرتبط بالأول ويكمله، فباسم الحرية يكرس النـزعة الأنانية، ويعمل على طمس الروح الجماعية.

ويأتي **وهم الحياد** ليدفع بالأمور خطوة أخرى في الاتجاه نفسه، فما دام الفرد نفسه موجوداً، وما دام حراً مختاراً فهو محايد، وكل الناس إزاءه محايدون، أو يجب أن يكونوا كذلك، وهذا يؤدي إلى تكريس التحلل من كل التزام، أو ارتباط بأية قضية، ومن هنا انتشر في السنين الأخيرة شعار (وأنا مالي).

أما الوهم الرابع، **وهو الاعتقاد في الطبيعة البشرية التي لا تتغير**، فواضح أنه يرمي إلى صرف النظر عن رؤية الفوارق بين الأغنياء والفقراء، بين المستغلين ومن هم ضحايا الاستغلال، وقبولها- أعني تلك الفوارق- بوصفها أموراً طبيعية، كالفوارق بين الليل والنهار، ومن ثم شل روح المقاومة.

ويأتي الوهم الخامس صريحاً في منطوقه ومفهومه وهو، **الاعتقاد في غياب الصراع الاجتماعي**: وهو تتويج للأوهام السابقة، ومعناه الاستسلام للجهات المستغلة من شركات ووكالات، وغيرها من أدوات «العولمة»، وبعبارة أخرى: التطبيع مع الهيمنة، والاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري، الذي يشكل الهدف الأول والأخير[1].

وهذه الفلسفة هي تتويج لفلسفة البراجماتية التي دعا إليها وليم جيمس «والتي أسقطت الحقيقة وعملت على اختزالها في مفهوم المصلحة، أما شلر الذي ينتمي إلى المدرسة البراجماتية فكان أكثر صراحة حيث أعلن استناد فكره إلى مقولة

---

(1) راجع، محمد عابد الجابري، العرب والعولمة: العولمة والهوية الثقافية.. تقييم نقدي لممارسة العولمة في المجال الثقافي، ضمن ندوة العرب والعولمة، ص ٣٠١-٣٠٣.

بروتاجوراس السفسطائي (الإنسان مقياس كل شيء)»[1]. فهذا ارتداد للفكر الغربي إلى العصور الإغريقية، ويعود سبب هذه الردة إلى أن البراجماتية استطاعت أن تؤكد عجـــز الفكر الفلسفي الغربي عن إدراك الحقيقة المعرفية، ومن ثم استطاعت أن تحطم كل الفلسفات، والأيدلوجيات الغربية[2]. وهكذا أضحت المنفعة هي المعيار الوحيد للحكم على الأشياء.

٢ – ومن أهم خصائص ثقافة «العولمة» أنها قائمة على الفلسفة العلمانية، أي أنهـــا مادية بحتة، لم تراع الروح، ولا متطلباته، تستثير الغرائز، وتلغي العقل، ولم يعد في زمن «العولمة» أي قيمة للقيم، والأخلاق، والطهارة، ورفع شعار اللذة، وزاد أوار سعار الجنس والشهوات، وأصبحت عبادة الهوى هي الدين السائد في كثير من بلاد الغرب: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ (الفرقان:٤٣)، ومن خلال الصورة الناطقة يستخدم الجنس للضغط على مخيلة الفرد المسلم ليسلخه عـــن ديـــنه، ويلقي به في أتون الشهوات، لأن هذه الأمة هي الوحيدة المحافظة على طهارتها، ولسان حال الغرب: ﴿أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ (الأعراف:٨٢)، ولسان حال هذه الثقافة: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ (الجاثـــية:٢٤).

٣ – ومـــن خصائص هذه الثقافة أنها استهلاكية، استمتاعية، سطحية، فردية مبـــتذلة، تفتقد الحس العميق بالهوية الذاتية، وهي ثقافة مهرجانية، أكثر منها ثقافة تأســـيس الوعـــي، ثقافة تفتقد الحس التاريخي الشامل، والخبرة المتراكمة.. وانتشار الـــثقافة الاستهلاكية أقلق الكثيرين حتى في داخل الولايات المتحدة الأمريكية، فقد

(١) أحمد عبد الرحمن، العولمة: وجهة نظر إسلامية، ضمن ندوة الإسلام والعولمة، ص ١٠٥.

(٢) المصدر السابق، ص١٠٧.

وصـــف المحرر الثقافي لمجلة «نيويورك تايمز» الأسبوعية: الثقافة الرائجة: «بأنها نفاية الـــثقافات، وثقافـــة الـــنفايات»[1]، وفي عام ١٩٨١م كان رئيس القناة الثالثة في تلفزيون فرنسا يصرح بقولـــه: «إنه لن يســـمح للزبالة المرئية المسمومة... بالعرض في قناته»[2].

وبـــنظرة ســـريعة نـــدرك دون عناء أن هذه الفلسفة- أعني فلسفة «العولمة»- وضعت بعناية، ومقاييس تناسب جزر الثراء، وتلعب التقنيات الحديثة دوراً بارزاً في بلورة هذه الثقافة، «وتوظف العلم للاختراق الثقافي والهيمنة على الثقافات التقليدية بهـــدف طمـــس هويـــة الشعوب.. ولا شك أن المتابع للبرامج التي تبثها الإذاعات المختلفة حتى العربية منها يلحظ بوضوح إظهار تفوق الحضارة الغربية، وتغلغل القيم الرأسمالـــية في المؤسســـات الوطنية ذات الصلة بالثقافة: مناهج المدارس والجامعات، ومراكـــز البحوث كلها تشير إلى ذلك، بالإضافة إلى ما تقدمه المؤسسات من منح، ومـــواد إعلامية، وبحوث تجرى عن طريق المؤسسات الرأسمالية كلها تصب في إطار ترسيخ تفوق الغربي»[3].

إذاً في ظـــل «العولمة» الثقافية تعميم للثقافة الاستهلاكية — الثقافة الشعبية- التي تنتشـــر اليوم بصورة سريعة بين الفئات الاجتماعية المختلفة، تسلبهم الهوية... إضافة إلى ذلـــك أخذت اللغة الإنجليزية، وخصوصاً اللهجة الأمريكية تصير لغة عالمية عبر الإعلام الدولي، وأصبحت الأفكار مثل السلع ترتدي جلباباً موحداً، وأصـــبح الناس في جمـــيع الأرض يحـــلمون اللحاق بمستوى معيشة جزر الثراء، نتيجة لما ترسله

(١) ندوة العرب والعولمة، تعقيب جميل مطر، ص ٢٧٥.

(٢) في الفكر الإسلامي، صنفه عوض الله حجازي وآخرون، ص٤٨٤.

(٣) أحمد حجازي، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، عالم الفكر، ص١٣٥-١٣٦.

الأقمار الصناعية، ولما علم قادة «العولمة» أن هذا اللحاق مستحيل قاموا بالتصدي لها بضرورة تسلية الشعوب برضع الأثداء المخدرة. (١)

كل ذلك يتم وفق غزو إعلامي مدروس ومكثف تارة، وتارة عن طريق اتفاقات وقوانين تكبل العالم الإسلامي، يقول «برجنسكي»: «... ومن ذلك تقيد الحكومات المسلمة أو التي تحكم المسلمين باتفاقيات مجحفة ظالمة كاتفاقية الجات، واتفاقية منع الانتشار النووي، ومن ذلك محاولة واسعة النطاق لجلنزة البلاد الإسلامية، أي نشر اللغة الإنجليزية، وإقصاء اللغة العربية، ودفنها حية»(٢)، ومن الجدير ذكره أن ثقافة «العولمة» تعتمد بالدرجة الأولى على اللغة الإنجليزية، وأصبح التنوع اللغوي ينظر إليه كعقبة أمام التجار، وانتشار المعرفة، وصارت اللغة الإنجليزية هي اللغة العالمية، وهذا يعني القضاء على الثقافات الأخرى، وكما يقول العالم «بابيك»: إن تعدد اللغات هو أدق انعكاس لتعدد الثقافات، وتدمير الأولى سيؤدي حتماً إلى ضياع الثانية، فاللغة ليست الأداة الرئيسة للتواصل الإنساني فقط، إنما أيضا تعبر عن رؤية الذين يتكلمونها للعالم، وتعبيرعن خيالهم، وعن أساليب استخدامهم للمعرفة، إن القضاء على اللغات هو حرمان الشعوب من ثقافاتها. (٣)

النتيجة المنطقية «للعولمة» زوال الدولة، والأسرة، والدين، والثقافة، واللغة باعتبارها كلها قيوداً على الفكر والعمل والنشاط والمنفعة والمصلحة.

---

(١) راجع: نجيب الجناحي، العولمة: الواقع والآفاق، ص٢٣-٢٥؛ بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، مجلة عالم الفكر، ص ٢٢٠.

(٢) أحمد عبدالرحمن، العولمة: وجهة نظر إسلامية، ندوة الإسلام والعولمة، ص٩٧-٩٨.

(٣) راجع: رضا عبد الكريم إسماعيل رضوان، الخصوصية اللغوية في عصر العولمة، مقالة في مجلة الفيصل السنة ٢٥، العدد٣٠٠، جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ، أغسطس / سبتمبر ٢٠٠١م، ص ٢٨- ٢٩.

لماذا يريد الغرب أن يفرض علينا «العولمة»؟

نتساءل الآن: لماذا يريد الغرب أن يفرض علينا «العولمة»!؟ القضية ليست سحراً، ولكن في بنية الفكر الغربي والحضارة الغربية هذه النزعة للهيمنة، فنحن قد اعتدنا ما يسمى بالمركزية الغربية، أي أن الغرب لا يعترف (بالآخر)، ويريد أن يفرض ذاته عليه، وقد صرح زعماء الغرب، قبل وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي، أن الإسلام هو العدو، لأنه القوة الوحيدة المستعصية على «العولمة»، ولكونه لم يتبن النموذج الغربي، ولذلك فإن على حلف الأطلنطي أن يوجه آلته العسكرية إلى العالم الإسلامي.. وهذا الكلام يقال على مستوى لسان المسؤولين صناع القرار، وليس هذا الكلام كلام المثقفين الغربيين.. إذاً الإسلام هو المستهدف بالدرجة الأولى، والغرب لن يقر له قرار حتى يردوا المسلمين عن دينهم إن استطاعوا: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ﴾ (البقرة: ٢١٧).

«فالعولمة» أداة للهيمنة، ومن ثم قمع وإقصاء للخصوصي، فهي غزو جديد، وبأسلوب جديد، للعالم الإسلامي، غزو مدجج بقوة الإعلام، والاقتصاد، والسياسة، والقانون الدولي، والاتفاقات الدولية، وإن اقتضى الأمر بالحصار، والقتل، والترويع، والتجويع، إنها فلسفة الإغريق ولكن بثوب جديد.

ثم إن هذا الغزو يحقق للغرب مكاسب عديدة فهو سيجعل من المسلمين عبيداً له، ينهب خيرات البلاد طولاً وعرضاً، ويعيث فيها الفساد، وخير من يحدثنا عن هذا النوع من الغزو جبران خليل جبران - وليس المخبر كمن شاهد - حيث قال عن مهمة المدارس الغربية في البلاد العربية: «كان التعليم يأتينا من الغرب بشكل الصدقة، وقد كنا ولم نزل نلتهم خبز الصدقة لأننا جياع متضورون، ولقد أحيانا

ذلــك الخبز، ولما أحيانا أماتنا أحياناً، لأنه أيقظ بعض مداركنا، ونبه عقولنا قليلاً.. وأماتــنا بأن فرق كلمتنا، وأضعف وحدتنا، وقطع روابطنا، وأبعد ما بين طوائفنا، حتى أصبحت بلادنا مجموعة مستعمرات صغيرة، مختلفة الأذواق، متضاربة المشارب، كل مستعمرة منها تشد في حبل إحدى الأمم الغربية، وترفع لواءها، وتترنم بمحاسنها وأمجادها»[1]

أوجه الخلاف بين الثقافة الإسلامية و«العولمة» الثقافية:

وغــني عــن البيان أن الثقافة تعد عنصراً أساسياً في حياة كل فرد، وكل مجتمع، وكل أمة، وهي تشمل القيم، والأخلاق، والتقاليد، وأنماط الحياة المختلفة، فالثقافة إذاً: مجموعة المعارف، والمعلومات النظرية، والخبرات العملية التي يكتسبها الإنسان، ثم يحدد عــلى ضوئها طريقة تفكيره، ومنهج سلوكه في الحياة، وهي تعبر عن هوية وخصائص كل أمة.. وعلى الرغم من إقرار المجتمعات الإنسانية قديماً بوجود تمايز ثقافي بينها، فإن ثمــة اتجاهــاً يدعــو إلى إنكــار هذا التميز على اعتبار أن التدفق الإعلامي، والثورة المعلوماتــية، والأدوات التقانية الأخرى قادرة على فرض الثقافة الغربية، يقول عبد الله بلقزيــز في تعريف «العولمة»: إنها «في الواقع فعل اغتصاب ثقافي، وعدوان رمزي على ســائر الــثقافات، إنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف المسلح بالثقافات، فيهدر ســيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها العولمة»[2].. «فالعولمة» ليست مشروعاً علمياً محايداً، كما رأينا، بل هي أيديولوجية، وفلسفة لها مغزاها.

ويمكنــنا أن نبين أهم أوجه الخلاف بين الثقافة الإسلامية و«العولمة» الثقافية من وجوه:

---

(١) علي مشاعل، الاستشراق والتنصير وموقف الدعوة الإسلامية منهما، ص ١٦٣ – ١٦٤.

(٢) نورة السعد، إنترنيت: بوابة العرب.

أولاً: الفرق بين الثقافة الإسلامية والعولمة الثقافية:

سنوجز الفرق بين الثقافة الإسلامية وثقافة «العولمة» في نقاط رئيسة:

١- «العولمة» الثقافية ما هي إلا نتاج أيديولوجية الرأسمالية الغربية، فهي ثقافة لا تؤمن إلا بالمادة: ﴿ وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ﴾ (الجاثية:٢٤)، وتقوم فلسفتها على الأنانية النفعية، والتمتع بالملذات دون ضابط أخلاقي، أو رادع ديني، فعبادة الهوى هي السائدة: ﴿ أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ ﴾ (الفرقان:٤٣).. فثقافة «العولمة» لاتهتم إلا بالجسد ولذة الجسد، فلا تقيم هذه الثقافة للدين وزناً، ولا للروح بالاً، وكأن الإنسان مخلوق مادي بحت.. فمستقبل الثقافة في خطر من نفاية الثقافات ،لأن مصدرها شركات تجارية تبحث عن الربح السريع دون أن تعير للمضامين أية أهمية، وقد أشارت الباحثة السيسيولجية «إرن ستيوتر» إلى أن المستقبل سيشاهد الكثير من الاندماجات بين الشركات الإعلامية.. وتتوقع الباحثة أن تتمركز ملكية الإعلام في العالم في ثلاث مجموعات شركات إعلامية كبرى، وتصبح هذه المجموعات تمتلك كل الكتب، وكل المجلات، وكل الأفلام، وكل الأغاني، بحيث تصبح كل الثقافة - ثقافتنا - مملوكة لثلاث أو أربع شركات عملاقة[1].

أما الثقافة الإسلامية فتقوم على الإيمان بالله تعالى: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ (محمد:١٩)، ومصدرها رباني، تستمد معارفها من الوحي الإلهي (الكتاب والسنة) وما استنبطه العلماء من هداياتهما؛ وهي تدعو إلى توحيد الله تعالى، وإلى مكارم الأخلاق، وتلزم الأمة بالصبغة الربانية: ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ۖ

(١) علي القرني، مستقبل العلاقات الدولية مع الوطن العربي في عصر العولمة، ضمن ندوة انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي، ص١١٦.

وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ﴾ (البقرة:١٣٨)؛ وتهدف هذه الثقافة لتحقيق العبودية لله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (الذاريات:٥٦)، دون أن تهمل متطلبات الإنسان المادية: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (الأعراف:٣٢)، والمسلم مأمور بأن يوازن بين الواجبات حتى لا يطغى جانب على جانب، قال سلمان الفارسي لأبي الدرداء رضي الله عنهما: « إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، فَأَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ.. فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: صَدَقَ سَلْمَانُ»[1].. والثقافة الإسلامية هي الثقافة الوحيدة التي تحقق التوازن بين متطلبات الجسد والروح، ولايمكن قيام حضارة إنسانية رفيعة إلا في وسط ديني خلقي عقلي جسدي، يمكن فيه للإنسان أن يبلغ كماله الإنساني، وأي مدنية تهمل جانباً من هذه الجوانب ستكون عاقبتها الشقاء الروحي، وإرهاق الجسد، ومن ثم ستتأرجح بين مدنية بهيمية مادية، ورهبانية قاسية، ولم تزل في اضطراب، وهاهي المدنية الغربية تنطق بهذا الشقاء حتى فقد الإنسان إنسانيته.

٢ – الثقافة الإسلامية تعلي من شأن العفة والطهارة: ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ﴾ (المدثر:٤–٥)، بينما ثقافة «العولمة» لا تلقي للعفة والطهارة أهمية.

٣ – «العولمة» مرحلة ما بعد الحداثة، ومن ثم تهدد الأصول والثوابت والعقائد، وقد أفرزت «العولمة» ما يسمى «ظاهرة الزوال: وهي شعور الإنسان بعدم وجود ثابت، أو كل شيء قابل للتغير أو الزوال، وأن التطور السريع للصناعة وظواهر الموضة

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: الأدب ٨٦، ٧/ ١٠٤– ١٠٥ .

المتغيرة كل سنة بل كل فصل من فصول السنة يؤدي إلى ذلك الشعور، فإذا انضم إليه الدعوة إلى النسبية المطلقة وإلى كسر المطلق، والثابت، والخروج عـــنه بدعوى الحرية، أو حتى بدعوى التفلت، إذا انضم ذلك إلى الزوال تحول من حالة إلى مفهوم مطلوب وليس مجرد حالة نستطيع التعامل معها، أو نسعى لتغييرها أو القضاء عليها»[1].

أمـــا الإســـلام فهو دين الله الخالد إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ ﴾ (آل عمـــران:١٩)، عقـــائده ثابتة، أخلاقه ثابتة، عـــباداته ثابتة، ولاريب أن ثقافة تعتمد على أصول متغيرة كالثقافة الغربية ستختلف كل الاختلاف عن ثقافة تعتمد على أصول ربانية ثابتة لا تتغير.

ثانياً: الفرق بين عالمية الإسلام والعولمة الغربية:

ثقافـــة «العولمـــة» وضعت لخدمة النخبة (جزر الثراء)، ولمصلحتهم، ولتهدئة الطـــبقة الســـاحقة الـــتي تعـــيش تحت خط الفقر، حتى لا تطالب بحقوقها، اقترح بريجنســـكي (الحلمة المخدرة) إشارة إلى الحليب الذي يفيض عن ثدي الأم المرضعة، فبخلـــيط من التسلية المخدرة، والتغذية يمكن تهدئة خواطر سكان المعمورة المحبطين، وتفـــرض هـــذه الـــثقافة على العالم فرضاً، وبوسائل متعددة، بالترغيب والترهيب، والـــتجويع والتشـــريد والتقتيل، وهذه الحقيقة قررها «هينتنغتون» وبصراحة عجيبة حيث قال: «لـــم يغلب الغربُ العالـــمَ بتفوق في أفكاره، وقيمه، أو دينه - الذي لم تعتنقه إلا قلة من أبناء الحضارات الأخرى - وإنما غلب بتفوقه في العنف المنظم.. إن الغربيين كثيراً ما ينسون هذه الحقيقة، لكن غير الغربيين لا ينسونها أبداً»[2].

«فالعولمـــة» إذاً أداة للهيمـــنة، ومن ثم قمع وإقصاء للخصوصي، واحتواء للعالم، ونفـــي (للآخر)، فهي غزو جديد، وبأسلوب جديد إلى العالم الإسلامي، غزو مدجج

(١) ندوة الإسلام والعولمة، ورقة الدكتور علي جمعة، ص ١٣٢.
(٢) نقلاً من موقع جعفر شيخ إدريس، إنترنيت.

بقوة الإعلام والاقتصاد، والسياسة، والقانون الدولي، والاتفاقات الدولية، وإن اقتضى الأمر بالحصار، والقتل، والترويع، والتجويع، إنها فلسفة الإغريق لكن بثوب جديد.

ولا يمكن أن نطلق على هذا الغزو العالمية، إذ هناك فرق بين العالمية و«العولمة»، لأن العالمية تمثل الأفق الإسلامي، حيث إن الإسلام دعوة للعالمين منذ المرحلة المكية، ومن ثم فالعالمية ليست غريبة عن الرؤية الإسلامية، بل الرؤية الإسلامية نزاعة إلى الرؤية العالمية انطلاقاً من أن الإسلام هو الرسالة الخاتمة، والعالمية، التي جاءت رحمة لكل الناس، قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ (الانبياء:١٠٧).

فعالمية الإسلام تقوم على أسس وقيم الإسلام الحضارية، سواء أكان في مجال العقيدة، أم في مجال النظم، تقوم على التعريف به، وما فيه من قيم، وتقوم على أساس بناء القناعة الذاتية، والاختيار الحر، بعيداً عن ضروب الإكراه: ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ﴾ (البقرة:٢٥٦)، بل إنها تترعرع في كنف الحوار الهادئ البناء، وعدم مصادرة الآخر: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ (آل عمران:٦٤)، والثقافة الإسلامية لاتصادر الثقافات الأخرى – مع أنها ربانية المصدر – لأن الاختلاف في هذه الحياة الدنيا من سنن الله الكونية، وسيستمر هذا الاختلاف لأن الله خلق الخلق لذلك: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ (هود:١١٨-١١٩)، وهكذا يتسع صدر الإسلام (للآخر)، ولا يسعى إلى إفنائه من الوجود، بل يعيش أصحاب هذه الأديان في ظل سماحته، كما يؤكد الواقع، والتاريخ، وقد شهد بذلك مفكرون غربيون.

والعالمـــية الإسلامية أصدق قولاً، وأعقل واقعية، فهي تربط الوحدة البشرية في بعدها العالمي منشأ، ومصيراً، بلحمة الاعتقاد الراسخ، قال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾ (النســـاء:١)، وقـــال: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِۖ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَۗ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَـٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴾ (آل عمران:١٨٥)، وهكذا أعلن الإسلام المســـاواة بـــين الـــناس؛ لأنه قرر وحدة الجنس البشري في المنشأ والمصير، في المحيا والممات، في الحقـــوق والواجبات، أمام القانون وأمام الله تعالى، في الدنيا والآخرة، لا فضل إلا للعمل الصالح، ولا كرامة إلا للأتقى.

والعالمـــية الإسلامية لا تلقي في أهمية رأس المال ذريعة للوحدة، بل سبباً في مزيد مـــن التشرذم، واتساع الفروق الطبقية، وتعد «عولمة» اقتصاد السوق مفاقمة وبائية لإمـــلاق الفقراء، ومثراة غير عادلة للمترفين والأثرياء، وإذا كانت أوربا في الماضي تخشى من المعوزين، مع أن نسبتهم كانت قليلة، فأي مستقبل مظلم ينتظر الإنسانية والتوقعات تشير إلى أن ثمانين في المائة سيعيشون تحت خط الفقر، إنهم قنبلة موقوتة؟ حقاً العالم فوق برميل من البارود نتيجة الأثرة الغربية.

والعالمية لاتعني مصادرة (الآخر) بل تعني أن هنالك حضارات متعددة، ومتميزة، أي أنهـــا ليســـت متماثلة، وأيضاً ليست منغلقة منعزلة ومعادية، وإنما هناك نوع من الخصوصـــية، ونوع من التشابه، وأن يكون هناك نوع حوار لاستفادة كل حضارة من الأخرى.

أما إذا جاءت حضارة من الحضارات، واجتاحت العالم بقوتها، وفرضت نمطها في الـــثقافة، والمـــثل، والقيم، وطريقة العيش على العالم، فهذه الحضارة لايمكن أن تكـــون عالمية، وإنما هذا ما يسمى خطأ «بالعولمة»، لأن «العولمة» من المفروض أن

تعـــني شيئاً عالمياً، ولكن هذا الذي يفرض الآن باسم «العولمة» ليس عالمياً وإنما هو الرؤية الغربية والهيمنة[1].

على هذا عندما كانت الإمبراطورية البريطانية لا تغرب عنها الشمس، ألم تكن هذه «عولمة»؟ كان القرار يصـــدر في بريطانيا وينفذ في مصر، وفي الهند، وفي بلاد لا تغرب عنها الشمس.. وعندما كان الرومان يحكمون العالم وكانوا هم الأشراف والســـادة، وغيرهم البرابرة، ألم تكن هذه «عولمة»!؟ نعم إننا في صعود أمام وسائل الاتصـــال الحديثة، ولكن الجديد في «العولمة» وأخطر ما فيها أن هذه الهيمنة الغربية تقنن باسم الشرعية الدولية، وباسم النظام العالمي الجديد.

«فالعولمـــة» بهـــذا المفهـــوم أبعـــد مـــا تكون عن العالمية، والأولى أن تسمى «التسلطية»، أو «الاستعباد»، أو تحكم النخبة في مصير الشعوب، ونهب خيراتها.

والعالمـــية الإســـلامية كما اتضح من المقارنة هي عالمية إنسانية، إيجابية، مضادة «للعولمة» السلبية المتوحشة، وهي أكثر رحمة، واستيعاباً، وإنسانية، بل وأكثر فاعلية عـــلى بعـــث الحضارة الإنسانية السمحاء التي ترقى بالإنسانية إلى الكمال، وأدعى للتعايش السلمي، وأصلح للبقاء.

ثالثاً: قانون التدافع ونهاية التاريخ:

أمـــا مقولـــة نهاية التاريخ، فالتاريخ لم ينته ولم يتوقف، ولن يكون هناك ثقافة واحدة حتى وإن لقيت الثقافة الشعبية – نفاية الثقافات – هذا الانتشار السريع، لأن الـــتدافع مـــن سنن الله الكونية، قال الله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴾ (الحج: ٤٠)،

---

(١) راجـــع: محمد عمارة، العولمة وقضايا الفكر الإسلامي، ندوة الإسلام والعولمة، ص ١١٨-١٢٣؛ وجمال البنا، الإسلام دين العالمية لا العولمة، ندوة الإسلام والعولمة، ص ١٤٧؛ محمد سعيد رمضان البوطي، ويغالطونك إذ يقولون، دمشق : دار الفارابي، ١٤٢١هـــ، ٢٠٠٠ م، ص ٣٢٣-٣٢٤.

ومن السنن الكونية الاجتماعية قانون الاختلاف: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ﴾ (هود:١١٨-١١٩). فالـــثقافة الإسلامية مع كونها ربانية المصدر، لاتصادر الرأي (الآخر)، وتقرر أن أية محاولة لجعل الناس أمة واحدة سيكتب لها الفشل، لأنها تخالف سنن الله الكونية، لأن الله – عـــزوجل – خلق الناس مختلفين في القدرات العقلية والإدراك، والميول، وخلق لهم الإرادة ليـــختاروا الطريق الذي ســـيسلكوه بمحض إرادتـــهم، فهذه هي سنة الله في الكون: ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ (الأحزاب:٦٢).

وأيما حضارة، أو فلسفة، يصيبها الغرور، وتصبح مفتونة بقوتها، تدعي ذلك، ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴿٦﴾ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴾ (العلـــق:٦-٧)، فالـــيهود قديماً كانوا يظـــنون أنهم نهاية الكون، وكذلك ظن النصارى، والشيوعية ظنت أن نهاية التاريخ ســـتكون عند الشيوعية العلمية، ويستثنى من هذا الغرور الكاذب المسلم، فهو يعلم حـــق اليقين أن الله يقلب الأيام ويداولها بين الناس: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ (آل عمران:١٤٠).. فأيما حضارة مهما نهضت فستختفي يوماً من الأيام بغـــرورها وقوتهـــا، وجبروتها، لأن التداول سنة الله في خلقه: ﴿ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾ (فاطر:٤٣)، والله هو الذي يقدر المقادير، وليس البشر، وإن ظنوا في لحظات غرورهم وتبجحهم أنهم قادرون: ﴿ فَأَمَّا عَادٌ فَٱسْتَكْبَرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَقَالُواْ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً ۖ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ۖ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ ﴿١٥﴾ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِىٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ لِّنُذِيقَهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْىِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَعَذَابُ ٱلْءَاخِرَةِ أَخْزَىٰ ۖ وَهُمْ لَا يُنصَرُونَ ﴾ (فصلت:١٥-١٦).

و«الزعم بأن سقوط الماركسية يمثل شاهداً واقعياً على انتصار الليبرالية، وسقوط عصــر الأيديولوجيات، ونــهاية التاريخ ببلوغه غايته الحضارية في الليبرالية الغربية، كمـــا يقول فوكوياما، هو زعم يجافي الحقيقة، لأن سقوط الماركسية يعود لتناقضاتها الذاتــية، ولا يمثل بالضرورة شاهداً على انتصار الليبرالية التي تواجه أزمات شديدة فيما يحدث بفعل العولمة»[١].

إذاً فهـــذه المقولـــة: «نهايـــة التاريخ» تعاني من مغالطة البديل الوحيد، وترجع بجذورها إلى الافتراض الذي شاع في الحرب الباردة بأن البديل الوحيد للشيوعية هو الديمقراطية الليبرالية، وأن زوال الأول يؤدي إلى عالمية الثاني، بيد أنه مازالت هنالك إشـــكالات عديـــدة للنـــزاعات، وهنالك البدائل الدينية، والاعتقاد بأن الغرب قد كســـب العالم للأبد بسبب انهيار الشيوعية السوفياتية محض غرور أجوف[٢]، لأننا نشـــاهد تفككـــاً في مـــناطق كثيرة من العالم، وكثير من الدول معرضة لذلك مثل يوغســـلافيا، وإيطالـــيا، حتى سويسرا تخشى من تفكك وحدة ترابها الوطني، وحتى الولايـــات المتحدة الأمريكية، بعض الولايات ترفض استخدام اللغة الإنجليزية، وهي الولايات من أصل أسباني[٣].

وظهـــرت دعوات مناوئة «للعولمة» فنشطت حركات النازيين الجدد من «بات بوكـــنان» بالولايـــات المـــتحدة الأمريكـــية إلى الديماغوجي العنصري في روسيا «زيوغـــانوف»، و«لوبان» في فرنسا، و«ونستون بيترز» في نيوزيلندة، و«هيدر» في النمسا وغيرهم كثير[٤].

---

(١) محمد إبراهيم مبروك، ندوة الإسلام والعولمة، ص ١٠٤.
(٢) راجع: صامويل هنتنغتون، إن لم تكن الحضارة فماذا يكون، مقال ضمن كتاب صراع الحضارات، ص ٨٤.
(٣) راجع: فخ العولمة، ص ٦٢ .
(٤) راجع: الحبيب الجناحي، ظاهرة العولمة الواقع والآفاق، مجلة عالم الفكر، ص ١٧.

وفي الهـــند وأفريقـــيا أخذت اللغات المحلية تحل محل لغات المستعمرين، ونشرت «النيوزويك» مقالاً بعنوان: «لم تعد الإنجليزية لغة الحديث هنا» يتحدث عن حلول الصينية محل الإنجليزية باعتبارها اللغة المشتركة في هونغ كونغ.. وفي تطور موازٍ فإن الصرب يسمون لغتهم حالياً اللغة الصربية، وليس الصربكرواتية، ويكتبونها بالحروف الســـيريلية (السلافية القديمة) الخاصة ببني جلدتهم الروس، وليس بالحروف الغربية، وفي الوقـــت نفســـة تحول الآذريون، والتركمان، والأوزبك من الحروف السيريلية لمســـتعمريهم الـــروس إلى الحـــروف الغربية لبني جلدتهم الأتراك[1].. وتنامت هذه المعارضة «للعولمة» حتى في الغرب، وفي الاجتماع الأخير لرؤساء الدول الصناعية تم عـــزل وســـط مديـــنة جنوى حتى يتمكن الرؤساء من الاجتماع، ومن الغريب أن الإعـــلام يظهر المعارضة على أنها شرذمة فوضوية مشاغبة - مع أن نسبة المشاغبين فيهم قليلة - تقف في وجه قدر «العولمة».

و ظهرت في أمريكا مقولة مضادة لنظرية «نهاية التاريخ» التي حظيت بالاهتمام غـــداة نهايـــة الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، قالها «صاموئيل هانتنغتون» في مقالـــه المشـــهور: «صدام الحضارات» الذي ظهر في مجلة (فورين أفيرز) الأمريكية الـــنافذة في واشـــنطن على هذا النحو، الذي أثار مناظرات واسعة تعدت أصداؤها حـــدود الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يرى أن مصدر النـــزاعات في العالم لن يكـــون أيدلوجـــياً، أو اقتصـــادياً في المجال الأول، فالانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية، والمصدر المسيطر للنـــزاع سيكون مصدراً ثقافياً، وقد أولى الإسلام

(١) راجع: صاموئيل هنتنغتون، إن لم تكن الحضارة فماذا يكون، مرجع سابق، ص ٨٦-٨٧.

جانباً كبيراً في مقالته، ويعتبر التفاعل بين الإسلام والغرب صدام حضارات، وخلص إلى أنه لن يكون في المستقبل حضارة عالمية بل عالم يضم حضارات مختلفة[1].

وفي أوربا أكد رئيس المفوضية الأوربية جاك ديلور صراحة بقوله: «إن منازعات المستقبل ستشعلها عوامل ثقافية، وليست اقتصادية، أو أيديولوجية، وحذر من أن الغرب في حاجة إلى تطوير فهم أعمق للافتراضات الدينية والفلسفية الكامنة وراء الحضارات الأخرى، والطريقة التي ترى بها الأمم الأخرى مصالحها، وذلك لتحديد الشيء المشترك الذي يجمع بيننا»[2]، ويمكن للمرء أن يجد إجماعاً حول هذا التوجه في الغرب – بعد سقوط الاتحاد السوفياتي – على نطاق المفكرين، وصناع القرار من الساسة في أمريكا وغيرها، وأخذت نبرة هذا الخطاب تزداد قوة يوماً بعد يوم في الأدبيات الغربية، حتى أن الصرخات العقلانية لتكاد تختفي مع ازدياد دق طبول الحرب.

إن هذه المقولة (صدام الحضارات) مفزعة حقاً، مثل نهاية التاريخ.. هذه الأرض التي جعلها الله للناس قاطبة ﴿ وَٱلۡأَرۡضَ وَضَعَهَا لِلۡأَنَامِ ﴾ (الرحمن: ١٠)، لغة التفاهم فيها هي الدماء والدمار بدلاً من الحوار.. أليس لغة الحوار واستفادة كل حضارة من الأخرى بما يصلح من شأن الإنسانية المعذبة خيراً مما يدعون إليه؟ [3]

إن الغرب هو الذي يلغي الحوار، بإظهار المسلمين وكأنهم خارج التاريخ، وكأنه لم يعد هناك ما يمكن أن يتعلمه منهم، ولامن حضارتهم، ففي مثل هذه الحالة لا مكان للحوار، بل إن الغرب هو الذي يوقد نار الحرب.

---

(١) راجع: صامونيل هانتغتون، صدام الحضارات، ط١، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٥م ص ١٧، -٤١.

(٢) راجع: صامونيل هانتغتون، إن لم تكن الحضارة فماذا يكون؟ مرجع سابق، ص ٨٧ .

(٣) راجع: زكريا بشير إمام، في مواجهة العولمة، ص ٩٦ – ٩٨ .

أخطار العولمة:

أصـــل وجود «العولمة» هو بحـــث نخـــبة الأغنياء عن الأرباح، فبأصل تكوينها لا يعـــول عليها الخير للإنسانية، ولذا لا يتوقع منها الخير إلا على سبيل (رُبَّ ضارة نافعـــة)، و«العولـــة» غزو للعالم، وبالأخص للعالم الإسلامي، ويكمن خطرها على العالم بعامة، وعلى العالم الإسلامي بخاصة، ولعل من أخطرها:

- «العولـــة» ظاهـــرة ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب، لأنها ليست قائمة على التعاون على قدم المساواة بين كافة الشعوب، والثقافات، وإنما قائمة على خلق عالم أحادي، قائم على اســـتعباد المستضعفيـــن لسلطانها، ولذلك نجد أن السمة البارزة لها هي القهر والإذلال، والضغط على المستضعفين ليخضعوا لسلطانها.

«العولـــة» تنادي بحقوق الإنسان، لكنها تنتهك حقوق الإنسان عندما تسمح بانتهاك السيادة الوطنية، ســـواء أكان ذلك من قبل الشـــركات المتعددة الجنسيات، أو المؤسسات الدولية، ومن يسيطر على قرارها.

- «العولمة» أسوأ صورة من صور الغزو عرفتها الأرض حتى اليوم، صورة عاتية غاشمـــة لاتـــريد فقط سلب أقوات الشعوب، واستغلالها، وإنما تريد محو شخصيتها، وتحويـــلها إلى أتباع وعبيد، و ستكون «العولمة» بلا شك كارثة على الإنسانية حين تدعو إلى هيمنة الثقافة الواحدة، وتهميش الثقافات الأخرى- الذوبان- ويخطيء من يقـــول: الاحـــتكاك الثقافي يثري الحياة الإنسانية، فالثقافة الشعبية (ثقافة النفايات) تفرض بالقوة وبواسطة الصوت والصورة، والتسلل إلى الغرائز.

- «العولـــة» مقلقـــة حقاً ومفزعة، ومدمرة للقيم والأخلاق، حين يوكل أمر تشكيل الوعي والثقافة إلى وكالات الإعلام، والسينما وغيرها من الباحثين عن الربح

السـريع؛ والعالم الإسلامي مخترق إعلامياً، ووسائل الاختراق متوفرة، حتى أن جُلَّ المسلسلات، والأفلام التي تعرض تخالف ديننا وقيمنا وأخلاقنا.

– فلسفة «العولمة» قائمة على الأنانية، والاختراق الثقافي، وقتل الروح الجماعية، وإهمـال الآخـرين، إنـها فلسفة الأنانية والمنفعية، والسوفسطائية اليونانية، ولكن بثوب جديد.

– «العولمـة» تعبير عن مرحلة ما بعد الحداثة، تهدد الثوابت والأصول والعقائد ولا تومن بها، هى تعبير عن الغرائز والشهوات دون قيد أو خلق، ومن ثم تعتبر تهديداً للأديان، والخصوصيات الدينية.

كيف نواجه «العولمة» الثقافية؟

«العولمة» ليست أمراً حتمياً لا مناص منها، بل هي من صنع البشر، ويمكن كبح جماحها، والاستفادة منها، ولكن ضمن شروط.. و«أوهام العولمة – كما يقول كل من بول هيرست وغراهام تومبسون – هي أكبر بكثير من حقائقها».[1]

ومن ينظر إلى قوة رأس المال، وأهميته، وسيطرته على الاقتصاد العالمي، يحسب أن الاقتصـاد «المعـولم» قلعـة متكاملة القواعد، لا تؤثر فيها الأعاصير العاتية، ولكن الحقـيقة تختلف، فقد يسبب إفلاس مصرف كبير بين عشية وضحاها إلى كارثة في إفلاس مصارف أخرى، وانهيار مالي في دولة إلى إحداث انهيارات مالية تتجاوز هذه الدولـة فتصـل تداعياتها إلى كل العواصم المالية العالمية المهمة، بل قد يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى أزمة مالية خانقة.

(١) عبدالخالق عبدالله، العولمة جذورها وفروعها، مجلة عالم الفكر، ص ٤٤.

إن دخـــول «العولمة» ليس مجرد قرار سياسي عابر، ونزوة قصيرة يمكن التعامل معها، والتراجع عنها، إنه استعداد لدفع استحقاقات غالباً ما تنال من مصالح الأجيال والأمة.

ويجـــب أن نعلم أن ديننا عالمي، لمصدره الرباني، و لأنه شامل وكامل، ولعقيدة التوحـــيد التي هتف بها كل الأنبياء، ولقيمــــه النبيلة، ولتشريعاته ولمبادئه الخالدة التي لم تفـــرق بين جنس و جنس، لأن الناس يشكلون وحدة إنسانية لاتمايز بين أفرادها، وبذلـــك يكـــون الإسلام هو النظام العالمي الأصلح والوحيد لإنقاذ البشرية المعذبة، ســـواء بالنسبة لمعتنقيه، أو بالنسبة للآخرين الذين لم يعتنقوه، لأنه يسعى إلى تقوية روح الإنســـان، وتنمـــية جسده، ناظراً إلى دنياه وآخرته، معطياً حق نفسه، وحق خالقـــه، وحـــق أهلـــه، وحق حاكمه، ومن يشاركونه في الحياة؛ دين كله رحمة، وأخلاق.. بعكس «العولمة» التي تسعى جاهدة لإفساد الإنسان.

فمـــا العمـــل إزاء هذه السلبيات والأخطار؟ هل سنقف عاجزين أمام الهجمة الثقافـــية الشرســـة الوافـــدة، مما يسبب ضياع هويتنا، أو ننعزل عنها فيتراجع أمننا الحضاري؟ ومن أخطر المواقف التعامل مع «العولمة» بمعيار الرفض المطلق، أو القبول المطلـــق، فـــلا بد من فهمها أولاً ثم الحد من أخطارها ثانياً، والاستفادة من تقنياتها ووسائلها ثالثاً، لدعم وجودنا الحضاري في العالم، ولابد أن نكون فاعلين ومؤثرين.. و«العولمـــة» الـــتي نواجههـــا الـــيوم آخر مرحلة للنظام الرأسمالي العالمي، وسقوط أيديولوجـــياته، وهذا القرن هو قرن الإسلام وعودته إلى الساحة الدولية- بإذن الله تعالى- ليكون فاعلاً ومؤثراً بعد إفلاس جميع الأنظمة البشرية.

ولا بد لهذه العودة المباركة الميمونة من أن تراعي الأمة الإسلامية الأمور التالية:

– **هــذه الأمــة حــية لاتموت، ولكنها قد تنام،** فعلينا أن نوقظها من سباتها، وننبهها من غفلتها، ونعيد إليها وعيها بذاتــها، وبرســالتها، فهي أمــة عالمية، أمة لم تخــرج لنفسها، وإنما خرجت للناس لنفع الناس، ولهداية الناس، ولخير الناس، ولن تســتطيع أمتــنا أن تقدم الخير لغيرها قبل أن تقدمه لنفسها، فيجب أن نعيد توعية شــعوبنا توعــية بصــيرة سليمة، ويجب أن نتخلص من الظواهر السلبية في تفكيرنا وســلوكنا، وأول خطوة في العلاج أن نعرف الخلل في أنفسنا، ولا نحمل كل فساد عــلى غيرنا، وأن نعمل جاهدين لتغيير ما بأنفسنا، وبهذا تتغير حياتنا، ويتغير مجتمعنا وفــق السنن الإلهية المطردة، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْۗ ﴾ (الرعد:١١)[1].

– **من أدوات المواجهة الخبرة التكنولوجية والتصنيع:** يجب أن نعترف أننا في مؤخــرة الركب الحضاري بل فقراء إلى حد يقرب من الإفلاس، فيجب أن نستفيد من التقنية، والعلوم التجريبية التي توصل إليها الغرب، ولا بد من استراتيجية المواجهة «للعولمة»، وهي استراتيجية الاعتماد على الذات التي تقوم على تنمية البقاء، وتنمية النماء، والاعتماد على مواردنا المحلية، واختيار التكنولوجيا المناسبة، ولا بد أن نطور علومــنا، ونطور أعمالنا، ونطور مواردنا، ونطور زراعتنا، ونطور صناعاتنا، ونطور إرادتنا، ونسعى لتحقيق ذلك منفردين ومجتمعين، حتى نقوم بالدور المنوط بنا لإنقاذ الإنسانية، ولا نظل عالة، أو كلاً على غيرنا.

– **عملــية البناء والتنمية و المواجهة تتطلب أولاً بناء الشعوب،** وهذه التنمية تبدأ من الإنسان؛ لأنه هو وحده القادر على البناء والمواجهة، فلا بد من تحصينه أولاً حــتى يكــون عنده المنعة الكافية، وتعتبر الأسرة مركز التحصين الأول من خلال

(١) راجع: يوسف القرضاوي، المسلمون والعولمة، ص ١٣٥ – ١٣٧ .

التلقين، والتوضيح، والتربية، فيغرس فيه العقيدة السليمة، والمبادىء الإسلامية، ويربي علـى الأخلاق الفاضلة، والسلوك السوي، وإنماء الروح الجماعية فيه، والإحساس بالآخـرين، وتعتـبر المدرسة المؤسسة الاجتماعية الثانية التي تصقل قدرات الطفل العقلـية والـتربوية، فتـبني على البناء الأول، وتكمله، كما تغذي فيه روح العزة والشموخ بالانتماء إلى أمة الإسلام.

– **ومواجهـة الغـزو الـثقافي لايعني بالضرورة الرفض لحضارة الغرب جملة وتفصيلاً**، أو الدعوة إلى الانغلاق، والانعزال، والرغبة في التقوقع على الذات، والبعد عـن منجزات الحضارة الغربية، وإنما بالانفتاح الواعي، والمدروس على (الآخر) من موقـع الندية، والحوار معه، يجب أن نستفيد من إيجابيات هذه «العولمة» وانفتاحها، ونـأخذ خـير ما فيها، ونتجنب سلبياتها، متحصنين بإيماننا، معتزين بأنفسنا عاملين بكل ما نستطيع لتطوير قدراتنا، وتحسين إمكاناتنا، ولا بد من الاستفادة من تقنيات ووسـائل «العولمة» لخدمة ديننا وقضايانا، حتى يكون يومنا خيراً من أمسنا، وغدنا خيراً من يومنا.

– **الإسـلام الدين الوحيد الذي فيه عناصر الخلود**، ولم يبق غيره في مواجهة الغرب ويعترف الغرب بذلك يقول «روبرت كابلان» الخبير الأمريكي بشؤون العالم الثالـث: «في هذا الجزء من العالم سيكون الإسلام، بسبب تأييده المطلق للمقهورين والمظلومين أكثر جاذبية، فهذا الدين المطرد الانتشار على المستوى العالمي هو الديانة الوحيدة المستعدة للمنازلة والكفاح»[1].

فالإسـلام يقدم الحلول للمشاكل المستعصية والباعثة على القلق الإنساني، وهو رسالة التحرير للإنسانية من عبودية العباد إلى عبودية رب العباد، ولكي نحقق الهدف

(١) محمد إبراهيم مبروك، ندوة الإسلام والعولمة، ص ١١٠ .

المنشــود، لا بــد من خطاب إسلامي متنوع وشامل ويأخذ كل المناحي الحياتية: الثقافــية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإعــلامية، والفنية، والرياضية، ولا بد من بيان مميزات ثقافتنا وأصالتها وصلاحها، فالغربيون بحاجة إلى هذا الخطاب لنعيدهم إلى إنسانيتهم التي افتقدوها نتيجة إصابتهم بشهوة الاستئثار بالثروة والقوة، فالســواد الأعظــم مــنهم لا يؤمنون بالدين على الرغم من انتسابهم إليه، وأحياناً يستعملونه إزاء هوية أخرى.

– ولا بــد من الحوار؛ لأنه أولاً ضرورة شرعية لتبليغ الرسالة حتى ولو لم يبادر الغــرب إلى الاســتفزاز العدواني الذي يؤدي بالضرورة إلى تحريك الحوار، علينا في الأصل نحن أهل الرسالة حمل لواء تبليغها، وأن نكون شهداء بها على العالمين، نبادر نحــن بالخطاب حتى ولو لم يبادروا هم، ليس حذراً من أن ندفع عن أنفسنا غشيان الــباطل، ولكن حرصاً على ألا نفوت على البشرية بلوغ الرسالة، ونُسأل بعد ذلك عن كتمانها، ذلك هو مبدأ الدعوة الإسلامية، والضرورة الشرعية للحوار المتمثلة في حمــل الأمانــة.. وثانياً ضرورة لبناء مستقبل الأمة، فلابد من أن نأخذ في الحسبان خلاصة تجارب الإنسانية للاستفادة منها فيما لا يتعارض مع ديننا[1].

– **لم يعــد في عالم اليوم قيمة للضعفاء**، ولا للحق إذا كان ضعيفاً. فيجب أن نسعى إلى تحقيق التكامل في الأمور التالية:

أولاً: على المسلمين أن يوحدوا صفوفهم ويصبحوا يداً واحدة في مواجهة هذا الغزو، ويشكلوا قوة سياسية، وعسكرية، واقتصادية، وإعلامية واحدة، ومستقلة في قــراراتها، وسياساتها، وليس أمامنا بديل آخر في زمن التكتلات الكبرى، فلا بد من

(١) راجــع: حســن الترابي، طروحات الحركات الإسلامية في مجال الحوار مع الغرب، ضمن مقالة ضمن كتاب صدام الحضارات، ص ١٢٧.

إنشاء حلف إسلامي موحد، فقوة الاقتصاد لا قيمة لها بدون قوة عسكرية، فها هي اليابان دولة قوية اقتصادياً، لكن لا وزن لها، لأنها ضعيفة عسكرياً، وبسبب ضعفنا أخذنا نستجدي الشرق والغرب لعلهم ينصرون قضايانا، ونحن نعلم حق اليقين أن الغرب لا يحركه إلا مصالحه، ولا يفهم هذا الخطاب.

ثانياً: إنشاء سوق إسلامية حرة ومشتركة تحقق النمو الاقتصادي التنموي، والتكامل الاقتصادي، فالقوة العسكرية وحدها غير كافية، إذ ما فائدة القوة إذا لم يكن هناك اقتصاد، ولنا في روسيا خير مثال، فمع كونها دولة نووية، ونظراً لانهيار اقتصادها ليس لها وزن في المحافل الدولية، بل قد تَستَجْدِ الغرب لينقذها من حافة الهاوية.

وثالثاً: لا بد من إنشاء إعلام إسلامي قوي يواجه الإعلام الغربي، ولا بد أن يحمل هذا الإعلام رسالة هذه الأمة، وبيان مدى حاجة البشرية إليها، والدعوة لها، ويجب أن تكون المدخلات والمخرجات نابعة من ثقافة الأمة.

لقد كان للإعلام دور رئيس في إشعال جذوة حماس الأمة وتفاعلها مع انتفاضة الأقصى، فقد تمكنت بعض القنوات العربية من نقل الأحداث لحظة بلحظة مما ألهب الشارع الإسلامي.

ولم يخفِ رئيس مخابرات دولة عظمى مخاوفه من استخدام الإسلاميين لشبكة «الإنترنيت» للدعاية لمبادئهم ونجاحهم في ذلك، وقد استطاع المسلمون أن يستخدموا هذه الشبكة للدعوة إلى الله حتى أقلق الغرب برمته.

العولمة وأبعادها

الدكتور خالد أحمد الحربي (*)

عندما يتحرر الفرد من قيم الدين، وتتحلل تقاليد الأسرة وقواعد الأخلاق، ويتحقق مجتمع الإباحية، الأمر الذي يفترض نطاقاً فوق أخلاقي يتجاوز الخير والشر، يدخل الناس سجن السوق الاستهلاكي العولمي بمطلق الحرية، ويصبحون سلعة وفريسة سهلة لقوى السوق، لتعظم الأرباح.

مقدمة:

«العولمة»، في تطورها، تعمل على إيجاد وبناء حضارة جديدة، بأبعاد تكنولوجية، غير مسبوقة، وهي حضارة ثقافية مختلفة اختلافاً كاملاً عن كل ما عرفه العالم من قبل، في جوانبها الإنسانية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

والعالم بهذا يتجه نحو نظام عالمي جديد، يتغير فيه نمط الحياة تماماً، وأصبح يعيش حضارة الثورة الثالثة، ونوعية جديدة من التكنولوجيا المتقدمة، تحتاج إلى عمالة على مستوى عالٍ من التعليم والتدريب والقدرة على التحول من مهنة إلى أخرى، واتخاذ

(*) باحث أكاديمي.. (مصر).

القرار على خط الإنتاج مباشرة[1]. ولما كان التوجه الفكري هو الذي يتحكم في باقي أجهزة الدولة جمعاء، كان تناولي لأبعاد أو تجليات «العولمة» على النحو التالي:

- «العولمة» الثقافية والإعلامية.
- «العولمة» السياسية.
- «العولمة» الاقتصادية.
- «العولمة» الاجتماعية.

أولاً: العولمة الثقافية والإعلامية:

يتساءل «مايك فيذرستون»: هل هناك ثقافة عالمية ؟ ويستطرد: لو كان المقصود بمصطلح «الثقافة العالمية» شيئاً شبيهاً بثقافة الوثيقة القومية، إذن فالإجابة بالنفي. ويكون الإخفاق من نصيب مفهوم الثقافة العالمية في هذه المقارنة، لأن صورة ثقافة الدولة القومية هي صورة تؤكد التجانس والاندماج الثقافي. وفي هذا النمط الفكري يستحيل تميز ثقافة عالمية مدمجة دون تكوين دولة عالمية، وهي فكرة مستبعدة[2]، حيث إن كثيراً من «الثقافة المكثفة» العالمية، تحفل بالأفكار والأنماط والتوجهات الخاصة بالدين والفن والطهي وغير ذلك. والحقيقة أن مسألة تحديد ما يتحقق له الانتشار عالمياً، وما لم يتحقق له الانتشار، هي مسألة ذات أهمية كبيرة في الموقف العالمي الراهن. ونحن نعلم بالطبع أن مسألة ما يتحقق له الانتشار يتوقف جزئياً على قضايا السلطة؛ ولكننا نخطئ إذا اعتبرنا ذلك مجرد مسألة هيمنة توسعية للحداثة الغربية[3].

---

(1) حسين كامل بهاء الدين، التعليم والمستقبل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٣٤ – ٣٥.

(2) مايك فيذرستون وآخرون، ثقافة العولمة، القومية والعولمة والحداثة، ترجمة عبد الوهاب علوب، المشروع القومي للترجمة (١٣٢)، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م، مقدمة المترجم، ص ٣.

(3) رونالد روبرتسون، محلية العولمة: الزمان – المكان والتجانس والتغاير، مقال منشور في «محدثات العولمة» تحرير مايك فيذرستون وأخرون، ترجمة عبد الوهاب علوب، مراجعه وتقديم جابر عصفور، المشروع القومي للترجمة، (٩٣) المركز المصري العربي، ٢٠٠٠م، ص ٥١.

وتدعو «العولمة» إلى إيجاد ثقافة كونية أو عالمية تحوي منظومة من القيم والمعايير لفرضها على العالم أجمع. غير أن هذه الثقافة الكونية أو «العولمة» الثقافية تؤدي إلى الانقسام والتفكك وإحداث شروخ في الأبنية الثقافية للشعوب، فضلاً عن محاولة طمس معالم الثقافة الوطنية أو إظهارها بمظهر العاجز، حيث تفرض «العولمة» فكراً يعتمد على ما أنتجته ثورة المعلومات والتكنولوجيا. ولذا «فالعولمة» الثقافية – من وجهة نظري– خضوع الشعوب غير المسيطرة لثقافة الشعوب الغربية المسيطرة.

إلا أن المشكلة الأولية، فيما يتعلق بمفهوم «ثقافة عالمية»، هي مشكلة معاني المصطلحات. فهل نستطيع أن نتحدث عن «ثقافة» بصيغة المفرد ؟ وإذا كان المقصود بلفظ «ثقافة» هو نمط حياة جماعية أو رصيد من المعتقدات والأنماط والرموز والقيم، فإننا لا نستطيع أن نتحدث إلا عن «ثقافات» وليس مجرد «ثقافة»، فنمط الحياة الجماعية، أو رصيد المعتقدات، وما إلى ذلك، كلها مفاهيم تفترض أنماطاً وأرصدة مختلفة في عالم من الأنماط والأرصدة ؟ لذا فإن فكرة «ثقافة عالمية» لا تنطبق عملياً إلا بين الكواكب. وحتى إذا كان المفهوم يتعلق ضمنياً بالبشر في مقابل سائر الأنواع، فإن الاختلافات بين قطاعات البشر من ناحية نمط الحياة ورصيد المعتقدات تعتبر أكبر، والعناصر المشتركة أكثر عمومية من أن تسمح لنا ولو بتصور وجود ثقافة عالمية[1].

إن هناك ثقافات تاريخية محددة لها دلالات عاطفية قوية لدى المشاركين في الثقافة الخاصة. ويمكن بالطبع «اختراع» بل تصنيع مواريث كالسلع لخدمة طبقة محددة، إلا أنها لن يكتب لها البقاء إلا كجزء من مخزون الثقافة القومية. وكانت هذه

(١) أنتوني سميث، نحو ثقافة عالمية، مقال منشور في (مايك فيذرستون) ثقافة العولمة، القومية والعولمة والحداثة، مرجع سابق، ص ١٦٣.

هـــي الغريزة التي ساعدت معظم القوميين على ضمان نجاحهم الدائم. فكان حفل التتويج البريطاني مثلاً في القرن التاسع عشر يرجع إلى قدرة من أحيوه على الارتكاز إلى مواريث أقدم كثيراً كانت ذكرياتها لاتزال حية، ومع أن هذا الإحياء يعد جديداً، فـــإن هـــذه المواريـــث لم تتمكن من الازدهار إلا لأنها تم تقديمها وحازت القبول باعتـــبارها استمراراً لماض له قيمته الحية[1]. وعلى ذلك، فإن مشكلة الثقافة الكونية والخصوصـــية الكونـــية تمثل جوهر الخلاف حول «العولمة»، ذلك لأنها في مسيرتها الاقتصادية الحرة عبر الحدود، دون حواجز أو قيود تنشر، مجموعة من القيم السياسية والاجتماعية والثقافية.

وعلى هذا تمثل «العولمة» تحدياً ثقافياً غير مسبوق، تحدياً ذا طابع ارتقائي خاص، قائم على الاجتياح الثقافي، الذي يتم على ثلاث آليات هي:

الآلـــية الأولى: تفقـــد الدول الصغيرة ثقافتها تحت ضغط اجتياح التيار الثقافي العالمي، وتبدأ في التخلي بالتدريج عن خصائصها الثقافية لصالح الثقافة العالمية، وهي مرحلة دقيقة يتم خلالها استلاب الثقافات المتعددة لصالح الثقافة العالمية الواحدة .

الآلية الثانية: الانقسام والتفكك والتشرذم الداخلي، وظهور الشروخ والصدوع الثقافـــية والحضـــارية، وظهـــور الـــثقافة الوطنية في صورة باهتة عاجزة عن تقديم الشخصـــية الراقـــية، في الوقـــت الـــذي تظهر فيه ثقافة «العولمة» الزاهية الألوان والارتقائية.

الآلـــية الثالـــثة: ظهور روابط وجسور وأدوات تحليلية، مهمتها الرئيسة إيجاد معـــايير قـــيم للعـــبور عليها إلى الثقافة العالمية، والوصول بالفكر الثقافي إلى أرجاء المعمورة، ومن ثم يُحْدِثُ نوعاً من الحضور الثقافي.

---

(١) Hobsbawm, Eric and Ranger, Terence; The Invention of Tradition; Cambridge.

إلا أنـــني أرى أن هـــذه الآليات الثلاث لا يمكن أن تحدد كل أنواع الاجتياح الثقافي، حيث إن تأثير «عولمة» الثقافة شيء غير محدود بمثل تلك الآليات، بل إنه أمر قـــد يكـــون مغايراً تماماً لما يمليه من توحيد بين عدة حقائق متباينة، وبين اتجاهات مخـــتلفة، ولـــيس لدى الجميع إلا أن يقبل دعواها، وأن يوافق على أرائها، كحتمية يصعب مقاومتها.

ومن أخطر سلبيات «العولمة» «خلط الثقافات» أو محاولة إحلال مفاهيم الثقافة ومفاهيم الحضارة الغربية الحديثة مكان مفاهيم الثقافة ومفاهيم الحضارة الإسلامية في المجـــالات المخـــتلفة، أو محاولة إيجاد ثقافة واحدة سائدة ومسيطرة على العالم ببعث وإبراز ما هو مشترك بين الثقافات المختلفة[1].

إن عملـــية خلـــط الـــثقافات – من وجهة نظري – ما هي إلا عملية تغريب العـــالم بأســـره Westernization، ونقل الثقافـــة والحضارة والنمط الغربي إلى كافة دول العـــالم، باعتباره النمط الأمثل، ذلك النمط الذي هو مجرد غطاء لتحقيق مزيد مـــن تـــنامي الرأسمـــالية وإيجاد هيمنة متزايدة، تخدم في المقام الأول مصالح القوى الكبرى في العالم.

ومـــن ثم فليس غريباً أن «العولمة» الثقافية ليست أحادية الجانب ولا تأخذ نموذجاً محـــــدداً دون آخـــر بل كانت ومازالت مدار صراع تاريخي محكم ما بين الثقافات الإنسانية عموماً والأنجلوسكسونية، التي تتزعمها حالياً الولايات المتحدة الأمريكيـــة، والفرانكوفونية التي تدعو لها فرنسا بقوة وفاعلية، لأنها استندت إلى إرث تاريخي ولدته شـــعارات الـــثورة الفرنسية وأنماط الاستعمار القديم.. والاستقطاب الحديث يتم من

(١) محمد الجوهري حمد الجوهري، العولمة والثقافة الإسلامية، دار الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م، ص ٧٤.

خـــلال اخـــتراقات الجـــذب الثقافي الفرنسي للمفكرين والكتّاب والفنانين من كافة الشعـــوب والجنسيات، ومحاولة إدماجهم في مظلة ثقافتها الفرانكوفونية[١].

وعـــلى هذا، فيمكن القول: بإن طبيعة ثقافة «العولمة»، مادية بحتة، لا مجال فيها لروحانـــيات أو عواطـــف ولا مســـاحة فـــيها للمشاعر الإنسانية، ولا للعلاقات الاجتماعية القائمة على التعاطف والتكافل والاهتمام بالآخرين. بل إنها ثقافة تروج لتمجيد الربح وسحق المنافسين، وتؤله المال، وتلغي كل ما عداه من قيم... إنها ثقافة تشـــكل عالمـــاً يجعل من السهل فيه التشجيع على الانتهازية والجشع والوصول إلى الأهداف بأي وسيلة[٢]. ويعبر عن ذلك «أنتونى سميث»، خير تعبير حين رأى أن أية ثقافة عالمية انتقائية وكونية وغير محددة بزمان هي ثقافة منشأة أو الحلقة الأخيرة من سلسلة كاملة من المنشأت الإنسانية في حقبة التحرر الإنساني وسيطرة الإنسان على الطبـــيعة. وكانـــت الدولة أيضاً منشأة من هذا النوع، فهى «جماعة افتراضية» ذات سيادة ولكنها محدودة[٣].

و«عولمـــة» الثقافة – من وجهة نظرى – بناء على ما سبق تتطلب من الإنسان الفـــرد – خاصـــة في بلداننا العربية – أن يكون على وعي بأصوله الدينية والعلمية والثقافية، الأمر الذي يتطلب رجعة إلى الوراء، إلى التراث العربي الإسلامي الأصيل، واعتباره وسيلة فاعلة تعمل على القفز إلى الأمام.

هـــناك ارتـــباط قوي قديم بين الجغرافيا والثقافة، حيث إن تراث العالم الثقافي والحضاري يتفاعل مع المكان.

---

(١) آدم مهدى أحمد، العولمة وعلاقتها بالهيمنة التكنولوجية، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة ٢٠٠٠م، ص ٤٣ – ٤٤.

(٢) حسين كامل بهاء الدين، الوطنية في عالم بلا هوية، تحديات العولمة، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ١٥٠ – ١٥١.

(٣) أنتوني سميث، نحو ثقافة عالمية، ص ١٦٩.

وقد أدى الارتباط ما بين الثقافة والجغرافيا في عصر «العولمة» إلى إحداث تنمية ثقافية وتطـــور ثقافي لكل أنواع الثقافات، ســـواء كانت ثقافـــة تقليدية فـــطرية أو مكتسبـــة، أو ثقافة غير تقليدية مبتكرة، وترسيخها كأداة تنظيم للسلوك الفردي والجمـــاعي، ومـــا تغرسه في الأفراد من ضوابط، وما تضعه لهم من مبادئ حاكمة ومتحكمة، ومن خلال تمجيدها لعادات وتقاليد وأعراف وقيم بذاتها، أو من خلال نبذها ورفضها لقيم وأعراف وتقاليد وعادات أخرى[1].

ولابـــد أن نخلـــص أيضاً إلى الطابع الغالب على «عولمة» الثقافة الغربية، ذلك الطابع التنافسي ممثلاً في «العولمة» و«العولمة» المضادة، أو «عولمة» الأقوياء و«عولمة» المستضـــعفين، أو إن شئت فقُل: «عولمة» المصدر المهيمِن و«عولمة» المستورد المهيمَن علـــيه. «فالعولمة» توسع نطاق صراع الحضارات وتنطوي على كثير من التحديات، خاصة بالنسبة لمن يحلمون ويعملون بفاعلية وإيجابية لتحقيق حلمهم.

وهـــذه التدفقات الثقافية العالمية ليست نتاجاً للتدفق والتبادل بين الدول ولكنها جزء لا يتجزأ من العمليات التي تتم على نطاق عالمي. ومن ثم فإنه ليس من الدقة أن نزعم — على نطاق عام كلي - بأن الثقافة العالمية تـــهدد الثقافات المحلية وتضعفها أو تنطوي على هيمنة عالمية - والواقع أن الثقافات المحلية المختلفة والمتعددة الثريـــة بمضامينها شديدة المحلية تقاوم الثقافة العالمية، وتغذيها في الوقت نفسه بعناصرها المحلية الثرية أيضاً[2].

وينتصـــر المفكر الفرنسي «روجيه جارودى» لخصوصية الثقافة والإبداع، حيث يجد «العولمة» خطراً يهدد مستقبل الإنسان في حريته وفي تمايزه الحضاري والثقافي.

---

(١) محسن أحمد الخضيري، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠١م، ص ١٩٦.

(٢) راجـــع بهـــاء شاهين: العولمة والتجارة الإلكترونية، رؤية إسلامية، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٢٠ — ٢٢.

ويحـــذو «فردريكو مايور» – مدير اليونسكو السابق – حذو جارودي في انتصاره لخصوصية الثقافة، حيث يقول:

«إن الحـــياة تدفق دائم، بمعنى أن كل شيء يتغير كل يوم في أجسامنا وعقولنا.. في مـــا نفكر ونتخيل ونحلم ونشعر ونتعلم ونحب أو نرفض. نتيجة لذلك كله: هو سلوكنا ذلك التعبير السامي عن الثقافة»[1].

ويحـــذر «فـــيدريكو مـــايور» من «العولمة» التي تدعو إلى فناء الذات الثقافية للجماعات، ويرى أن ذلك اعتداء على كرامة الإنسان واختياره، وكأن «مايور» قد قـــرأ الأية الكريمة : ﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوٓا ﴾ (الحجرات:١٣) وهي الآية الـــتي جعلـــت الـــتعارف الغاية من الخلق[2]، أي إتاحة السبل أمام الشعوب لتبادل الـــثقافات والاعـــتراف بالآخرين ، وهو ما يتفق مع العالمية لا «العولمة» التي تهدد الخصوصية الثقافية[3].

إلا أنه يوجد – من وجهة نظري – جانب هام «لعولمة» الثقافة ألا وهو: التطور التكنولوجي، فما هو إذن حقيقة هذا الجانب ؟!

يمكن النظر إلى التطور التكنولوجى باعتباره قوة خارجيـــة، بغض النظـــر عن السياسات الوطنية للحكومات، تدعم وتؤكد الروابط الدولية، ذلك أنها توسع نطاق الـــبعد العـــالمي في الشؤون الاقتصادية، إذ أن أجهزة الكمبيوتر الحديثة وتكنولوجيا الاتصـــالات والـــنقل تولد عنها إمكانات هائلة لما يطلق عليها أحياناً عوائد ضغط

---

(١) عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر.. دراسة تحليلية، مطبعة إيبصار، الإسكندرية، ٢٠٠١م، ص ٦١.

(٢) للغاية من هذه الآية هو التعارف و معرفة الأنساب ووجود تراحم بين الناس بواسطة ذلك، أما الغاية من الخلق فهو العبادة كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٢.

الـــزمان والمكـــان Time - Space Compression[1]. كما أصبحت هناك صناعات كثيرة غير مقيدة نسبياً بحدود مواقع الإنتاج ومصادر المواد الخام أو حتى القرب من الأسواق، إذ أصبحت القدرة على تشغيل الإنتاج وتوزيعه دولياً (من خلال التجارة الإلكترونية والإنترنت) إحدى النتائج الهامة والواضحـــة لذلك، مما أدى إلى ظهور ما يمكن أن نطلق عليه «الصناعات العالمية World industries»، والقضاء على طغيان المسافة والحدود الجغرافية Tyranny of distance.

وقـــد أحدث ذلك انقلاباً كبيراً في العالم، حيث تلاشت حدود المكان وفواصل الـــزمان، وأصبح من الممكن لأي إنسان في أي مكان وفي أي وقت أن يتعامل مع المشـــروعات والشـــركات في أي مكـــان من العالم، وأن يجري معها معاملاته بيعاً وشراءً، نقداً وآجلاً، وذلك من خلال شبكة الإنترنت.

والحقيقة إن الدعوة لتدخل الحكومات في حرية شبكة الإنترنت تنبع من دعاوى أخـــرى عديـــدة – غير الخوف من انهيار الثقافة الغربية وغزوها – مثل الخوف من تـــآكل سيادة الدولة وغير ذلك من الحجج والذرائع. إن تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقـــراء، ومبادئ العدالة الاجتماعية، وحماية الضعفاء، والمساواة في الحقوق، كلها ذرائع تتخذها بعض الحكومات للسيطرة على شبكة الإنترنت[2].

وإذا كـــان الحديث يتطرق إلى محاولة الحكومات للسيطرة على شبكة الإنترنت فـــإن ذلـــك يـــتعلق – من وجهة نظري – بعملية إصدار قرارات سياسية تجاه هذا الموضوع، ومن ثم فإننا إذن دخلنا في مجال الحديث عن «عولمة» السياسة أو الجانب السياسي «للعولمة»، فما حقيقة هذا الجانب وما أبعاده ؟!

---

(١) بهاء شاهين، العولمة والتجارة الإلكترونية، ص ٣٢ – ٣٣.

(٢) محمد الجوهري حمد الجوهري، العولمة والثقافة الإسلامية، ص ٣٩.

ثانياً: العولمة السياسية:

عـــلى اعتبار أن أي مجتمع يمثل منظومة، فإن هناك أهدافاً لهذه المنظومة تتشكل وتتبدل وتتطور طبقاً لطموحات وقدرات المجتمع، وكذلك طبقاً للتحديات الخارجية الواقعة عليها.. إن عملية تحـــديد أهداف هذه المنظومة الكبـــرى (المجتمع والدولة) هـــي عملية سياسية، وبالتالى لا ينجح أمر ما في أن يكون هدفاً على مستوى الدولة أو المجتمع دون قناعة وسعي ونضال النخبة السياسية[1]، وتؤثر «العولمة» على سيادة الدولـــة فـــيما يتعلق بتوفير الرفاهية، وقد أوضح تقرير تم إعداده لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية تأثير «العولمة» على الآليات والسياسات الداخلية للبلدان، وعلى قدرة حكومـــتها على حماية سكانها بمختلف قطاعاتهم، وأكد أن القوى العاملة تواجه من جـــراء «العولمـــة» هجومـــاً ضارياً متزايداً من المنافسة ومعدلاً سريعاً من التغيرات التكنولوجية بموارد حكومية متناقصة في أغلب الأحيان[2].

ومـــع تصاعد تيار «العولمة» بدأت تظهر إلى الوجود فكرة القرية الكونية، تلك القـــرية الـــتي تماثل القرى في كل شيء، ففي القرية تنسحب سلطة الدولة، وتظهر ســـلطة الأفـــراد، وتظهر بشدة وحدة القرية في توجهها العام، وبراعة تفوق أفرادها الفـــردي في توجههم الخاص، ومن ثم فإن عمومية العام لا تصطدم باحترام التوجه الخـــاص، بل لا يوجد بينهما تنافر، فالامتزاج بينهما هو الذي يعطي للقرية الكونية شخصيتها، ويعطي «للعولمة» طبيعتها، ويعطي لهما مذاقاً ورونقاً خاصاً.

---

(١) محمـــد رؤوف حامد، الوطنية في مواجهـــة العولمة، سلســـلة اقرأ (٦٤٧)، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٩٩م، ص ١٩٨– ١٩٩.

(٢) إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، ط ١٧، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٢م، ص١٣٧.

ومن ثم فإن «العولمة» بجحت في توظيف دور الدولة فيما يخدمها ويتجاوب مع منطقها الجديد، ونجحت كذلك في جعل نمطها المؤسساتي العالمي هو النمط السائد والمسيطر في كل أنحاء العالم. إن حدوث ذلك يتم – من وجهة نظري – عن تغير مهم في وظيفة الدولة، مهما كانت قوة هذه الدولة، و«العولمة» على هذا هي سلاح ذو حدين، فمهما كان الحد النافع لهذه «العولمة»، فإن الحد الضار لها لابد وأن يبث سمومه في أي وقت وبأي وسيلة كانت.

ويرى بعض الباحثين أن «العولمة» تتحدى الدولة القومية لتفتح حدودها لنوع جديد من التنافس الحر، حيث تنطوي «العولمة» على تفتيت الحدود الوطنية ومن ثم إضعاف السلطة الوطنية وقدرتها على تطبيق القوانين الوطنية داخل تلك الحدود، وعلى التحكم في تدفقات وانسياب رؤوس الأموال. وكذلك تسعى «العولمة» إلى تحويل السلطة المنظمة من المستوى الوطني إلى مؤسسة دولية، وأبرز مثال على ذلك هو منظمة التجارة الدولية العالمية[1]. وبدلاً من أن تكون الدولة القومية في القرن العشرين وعاء للحداثة أو مفاعلاً للتقدم، تحولت إلى قيد على التحولات الاجتماعية الهادفة حيث تعمل كبنية احتواء ضد التغيير أو كمثبط للمبادرات التقدمية.

ولعل تضاعف عدد القوميات الحقيقية من عشرات في عام ١٩١٤م إلى ما يقرب من مائتين حالياً ينبغي قراءته باعتباره إحكاماً لنموذج فوق واقعي من محلية «العولمة» فضلاً عن كونه تصحيحاً للقهر التاريخي الذي مارسته شعوب تحيل تحررها إلى حكومات قومية واقعية. وكما يقول «بودريار»: «تتميز المحاكاة بضبط النموذج أو كل النماذج في ضوء الحقيقة الأساسية ألا وهي أن النماذج تأتي أولاً والدوران الفلكي (كالقنبلة) يشكل المجال المغناطيسي الأصلي للأحداث»[2].

---

(١) عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، ص ٣٢ ، ٣٣.

(٢) Bdudrillard, j., Selected Writing, ed. Mark Poster, Stanford University, Press, 1988, p. 175.

وهـــذا يفسر لنا، من وجهة نظري، السعي الدءوب من قِبل الدول القومية مثل الـــدول القومـــية الخارجة من تحت سيطرة الاتحاد اليوغسلافي أو الاتحاد السوفيتي لامتلاك الأسلحة النووية، حيث يعتقد أن الأسلحة النووية، التي تحيل الدول إلى قوى عظمى لها دور خطير في ملعب العالم السياسي.

إن الهيمـــنة عـــلى الأمم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها ومؤتمراتها أدت إلى جعلها من العوامـــل الهامة في تكريس «العولمة» ونشر مفاهيمها الثقافية والحضارية والعمل على سيادة هذه المفاهيم وسيطرتها في جميع أنحاء العالم على الثقافات والحضارات الأخرى.

ومن الواضح أن التطورات والإفرازات المجتمعية على المستويات المختلفة، المحلية والوطنـــية والدولية، تقود اليوم نحو بلورة نخبة عالمية سيكون بإمكانها «التحكم عن بعـــد» في مجـــرى الأمور في الدول الأقل قدرة على الصمود ومواجهة التحديات، وســـوف تتمكن من احتكار السلطة والثروة والنفوذ في العالم، وهذا سيجعلها أكثر كفاءة في التأثير فى السياسات الحكومية ومواقف الأحزاب السياسية واستراتيجيات المؤسسات الدولية واتجاهات التحولات المجتمعية في معظم أنحاء القرية الكونية[١].

لقد أصبحت السياسة في عصر «العولمة» متعددة المراكز، وأصبحت الدولة مجرد مســـتوى واحـــد في نظـــام معقـــد من الوكالات المتشابكة، وغالباً المتنافسة من الحكومـــات[٢]. وذلـــك إنما يرجع إلى أن استقلال الدولة القومية في العقود الأخيرة خضـــع للضـــغوط المتزايدة التي فرضتها التوسعات الهائلة للمؤسسات العالمية، هذا بالإضافة إلى التأثير المتزايد للقانون الدولي، فقد زادت تأثيرات المؤسسات مثل الأمم

(١) أحمد حجازي، الثقافة العربية في زمن العولمة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٢٨.

(٢) Paul Hirst & Graham Thompson , Globalization and the future of the nation state, London, 1995.

المتحدة، وحلف الناتو، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، تلك التأثيرات التي حدّت من عملية صنع القرار في الدولة القومية.

وعـــن طـــريق إضعاف الدولة تتيح «العولمة» أساليب خفية للتعامل المباشر مع المنظمات الوطنية غير الحكومية كالجمعيات الأهـــلية دون علم الحـــكومة ، وغالباً ما تتحول هذه المنظمات غير الحكومية إلى معبر للمنظمات العالمية غير الحكومية التي تـــتلقى مساعدات من وكالة التنمية الأمريكية والدول والهيئات. وفي ظل «العولمة» تعـــاني الـــدول ضغوطاً لتقديم تنازلات في حق السيادة من خلال استخدام سلاح المعونـــة الاقتصـــادية، أو الـــتهديد بإثارة متاعب داخلية كالتلويح بورقة اضطهاد الأقليـــات الدينية والعرقيـــة أو انتهاك حقوق الإنسان.

ومن ثـــم فإن الدول النامية في زمن «العولمة» - من وجهة نظري - ليس لديها إلا طـــريقان، لا ثالث لهما، تتبعه في سياستها الداخلية، وهما: إما أن تنصاع انصياعاً جـــبرياً لا خـــيار فـــيه لسياسات «العولمة»، وذلك من خلال اتباع الخسارة للطرف المغلـــوب على أمره أمام ظروف تقتضي التغيير الجذري لسياسة الدولة القاصرة على التصـــدي «للعولمة»، وإما من خلال فكر وطني قومي يرتكز على حسّ وطني قوي، وفي نفـــس الوقـــت يكون قادراً على استيعاب الفكر العالمي الجديد، وخير مثال على ذلك ما فعلته اليابان، تلك الدولة التي بدأت معنا نهضتها مع الفارق الملموس للجميع.

و لم يكـــن الأمر، ليصيب دول الشرق النامي، دون دول الغرب المتقدمة، حيث إن ممارسة الديموقراطية في البلدان الغربية أصبحت مجرد طقوس، فما من بديل، على سبيل المثال، سياسي يطرح على الناخبين، و لم يعد لنتائج الاقتراع — كما هو الشأن في دولـــة الحزب الواحد - أثر حقيقي على المسار الفعلي لسياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعـــية. وبدورهـــا أصـــبحت الدولـــة - في ظل جدول الأعمال السياسي

النيوليــبرالي – متزايدة القمع لحقوق المواطنين الديمقراطية[1]. ولقد ثبت صدق هذا التحلــيل بدقة كبيرة في مسار إعادة توحيد ألمانيا. فعندما غيرت الحركة الديمقراطية الألمانية الشرقية شعارها من «نحن الشعب» إلى «نحن شعب»، لم تتكون هذه الهوية القومــية إلا باســتبعاد «الغــرباء»- بل ومحوهم إذا لزم الأمر- ممن كان معظمهم يتمــتعون بمكانــة الضيوف مدعوين من دول اشتراكية صديقة في عهد الانفصال الدستوري الألماني[2].

إن إقامة ديمقراطية جديدة، سواء في روسيا أم في الصومال، أم في الأرض قاطبة، لا تحــتاج لأكــثر مــن تصدير الدساتير سابقة التجهيز والأنظمة البرلمانية المصنوعة حســب الطلــب، يقول «جوشوا مورافتشيك Joshua Muravchik»: «ابعثوا بــالأوراق الفيدرالــية إلى روسيا البيضاء، أرسلوا نظام التعددية الحزبية إلى نيجيريا بالطــرود البريدية، أرسلوا قانون الحقوق بالبريد الإلكترونى إلى الصين، اشحنوا إلى الأمم المتحدة قوة حفظ سلام يشرف عليها المدنيون، وكل من فيها من المتطوعين، وتتســم بالطاعة ولكن ضميرها يقــظ، من بلد يتمتع بقدر كبير من تقبل الخسائر ولــيس له أية مصلحة خاصة به... وعلى شعاع من الليزر أرســلوا الديمقراطية.. وفيما يتعلق بالحكم الكوني، افعلوا الشيء نفسه على المستوى الكوني»[3] .

ومــن ثم فإن الدولة بكل مؤسساتها السياسية، من وجهة نظري، لا تخدم في نهاية المطــاف إلا مــنطق الكــبار، مادام أن هؤلاء هم الذين يحددون فلسفتها السياسية

---

(١) عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، ص ٣٤.

(٢) Schmitt, Carl; The Crisis of Parlimentary Democracy, Translated by Ellen Tennedy, Cambridge, MA and London, 1988, p.11.

(٣) Muravchik, J., Exporting Democracy: Fulfilling American's Destiny, Washington, D. C.: American Enterprise Institute Press, 1994, p. 175.

وتوجهاتها المستقبلية، فيعاني الكثير من الدول النامية سوء الأوضاع الداخلية التي لا يؤهلها لمواجهة تحديات عصر «العولمة»، مما يتطلب الإسراع بإصلاح أجهزة الدولة وتطهير ما يكتنفها من فساد وفقاً لمشروع قومي للإصلاح يتميز برؤى مستقبلية واعية تنهض بأجهزة الدولة ومؤسساتها وتجعلها أكثر قدرة على مواكبة المتغيرات الجديدة في إطار «العولمة». فبعض الدول النامية مهدد بخطر انتقاص السيادة بنقل هذه الدول إلى كيانات دولية وإقليمية أكبر منها، بالإضافة إلى خطر صراع الهُويات والحروب الأهلية التي تهدد بالنيل من السيادة وتفتيتها، وتمزيق الوحدة الوطنية في تلك الدول(١). ورغم ظهور حركة عدم الانحياز التي ضمت الدول النامية، فلقد أدى تفويض هذا النظام إلى إتاحة الفرصة لظهور قوى جديدة ولاعبين جدداً على الساحة الدولية، لم تسنح لهم الفرصة من قبل في الظهور والتأثير بهذا القدر من الفاعلية، وسعت هذه القوى بالتالي إلى تبوء مكانة دولية مرموقة، سواء كدول منفردة أو كمجموعات تنسق مواقفها فيما بينها لتكتسب القدرة على حماية مصالحها(٢).

إن «العولمة» في جانبها السياسي تعمل على «تقليص احترام السيادة والحكم الذاتي للأفراد، وحقوق الإنسان، وتحد من مبدأ سيادة الدولة نفسها»(٣) فلم تعد السلطة الفردية للدولة القومية هي هدف العلاقات الدولية، بل أصبح الاهتمام بالمؤسسات العالمية هو الهدف، وذلك يؤثر على قدرة الحكومات على ضمان مصير ومستقبل مواطنيها. «فالعولمة» تقلص من دور الديمقراطية في الدولة القومية.

---

(١) عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر ، ص ١٤٠.

(٢) أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية،٢٠٠٠م، ص ٢٧.

(٣) David Held, Democracy and the Global order from the Modern state to comopolitan Governency Washington 1995, P.103.

ثالثاً: العولمة الاقتصادية:

فى عصر «العولمـــة» تتحدث الدول جميعها، لغة الاقتصاد، الذي أصـــبح جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي للدولة الحديثة.. ومع بداية القرن الحادي والعشرين أصبح الـــتطور الدولي يتشكل بتفاعل عاملين أساسين هما: الاتجاه نحو «العولمة» والاندماج في الـــنظام الاقتصادي الدولي من ناحية، وحرص الدولة على تقليص آثار «العولمة» الاقتصادية على رفاهية شعوبها من ناحية أخرى[١].

ولعـــل من أهم التطورات الاقتصادية التي يشهدها القرن الواحد والعشرون هي النـــزعة نحو المشروعات والاستثمارات والشركات والمنظمات العالمية ، فالشركات العالمـــية تساهم في «عولمة» الطلب بتجميع الطلب محلياً وتشكيلـــه على المستـــوى العـــالمي، وتوجـــيه المنـــتجات نفســـها على المستوى العالمي، وغير ذلك، كما أن الشـــركات العالمـــية تساهم في «عولمة» العرض بدعم النظام الجديد لتقسيم العمل دولـــياً، ودعـــم التبادل العريض للتكنولوجيا، ودعم التخصص في نظام المكونات، ودعم السرعة الفائقة في انتقال عوامل الإنتاج[٢].

أمـــا مـــن حيث مساهمة الشركات العالمية في «عولمة» الاستراتيجية، فلعل أهم مســـاهماتها في ذلـــك دعم الشركات التابعة لبعضها في تغطية الأسواق العالمية وفي طـــرح المنتجات الجديدة، ودعم التحول من وفورات الحجم «Scale» إلى وفورات النطاق «Scope» ودعم تحول الأنشطة تبعاً للتكاليف والإمكانـــات من موقـــع إلى موقع عالمي آخر، إلى غير ذلك[٣].

---

(١) ســمير محمــد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الكوميسا – مجموعة ١٥- أوروبا الموحدة المشاركة الأوروبية الإفريقية المتوسطة، مكتبة ومطابع الشعاع الفنية، الإسكندرية، ٢٠٠١م، ص ١٣.

(٢) أحمــد عــرفة، سمية شلبي، العولمة والنظرية ض في العربية، نظرية دحر الفراغ، الرسالة للطباعة، طنطا ، بدون تاريخ، ص ٦ – ٧.

(٣) عبد العزيز الشربيني، الوجه الجديد للشركات العالمية، أخبار الإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإداريـــة، العدد التاسع عشر، يونيو ١٩٩٧م، ص ١ – ٢.

فالإسراع الهائل – حسب تقديرى – بعمليات «العولمة» والدمج العالمي يتجلى في مجـال الاقتصـاد؛ وكانـت الأطـراف القوية الكبرى في تدويل الاقتصاد منذ السـبعينيات هـي المصـارف والشركات العالمية والدولية، وواكب تدويل الإنتاج والاسـتهلاك والـتجارة العالمية التي لا تتوقف ليل نهار، التطورات الثورية في النقل والاتصالات والتكنولوجيا والنمو المكثف في هجرة العمالة الدولية.

ويـولي الاقتصاد العالمي اهتماماً موازياً لدفع النـزعة الفردية. وسياستها الأولية هي سياسـة دمج الهوية، التي تقـوم بدورها بتجنيد الشباب الناشطيـن الواقعيين، بـل والعابثين أيضاً لدمـج الرأسمالية وثقافتها العالمية[1]. ولم يكن نظـام التجارة العـالمي قـط «اقتصادياً»[2]: أي نظـاماً متميزاً تحكمه قوانينه الخاصة. وبهذا المعنى فلقـد كان مصطلح «الاقتصـاد العالمي» دائماً تعبيـراً مختزلاً عن ما هو في الواقع نـتاج للـتفاعل المركب بين العلاقات الاقتصـادية والسياسـية، تشـكله وتعيد تشكيله صراعات القوى العظمى. والاقتصاد العـالمي شـديد الانفتاح، فهو يظهر حيثما تدعـم قوة مهيمنة نظام التجارة، فإذا كان دعاة «العولمة» على صواب فإن كل ذلك سينتهي.

وهـذا الشـكل الجديد من أشكال السيطرة الاقتصادية – شكل «الاستعمار السوقي» – يُخضع الشعوب والحكومات من خلال الفعل الحيادي في الظاهر لقوى السوق . فقد عهد الدائنون الدوليون والشركات متعددة الجنسية للبيروقراطية الدولية بتنفـيذ مخطط اقتصادي عالمي يؤثر على معيشة أكثر من ٨٠ % من سكان العالم.

---

(١) بـول هيرسـت وجراهام تومبسون، مُساءلة العولمة، الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم، ترجمة إبراهيم فتحي، المشروع القومي للترجمة (١٠٠)، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩م، ص ٢٣.

(٢) ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجير مصطفى، كتاب سطور العاشر، ٢٠٠٠م، ص ٣١

و لم يسبق في أي وقت في التاريخ أن لعبت السوق «الحرة» – التي تعمل من خلال أدوات الاقتصاد الكلي – مثل هذا الدور الهام في تشكيل مصير دول «ذات سيادة»[(١)].

وستؤدي «العولمة» إلى تحسين آلية دخول الأسواق وانفتاحها بسبب تخفيض الرسوم الجمركية، وإلغاء القيود غير جمركية، وبالتالي نمو السوق العالمية، واتساع نطاقها، وإزالة الحدود والحواجز بكافة أشكالها أمام انتقال السلع والخدمات والمعلومات ورؤوس الأموال. وهذه الحواجز كانت تعطي للشركات والمنشآت في كل دولة حرية الاختيار بين البقاء محلياً في ظل حماية تضمن البقاء والاستمرار، أو قبول التحدي ومواجهة المنافسة في السوق العالمي من خلال التصدير[(٢)].

ومن المظاهر الاقتصادية «للعولمة» زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية من خلال «عولمة» عمليات الإنتاج والتسويق لكثير من الصناعات الحديثة، ونمو حجم التجارة الدولية وتنوعها، وانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، وزيادة عدد ونشاط الشركات متعدية الجنسيات. ويمكن ملاحظة هذه المظاهر في عمل التكتلات الاقتصادية العالمية والمؤسسات التي تدير «العولمة». ومن أبرز خصائص «عولمة» الاقتصاد ظاهرة اندماج الشركات والمصارف، وقد يأخذ الاندماج صورة تملك الشركات والمصارف الأضعف نسبياً، وهي التعبير العملي لتركز رأس المال والإنتاج في ظل الرأسمالية المعاصرة.

ومن ثم فإن انتشار قوى السوق وسيادة آلياته لا تعرقلها أية قيود في سعيها لزيادة انتشارها، فهي حين تدخل منطقة أو حين تفتح لنفسها أسواقاً جديدة تنتشر بسرعة فائقة، ومن ثم فالتجارة الدولية لا تعترف ولا تقف عند حدود ما،

(١) O'Neill, John, Five Bodies: The Human Shape of Modern Society, Ithaca: Cornell University, Press, 1985, P, 131.

(٢) محسن فتحي عبد الصبور، أسرار الترويج في عصر العولمة، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠١م، ص ١٤٧.

ولا تعترف أيضاً بحق أي دولة فيما كان متعارفاً عليه أنه حماية أو دعم أو حتى إجراءات وقائية.

إن السوق العالمية قد أصبحت أكثر أهمية وقوة من الدول والمجتمعات القومية في تحديد الشؤون الاقتصادية، بل وحتى الشؤون السياسية القومية، وإن السيادة القومية كانت تعني سابقاً سيطرة الحكومات غير المحدودة على اقتصاداتها، في حين يتم حالياً تقرير الشؤون الاقتصادية، عن طريق قوى السوق متعددة القوميات والشركات متعددة الجنسيات. وإن إزدياد التكامل الاقتصادي للمجتمعات القومية يضعف الاستقلال الاقتصادي، لأن[1]:

- احترام المنافسة التجارية والحاجة إلى تخفيض التكاليف يتطلب تقليصاً كبيراً في حجم الرفاهة.

- القوة في المجتمع تتحول من الدولة إلى المنشأة.

- اختيارات السياسة أصبحت محدودة أمام الحكومات، لرغبتها في جذب رأس المال الأجنبي وخشيتها من هروب رأس المال (بل إن بعضهم يقول: إن التمويل الدولي هو الذي يحكم العالم الآن).

- تكامل الأسواق المالية أنقص من فاعلية سياسة الاقتصاد الكلي (المالية والنقدية) في إدارة الاقتصاد.

ولقد مر النظام الرأسمالي بمراحل وتطورات نحو هدفين ظلا كثوابت استراتيجية، وإن تغيرت آليات تدعيم النظام وتجديده حسب المتغيرات الداخلية والخارجية؛ وهما[2]:

(١) إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، ص ١٣٠.

(٢) عبد الباسط عبد المعطي، التبعية الثقافية في الوطن العربي، «في الآليات والمجالات والتفسير» في ندوة الثقافة العربية، الواقع وآفاق المستقبل، الدوحة، ١٢ - ١٥ إبريل١٩٩٣م، ص ٢١١.

١- لقــد تركز الهدف الأول على التجديد والتطوير والإبداع في داخل النظام الــرأسمالي ذاته، بهدف تحقيق نمط نموذجي بالقوة الاقتصادية والعسكرية والحضارية والسياسية يتميز بها عن أي نظم أخرى يمكن أن تنافسه.

٢- ويتمثل الهدف الثاني في دعم الهيمنة الخارجية من أجل تحقيق الهدف الأول أيضـــاً، ومن هنا ارتبط تراكم التقدم في النظام الرأسمالي (المركز) بتراكم التخلف في الدول الأخرى التقليدية (التوابع أو المحيطات) بلغة أصحاب مدرسة التبعية.

ولقــد أســقط الاتحاد الأوروبي (تكون عام ١٩٥٩م) معظم قيود التجارة بين دوــله، ممـــا فتح آفاقـــاً واسعة لتقــدم اقتصادي كبير خـــلال العقدين القادمين. وبدأت شركات متعددة الجنسية تنشئ فروعاً لمصانعها ومكاتبها هناك لتعامل معاملة الشــركات الأوروبــية ضمن هذا الاتحاد، من حيث القدرة على أن تتعامل تجارياً وبحــرياً مع أسواق دول الاتحاد، وتتجنب ما يفرض من قيود كمية أو جمركية على صادراتها لهذه الأسواق[1]. وحتى تعامل الشركة معاملة الشركة الأوروبية، يجب أن تصــنع الأجــزاء الرئيسة لمنتجها في نطاق دول الاتحاد الأوروبي. فعلى سبيل المثال اشـــترت شركة «ويرلبول Whirlpool» الأمريكية شركة فيليبس الأوروبية للأجهزة المنـــزلية الكهربائية حتى تتأهل كشركة ضمن الاتحاد.

وقــد حقق الاستثمار الأجنبي المباشر نمواً في النصف الثاني من الثمانينيات يماثل أربعـــة أضعاف معدل نمو الناتج العالمي، وثلاثة أضعاف معدل نمو التجارة الدولية، بيـــنما سيطرت المؤسسات متعددة الجنسيات، ذات الموطن الأم في مثلث الولايات المـــتحدة والاتحـــاد الأوروبي واليابان على ٨٠ % من هذه الاستثمارات.. وبنهاية العقـــد بلغ حجم الاستثمارات المملوكة لهذه المؤسسات حوالي ٢ تريليون دولار،

(١) أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي ، ص ١٨.

وهـــو ما يماثل قرابة خمسة أضعاف قيمتها في ١٩٧٩م. أما على صعيد التجارة فلقد تحققـــت أكبر زيادة في النفقات التجارية بين الدول المتقدمة بنسبة ٨٠ % بين دول مجموعة السبعة[١].

وتشير الإحصـــاءات إلى أنه بعد خمـــس سنوات من تنفيذ اتفاقية المنسوجات لم يتجاوز نمو نصيب الدول النامية في تجارة النسيج العالمية ٤,٣ %، في حين زادت صادرات الدول الصناعية بمعدل نمو سنوي بلغ ٩ %.

وتعـــد ظاهـــرة «العولمة» أكثر الظواهر التصاقاً بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط المصـــرفي بشـــكل خاص، وعلى الرغم من أن «العولمة» كظاهرة إنسانية، لهـــا جوانبها السياسية، والاجـــتماعية المتنوعة، فإنـــها مصـــرفياً قد اتخذت أبعاداً ومضامينا جـــديدة، جعلت البنوك تتجه إلى ميادين وأنشـــطة غير مسبوقة، وأدت إلى انـــتقالها مـــن مواقف وتصـــورات نشاطية ضيقة، إلى أنشطة وتصورات واسعة ممتدة من أجل[٢]:

أ- تعظيم الفرص. ب- زيادة المكسب.

ج- تدعيم الثقة بجوانبها الحاضرة في الوعي الحاضر، وكذا بآفاقها الواعدة إليها في المستقبل.

ومع ذلك فإن معظم التنبؤات البحثية تكاد تجمع على أن قضية الفقر ستظل تمثل أحد أهم التحديات الفعلية، خاصة في عصر «العولمة الراهن»، وفي ظل آليات تدويل الاقتصـــاد إنـــتاجاً وتوزيعاً واستهلاكاً، تلك التحديات التي يتعين على دول العالم مواجهتها، خاصة في الجزء الجنوبي من العالم[٣]، فلقد أصبح واضحاً أن ظاهرة الفقر

---

(١) عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، ص ١١٤.

(٢) محسن أحمد الخضيري، العولمة الاجتياحية، ص ٢٥٤.

(٣) Friedman, Jonathan, Cultural Identity & Global Process,Gage Publications, London p. 159.

والـــتفاوت المعيشي منتشرة بصورة ملحوظة ومقلقة مما يشكل تهديداً مستمراً لبنية هـــذه الدول، بل وأصبح يشكل تهديداً فعلياً للأغنياء في دول العالم المتقدم ذاته. لقد تبين في الواقع أن النمو الاقتصادي وجهود التنمية التي بذلت في السنوات الأخيرة في المجتمعات غير الرأسمالية لم تؤد إلى نتائج ملموسة في الحد من دوامة الفقر، أو تخفيض أعداد الفقراء أو سد الاحتياجات الأساسية لملايين من البشر الذين يعيشون الحرمان البشري أو تحت ما يسمى بخط الفقر[1].

ومـــن المهـــم التسليم بأن التجارة والاستثمار الأجنبيين مرتبطان بفعل عوامل اقتصـــادية أساسية تتراءى في حساب الدخل القومي. وبحكم التعريف ، فإنه في أي فترة زمنية ينبغي أن يتساوى رصيد الأمة في «حسابها الجارى» - الذي يشمل كلاً مـــن التجارة ومدفوعات التحويلات الخارجية المختلفة - مع رصيدها في «حساب رأس المـــال» - الـــتدفق الصافي للأصول إلى البلد ومنه - ولا يتراءى التطابق بين الحساب الجاري وحساب رأس المال بصورة تامة في الإحصاءات الحكومية، التي تبين عـــادة وجود فرق بين الإثنين. ومع ذلك، فإن الحساب الجاري وحساب رأس المال يتحركان بالترادف تقريباً.

يتضـــح من كل ما سبق أن «العولمة» لم تترك جانباً إلا وتعرضت له، وعرضت أبعاده المحلية، بل وحاولت تدميره محلياً ليكون سوقاً لها عالمياً، ومن ثم فإن «لعولمة» الاقتصـــاد آثـــاراً ســـلبية على قيم وسلوكيات الفرد بل والمجتمع، فما حقيقة الآثار الاجتماعـــية «للعولمـــة»؟ هل هي سلبية على طول الخط أم أن لها آثاراً إيجابية على سلوكيات الفرد والجماعة؟

(1) Ibid, p. 161.

رابعاً: العولمة الاجتماعية:

لقـــد ساعدت «العولمة» والأسئلة التي تطرح حول دور الدولة في إعادة توزيع المـــوارد، بالإضـــافة إلى تقلـــص دورها في كثير من جهات المسؤولية الاجتماعية والسياســـية، ســـاعد كل ذلك على تأكيد ظهور ممثلين جدداً تُسمع أصواتهم لأول مـــرة، فهـــم يـــتحركون ويجتمعون للمطالبة بحقوق جديدة مثل حقوق المشردين، والشـــباب، والكـــبار، وذوي الاحتـــياجات الخاصة، وحقوق تنفس هواء نظيف، وشـــرب مـــاء نقـــي، وتناول طعام غير ملوث بالمبيدات. ففي بعض مدن أمريكا الشمالية، نظم العمال الذين يغسلون زجاج السيارات جماعات للدفاع عن حقوقهم ضد ما يتقاضونه من المال القليل. وقد ساعدت مثل هذه المطالبة على تحديث الكثير من البنود في البيان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨م.. ومن هذه المطالب أيضـــاً، الحق في حياة صحية بدون الهندسة الوراثية، والحق في العيش في بيئة نظيفة تعكـــس التقدم العلمي والتكنولوجي. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: من ذا الـــذي له الحـــق في الســـيطرة عـــلى فوائد العلم والتكنولوجيا ؟ ومن يقرر كيفية استخدامها؟ ولخدمة أية أهداف ؟ ولمصلحة من ؟

إن «العولمـــة» – كمفهـــوم – تشير إلى ضغط العالم وتصغيره وتركيز الوعي به ككـــل عـــلى المستوى الحضاري والمجتمعي والإقليمي والفردي، فقد اتجهت القوى الاجتماعية من تجمعات أسرية وقبلية إلى تجمعات قومية ودولية. ومن ثم فقد أحدث تيار «العولمة» مرحلة عدم استقرار اجتماعي واسع، ومن مظاهره انتشار بعض أنماط السلوك الاجتماعي الغربي[1].

---

(١) عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، ص ٦٠.

وتزعم «العولمة» أنها تحترم مبدأ الحقوق الطبيعية للفرد وتنهي عصر القمع، فمثل هذه الأمور تعد من الأهداف الرئيسة الظاهرة «للعولمة»، وقد أصبحت تتمتع بحماية دولية ومحلية.

إن وثـيقة مؤتمر الأمم المتحدة عن السكان والتنمية - الذي عقد في القاهرة في سبتمبر ١٩٩٤م- يمكن أن تقرأ على أنها انعكاس وتعبير مباشر عن مغزى «العولمة» و«حضارة السوق»: دع كل شيء لقوى السوق وخلّص الأفراد، ذكوراً وإناثاً، من قيود التقاليد والدين، واتركهم «أحراراً» ليقعوا «باختيارهم» في قيود نظام السوق. وكذلـك دع المرأة تخرج من سجن العرف والتقاليد لتدخل سجن السوق «بمطلق الحـرية»، ودع الأولاد والبـنات يمارسون الجنس منذ العاشرة، وأياً كان نوع هذه الممارسـة طبيعـياً أو غير طبيعي، أخلاقياً أو غير أخلاقي، فهم فرائس سهلة لقوى السوق، لتعظم الأرباح[١].

وهـذا الهدف من أهم أهداف «العولمة» الغربية، فالفرد حين يكون متحرراً من قيود الأسرة والدين والوطن بل والأخلاق عامة، يكون في ذلك الوقت فريسة سهلة المنال لقوى السوق وغيرها من القوى الأخرى!

عندما تتجرد المجتمعات من ذاتيتها، تصبح مؤهلة لاكتساب هوية جديدة، هوية أكثر اتساعاً، وأوسع مدى، وأكثر قبولاً عن الشخصية السابقة، حيث إن المجتمعات في ظل «العولمة»، أو «عولمة» المجتمع هي استلاب وعي البشرية وإرادتها لصالح قوى عظمـى مهيمـنة على الوعي، طوفان من المعقول واللامعقول، أو من السلوكيات والتصـرفات الغربـية الجديدة التي أصبحت بحكم انتشارها معتادة، بل وفي بعض الأحيان والبلدان مألوفة.

(١) جلال أمين، العولمة، سلسلة اقرأ (٦٣٦)، دار المعارف، ١٩٩٨م، ص ١٤٠ - ١٤١ بتصرف.

لكن في ظل هذه الصورة بين البيانات التاريخية والإنثروبولوجية، فإن هناك سبلاً شــتى لبناء الوجود الاجتماعي، وبالتالي فهناك تراكيب عديدة للنظام الكوني. وهذا التــنوع لا يمــثل مشــكلات كبرى طالما أن التواصل بين المجتمعات مقيد والتنوع الداخــلي محدود. وعندما تحدث فإن المجتمعات القديمة تحل هاتين المشكلتين بتأكيد الحــدود بين الجماعات الاجتماعية. كما أن الانتماء لجماعة مجتمعية ما معناه اتباع ديــن تلــك الجماعة. وفي المجتمعات القديمة الأكثر تعقيداً أو المنقسمة إلى جماعات مكانــة طبقــية، كان الانتماء الديني والانتماء لجماعة اجتماعية لايزال متطابقاً في الغالــب، إلا أن جماعــات المكانــة السائدة كانت تحاول عادة أن تجعل دينها مميزاً للمجتمع كله وعلى شكل علم يجعل قواعدها الأخلاقية هي المقياس الافتراضي لكل الســلوكيات، وذلــك سعياً وراء التعبير عن سيطرتها على تنوع اجتماعي أكبر [١]. وكــان الانتماء للجماعة ومعاييرها المحددة لايزال يرتبط بالنظام الكوني، إلا أن هذا الارتباط يقال إنه ذو صلة بتنوع أكبر من عوالم الحياة الحقيقية. وقد نجمت عن ذلك ضــغوط التجريد، و«عولمة» القواعد الأخلاقية أفرزت بدورها كونيات أكثر توحداً وهرمــية، أولاً على هيئة هياكل هرمية تحتل الآلهة الخيرة مكان القمة فيها، ثم على شــكل رؤى توحــيدية أو شبه توحيدية. وكانت هذه الرؤى إما ترابط بين الخير أخلاقــياً والمتسامي كما في الأديان الإبراهيمية (اليهودية والمسيحية والإسلام)، أي الدين ذو الطبيعة الأخلاقية البحتة، أو تفترض نطاقاً فوق أخلاقي يتجاوز الخير والشر كما في ديانات التاو أو البرهمية أو النيرفانا[٢].

ومن الواضــح أن الآثار الاجتماعية «للعولمــة» مرتبطــة، من وجهة نظري، بمــا حدث من تغيير في هياكل الاقتصاد العالمي، فالطرق التي أجبرت بها المؤسسات

(١) Esposito. Johnl, Islam and Politics, Syracuse University 1987, p. 114.

(٢) Stark, Rodney and Bainbridge, William Sims; A theory of Religion. New York 1987, p. 114.

المالـــية وعـــلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي العالَم الثالث، منذ عام ١٩٨٩م، عـــلى تســـهيل هـــذه التغييرات، يكشف عن آثار نظـــام مالـــي جديد يـــتغذى عـــلى الفقـــر الإنساني وتدمير البيئة، ويولد الفصل الاجتماعي، ويشجع العنصـــرية والنـــزعات العرقية، ويقوض حقوق المرأة.. وهذا كله يؤدي من وجهة نظري إلى تفكك اجتماعي وفوضى اجتماعية محلية وعالمية.

إن هذه الحقبة من تاريخ المجتمع الدولي المعاصر، التي يطلق عليهـــا الآن «عصر العولمة»، أو النظام العالمي الجديد، قد انعكس أثرها في مجال الجريمة المنظمة والجماعية بشـــكل مـــلحوظ، واتســـمت الجرائم الدولية بالخطورة الإجرامية، نظراً لأسلوب ارتكابهـــا الذي يتميز بالتنظيم والتكنولوجيا من خلال استخدام أساليب التكنولوجيا الحديـــثة والحاسبات و«الإنترنت» والاتصال المباشر والسريع عبر الأقمار الصناعية، وهي أساليب حديثة يصعب معها السيطرة أو الكشف عنها بسهولة[١]. ولعل أخطر جرائم «العولمة» تهريب المخدرات والاتجار فيـــــها، وتهريب الأسلحة والمتفجرات، وغسيل الأموال المتحصلة من جرائم، وهروب المطلوبين للمحاكمة إلى خارج حدود الدول بعد ارتكاب جرائمهم، وتهريب الأموال، وجرائم الفساد الحكومي والإداري والصفقات السرية المشبوهة والدولية، وتصدير الأغذية الفاسدة والمواد المشعة، وهي جميعها جرائم عابرة للقارات تقوم بها عصابات منظمة ويقودها شخصيات بارزة[٢].

الجـــريمة ظاهـــرة اجتماعية، حيث إنها - من وجهة نظرى - تؤرق المجتمع وتهدد استقراره، كما أنها تحمّل الدولة خسائر فادحة.. وأرى أن استئصال الأسباب التي تؤدي إلى الجريمة وتقود الفرد إلى الإجرام، أهم من القبض على الجناة بعد وقوع الجريمة.

---

(١) محمد فهيم درويش، الجريمة في عصر العولمة [وملف لأهم الظواهر الإجرامية وأشهر المحاكمات في مصر] النسر الذهبي للطباعة ، ٢٠٠٠م، ص ٣٨.

(٢) نفس المرجع ، ص ٣٩.

ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى الجريمة – وأيضاً للعنف والتطرف والإرهاب – حالة الاغتراب والضياع التي يحس – في إطارها – بعض الناس بالحاجة إلى الهروب، طلباً للماضي في صورة التطرف الديني، أو ما يقومون بالهرب إلى الخيالات في صورة الإدمـــان أو بالهجرة من أوطانهم هرباً أو يأساً، أو بالتخلص من الحياة ذاتها. « فهى هجــرة زمانية نتيجة غربة مكانية» وإحساس بالعجز تجاه مجتمع لم يتفهموه أو فساد لم يطيقوه وتجاه ظروف لم يستطيعوا التغلب عليها[1].

كذلك تراجع دور العملية الثقافية – الاجتماعية، وخاصة في المجتمعات التقليدية والنامــية، تلــك العملــية الــتي كانت الأكثر عراقة وتأثيراً في تطور وإدارة هذه المجــتمعات؛ وذلــك بســبب الاختراق الكاسح للعمليات الاقتصادية والإعلامية والثقافــيــة[2].. لقــد بات واضحاً أن الاختراق الثقافي – خاصة في ظل «العولمة» بآلــياتها المعاصــرة – يعمــل عــلى تهديد منظومة القيم الأصيلة ويشكل نوعاً من الازدواجية الثقافية التي تجتمع فيها تناقضات الأصالة والمعاصرة، مما يؤدي إلى تهميش أو تغيير ملامح الثقافة الوطنية.

ومــن ثم لقــد كان للتغيرات الاجتماعية التي حدثت في الربع الأخير من القرن الماضــي آثارهــا السلبية على المجتمعات، حيث ظهرت فلسفات متباينة من الفكر المــتطرف والمتعصب، الذي يشكل خللاً بالقيم والمثل العليا التي يقوم عليها المجتمع والــتي تعــارف عليها الناس وجرت عليهما عاداتهم وتقاليدهم، حتى غدت تشكل صــراعات تــؤرق المجتمع، وذلك لتناقضها مع القيم الإنسانية والدينية، وتؤدي إلى انهيار تلك القيم بل انهيار المجتمع نفسه.

---

(١) حسين كامل بهاء الدين : التعليم والمستقبل، ص ٥٤ – ٥٥.

(٢) أحمد مجدي حجازي، الثقافة العربية في زمن العولمة ، ص ٢٧.

ولقـــد بدأت بعض السلوكيات الغربية، في السنوات الأخيرة، تأخذ طابعاً عالمياً يتجاوز الحدود الجغرافية مما يؤثر سلباً في المجتمعات الوطنية وفي تماسكها وتقاليدها. ومـــن ثم «فالعولمة» تتطلب قدراً كبيراً من المشـــاركة الأهلية غير الحـــكومية، وهو مـــا يـــؤدي إلى حدوث صدام مع تقاليد بعض الدول النامية في رعاية الدولة شبه الكاملـــة للمواطنين. وتتطلب «العولمة» – كذلك – استعداداً فردياً متميزاً للمبادرة وتحمـــل المخاطـــر، وهو كثيراً ما يتعارض مع أسس التنشئة الاجتماعية لبعض دول العالم الثالث وبخاصة الدول العربية، التي تجعل الفرد جزءاً من كل[1].

وفى إطار «العولمة» تجد الدولة نفسها مضطرة إلى تقليص برامج الرعاية الاجتماعية، وبخاصـــة دعـــم غير القادرين، وإلغاء التأمين على الطبقة الدنيا والأفراد الأكثر تعرضاً للمخاطر، مما ينجم عنه تخلخل النسيج الاجتماعي. لقد عملت «العولمة» على الإطاحة بالمؤسسات التي كانت تقوم في العقود الماضية بحماية التوازن الاجتماعي، الذي كانت تتولاه الدولة، وقد أدى ذلك إلى البطالة وتهميش المجتمعات.

ومـــن ثم فإن «العولمة» تؤصل فكرة ارتباط الإنسان، لا بالدولة القومية والمجتمع الوطني، بل بالعالم أجمع، إنها تدفع الإنسان إلى الخروج والانطلاق، بل الإفلات من فكـــرة «المكان الضيق المحدود»، بل الإفلات من فكرة «المجتمع والوطن» إلى آفاق «العـــالم الكوني».. وتكتسب بذلك علاقاته ومعاملاته مفهوماً مختلفاً اختلافاً جذرياً عما هو معتاد قبل الدخول في عملية «العولمة» حيث يمكن تسميتها – أي العلاقات الاجتماعية في المجتمع العالمي – بأنها عملية استيراد قيم وأخلاقيات الدول المسيطرة.

ونخلـــص مما سبق إلى أن «العولمة» تعمل على سحق الهوية والشخصية الوطنية، وإعـــادة تشكيلها في قالب هوية وشخصية عالمية، يفقد فيها الفرد جذوره، ويتخلى عن ولائه وانتمائه.

(١) عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، ص ٦٠ ، ٦١.

نتائج البحث

بعد هذه الجولة في «العولمة» وتجليات المصطلح المتنوعة، يمكن الوقوف على نتائج هذه الدراسة في نقاط محددة فيما يلي:

- تدعـــو «العولمة» إلى ثقافة كونية أو عالمية تحتوى منظومة من المعايير الخاصة لفرضها على العالم أجمع، بغض النظر عن المفهوم الأخلاقي أو العلمي لتلك المعايير، وعـــلى هذا تمثل «العولمة» تحدياً ثقافياً ذا طابع ارتقائي خاص، قائم على الاجتياح الـــثقافي مـــن أجـــل فقـــدان الدول الصغيرة ثقافتها، ومن أجل الانقسام الداخلي وظهـــور الشروخ الثقافية الحضارية، وذلك بمحاولة إحلال مفاهيم الثقافة العلمانية الغربية مكان مفاهيم الثقافات الأخرى، وخاصة مفاهيم الثقافة والحضارة الإسلامية في المجالات المختلفة.

- تتحدى «العولمة» الدولة القومية لتفتح حدودها لنوع جديد من التنافس الحر، حيث تنطوي «العولمة» على تفتيت الحدود الوطنية، ومن ثم إضعاف السلطة الوطنية وقدرتها على تطبيق القوانين الوطنية داخل تلك الحدود. ومن الواضح أن التطورات والإفرازات المجتمعية على المستويات المختلفة المحلية والوطنية والدولية تقود اليوم نحو بلـــورة نخبة عالمية سيكون بإمكانها التحكم عن بعد في مجرى الأمور في الدول الأقل قدرة على الصمود ومواجهة التحديات. وقد ظهرت بالفعل تجليات وفاعليات تلك النخـــبة وتجلياتها في بعض دول العالم، ومنها بعض الدول العربية والإسلامية. في ظل هـــذا الجـــو تصـــبح الدولة عاجزة عن القيام بدورها في إعادة توزيع الناتج القومي بطـــريقة أكثر عدلاً، وتصبح عاجزة عن حماية مصالح الشرائح المهمشة، وتنتهي إلى أنهـــا لا تســـتطيع أن تحمي السلام الاجتماعي نفسه على أرضها. وهذا الوضع هو التطبـــيق الواقعـــي لأهداف «العولمة»، والتي أهمها: سحق الهُوية والشخصية الوطنية

المحلـــية، وإعـــادة صـــهرها في لاهوية وشخصية عالمية، بحيث يفقد الفرد مرجعيته، ويتخـــلى عن انتمائه وولائه، وينفصل عن جذوره، ويتأثر بقاء سلطة الدولة القومية بضـــربات معـــاول «العولمة» التي دفعت إلى العالم بأثقال الشركات عابرة القارات، ومـــتعددة الجنسيات، الأمر الذي يعاني معه الكثير من الدول النامية سوء الأوضاع الداخلية التي لا تؤهلها لمواجهة تحديات «العولمة»، ومن ثم فهي مهددة بخطر إنقاص سيادتها بنقلها إلى كيانات دولية وإقليمية أكبر منها.

– إن الـــتجارب التـــنموية الناجحة في منتصف القرن العشرين تعلمنا أن هناك اختـــيارات سياســـية مخـــتلفة تساعد على تحطيم قيود التخلف، وتسمح للمواطنين بمســـاحة سياســـية كافية لرسم طريقهم على الحدود الخارجية، إلا أنه قد تم إعداد الكثير من برامج «العولمة» التي تحرمنا من هذه المساحة.

– في ظل «العولمة» الغربية لا تشكل الدول الصغرى- الأقل نمواً أو تطوراً- قوة إنتاجـــية حقيقـــية إلا بارتباطها المفروض بالمراكز الرأسمالية التي تسيطر عليها، والتي تُـــنقص من السيادة الكلية والسيطرة للدولة على أراضيها ومنشآتها. وطبقاً لاتفاقية «الجـــات» سيتحول العالم إلى سوق كبيرة مفتوحة تغذي احتكارات الدول المتقدمة للحصـــول عـــلى أكبر عائد على حساب الدول النامية، حيث تفتح تلك الاتفاقية أســـواق الدول النامية أمام صادرات الدول الغنية بما يسمح لها بالقضاء على القاعدة الصـــناعية لهذه الدول من خلال المنافسة غير العادلة، الأمر الذي يشير إلى أن قضية الفقر ستظل تمثل أحد أهم التحديات الفعلية في ظل تدويل الاقتصاد إنتاجاً وتوزيعاً واســـتهلاكاً، ولقد تبين في الواقع أن النمو الاقتصادي وجهود التنمية التي بذلت في السنوات الأخيرة في المجتمعات غير الرأسمـــالية لم تؤد إلى نتائج ملموســـة في التقليل أو الحـــد مـــن دوامة الفقر، أو تخفيض أعداد الفقراء، أو سد الاحتياجات الأساسية لملايين من البشر الذين يعيشون الحرمان البشري أو تحت ما يسمى بخط الفقر.

إن أســاليب ومخططــات «العولمة» في مفهومها الغربي يجعل من الصعب توفيق الحياة بين عالمين اثنين ظهرا في صحوة «العولمة»، الدول الصناعية الكبرى في جانب، والــدول الفقــيرة في الجانــب الآخر. ففي الفئة الأولى ازدادت الصادرات عشرة أضعافها منذ عام ١٩٥٠م، وارتفعت الاستثمارات الأجنبية بسرعة فائقة، وتصدرت مبــيعات الشركات المتعددة الجنسيات صادرات العالم، وارتفع معدل تدفق التبادل الأجــنبي من ١٥ مليار دولار يومياً عام ١٩٧٣م إلى أكثر من ١,٣ تريليون دولار يومياً حالياً. وعلى الجانب الآخر، نجد الضعف الاقتصادي في الدول النامية والفقيرة، ويســود عدم الاستقرار الاجتماعي، ويخيم الفقر المدقع على نحو ١,٢ مليار نسمة، ويوجــد نحــو ١٤٠ مليون عامل من ٤ مليار، إجمالي القوى العاملة، عاطلين عن العمــل، ويــتركز السواد الأعظم منهم في الدول النامية. هذا بالإضافة إلى أن عدم المســاواة ظهــرت جلــية واضــحة بين خارج وداخل الدول، فنتج عنها انتشار الصراعات والحروب، ونقصان مرافق البنية التحتية..إلخ.

ومــن الحقائق الثابتة والمعروفة حالياً أن أكثر من ١,٢ مليار نسمة من مجموع سكان العالم، أي شعب واحد من كل خمسة شعوب، يعيش الفرد فيه على أقل من ٢ دولار يومــياً. فهل يكفي هذا المبلغ متطلبات الفرد الضرورية من مأوى، وطعام، وماء، وملبس، وعناية صحية ملائمة.. إلخ؟ إن الأمر المثير للإزعاج هو أن هذا الحال يوجد في وقت تتباهى فيه بعض أجزاء العالم بالرفاهية الخيالية، والتقدم التكنولوجي الهائل، والثروات المادية الطائلة، إلى الدرجة التي وصل معها بعضهم إلى التباهي بأنهم بالعلم يستطيعون استنساخ مخلوق(!) وهذا خلل تاريخي عميق يعيشه العالم حالياً.

– من مظاهر «العولمة»، على المستوى الاجتماعي، انتشار أنماط السلوك الغربي بمســاهمة ثورة الاتصالات والمعلومات والتقدم المتزايد في مجال الإعلام بغرض تجريد

المجتمعات من ذاتيتها، لكي تصبح مؤهلة لاكتساب هوية جديدة أكثر اتساعاً وأوسع مــدى، حيــث تسلب من المجتمعات في ظل «العولمة» إرادتها لصالح قوى عظمى مهيمــنة على الوعي، ومن الواضح أن الآثار الاجتماعية «للعولمة» مرتبطة بما حدث مــن تغيير في هياكل الاقتصاد العالمي، ويكشف هذا التغير عن آثار نظام مالي جديد يــتغذى عــلى الفقــر وتدمير البيئة، ويولد الفصل الاجتماعي، ويشجع العنصرية والنــزاعات العرقية، وهذا كله يؤدي إلى تفكك اجتماعي وفوضى اجتماعية محلية وعالمية بدأت معالمها في الظهور، ففي السنوات الأخيرة تصاعدت خطورة التفاوت الصــارخ بــين الأغنياء والفقراء، ونجم عنها اشتداد التوتر والقلق، وتصاعد العنف والإرهاب والجريمة المنظمة، التي أصبحت من أكثر الأنشطة الاقتصادية ربحية، حيث يصــل صافي ربحها إلى ما يزيد عن خمسمائة مليار دولار سنوياً! ولعل أخطر جرائم «العولمــة» تهريب المخدرات والاتجار فيها، وتهريب الأسلحة، والمتفجرات، وغسيل الأموال المتحصلة من جرائم، وهروب المطلوبين للمحاكمة إلى خارج حدود الدول، وجــرائم الفساد الحكومي والإداري، وتصدير الأغذية الفاسدة والمواد المشعة، وهي جمــيعها جــرائم عابــرة للقارات تقوم بها عصابات منظمة محلية ودولية. ومن أهم الأســباب الــتي تــؤدي إلى الجريمة - بل إلى العنف والتطرف والإرهاب - حالة الاغتراب والضياع التي يشعر في إطارها بعض الناس بالحاجة إلى الهروب من الواقع، وكذلــك تراجع دور العملية الثقافية — الاجتماعية، وخاصة في المجتمعات التقليدية والنامــية، تلــك العملــية الــتي كانت الأكثر عراقة وتأثيراً في تطور وإدارة هذه المجتمعات، وذلك بسبب الاختراق الكاسح للعمليات الاقتصادية والإعلامية والثقافية كوسائل فاعلة «للعولمة».

والله أعلى وأعلم.

مقومات المدافعة الحضارية[1]

الدكتور سامي محمد صالح الدلال[*]

> الطاقـة البشـرية الإسلامية حوالي ٢٠% من مجموع سكان البسيطة، وهي طاقة عظيمة لو تم تفعيـلها في العطـاء الإنسـاني، خاصـة وأن طيفها التكويني يضم مختلف الأجناس والقوميات والإثنيات، بما يعطي دعماً غنياً لتغذية التكامل الذي تحتاجه البنية الحضارية

دخلـت الأمـة الإسلامية القرن العشرين (أي قبل حوالي قرن من الآن) وهي مكتنـزة لرصيد حضاري عظيم في جميع المجالات، وعلى كافة المستويات، غير أن هـذا الرصيد كان قد تحول معظمه إلى تراث، علاه الغبار، وأصبح قصائد يتغنى بها الشـعراء، وأوراق صـفراء على شكل مخطوطات موزعة في المكتبات في شتى بقاع العـالم. ويوم أن كان هذا الرصيد حقيقة حية كانت أرجاء العالم الإسلامي تضج

(١) هـذا المقـال لا يخـرج عن أن يشـكل نافذة على مسـاهـمة محيطة وشـاملة يمكن أن تعـتبر مشـروعاً مـتكاملاً، تناولت الموضوع : «رسالة المسلم في حقبة العولمة» من معظم جوانبه، نسأل الله أن ييسر للباحث نشره ليعم نفعه (الناشر).

(*) باحث.. الأمين العام.. مركز الركن الاستراتيجي (الكويت).

بالعلماء وطلبة العلم، وكانت جيوش الإسلام تفتتح الأقاليم والبلدان وتطيح بعروش الطغاة والمشركين وتنشر العدل والقسط في كل مكان.

ورغم أن التتار سودوا ماء دجلة بمداد ملايين الكتب، إلا أن المكتبات العربية وغير العربية لا تزال تحتفظ بمعاجم تراجم العلماء في العقيدة والحديث والتفسير والأصول والسيرة واللغة والجبر والحساب والمثلثات والضوء والكيمياء والفلك والطب والصيدلة والفيزياء والهندسة والزخرفة والبناء وقادة الجيوش والفلاسفة والمفكرين والصناعيين والمهنيين وسوى ذلك كثير، مما يشكل لبنات البناء في أية حضارة.

ويوم كان الظلام يخيم على أمم الأرض، سواء في أقاصي آسيا أو أوروبا أو أفريقيا، كان نور العلم وضياؤه يشع بإبهار على ربوع البلاد الإسلامية قاطبة.. ويوم كان الفقر يعشعش في تلك البلاد، كان أمراء المسلمين يوزعون المال فلا يجدون من يأخذه!! وهل مر على البشرية يوم كذاك اليوم الذي يخاطب فيه الخليفة السحابة قائلاً: أمطري حيث شئتِ فإن خراجك سيرجع إلي!!

لقد نعمت الشعوب قروناً طويلة بسيادة المسلمين أقاليم الأرض وإمساكهم بزمام مقاليد الحضارة. ولكن يوم أن بدأ حظ الدنيا يسيطر على القلوب، ويأخذ الأفئدة، وأخذ حس الآخرة يخبو في الصدور شيئاً فشيئاً، واختلف المسلمون على اللعاعات فبرزت دول الطوائف وتمكن الصليبيون من غزو المسلمين في عقر دارهم على مدى قرون متعددة، فيوم أن حصل هذا، آل الأمر إلى ما آل إليه، وأصبحت تلك الحضارة المشيدة مجرد ذكريات يحلي بها الكتاب صحائفهم ويوشون بها كتاباهم، فآلت إلى مجرد تراث وذكريات، ودخلت في حسابات «الرصيد» تنتظر من يستخرج كنوزها من جديد.

ورغم ما اندس في ثنايا هذا الموروث الهائل من أفكار وعقائد وافدات، ورغم ما حصل من تمازج وتداخل مع شعوب متنوعة الأجناس، فإن ذلك لم يتمكن من طمس الأصول المرجعية لهذا الدين، فالمحجة البيضاء التي تركها لنا النبي ﷺ، لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لا يَزِيغُ عَنْهَا إلا هَالِكٌ[1]، وهما الكتاب والسنة، لا زالا على حالهما. بل مازاد تتابع السنين هذين المرجعين إلا مزيداً من التفسير والشرح، بما بذله علماء الأمة على مر العصور من جهود عظيمة، ولازالت الجهود العلمية على مستويات التخصص تصب في لجة تنقية السنة، حتى أضحى بين أيدينا كماً هائلاً من المجلدات الحديثية التي فرزت الصحيح من الضعيف.

إذاً، فإن مادة إعادة الانطلاق الحضاري الإسلامي لا تزال راسية القواعد بين ظهرانينا، ولكن ينقصنا الذين يحملونها بحقها.

مقومات المدافعة الحضارية:

يمتلك المجتمع الإسلامي مقومات أساسية تجعله في موقع التأثير ومركز الثقل في عالم التدافع الحضاري، أذكر منها على سبيل المثال ما يلي: -

١- **الرصيد**: وهو مكتنز التراكم الحضاري الإسلامي على مدى أكثر من أربعة عشر قرناً. وهو ما سبق ذكره.

٢- **المرجعية**: الكتاب والسنة، وهما يمثلان المنهاج في تشييد الصرح الحضاري العالمي، حيث ينعم العالم بالسلام والأمن والعدل والرخاء والسعادة.. إن هذه المرجعية لا تتمثل بالنصوص فحسب، بل بكيفية إعمال هذه النصوص في صياغة اللبنة الأساسية للحضارة البهيجة، ألا هو الإنسان.. إنها تصوغه صياغة ربانية تجعله ينسجم في حركته وعطائه مع مجمل الحركة الكونية.

---

(١) أصل الحديث أخرجه أحمد والحاكم، وابن ماجه بلفظ: «قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إلا هَالِكٌ».

٣- **الثروات**: لا يتدعم الصرح الحضاري إلا بتوفير ما يغذي نماءه، ألا وهي الثروات. إن خارطة العالم الإسلامي الاقتصادية لا تكاد تترك ثروة من الثروات في باطن الأرض وظاهرها إلا ولها فيها قصب السبق، كماً ونوعاً. ولا نريد هنا تعداد هذه الثروات من بترول ومعادن ومياه وسواها، فإن ذلك يربو عن الحصر. لكن حسبنا ذكر ذلك لمجرد التنويه عن هذه المسألة. ولكن ما يحزن الفؤاد أن هذه الثروات تتراوح بين الإهمال في الاستغلال وبين سيطرة الأجنبي عليها، إما مباشرة وإما استثماراً.

٤- **التماسك الاجتماعي**: وهو ميزة من أهم ميزات المجتمعات الإسلامية، حيث إن الروابط التي أحكم وثاقها الشارع الحكيم لإبقاء اللحمة الأسرية في أشد تماسكها قد جعلت من المجتمع المسلم مجتمعاً متجانساً ومتكاتفاً ومتعاوناً ومتحاباً، على خلاف المجتمعات الغربية التي يسودها التفكك الأسري بشدة، مما يهدد إمكانية استمرار عطائها التنموي في الركب الحضاري.

٥- **الطاقة البشرية**: يبلغ عدد المسلمين في العالم حوالي مليار ومائتي مليون مسلم، أي حوالي ٢٠% من مجموع سكان البسيطة، وهي طاقة بشرية عظيمة فيما لو تم تفعيلها في العطاء الإنساني الحضاري، خاصة وأن طيفها التكويني يضم مختلف الأجناس والقوميات والإثنيات، بما يعطي مؤشراً واضحاً ودعماً غنياً لتغذية التكامل الذي تحتاجه البنية الحضارية.

٦- **العقول الفاعلة والعبقرية**: إن العالم الإسلامي يزخر بالعقول الفذة ذات الإمكانات الموسوعية، ومن المؤسف أننا نفتقد إلى الإحصاءات المتعلقة بهذا الخصوص، لكن معظم هذه العقول العبقرية لم تشعر بالأمان في ظل كثير من الأنظمة الحاكمة في العالم الإسلامي، فآثرت الهجرة إلى بلاد الغرب، وأصبحت في أوضاع

اضطرتها إلى أن تكون لبنات في صرح الحضارة الغربية، التي تؤول إلى الأفول، بدلاً من أن تكون لبنات في مشروع البناء الحضاري الإسلامي الذي يتجه نحو النهوض.

٧- **الاختصاصات**: إن المستمعن في مكونات الشرائح التخصصية في العالم الإسلامي يرى أنه لا يكاد يوجد علم من العلوم أو اختصاص من الاختصاصات إلا وله من رجال المسلمين ونسائهم نصيب، سواء ما تعلق منها بالطب أو الهندسة أو الفيزياء أو الكيمياء أو الفلك أو الرياضيات أو الأدب أو الاقتصاد.. إلى آخر ما يكون العجينة الحضارية الحديثة.. إن العلماء المتخصصين من المسلمين قد أثبتوا قدرتهم الذاتية ومواكبتهم لتطورات العلم الحديث في كافة المجالات والخبرات العلمية، سواء على المستويات المحلية أو المحافل الدولية، ونالوا في ذلك أعلى الدرجات العلمية وفرضوا تفوقهم بما لا يحتاجون معه إلى تزكية من أحد (أي من أحد من الغربيين).

٨- **المناعة الذاتية مع القدرة علىالانفتاح**: وهي خاصية عجيبة في طبيعة هذا الدين، ذلك أن منهاجه قد وفر للمسلمين مناعة وحصانة ذاتيتين تمكنهم من دخول سوق التعاطي الحضاري بمفهوم: «العطاء بانفتاح، والأخذ بالغربلة»، أي يرغبلون ما يأخذونه من (الغير)، فلا يأخذون منه إلا ما ينسجم مع دينهم وما لا يعكر صفاءه في عقولهم ونفوسهم.. صحيح أن بعض الأفراد لا يتمتعون بهذه القدرة ولا يتحلون بهذه الصفة، إلا أننا نتكلم عن الحركة المجتمعية الإسلامية الشاملة، فإن زخمها العام يغطي على شذوذ (البعض) عن الركب وانفكائهم خارج خط المسيرة.

٩- **الموقع الاستراتيجي**: إن العالم الإسلامي يطل على كافة المحيطات ومعظم البحار، بما يجعله متمكناً من زمام المواصلات التجارية البحرية، وكذا العسكرية. كما أن فيه كافة التضاريس الجغرافية من جبال ووديان وسهول وصحارى، كل

ذلــك يوفر له دوراً عظيماً في الهيمنة الاستراتيجية التي تقتضيها المدافعات بأنواعها، الســلمية والحربــية.. ولا شــك أن الموقع الاستراتيجي الذي يوفر حالة آمنة لسير العمليات الحياتية، حتى في أثناء اندلاع الأعمال الحربية، يشكل بطبيعة الحال مقوماً رئيساً للحفاظ على المعاني الرفيعة المتجلية في الحركة الحضارية.

١٠- **وجود حافز التحدي:** لا شك أن الأمة الإسلامية تمر في عصرنا الحالي في أزمة كبيرة، طابعها العام هو التخلف، ودولها تصنف ضمن منظومة العالم الثالث، في الوقت الذي تتمتع دول الغرب والولايات المتحدة بميزات التطور العلمي المذهل. إن هــذا الفارق الشاسع بين المستويين، قد ولد، أو أوشك أن يولد، حالة تحفزية لدى كــثير مــن المسلمين لتحصيل مقومات القوة التي لدى الغرب، بغية إثبات الذات والــتفوق على العقبات. هذا الحافز الذي تولد من احتدام الصراع قد كشف، رغم عدم انقشاع الغبار، عن نــمو حافز التحدي لدى الأمة الإسلامية، وهو حافز مهم ولا بد من وجوده لأجل النهضة.

١١- **وجــود حافــز التصدي:** وهو، وإن كان نتاجاً طبيعياً من وجود حافز الــتحدي، غــير أن عوامل إضافية مهمة طورت ذاك النتاج الطبيعي وسرعت من حركــته، ألا وهــو إصــرار بعض الإدارات السياسية في الغرب على تجديد الكرة الصــليبية التاريخية والاستعمار بإعادة الاحتلال العسكري للدول الإسلامية رغم أن بعضــاً مــنها أو من بقاعها لم تتنسم هواء الحرية بعد، كالشيشان وعموم الولايات الإســلامية في روسيا، والجمهوريات التي استقلت من ربقة الاتحاد السوفيتي السابق، وكشمير والفلبين وغيرها. إن إعادة احتلال بعض البلدان العربية والإسلامية اليوم قد نمــيا بقــوة حافز التصدي، ليس على المستوى العسكري فحسب بل على المستوى الحضاري كذلك. كل ذلك جاء كعامل مضاف إلى وجود حافز التحدي والتصدي

المتمـــثل بوجـــود الكيان اليهودي على أرض فلسطين المباركة، والتي تعبر المقاومة الفلسطينية عن شدة تأججه وقوة اشتعاله.

١٢- **وجـــود حافـــز البلاغ وإرادة الخير للبشرية:** وهـــو من طبيعـــة هذا الديـــن، فإنه ما نزل إلا لذلك، قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ (الأنبـــياء:١٠٧)، فلا يزال المسلم ساعياً لإخراج الناس من ظلمات الشرك إلى نور التوحيد، الذي به تتلألأ الحضارات وتضيء منارالها.

فـــتلك اثنا عشر مقوماً من المقومات الإيجابية في المدافعة الحضارية التي يتمتع به العـــالم الإسلامي. غير أن تلك المقومات لم تأخذ فاعليتها العملية على أرض الواقع بسبب مجموعة من المعوقات، من أهمها: -

١- طبيعة الكثير من الأنظمة الحاكمة في العالم الإسلامي.

٢- قوة النفوذ الأجنبي في العالم الإسلامي.

٣- وجود دولة الكيان اليهودي في قلب العالم الإسلامي، وسيطرهّا على بيت المقدس.

٤-الهـــزيمة النفســـية الـــتي لا تزال أعاصيرها تعصف بالشعوب الإسلامية، مع استمرار تغلغل حالة الانبهار بما عليه الغرب في النفوس والأفئدة.

٥- غياب خطط التنمية الجادة في العالم الإسلامي.

٦- اخـــتلاف وافتراق الإسلاميين، وعدم قدرهم على استيعاب طريقة التعامل مع الواقع وتخلفهم عن فقه مكوناته وعناصره.

٧- هجرة العقول الإسلامية إلى بلاد الغرب (سبق التنويه عنها).

٨- انتشار الجهل والفقر في كثير من الأصقاع الإسلامية.

٩- استغلال الثروات الإسلامية للمصالح الخاصة، شخصية أو حزبية.

١٠- العجز والشلل في الحركة الجماهيـرية الإسلامية، حتى عن مجرد رد فعل لما يحصل لبلدانها.

١١- فاعلـية القـوى السـلبية الـتي تنخر في البنى العقدية للعالم الإسلامي، كالأحزاب الإلحادية ومن على شاكلتها.

وعـلى القـارئ الآن أن يتصـور حجم التدافع بين المقومات والمعوقات التي ذكرناها ليستنتج بدون عناء الإجابة عن السؤال المهم، وهو: لماذا حالنا هكذا!!

إن مجمـل مـا ذكـرناه يفسـر لماذا الأمة الإسـلامية اليوم، فـيما يتعـلق بالـتدافع الحضـاري، هي في حـالة اقتباس وتقـليد أكثر بكثير مما هي في حالة ضغط وتأثيـر. وهذا يجعلها سـاحـة مفتوحـة أمام أعاصير «العولمة». إن بعض الحركات الإسـلامية رأت بحسـب تحليلاتـها الخاصة بـها، إن معظم المعوقات الـتي ذكـرتـها ما هي إلا مظهر لشيء واحـد، وهو السـيطرة والهيمنة، أو قل «العولـمة»، التي تتزعمها حالياً الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفاؤهما.. وبناء عليه، فإنـه بـدلاً من أن تشـتت الجهود لتتوزع للتخلص من تلك المعوقات واحداً إثر واحـد – وهذا برأيها مستحيل- فإن الأولى أن تجمع تلك الجهود وتحشد في اتجاه تقويـض مركـز انطـلاق تلك السـيطرة والهيمنة. وإن هذا السبيل سيؤدي إلى تـهـاوي تلـك المعوقـات وبروز تلك المقـومات، مما يؤدي إلى إعادة العزة والشـعور بـالعلو الإيماني للذات الإسلامية، بما يجعلها مؤهلة فعلاً للريادة الحضارية المعاصـرة تحـت شـعار العالمية، وعـندها ستنهار دعاوى «العولمة» وتصبح مجرد وصمة في كتاب التاريخ!!

انهيار التيارات القومية والاشتراكية والليبرالية أمام المدافعة الحضارية:

يقـــال: إذا ســـقط الجمل كثرت سكاكينه!!. لكنني ولله الحمد كان لي رأي واضـــح منذ عشرات السنين في هذه التيارات، أي قبل الشروع بمسلسل سقوطها!! فما ســـأقوله ليس من الســـكاكين اللاحـــقة، بل هـــي من تلك الســـابقة!! إن التـــيارات القومـــية والاشتراكية والليبرالية والعلمانية طرحت نفسها كمنقذ للأمة العربية من حالات السقوط والتردي التي كانت معاهدة سايكس بيكو مجرد واحدة من إفرازاتها.

لقـــد تمثلـــت تلك التيارات بأشخاص منظرين ومفكرين كان لهم دور بارز في صياغة الساحة السياسية والثقافية العربية.

وتمثلت في زعماء تربعوا على كراسي الحكم وقادوا شعوبـــهم إلى الهاوية، التي لا تزال الأمة العربية تتردى في اتجاه قعرها.

كما تمثلت في مراكز أبحاث ودراسات.

كمـــا تمثلت في مئات من الصحف والمجلات، وآلاف من الكتب والدراسات، وأعداد من مراكز البث الإعلامي المقروء والمنظور والمسموع.

فعلاً لقد سادت هذه التيارات الساحة العربية وكان من نتاجها أن جميع هزائم العرب في القرن العشرين قد تمت تحت ظلال هيمنتها وحكمها.

وكان الأبرز في كل ذلك إنشاء الدولة اليهودية على أرض فلسطين عام ١٩٤٧ م (التقســـيم) وعـــام ١٩٤٨م (الاعـــتراف الـــدولي)، ثم ما تلا ذلك من انهيارات وكوارث ونكسات...

إنها مجموعة هائلة من الهزائم الكارثية.

وكـــان أيضاً من نتاج سيادة هذه التيارات، المحاولات المستميتة لإبعاد الشعوب العربـــية عـــن دينها الإسلامي، الذي تنتمي إليه، فتم حسر الشريعة الإسلامية عن الحكـــم ومواقـــع الـــتأثير، وراجـــت سوق اضطهاد العلماء والدعاة وطلبة العلم، واســـتعمال أشـــد أنواع القسوة والتعذيب ضدهم، بما في ذلك الإعدام والأعمال الشاقة المؤبدة.

وكـــان مـــن نتاجها أيضاً انتشار الفساد، وسوء الأخلاق، وانحطاط السلوك.. وكان من نتاجها أشياء كثيرة تفوق الحصر.

لقـــد ســـاد الظلام الشعوب العربية والإســـلامية خلال هذه الحقبة من الزمن، ولا يـــزال سائداً، إن هذه الحصيلة مثلت الانهيار الحقيقي لتلك التيارات أمام الزخم الحضاري المعاصر، الذي زحف بخيره وشره على هذه الشعوب، فترسخت فيها منه معظم جوانب الشر، وطاشت عنها معظم جونب الخير، ذلك لأن هذه التيارات قد نجحت في نزع الحصانة الذاتية الإسلامية من هذه الشعوب، فأضحت في العراء بغير ستر ولا غطاء!!

لقد كتب أحد القوميين الذين تخلوا عن قوميتهم لصالح الانتماء إلى «اللاشيء» قائلاً: «إن الخطاب القومي قد استنـــزف الطاقات والجهود والأموال سعياً للوصول إلى شعار ليس له مقومات التحقيق، وكل ذلك على حساب كل دولة وكل شعب وكل إنسان في العالم المسمى في العالم العربي»[1].

وقال آخر في خضم تقييم المرحلة: «من إيجابيات الحرب ضد نظام صدام حسين أنهـــا أتاحت الفرصة لطرح أفكار بديلة عن فكرة القومية العربية، وهي الفكرة التي

(١) الرأي العام الكويتية، ٢٨ إبريل ٢٠٠٣م.

تحكمت في العمل السياسي العربي لمدة تزيد على خمسين عاماً... » ويقول: «بعد تولي الزعيم الراحل جمال عبد الناصر مقاليد الحكم في مصر عبر ثورة يوليو ١٩٥٢ تبلورت فكرة القومية العربية، (أقول: بل هي تبلورت قبل ذلك بكثير) وراجت أفكار الأمة الواحدة، ومنذ ذلك الحين، أي منذ حوالي خمسين عاماً، تشكلت طبقة من المثقفين والسياسيين والكتاب والصحافيين العرب من مختلف الجنسيات، أخلصوا النية في دعم فكرة الوحدة العربية، وانخرط بعضهم في العمل السياسي العربي، وصرف معظم شبابه مدافعاً عن تلك الفكرة، وهناك بالطبع من استفاد، معنوياً على الأقل، من الهتاف والردح للوحدة العربية، الآن وبعد تجارب سياسية عديدة، مثل حرب ١٩٤٨م ونكسة ١٩٦٧م، مروراً بالغزو العراقي لدولة الكويت، وانتهاء باحتلال الولايات المتحدة للعراق وطرد النظام البعثي، ثبت بشكل قاطع أن فكرة القومية العربية هي فكرة فاشلة نظرياً وعملياً. وبالطبع فإن طبقة السياسيين والمثقفين والكتاب والصحفيين الذين مارسوا كل أنواع الردح دفاعاً عن تلك الفكرة يشعرون بالأسى والحزن، ليس لضياع ما يسمى بالأمة العربية، وإنما لاكتشافهم المتأخر أنهم كانوا يركضون خلق سراب... »[1].

أقول: الكلام في هذا الموضوع يطول، والنقولات بخصوص هذه المسألة كثيرة جداً جداً، ولكن آخر ما أسجله تحت هذا العنوان هو أن الذين فشلوا في تمرير ما يريدون تحت مظلة القومية والليبرالية والاشتراكية وغيرها من الشعارات، هم أنفسهم الذين يريديون الآن تمرير ذلك من جديد، ولكن تحت شعار «العولمة»، والموضوع لا يزال قابلاً للنقاش[2].

---

(١) الوطن الكويتية، محمد عبد القادر الجاسم، ٢٣ إبريل ٢٠٠٣م.

(٢) لمزيد من الإطلاع على مخلفات هذه التيارات يمكنك أخي القارئ إجالة النظر في كتاب شاكر النابلسي المعنون بـ «الفكر العربي في القرن العشرين» ٣ مجلدات .

تدافعات وتقاطعات المصالح الحضارية في المشترك الإنساني في ظل «العولمة»:

- بينما يهدف الإسلام إلى التركيز على الإنسان بغية أن يحقق الغاية من خلقه، وهو تحقيق العبودية الخالصة لله تعالى، ليكون بذلك لبنة راسخة وقوية ومتينة في البناء الحضاري فتتحقق من خلال ذلك المصالح العليا للبشرية، فإن أعداء الإسلام يركزون على الإنسان ليجعلوا منه وقوداً لتحقيق غاياتهم الخاصة ومآربهم الشاذة، ليكون الإنسان بذلك لبنة هشة ومسحوقة في الصرح الحضاري، فتنتكس من خلال ذلك المصالح العليا للبشرية.

- وبينما يؤكد الإسلام على أن لبنات الحضارة « قيم»، ومن خلالها يكون التشييد والبناء، فإن أولئك يركزون على أن لبنات الحضارة «اختراعات» ومن خلالها يتم امتصاص جهود الإنسان لصالح المفهوم الحضاري الخاص بهم.

- وبينما يؤكد الإسلام على أن المشترك الإنساني عامل سمو ودعم لمعاني الحضارة المفيدة للإنسان، فإن أولئك يعتبرون المشترك الإنساني عامل استغلال لتكريس مصالحهم والوصول إلى أهدافهم.

- وبينما يهدف الإسلام إلى استجلاء واستخلاص وتوجيه الطاقتين المادية والروحية للإنسان فيجعل منه إنساناً متناسقاً ومتوازناً في التفكير والأداء، بغض النظر عن جنسه وعرقه ولونه وموطنه، مما يترك آثاره المتناغمة والبارزة في المشهد الحضاري، فإن أولئك لا يريدون من الإنسان إلا الجانب المادي فقط، مما جعل حضارتهم كمن يمشي برجل واحدة!!

فتلك هي خمس مساحات، تحصل على سطحها وتتفاعل في أعماقها تقاطعات المصالح الحضارية في المشترك الإنساني بين الإسلام في عالميته وبين أعدائه في عولمتهم!!

وبما أن في كل مساحة يحصل تقاطع في المسار، إذن في كل منها يحصل تدافع بين المتقاطعين، فثمة خمسة تدافعات مهمة ورئيسة في قضية المصالح الحضارية فيما يتعلق بالمشترك الإنساني.

انظر كيف تعمل هذه التقاطعات في ساحة الواقع!!

– فبينما النبي ﷺ كان يريد الهداية والخير لقريش كما قال تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا ﴾ (الكهف:٦)، كانت قلوب كفار قريش تمتلئ عليه حقداً وكرهاً، فعندما قتلوا عمه الحمزة، رضي الله عنه، في أحد شقوا بطنه وجدعوا أنفه ولاكوا كبده ومثلوا به!! انظر في هذا التقاطع إلى التدافع في النظرة إلى الإنسان!!

– وبينما كان المسلمون يقاتلون طاغوت الروم لإفساح المجال للروم لاختيار الدين الذي يريدون ضمن مفهوم قوله تعالى: ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ﴾ (البقرة:٢٥٦)، كان شأن ملك الروم على خلاف ذلك.

فما أن تم أسر بعض المسلمين في تلك الحرب، وكان من بينهم الصحابي الجليل عبد الله بن حذافة السهمي، رضي الله عنه، حتى عرض عليه الملك التنصر أو القتل، ثم جاء بأسير مسلم فألقاه في قدر يغلي ماؤه فإذا عظامه تلوح!! فعرض الملك عليه التنصر أو إلقاءه في هذا القدر، فقال: أحببت أن يكون لي بعدد كل شعرة في جسدي نفس تعذب هذا العذاب في الله، وفي روايات أخرى أنه منع عنه الطعام

والشراب أياماً، ثـــم أرســـل إليه بخمر ولحم خنـــزير فلم يقربه، ثم استدعاه فقال: مـــا مـــنعك أن تأكل؟ فقـــال: أما إنه قد حل لي، ولكن لم أكن لأشمتك بي. ثـــم أطلـــق سراحه بعد أن وافق على تقبيل رأســـه مقابل فك أسر جميع المسلمين، فقبل عمـــر بن الخطاب، رضي الله عنه، رأس عبد الله بن حذافة[1].. أمعن نظرك في هذا التدافع والتقاطع فيما يتعلق بقيمة الإنسان وقيمه!!

– وبيـــنما كانت الخلافة في بغداد تشع أنوار حضارتها فتبلغ الخافقين، كان مدمرو الحضارة ومبيدو روادها، من التتار، يشقون طريقهم إلى حاضرتها لاجتثاثها مـــن جـــذورهـــا. فكـــان المشـــهد في التقاطع عظـــيماً وفظيعاً!! وهاك بعض السطور مما ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» عن ذلك الحدث الجلل، قال:

«... ومـــالوا، أي التتار، على البلد، فقتلوا جميع من قدروا عليه من الرجال والنســـاء والولدان والمشايخ والكهول والشبان، ودخل كثير من الناس في الآبار وأماكن الوحـــوش وقـــنى الوســـخ، وكمنوا كـــذلك أياماً لا يظهرون، وكان الجماعـــة مـــن الناس يجتمعون إلى الخانات ويغلقـــون عليهم الأبواب، فتفتحها التـــتار، إمـــا بالكســـــر وإما بالنار، ثم يدخلون عليهم فيهربون منهم إلى أعالي الأمكنة فيقتلونهم بالأسطحة، حتى تجري الميازيب من الدماء في الأزقة، فإنا لله وإنا إليه راجعون.. وكذلك في المساجد والجوامع والربط، ولم ينج أحد منهم ســـوى أهـــل الذمـــة من اليهود والنصاري ومن التجأ إليهم وإلى دار الوزير ابن العلقمي الرافضي وطائفة من التجار أخذوا لهم أماناً، بذلوا عليه أموالاً جزيلة حتى سلموا وسلمت أموالهم.

(١) القصة بتمامها أوردها ابن كثير في التفسير.

وعادت بغداد بعدما كانت آنس المدن كلها وكأنها خراب ليس فيها إلا القليل من الناس، وهم في خوف وجوع وذل وقلة...

وقد اختلف الناس في كمية من قتل ببغداد من المسلمين في هذه الوقعة، فقيل ثمانمائة ألف، وقيل ألف وثمانمائة ألف، وقيل بلغت القتلى ألفي ألف نفس، فإنا لله وإنا إليه راجعون، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم..

وكان دخولهم إلى بغداد في أواخر المحرم، ومازال السيف يقتل أهلها أربعين يوماً.. وقتل الخليفة المستعصم بالله.. وقتل أستاذ الخلافة.. وشيخ الشيوخ مؤدب الخليفة، والخطباء، والأئمة، وحملة القرآن، وتعطلت المساجد والجماعات والجُمُعات مدة شهور..

وبقيت بغداد خاوية على عروشها وليس بها أحد إلا الشاذ من الناس والقتلى في الطرقات كأنها التلول، وقد سقط عليهم المطر فتغيرت صورهم، وأنتنت جيفهم البلد، وتغير الهواء، فحصل بسببه الوباء الشديد، حتى تعدى وسرى في الهواء إلى بلاد الشام، فمات خلق كثير، أي في بغداد والشام، من تغير الجو وفساد الريح، فاجتمع على الناس الغلاء والوباء والفناء والطعن والطاعون، فإنا لله وإنا إليه راجعون..

ولما نودي ببغداد بالأمان خرج من تحت الأرض من كان بالمطامير والقنى والمقابر كأنهم الموتى إذا نبشوا من قبورهم، وقد أنكر بعضهم بعضاً، فلا يعرف الوالد ولده ولا الأخ أخاه، وأخذهم الوباء الشديد فتفانوا وتلاحقوا بمن سبقهم من القتلى، واجتمعوا تحت الثرى بأمر الذي يعلم السر وأخفى، الله لا إله إلا هو له الأسماء الحسنى... »[1].

---

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، ١٣/٢٠٠-٢٠٣ .

- تدافــع وتقــاطع هام في المصالح الحضارية، كل بحسب مفهومه للحضارة، حصــل في الأرض المباركة!! في شعبان ٤٩٢هـــ - ١٠٩٩م، تمكن الصليبيون من اقــتحام أســوار القدس بعد حصارها لمدة شهر، فاحتلوا المدينة وعاثوا فيها فساداً وتدميراً وارتكبوا فيها أفظع الأعمال وأشنع المنكرات، وأكثروا فيها القتل، حتى بلغ عدد القتلى من المسلميــن سبعين ألفاً، ســالت دماؤهم أنهاراً.

وفي ربــيع الــثاني ٥٨٣هـــ-١١٨٧م، دخل صلاح الدين الأيوبي القدس بعد حصــار دام أسبوعاً واحداً، فاتحاً ومستخلصاً لها من أيدي الصليبيين، فأبى عليه دينه وإيمانه أن يعامل الصليبيين بالمثل، فسمح لهم بافتداء أنفسهم مقابل ١٠ دنانير للرجل ونصفها للمرأة وأجلهم أربعين يوماً لدفع الفداء!!

فكــان هـــذا المشهد تعبيراً واقعياً عن مفهوم الحضارة لدى المسلمين ومفهومها لدى الصليبيين.

انظـــر كيف أن المصلحة الحضارية لدى الصليبيين قادتهم إلى قتل الإنسان!! وانظـــر أيضاً كيف أن المصلحة الحضـــارية ومفهومها لدى المسلميـــن قادتـــهم إلى إحياء الإنسان!! ذلك أن المصلحة الحضارية الصليبية رائدها الطغيان والتجبر، وأن المصـــلحة الحضارية الإسلامية رائدها الكتاب والسنة، فكان لا بد أن يحصل التدافع والتقاطع.

- يقال: إن قمة الحضارة الغربية هي في العقود المعاصرة، ومعنى ذلك في العرف الحضـــاري الغـــربي أن قمة ممارسة القتل وتعذيب الإنسان هي في هذه العقود. لقد خلف الإعصار الحضاري الاستعماري الغربي وراءه ٥٤ مليون قتيل في الحرب العالمية الثانـــية، ثم ملايين أخرى من القتلى فيما تلاها من الحروب. وزاحمت أرقام الفظائع

بعضها بعضاً في الكتب والأبحاث والدراسات، وبين يدي عدد كبير من الكتب التي أفردت الإرهاب الحضاري الغربي عن باقي سلسلة الإرهاب.

إن الـــذي أحدثـــته ماكيـــنة القتل والدمار الحضارية الغربية في فلسطين ولبنان وأفغانستان والبونسة والهرسك وكوسوفا وتيمور الشرقية والشيشان والعراق وغيرها لتبـــيض، لمجرد الحديث عنها، رؤوس الولدان، ولو كان في هذه الدراســـة متســـع لعرضـــت عليك أخي القارئ ما يهولك سماعه، فكيف لو رأيت!!

مـــنذ سقوط الخـــلافة الإســـلامية عام ١٩٢٤م وإلى هـــذه اللحـــظة، فإن مـــئات الملايين من المسلمين، بل ومن غير المسلمين.. يعتبرون شهود عيان حاضري ميدان لهذا التدافع الشديد في هذا التقاطع العقدي القيمي عبر التاريخ والجغرافية.

وإنـــي أحسب أن هذا الحال سيطول أمده وتزداد عوامل اضطرامه، فإن التدافع الشـــديد الحـــالي آخذ في التصاعد والتفاعل والتفاقم، وسيبقى الصراع مستمراً بين المســـلمين الذيـــن يـــريدون إخضاع حضارة المخترعات للقيم وبين الذين يريدون استغلالها لقتل تلك القيم!!

هـــا هي ذا العالمية الإســـلامية لا تزال مصـــرة على إبراز المشـــترك الإنساني واحـــترامه باعتـــبارها منطلقة من أصالة التكريـــم الإلهي للإنسان، كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ (الإسراء٧٠)، في حين يصر دعـــاة «العولـــة» عـــلى طمس المشـــترك الإنساني واحتقاره وامتهانه لينتهي الحال بالإنسان أن يكون في أسفل سافلين!!

فانظـــر إلى حصول التدافع التام والتناقض الكامل بين عالمية الإسلام و«عولمة» البشر!!

العالمية و«العولمة» والمعادلة الحضارية الصعبة:

إن مسلم اليوم يقف مذهولاً أمام معادلة حضارية صعبة، ومن شدة ذهوله فإن التداعيات المتلاحقة التي تطوف بسرعة في ثنايا مخه تخلف وراءها أكواماً من الحطام الذهـــني تجعله مشلولاً، عقلاً وحساً!! إننا نستطيع أن نعبر عن فحوى هذه المعادلة الصعبة ببضع كلمات في بضع سطور، لكن آثار مضامينها تجعل الحليم حيران.

ماهي هذه المعادلة؟! اقرأ معي!!

إن معظـــم الذي قلناه في هذه الدراسة، وهذا المقال بعض منها، عن خصائص عالمـــية الإسلام مبثوث في أكداس الكتب والدراسات، وأما «عولمة» اليوم فإنه واقع يمشي على الأرض. إن المعادلة الصعبة لدى المسلم هي قوله: كيف استطيع أن أشق طريقي بعالمية الإسلام في حياة تسيطر «العولمة» على كلياتها ومفرداتها؟!

لقـــد غزت «العولمة» بلادنا الإسلامية وأطبقت عليها إطباقاً شديداً.. إننا نلبس مـــثل الذي يلبسون، ونتعرى أيضاً كما يتعرون!! ونأكل بالطريقة التي يأكلون، بل ونأكل الذي يأكلون، ونشرب كما يشربون، ونمشي ونلعب ونتكلم ونتحرك ونقوم ونجلـــس ونـــنام بمـــثل الذي هم يفعلون، ونرقص ونغني ونسكر وننفق أموالنا في الـــتافهات وعـــلى السافلات على طريقة ما «يعولمون»»، ونبني بيوتنا ونربي أطفالنا ونعاشـــر النساء من زوجات وخليلات على نسق ما هم يعملون، ونقضي أعمارنا أمام التلفاز نتنقل بين قنوات الفضائيات أو في أحضان شبكة الإنترنت حيث لا يحلو لنا منها إلا ما فيه الجرائم أو الموبقات، تماماً كما هم يتنقلون.. لقد استنسخناهم في أنفســـنا في تلـــك الجوانب التي ذكرت، فضلاً عن نظرتنا إليهم نظرة المنهزم المنبهر بالذي انتصر عليه!!

ولكنـــنا للأسف لا نرتشـــف العلم كما يرتشـــفون، ولا نصنع كما يصنعون، ولا نخـــترع كما يخترعون، ولا نكتشف كما يكتشفون، ولا نطور كما يطورون، ولا نخطـــط ونبرمج كما يخططـــون ويبرمجـــون، ولا ننمي بلداننا كما ينمـــون، ولا.. ولا.. إنـــنا في كل ذلك عـــالة عليهم، نحن نعطـــيهم المواد الخام ثم نستورد منهم الجاهز!!

إن المســـلم اليوم يتساءل، ويحق له أن يتساءل، فيقول: إذا كان هذا هو واقعنا، فكيف أمارس عالمية الإسلام؟! بل ما المعنى الحقيقي لعالمية الإسلام؟ وكيف سأدخل عـــالم المدافعة الحضارية في واقع تسيطر «العولمة» على دفات توجيهه، وتمتلك أزمته وأدواتـــه؟! حقـــاً إنها معادلة صعبة!! ولكن حلها ممكن مقدور عليه... ولا تنسى موعود الله تعالى بنصر هذه الأمة، فكن واحداً من صناع ذلك النصر، تفز بعز الدنيا وجنة الخلد.

وبعد:

فـــإن سنن الله تعالى لا تحابي أحداً؛ وإن عملها جار في الكون والحياة والإنسان بجزئـــيات ذلـــك وكلياته؛ وإن علم هذه السنن مهم جداً للإنسان ليستطيع صياغة حياته وفق نسق مسيرها، فلا يصطدم بها فتحطمه..

إن الإســـلام قد وضع كليات في مقاصده تأخذ بيد الإنسان نحو السبيل القويم، وتحدد خطوط مساره من حيث الوجود أو العدم؛ وإن عالمية الإسلام هي من طبيعته في عقـــيدته وأحكامـــه؛ وإن «العولمة» البشرية لن تتمكن من إيقاف زحف عالمية الإسلام فضلاً عن احتوائها.

إن التدافع بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والخير والشر، قد اختط مساره مـــنذ خلـــق الإنسان، وإن هذا التدافع قد أخذ منحى المواجهة منذ عهد نوح عليه

السلام مروراً بجميع الرسل الذين من بعده، وإلى النبي محمد ﷺ، وإن حبل ذلك التدافع ماض وممتد إلى يوم القيامة.

وقد وقع التدافع في العقائد والمقاصد والوسائل، وكانت مجاراة السنن الإلهية في ذلك أو الانحراف عنها حاسمة في نصر المؤمنين ودمار أو هزيمة للكافرين.

إن التدافع الحضاري في عصرنا الحاضر تغلب عليه هيمنة الغطرسة الغربية، وإن المشترك الإنساني لا قيمة له عندهم إلا بقدر ما يحقق مآربهم ويخدم أهدافهم. غير أن هذه الحال لن تدوم، إذ جرت سنة الله تعالى في علو أهل الإسلام إن حققوا مقتضيات الإيمان، وأن ذلك قادم إن شاء الله تعالى، قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾ (التوبة:٣٣).

ما كان من الحق فمن الله تعالى وحده، وما كان سوى ذلك فمني ومن الشيطان، واستغفر الله العظيم.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم...

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

يسألونك عن العولمة

الدكتور العربي كشاط(*)

المطلـــوب للـــتعامل مـــع العولمة: العودة إلى الذات؛ الاضطلاع بالبناء الداخلي؛ التخلي عن الهيمان الفكـــري؛ التحلي بفضيلة تحويل الفكرة إلى حركة نافعة؛ تصفية الأحوال النفسانية وأنسنة الأوضاع الاجتماعية؛ توفير الشروط المادية والمعنوية لتوجيه العالم نحو عالمية الإسلام.

اسم حديث:

قوضـــت ستينيات القرن العشرين خيامها للرحيل، ووقف المتوسّمون على أطلالها يتصفحون رزمة صحائف سودها سيل منهمر من مداد ثلة من الجامعيين الأمريكيين، تمخضت أفكارهم فولدت وليداً سموه «كوكبة».

وتناوحت رياح الثمانينيات والتسعينيات فشرقت وغربت بهذه الكلمة التي مـــا لبثت أن جللت الآفاق بسوادها، وطوّحت بالعقول في مطاوح الوساوس،

(*) باحث أكاديمي جزائري.. (فرنسا).

وسودت بياض الصحائف بسفيك دماء الصفائح، وفتقت الألسنة فتشدقت بمادح ومقابح، تصويراً للملابسات:

- الحرب الباردة، التي وضعت أوزارها دون أن تضع عن الضمائر إصرها والأغلال.

وتهدّم جدار الاستقطاب الشيوعي/ الرأسمالي العتيد، دون تهديم عوامل التخويف والتبعيد.

وتكشط الاقتصاد المسيّر، وتنمر السوق المسيَّب.

هذا، وإن إمعان النظر في اشتقاق الكلمة الأمريكية المنشأ والشكل والمضمون «الكوكبة»، وتفرس أفاعيل حاملي لوائها المشؤوم، من المتألهين في الأرض بغير الحق، وتحليل المفعولات الاجتماعية التي أحالت الحياة أياماً نحسات:

كل أولئك يفضي بالمرء إلى تفضيل استخدام «كوكبة» على «عولمة» معتذراً للمتمذهبين بمذهب «خطأ شائع خير من صواب مهجور».

مسمى قديم:

يستمد وصفه هذا مما يتفرد به المشروع الثقافي الغربي من:

تبجح بحدة قريحته، ومقارحة[1] (الآخر) بـ «القريح» من المقترحات، والتهالك على اقتصاص المصطلحات لتشكيل حركة التاريخ بشكال تصوراته الوكعاء[2]، ورواسب مقرراته التي أفكتها[3] نزعات الانسلاخ من الآيات

---

(١) قارح: واجه.

(٢) الوكعاء: الحمقاء، الوجعاء.

(٣) أفك: حمل على الكذب.

الـــرافعة، وشكاســـة[1] تشظية الذات، وتفكيك (الآخر)، وتمركز استعلائي، وتكوكـــب في مضايق الأوهام التي تحجب البصائر عن مصدر الإيجاد والإمداد، وتقذف بالآحاد والجماعات في غيابة تخثر الوجدانات، وتخدر المشاعر، وتخشب الضـــمائر، وتكالب جوارح المطامع ، وطوارق الوقائع، من كل ضعيف يستر عورة ضعفه بخرقة طغيانه، وكل مفؤود يسكن دماميله بأنياب عدوانيته؛ وكل مختنق بدخان النيران التي أشعلتها عصور أساطير الوثنيات المرهقة، واللاهوتيات التي زهدت في الدنيا، وصدت عن الآخرة، والفكرانويات (الإيديولوجيات) التي كرهـــت إلى الخلـــق الإيمان بخالقهم، وحببت إليهم أن يعبدوا ما ينحتون، وأن يلزموا (الغير) بوثنيتهم وهم لها كارهون.

ومعظـــم الـــنار التي تلتهم أخضـــر دنيانا ويابسها إنما هي من مســـتصغر الشـــرر، وما هو إلا شـــعور الغرب بالتفوق، أوحى إليه شيطان النعرة العصبية أن يقســـر العـــالمين على الخضـــوع لنمط حـــياته، وأن يتأثر خـــطى الكائن الأســـطوري (بروكرســـت) الذي كان قاطـــع طريق يتخطف الآخر، ويلقيه عـــلى ســـرير، فإذا كان هذا المخطـــوف أطول من السرير قصره، وإذا كان أقصر منه طوله.

إن هذه الضـــلالة التي يندى لـــها جبين الضلال، والتي تفتـــن في تقصير مـــا تراه طـــويلاً، وتطويل ما تراه قصيراً، كانت وما زالت ديدن «الكوكبة» الـــتي يزامن بعضـــهم بروزها باســـتواء الإمبـــراطوريات عـــلى ســـوقها في غابـــر الأزمـــان، ويـــربطها بعضهم الآخر بانفلات تيار الكشوفات الجغرافية، والاجتياحات الاستعمارية.

---

(١) شكس: ساء خلقه وعسر في معاملته.

وأيـــاً ما كان الأمر، فإن «الكوكبة» بدعاواها الإبليسية ودواعيها القارونية شعبتان هما: الأوربة والأمركة.

مراحل الأوربة:

١- كوكبة التدين النصراني:

أ- تدين عبوس وجهوم:

جـــاور الإســـلام المســـيحية في الأندلس جوار إشعاع ومحاسنة ومياسرة، فواجهته مواجهة إظلام وإساءة ومعاسرة، وبذلك بدا صبح الحقيقة لذي عينين، وهذه الحقيقة إنما هي تروم ثم تأورب المسيحية، وسلاستها سلاحاً فتاكاً تجرده الكوكـــبة المتدينة!!! التي لا تدين إلا بالقانون الروماني الذي يعتبر من «جاورك عـــدواً تخضعه أو يخضعك، وتبدؤه بالحرب إن استطعت، أو يبدؤك بالحرب إن استطاع».

ب- تدين فزع ووجوم:

ابتعثه منظر تفلل سيوف الباطل، وعنفوان المد الإسلامي الذي انتقص خلال ثمـــانين ســـنة مـــن أطراف الإمبراطورية الرومانية التي استغرقت إقامة هياكلها وترســـيخ ركائـــزها من وقـــت أوربا الوثنـــية ألف عام، ومن أوربا المسيحية خمسمئة عام.

ج- تدين مباغثة وهجوم:

ولما شرّق الفاتحون بدين الفطرة وغربوا، استنارت عقول فنسخ نورها ظلام الخـــرافة، وانشرحت صدور فاستنكفت عن التلوث بلوثة الشرك، واستيقظت

همـــم فقلمـــت أظافـــر المتسلطين، وتنفس صبح الإسلام، فعانقته القسطنطينية وأطـــرافها عناق اقتناع ووئام، وثارت أحقاد الكوكبة المتدينة، فدعت ناديها، وجيشـــت جيوشها، وهبت تغتنم هبوب رياح مبادرة الآخر (المسلم) بالحرب، فأضـــرمت شرارة الصليبية الأولى بالأندلس لا بالمشرق، وفي مطلع القرن الثامن للميلاد لا الحادي عشر.

ولمـــا تمضَّـــم[1] المسلمون لأهوائهم، تدست عواطفـــهم، وأفنت عقولهم، وتعصـــفرت أحـــلامهم، وتفيَّلت أجســـامهم تفيلاً أفقـــدهم القـــدرة على الارتفـــاع، فتمحـــضوا للاتضاع، ومن اتَّضـــع لم يلق من غيره إلا التّوضـــيع (اعتـــباره وضـــيعاً)؛ وبكوا بكاء العاجزين عن الدفـــاع عن أمجاد السالفين، وحاق بهم ما فيه عبـــرة للاحقـــين، من أفاعـــيل زبانية محاكم التفتيش الذين وصفهم أحد أبطال رواية «اســـم الوردة» قائلاً: «إخـــش... أولئك المستعدين لـــلموت مـــن أجل الحقـــيقة! لأنـــهم عادة يميتون الكثيـــر معـــهم، وغالباً قبلهم، وأحياناً بدلاً منهم... ».

د- تدين إغارة:

وكـــان المظنون بهؤلاء العدوانيين أن يكفوا عن سفك الدماء التي بلغ سيلها الزبى، ولكن هيهات! فلقد تمالؤوا[2] على توجيه سهامهم المسمومة إلى سواحل شمـــال إفريقـــيا فاحتلوا طرابلس، وربطوا الحمير بجامع الزيتونة، وتنحوا بمدينة وهـــران في الجزائر قرابة ثلاثة قرون، واحتلوا من المغرب الأقصى أجزاء ما زال

---

(١) تهضم: انقاد.

(٢) تمالؤوا: اجتمعوا وتعاونوا.

بعضـــها إلى الـــيوم يستغيث ، ولا مغيث ! ولولا الأتراك المسلمون الذين هبوا لإنجادنا لظللنا نرسف في الأغلال الإسبانية إلى ساعتنا هذه...

ووبَّشت[1] الروح الاستعمارية الفرنسية لاحتلال الجزائر، ودهشت[2] أوشابها تلـــك الأرض الطاهرة، وسارع قائد حملتها إلى كتابة برقية إلى البابا قال فيها: «هـــا نحن قد رجعنا إلى أرض القـــديس أوغستيـــن، مرسخ الكاثوليكية هنا» ثم عجـــل إلى رفـــع العـــلم الفرنســـي على مبنى الرئاســـة الجزائرية، وتثبيت الصـــليب على جامع كتشاوة الذي ظل يئن من وطأة هذا الصليب منذ ذلك الحـــين (١٨٣٠م) إلى ساعة استقلال الجزائر؛ وفي ذلك دليل قاطع على حقيقة «الكوكبة».. والأمم اللاتينية أمم مطامع وفتوح، وكبـــرياء ودماء منذ كانوا، لم يزدها الدين المسيحي السامي الروح إلا ضـــرواة بذلك، لأن طبيعتها المادية غلبت طبيعـــته الروحية المتسامحة، وبذلك أصبح ديناً رومانياً لا شرقياً.

هـ- كوكبة كشوف وحتوف:

وما كادت هذه «الكوكبة» التي رومت المسيحية تنتهي من استئصال شأفة المســـلمين، الذين انهارت بقاياهم بانهيار قرطبة حتى انطلقت تطوي مرتفعات الأرض ومنخفضاتـــها إلى أن نزلت بساحة الهنود الحمر في نهاية القرن الخامس عشـــر للمـــيلاد، فبددت معشرهم، وعسفت سيدهم[3]، وطرمت في أجداث النسيان ثقافتهم، ومكرت مكراً كباراً، وعاثت في الأرض فساداً، شأن كل عتل معـــتوه أثيم، في الإصرار على الخطايا، وتكثير الضحايا، وإقبار الأبرياء، تُجمع

(١) وبش للحرب: جمع جموعاً من قبائل شتى.

(٢) دهش: وطئ وطئاً شديداً.

(٣) عسفه: أخذه بالعنف والقوة وظلمه.

يدا هامان، وتبت يدا هامان! عظامها الرمائم، تبني بحُتاهَا[1] ناطحات سحاب، وهـــيهات أن يبلغ فرعون الأسباب، وسيرتفع الحجاب، عن انسحابه هو ومن ومعـــه مـــن ساحبي الذيول اختيالاً، ومتسحبي[2] العقول اغتصاباً، في حلبات تناطح العجول الذهبية، وتهارش النطائح الابتزازية، التي اتفقت العقول السليمة والشرائع السماوية على حرمة أكلها.

و- الكوكبة الاستعمارية:

استمرار مستشيط[3] لجرائم الترويع والتقتيل، وفواحش التنكيل والتشريد، وفظائع محاكم التفتيش النكداء، وسوابقها الجرباء، ولواحقها النكراء، وتهادر[4] الـــنحل وتهارقها[5]، وتسابق في مضمار الكشوف الجغرافية التي أزَّت شياطينها الاســـتعمار، فعســـكر عساكره تذبح الأبرياء وتستحيي النساء، وبث فلاحيه يحتقلون[6] ما اختصـــب من الأرض وطـــاب؛ وأنزى[7] تجاره يســـتحقبون[8] ما بين الأرض والسماء وما تحت الثرى من كنوز؛ ووسوس إلى مثقفيه فتنـــزوا (توثـــبوا) إلى النشئ يعيثون في أفكارهم عيثان الذئب في الغنم، ويوحون إليهم استبدال العيناء بالعوراء.

وتمدّدُ أدم هذه المرحلة مهدت له أسباب كثيرة، لا سبب واحد.

---

(١) الحتات: ما تناثر من الشيء.
(٢) تسحب في حقه: اغتصبه.
(٣) استشاط: استمات وبالغ.
(٤) التهادر: إباحة الدماء.
(٥) التهارق: المريق للدماء.
(٦) احتقل: اتخذ لنفسه حقلاً.
(٧) أنزاه: جعله ينزو؛ يثب.
(٨) استحقب: ادخر.

- الكوكبة الاستقطابية:

دواهـــي القرن العشرين الدهياء عميقة الجذور، طويلة الذيول، طلعها كأنه رؤوس الشياطين؛ شياطين الاستقطاب الشيوعي- الرأسمالي الذي تقاسم قطباه العـــالم تقاسم استهلاك وإهلاك، بإعطاب مقوماته، وامتهان ثقافاته، واستغلال ثرواته، والزج بأفراده في أفران جحيمه.

ويستحضـــر المرء النعوت التي كانت تلصق بهذا العالم المستضعف: الدول النامية، المتخلفة، عدم الانحياز، العالم الثالث، فيدرك تجاهل خصوصياته الدينية، والثقافية والاجتماعية، لحســـاب الجانب الاقتصـــادي الذي لا نجاة من بوائقه إلا بالخنوع لهذا القطب أو ذاك.

ويستحضر المرء مفردات خطاب هذا العالم (الثالث) فيدرك بأن هناك ناراً تحت الرماد، إنها النار التي توجج لهيبها حركات التحرر من الاستعمار.

وبـــتحرر الشعوب المستعمرة، وانهيار المنظومة الاشتراكية، تطوى صفحة الكوكبة الأوربية.

يعكـــس التلخيص الموجز لمراحل الكوكبة على شاشة الأذهان صورة ذات قطبين:

أحدهما الغرب وهو المركز ..

وثانيهما المحيط أو الأطراف.

و«الكوكـــبة» مـــن أخطر الحركات التاريخية، يتقاضانا فهمها أن نكشف النقاب عن بواعثها وعن أهدافها.

أمـا بواعـثها فتتمثل في أشنع ضلالة فكرية اقترفها المشروع الثقافي الغربي بفصـله بـين بعده الناسوتي وبعده اللاهوتي، والتي تجلت في استبدال التمركز اللاهوتي بالتمركز الإنسانوي.

أمـا أهدافها فهي السيطرة على الوجود؛ وجود المادة باكتشافها وتنميتها، وتسـويقها، واسـتهلاكها، ووجود البشر باسترقاقهم، وقولبتهم، وإقصائهم، وتدميرهم.

وعظـائم الأهـوال الـتي فجر المشروع الثقافي الغربي صواعقها إنما هي الاستعلائية على (الآخر)، وتشييئيته وقولبته.

ولتـبرير هذه النظرة، وشرعنة هذا التصور، وتسويغ هذه الأفانين من القهر والعـنف، اخترع الغرب أضلولة القوامة الغربية على بقية العالم؛ وعبارة «بول فـاليري»: «لـيس ثمة غير اليونانيين ونحن» تركز أنظارنا على أفظع مخترعات الغرب، ألا وهي الثنائية التي ينقسم العالم بموجبها إلى «نحن» المشخصة للذاتوية الغربية الحاكمة و«هم» المحكومين.

إن هـذه الثنائـية هـي التي مفصلت جميع مراحل الكوكبة مفصلة تفسير للمسالك الغربية الجائرة، ومباركة للمظالم التي أدت كاهل (الآخر)، ذلك الذي دحرجته الكوكبات:

١- اليونانية،

٢- والأوروأوروبية،

٣- المتدينة،

٤- الاكتشافية،

٥- الاستعمارية،

٦- وما بعد الاستعمارية،

إلى دركات البربري العاجز عن الارتفاع إلى درجات اليوناني الكامل.

- الوثني المطرود من فردوس المسيحي المتسامق.

- الكافر (المسلم) الذي لا خلاص له إلا بالتمسح أو التنصر.

- المتوحش من طغام الهنود الحمر الذين لا خلاص لهم إلا بالإبادة.

- البلادوي (أنديجين) من دهماء الجزائر وغيرها من المستعمرات.

- المتخلف الذي لا يخرج من تخلفه إلا بالتبعية الاقتصادية لضواري السوق الاشتراكية الحمراء، أو الرأسمالية السوداء.

- الإرهابي الذي لا خلاص له من إرهابيته إلا بجلد ذاته، والتخلي عن هويته، وتقبيل أرجل جلاديه.

وبعد،

فلقد تحررت شعوب آسيا وإفريقيا – على سبيل المجاز- من الكوكبة الاستعمارية.

ولقد انخسفت الأرض بالقطب الشيوعي وأصنامه.

ولقد تساقطت الأسس المؤسسة لوباء القرون؛ وباء الكوكبة، فانهارت هياكلها، وبطل سحر ساحرها.

ولقد اعترفت الكوكبة الأوربية بأنها بلغت نهايتها، وفقدت مبررات وجودها.

ولقــد تهــيأ العالم، بعد أهوال، لأن يفتح صفحة جديدة تنسخ تعدديتها المتعددة أحادية الغرب واستفراده بمفاتيح البلاد، ومقاليد العباد.

ولكن «الكوكبة» المعاصرة فاجأت العالم بمحاولة استعادة الأشباح، أشباح مركز وحيد لا يني يبحث عن محيط يستتبعه، يجرده، يقولبه، يستنفده ويصفيه.

ومــن ســوء حــظ هذه «الكوكبة» أنها مركز لا محيط؛ أو مركز يضطر لــتحويل العالم كله إلى محيط، وهذا وغيره من علائم زوالها المتسارعة وتيرته، جراء ما يلي:

- العوامل الداخلية:

تفكــك النسيج الاجتماعي، وتفاقم مشكلات العالمثالثية في صميم المركزة الأمريكــية نفســها؛ وتغــول فهــود الجــريمة والعنف والخوف الاجتماعي والاقتصادي.

- العوامل الخارجية:

أ- تهالك مقولة المركزة والمحيط.

ب- اســتعدادات وإعدادات قوى متنامية لتشكيل أقطاب أخرى تتمثل في سيرورة الوحدة الأوربية، واليابان المتعملق بافتراسية ابتكاراته، واجتياح مخترعاته للسوق الأمريكية نفسها، والصين، وروسيا، والعالم الإسلامي.

أما العالم الإسلامي فمن واجباته:

- العودة إلى الذات.
- الاضطلاع بالبناء الداخلي.

- التخلي عن الهيمان الفكري.

- التحلي بفضيلة تحويل الفكرة الواضحة إلى حركة نافعة، والرساميل المادية إلى رساميل تثري التفكر بالفرقانية، والبلاغ بالسداد، والنشاط بالخيرية ونفع الناس أجمعين.

- تصفية الأحوال النفسانية، وأنسنة الأوضاع الاجتماعية، بدل الاحتفال بأفول المنظومات المفاهيمية التي أفرزت علقم «الكوكبة».

- توفير الشروط المعنوية والمادية التي تتأدى بالعالم إلى تكتيل طاقاته من أجل توجه حكيم نحو واحة عالمية الإسلام، تعيد للإنسان إنسانيته، وللحياة بهاءها، وللأحياء حيويتهم وكرامتهم.

مراجع البحث:

- محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، بيروت ١٩٩٧م.
- جان بودريار، العنف والعولمة، فرنسا، ٢٠٠٢م.
- مولود قاسم نايت بلقاسم، إنية وأصالة، الجزائر، ١٩٧٥م.

الإسلام يتحدى العولمة الأخرى[1]

الأستاذ سارج لاتوش(*)

ترجمة: الأخضر بوقابس، سامية تواتي؛ مراجعة: د.العربي كشاط

إنه من أجل بقاء البشرية وخاصة من أجل التقليل من حدة الانفجارات الحالية والمتوقعة، فمن الضروري أن ندافع عن التسامح واحترام (الآخر)، ليس على مستوى المبادئ العالمية الفضفاضة والمجردة فحسب بل بالبحث عن الطرق الممكنة لتهيئة حياة إنسانية متعددة في عالم يتعرض للتقلص.

«لو أن الإسلام هيمن على العالم، لثار الإرهاب ضده، ذلك أن العالم نفسه هو الذي يقاوم العولمة»

جان بودريارد (روح الإرهاب، يومية لوموند بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠٠١م

إن الإمبريالية الاقتصادية وإمبريالية الاقتصاد، وهما ميزتان للحداثة المفرطة (Surmodernité) في مرحلتها الحالية، تدمران الكوكب.. ويمكننا ملاحظة هذا من الواقع اليومي، شريطة أن لا نكون قد أصبنا بقصر البصر الذي

---

(١) هذا البحث يشكل رؤية «للعولمة» من زاوية أخرى، من داخل منظومة الثقافة الغربية، والعمل في كبرى مؤسساتها التي بدأت تعاني من الهيمنة والاغتصاب الثقافي والتنميط الاجتماعي تحت عناوين «العولمة» (الناشر).

(*) أستاذ بارز في جامعة باريس.. فيلسوف وعالم اقتصاد، من كبار معارضي «العولمة» الحالية في الغرب، له مؤلفات عديدة، منها: «غربنة العالم»، و«عدالة بلا حدود: التحدي الأخلاقي في اقتصاد معولم، ٢٠٠٣م»، و«نقد الإمبريالية، ١٩٩٩م»، و«أخطار السوق الكوكبية، ١٩٩٨م».. (فرنسا).

مس النظرة الليبرالية المفرطة «لأتباع ستالين» في منظمات «بروتن وودز»، وهم نفـــس الأشـــخاص الذين يحاولون اليوم تجريب أشياء جديدة لا يعلم تبعاتـــها أحد.. إن هذه الاقتصادوية (économisme) حولت الثقافة إلى فولكلور وسجنتها في المـــتاحف. ولم يتكشف قضاء «العولمة» على الثقافات عن الميل إلى التعايش والتحاور، وإنما عن نزعات قبلية إنغلاقية عرقانوية. ولقد تصـــاعد العنف التخلقي (Mimétqiue) في جـــو من التضحية (victimisation) بكباش الفداء كنتيجة طبيعية للتمازج المغشوش ولفرض النمط الإجناسي (homogénisation) وقد أنتجت هذه الظواهـــر الـــتي بالغـــت في تضخيمها وسائل الإعلام نفوراً كبيراً - لا شك أنه شـــرعي- أدى إلى تمجـــيد «عالمـــوية» (universalisme) سعيدة ودون فوارق، تكون في جوهرها غربية بحتة، ورددت من أجل ذلك شعارات سحرية جوفاء.

في ســـنة ١٩٨٩م، أي منذ ما يزيد عن عشر سنوات فقط (ويا لها من مدة طويلة!) سقط جدار برلين، وكان ذلك بمثابة الإعلان عن نهاية البهتان والأوهام الكُلّيانـــيَّة (totalitaire) وكـــان العالم الغربي يحلم أثناء تلك السنوات بالسلام الأبـــدي الـــذي سيجلبه الانتشار السريع لاقتصاد السوق، وحقوق الإنسان، والعلـــوم الـــتقانوية والديموقراطية عبر العالم. ويبدو لنا جلياً أننا بعد هذا الحلم نعيش كابوساً؛ ففي كل مكان نتقاتل بنشاط، والدول تتفكك هنا وهناك باسم صـــفاء جـــنس من الأجناس أو دين من الأديان. وهناك من القرائن ما يكفي للاعـــتقاد أن هـــذه العودة إلى المركزانوية العرقية (ethnocentrisme) في الشرق والجـــنوب هـــي أساســـاً متناسبة طرداً مع العنف الخفي الذي يتضمنه فرض النموذج العالمي الغربي، كأن عدداً من الشعوب أصبحت ترى، من وراء حياد البضـــاعة والصـــور والحقوق، مركزانوية عرقية بادية التناقض، فهي مركزانوية

عرقية عالموية (universaliste) شمالية غربية، تتمحض لنفي الفوارق الثقافية التي تعتبرها من مخلفات ماض قد ولّى.

لكـن بعـد أربعين سنة من الغربنة الاقتصادية (فرض النموذج الاقتصادي الغربي occidentalisation) للعالم، فإنه لمن السذاجة ومن سوء النية أن نندم على آثارهـا السلبية، فها نحن مسجونون في تفكير مانوي[1] (manichéen) مشكوك فيه وخطير يضعنا أمام أحـد الخيارين: إما العرقانوية وإما المركزانوية العرقية؛ إما الإرهاب الهويّ (المتعلق بالهوية identitaire) وإما العالموية المفترسة للبشر.

ومـع التنديد بالانغـلاق الهوياتي وبالعرقانوية، فإنه يجب علـينا أن نحتاط حتى لا نكون كمن يقذف بالرضيع مع ماء الحمام. فعلينا إذاً تحليل آليات هذه الظواهـر، خاصة فيما يتعلق منها بجعـل الفروق الاعـتباطية فروقاً مطـلقة، كمـا يفعلـه دون تحـرج الهوياتـيون (دعاة الهوية) وبالموازاة، علينا تفكيك المركـزانوية العرقية المتفيهقة الطاغية على الضمير الغربي. فيجب أن نندد بثقافة كوكبية تكون المنتوج الرديء للعولمة التقنية — الاقتصادية.

ولنا أن نتساءل: بأي أعجوبة يمكن لما هو سيء عالمياً (lemauvais mondial) أن يصبح توأماً مشوهاً وكاركاتيرياً لما هو خيِّر عالمياً (le bon universel)؟

ورغم أن «العولمة» تعتبر رسماً كاريكاتيرياً لما هو عالمي إلا أنها تدعم الحنين إلى قـيمها الـتي تـداس كل يوم أكثر من الآخر. يقول جان بودريار: «إن «العولمـة» والعالمـية غير متكافئتين بل تقصي كل منهما الأخرى. «فالعولمة» «عولمـة» التقنـية والسوق والسياحة والإعلام. بينما العالمية هي عالمية القيم، وحقوق الإنسان والحريات والثقافة والديموقراطية. فتبدوا «العولمة» إذاً غير قابلة للرجوع إلى الوراء، بينما العالمية في طريق الانقراض»[2] إن بودريار عندما يفرق

(١) المانوية: مذهب أسسه ماني الفارسي، يعتمد على نظرة ثنائية للعالم تفسر كل الظواهر بمبدأي الخير والشر.
(٢) جون بودريار، الكوني والعالمي، جريدة ليبيراسيون، ١٨ مارس ١٩٩٦م .

بـين ما هو كوني (mondial) وما هـو عالمي (universel) ويجعلهما نقيضين، فإنـه لا يقـوم إلا بملاحظة واقع حقيقي، لكن أليست عالمية العلوم والتقنية، وأكـثر مـن ذلـك، الاقتصاد، ذات الجوهر الرغبي طبعاً هي التي أنجبت هذه «العولمـة الشـياطنية»؟ وقد ظهرت الطبعة الجديدة لكتاب «درس الجغرافيا» «لعمانويل كانط» في الوقت المناسب لتذكرنا بضيق عالموية المركزانوية العرقية (universalisme ethnocentriste) عند أكبر مفكري عصر التنوير، بما تحتويه من أفكار مسبقة عنصرية[1].

إن القـيم تتعرض للتآكل والاندحار بفعل الآلة التقنية - الاقتصادية الكوكبية الضـخمة. أفلا يدل هذا الواقع الأليم للقيم على حقيقة ما هو عالمي بطريقة ما، طالما أن المقصود بالعالمي هنا هو فقط غربي بحت وأن نواته الصلبة هي استقصادوية وتسليع العالم (جعل العالم اقتصاداً وسلعة economicisation / marchandisation)؟ هـذا الجـدال حول المركزانوية العرقية أصبح معاصراً جداً مع بروز مسائل في حياتـنا اليومـية تتعلق بالحق في الاختلاف، من مسألة الحجاب الإسلامي إلى ختان الفتيات، ومن تصاعد العنصرية إلى مشاكل معازل (جيتوهات) ضواحي المـدن الكبرى. فأصبح الآن من الضروري أن لا نبلور معتقداتنا ضمن منظور معين إلا بعد أن نضع أنفسنا مكان الآخرين، حتى لا نفقد معرفتنا لذواتنا، وهذا هو الخطر الذي تشكله العولمة الثقافية.

إن (الـبعض)، ومـنهم كاتـب هـذا المقال، لا يضرهم أن ينعتوا بمعارض «العولمة». فهم يشكون في عالموية ذات جوهر غربي بحت مقصٍ لغيره، والتي حتى وإن لم تنـتم إلى طغيان السـوق، تؤدي إلى إمبريالية ثقافية وتنمية مبيدة للأعراق (ethnocide)، ويناضلون بدل ذلك في سبيل «تعددية عالمية» (pluriversalisme).

---

(١) عمانوئيل كانط، درس الجغرافيا، أوبييه، باريس، ١٩٩٩م .

عودة المكبوت: بروز المطالب الهوياتية

إن الآلة الكوكبية الضخمة تأتي على الأخضر واليابس، غير أنها حين تقوم بتهشيم البنايات الكبرى، تحتفظ - دون علم منها - بالأسس، فيمكننا أن نجد تحت هذا التنميط التأحيدي (uniformisation) للكوكب جذوراً ثقافية تعرضت للإهانة وطالما تحينت الفرصة المناسبة للبروز من جديد، أحياناً بصورة مشوهة قبيحة. فلأنها لا تجد مكاناً محفوظاً لها، ولا اعترافاً شرعياً بها، تقوم هذه الثقافات المكبوتة بالعودة إلى الواقع بطريقة انفجارية خطيرة وعنيفة.

وتكون الانغلاقات الهوياتية (على الهوية identitaire)، الناتجة عن التنميط التأحيدي للكوكب وجعل المجموعات والأماكن في تنافس محتدم، أكثر عنفاً كلما كانت القاعدة التاريخية والثقافية أكثر هشاشة (أو حتى معدومة في حالة بادانيا مثلاً) ولأن الفكر العالموي لعصر التنوير لم يكن إلا خصوصية «القبيلة الغربية» فهو يترك من ورائه مخلفات، ويثير ضده مقاومات، ويشجع على تشكيل تركيبات جديدة، كما يولد تشكيلات لقيطة غريبة وخطيرة.

ولقد اتخذت ردود الأفعال الدفاعية الناجمة عن فشل التنمية، والإرادات الراغبة في التأكيد الهوياتي والمقاومات الرافضة للتنميط الإجناسي العالموي أشكالاً عديدة، تكون إما عنيفة وإما مبدعة ومتميزة إلى حد ما.

فالهوية الثقافية مطلب شرعي، ولكنها تصبح خطيرة حين تنفصل عن الاستشعار الضروري للوضعية التاريخية. فالهوية ليست تصوراً قابلاً للاستعمال كأداة (instrumentalisable)، حيث إنه عندما تبدأ مجموعة ما باستشعار هويتها

الثقافــية، فيمكننا المراهنة على أن هذه الهوية ثقافية تتعرض لخطر أو تهديد ما، بصفة لا رجعة فيها.

إن الهوية الثقافية موجودة بذاتها في المجموعات الحية، ولكن لما تصــبح هذه الــهويــة الثقافية موجودة لذاتــها فهذه علامة لا تخطئ على الانغلاق الذي يأتي كرد فعل للشعور بالخطر. ويمكن عندئذ لهذه الهوية أن تتجه نحــو التقوقع أو حتى الغش.

فالهويــة ناتجـــة عن التاريخ - اللاشعوري في معظمه - وتكون في أي مجموعــة حــية دائمــاً منفتحة ومتعددة، وعلى العكس من ذلك، لما تكون مســتعملة كأداة (instrumentalisé)، فتصبح الهوية رصَّاء، منغلقة، لا متسامحة، مكليــنة totalisante تقصي غيرها.. ومعرضة لأن تصبح كُلّيانيَّة (totalitaire) عنده يكــون فكر محاكم التفتيش (inquisition) والتصفية العرقية ليسا بعيدين فيكون «ماكسيم رودنسون» على حق حين ينعتها بـــ «الطاعون الطائفي».

لقــد كــان «أرنولد توبني» يفرق قديماً بين نوعين من ردود الأفعال على الإمبريالية الثقافية: رد الفعل التعصبي والتزمتي (zélotisme, hérodianisme) ورد الفعــل التخلقي الكاريكاتيــري (التقليد الأعمى) والانغــلاقي اليائس. وقطعاً فإن كلا هذين الميلين معرضان للفشل، ولكن ألا نستطيع أن نضيف شكلاً ثالثاً أكثر تفاؤلاً يكون إبداعاً تاريخياً حقيقياً؟

في الواقــع حــتى وإن كانت هذه الأشكال من ردود الفعل تختلط وتفسر بعضها بعضاً، فمن المناسب أن نفرق بين ثلاثة أنواع كبرى من الردود :

١- المشروع الأصولي الذي يشبه التعصب.

٢- الخطاب القومي - الشعبوي وهو أقرب إلى التقليد التخلقي.

٣- البناء المميز لتعددية عالمية أصيلة.

ويبدو أن بلاد الإسلام كانت أولاً ولمدة طويلة تميل إلى المشروع القومي، غير أن المشروع الأصولي يستهويها اليوم أكثر فأكثر. فنحن نشاهد في المجتمعات المسلمة، التي اختل نظامها من جراء التصنيع (industrialisation) والفردانوية (individualisme) الملازمين للحداثة، أن شكلاً ارتدادياً من إثبات الهوية المفقودة بدأ يظهر ويتطور.

فلو نظرنا إلى الأصولوية الإسلامية بمجملها، لوجدنا أنها اليوم المثال الأكثر تجسيداً لصحوة الحركات الهوياتية، ويجب أن لا يخفي هذا التصاعد المدهش لهذا التيار ظواهر أخرى من نفس النوع، مثل التطرف البرهماني في الهند، أو المطالب الجهوية في البلدان الأوروبية القديمة.

وقد نتجت كل هذه الظواهر عن فشل الحداثة، وهي تؤدي بأصحابها إلى الشعور بنوع من الحرمان (frustrations) والجماهير العربية التي تتأثر بالتنظيمات الإسلامية أو بالحركات الشيعية كانت قبل عشرين سنة ناصرية أو بعثية. وهذا يعني أنها كانت قد علقت آمالها على الحداثوية، وأنها كانت تعتقد إمكان مؤالفة بين التراث العربي والحداثة. والتعصب الحالي لهذه الجماهير يتيح لنا معرفة مدى خيبة آمالهم.. وبالطبع فإن هذا التيار يحمل في طياته تناقضات عديدة، فهو يتغذى بالمخلفات الدينية والثقافية الهائلة التي لولاها لما كان له أي وجود.

ويستمد من حنينه إلى ماض تاريخي مجيد، وهي أحياناً، قوة للمقاومة وللانتشار.

ويعتبر هذا التيار محاولة مشكوكاً فيها للتوفيق بين التصنيع والتقنية من جهة والقرآن من جهة أخرى (أي محاولة تحديث دون الحداثة)، فهو يقترح بدل المحاولات القومية لـ «تحديث الإسلام» مشروعه الطموح وهو «أسلمة الحداثة» (جعلها مسلمة).

إن المجتمعات المعنية بهذه الظاهرة لم تجعل أبداً من الدين مبدأها الوحيد في تحديد شخصيتها الاجتماعية، بل كانت المجتمعات التقليدية لبلاد الإسلام تتميز بتشابك مركب بين الطوائف والخصوصيات الإقليمية، وهكذا فإن الهوية الثقافية كانت متعددة ومنفتحة، وكان مفهوم الأمة، أي مجموع المؤمنين، مجرد معلم موحد للمسلمين المبعثرين بين جماعات متشابكة تربط بينها شبكة معقدة من الروابط التاريخية. ولم تكن الشريعة أبداً القانون المدني الوحيد الذي يطبق على الجميع، وبنحو ما، فإن المتطرفين على حق عندما يصفون العصر الذهبي للإمبراطوريات العربية الكبرى بأنه عصر فساد وكفر وزندقة وبدع.

فالعصر الذهبي لبلاد فارس الذي عرف بروز شعراء يتغنون بالحب والخمر، ونشأة فن المنمنمات الرفيعة وقصور ألف ليلة وليلة، كان يناقض تماماً الصرامة الأخلاقية الطهرية (puritanisme) التي فرضها نظام «آيات الله».. ويقوم اليوم بعض المتعصبين في اليمن وغيره بتحطيم كنوز فنية لا تقدر بثمن تعود إلى القرن الحادي عشر للميلاد، كانت قد أنجزت في الفترات التي كان الإسلام فيها متسامحاً أيام إشراقه الأول.

وقـــد كتبت «كامي تارو»: «حتى الإسلام الذي يدعي هؤلاء (المتطرفون الجزائريون) الانتساب إليه – وإن كان معادياً للحداثة– فهو يختلف عن الإسلام التقلـــيدي، إنـــه إسلام استورده العمال المتعاونون (مع الجزائر) القادمون من الشـــرق الأوسط، وهو هجين بين النضال القومي، والأفكار الكليانية والطرق النشاطية المستوحاة من الحروب الثورية الماضية وحرب العصابات الأفغانية، وهو إسلام منبهر بالنجاح التكتيكي الذي حققته الثورة الخمينية»[1].

فالأمـــر لا يتعلق إذاً بالرجوع إلى تجربة دينية تقليدية معيشة، ولا إلى شكل سابق للمجتمع، حتى وإن كان الحنين إلى العصر الذهبي للإسلام أو إلى الصفاء الأصـــلي الممـــيز لعهد النبي وأصحابه لا يزال يثري خيال الجماهير . ويأسف المـــتطرفون لواقـــع المعتقدات الشعبية في المجتمعات الريفية لاختلاطها بطقوس وعـــبادات محلـــية بعيدة عن القرآن، بل هي من مخلفات حقبة ما قبل الإسلام، كثيراً ما تسمى بـــ «الخرافات»، ولنذكر كمثال «المرابطية» النشيطة في أفريقيا السوداء ومختلف أنواع التصوف..

يشـــير حسين بن خيرة إلى أن الأصولية «حتى وإن بدت أنها المناصر الأكبر للفكر المحافظ (conservatisme) في ميدان الأخلاق، إلا أنها خصـــم لدود لأنماط الحياة التقليدية، وخاصة كل ما له علاقة بالتدين، فحسب ما تراه الأصولية، فإن أنماط الحياة تلك تعتمد على مزيج من الخرافات التي غطت على الدين الصحيح والتي يجب انتزاعها جذرياً من أجل إيجاد الإسلام الحقيقي، أو الإيمان الحقيقي، ذاك الذي كان يسود سابقاً...».

(١) كامي تارو، العنف والذاكرة.. شهادة عن الأزمة الجزائرية، دموستين – س.ر.ي. ١٩٩٦م، ص٢٩.

ويواصل حسين بن خيرة فكرته قائلاً: «إنه لما نظرنا إلى الأصولية على أنها عـــودة إلى الإسلام التقليدي فحسب لم نستطع أن نرى أن الأصولية لو فازت لكـــان ذلك بمثابة حكم بالإعدام على التدين الذي ساد في المغرب (العربي الكبير) منذ قرابة عشرة قرون»[1]. هكذا، فإن العودة الوهمية إلى إسلام صحيح تفترض في الوقت نفسه المحو الجذري للتدين التقليدي وإقصاء قيم الحداثة الغربية.

وبمفارقـــة عجيـــبة فإن الاجتثاث الثقافي الذي أنجبه الغرب (بفعل التصنيع والـــتمدين urbanisation) والقومية العسكرية (nationalitarisme) يوفر ظروفاً مناســبة جـــداً للـــتجديد الديني بصورة غير متوقعة. فمشروع إعادة بناء البنى الاجتماعـــية على أساس واحد هو الرباط الديني المجرد دون أي اعتبار للحدود القطرية قد اكتسب معناه من الفردانوية الهائجة اليوم أكثر من أي وقت مضى.

وهكـــذا يصـــبح الدين قاعدة لمشروع إعادة بناء الأمة، ويأخذ على عاتقه مســـؤولية الرباط الاجتماعي. وبهذا يكون تأثير الحركات الإسلاموية المتطرفة يحـــدث أولاً في المـــدن والأحياء القصديرية المحيطة بها في البلدان، التي تعرضت تقالـــيدها للتغـــيير من جراء المشاريع التصنيعية: إيران الثورة البيضاء، أو مصر الناصرية، أو الجزائر «الاشتراكية»..

ومروجو هذا المشروع ليسوا بأعيان القرية ولا بأصحاب عقول متحجرة، بـــل هـــم مهندسون وأطباء وعلميون تم تكوينهم في الجامعات.. فالدين، وهو الذي يلملم مشاعر الحرمان والكبت التي يحس بها أولئك الذين أقصتهم الحداثة والذيـــن خابت آمالهم في المشاريع الحداثوية مثل الناصرية والبعثية والاشتراكية

(١) محمد حسين بن خيرة، وجه المرأة بين الشريعة والتقاليد، مجلة إناسة ومجتمع، الجزء٢٠، العدد٢، ١٩٩٦م .

العربية، هو معتقد مجرد دقيق وعالموي، وهكذا تجد العالموية الغربية نفسها تواجه عالموية أخرى تساويها في القوة وتعاكسها في الاتجاه. ولكن في الحقيقة فإن الأمر لا يتعلق باتجاه معاكس تماماً، فمناهضة الحداثوية التي يبديها هذا التيار هي مرئية أكثر منها عميقة. فالتسيير الثيوقراطي للدولة هو تحريف للحداثة وليس مشروعاً مختلفاً جذرياً، وصحيح أن ذلك يستلزم رفض الميتافيزيقا المادية للغرب، ولكنه يحتاج إلى «أساس مادي» وخاصة إلى الآلات.. فهذه الحركات المناهضة للغربيين عادة ما تتكيف مع التقنية واقتصاد السوق (التحديث دون الحداثوية)، فمثلاً يبقى المحتوى الفعلي لما يسمى بالاقتصاد الإسلامي، دون أن نجزم بأنه فارغ تماماً، محدود جداً: بنوك ومالية إسلامية وإرادوية (volontarisme) خلقية غامضة لحد ما. فالاقتصاد الإسلامي هذا لا يقصي حتى الليبرالية شبه الكاملة. فعلينا ألا نستهين بالخطر الذي يتهددنا لو أن واحداً من هذه الحركات الديماغوجية والثيوقراطية مال إلى الكُلّيانيَّة.

بيد أن هذه الظواهر ليست حكراً على العالم الإسلامي. فنحن نجدها في شكلها الديني المحض عند المتعصبين من الهندوس، وعند المتطرفين من المسيحيين وخاصة منهم بعض الفرق، سواء كانت في الشمال أو في الجنوب.

وهكذا، فإن كل الحركات الأصولوية الإسلامية، وكذلك مثيلاتها الهندوسية، وإلى حد ما التطرفات المسيحية، تسير في هذا الاتجاه نحو شعبوية دينية جديدة، تحمل في طياتها مشاريع مجتمع غير واضحة المعالم.

فالخطاب المستعمل يتحدث عن المساواة ويكرر بشكل دائم موضوع التنديد بـ «فساد» الحكام، وهكذا يبدو جلياً كيف يستعمل الدين لأغراض سياسية.

مشروع «العولمة» الأخرى:
من «الكوننة الغربية» إلى«العولمة الإسلامية»[1]

هـــناك اليوم شبه إجماع عند اليساريين (وحتى في الوسط) على إدانة أضرار «عولمة» ليبرالية أو حتى ليبرالية مفرطة.

وهذا النقد التوافقي يدور حول نقاط ست:

١- التنديد بالفوارق المتزايدة سواء بين الشمال والجنوب أو تلك التي توجد في كل بلد؛

٢- المديونية والفخ الذي نصبته لدول الجنوب، وانعكاساهما على الاستغلال اللاعقـــلاني للـــثروات الطبيعية، وعودة ظهور نظام عمل استغلالي واستعبادي (خاصة استرقاق الأطفال)؛

٣- تحطـــيم الأنظمـــة البيئية (écosystémes) والأخطار الناجمة عن مختلف أنواع التلوث العام المحدقة بحياة الكوكب؛

٤- تحطيم الخدمات العمومية، وتفكيك أنظمة الحماية الاجتماعية؛

٥- تسليع كل شيء (omnimarchandisation) بما فيها المتاجرة بالأعضاء، وتطـــور «الصـــناعات الثقافية» الفارضة للنمط التأحيدي، والتسابق على نيل براءات اختراع في ميدان ما هو حي؛

---

(١) الأصوب: العالمية الإسلامية بدل العولمة الإسلامية.

٦- إضعاف الدولة – الأمـــة وبروز الشـــركات المتعـــددة الجنســـيات كـــ «سادة العالم الجديد».

فمن المهم إذاً أن نوضح الأمور ونحاول معرفة ما المقصود بمفهوم «العولمة» الأخرى، أي «عولمة» غير ليبرالية، ومعرفة نقاط ضعف وعيوب هذا المشروع، حتى نجد له «بديلاً» حقيقياً متعدداً.

وبدهي أن رفضنا «للعولمة» التي تمليها على العالم مجموعة الثمانية الكبار G8 والحكومـــة الأمريكـــية ومنظمات «بروتن وودز»، لا يعني رفض كل شكل من أشكال «العولمة»، فيمكننا أن نعتقد وجود طريقة أخرى «للعولمة» تسمح بإيجاد الـــدواء الناجع للأمراض الستة المذكورة الناجمة عن الليبرالية الاقتصادية المهيمنة على العالم.

وفي الماضي، سبق وأن تم تنظيم وتأطير الاقتصاد الرأسمالي – وندعوه هكذا باسمه الحقيقي- والسوق وحتى المضاربة (spéculation) بطريقة مرضية نسبياً (في نظر المستفيدين منها في العالم الأول طبعاً) فلـــم لا يكون ذلك ممـــكناً اليوم؟ فيمكنـــنا، مـــع السيادويين (Souvraintistes المدافعين عن فكرة سيادة الدولة، أنصار شوفنمان)، أن نتصور أن العودة إلى إطار وطني تحييه روح المواطنة شيء ممكـــن ومرغـــوب فيه. ولكن وإن كان علينا طبعاً مقاومة كل الهجمات التي تهدف إلى ليّ ما بقي من التنظيم الذي قامت به الدولة في الماضي، فنستطيع أن لا نحـــلم كـــثيراً بالنتيجة النهائية لمعركة لدينا من الأسباب ما يكفي لنعتقد أنها معركة مؤخرة (arriéregarde) وبصفة أكثر واقعية، فإنه ليس محظوراً أن نعتبر أن الـــتطور الأخير غير قابل للتراجع، وأنه بات ضرورياً ومستعجلاً أن نعدل هذه

الحـــركة بجعـــلها تدخل في إطار.. ألـــم يكن الهدف من لقاء «بورتو أليغر» الثاني هو تقديـــم اقتراحات عملية بناء من أجل إضـــفاء طابع إنســـاني على «العولمـــة» وتشـــكيل قوى موازنة لتلك التي اجتمعت في المنتدى الاقتصادي المنعقد في دافوس؟

إن مشـــروع «شوفانمان Chevénement» يمثل جيداً في فرنسا الشكل الأول من ردود الأفعال على «العولمة» الليبرالية عن طريق العودة إلى ما هو وطني . وهو مشروع يتمتع بترابط منطقي.

وبإلقاء نظرة على تطور أوربا، الذي يكون دائماً أكثر ليبرالية على المستوى الاقتصـــادي، نفهم أن محاولة انغلاق الذات في حيز ضيق (pré carré) تستهوي الكـــثيرين. فلا يوجد بعد أي إطار آخر، ما عدا الإطار الوطني، يضمن تحديد سياسة التنظيم الاجتماعي التي تستلزم حداً أدنى من الحمايوية (protectionisme) البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بغية حماية المجتمع من السوق الغازية. فلو فرضت السوق قوانينها فإن الديموقراطية ستصبح اسماً بلا مسمى، إذ ستفرغ مـــن كـــل محتواها: سيجرد المواطن من أي سلطة، وتصبح الدولة مجرد منظمة تنفيذ وقمع.

وهكـــذا، فإن إعادة الدولة الديمقراطية إلى الحكم هو أمل جذاب. وحتى إن تحمس بعض اليمينيين لترشح السيد «شوفانمان» للرئاسة في فرنسا، مما جعله يبتعد أكـــثر فأكـــثر عن الفكرة الأولى، فإن حركة آطاك[1] بحد ذاتها لم تخل في بداية

(١) آطاك: الحركة الدولية للمراقبة الديمقرطية للأسواق المالية ومنشآتها، نشأت بباريس في ديسمبر ١٩٩٨م.

نشأتها من الحنين إلى فكرة السيادة الوطنية، وقد جسد هذا المشروع تقريباً في كل أجراء أوروبا، بأشكال شعبوية وعنصرية (معادية للأغراب)، وهي تسبب لنا قلقاً كبيراً (هيدر، بوسي، لوبان) بل حتى حركة «شوفانمان» معرض لخطر الانحراف نحو هذا الشكل.

أمـــا الشـــكل الثاني من الردود، وهو الذي يسود بشكل أكبر عند أنصار المنـــتدى الاجتماعي، فهو ذاك الذي ينادي «بعولمة» أخرى. وهو يهدف إلى جعـــل «المجـــتمع المدني العالمي» يرمي بكل ثقله من أجل فرض «عولمة» تقبل التنظـــيم؛ ويمكن إعداد هذه «العولمة» الأخرى إما داخل نظام إصلاحي صريح وإمـــا باستعمال مفاهيم ثورية؛ فالشيء الذي يقابل بالتنديد أكثر من غيره في «العولمة » الحالية هو ديكتاتورية الأسواق المالية، أي بتعبير آخر، هيمنة القوى المضاربة على القوى المنتجة.

وقـــد عـــبر «باسكال بروكنر» جيداً عن هذه الفكرة حيث قال: «مهما كانـــت القرارات المقترحة فهي تهدف كلها إلى التحكم في رأسمالية رعناء غير قـــادرة على كبح جماحها وغير مهتمة إطلاقاً بتحقيق العدل والإنصاف، فالأمر يتعلق إذاً بإكمال «العولمة» وليس بإلغائها»[1] ..

وهكـــذا يجـــدر بـــنا أن نعيد الاعتبار المفترض للرأسمالية الخـــيِّرة المنتجة للـــثروات «الحقيقـــية» ونفضـــلها على الرأسمالية «الأنجلوساكسونية» السيئة المتاجرة، حسب التصنيف المعمول به عادة في فرنسا.

(١) باسكال بروكنز، هل يوجد بديل للرأسمالية، مذكور في كتاب ميشال باريون؛ آطاك مجهود آخر لتنظيم العولمة؟ كليما، ٢٠٠١م، ص١٢١ .

ويستنتج «ميشال باريون» الخلاصة الآتية بطريقة واضحة: «إن الرأسمالية الأنجلوساكسونية تميل إلى التضحية بمناصب الشغل وبالعدالة والتماسك الاجتماعيين، وبالخدمات العمومية، وبنوعية المحيط البيئي، وبمصلحة الأجيال القادمة على مذبح الإرباحية القصيرة المدى والفردانوية التملكية والتنافسية.

ويبدو أن هذه النتيجة هي الطور النهائي الذي يفترض أن يتمكن من الوصول إليه نقاد النظام الاقتصادي العالمي.. إنه التنديد – ليس بالرأسمالية في حد ذاتها– بل بالنموذج الذي يفرض نفسه عن طريق التأثير المزدوج للأزمة وللديناميكية الناجمة عن سياسات اقتصادية «ليبرالية» على الصعيد العالمي.. بالإضافة إلى الطموح في تعويضه بشكل آخر من الرأسمالية «المعتدلة»[١]. وهذا يعني ضرورة إيجاد تنظيم ما.

ولكن أي تنظيم نقصد؟ إنه بكل بساطة التنظيم الذي عرفناه من قبل، وهو في الحقيقة الوحيد المناسب: إنه التنظيم «الكينزي – الفوردي keyneso-fordiste» بعد تنقيحه وتصحيحه حتى يأخذ بعين الاعتبار الدروس المستخلصة من هذه التجربة، وكذلك التغير الذي طرأ على سلم التطبيق[٢] (من دولة واحدة إلى العالم بأسره). لكن هذا المشروع ليس جديداً كلياً، فقد قام «ويلي براندت» بطرح فكرة تطبيق المذهب الكينزي على المستوى العالمي كحل للأزمة التي شهدتها سنوات السبعينيات ولتقليص الفاتورة العالمية ما بين الشمال والجنوب.

---

(١) ميشال باريون، أطاك مجهود آخر لتنظيم العولمة؟ كليما، ٢٠٠١م، ص١١٥.

(٢) يلاحظ باريون أن برنار كاسان عادة ما يستشهد بـ «عالم الاقتصاد الكبير كينز»، المرجع السابق، ص١١٤.

وبالطـــبع فيجـــب علينا إزالة الغبار عن هذا البرنامج وتحسين مساوئه حتى نـــأخذ في الحسبان روح العصر الذي نعيش فيه وكذا المشاكل البيئية الحقيقية. فعـــندها يمكن لهذا المشروع أن يأخذ شكل «اقتصاد آخر» اقتصاد غير ليبرالي يحترم أنظمة تكاثر المحيط الحيوي (biosphere) والإنسان. فهل يعني ذلك رأسمالية أخرى؟ أم سوقاً أخرى؟ لنلتزم جديتنا يقول أنصار «العولمة الأخرى»: إن الرغبة في الـــتملص مـــن الرأسمالية ومن الســـوق ضرب من ضروب الخيال، وانعـــدام للشعور بالمسؤولية، ولا أحد اليوم يشكك في السوق ولا في رأس المال بعد انهيار التجربة الاشتراكية.

فالســـوق والرأسمال يبدوان كأفقين لا يمكن تجاوزهما في عصرنا، بيد أن هذا لا يعـــني أننا مسجونون في نهاية التاريخ وفي الفكر الأحادي، لأنه من الممكن أن نشـــتق من رأسمالية السوق عدة أشكال هجينة، وأن نفرض عليها في نفس الوقت احترام بعض القواعد. ومن الأمثلة على تهجين الرأسمالية ما اقترحه «جان — لويس لافيل» وأنصاره من اقتصاد متعدد ومتضامن يرتكز على ثلاثة أقطاب:

أ- التوزيع، وتقوم به الدولة.

ب- وجود جمعيات تلعب دور النظير.

ج- التنافس في السوق.

وهكـــذا يكـــون «للقطـــاع الثالث» البارز دور إضفاء طابع إنساني على الاقتصاد خاصة لو دعم بقواعد تضبط قوى السوق العمياء، حسب قول دعاة هذا المشروع.

أمـــا التنظيم بحد ذاته، فهو ذلك الذي ســـتفرضه هيئة تنظيمية عالمية علينا إنشـــاؤها (إلا إذا أردنـــا تغيير المنظمات الموجودة حالياً) ويمكن تسميتها مثلاً بالمـــنظمة العالمـــية للتنمـــية الاجتماعية كما اقترحها «ريكاردو بتريلا» وأعاد طرحها «روني باسيه».

وبالإضافة إلى استعمال محصول ضريبة «توبان» وتسيير «الأملاك العمومية العالمـــية» ســـتتكفل هذه الهيئة بإعادة توزيع الثروة الناتجة عن استخدام التقدم التقني؛ وتمثل هذه الثروة ملكاً جماعياً هائلاً.

فالمعـــرفة العلمـــية والتقنية المحصلة يجب أن تكون تراثاً حقيقياً مشتركاً بين البشـــرية جمعاء. أما أن تكون اســـتعمالات هـــذه المعارف تمـــلكاً خاصـــاً فهـــذا تعســـف، واحتكار أرباح المنتوجية الناجمـــة عن هـــذا الملك العام عار يجب أن نوقفه.

إن القـــاعدة الفلسفية لهذه «العولمة» «الحقيقية» لا تعدو أن تكون فلسفة التنوير وحقوق الإنسان والديمقراطية والعالموية، فالأمر يتعلق ببناء الأمة البشرية الـــتي طالما حلم بـــها فلاسفة القرن الثامن عشر. إنه مشروع «عولمة» إنسانية كمـــا صـــرح بـــه الملتقى الذي نظمه مركز التضامن يومي ٢٣ و ٢٤ نوفمبر ٢٠٠١م في مجلس الشيوخ الفرنسي؛ وكان المجلس العلمي لـــ «آطاك» ممثلاً فيه بصفة جيدة.

وعلى المستوى الاقتصادي، فإن هذا المشروع البديل يمكن تلخيصه جيداً في شعار التنمية المستديمة، والذي أعاد استعماله «إغناسيو رامونيه» في افتتاحياته في

جـــريدة «العالم الديبلوماسي».. إن التنمية المستديمة تجمع تحت شعارها كافة أصحاب النوايا الطيبة من أنصار «العولمة» الأخرى.

وقد كتب «روني باسيه»: «إنها التنمية التي ستسمح للدول الفقيرة بتجاوز حقبة التنمية المبنية على الأنشطة الاقتصادية الثقيلة والتي تستنـــزف الطاقات والمواد الأولـــية وتسبب تحطيم البيئة (...) ولكن مهما قلنا أو فعلنا، فلن يكون هناك أبداً وسيلة أحسن لضمان احترام القواعـــد الاجتماعية والبيئية – لفائدة كل البشـــر– من التنمـــية الاقتصادية الفعالة ذات الأهداف الإنسانية»[1].. ومن دون أن ننصب أنفســـنا قضـــاة لمحاكمة نوايا الأشخاص، إلا أن الشيء الممل في القضية هو أن حتى البنك العالمي والسيد «جورج و.بوش» [2] نفسه يقولان الكلام نفسه!

نستطيع إذاً أن نشك في وجود اقتصاد آخر، كما يمكننا الشك أيضاً في وجود ومحتوى ومدى أهمية موضوعه الأساس ألا وهو «المجتمع المدني العالمي».

إن ما نسميه أحياناً بـــ «المجتمع المدني العالمي» أو بـــ «المواطنة العالمية»[3] مـــتكون مـــن خلـــيط من المنظمات غير الحكومية في الشـــمال وفي الجنوب، و(بصفة نادرة) في الشرق. ونستطيع ذكر الألفين والثمانمائة منظمة التي حضرت مؤتمـــر «بورتـــو آلـــيغر» سنة ٢٠٠٠م، والخمسين ألف منظمة الحاضرة سنة ٢٠٠٢م... إلخ، إلا أن هـــذه الـــتجمعات الخليطة تطرح عدة إشكالات رغم كونها ودية جداً. يشير «مايك سنغلتون» إلى أن «علماء الأنثروبولوجيا، الذين

---

(١) روني باسييه، مدح العالموية من معارض مفترض، فايار، ٢٠٠١م، ص١٠٦-١٠٧.

(٢) جورج و. بوش في تصريح له في سيلفر سبرينغ، ٢٠٠٢/٢/١٤م.

(٣) إدغار موران، بورتو آليغر: المواطنة العالمية ستولد عن قريب، ليبراسيون، ٢٠٠١/٢/٥ .

لم يكتفوا بملاحظة ما يجري عن بعد بل شاركوا عن قريب في مختلف التظاهرات المركبة والمتناقضة لديناميكيات المجتمع المسمى بالمدني، هم أقل ميلاً من المنظرين الطوبـــاويين ومن السياسيين الانتهازيين لرؤية هـــذه الظاهرة كالترياق الشافي مـــن كل الأمراض أو كآخر لوحة إنقاذ في مواجهة «عولمة» تزداد قذارة يوماً بعد يوم»[1].

والمنتديات التي نسميها عالمية هي في الحقيقة منتديات لنا فقط (نحن المعارضين في الشمال) ولبعض شركائنا من الجنوب الذين تم اختيارهم بدقة، على أساس أنهم يشكلون صورتنا الانعكاسية في المرآة بحكم اشتراكهم معنا في مفاهيمنا، ونحن من يهديهم تذكرة السفر. لكن هذا لا ينقص شيئاً من جدوى هذه الظاهرة.

والنقطة الأساســية هنا هي أن الذين يعارضــون «العولمــة»، وهي أقصى مـــا وصلت إليه غربنة العالم، هم الغربيون والمستغرَبون، ومهم جداً أن يكون هـــناك «همـــزات وصل» وجسور تربط بين المجتمعات التي تُستَغَل وتداس في الجنوب وبين الغربيين المعارضين لهذا في الشمال، مع العلم أنه يوجد خطر كبير للاحتيال والغش.

فـــ «شركاؤنا» الأفارقة هم في أغلب الأحيان من المتحصلين على شهادات جامعية لم تسمح لهم بإيجاد أي منصب شغل، فاهتموا بالمنظمات غير الحكومية مـــن حيث إنها مصدر أعمال (business) وهؤلاء من ينعـــتهم «جان - بيير أوليفـــيي دوساردان» بـــ «سماسرة التنمية».. وسنذكر بعض المراجع التطبيقية

(١) مايك سنغلتون، التراث الـ (لا) إنساني؟ في مجلة التراث والتنمية المستديمة المساعدة غرب المتوسط، تونس، أكتوبر ٢٠٠١م، ص١٢٦ .

مثل حـــركة الفلاحين بلا أرض، وهنود الشياباس والعقيد ماركوس، وحركة شـــيبكو.. إلخ، وهـــم يشكلون بالنسبة لنا ضمانات مهمة، لكن ينبغي علينا استخدامها باحتياط.

أمـــا عـــن المراجـــع النظرية مثل امارتيا سيـــن ومحمد يونس وحتى فاندانا شـــيفا، فهم قد يشـــكلون حجة أنتجتها الجامعات الغربية، ولكننا لم نقوِّم بعد مدى شرعيتهم.

وثمـــة أمـــر آخر لا يقل أهمية عما سبق، هو أن الاحتجاج الإسلاموي على «العولمة»، والذي يشترك في حمله مليار من المسلمين عبر العالم، غائب تماماً لحد الآن، كغياب القارة الأفريقـــية وجزء كبيـــر من آسيا، وخاصة الصين.

أمـــا أمريكا اللاتينية، فحالتها متفردة وغامضة بعض الشيء خاصة بالنظر إلى أهمية الأحزاب الثورية «عديمة القيمة» من جهة، وإلى الدور التمثيلي الذي أعطي للشعوب الأصلية في «بورتو آليغر» من جهة أخرى، ولكن علينا الاعتراف بأن الكثير من ضحايا «العولمة» لا يلقون بالاً لهذه الشـــجارات بين «البيض»، فهم لا يشعرون أنهم معنيون فعلاً، ونحن عاجزون عن فهم مشاريعهم من أجل البقاء أو المقاومة – إن وجدت– لكونها لا تدخل في أنماطنا العقلية.

في الواقـــع هـــناك عالموية منافسة للعالموية الغربية، وهنا مشروع «للعولمة» الأخـــرى، هـــو مشـــروع «العولمة» الإسلامية، والتي يتجاهلها تماماً «أنصار العولمة الأخرى altermondialistes » وقد وصف «نيبول» في كتابه الجديد «إلى أبعـــد حـــد في الإيمـــان» مشـــروع أسلمة الحداثة، ومثلما كان لينين يعرف الاشـــتراكية بالمعادلـــة: السـوفيات زائـــد التجهيز بالكهرباء؛ فإن المهندسين

الإســـلامويين في أندونيســـيا أو باكستان يعرفون مشـــروعهم بالمعادلة التالية: الاقتصـــاد والتقنـــية في غاية التطور زائد الشريعة. وهنا يتضح لنا فوراً أن هذا البديل ليس بديلاً حقيقياً.

وقد لاحظ «أوليفيي روا» أن: «الأصولويين الجدد هم أولئك الذين عرفوا كـــيف يقومون بأسلمة العولمة، حيث رأوها كمقدمة كبرى لإعادة بناء الأمة الإســـلامية العالمـــية، شريطة أن يخلعوا الثقافة المتربعة على العرش: ثقافة الغربنة بشـــكلها الأمريكي. ولكنهم حين يقومون بذلك هم في الواقع يبنون مفهومهم لمـــا هو عالمي كمرآة لأمـــريكا، إذ هم يحلمون بإنشاء ماكدونالد حلال أكثر مـــن العودة إلى فن الطبخ الراقي في عهـــد الخلفاء السابقـــين (...). فتصور الأمـــة عـــند الأصولويين الجدد تصور ملموس: فهي عالم يغلب عليه التنميط التأحـــيدي للتصـــرفات إما وفقاً للنموذج الأمريكي الغالب (ماكدونالد واللغة الإنجلـــيزية) وإما وفق إعادة بناء نموذج خيالي مغلوب (الجلبات الأبيض واللحية واللغة الإنجليزية»[1].

مـــن هذا المنظور، إذاً يكون لب «العولمة» وقلبها لا يتعارض لأي تشكيك فيه.. أما البعد الثقافي الذي يضاف إليها، فلديه فرص ضئيلة جداً لنيل إعجاب الجميع، وهي فرص لا تزيد عن فرص قيمنا الغربية المسيحية.

وبالنسبة لهؤلاء الأصولويين فإن «العولمة» الأخرى الاجتماعية – الديمقراطية التي نطالب بها هي غش بنفس درجة «العولمة» الحالية.

(١) أوليفي روا، التقيد بالحرف في مجلة وجهة نظر، العدد ٦٤، جويليه – أوت ٢٠٠٢م .

الخاتمة

مرافعة من أجل عالمية متعددة

علــى خصوم «العولمة» الليبرالية في الغرب أو في بلاد الإسلام أن يفهموا الدرس ويتجــنبوا الوقوع في فخ المركزانوية العرقية. فلنبدأ بمعرفة أنه لا توجد قيم تتعالى على التعددية العالمية الأصيلة. وذلك لسبب بسيط وهو أنه لا وجود لأي قــيمة ما إلا ضمن سياق ثقافي معين. بيد أن حتى الانتقادات الأكثر جرأة ضــد «العولمة» هي في معظمها منحصرة في عالموية القيم الغربية أو الإسلامية، ونــادراً مــا نجد أشخاصاً يحاولون الخروج من هذه الوضعية؛ فلن نتمكن من تحاشــي سلبيات العالم الأحادي للسلع إن بقينا منغلقين في الســوق الأحادية الأفكار. إنه لمن الضرورة بمكان، من أجل بقاء البشرية وخاصة من أجل التقليل من حدة الانفجارات الحالية والمتوقعة للعرقانوية، أن ندافع عن التسامح واحترام (الآخــر)، ليس على مســتوى المبادئ العالمية الفضفاضة والمجردة فحسب، بل بالبحــث عن الطرق الممكنة لتهيئة حياة إنسانية متعددة في عالم يتعرض بشكل غريب للتقلص.

إن الأمــر لا يــتعلق إذاً بتصور ثقافة العالموي، إذ ليس لها أي وجود، بل بالحفــاظ على ما يكفي من المسافات للسماح لثقافة (الآخر) بأن تعطي معنى لثقافتنا، ومؤكد أننا نحلم لو ادعينا إمكانية الهروب من ما هو مطلق في ثقافتنا، وبالتالي من المركزانوية العرقية. فالمركزانوية العرقية هي الشــيء الذي لا يوجد

تفاوت إطلاقاً في توزيعه على العالم. لكن يحق لنا أن نشـعر بالقلق عندما نجهل وجودها أو ننفيها، لأن الشيء المطلق هو طبعاً دائماً نسبي.

كـان «مونتسـكيو» في كتابه عن الفرس يحاول جعل أوربا عصر التنوير تنتـبه إلى نسبية قيمها. بيد أنه لا وجود للفرس في عالم أحادي يهـيمن عليه فكر أحادي!

وباختصار، ألا يجب التفكير في تعويض الحلم العلموي الذي فقد رونقه من جـراء إنجازاتـه الكُلّيانيَّة بتعددية عالمية تكون نسبية بالضرورة وتحفظ للفرس ولغيرهم شرعيتهم الكاملة أو على الأقل مكانهم؟ لقد عبر «ريمون رانيكار» عن هذه الفكرة، حيث قال: «إن التعددية، ويقصد بها التعددية العالمية، لا تعني مجرد التسـامح مع (الآخر) لأنه ليس قوياً بعد، بل تعني قبول وجـود عوارض تطرأ عليـنا، والاعـتراف أنه لا (أنا) ولا (نحن) نمـتلك معايير مطلقة للحكم على العالم وعلى الآخرين. فالتعددية تعني وجـود أنظمة تفكير وثقافات لا تتماشى مع بعضهـا بعضاً، أو إن أردنا استعمـال اسـتعارة من الهندسة، قلنا: إنـها لا قياسية «غير قابلة للقياس بنفس الوحدة» (مثل بين الشعاع والمحيط، وكلاهما يبقـيان في تعايش وتبادل) حسن المعاشرة، إذاً هو أمر أكثر من مجرد التسامح المتـبادل»[1] فالأمر يتعلق ببناء «ديمقراطية ثقافات» فعلية، حسب تعبير نفس الكاتب، تضمن للجميع شرعيتهم ومكانهم.

---

(١) رامـون رانيكار، أسس الديمقراطية (قوتها، ضعفها، حدودها) في مجلة إنتركيلتير، عدد ١٣٦، إبريل ١٩٩٩، ص٢١ .

قوة الثقافة.. لا ثقافة القوة

الأستاذ عمر عبيد حسنه (*)

في مسألة «العولمة» الموقع الثقافي هو الأخطر.. والتاريخ ينبئنا أن «قوة الثقافة» هي الحصن المنيع، لحماية الأمة، وأن «ثقافة القوة» التي تُفرض اليوم في حقبة «العولمة»، لا يمكن أن تغلب «قوة الثقافة»، على المدى البعيد.. لكن الإشكالية، في أن نتحول، في المغالبة الحضارية، عما نملك من أسلحة ثقافية مؤثرة، إلى المواجهة بأسلحة تملكنا ولا نملكها.

يمكن القول، إلى حد بعيد: إن أمر «العولمة»، وأهدافها، بشكل عام، لم يعد خافياً، ولا غامضاً، حتى يحتاج إلى الكثير من التجلية والتوضيح، فما من أحد تقريباً، يتوفر على قدر من الثقافة، أو الدراية، أو يمتلك، حتى ولو الحد الأدنى من المعرفة والرؤية، إلا ويعيش شيئاً من أشياء «العولمة»، أو قدراً من أقدارها، من خلال التعامل مع الواقع، وما تحمله وتمارسه وسائل الإعلام، التي لم يعد ينجو منها أحد، من التشكيل أو التضليل الثقافي، والترويج الإعلامي، والتنميط الاستهلاكي، وتوجيه الأخبار السياسية، وتسويغ الفعل العسكري، ورسم نهج التطورات الاقتصادية، وممارسة الإغراق الاقتصادي، حيث إنه يبصر بعض تجلياتها، أو يعاني من بعض

(*) مدير مركز البحوث والدراسات.. (دولة قطر).

آثارهـــا، إلى درجـــة تكاد تسمح للمشتغلين بتحقيب التاريخ، أو بتحقيب العصور والأزمـــان، الـــتي تتمتع بملامح وصفات وخصائص متميزة نسبياً، أن يطلقوا على المـــرحلة الـــتي يعيشها العالم اليوم، من أقصاه إلى أقصاه، مصطلح: «حقبة العولمة»، ســـواء في ذلـــك، الذي ما يزال يعيش إرهاصاتها ونذرها الأولى، أو الذي دخل في جوفهـــا، طوعاً أو كرهاً، وبدأت تظهر له وعليه بعض آثارها الخطيرة، واجتياحاتها السياســـية، والاقتصـــادية، والثقافية، والعسكرية، وعلى الأخص إذا لم يمتلك العدة الكافية للتعامل معها.

نازلة العصر:

فـــإذا أصبحت «العولمة» واقعاً، أو نازلة من نوازل العصر الإلكتروني، فإن ذلك يقتضـــي إدامة التفكير، في أبعادها، والتعرف إلى دوافعها، وأسبابها، والأهداف التي ترمي إليها، ومن ثم القيام بعملية مقارنة، بين الشعارات التي تطرحها، والممارسة التي تقـــوم بها، ليستطيع المرء في ضوء ذلك تحديد موقعه فيها، واكتشاف حدود فعله في مجالاتها، وآلية التعامل معها، تجنباً لسلبياتها، واغتناماً لمعطياتها، أو التقاطاً لفرصها.

وقـــد يكون من الأبجديات المنطقـــية، أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، كمـــا يقـــال، وبالتالي، فإننا لا نستطيع أن نتعامل مع حقبة «العولمة» ما لم ندرك أبعادها، ونحيط بعلمها، ونقوّم معطياتها، ونرصد آثارها، على أكثر من مستوى، وإن كانـــت في عمومهـــا، تـــتمركز، أو تـــتمحور، حول البعد الاقتصادي، أو الدافع الاقتصادي، لدرجة قد لا يبصر بعض الباحثين، من «العولمة»، إلا هذا البعد، ويعتبر سائر التجليات، أو الآثار الأخرى لا تخرج عن كونها تمظهراً له.

وقـــد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى المفهوم المبسط لمصطلح «العولمة»، الذي يعـــني: إزالة الحدود والقيود الجغرافية، والسياسية، والثقافية، والحمائية، أمام الانتقال الحر للسلع، والخدمات، والمعلومات، والعادات.

وفي تقديـــرنا أن الإحاطة بعلمها، وإدراك أبعادها، هو المدخل الأساس والسليم لكيفـــية التعامل معها - كما أسلفنا - وبذلك تكون المواجهة أو الحوار أو المفاكرة عن علم، والقبول عن علم، فالإنسان عدو ما يجهل، والله تعالى يقول: ﴿ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾ (فاطـــر:١٤)، ويقـــول: ﴿ بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ ...﴾ (يونس:٣٩).

وأعـــتقد، أن معظم ما ورد في هذا الكتاب، من مساهمات، ومشاركات، ركز بشـــكل أو بآخر، على تعريف «العولمة»، والتعرف عليها، واعتبار ذلك من الناحية العلمـــية، والموضـــوعية، والمنطقـــية، هو المدخل الضروري للحديث عنها، ورصد تجلـــياتها، وبيان أخطارها، وموقع المسلم منها، ودوره في كيفية التعامل معها، حتى لقـــد وصل التركيز على التعريف ببعض الباحثين في «العولمة» وعنها، إلى أن يكون ذلـــك نهاية المطاف.. وأخشى ما يخشى الإنسان - وهذه حالة ثقافية تمثل إلى حد بعـــيد جدلـــية مـــن جدليات تكريس التخلف - أن يستغرقنا الجدل، حول مفهوم «العولمـــة» وتجلـــياتها، في المجالات السياسية، والثقافية، والاقتصادية (عملية وصف ورصد وعرض) عن التفكير، بوضع الأدوات اللازمة لكيفية التعامل معها، ومحاصرة ســـلبياتها، والإفـــادة مـــن فرصها، وبذلك لا يختلف -في رأينا- من تبلد، وتجمد، وتقوقـــع، وانكفـــأ وانسحب من الميدان، عمن اقتصر دوره على الوصف والرصد والعرض والتشخيص، من حيث النتيجة.

إن الوصـــف، والتشـــخيص، والرصد، من الأمور التي تعتبر مقدمة لفعل ما، وتعـــامل مـــا، ذلك أن الناتج أو المحصلة أو المُخْرَج يبقى واحداً، فالذي ينتهي عند تحديـــد المفهـــوم يبقى ما قام به أقرب للفعل المعجمي، الذي يُصنف، على ضرورته وأهميته، في نطاق علم الوسائل، أو علم المنهج، أو علم الطريق، الذي لا فائدة منه،

دون انـــتهاجه، والســـير فيه، وعلى الأخص أن الدخول في عصر «العولمة» لم يعد خياراً، بل نقول: بأننا في الواقع لم نعد نقف على أبواب العصر، ونفكر، هل ندخل أو لا ندخل؟ إننا اليوم، رضينا أو كرهنا، في قلب «العولمة» أو في داخل «العولمة»، التي أصبحت تحيط بنا من كل جانب، وتفتح علينا أبواب كل شيء، كمنتج للعصر الإلكـــتروني، الـــذي ألغى كل الحواجز والعوائق، بل والمحرمات، والذي جاء تطوراً للعصـــر الـــرعوي والزراعي والميكانيكي، وما ترافق معه من إبداعات في المعلومة، والقوة التقنية، والثروة الاقتصادية.

لقـــد ألغـــى العصـــر الإلكتروني المسافات، ولا نقول اختزلها، وأزاح الحدود الجغرافية، وجاوز الكرة الأرضية إلى الفضاء الخارجي.

إن عصر الدولة الجغرافية انتهى عملياً، وإن كانت خرائطها ما تزال معلقة على الجدران، وفي الدوائر الرسمية، وفي الحصص المدرسية، وفي مخافر الحدود، التي لم تعد تشـــكل ممـــراً لأحد، فكل شيء يمر من فوقها، ومن تحتها، حتى أن سيادات الدول السياســـية أصبحت أمام مفاهيم «العولمة»، وثقافتها، محل نظر عند أصحاب القوة، والـــثروة، والمعلومـــة، والتقنية، ذلك أن سيادات الدول السياسية أُدخلت في أطر، ومفاهيم، وتشريعات جديدة، تسوغ تجاوزها، وتمكن من اختراقها.

العولمة والعمالة الثقافية:

ليســـــت إشـــكالية «العولمة» متمركزة في الإطار السياسي، أو السيادي فقط، وإنمـــا الأخطر هو الاختراق، أو الاحتواء الثقافي، ومحاولة فرض النمط الثقافي للدولة الأقـــوى، عسكرياً، واقتصادياً، وإلغاء التنوع الثقافي، الذي يشكل مصدر نماء وتطور، وســـبيلاً إلى بناء المشترك الإنساني، والاحتفاظ بالتراث البشري، وتحريك آلية التطور

الحضاري، بسبب سنن المدافعة، حيث يحاول أصحاب «العولمة» اليوم، نقل المسألة الثقافية من ساحة الحوار والإثراء الذهني، إلى ساحة المواجهة، والإقصاء، والتنميط الاجتماعي، وفرض ثقافة الغالب، أي «عولمة» الثقافة، والسياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وسائر الأنشطة الأخرى، بقوة المال والسلاح، والتي لا تخرج في نهاية الأمر عن أن تكون إحدى تجليات الثقافة - فيما نرى - ذلك أن الثقافة هي التي تمثل الرؤية، والدليل، والوجهة، والشاكلة للإنسان.

لذلك نقول: إن الموقع الأخطر في مسألة «العولمة» هو الموقع الثقافي، بما يمكن أن ينتهي إليه من صناعة العمالة الثقافية، فالسياسة والاقتصاد والمخترعات، والأدوات جميعها، تعتبر من أشياء الإنسان، التي يمكن استردادها، أثناء عافية الأمم، أما المشكلة الثقافية، فترتكز إلى عالم أفكار الإنسان، وقيمه، ونظرته للحياة، والكون، والإنسان، والنشأة، والمصير، وفلسفة العلاقات الإنسانية. فالإصابة تكمن في تنميطها وجعلها نسخة مكررة عن رؤية الأقوى، لأن ذلك يحمل الكثير من المخاطر الإنسانية والمستقبلية والعلمية والتنموية، على المستوى الإنساني جميعه، لأنه توقيف لمعادلة التفاعل والنمو والتدافع، التي تنشئ الحضارات.

ولعل من أهم معطيات «العولمة»: أن الحدود التي سوف تحل محل الحدود الجغرافية، لصورة العالم القادم، بعد «عولمة» عالم الأشياء، هي الحدود الثقافية، والحضارية، فالعالم بات يقسم اليوم إلى مناطق ثقافية وحضارية، بعد أن كانت القسمة جغرافية، وبشرية، فالدولة الجغرافية بدأت تتآكل، وتنكمش، وتتراجع، إلى بطون التاريخ، لتصبح من الآثار، ولتخلي مكانها للأمة الثقافية، أمة الفكرة، أمة عالم الأفكار.

ولئن عجزت أشياء الدول، المتمثلة في الحدود الجغرافية، والإمكانات الاقتصادية، والفقر المعلوماتي، والعجز العسكري، أن تصمد أمام الدولة الأقوى، في المعلومة،

والثروة، والقوة، حتى أصبحت شرعية القوة هي الشرعية، وليس قوة الشرعية، فإن مواقع الثقافة، تبقى هي الحصون الأخيرة، لحماية الأمة، من الانقراض، والتضاؤل.. فالمواجهة بالقوة والثروة والمعلومة ستحسم لصالح الأقوى؛ وغرور القوة المادية والتقنية دفع للتوهم بإمكانية الغلبة الثقافية، علماً بأن التاريخ ينبئنا أن ثقافة القوة لا يمكن حضارياً أن تغلب قوة الثقافة، على المدى البعيد، لأن في ذلك تغييراً لسنن الخلق، إلا أن يظن الأقوياء أنهم آلهة العصر، القادرة على الإماتة، والإحياء، وإعادة الخلق.

وقد تكون الإشكالية الأساس متمثلة في سريان روح قابيل العدوانية ﴿لَأَقْتُلَنَّكَ﴾ في جميع تجليات ما أسميناه: «ثقافة القوة» في المجال الثقافي، والتربوي، والاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، فالقوة والسلطة، والقهر والتسلط، (أوجنون القوة) بات يتحكم بجميع أنشطة الحياة وميادينها، وكأن القوة هي الوسيلة الوحيدة، أو هي المفتاح السحري للتعامل مع سائر مشكلات الحياة، الأمر الذي أوهم الكثير من المظلومين والمضطهدين والفقراء والمحرومين أن خصومهم إنما تغلبوا عليهم بما يمتلكون من قوة باطشة، وأن بها دون سواها تحققت لهم الغلبة في الأصعدة المتعددة، وأن الخروج من هذا الاحتقان الثقافي والسياسي والاقتصادي، الذي تفرضه «ثقافة القوة»، ومن خلال المنطق المسيطر، لا يكون إلا باللجوء إلى القوة؛ لأن بها كانت غلبة الخصم، وهي وحدها التي تقرر مصير المعركة؛ ولأنها وحدها تحل جميع الإشكاليات، من حيث إفرازات الواقع والنتائج المنظورة له، لذلك كان اللجوء إلى العنف وامتشاق السلاح وخيار القوة في مواجهة الخصوم، من القَهَرة والجبارين والمتسلطين، سبيلاً وحيداً للتخلص من الظلم. كرد فعل، يكاد يكون طبيعياً، حتى ولو لم يمتلك أصحابه المشروعية والسلاح المكافئ، وكانوا يمتلكون «قوة الثقافة»،

التي سوف تكون لها العاقبة والمآل، وبذلك يتحولون إلى ضحايا يقَدمون المسوغ للجبارين للتسلط عليهم، وتقديم المشروعية والمبرر لسياسة وثقافة القوة والقهر، ويمكنون خصومهم من التحكم برقابهم.

إن الإشكالية اليوم - فيما نرى - وفي هذه الحقبة بالذات، هي أن نتحول عما نملك، من أسلحة فكرية وثقافية مؤثرة، وفاعلة، وقادرة على كسب الجولة والقضية في ميدان الحوار والمغالبة الحضارية، إلى ما لا نملك من المواجهة بأسلحة مادية، تملكنا ولا نملكها، وبذلك نكون، شئنا أم أبينا، كمن يطلق النار على نفسه، من حيث الحقيقة، ونصبح مصدر قوة لتسلط خصومنا علينا، ثقافياً وسياسياً وحضارياً واقتصادياً.

شواهد تاريخية لسقوط ثقافة القوة:

والاستقراء التاريخي- والتاريخ هو المختبر الحقيقي للقيم والمبادئ والفلسفات- يؤكد هزيمة ثقافة القوة، وعجزها عن أي عملية بناء، أو تشكيل ثقافي حقيقي، أو إنجاز، فماذا ستكون نتيجة المقارنة أو المقاربة للواقع الحالي من استخدام ثقافة القوة بما فعله القائد «نابليون»، بكل انتصاراته وفتوحاته، وما قدمه رواد الفكر الفرنسي على مستوى التأثير العالمي؟

وما فعله «هتلر» من فتوحات واجتياحات مرت كلمح البصر، وترك أمته تتجرع الصاب والعلقم، وماتزال تُحَاسب على فعلته حتى اليوم؟ غير أن ما قدمه العلماء والفلاسفة الألمان من إنتاج علمي وثقافي ومعرفي، ما يزال يقتات به كثير من بني البشر.

وما مارسه «ستالين»، من منكرات، واغتصابات، وبطش مهووس، حتى بأقرب المقربين إليه، تحت مظلة أيديولوجية، وفكرية، جاءت ثمرة للتوحش، وضريبة لجنون

القوة، ثم انتهت كنماذج مزرية للظلم، وشواخص شاهدة على عواقبه، وكيف عادت الأمة في روسيا، بعدما يقارب القرن من فرض ثقافة ومفاهيم الماركسية، إلى دين وثقافة القياصرة، وإزالة كل تمثال أو رمز يذكر بثقافة البطش (من ستالين غراد إلى بطرس برغ) بعد أن فشل فرض دين القوة، وعاد الناس إلى قوة التدين في نفوسهم؟

وما فعله «موسوليني» و«أتاتورك»، الذين لم يبق من ذكرهما، إلا الأنصاب والأزلام، التي تعتبر شواهد وشواخص وآثار على الفشل في فرض ثقافة القوة، والتوهم بالقدرة على هزيمة قوة الثقافة؟ وقد لا نكون بحاجة إلى الإشارة لسقوط الكثير من رموز الاستبداد السياسي، وما تمطرهم به الأمة من اللعنات، لقرب العهد بهم.

تلك بعض الشواهد والآلهة المزيفة، التي استطاعت أن تضع أقنعة مزيفة و لم تستطع أن تشكل قناعات، والتي هوت في كثير من البلدان، وحتى الباقي منها تحميه حراب العسكر، وهذه سنّة لا تحابي أحداً، فالدكتاتوريات، وأنظمة الاستبداد السياسي، والأنظمة الشمولية، وما يصحبها من كهانات دينية، تعتبر من لوازمها، ما هي في الحقيقة إلا كيانات هشة، تمارس الاغتصاب السياسي والإعلامي والثقافي، فهي سريعة العطب، عاجزة بطبيعتها عن الصمود، لذلك نراها تسقط عند الصدمة الأولى، لأنها هي التي تهيء القابليات لامتداد (الآخر)، هذا إذا أحسنا الظن، و لم تكن من صنعه ولوازمه في الأصل، التي ساهم بإقامتها ليكون البديل؛ لأنها غير مؤهلة للبقاء.

حتى لم تند عن هذه السنة بعض الفتوحات الإسلامية، التي لم يتوفر لها ويترافق معها القدر الثقافي المطلوب، والتي امتد بها العسكر العثماني، والتي اختلفت عن معظم الفتوحات الإسلامية من حيث إنها لم تحدث الأثر المطلوب، لأنها أخضعت قوة الثقافة لثقافة القوة.

ملامح من صمود قوة الثقافة:

والـــتاريخ في حقبة «العولمة» يُخشى أن يعيد نفسه، فيوقع الكثير من الضحايا، ويستنـــزف الكثير من التضحيات، قبل السقوط، والعبرة دائماً بالعواقب والمآلات، وليس بالنتائج السريعة وبالتاريخ القريب.

فـــإذا صـــح، أن المغلوب مولع دائماً بتقليد الغالب، ومقاربة أشيائه، والافتتان بقوته، فإن الصحـــيح أيضاً، أو الأكثر صحة، أن ثقافة المغلوب التي اكتسبها وآمن بهـــا عن اختيار وقناعة هي أقوى في كثير من الأحيان، من جند الغالب، وأشيائه.. ولـــيس عجـــباً أن نقول، بعكس المقولة الشائعة: بأن ثقافة قوة الغالب، من حيث النـــتائج القريـــبة، سوف تخضع وتفتن، وتغري المغلوب، وإن ثقافة المغلوب، القوية بذاتهـــا، سوف تكون على المدى البعيد كفيلة بهضم قوة الغالب، وتحويله من عدو لـــدود إلى صـــديق ودود، إلى مؤمن بهذه الثقافة، يدافع عنها، وعلى الأخص عندما تكـــون هـــذه الـــثقافة بعيدة عن التعصب، والانغلاق، والإكراه، وتكون ثمرة لبناء المشترك الإنساني، بجميع أطيافه.

والمجـــال قـــد لا يتسع للشواهد التاريخية في هذا، فالتتار الذين اجتاحوا بغداد كالإعصـــار، الذيـــن استهدفوا كيان الأمة، وعقلها في الوقت نفسه، قتلوا الآلاف، وحـــرقوا الكتـــب، مخازن الثقافة، وألقوا ما ألقوا منها في دجلة حتى أسود ماؤه من مدادها، مالبثوا أن تحولوا إلى مؤمنين بالثقافة الإسلامية، مدافعين عنها، ممتدين بها.

والصـــليبيون، الذين جاءوا بجيوش جرارة، وثقافات مغايرة، واجتاحوا الشرق الإسلامي، وفرضوا ثقافتهم بقوة الحراب لما يقارب القرنين تقريباً، على ثمانية أجيال، مع ذلك انتهوا إلى لا شيء، وعادت الأمة إلى هويتها وثقافتها، وتجاوزت ثقافة القوة والقهر، إلى قوة الثقافة وحرية الاختيار.

ومـــا أعـــتقد أن أمر الغزاة الجدد سوف يختلف عن مصير أجدادهم، فالأقوياء وأصحاب الصلف، الدكتاتوريون، والعسكريون، الذين حاولوا فرض رؤاهم بالحديد والنار تاريخياً، أصبحوا أثراً بعد عين، في مقابر التاريخ، وهم أشبه بالتماثيل والنصب الخاويـــة، الـــتي حاولت أن تنـــزع إلى مستوى الآلهة، ولكنها لم ترق إلى مصافها، مهمـــا ادعي لها من العصمة.. والثقافة البانية هي الممتدة، والأمم أقوى من الدول، والشعوب أقوى من الحكومات، وقوة الثقافة أبقى من ثقافة القوة، الهشة التي تسقط ســـريعاً، بســـقوط القوة؛ فالثقافة تبقى هي الملاذ، والحصن الأخير، وسبيل الممانعة الحضـــارية، والإنسان بثقافته، وقيمه، وأفـــكاره، وليس بعضلاته وأشيائه، وقدرته عـــلى العـــودة إلى حـــياة الـــتوحش والافتراس، مهما صنع من الذرائع، وقدم من المسوغات، ووضع من الفلسفات.

الاستبداد محور الوهن الثقافي:

لذلك نستطيع القول: إن أنظمة الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي هي التي تهيئ الفراغ لامتداد «عولمة» الثقافة، وتصنع القابلية والهشاشة لاختراق الأمة.. هي التي تشكل الثقوب والخروق الثقافية، وتشكل الجسر الذي يمر عبره (الآخر) ويحقق أهدافـــه؛ لذلـــك قـــد يكون من التأهيل والتحضير لاجتياح (الآخر)، أو من لوازم اســـتقدامه، إقامـــة أنظمـــة الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي، التي تميت روح الصمود والمقاومة في الأمة، وتقتل روح الإبداع والبحث والنمو فيها، وتحاصر حرية الاختـــيار، وإلا فما معنى هذا النبوغ الذي نلحظه لأبناء الأمة عندما يهاجرون من بلادهـــم، ويغـــادرون مناخ الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي، فينمو كسبهم العلمي والخلقي والديني، ويعتلون المنابر العلمية المؤثرة، ويتفوقون على أقرانهم؟

إن الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي يصيب الأمة بالوهن الثقافي والحضاري، والوهن كما عرفه الرسول ﷺ في الحديث الذي أخرجه أبو داود: «**حُبُّ الدُّنْيَا**» (التحول إلى الاستهلاك وبلوغ الغرائز مطالبها) «**وَكَرَاهِيَةُ الْمَوْتِ**» (القعود عن الإنتاج) وبذلك تتحول الأمة إلى أسواق استهلاكية متميزة لامتداد «العولمة» والسقوط في سلبياتها، والعجز عن التعاطي مع إيجابياتها.. حتى ما يسمى بالأعمال الجهادية التي يفترض فيها أن تحرك روح الأمة صوب أهدافها، وتجمع طاقاتها، وتشحذ فاعليتها، للإقلاع من جديد، تتحول إلى لون من الجهاد الاستهلاكي والمحارق الجماعية، التي تُوظف لصالح الخصم، ويقتصر دور المسلمين فيها على تقديم التضحيات (!)

وعندها تتقطع الأمة أمماً، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا ۖ مِّنْهُمُ ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ ۖ وَبَلَوْنَٰهُم بِٱلْحَسَنَٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ (الأعراف:١٦٨).

ويمكن أن نرى بكل اطمئنان: بأن رياح «العولمة» القادمة من الغرب سوف تكون قادرة على اقتلاع الثقافات الهشة، سريعة العطب، الثقافات التي لا تمتلك الجذور التراثية، والتجربة التاريخية، ورصيد الفطرة، والقدرة على بناء المشترك الإنساني، لكن موجات «العولمة»، سوف تنكسر عند حدود الثقافة ذات المخزون التراثي العظيم، والقيم الإنسانية الرفيعة، التي تواجه ثقافة القوة، والإكراه، والاغتصاب، بثقافة الإقناع والاعتراف بالخصائص البشرية، والتنوع الإنساني، وتقوم على تأصيل وتأسيس قيم التكامل، والتعارف، والتنوع، تحت شعار: ﴿ لَآ إِكْرَاهَ ﴾، وتهتدي بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ﴾ (الحجرات:١٣).. شعارها التعارف، وعدم الإكراه، معتبرة أن التنوع من جَعْلِ الله لبناء الكون، وإقامة العمران،

واستمرار جدلية المدافعة: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ ﴾ (هود:١١٨-١١٩).

ولعلنا نشير هنا إلى أن «العولمة» هي موجة قد تكون عاتية من موجات المدافعة الثقافية، والحضارية، سُبقت بموجات كثيرة، لكن في نهاية المطاف جاءت انكساراتها وخسائرها أكبر من إنجازاتها وأرباحها، وكان من فوائدها (ورب ضارة نافعة) أنها اعتبرت بمثابة المحرضات الثقافية والحضارية.. ساهمت بإيقاظ الأمة، وإعادة الوعي بالذات، واكتشاف دورها في الفعل الحضاري، والله تعالى يقول في مثل هذه التحديات: ﴿ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ ﴾ (النور:١١).

غياب فقه النوازل:

من هنا نؤكد أن «العولمة» بكل ما فيها، ليست شراً محضاً، ولا ضرراً محضاً، في مقدماتها، وفي نتائجها، وعواقبها أيضاً، وليس كل ما فيها مرفوضاً، أو مقبولاً، لأن مثل هذا التعميم في الأحكام هو نوع من العامية، أو عمى الألوان.. «فالعولمة» فيها الخير وفيها الشر؛ فيها المقبول وفيها المرفوض المردود؛ وهذه جدلية الحياة، أو سنة الحياة، بالمصطلح الإسلامي، التي يتمخض عن تدافعها النمو والامتداد، فالشر من لوازم الخير، وبضدها تتميز الأشياء، وقد يكون شرها سبباً في اليقظة والخلاص من حالة العجز، والرخاوة، وقد يكون استفزازها مصدر بعث، وحياة، وإحياء.

لكن المهم، أن نكون قادرين على تمثل المعايير والقيم والنماذج، التي تمكننا من معرفة الخير، والشر، ماذا نأخذ وماذا ندع؟ وبماذا ننتفع؟ وبماذا نتضرر؟ دون تعصب، أو انغلاق، المهم ألا نتلقى معطيات «العولمة» بألسنتنا:

﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ﴾ (النور:١٥) ونكون كالببغاء، عقلنا في ألسنتنا، أو آذاننا، وإنما نتلقى بعقولنا، ومن خلال قيمنا، وتراثنا الذي يشكل الترسانة الثقافية لحماية ذاتنا، ويمكننا من العطاء، على مستوى الذات و(الآخر).

وفي تقديري أن المشكلة الأساس، قد لا تكون في غياب المخزون التراثي، ولا قصور التجربة الحضارية الإنسانية، ولا في الفقر في القيم والنماذج، وإنما تكاد المشكلة الأساس تتمثل في كيفية التعامل مع هذه القيم، وتنـزيلها على الواقع، الذي يعاني منه المسلم.

المشكلة، بشكل أكثر وضوحاً، وتحديداً، تكمن في غياب فقه النوازل، التي تحل بساحتنا، ومن ثم تبصرنا، بما يتوافق مع معاييرنا، وعقيدتنا، ومعادلتنا الاجتماعية، بكيفية التقاط فرص «العولمة» المتاحة، والإفادة منها، وبناء الممانعة الحضارية والثقافية لشرورها، بل قد نرى لأنفسنا، من خلال ما نمتلك من قيم ومعايير عالمية وإنسانية، دوراً أكثر من هذا بكثير، يتجاوز إمكانية التعامل مع «العولمة» النازلة، وتحقيق المناعة من آثارها، إلى العمل الفاعل في إطارها، وذلك بالتقدم باتجاهها، ونقدها، وبيان أزماتها، وإصاباتها، ومجافاتها للفطرة، ورصد ضحاياها، وتحديد انكسار موجاتها، في أكثر من موقع، واستهدافها للمشترك، والتنوع الثقافي الإنساني، وامتلاك القدرة على تقديم البديل المقنع.. وهذا البديل، سوف لا يتحقق بالتحشيد والحماس، والضجيج، الذي لم يُجْدِ عنا فتيلاً، وإنما بالمعرفة، والخبرة، والإحاطة بالعلم، والبدء بالتحول من الحماس إلى الاختصاص، ومن صخب الخطباء إلى دراية الفقهاء والخبراء.

إن «العولمة» تحتاجنا بالخبراء، والعلماء المتخصصين في شعب المعرفة جميعاً، فلا يمكن أن ندفعها بالخطباء المتحمسين، الذين لا يقدرون إلا على صناعة البطولات في الفراغ، وبعض الذين يدَّعون معرفة كل شيء، ويتقدمون لساحات التنظير وقيادة الإصلاح والنهوض، ويتطاولون إلى الحديث في القضايا الكبرى، وهم عاجزون عن الاضطلاع بواجباتهم، لذلك من المحزن أن نقول: إن الكثير ممن يتصدون لحل مشكلة الأمة أصبحوا هم مشكلة الأمة، وليس الحل لمشكلتها، لأنهم لا يزيدون الأمة إلا خبالاً.

وقد لا نأتي بجديد إذا قلنا: بأن القيم الإسلامية، في الكتاب والسنة، هي قيم معيارية، مجربة حضارياً، قادرة على فرز معطيات «العولمة»، وممكِّنة من رؤية كيفية التعامل معها، لكن تبقى المعادلة الصعبة، تكمن في التحول من بذل الجهد في إثبات عظمة القيم الإسلامية، إلى إبداع وسائل وآليات، وبرامج، تنطلق من القيم الإسلامية، وتحدث تطويراً، وتغييراً، وثقافة معاصرة، في واقع الناس، وهذا لا يتأتى إلا باستيعاب التراث واستصحابه، والتوجه إليه واستنطاقه للإجابة عن الكثير من الأسئلة، التي تتحدى حاضرنا، وتهدد مستقبلنا، ذلك أن إلغاء التراث والقفز من عليه يعني إيجاد منطقة فراغ لامتداد (الآخر)، مهما كانت المسوغات، وتمكينه من حياتنا، والاكتفاء بالانكفاء، وإيثار الراحة، والانحباس، والتقوقع في داخل التراث، والانقطاع عن الحاضر والمستقبل، والاقتصار في استخدام الإنجاز التاريخي لمعالجة مركب النقص، وبذلك يتحول الماضي إلى مستقبل، ونعيش عكس معادلة الحياة، فتدخل الأمة في غيبوبة الوعي، وعدم الإحساس والإدراك للمتغيرات، التي هي من طبيعة الحياة.

السبيل إلى وعي الذات:

إن استصحاب هذا المخزون التراثي، والاستهداء به، حيث إنه يشكل المختبر الإنساني للثقافة، والحضارة، والقيم، ومدى نصيبها من التطبيق... للإجابة عن أسئلة الحاضر، الثقافية، والحضارية، يعتبر الخطوة الأساس لفهم الذات، الذي يمكّن من فهم (الآخر)، فالذي لا يفهم ذاته، ويلغي نفسه، غير مؤهل بطبيعة الحال لفهم (الآخر)، ومعرفة كيفية التعامل معه، وسوف ينتهي في أحسن الأحوال إلى صورة مكررة عن (الآخر)، ورقم ملغى في المعادلة الحضارية.

إن التراث في حقيقته، هو فعل العقل البشري الإنساني في التعامل مع القيم، وكيفية تنزيلها على الواقع المتغير، حيث لا يمكن أن تتطلب النوازل المتعددة، والمختلفة، حكماً واحداً، أو رؤية واحدة، ولعل من ذلك التعامل مع نازلة «العولمة».

وحيث إن القيم الإسلامية، في الكتاب والسنة، قيماً عالمية إنسانية للناس كافة، وإن الحضارة الإسلامية، التي هي في الحقيقة وعاء التراث الإسلامي، تعاملت مع جميع الثقافات، والحضارات، ومرت بكل التضاريس الإنسانية، وتعرضت لمواجهات، وحوارات، ومشاركات ومثاقفات، وشاركت فيها بطبيعة إنسانيتها وعالميتها الأمم جميعاً، وأتباعها اليوم من الأمم جميعاً، ولهم حضور فاعل في المواقع جميعها، حيث لم تكن حكراً على لون، أو جنس، أو جغرافيا، أو زمن، وإنما سعت إلى بناء المواطن العالمي، في أمة الإسلام، لذلك فإن تراثها، وعطاءها، مؤهل للتعامل مع كل الظروف والأحوال، إذا كان القائمون على أمر الأمة في مستوى إسلامهم وعصرهم.

إن تراث الحضارة الإسلامية قادر، ليس على الصمود، وحماية الذات، والدفاع فقط، وإنما هو قادر على العطاء، وتبصير البشر بمعالجة أزماتهم الحضارية، وتقديم الضمانات الحقيقية لإنسانية سعيدة.

الحضور الإسلامي داخل ثقافة «العولمة»:

وهنا قضية، قد يكون من المفيد التوقف عندها، والتفكير فيها، وهي أن الحضارة الإسلامية هي – كما أشرنا – فعل بشري، وبرامج وخطط بشرية، انطلقت من قيم الإسلام، في الكتاب والسنة.

فالقيم لا تخرج عن كونها معايير، مستمدة من معرفة الوحي، لضبط مسيرة الحياة، وتأطيرها، وتهديفها.. أما الخطط والبرامج التي تنطلق من هذه القيم وتنضبط بأهدافها فهي من معارف العقل، وكسب الإنسان، وهذا يمنح الفعل الحضاري قدراً من المرونة والخصوبة، والتنوع، والقدرة على الاستجابة، ويجعله محلاً للنقد، والنقض، والتقويم، والمراجعة، بدون عقدة الخوف والتوهم من قداسته وممارسة «الإرهاب» الفكري.. إنه فعل بشري مؤطر بالقيم، يجري عليه الخطأ والصواب، ومن هنا يختلف الاجتهاد الديني، في المفهوم الإسلامي، عن احتكار الفهم والتفسير الديني في المفهوم الغربي.

فإذا كان ذلك كذلك، أي أن الإسلام ليس حكراً على فهم أحد وتفسير أحد، وليس اعتناقه حكراً على أحد، فقد جعل الوجود الإسلامي ممتداً في داخل الثقافات والحضارات جميعاً.. حتى أصحاب ثقافة «العولمة»، الذين يسعون إلى «عولمة» الثقافة البشرية جميعاً، طوعاً أو كرهاً، نجد في جوف ثقافتهم، وحضارتهم، ومن أبنائهم، والمهاجرين إليهم، مسلمين، يعيشون في مجتمعهم، في جامعاتهم، ومعاهدهم، ومعاملهم، ومصانعهم، ومراكز بحوثهم، ويشاركون في الفعل الحضاري، ويمتلكون قدرات متميزة، على الحوار، والعطاء، والإبداع والوعي (بالآخر)، فهم يتمثلون الثقافة الإسلامية، والعنصر المشارك في الفعل الثقافي، والحضاري، والتقني، ويشكلون

دلـــيلاً عملياً للمسلم في كل مكان، وعلى الأخص للبلاد المعرّضة لنوازل «العولمة»، لكيفية التكيف مع تلك الثقافات والاندماج بها، وعدم الذوبان فيها، وإبصار أزمات تلك الحضارات، والتجسير بين أمتهم الإسلامية، وسائر الأمم الأخرى.

إن هــذا الرصيد الكبير، الذي يشكل مساحة مؤثرة في بلاد «العولمة»، والذي ســبقت له تجارب في التعامل مع «العولمة»، هو القادر على المساهمة الأكبر في بناء البرامج العملية، لرسالة المسلم في حقبة «العولمة»، والتبصير بمتطلباتها، من خلال واقع ثقافة «العولمة»، ومعطيات القيم الإسلامية.

وليس هذا من قبيل الأمنيات، والرغبات، فالكثير من أبناء ثقافة «العولمة» اليوم، على الرغم من الرفه الاجتماعي من الثروة، والمعرفة، والقوة، هذا الثالوث الذي كان دائمــاً يغري ببناء الإمبراطوريات، والوصاية على العالم، وتوهم أصحابه أنهم على الحــق المطلــق، والمعيار الوحيد، للنظر والحكم، كثيراً ما يجدون أنفسهم، وذواتهم الضائعة، في اللجوء إلى الثقافة الإسلامية، فيعتنقون الإسلام، ويبدون إعجابهم بقيمه، وحضــارته، وشعاره الكبير في القبول (بالآخر) والتعايش معه، والتعاهد معه، تحت عــنوان: ﴿ لَآ إِكْرَاهَ ﴾، ويتجاوزون الصور التطبيقية المشوة، والمنفرة، التي تُصنع لعالم المسلمين، ويقع فيها جهلة بعض المسلمين.

البعد الثقافي للقيم الإسلامية:

والأمــر الــذي قد يمثل بدهية لا يمكن تجاهلها، على مستوى الحقيقة المجردة، والــتراث، والتاريخ الحضاري، والنسيج الثقافي للأمة المسلمة، أن النظر للإسلام من خــلال المفهوم المترســب في الأذهان للدين، وأنه يقــتصر على تنظيم العلاقة بين الفــرد وربه، ويجيب عن أســئلة عالم الغيب، ويتأتى من التسليم المطلق، بعيداً عن

العلم والبرهان والمعرفة، والتفريق بين الثقافة والدين، والعلم والدين، وجعل العلم ثمرة للبرهان والاستدلال والنظر، والدين حالة من التسليم والاستسلام المطلق، بدون نقاش وبرهان، أمر فيه الكثير من المجافاة للحقيقة، والواقع، والتاريخ، وأبعاد القيم نفسها، والإنتاج الثقافي والحضاري للأمة المسلمة على مدى تاريخها الطويل.

لذلك نرى أن كل المحاولات الفكرية، والثقافية، والسياسية، التي مورست في عالم المسلمين لعزل الدين عن مرجعية جميع الأنشطة الحياتية وصبغها بصبغته، باءت بالفشل، وانتهت بالأمة إلى الضياع والفراغ، الذي امتد به (الآخر)، وانتهى بالعقلاء إلى قناعة كاملة، وحقيقة مسلّمة، جاءت نتيجة النظر والتفكير والاستقراء، أن التخلف، والعجز، والخزي، إنما كان بسبب محاولات الانسلاخ عن الإسلام ومحاصرته واستبداله، لا بسبب الاستمساك به، وأن كل المستوردات الفكرية، من حماية أو وصاية أو انتداب أو استعمار أو غزو ثقافي أو تغريب فشلت؛ لأنها جاءت مجافية لمعادلة الأمة الاجتماعية وثقافتها، النابعة من القيم الإسلامية، والمنضبطة بالمرجعية الإسلامية.

فالإسلام لا يمكن، من حيث الحقيقة والواقع والتاريخ، أن يكون مرتهناً للمصطلحات والتصورات، التي ترسبت في ذهنية الحضارات الأخرى عن مفهوم الدين، فالإسلام دين وثقافة، وحضارة، وسياسة، واقتصاد، واجتماع، وتوحيد للإله، وعبادة وعبودية له، وهذا جميعه يندرج تحت مصطلح الإسلام وأبعاد التدين به.

ويمكن أن نقول بالمصطلحات الشائعة: إن الإسلام يمثل ثقافة الحياة، بكل شعبها وجوانبها، ثقافة وعاؤها الحياة، بكل أنشطتها، وليس ديناً ينظم العلاقة الفردية،

والشأن الغيبي فقط.. دين يتميز عن الأديان والعقائد بأنه ثقافة تقر التعدد، والتنوع، وتدعــو للحوار والقبول (بالآخر)، وإقرار حريته فيما يعتقد، وتقاتل في سبيل تحقيق تلك الحرية، لا للإجبار على اعتناق الإسلام: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ تحت شعار: ﴿لَآ إِكْرَاهَ﴾، أي تقاتل حتى لا يكون إكراه، حتى لقد اعتبر الإسلام إكراه الإنسان على اعتناق ما لا يختار أكبر من إزهاق روحه، قال تعالى: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ (البقرة:١٩١).

لذلـــك، سوف تكون المدافعة، والحوار، والمواجهة، في حقبة «العولمة» في كل شــعب الحياة، وميادينها، الثقافية، والسياســية، والاقتــصادية، والاجتماعية، مع القــيم والــثقافة الإســلامية؛ مع الرؤية الإســلامية، للكون والإنســان والحياة، وبالــتالي فــلا يمكــن عــزل الإســلام، وتحييده عن معــترك الصراع والحوار، والمواجهــة، لأن المواجهة في حقيقتها ثقافية، مهما تلونت تجلياتــها.. يقول الرئيس الأمــريكي الســابق «بيل كلينتون»، أثناء حفل تنصيبه: إن أمريكا تؤمن بأن قيمها صــالحة لكل الجنس البشــري، وإننا نستشعر أن علينا التزاماً مقدساً لتحويل العالم إلى صورتنا.

ومن هنا يمكن اعتبار الثقافات، والفلسفات، الرأسمالية، والاشتراكية، والعلمانية، والوجوديــة، أديانــاً، هــي أشبه بالأديان المعاصرة، من خلال إدراك أبعاد المفهوم الموضــوعي للدين، في التصور الإسلامي، حتى لو أعلنت شعارات فصل الدين عن المجــتمع، وكان هذا الفصل صحيحاً، ذلك أن المفهوم الديني، والمساحة التي يملؤها الديــن مــن حــياة الإنسان، لا تختلف هنا عنها هناك، إلا بالعناوين والمصطلحات ومصدر التدين.

وإذا حاولـنا فصـل القيم الإسـلامية عن الثقافـة العربية الإسلامية أو عن الـتراث الإسـلامي، مخزون الأمـة الثـقافي، أو عن التاريخ الحضاري الإسلامي، فسـوف تـبوء محاولاتنا بالفشـل، كما فشـلت المحـاولات التاريخـية؛ لأن القيم الإسلامية تشكل النسيج الثقافي الإسلامي، بكل تجلياتها في السياسة والاقتصاد والاجتماع... إلخ.

ولئن أمكن، بشكل أو بآخر، فصل الحياة في الحضارة الغربية عن القيم الدينية، أو عن كهانة رجال الدين، وسطوتهم، ونمط الحكم الثيوقراطي، إن صح التعبير، وإن كان ينكر ذلك الكثير من علماء الحضارة الغربية، ويعتبر أن المسيحية ما تزال تشكل روح الحضـارة الغربية، وأن العزل كان لرجال الدين، وبذلك تحقق النهوض، وأن المسـيحية كانـت في جوهرها إحدى دعائم هذا النهوض، فإن الأمر بالنسبة للدين الإسلامي يختلف تماماً.

ذلـك أن مـثل هذه الإشكالية، أو المعادلة، مع القيم الإسلامية، تكاد تكون مستحيلة، لانعدام وجود طبقة أكليروس وكهانات تحمل قدسية، تمكن من السيطرة والتسلط، والظلم البشري، على الرغم من بعض المظاهر المرضية، وعلل التدين، التي تسـربت إلى الواقـع الإسـلامي، والتي توهم بعض رجال الفكر ودعاة الإصلاح بالتشابه الثقافي والحضاري ومناهج النهوض.

إن القيم الإسـلامية تدعو إلى إعمال العقـل، والعـلم، والتفكيـر العـدل، والإحسان، والسـلام، والشـورى، وتؤسـس للعدل، وعـدم الإكراه، وتحصيل الخـبـرة والمعرفة، وليسـت قائمة على التسليم المطلق، شأن مفهوم الدين المعمول به في الغرب.

فاعتبار أن الدين قائم على التسليم، والعلم قائم على البرهان، في الرؤية الغربية، أمـــر لا يمكن تنـــزيله على القيم، والواقع، والتاريخ، والحضارة الإسلامية.. فالقيم الإسلامية فكر، وثقافة، وسياسة، واقتصاد، واجتماع.. ولعل من تميزها أنها وضعت أطراً ومرجعيات وأهدافاً، ولم تضع برامج وخططاً، وإنما تركت ذلك للعقل المجتهد، للاضـــطلاع بذلك من خلال الاستطاعات، والمتغيرات.. وإنتاج العقل، من خلال اجتهاده، ليس مقدساً، وبالتالي فإن الاجتهادات في الإسلام ليست قوالب معصومة تصب فيها عقول البشر وتصرفاتهم، وإنما هي رؤى قابلة للنقض، والنقد، والتطوير، ضمن إطار القيم المعصومة، في الكتاب والسنة.

لذلـــك نقول: بأن الثقافة الإسلامية رؤية شاملة ومتكاملة؛ تشكل فلسفة حياة؛ مؤهلة للتحاور والتدافع الحضاري مع الثقافات الأخرى، وتمتلك من المخزون التراثي الـــثقافي ما يشكل لها ترسانة فكرية، يصعب اختراقها، وقيماً معيارية تجعل المسلم في تعاملـــه مع معطـــيات «العولمة» إيجابياً، مقبلاً، مبصراً، معطاءً، يعرف ماذا يأخذ، ومـــاذا يدع.. لذلك نعتقد أن تحييد القيم الإسلامية عن معركة الحوار الحضـــاري، أو الصـــراع الحضاري، أو معركة «العولمة» المعاصرة، بقيمها، ومعطياتها، وتجلياتها، والـــتوهم بـــأن «العولمة» قادرة على القفز، من فوق الثقافة الإسلامية، والامتداد في نســـيج المجتمع، نوع من وهـــم القوة، وغرور ثقافة القـــوة، التي يمكن ألا تتحقق إلا بـــبعض النتائج السريعة، لكنها تبقى عاجزة عن تحقيق العواقب الباقية أمام القوة الثقافية الإسلامية.

إن الإشـــكالية، أو الإصابة الكبرى، التي أدى إليها صلف القـــوة، والتي كان ولا يـــزال شعارها: ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي ﴾ (القصص:٣٨)، هي

نفي (الآخر)، واستئصاله، وعدم الاعتراف به ثقافياً، وأن المعايير التي تأتي بها «العولمة» في السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والقيم الديمقراطية، هي الحق المطلق، الذي لا بد من فرضه بالقوة هنا وهناك، واعتباره المنقذ وخشبة الخلاص للناس جميعاً، مهما اختلفت ظروفهم وأزماتهم ومعاناتهم، وأن حضارة وثقافة الأفراد وتقدمهم وانفتاحهم وديمقراطيتهم تقاس بمدى تابعيتهم واعتناقهم لما تأتي به قيم «العولمة»، وأن الذي لا يعتنقها، يجب أن يؤهل ويؤدب، وإلاَّ يلغى، لأن الإصابة في ذاته وليس في معطيات «العولمة»(!)

فدعاة «العولمة»، لن يرضوا حتى يتبع الناس كلهم ملتهم، وقد تكون المشكلة الأساس هي في التمييز بين التبادل المعرفي والسلعي والغزو الثقافي، أو الارتهان الاقتصادي والاغتصاب السياسي.

وهناك حقيقة تكاد تكون من المسلمات، حيث يشهد لها التاريخ الحضاري الإنساني، ويؤيدها الواقع، وهي أن سلطة الثقافة، أو سلطان الثقافة على الإنسان، هو سلطان نافذ ومؤثر، يتجلى في جميع أنشطته، ويقبع عملياً وراء أنماط سلوكه المتعددة، ويمنحه الدليل والرؤية للتعامل مع الحياة، تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً، ويحقق له الدافعية؛ لأنه يولِّد القناعة، ويحقق الاختيار، ويحترم كرامة الإنسان ويشعره بقيمته.. هذه الدافعية التي تولدها القناعة تمنحه الفاعلية، وتحقيق الذات، والاطمئنان والأمن وانبعاث الأمل، والحلم الذي يعتبر المحرك الأساس للارتقاء في الحالات الطبيعية، حالات السلم، كما تمنحه القدرة على الصمود، والصبر، والاحتمال، وتحول دون الذوبان والانبهار في حالات التسلط والظلم والاضطهاد والانكسار التي يتعرض لها، وتحتفظ بشخصيته وحوافزه، ليكون قادراً على التجاوز والانطلاق من جديد.

بينما نجد أن ثقافة التسلط والاستبداد، أو ثقافة السلطة، لا يمكن أن تتوضع إلا بإلغاء الذات وإطفاء الفاعلية، وانعدام الكرامة، والحط من قدر القيم الإنسانية في الحرية والمسؤولية والاختيار، وتحويل الإنسان إلى آلة، أو مكننة الإنسان في قطار السلطة، لذلك فثقافة السلطة كانت، ولا تزال، هشة، سريعة العطب، صورتها شيء وحقيقتها شيء آخر، لأنها لا تخرج عن كونها قناعاً قد لا يلامس حتى جلد الإنسان ومظهره، بعيداً عن عقله وقلبه.. أنها تضع قناعاً ولا تصنع قناعة، ولا يلبث هذا القناع أن يسقط عند الصدمة الأولى، لذلك فهي عاجزة عن الصمود والمقاومة وحماية الذات، والمواجهة والحوار والقدرة على التجاوز والاستئناف وإنعاش الفاعلية وإعادة تخصيب الخيال، وبعث الأمل.. وخلاصة الأمر أنها ثقافة تغتال الإنسان من داخله، لذلك نجد باستمرار أنه كلما سقطت السلطة وعالم الأشياء سقطت ثقافتها إلى غير رجعة، وعادت سلطة الثقافة وعالم الأفكار ليعيد بناء المجتمع.

فسلطة الثقافة هي التي تحمي من الذوبان في ثقافة السلطة الغازية، وتحتفظ للمجتمع بخميرة النهوض والانطلاق.

لذلك لا سبيل إلى التعامل السليم مع حقبة «العولمة»، أخذاً وعطاءً، وامتلاك القدرة على الإفادة من فرصها وبناء المشترك الإنساني، وتقديم العطاء الإسلامي، إلا بإعادة بناء الذات ثقافياً؛ والتمكين لسلطة الثقافة من النفوس، على مستوى الفرد ومؤسسات المجتمع المدني والدولة والأمة عموماً.

ولعل المعادلة الصعبة في عالمنا العربي والإسلامي هي أن ثقافات السلطة تمارس تفريغ القيم من محتواها وإفساد المصطلحات والمضامين الثقافية للأمة، وإجهاضها، للتمكين لرؤيتها من الداخل، والوهم بأن ثقافة السلطة يمكن أن تكون بديلاً عن سلطة الثقافة.

آفاق العولمة

«العولمـــة» فلســـفة شاملة متكاملة، وممتدة لجميع جوانب الحياة، محاولة إعادة تشـــكيلها وفق تلك الفلسفة الرأسمالية، لذلك لا يمكن أن يتصور «عولمة» اقتصادية قـــادرة عـــلى الحياة في مناخ سياسي أو مناخ ثقافي أو إعلامي أو أيديولوجي معاد للرأسمالـــية، لذلـــك جاءت تجليات حقبة «العولمة» واضحة، ومتساندة، ومستهدفة إعادة صياغة جميع الأصعدة والآفاق المتعددة.

- عولمة الإعلام:

يمكن أن نعتبر أن «العولمة» الإعلامية، إلى حد بعيد، كانت هي الرائد والطليعة الـــتي ذللـــت الصعاب، وقرأت الواقع، وشكلته، وهيأت قابلياته، ومهدت الطريق لامـــتداد وقـــبول «العولمـــات» الأخرى جميعاً، على المستوى السياسي، والثقافي، والاقتصـــادي، والاجـــتماعي، والتعليمي، واللغوي، فأول ما بدأت حقبة «العولمة» بتحريكه عجلة الإعلام، حيث حول الإعلامُ العالـــمَ إلى قرية واحدة إعلامياً؛ ومن خـــلال أوعية الإعلام المتنوعة والمبتكرة امتدت «العولمة» إلى جمـــيع أنحاء الأرض بأقدار متفاوتة.

إن الإعلام علم وفن في الوقت نفسه، وليس عملاً عشوائياً منفلتاً من الضوابط، مجـــرداً من الأهداف، حتى برامج اللهو والتسلية، وأفلام التعري، والصور المتحركة، والإعلانـــات الاســـتهلاكية، وبذلك فهو بطبيعته متحيز، كشأن الكثير من العلوم الإنسانية والاجتماعية، الذي لا يخرج عن أن يكون ثمرة لها جميعاً، خاصة إذا لم تكن هناك قيم ضابطة للوجـــهة، محددة للأهـــداف، تحول دون التحيز، فالقيم والمعايـــر لا يمكـــن أن تـــبرأ من التحيز ما لم تكن خارجة عن وضع الإنسان أصلاً، هذا من

جانـــب.. ومن جانب آخر، فإن الإعلام في الحقيقة هو ثمرة لمجموعة علوم وشعب معرفـــية نفســـية واجتماعية، تقوِّم وترصد تأثيره، وتحدد أهدافه، وتقدم له المعلومة، وتبين له كيف ومتى ولماذا يقدمها، وفي ذلك نقول: بأن الإعلام اليوم يمكن أن يعتبر من أقوى الأسلحة، فالمعلومة هي القوة المرنة، والذي يمتلكها هو الذي يحدد ويتحكم بنتيجة المعارك، على الأصعدة المختلفة.

لذلـــك تحرص الدول الأقوى، مادياً وعلمياً وإعلامياً، على ممارسة عملية إخلاء وإمـــلاء في المواقـــع والمجالات الإعلامية، للترويج لسياستها، وثقافتها، وبضاعتها، وطريقـــتها في الحـــياة، من خلال التوفر على مجموعة صناعات تعتبر من الصناعات الثقـــيلة، إنهـــا صـــناعة الأفكار، من مثل: صناعة السينما، والكتاب، والصحيفة، والتلفزيون، والإذاعة، وحتى أفلام الأطفال، والإعلان عن البضائع، بفنونه المتعددة.

والدولـــة الأقوى، هي التي تمتلك القوة التقنية، التي كانت وراء صناعة وسائل الإعـــلام وتطويرها، كما تمتلك الثروة الهائلة، التي تنفقها على الإعلام وتنتج المعرفة والمعلومـــة، لذلك فهي بهذه الإمكانات سوف تحتل العالم، وتحوله إلى دولة إعلامية، تملؤه بإنتاجها.. فالإعلام يعتبر المقدمة لبناء قوة الدول، والثمرة لها في الوقت نفسه، ويكفي أن نشير إلى أن ما يقارب ٨٠% من الإنتاج الإعلامي، العالمي، يعود للدولة الأقوى اليوم، التي بلغت في تقنياتها درجة ألغت معها الرقابة الإعلامية قبل أن تلغيها الـــدول الوطنـــية، وتجاوزتهـــا، وجاء إنتاجها إلى العالم على علم بواقعه الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي.

والعملـــية الإعلامية بشكل طبيعي تقوم على الإخلاء (التشويه) للقيم التي تحكم الواقع، ومن ثم الإملاء بقيمها، برؤيتها وفلسفتها، والإغراء بثقافتها وسياستها وأنماط حـــياتها وأطعمـــتها وأشربتها، الأمر الذي يساهم بغواية الناس واستخفافهم، لتأمين

تبعيتهم، وعلى الأخص عندما يكون الإعلام الوطني تافهاً أو ساذجاً على أحسن الأحوال، يتمركز حول حفلات المراسم وصالات المطارات الفخمة المعدة للاستقبال والتوديع، ولا هم له إلا الإشادة بحكمة وعبقرية الزعيم؛ أما ما يسمى بالإعلام الفكري فهو بالغالب يأتي متناغماً مع طبيعة التخلف، يأتي رتيباً، بعيداً عن التشويق والإثارة وتحريض الفاعلية، وتنشيط وإنعاش الوعي، وينتهي في أحسن الأحوال لأن يكون مقلداً ورجعاً للصدى، سواء في ذلك الصحيفة، أو الندوة، أو المقابلة، أو سائر الأوعية الإعلامية الأخرى.. وأكثر من ذلك، فقد يقتضي الفقر الإعلامي والسذاجة الإعلامية استدعاء (الآخر)، ومحاولة الارتفاع والظهور على أكتافه، وإشراكه في العمل الإعلامي، وبذلك نسجل بأيدينا الهزائم على أنفسنا، ونوقع عليها، ويتحول إعلامنا لصالح (الآخر)، وتقدمه، وإملائه لأوعيتنا الإعلامية.

إن إلغاء الرقابة الإعلامية في حقبة «العولمة» هو أشبه بإلغاء الحماية الجمركية إلى حد بعيد، وإن كانت الفضائيات اليوم تجاوزت إمكانية الرقابات، و لم تعد بحاجة إلى قرارات إلغاء الرقابة عن الإعلام الوطني.

والإعلام القادم مع «العولمة» تقف وراءه مراكز بحوث ودراسات، ومؤسسات إعلامية وصحفية وسينمائية، وشركات إعلان، وأموال ضخمة، ومؤسسات أمنية، ودأبه وهاجسه الدائم التطوير والارتقاء، الذي يكاد يكون يومياً، فإذا سلمنا بالحقيقة التي يقررها الحديث الشريف: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا»[1]، بمعنى أن قدرة الإعلام والبيان في التأثير قد تصل إلى مرحلة القدرة على قلب الحقائق، أو تشويهها، وسحر أعين الناس، حتى يروا الحق باطلاً والباطل حقاً، أدركنا خطورة «عولمة» الإعلام على الدولة الوطنية وقيمها.

(١) أخرجه البخاري.

وقد تكون المأساة، إضافة إلى فقر وضعف الأداء الإعلامي، العاجز عن مواجهة إعـــلام «العولمة»، الأقوى والأبلغ تأثيراً، أن الدولة الوطنية تنفق أموالها الطائلة على إقامة مؤسسات إعلامية ضخمة كنوع من المباهاة والتمظهر، ومن ثم تكون عاجزة عن ملئها وتغطيتها، فيأتي إعلام «العولمة» ليحتلها، ويقدم ثقافته ورسالته وأشخاصه وإعلانه وإنماطه الحياتية للناس - حيث تسيطر وسائل الإعلام الأمريكية الأقوى، في الواقـــع، على ٦٥% من مجمل المواد الثقافية والترفيهية - حتى يتدخل في نوع طعام الناس، ولباسهم، وعلاقاتهم الاجتماعية.. ويمتد مذهب الحرية الرأسمالية لكل مجالات الحياة، فالأسواق الحرة للبضائع، والمؤسسات الحرة للأفكار، وهكذا.. والمسلم، على الرغم من هذا الرصيد الضخم من تاريخه الإعلامي والدعوي ومخزونه التراثي، يجلس في مقـــاعد التلقي، أو على أحسن الأحوال يهرب إلى غرف الانتظار، أو يتوهم أن العملية الإعلامية هي نوع من الصراخ أو الرتابة على أحسن الأحوال، التي يمكن أن تساهم سلبياً بدفع الناس للتحول عنها.

ولا شـــك أن «عولمة» الإعلام هي شرط لسائر العولمات الأخرى، فهو يشكل -كما أسلفنا - الطلائع التي تصنع القابليات، وتعيد تشكيل الإنسان، وتؤهله للتلقي والاســتجابة؛ فالإعلام والمعلومة هما طريق «العولمة» إلينا.. فهل نفكر في الحال التي نحـــن عليها، ونحدد الإمكانية التي نملكها، ونفكر في كيفية توظيفها، ونحاول الإفادة مـــن خـــبرات من تخصصوا في الإعلام، من أبنائنا، والإفادة من فعل غيرنا، والبدء باغتـــنام هـــذا الفضاء الإعلامي، فنتقدم برسالتنا وقيمنا، ونعرضها على (الآخر)، مرتكزين إلى قوتها الذاتية، في مقابل هشاشة وضعف مضمون ما يعرض علينا، على الرغم من سحره لأعيننا.

ولا أعتقد أنه بالإمكان النهوض، أو وجود أي أمل بالنهوض، ما لم نؤمن بالاختصاص وتقسيم العمل، والخلوص من الذهنية التي تحتل رؤوسنا، وتساهم بتراجعنا، وتقودنا إلى ضلال أعمالنا، ونحن نظن أننا نحسن صنعاً.

إن الخلل، كل الخلل، في أدوات توصيل القيم الإسلامية إلى الإنسان، لأنها قيم الفطرة، وكونها لم تحدث التأثير المطلوب، فيعني ذلك بدون شك وجود عطب في أجهزة التوصيل.

وفي تقديري أننا نستطيع البدء من حيث انتهى الآخرون، والإفادة من هذه الوسائل الإعلامية التي تملأ الدنيا من حولنا، ونخلص من حالة السبات والتمني والتحسر والتحول، إلى حالة استشعار التحدي الذي يثير الفاعلة، ويجمع الطاقة، ويؤذن بالإقلاع من جديد، والله تعالى يقول: ﴿ لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ (النساء:١٢٣).

- عولمة الاقتصاد:

«العولمة» في الأصل ذات بعد اقتصادي، أو أن محورها يكاد يكون اقتصادياً، فهي تعمل على إشاعة وفرض مذهب الحرية الاقتصادية، وتعميمه على العالم، واعتباره نهاية التاريخ، واعتبار أن العرض والطلب ينظمان السعر، وما يقتضي ذلك من ضرورة إلغاء الحدود، وفتح الأسواق، وتدفق البضائع، تحت شعار: «دعه يعمل، دعه يمر»، وتحكم الدول الأقوى، أو الشركات الكبرى العملاقة التي تساند الدول الأقوى، لتكون في حمايتها، وتستخدم قوتها في فتح الأسواق، والسيطرة على الخامات، إلى درجة نرى معها أن الكثير من الباحثين والدارسين اقتصر في تعريف «العولمة»، وتجلياتها، على البعد الاقتصادي، أو تسييد المذهب الرأسمالي، وما يتطلبه من إلغاء الحماية الجمركية، وإقامة المناطق الحرة، واستبدال الأنظمة السياسية الموجهة

بأنظمة تسمح بالحرية الاقتصادية، لتتحول الدول السياسية إلى أسواق لمنتجات الشركات الكبرى.

وهذا الفهم، بأن «العولمة» ذات بعد واحد، هو البعد الاقتصادي، وأن بقية العوامل أو الأبعاد، السياسية، والثقافية، والتربوية، لا تخرج عن تأمين المناخ المناسب للبعد الاقتصادي، هو فهم صحيح، ودقيق إلى حد بعيد.

إلا أن عمليات تأمين المناخ المناسب للبعد الاقتصادي، الرأسمالي، أو ما أسمي بمذهب الحرية الاقتصادية، وما يحمل معه البعد الاقتصادي في ذاته من الثقافة الاستهلاكية، يجعل «العولمة» رؤية شمولية لإعادة صياغة المجتمعات والثقافات والحضارات من جديد، على الأصعدة كلها، حيث لا يمكن أن يتصور دعاة «العولمة»، ثقافة مغايرة، أو تعليماً مغايراً، أو تربية معايرة، أو سياسة مغايرة، أو فلسفة مغايرة، تتعايش مع مذهب الحرية الاقتصادية، لذلك يمكن اعتبار «العولمة» موجة كاسحة «لعولمة» كل شيء، حتى لو أعلنت أن شعارها وهدفها حرية السوق.

ونعتقد أن الادعاء، حتى من الناحية الموضوعية، والواقعية، بأن مذهب الحرية الاقتصادية، منذ «آدم سميث» وحتى اليوم، يساعد على زيادة الإنتاج والنمو، ويجيء بالرفه، ويقضي على الفقر، والعوز، ويحفظ التوازن الاقتصادي، وأن عمليتي العرض والطلب، في اقتصاد السوق، أو مذهب الحرية الاقتصادية (المذهب الرأسمالي) تحددان السعر، دون تدخل أو حماية أو تسعير، من قبل الدولة، ينقضه الواقع والتاريخ.

فالمعادلة السوقية عندهم تتلخص في أنه: إذا قل العرض ازداد الطلب، وارتفع السعر.. الأمر الذي يدعو أصحاب الأموال إلى توظيف أموالهم وإقامة مشاريعهم وفق متطلبات السوق، وإيجاد معامل ومصانع جديدة تستجيب للسلع والبضائع المطلوبة، وبذلك يزداد العرض في الأسواق، ويقل الطلب، فتهبط الأسعار، فيعدل

بعض أصحاب الأموال عن توظيف أموالهم في هذا المجال، ويفتشون عن استثمارات أخرى، فيقل العرض، ويزداد الطلب ويرتفع السعر، وهكذا فإن عمليتي العرض والطلب، كفيلتين بتحديد السعر بشكل آلي، وعفوي، ودون تدخل أو تسعير، أو حماية، كما هو الحال في الاقتصاد الموجه، الذي يتدخل في إرادة الأفراد، ويصادر حرياتهم، في الاستهلاك، والإنتاج، والتسعير، وما إلى ذلك.

والحقيقة التي لا مراء فيها، وإن كانت ثقافة القوة، أو ثقافة «العولمة» تحاول القفز من فوقها، أن مذهب الحرية الاقتصادية، أو المذهب الرأسمالي، الذي يروج لشعاره: «دعه يعمل، دعه يمر»، انتهى إلى نوع من دكتاتورية رأس المال، وسيطرته على السياسة، والثقافة، كما أدى إلى نوع من الميكيافيلية التجارية، التي أصبحت تتحكم بالإنتاج، والاستهلاك، والأسواق، وكانت الحرية الاقتصادية وما ينتج عنها من تحديد السعر بشكل عفوي، أولى ضحاياها.

فالشركات العملاقة، والتجمعات الاحتكارية، واقتسام أسواق العالم، والمجمعات الاستهلاكية اليوم، تتحكم بالأسواق، والإنتاج، والاستهلاك، والأسعار، وتعطل عمليتي العرض والطلب، وتقضي نهائياً على المنافسة، فلا مجال لأي مستثمر صغير أو متوسط بمجاراتها، أو منافستها، وأي إنسان يفكر في إنتاج أي بضاعة، أو دخول السوق، سوف يتعرض للفقر والإفلاس، لأن الشركات الكبرى تسحقه بتخفيض الأسعار إلى أدنى من التكلفة، وكثرة العرض، والبيع بخسارة لفترة، حتى إذا عجز التجار الصغار عن الصمود أمام هذا الإغراق، عادت الشركات العملاقة إلى فرض الأسعار التي تريد التحكم بها، دون أن ينافسها أحد.

فالشركات الكبرى والاحتكارات العالمية، أدت إلى تعطيل المنافسة، وقضت على عمليتي العرض والطلب، وركزت المال في يد طائفة قليلة، فانتهت إلى غنى فئة،

وفقر أمة، بل أمم، ويكفي أن نشير هنا إلى أنه في ظل «العولمة» ازداد الأغنياء غنى، والفقراء فقراً، بحيث أصبح ٢٠ % من سكان العالم أغنياء، يحصلون على ٨٠% من الدخـــل العالمي، بينما نجد أن ٨٠% من ســـكان العالم فقراء، لا يحصلون إلا على ٢٠ % مـــن الدخل العالمي.. وفي تقرير مؤتمر الأمم المتحدة، للتجارة والتنمية، أن عـــدد الأشخاص، الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً، يتزايد عاماً بعد عـــام، ويصل عددهم حالياً إلى ٣٠٧ مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل العدد إلى ٤٢٠ مليون بحلول عام ٢٠١٥م.

إضافة إلى أن المصلحة، والربح بشـــتى الوسائل، هو المستأثر بالسلوك الرأسمالي، أو ما أسميناه «بالمكيافيلية الاقتصادية»، ذلك أن زيادة الإنتاج هي المطلوبة، ولو على حساب الإنسان، وكرامته، وطبيعة فطرته، وسنه، وحريته، وصحته، ولم ينس أحد الآثار الإنسانية المريعة التي ترافقت مع الثورة الصناعية وظهور الآلة، وتقسيم العمل، وشـــيوع نظريات الاصطفاء المسلكي، حيث لم يُنظر للإنسان إلا على أنه أداة إنتاج أو (بـــرغي) في آلة الإنتاج يمكن أن يؤخذ ويلقى عندما يستهلك، وما ترتب عليها من ثورات عمالية، وتشكيل نقابات، وظهور نظريات العمل الممتع، وتحديد ساعات العمل، والحد الأدنى للأجور... إلخ.

ولـــئن كانت الرأسمالية أدت إلى غنى فئة، وفقر أمة، فإن الأنظمة الشمولية المقابلة، الـــتي حاولـــت العـــلاج والرد على الأزمات الرأسمالية، أدت إلى فقر الجميع، وتخلف الجميع، وتبديد طاقات الجميع، فالدول دائماً كانت ولا تزال أسوأ مستثمر أو تاجر.

وتحكـــم رأس المـــال في النظام الرأسمالي، أومذهب الحرية الاقتصادية، لم يقتصر عـــلى الأسواق، والإنتاج، وإقامة الاحتكارات العالمية والشركات العملاقة، وتقاسم الأســـواق، والقضـــاء عـــلى المنافسة، وإنما تجاوز ذلك إلى السيطرة على السياسة،

والثقافة أيضاً، فالشركات، والأموال، والسيارات، والإعلانات، والإعلام، في المعارك الانتخابية، هي وراء تنجيح من تريد لشغل المناصب السياسية الكبرى والمؤثرة ومن ثم ارتهانه لتحقيق مصالحها.. ومراكز الثقافة، والإعلام، والإنتاج الفني، والسينمائي، والتلفزيوني، هي وسائل إعلان وترويج تجاري وصناعة فلسفة الإقناع، فالحاكم والمتحكم هو رأس المال؛ و«العولمة» في نهاية المطاف هي جعل العالم أسواقاً مفتوحة للاستهلاك، ومصدراً للخامات واستثمارات الشركات الكبرى العملاقة؛ ورجال السياسة في نهاية المطاف إحدى أدوات الإنتاج أو تسهيل مرور الإنتاج والتصدير.

- عولمة السياسة:

لا يمكن أو يتصور أن يكون أي حديث عن «عولمة» الاقتصاد بعيداً عن الحديث عن «عولمة» السياسة؛ لأن الأمرين متلازمان، فالسياسة هي التي تؤمن الأسواق والخامات والعمالة، والاقتصاد هو الذي يدعم السياسيين، ويوجه السياسة إلى تحقيق المصالح الاقتصادية.. وعلى الرغم من أن الثقافة والفلسفة تمثل الحقيقة، وأن السياسة تمثل الصورة والتجلي العملي للثقافة، وأن السياسة في عمومها محكومة بالرؤية الثقافية، وأنها الأوعية العملية للحركة والفعل، فإنه من المفيد التوقف عند بعض المظاهر «لعولمة» السياسة.

«فالعولمة»، بنظامها الرأسمالي، وما يدعو إليه، ويحمل عليه من حرية التجارة، ووجود الأسواق، وإيجاد المناطق الحرة، في معظم بقاع العالم، لتشكل رئات تنفس تمد النظام «العولمي» بالأوكسجين، قادرة على سحق خصومها الاقتصاديين، باحتكاراتها، التي تقضي بها على روح المنافسة، وهي الخصيصة التي تميز نظام الحرية الاقتصادية، فإنها قادرة أيضاً، أو الأقدر، على إلغاء خصومها السياسيين، ومحاصرتهم، وتشويه سمعتهم، واختراق ذممهم، وإغراقهم بالمال والجنس، واستنبات سياسيين

تـــروج لهـــم، وتدعـــم حملاتهـــم الانتخابية، بالمال، والإعلان، والسيارات، وكل مســـتلزمات النجاح. ذلك أن سيطرة المال على السياسة ليس جديداً، ولا مستغرباً، ولم يعـــد ذلـــك يقتصر على بلاد «العولمة»، وإنما أصبح يمتد ليتدخل في العالم كله، بشكل أو بآخر، حتى تتحول الأنظمة السياسية، إلى أنظمة عميلة، وأهلها وأسواقها إلى زبـــائن، أو أحجـــار شطرنج على طاولة القمار، إلى درجة قد تضحي الرأسمالية بقيمها وشعاراتها السياسية وتدعم أنظمة شمولية، واستبداديه أو فردية، أو بدائية، في سبيل تحقيق مصالحها الاقتصادية.

لذلـــك أصـــبح مـــن الطبيعي أن تملي على الدول سياساتـــها ومعاهداتـــها وعلاقاتها، وحتى نوعية حكامها، وتتدخل في سيادتها، ودساتيرها، ونظمها السياسية، وتطوعها، وتحكم عليها وتحتويها وتخترقها.

ولعـــل المقولـــة الشائعة اليوم، والتي أصبحت من المسلمات السياسية والتي تمثل شعار سياسة «العولمة»، أنها سياســـة المصالح، وليست سياسة المبادئ، والذي أصبح لها فلاسفتها، وشعاراتها، انتهت إلى تغييب إنسانية الإنسان، وتقديم أشياء الإنسان، كمـــا أدت إلى ارتكاس خصائصه، وتحكم غرائزه، حيث ارتد الناس عن عبادة الله إلى عـــبادة العجل الذهبي، الذي صنعه السامري ليستبدله بإله موسى عليه السلام، والاستماع إلى حواره والاستمتاع به في وسائل الإعلام الإعلان والترويج.

ولعل فكرة صراع الحضارات، أو فلسفة صراع الحضارات ومسوغاتها، التي يراد لها أن تمهد «للعولمة»، وتمنحها المشروعية السياسية، من خلال جدلية فلسفية، حيث إن الـــتاريخ الثقافي، والسياسي، والاقتصادي، انتهى إلى النظام الرأسمالي، الذي يمثل الإنسان الخاتم أو النظام الخاتم، وأن استقرار هذا النظام، واستمراره، وتمدده، يقتضي المواجهـــة المستمرة، والهجوم الدفاعي، والضربات الاستباقية، والوصاية على العالم،

وتجـاوز سـيادات الدول، والتفتيش دائماً عن عدو، يشـكل مبرراً للتمدد باتجاه طاقـات العالم وأسواقه، فكما أن التأميم، وإلغاء الملكية الخاصة، في النظام الشيوعي والاشـتراكي، كـان فلسفة للاستيلاء على أموال الناس باسـم مصلحة الأمـة، والتبشـير بـأن الشـيوعية هـي نهاية التاريخ والفردوس الموعود، فكذلك جاءت «العولمـة»، الـتي تعتبر من بعض الوجوه، تأميماً للعالم أو «عولمة» للعالم، سياسياً واقتصـادياً، وتوهين سيادة الدول، وطرح مفاهيم جديدة للسيادة، وحق التدخل، باسم إيجاد ملاذات آمنة، إلى غير ذلك من الشعارات.

- عولمة اللغة:

اللغـة، تعتـبر مفـتاح الثقافة، والتربية، والتعليم، والحضارة، وإشاعة مفهوماتها، ومدلولاتها، ومصطلحاتها، ووعاء إنتاجها الثقافي.. ومن الأمور المقررة والثابتة أن الذي يتكـلم بلسـان قوم، لا يلبث أن يفكر بعقلهم، وليس المجال متسعاً هنا لبيان علاقة التعبير بالتفكير.

لذلـك «فعولمة» اللغة تتطلب أن تكون الثقافة، والإعلام، والتجارة، والخدمات، والدراسـة، وشروط دخول المعهد، والجامعة، واستخدام المرجع، والمصدر، والكتاب، والسوق، والفندق، والمتجر، والقطار، والطائرة، والبيع والشراء، والإعلان، والاتصال، والمراسـلات، والتعامل مع وسائل الإعلام، كل ذلك مرهون بالتضلع باللغة التي تعتمد لسان «العولمة»، ولو كان ذلك على حساب اللغة الوطنية، التي عُزلت بسبب من عجز أصحابـها عن التوليد والامتداد، وأصبحت لا تعبر عن فعاليات الحياة، حتى انتهت إلى هوامشها، وبدأت تُخرَج من التعليم، ومن المعاهد، والجامعات، والأسواق، والعلاقات الدولية، ووسائل الإعلام، إلى المعابد، ويراد لها أن تقتصر على التراتيل، التي يمكن أن تتم بمعرفة أقل القليل من الفهم.

و«عولمة» اللغة – تعني فيما تعني – القطيعة مع التراث، والقطيعة مع التاريخ والثقافة، والماضي بكل معطياته، والأخطر من ذلك جميعه افتقاد المفتاح الصحيح لفهم القيم في الكتاب والسنة، وتحولهما إلى خانة المقدس للتبرك، ونحن هنا لا ندعو للانغلاق، وعدم التبادل المعرفي، وإنما الذي نريد أن نوضحه أن اللغة الأجنبية تعتبر في الحالات الطبيعية رديفاً للغة الأم، اللغة الوطنية، فهي مفتاح لفهم (الآخر) واستيعاب معارفه، ومنتجاته، وبذلك تقع في إطار الفروض الكفائية، إن لم نقل الفروض العينية، بالنسبة للمسلم في حقبة «العولمة»، ولكن في كل الأحوال، ليست بديلاً، عن اللغة الوطنية، لأن في ذلك إلغاءً للذات، وليس تطويراً لها.

وقد لا يُستغرب أن تشكو فرنسا وتقاوم هيمنة اللغة الإنكليزية على شبكة «الإنترنت»، ذلك لأن ٩٨٪ من حجم تداول المعلومات والاتصالات على «الإنترنت» باللغة الإنكليزية، في حين أن ٢٪ فقط للغة الفرنسية، مع العلم أن فرنسا إحدى دول الاتحاد الأوربي وجزء من الثقافة الأوربية.

وفي هذا يقول وزير العدل الفرنسي «جاك توبسون»: إن «الإنترنت» بالوضع الحالي شكل جديد من أشكال الاستعمار.

– عولمة التعليم:

ولعل من مستلزمات «عولمة» اللغة «عولمة» التعليم أيضاً، الذي يعتبر الرحم الذي تنمو وتتخرج منه سائر الأنشطة الحياتية، «فعولمته» تقتضي ضرورة إعادة النظر في سياسته ومناهجه، وبرامجه، وأهدافه، وتطويعه، وتذليله، وتنقيته، ليصبح مؤهلاً لامتداد مفاهيم «العولمة»، والقبول الأعشى بكل معطياتها، وإذا استعصى ذلك لسبب أو لآخر، وصعب إلغاؤه، فما أسهل من أن يهمش ويترك ليلاقي مصيره ومشكلاته، وتتقدم المؤسسات والمناهج والجامعات والمدارس «المعولمة» لتملأ الساحة.

بل نستطيع أن نقول: إن «عولمة» التعليم هي في الحقيقة «عولمة» لسائر شؤون الحياة، ذلك أن المتتبع لمسارات ثقافة «العولمة»، وأنشطتها، وممارساتها، على الأصعدة المتعددة، يرى بدون أدنى لبس، أن فلسفة نهاية التاريخ، والانتهاء إلى النظام الرأسمالي، وطمس الثقافات والحضارات الأخرى، وإنهاء المشترك الإنساني، والوصول إلى الإنسان الخاتم، هو الفلسفة التي يساق إليها العالم، شاء من شاء، وأبى من أبى.

ذلك أن موجة «العولمة» تعني - فيما تعني- عند بعض فلاسفتها ومنفذيها: أن الناس يجب أن يكونوا أُجراء وعملاء لا شركاء، في نظام «العولمة».

- عولمة الأمن:

فكما أن العالم تحول في حقبة «العولمة» إلى قرية إعلامية صغيرة — والإعلام بعمومه، وما يوفر له من المعلومات والوثائق الخاصة والسرية، لا يخرج عن أن يكون أحد ميادين الأمن- فإن التوجه صوب «عولمة» الأمن، وما ترافق مع ذلك من استخدام أرقى التقنيات - حتى في أكثر الدول تخلفاً، فهي متخلفة في كل شيء إلا في قضية الأمن وحماية النظام- وتطوير الأساليب والتشريعات، وإطلاق أقمار التجسس والتنصت والطائرات، التي تراقب حركة العالم بدون طيار، وتجنيد جيوش من العملاء والمخبرين، حوَّل العالم إلى قرية أمنية أصغر من الصغيرة، ليصبح كل شيء تحت السيطرة، بل حولّها إلى مخفر تابع لأجهزة أمن الدولة الأقوى، وتجاوز في سبيل ذلك أبسط معاني ومتطلبات السيادة وحقوق الإنسان وكرامته.

ولا أعتقد أن هناك أي مصطلح استخدم كمسوغ لكل أنواع الاستبداد السياسي، والاستعمار، وسن القوانين الاستثنائية وإعلان حالات الطوارئ، وما أضيف من مسوغات للتدخل في حرية الناس وانتهاك أعراضهم وكراماتهم، مما أصبح يسمى اليوم في حقبة «العولمة»: قانون الأدلة السرية والمعلومات الاستخباراتية، الذي يمنح

الدولــة الأقــوى فعــل ما تشاء في جميع أنحاء العالم، على مستوى الأفراد والدول والجماعات، دون إبداء الأسباب، تحقيقاً لمصلحة الأمن، مثل هذا المصطلح «الأمن» الذي لا شك أنه من أسماء الاضداد.. إنه ليس في حقيقته من الأمن، وإنما من الرعب والخــوف، الــذي يعيد البشر إلى حياة الغاب، من التسلط والاعتداء، ويروعهم، وينــتهك كــراماتهم وأعراضهم، كل ذلك باسم الأمن.. و«عولمة» الأمن أيضاً من لوازم «عولمة» السياسة والاقتصاد.. إنما حلقات متكاملة متتابعة.

فقــد يتطلــب أمر «العولمة» الأمنية، الذي بدأ يزداد ويتعاظم: افتراض أعداء، ويقتضي التعامل مع أشباح متوهمة، وقد يكون الشعار العريض الذي بات يملأ العالم كلــه الــيوم ويؤذن بهذه الانتهاكات جميعها: محاربة «الإرهاب»، دون الدخول في تحديــد مفاهــيمه، ودلالاته.. ولعل في ذلك الادعاء بوجود بعض الخلايا الإرهابية ومحاربــتها بعــض الحقيقة، ولكن فيه الكثير من التجني والتحيز لإيجاد مسوغ شن الحــروب، لمعالجة أزمات «العولمة»، وإتاحة الفرصة لتمددها، وفتح أسواق جديدة وامتــيازات جديــدة للشركات الكبرى، والقضاء على كل من يعارضها أو يشكل عــثرة في طــريقها، حيــث نجد أن الأمر في كثير من المواقع بدأ يتحول من محاربة «الإرهــاب» إلى صــناعته، وأخــذ البريء بجريرة المذنب، وانتهاك سيادة الدول، وممارســة الاغتصاب السياسي، والاقتصادي، فما أسمي بالحرب ضد «الإرهاب»، حيث الموضوع تطور إلى صورة يخشى معها أن يكون سبباً في استنبات «الإرهاب».

إن هذا الشعار الغامض، الغائم، جعل من حق الدول القوية أن تتدخل في تحديد الجــرائم والمجــرمين، وتعقبهم أينما كانوا، والمشاركة في التحقيق، وانتهاك سيادة الــدول، وإلقــاء القبض على من تشاء، والتحقيق مع من تشاء، والتشكيك بقدرة الأجهــزة الوطنية، لذلك لابد من مشاركتها من خلال خبراء في «الإرهاب»، دون

أي حــدود أو معوقات، وحتى عند مشاركتها يبقى قولها الفصل، وحكمها الملزم، ورأيها الصحيح.

ونحن بهذا لا نسوغ الإرهاب، مهما كانت دوافعه وأسبابه، فهو مرفوض، بكل المعايير الأخلاقية، والسياسية، والاجتماعية، والإنسانية، والدينية، سواء على مستوى الأفــراد، أو عــلى مســتوى الدول، لكننا ندعو -إضافة إلى الحلول الأمنية، على ضــرورتها، لأنها تقتصر على معالجة الآثار دون البحث في العمق ومعالجة الأسباب، رغــم أنهــا لم تُجْــد نفعاً في استئصاله، وإنما كانت في كثير من الأحيان سبباً في تأجــيجه، وخاصة عندما يشتد الظلم فيحدث الانفجار، دون حدود - إلى التفتيش عــن أسباب الإرهاب، ووضع خطط لمعالجــة تلك الأسباب، وعدم الاقتصار على معالجة الآثار.

وقــد تكون المشكلة، أن «العولمة»، يراد بها اليوم أن تسير في اتجاه واحد، أشبه بــبعض قوانين السير، وبذلك تصبح «عولمة» ظالمة، وغير مسؤولة، تتجه إلى تحقيق مصالح القطب الأقوى، الذي بات الأوحد، وأما الآخرون فنصيبهم منها أن يتحملوا مغارمها، التي تزيد الفقير فقراً، والغني غنى، والآمن خائفاً، والقوي أكثر تسلطاً.

إن الحديــث عــن «العولمة»، وما تبشر به من الاقتصاد الحر والقيم الديمقراطية والتنمية، لن يكون ذا قيمة؛ لأن الواقع يكذب ذلك - كما أسلفنا- ما لم يكن ذلك مصحوباً فعلاً بالحديث عن التنمية، وعــدالة التوزيع، وحماية البيئة، وإنقاذ العالــم مما ينتظره من تفاوت صارخ، بين أقلية مترفة، أشد الترف، وأغلبية فقيرة فقراً مدقعاً، يحــط مــن كرامة الإنسان، ويمزق أواصر التواصل بين العالم، ويقضي على الأمن والاستقرار، وينبت الحقد والإرهاب.

فضاءات العولمة

إن العالم اليوم بأشد الحاجة إلى الحوار، وبناء المشترك الإنساني، والتعارف، والتعاون: ﴿ لِتَعَارَفُوٓاْ ﴾ وإيقاف الاغتصاب السياسي، والاقتصادي، والثقافي، والأمني، ومنح الناس حرية الاختيار: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ ﴾، وأن لا يكون الثراء حكراً على أقلية ضئيلة من رموز الرأسمالية العالمية، بشركاتها العملاقة، واحتكاراتها العالمية العابرة للقارات: ﴿ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ ﴾ (الحشر:٧).

إن واقع «العولمة» يعني الآن في حقيقته فتح أسواق الجنوب، وإقامة المناطق الحرة، وإلغاء الحماية الاقتصادية، لمصلحة فائض رأس المال والإنتاج السلعي والخدمي والمعرفي، لدول الشمال، ولكنها تتزامن في الوقت نفسه مع الإقرار بحق دول الشمال الرأسمالية، في غلق أسواقها، في مواجهة فائض العمالة الموجودة لدى دول الجنوب.. وهذا من المفارقات العجيبة.

لذلك نقول: إن «العولمة» ذات الاتجاه الواحد لن تكون قادرة على الاستمرار، وإن استطاعت الانتصار المؤقت، وإنما ستتعرض بسبب ظلمها، وأنانيتها، وإثرائها غير المشروع للزوال، والعبرة بالعواقب، واستنبات أكثر من «ماركس» جديد، يأتي كرد فعل على الظلم وثمرة للحقد، وبذلك يزداد بؤس الإنسانية، وتتحول من ظلم إلى ظلم، أو من ظالم إلى أظلم.. والاستقراء التاريخي يؤكد أنَ المسألة مسألة وقت، لكن ذلك لا يجوز أن يدعونا أو يدخلنا غرفة الانتظار، وعدم تعاطي الأسباب، وبذل الجهد لمغالبة قدر بقدر.

ومع ذلك كله نرى أن «العولمة» في بعض جوانبها ليست طريقاً واحداً من كل وجه، وليست شراً محضاً، لقد فتحت إلى جانب الأسواق التجارية والاستهلاكية، أسواقاً ثقافية، وإعلامية، وعولمت الكثير من الأدواتِ، التي يمكن لكل إنسان رشيد الإفادة منها، والامتداد فيها، وإملاءها بالخير.

إن «العولمة» بمقدار ما تشكل ارتهاناً اقتصادياً، واغتصاباً ثقافياً، وإكراهاً سياسياً، وتنميطاً اجتماعياً، بمقدار ما تتيح فرصاً يمكن التقاطها، والتعامل معها، من قبل الإنسان «العدل»، أما الإنسان «الكَلّ» فيبقى عاجزاً في كل الأحوال عن الإفادة من إمكاناته، علاوة عن امتلاك القدرة على توظيف إمكانات (الآخر).

ولعل أبرز ملامح حقبة «العولمة» وأهم معطياتها، التطور الهائل والكبير والسريع في وسائل الاتصال، ووسائل الإعلام والبلاغ، والتفنن والإبداع في أدواتها، وأوعيتها وأجناسها، وأصواتها، وألوانها، وضبط إيقاعها، وأنماطها، والتقدم في وسائل قياسها وتقويمها وتحديد مدى نجاحها، ووسائل الارتقاء بها، وتطويرها، وكل يوم يأتي بجديد في إطارها.. والأمر الذي يدعو للتفكير والإفادة، أنها لم تعد حكراً على أحد، إنما أصبحت مذللة، ومشاعة، وخالصة للاستعمال لكل من يمتلك إمكانية توظيفها والإفادة منها. وما على الفرد المسلم والأمة المسلمة إلا الاضطلاع برسالتها وحسن تبليغها إلى الدنيا كلها، بالصوت والصورة واللسان، فالتقنيات التي جاءت بها حقبة «العولمة» كفيلة بنقلها بجميع لغات العالم.. فهل يغتنم المسلم ذلك لإبلاغ رسالته للعالمين، ويلحق الرحمة بالعالمين، تمثلاً للمهمة الأساس: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ (الأنبياء:١٠٧)؟

ولو لم تكن «للعولمة» إلا هذه الفرصة، وإتاحة هذه الإمكانية، لكفى المسلم تلك المجالات المتاحة للعطاء، والتعاطي، ذلك أن من الآثار الصحيحة الثابتة: «**إِنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ**»[1] فهل تصبح «العولمة»، فيما قدمت من أدوات وإمكانات، وسيلة مهمة لإبلاغ هذا الدين، والوصول به إلى العالمية، وإظهار قيمه على الثقافات والفلسفات الإنسانية، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى

(١) أخرجه البخاري.

﴿ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ (التوبة:٣٣)، وتحقيقاً لمواعيد النبوة: «**لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ**»[1]؟ وهل تكون معطيات «العولمة» – «**إِنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ**» – رغم بعض فجورها، وسيلة تأييد ونصرة للإسلام؟

إن التعاطي مع «العولمة»، والتقاط فرصها، والتعامل مع أدواتها، وآفاقها بالنسبة لأداء المسلم لرسالته، ليست خياراً.. وفي تقديري حتى لو افترضنا أنه خيار لوجب اختياره، فكيف إذا صارت نازلة من نوازل العصر، وذلك لما تحمل من الفرص والأدوات التي تمكن المسلم من أداء رسالته إلى العالمين، ذلك أن المهمة الرئيسة، والوظيفة والرسالة الأساس، بالنسبة للمسلم، الذي يسير على قدم النبوة، ويضطلع بميراثها، هي البلاغ والدعوة، يقول تعالى: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ (النور:٥٤)، ويقول مخاطباً رسوله القدوة ﷺ: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ (النحل:٨٢)، وبذلك يحصر مهمة النبي ﷺ بالبلاغ، فهذه هي المهمة الأصلية التي تهون دونها سائر المهام، التي يمكن أن تصرفه عنها، ذلك أن الاضطلاع بمهمة البلاغ المبين هي سفينة النجاة، وسبيل الخلاص، على المستوى الفردي والجماعي.. وأن النكول عنها، أو القعود عن الاضطلاع بها، هو سبيل الهلاك والتقطيع في الأرض والاستبدال، قال تعالى: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ (المائدة:٦٧).. فتبليغ الرسالة هو سبيل المنعة والحماية والعصمة: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ﴾، بالبلاغ تتحقق العصمة والنجاة والفلاح، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّى لَن يُجِيرَنِى مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ﴿٢٢﴾ إِلَّا بَلَٰغًا مِّنَ ٱللَّهِ

(١) أخرجه أحمد.

وَرِسَٰلَٰتِهِۦ﴾ (الجن:٢٢-٢٣)، وأن القعود عن أداء الرسالة، يحول دون عصمة المسلم من أذى الناس، وتسلطهم.

ويقول تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحُكۡمَ وَٱلنُّبُوَّةَۚ فَإِن يَكۡفُرۡ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدۡ وَكَّلۡنَا بِهَا قَوۡمٗا لَّيۡسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾ (الأنعام:٨٩)، ويقول تعالى: ﴿وَقَطَّعۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ أُمَمٗاۖ مِّنۡهُمُ ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنۡهُمۡ دُونَ ذَٰلِكَۖ وَبَلَوۡنَٰهُم بِٱلۡحَسَنَٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾ (الأعراف:١٦٨).

أهمية تطوير مواصفات الخطاب:

ولا يتسع المجال هنا للحديث عن حدود البلاغ وكيفياته، وأدواته، وأبعاده، وأهمية مطابقته لمقتضى الحال، وتطويره بحسب الظروف والمتغيرات، وتوفير التخصصات المطلوبة له، وإخراجه من صور الغوغائية، والرتابة، والحماس، إلى صور الحكمة، والدقة، والموضوعية، ذلك أن الخطاب الإعلامي في عصر «العولمة» أصبح له صفات ومواصفات، وتخصصات، ولم يعد عشوائياً، وأن التغيير في الخطاب إنما يكون بتغيير التفكير، والمنهج، التغيير لما في النفس، وليس بالادعاء، وتغيير الملابس والمواقف، دون الاعتراف بالخطايا التي جلبت على الأمة المصائب التي تعاني منها.

إن حسن التعامل مع سنة المدافعة، التي لو أحسن المسلم التسخير لها، سوف يحقق له أكبر قدر من الكسب، ويمكن أن يكون كسباً أكبر من كسب الأقوياء أصحاب «العولمة» أنفسهم، وبذلك يرتد السحر على الساحر: ﴿وَلَا يُفۡلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيۡثُ أَتَىٰ﴾ (طه:٦٩).

إن سنة المدافعة، التي جعلها الله سبباً لجدلية النماء والامتداد، وسبيلاً لرد الظلم، وإتاحة الفرصة والقدرة على الإفادة من مواطن الخلل في البناء «العولمي»، بدأت تعمل عملها، وتظهر نتائجها، وتتسع مجالاتها، ويكثر دعاتها، حتى من داخل عالم «العولمة» نفسها.

من إمكانات التعامل

ومهما حاولت «العولمة» ممارسة الإحكام لقبضتها، والتحكم في البلاد والعباد، فهي ليست حلقة مغلقة جامدة تتعامل مع جماد، وإنما هي مجال يتأتى في نهاية المطاف من فعل الإنسان، بكل تكويناته، وتعقيداته، وميوله، فهي ليست حلقة مغلقة على لون أو جنس أو لغة، بل يوجد في باطنها رصيد كبير من التنوع المعرفي والثقافي والديمغرافي والديمقراطي، الأمر الذي يتيح آفاقاً متعددة للتعامل معها:

- الرصيد المسلم في مؤسسات العولمة:

إن وجود رصيد كبير من المسلمين، ممن يتوفر على طاقات وخبرات علمية، في مؤسسات «العولمة»، إضافة إلى وجود الخامات، والمواد الأولية، التي تزخر بها بلاد المسلمين، ويأتي على رأس ذلك كله طبيعة القيم الإسلامية، بإنسانيتها واعترافها (بالآخر) وإقرارها بالتنوع الثقافي، والدعوة إلى تحقيق حرية الإنسان: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ ﴾ وكرامة الإنسان: ﴿ وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ ﴾ (الإسراء:٧٠)، وتأسيس الحضارة على التعارف، والتعاون ﴿ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ﴾ (الحجرات:١٣)؛ وإشاعة العدل: ﴿ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْ ﴾ (المائدة:٨)، والسعي إلى تحقيق عدالة توزيع الثروة، وعدم الاستئثار: ﴿ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ ﴾ (الحشر:٧).. كل ذلك يشكل إمكانات حضارية وثقافية واقتصادية قادرة على السير بالإنسانية نحو الرشد.

- إنسانية القيم الإسلامية:

إن عالمية الإسلام، وإنسانية قيمه تتقاطع مع «العولمة»، وتتقارب معها، في كثير من رحلة المستقبل، وتمتلك العلاج والأدوية الناجعة لعللها، وأزماتها، عندما يكون المسلمون في مستوى إسلامهم، وعصرهم.. والذي ندعو إليه ليس أمراً مثالياً

ولا نظــرياً، ذلــك أن الواقع يقول: إن الإقبال على القيم الإسلامية، والاقتناع بها، واعتـــناقها، والشعور بأنها سفينة الخلاص والنجاة للجنس الإنساني، متركز أكثر في بلاد «العولمة» نفسها، ومن إنسانها نفسه.

إن ســـقوط «العولمـــة» تاريخياً بأزمات اقتصادية، حيث لا يتسع الوقت لتتبع الأزمات الاقتصادية الكبرى التي مر بها العالم، ويمر بها الآن، وما يستتبعها من أزمات سياســـية، وأخلاقية، يدفع الإنسان للتفكير، والبحث، عن وجود أدوية وعلاجات، وبدائل، وهذا يشكل فرصة للمسلم يجب أن يعرف كيف يلتقطها.

نعـــاود التأكـــيد أن الإسلام، بما يمتلك من قيم إنسانية، تحمي كرامة الإنسان، وتمـــنحه الحـــرية الكاملة في الاختيار، تحت شعار: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ﴾، وما يمتلك من مخـــزون تـــراثي ثقـــافي، يمثل مشتركاً إنسانياً، شاركت فيه كل العروق والأجناس والألوان والأمم والثقافات، وما تحققه عقيدة التوحيد من نسخ الآلهة، وإيقاف تسلط الإنســـان على الإنسان – الأمر الذي كان، ولا يزال، يشكل مصدر الشر الرئيس، وشـــيوع الظلم في العالم– وما يمتلك من مرونة وخلود في قيمه، منحته تاريخياً هذا الرصـــيد الحضاري، الذي يغطي جميع مساحات الحياة الإنسانية، ويمكنه من التعامل مـــع نـــوازل الحياة، وتطوراتها؛ قادر على التعامل مع معطيات «العولمة»، والتقاط فرصها، واغتنامها، وتوظيفها، وتحويل أدواتها ومعطياتها إلى إمكان حضاري جديد، يســـاهم بامتداد وانتشار قيم الإسلام، وظهورها على سائر الثقافات، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ (التوبة:٣٣).

- التخطيط العلمي والدراية المعرفية:

إن مواجهـــة «العولمة» بالخطـــب والصـــراخ والحماســـات لا يغني عنا شيئاً، ولا يمكننا من تحقيق أي مكسب، بل على العكس يؤدي إلى تفريغ طاقاتنا في المواقع غـــير المجديـــة، وبذلك يمكّن من امتداد (الآخر)، الذي ينتصر علينا ويمتد في داخلنا

بخـبـراته وعلمائه، ونتوهـم أننا نواجـهه ببعض خـطبائنا، الذين لا يحسـنون إلا البطولات في الفراغ.

مـن هنا نقول: بأنه بات من الفروض الثقافية، والحضارية اليوم، دراسة ظاهرة «العولمـة»، بمنطلقاتها وأهـدافها، ووسائلها، ورصد تجلياتها على الأصعدة المتنوعة، أو بتعـبير آخر: الإحاطة بعلمها، وهـذا لن يتأتى بالأمـاني والرغبات والشعارات - كمـا أسـلفنا - وإنما بالتوفر على تحصيل التخصصات، في شعب المعرفة جميعاً، وخاصة الإنسانية منها، التي تشكل مفاتيح الفهم، الذي لا بد منه، لأن الحكم على الشـيء، والتعامل معه، فرع عن تصوره، إضافة إلى ضرورة التمكن من اللغة (لغة العولمة) التي تعتبر بشكل عام - كما أسلفنا - مفتاح فهم (الآخر)، واستيعابه، وإن كان ذلك يعتبر من الفروض الكفائية، فإنه اليوم قد يكون من الفروض العينية، لأن «العولمـة» باتـت تمـلأ حياتـنا الثقافـية، والإعلامية، والتقنية، والاستهلاكية، والاستخدامية.

إن مثل هذه الدراية تمكن المسلم من التعرف على تاريخ «العولمة»، ومفاهيمها، وانكساراتها، ومن ثم تمكنه من تحديد موقعه منها، ومدخله للتعامل معها.

- المرجعية الشرعية:

ونحـب أن نشـير هنا إلى أن التحقق بشعب المعرفة، دون التوفر على المرجعية الشـرعية، الـتي تشكل للمسلم الدليل والقبلة والبوصلة، سوف ينتهي بالكثير من القدرات الإسـلامية إلى (الآخر)، يتقوى بها، دون أن يكون للمسلميـن أية رؤية، أو نصـيب مـن العطاء، أو المساهمة في تحويل العالم وجهة الخير، أو «العولمة» نحو مسيرة الخير، والرشد، أو إتاحة الفرصة للتوسع في دوائر الخير، والتقاط واغتنام هذه الفرص لصالح الإنسانية جمعاء.

عقبات على الطريق

هـــذا الإمكان الذاتي الذي يمتلكه الإسلام، لم يكن غائباً عن كثير من الفلاسفة والمفكـــرين والعـــلماء الغربيين، والمستشرقين، الذين أسسوا لكيفية التعامل مع عالم الإسلام والمسلمين، وحاولوا تشويه صورهم، ووضع عقبات على طريق الإفادة من «العولمة»، تتطلب الكثير من التفكير بكيفية تجاوزها:

- اتهام المسلمين بالعدوانية تجاه (الآخر):

ولا يتســـع المجـــال لإيـــراد الكثير من الأسماء، التي يمكن أن يكون من أبرزها، وأكثرها جدة وحدة «برنارد لويس»، عميد المستشرقين، في كتبه بشكل عام وكتابه الأخـــير بشـــكل خاص: «أزمة الإسلام»، وقبله «أين الخطأ: التأثير الغربي واستجابة الشـــرق الأوســـط»، الـــذي ســـبق «صموئيل هنتنغتون» صاحب كتاب: «صدام الحضـــارات» بإصـــدار كـــتاب: «ثقافات في صراع»، الذي اعتمد عليه «صموئيل هنتنغـــتون» بشـــكل أساس.. وقد يكون من أخطر ما ذهب «برنارد لويس» إليه هو إضـــفاء صفة سرمدية على المسلمين في النظرة العدوانية (للآخر) والافتتان بالاستبدادية والنازية، ولعله في ذلك استبطن رؤية اليهود - وأصله يهودي - تجاه الأغيار.

- محاولة تشويه القيم الإسلامية:

وكثير من الغربيين يرى أن الإشـــكالية ليســـت في تصرف بعض المسلميـــن، أو تشددهم، أو ما ينسب إليهم من العنف والإرهاب المصنوع، الذي قد يكون ثمرة لردود الأفعال أو للاختراق من الغرب نفسه، وإنما الإشكالية - في رأيهم - في قيم الإســـلام نفســـه، الذي ينمِّي هذه الظواهر، ويولدها، ولا يتقبل القيم الديمقراطية الغربـــية، والـــنظام الـــرأسمالي، الـــذي انتهى إليه التاريخ بزعمهم (فوكوياما، نهاية التاريخ)، وتعتبر هي المعيار الوحيد للحكم على العالم.

فالقيم الإسلامية، عند بعض الكتاب والمفكرين الغربيين، عدوة للحرية والديمقراطية، والإنسانية، وتحاول العودة بالعالم إلى حقب التوحش والتسلط والهمجية. لذلك فمن الصعب، بل من المستحيل، التعايش مع الإسلام، ولا بد من مواجهته، واقتلاعه، وزرع بدائل جديدة، ومناهج جديدة، وثقافة جديدة، وسياسة جديدة، ونظام اقتصادي جديد، وأنظمة حكم جديدة، وليس بالضرورة أن تكون الأنظمة البديلة ديمقراطية، وقد يُكْتفى منها أن تكون عدوة للإسلام، مطاردة لأتباعه، تتشبع خطتها بمفردات ومصطلحات الاتهامات الغربية للقيم الإسلامية، ومن يحملونها.

- اتهام القيم بصناعة التطرف والإرهاب:

لهذا كله، كان لا بد لحقبة «العولمة»، المعاصرة أن تترافق بشكل أشد مع تشويه القيم الإسلامية، واتهامها بصناعة التطرف، والإرهاب، والعنف، والعداوة للإنسانية، وذلك لإقامة الحواجز النفسية، إنهاكاً للمسلمين، وشل حركة الدعوة، والتخويف من كل شيء إسلامي.

إن التطرف والإرهاب موجود في كل الدنيا، ولعل من أبرز أسبابه الظلم الاجتماعي، والتسلط، والطغيان، والاستبداد السياسي، والأثرة الاقتصادية، والاختراق الثقافي.. هو موجود في العالم كله، النصراني، والبوذي، واليهودي، على مستوى الذات، ومستوى (الآخر)، ولكنه لم ينسب إلى دين، على الرغم من أن شعارات الأحزاب اليمينية في كثير من بلاد العالم دينية، ومسوغاتها دينية أيضاً، إلا بالنسبة للمسلمين، وهذا لوحده كاف في الدلالة، ذلك أن رسم صورة مخيفة للإسلام، ومشوهة للمسلمين، ووضع غالب مؤسساتهم ضمن خانة الإرهاب،

إنما هو في الحقيقة محاصرة امتداد قيم الدين، وشل حركة المسلمين، وجعل العالم بيوت أشباح للإرهاب هنا وهناك.

إن ممارسة ما يسمى بالإرهاب، تحت شعارات إسلامية من بعض المسلمين، ووسم الإسلام بالإرهاب من قِبَل بعض المفكرين في الغرب، وتجاوز عطاء القيم الإسلامية الحضاري الإنساني، واختزال الحضارة والتاريخ في موقف أو فترة زمنية معينة، لا يشكل مسوغاً مقنعاً بنسبة «الإرهاب» للإسلام بشكل خاص، دون سائر الظواهر الإرهابية، التي تكاد تعم العالم، بدوافع وأسباب مختلفة.

ولعلنا نرجح القول: إن الرأسمالية، منذ نشأتها، لا يمكن أن تحيا إلا من خلال عدو تطارده، ولو كان عدواً مصطنعاً، فبعد إسقاط الاتحاد السوفييتي كان لابد من عدو، فوجدت ضالتها في الإسلام والمسلمين، حتى ولو استخدم الإسلام والمسلمون في إنهاك الاتحاد السوفييتي ومحاصرة امتداده وإنهائه ومن ثم إسقاطه.

- الاختراق الثقافي لمؤسسات المجتمع:

إن طرح مصطلح الإرهاب هو محاولة لإيجاد المبررات للتدخل والاختراق الثقافي للإعلام، والتعليم، والسياسة والأسرة، ومؤسسات المجتمع، ومحاولة وضع فلسفة ومسوغات للضربات الاستباقية لدفع التوهم، ومحاربة الأشباح، التي لم تخرج في عمومها على إلقاء القبض على القتيل، واستخدام أوهى الأدلة والمبررات. إن ذلك في المحصلة النهائية محاولة محاصرة لقيم هذا الدين من الامتداد - كما أسلفنا- من خلال ما أتاحته أدوات «العولمة» وقدمته من إمكانات منجزاتها، والحيلولة بين المسلمين والإفادة من هذه الفرص، لأنهم من الناحية النفسية موضع ارتياب وشك. والحواجز النفسية التي تقيمها دوائر الإعلام والثقافة والسياسة ليست بخافية، لكن في حساب العواقب سوف لا يصح إلا الصحيح.

- تشويه صورة التضحيات الإسلامية:

ولعـــل الأمـــر الملفـــت أنه حتى مَنْ حاول (الآخرُ) استخدامهم من المسلمين، وتوظـــيفهم لصـــالحه، واستعارة تضحياتهم، وتصفية حساباته بدمائهم، واعتبارهم مجـــاهدين أطهـــاراً، وإمدادهم بكل شيء في مرحلة معينة، تحولوا في نظره اليوم إلى إرهابيين خطرين يهددون الحضارة الإنسانية (!)

والأمر المطروح حقاً، ومن خلال هذا جميعه، كيف يمكن تجاوز الصورة المشوهة التي رُسمت للإسلام والمسلمين، حتى كادت تترسب في كثير من الأذهان، وأصبحت تشـــكل حاجزاً نفسياً دون الامتداد في حقبة «العولمة»؟ وكيف يمكن الصمود، في وجه رياح السموم، وامتلاك القدرة على إثبات أن القيم الإسلامية، هي قيم إنسانية، في معـــركة الصراع الثقافي، تدين «الإرهاب»، وتقضي على أسبابه، وتعالج آثاره، وذلك من خلال الدخول في سياقات «العولمة»، وعالمها، وتقديم النماذج المؤثرة التي تـــثير الاقـــتداء، وتـــبين أن الصورة المصنوعة التي رُسمت للإسلام والمسلمين شيء والحقيقة شيء آخر؟

- اختزال التاريخ في فئة وزمان معينين:

إن دمغ الإسلام بالإرهاب، وتجاوز تاريخه الطويل وإنجازاته الحضارية الإنسانية، واحـــترامه لحـــرية وكرامة الإنسان، وحقه في الاختيار تحت شعار: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾، واخـــتزال هذا التاريخ في فئة معينة، وفترة زمنية بعينها، أو في قراءة مغرضة أو مغلوطـــة، وتضـــخيمها، فـــيه الكثير من التبسيط، والتجني، من الناحية العلمية والموضوعية والتاريخية.

ولعـــل ذلك التخـــويف لم يأت عبثاً، وإنـــما جاء ثـــمرة لمخـــطط هـــادف - كما أسلفنا- ليترافق مع حقبة «العولمة»، ويحول دون توظيف أدواتها لتبليغ رسالة

الإسلام، ومحاصرتها، والحيلولة دون امتدادها، باعتبارها - كما يزعمون - العدو الأساس للنظام الرأسمالي، الذي يقود قطار «العولمة» على مستوى العالم، وباعتبار «العولمة» بأدواتها، يمكن أن تمنح فرصة ذهبية، وغير مسبوقة، لإبلاغ رسالة الإسلام والامتداد بها، هذا من جانب.

- دفع المسلمين إلى مواقع الفكر الدفاعي:

ومن الجانب الآخر، فإن دمغ الإسلام بالإرهاب سوف يدفع الكثير من المفكرين والمثقفين، والمهتمين بالشأن الإسلامي، إلى التراجع إلى مواقع الفكر الدفاعي، واستنزاف طاقاتهم الذهنية، والمالية، والوقتية، في رد الشبه، والتدليل على براءة الإسلام، من هذه التهم، وبذلك يتحكم (الآخر)، الذي يقود قطار «العولمة» في العالم ويلقي بهذه التهم على ساحات تفكيرنا، وبذلك يحدد مسبقاً أنشطتنا الذهنية، والثقافية، ومصارف أموالنا. فكم من الندوات، والمؤلفات والمحاضرات، والمؤتمرات، والأموال، تنفق اليوم، للدفاع عن قيم الإسلام، ونفي تهمة الإرهاب عنه، وبيان خصائص القيم الإسلامية في السماحة والسلام، ونبذ قيم العنف، وقبول (الآخر)؟

وعلى الرغم من هذه الجهود كلها، تتجدد التهم، ليتجدد ويستمر الموقف الدفاعي، وتستنزف الطاقات، التي لو وضعت في موضعها المدروس، التنموي والعلمي والمعرفي، لأقامت ترسانة فكرية، وثقافية، وقاعدة اقتصادية إنتاجية يصعب اختراقها واتهامها.

إن الموقف الدفاعي، على ضرورته وفائدته، مطلوب بقدر، شريطة أن تضبط النسب، وهو في المحصلة النهائية لا يخرج عن محاولة حماية الذات.. ويبقى الموقع الأهم: صرف الجهد لتنمية الذات، والارتقاء بها، لتكون قادرة على التعامل مع حقبة «العولمة» وجميع النوازل الأخرى.

البديل المأمول

إن القـيم الإسلامية بعالميتها، وشمولها، وإنسانيتها، وتجربتها الحضارية التاريخية، ومـن خلال الخروق والإصابات الكبرى، التي تعاني منها «العولمة»، على المستوى الفـردي، والمجتمعي، والإنساني، قادرة على تقديم البديل الراشد بموضوعية، وعدم معالجـة الانحراف بانحراف مماثل، كما كان شأن الاشتراكية التي بنت نظرتها على جدلية الحقد وتأجيج الصراع بين الطبقات، والتي حاولت أن تثأر من مذهب الحرية الاقتصادية بسلب حرية الناس وقتل روح المنافسة بينهم وصبهم في قوالب حديدية، فوقعـت بمضـاعفات وإصابات أودت بها، وكان سقوطها سبباً في انتعاش مذهب الحرية الاقتصادية، الذي تبشر به «العولمة» وتعتبره نهاية التاريخ البشري، وتستدل له بسقوط الاشتراكية، كفكرة، ودولة، وممارسة.

وهـذا البـديل لن يتحقق ما لم تتم المصالحة بين الأمة والدولة، وتتم المراجعة لفهومنا، وممارساتنا، واجتهاداتنا، ونبصر إلى جانب فقه النص فهمَ الواقع، ونتحول مـن الجهـود الكبيرة التي نبذلها في إثبات صحة النص وخلوده وصوابه إلى مرحلة إعمـال النص، وتنـزيله على واقع الناس، بقدر استطاعاتهم، ليستشعر الناس حقيقة خلـود القيم الإسلامية، وقدرتها على الإنتاج المأمول وتحقيق الخلاص، مرة أخرى، لبني الإنسان.

وعـلى الجملة يمكن القول بالنسبة «للعولمة» وغيرها من النوازل: إن المسلم إذا كـان عدلاً راشداً ذا فاعلية، يتوفر على العلم بالأمر، والعدل والاستقامة في الحكم عليه، دون تحيز، أي كان في مستوى إسلامه وعصره، يمكن أن يحوِّل النقم والنوازل

والابـــتلاءات إلى نعم، قال تعالى: ﴿ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً ﴾ (الأنبياء:٣٥)، ليستشـــعر مـــن خلالها التحدي، ويأخذ منها العبرة والدرس، ويكتشف من خلال نزولها وسيرورتها مزيداً من السنن العاملة في الحياة، والأحياء وآلية تسخيرها.

أمـــا إذا كـــان كَـــلاً، عاجزاً، جاهلاً، منفعلاً، معطل الحواس، مسكر البصر، ومطموس البصيرة، فتتحول على يديه النعم إلى نقم.

وقـــد يكـــون منـــتهى الخزي والتخاذل والبؤس العقلي أن يعجز عن استيعاب الـــنوازل واكتشـــاف المداخل الصحيحة لكيفية التعامل معها، من خلال قيمه، في الكتاب والسنة، ومخزونه الثقافي، في الوقت الذي يفترض فيه أن يستشرفها ويبصرها من نذرها الأولى، ومقدماتها، قبل نزولها، وإعداد العدة لها، بما تتطلبه من عقل وعلم.

يقـــول تعالى: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ (النحل:٧٦).

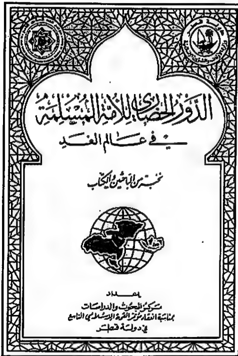
ولله الأمر من قبل ومن بعد.

الفهرس

الموضـــــــــوع	الصفحة

الدور الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد

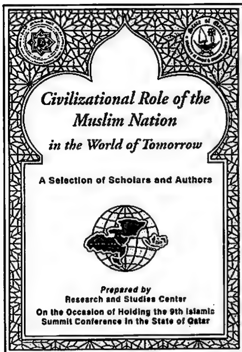
صدر كتاب : **(الدور الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد)** ، باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، عن مركز البحوث والدراسات في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، في مناسبة انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي التاسع في رحاب دولة قطر (تشرين أول/نوفمبر ٢٠٠٠م)، مساهمة في إحياء عملية الاجتهاد والتجديد وإعادة بناء مشروع النهوض، لتستأنف الأمة المسلمة دورها في الشهود الحضاري وإلحاق الرحمة بالعالمين ، وما يتطلبه ذلك من معرفة الذات، وما تمتلكه الأمة من الإمكان الحضاري والتخطيط لحسن استثماره، ومعرفة (الآخر)، المعرفة التي تمكن من كيفية التعامل معه ودعوته إلى كلمة سواء ، وتحقيق المشترك الإنساني.



ويأتي الكتاب – الذي تقع نسخته العربية (٧٥٢) صفحة من الحجم المتوسط (١٧X٢٤سم)– في إطار محاولة لتقديم رؤية مستقبلية، لما يمكن الاصطلاح على تسميتهم : (أهل الاجتهاد والفكر والرأي)، بحيث تشكل هذه الرؤية أحد أدلة

العمل أمام أصحاب القرار للوصول إلى تحقيق الانسجام والتكامل والتصالح بين أهل الرأي وأصحاب القرار.

وكان الهدف الأساس من هذا المشروع الثقافي الممتد، التعرف على الإمكان الحضاري الذي تتوفر عليه الأمة، والرؤية الاستراتيجية لتفعيله، وكيفية استرداد الدور الغائب للأمة لتستأنف من جديد رسالتها في الشهود ومعالجة أزمة الحضارة، وتحقيق الغاية التي من أجلها جاءت الرسالة.



ولقد كان الحرص على أن تأتي المساهمات من مواقع ثقافية وجغرافية ومدارس فكرية ومذهبية متنوعة، ممثلة، إلى حد كبير، لجميع بلاد العالم **الإسلامي الأعضاء في منظمة المؤتمر** الإسلامي، على اختلاف مذاهبهم وتوجهاتهم، إضافة إلى مساهمات ممن يعيشون ضمن منظومة الثقافة الغربية المعاصرة ومؤسساتها.

وقد تركز الكتاب حول أربعة محاور أساس:

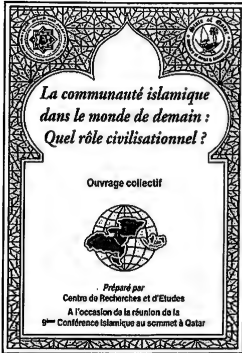
* أهم مقومات وشروط النهوض التي تمتلكها الأمة، في إطار التعرف على الذات (الإمكان الحضاري).

* أسباب عطالة الأمة وعدم فاعليتها: المعوقات (التعرف على مواطن الخلل).

* أزمة الحضارة العالمية وحاجتها إلى الرؤية الإسلامية (معرفة الآخر وتحديد الحاجة والمداخل الفاعلة).

* أولويات مشروع النهوض على مستوى الأمة، والرؤية الاستراتيجية لمستقبل العمل الإسلامي العام (دليل عمل، أو سبيل الخروج) .

وكان التوجه إلى عدم تحديد المحاور التي تدور حولها المساهمات، حتى لا يشكل ذلك محددات مسبقة لرؤية الباحث ، فترك الموضوع لكل باحث يتناوله من الزاوية التي يرى أهميتها، دون تحديد مسبق أو مداخلة لاحقة ، ومن ثم المحافظة على نص الباحث، على الرغم مما يمكن أن يوجد فيه - أحيانًا - من بعض الملحوظات أو التحفظات القابلة للمناقشة.

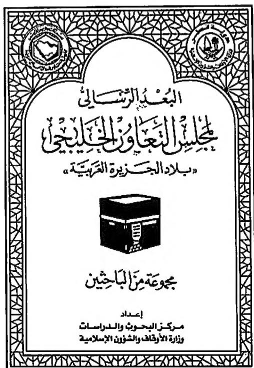


لذلك جاءت الآراء والاجتهادات الواردة في الكتاب تعبيراً حقيقياً عن وجهة نظر أصحابها. و هي تشكل في محصلتها محاولة لتقديم رؤية عن الواقع الموجود ، بكل ما فيه، الذي تمور به الساحة الفكرية، ونوافذ مهمة تمكن من الإطلالة على هذا الواقع الثقافي القائم.

وتتمثل المحصلة الثقافية لهذا المشروع- الكتاب في أهمية طرح الأمر، والتأكيد على الرؤية المستقبلية واستدعائها إلى مجال الهم الثقافي العام وساحة تفكير النخبة المثقفة بشكل أخص، وذلك بغض النظر عن نوعية بعض المساهمات وقدرتها على إثراء الموضوع من جوانبه المتعددة وتحقيق الهدف المأمول ، حيث إنها تعتبر باكورة لدراسات مستقبلية متكاملة ونضيجة .

البُعْدُ الرِّسَالِيُّ لِمَجْلِسِ التَّعَاوُنِ الخَلِيجِيّ
«بلاد الجزيرة العربيّة»

صـــدر كتاب: **«البعد الرسالي لمجلس التعاون الخليجي.. بلاد الجزيرة العربية»**، عـــن مركز البحوث والدراسات في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بمناسبة انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلـــس التعاون لدول الخليج العربية في دولـــة قطر، في كانون الأول (ديسمبر ٢٠٠٢م)، إســـهاماً في الدعوة إلى تجديد الانـــتماء وإعادة النظر والمراجعة والتقويم للواقـــع، في محاولـــة لاستشراف الماضي وإبصار المستقبل، وسعياً للارتقاء والتنمية والنهوض على مختلف الأصعدة، وتأكيداً عـــلى أهمية الاضطلاع بالدور الرسالي لـــبلاد الجزيرة العربية، التي اختارها الله أرضاً للرسالة الخاتمة وشرفها بالإسلام.



ويشـــكل الكـــتاب، الذي جاءت نسخته العربية في (٤٣٢) صفحة من الحجم المتوســـط، رؤيـــة للـــبعد الرسالي، وأحد أدلة العمل المستقبلي أمام إنسان المنطقة وأصـــحاب القـــرار، والاستشعار بالمسؤولية الحضارية نحو الذات و(الآخر)، بحيث يكـــون استشراف الماضي هو السبيل لتقويم الحاضر وإبصـــار المســـتقبل، والارتقاء بإدارة الموارد البشـــرية، وإدارة المـــوارد المادية، للعطاء الأفضل.

وشـــارك في هذا العمل الثقافـــي، الذي جاء تحت شعار قولـــه تعالى: ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ نخـــبة من الباحثين على مستوى دول الخليج العربية.

وقد اشتمل على ثلاثة محاور أساس:

المحور الأول: استشراف الماضي (التجربة الحضارية التاريخية):

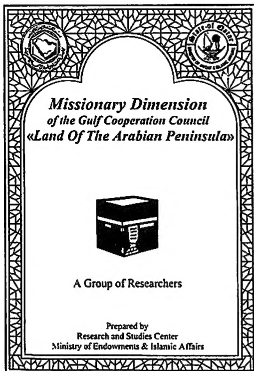
- الجـــزيـــرة العربـــية أرض النـــبوة الأولى (إبراهيم أبو الأنبياء عليه الصـــلاة والســـلام) والرســـالة الخاتـــمة (محمد ﷺ)؛
- الـــنص الســـماوي، وخاتمية وخلود الرسالة، وقدرتها على الإنتاج والنهوض تاريخياً؛
- عطـــاء الـــتجربة التاريخية (القيادة الحضارية العالمية): عبرة الماضي ورؤية المستقبل.

المحور الثاني: الإمكانات المذخورة:

- **الإمكـــان الـــتاريخي**: مهـــبط الوحي؛وراثـــة النبوة؛الـــتجربة الحضـــارية التاريخية؛امـــتلاك الأنموذج التطبيقي (السيرة النبوية، وخير القرون)؛ العطاء الإنساني على مستوى الذات و(الآخر).

- **الإمكـــان الـــثقافي والاجـــتماعي:** عالمية الرسالة وإنسانيتها؛ امتلاك الطاقة الروحية(الحرمين)؛ الرصيد الإسلامي في العالم؛ قبلة المسلمين (توجه المسلمين اليومي صوب الجزيرة العربية(دول مجلس التعاون) واستمرار الارتحال للحج والعمرة؛ عوامل الـــتجانس والتشـــكيل المشـــترك، والتي تؤهل للـــدور الرسالي: العقيدة (القرآن)، اللغـــة واللهجات،الـــتاريخ المشـــترك،العادات والتـــقالـــيد وطبـــيعة الوحـــدات الاجتماعـــــية (الأسرة والقبيلة)، الوحدة الجغرافية، الظروف الطبيعية (الجغرافيا)؛ التزاوج؛ التداخل السكاني (الديموغرافي).

- **الإمكـــان الاقتصـــادي:** امـــتلاك الطاقة المادية(النفط، المحرك الأساس لعجلة الحضارة العالمية)؛ الموقع الجغرافي؛ ارتفاع مســـتوى الدخل؛ توفر الأمن الاقتصادي والاجتماعي.



المحـــور الثالـــث: إبصـــار المســـتقبل (الـــــرؤية المســـــتقبلية للاضطلاع بالدور الرسالي):

الحاجـــة الإنسانية الحضارية المتأزمة للـــدور الرسالي؛ مواطن الخلل وأسباب القصـــور وعوامل الإعاقة؛ السبيل إلى الخـــروج ومعاودة الإحياء والبعث لأمة الرسالة، لإلحاق الرحمة بالعالمين.

**** تمت ترجمة الكتاب حديثاً إلى اللغة الإنجليزية.**





ص.ب: ١١٥ ـ الدوحة ـ قطر ـ تلفون: ٤٨٠٢٤٠١